

امحمد الملاح

# الزمن في اللغة العربية

بنياته التركيبية والدلالية



# الزمن في اللغة العربية

بنياته التركيبية والدلالية

امحمد الملاح



منشورات الاختلاف  
Editions El-Ikhtlef



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل  
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 8-694-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل  
هاتف: 37. 72. 32. 76 (212) - فاكس: 37. 20. 00. 55 (212)  
البريد الإلكتروني: darelamane@menatra.ma

**منشورات الاختلاف**  
**Editions Elkhitlef**

149 شارع حسيبة بن بو علي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/فاكس: +213 21676179

e-mail: editions.elikhitlef@gmail.com

**الدار العربية للعلوم ناشرون**  
**Arab Scientific Publishers, Inc.**

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم  
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

## المحتويات

5.....	إهداء
11.....	مدخل

### الباب الأول

#### مقاربات الإحالة الزمنية

23.....	تمهيد
29.....	الفصل الأول: المقاربات التقليدية
31.....	المبحث الأول: مقارنة النحاة القدامى
43.....	المبحث الثاني: مقارنة اللسانيين العرب المحدثين: الاتجاه اللغوي الوصفي نموذجاً
60.....	المبحث الثالث: مقارنة الاتجاه الاستشراقي
80.....	خلاصات الفصل الأول
85.....	الفصل الثاني: المقاربات اللسانية الحديثة
87.....	المبحث الأول: المنظور المنطقي
104.....	المبحث الثاني: المنظور الدلالي
144.....	المبحث الثالث: المنظور التركيبي
180.....	المبحث الرابع: المنظور التداولي
182.....	خلاصات

### الباب الثاني

#### البنية الزمنية والجهية والموجهية

#### في اللغة العربية

187.....	تمهيد
189.....	الفصل الأول: سمات الفعل: مقارنة صرف - تركيبية لنظام الصرفة في الفعل العربي
191.....	توطئة: إشكالات وقضايا عامة حول أدوار السمات ووظائفها في مستويات النحو ووجانها

200.....	المبحث الأول: مسائل في التخصيص
200.....	1.1. النظرية الصرفية وتكوين الكلمة
210.....	2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية
215.....	المبحث الثاني: أشكال التتميط وتوزيع السمات النحوية/الوظيفية
215.....	1.2. وضع اللغة العربية داخل الأنساق الصرافية للغات الطبيعية
216.....	2.2. دور اللواصق التصريفية والاشتقاقية في نظرية النحو
229.....	3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي
239.....	المبحث الثالث: إشكالات التمثيل والاشتقاق: نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل واشتقاق السمات الزمنية
242.....	1.3. نماذج صرف - صوتية
242.....	1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر
	2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعالا في صرافة الأفعال العربية:
251.....	الشكيري نموذجا
255.....	3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعلية: التاقي نموذجا
259.....	2.3. نماذج صرف - تركيبية
262.....	1.2.3. مقاربات تركيبية لسمات الفعل العربي
262.....	1.1.2.3. مقارنة ناجي: نحو تأويل تركيبية للاصقة الشخص في صورة غير التام
269.....	2.1.2.3. مقارنة بنمامون (1998): توسيط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي
	3.1.2.3. مقارنة ماجدولين النهيي: المعالجة الزمنية والجهة للتأوب الحركي
275.....	في الفعل العربي
286.....	4.1.2.3. مقارنة الفاسي الفهري
286.....	1.4.1.2.3. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه
292.....	2.4.1.2.3. سمة الوجه
300.....	3.4.1.2.3. سمة العدد باعتبارها سمة دلالية سوزية في الفعل العربي
308.....	المبحث الرابع: السمات الزمنية ومسارات وسمها
318.....	المبحث الخامس: حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني
330.....	خلاصات
333.....	الفصل الثاني: المقولات الزمنية والجهة في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية
335.....	تمهيد
337.....	المبحث الأول: المقولات الجبهة والزمنية والوجهية في اللغة العربية

337.....	1.1. المقولات الجهية المعجمية
350.....	2.1. المقولات الجهية النحوية
362.....	3.1. المقولات الزمنية في اللغة العربية
378.....	4.1. الوجه والموجهات في اللغة العربية
392.....	المبحث الثاني: النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية
393.....	1.2. السلاسل الزمنية البسيطة
393.....	1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية
395.....	2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية
402.....	2.2. السلاسل الزمنية المركبة
402.....	1.2.2. متواليات الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف التضوية
425.....	2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة
438.....	3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني
439.....	1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي
444.....	2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني
446.....	1.2.3.2.2. الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدلالية في الزمن
451.....	خلاصات
453.....	الفصل الثالث: العلاقات الزمنية في الخطاب وآليات تخصيص الزمن
455.....	تمهيد
458.....	المبحث الأول: العلاقات الزمنية في الخطاب
480.....	المبحث الثاني: نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن وإشكال التباس الزمن
491.....	خلاصات
493.....	خاتمة
497.....	لائحة المصادر والمراجع



## مدخل

تكتنف معالجة ظاهرة الزمن في اللغة صعوبات عدة، نظرا إلى تعدد العناصر المساهمة في تشكيل الإحالة الزمنية في جمل اللغات الطبيعية، علاوة عن انتماء هذه العناصر إلى مستويات متباينة، وتعدد المستويات التي يمكن أن تشكل مجالات ملائمة لتخصيص الدلالة الزمنية، ويرتبط هذا التعدد بتباين مظاهر الزمن، فالزمن ذو مظهر صرفي وتركيبى ودلالي ومنطقي وتداولي. وكل مقارنة تروم تحقيق مطلب الشمولية في معالجة النظام الزمني ينبغي أن تراعي تفاعل هذه المظاهر. وي طرح رصد هذا التفاعل إشكالات متعددة، نوجزها فيما يلي:

أ. تداخل المظاهر المشكلة للنظام الزمني؛ فتركيب الزمن لا ينفصل عن البعد الدلالي، وإذا اعتبرنا أن البنية الداخلية للزمن متكونة من ثلاثة عناصر: زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث، فتفاعلها محكوم بعلاقات دلالية (السبق أو الولاة أو الاحتواء). ويجسد تفاعل الأزمنة في سياقات الإدماج، أو الاقتران بالروابط الزمنية بعدا آخر يؤكد تداخل القيود التركيبية في بناء الدلالة الزمنية. كما أن المظهر الصرفي لا يمكن فصله عن الجانب الدلالي، فالأنظمة الصرفية للغات الطبيعية تنتج صرفيات زمنية لبناء النسق الزمني النحوي الذي يقوم على تقابلات زمنية صرفية عامة، لكن نظام الصرف الزمني لا يتوافق بالضرورة مع تأويلات زمنية متجانسة، فقد يقرن الزمن الصرفي بتأويلات زمنية متعددة حسب السياق، وقد تُحيد سمة الزمن الصرفي في سياق آخر، وقد يلتبس الزمن الصرفي في سياق تركيبى معين، فيرد بدلالات زمنية متباينة، مما يستدعي صياغة مبادئ أو قيود تركيبية أو دلالية تضبط هذا اللاتوافق.

ومن المهام الكبرى التي ينبغي أن يضطلع بها البحث اللساني الإبانة عن الخصائص المميزة أو المشتركة بين السمات التصريفية للفعل، والزمن إحداها، فالفعل يحمل نسقا من السمات النحوية، مثل الجنس والعدد والشخص والجهة والوجه والزمن، ومن الخصائص العامة لسمة الزمن النحوية قابليتها للتحديد، أو اللاتوافق بين التخصيص الصرفي القبلي والدلالة، بالإضافة إلى خاصية الالتباس الدلالي في السياق، أو الورود باعتباره سمة فارغة مفتقرة إلى تخصيص محدد، فهذه الخصائص العامة تستوجب البحث عن نظيرها في نسق السمات النحوية بشكل عام، وفي نسق السمات التصريفية للفعل بشكل خاص.



أما المظهر التداولي فيكشف قدرة النظام الزمني على التكيف مع متطلبات السياق، أو على حمل آثار دلالية وتأويلية مرتبطة بالمنظور الذاتي للمتكلم وبمقاصده، فالأزمة لا تبني إحالتها بمعزل عن المتكلم. وتبين المقاربات التداولية عجز المنظور الإشاري أو القريني Indexical للزمن عن رصد الأبعاد التأويلية أو الذاتية للأزمة في الخطاب، ما دام يبني على فرضية حمل الأزمة لمحتوى إحالي إشاري موضوعي، ولقد برهنت النظريات التداولية على أن الإحالة ليست مستقلة بشكل تام عن المتكلم ومنظوره.

ومن المظاهر الدالة في نظام سمات الزمن في اللغات الطبيعية اختلاف تخصيص الدلالي لمحتوى هذه السمات، مما يستلزم التمييز بين مستويين زمنيين: مستوى الزمن المفهومي الذي يجسد الدلالة الزمنية الكلية، وتمثل المقولات الزمنية الكلية في جهاز النحو الكلي، مثل مفهوم الماضي أو الحاضر تحقيقاً لهذه الدلالة الزمنية، ومستوى الزمن النحوي الذي يمثل مظهراً للتباين بين سمات الزمن في اللغات الطبيعية، فالسمات الدلالية للحاضر الصرفي في الإنكليزية مثلاً تختلف عن سمات الزمن نفسه في الفرنسية، الشيء الذي يستوجب إجراء توسيط لسمات الأزمة النحوية في اللغات الطبيعية.

ب. صعوبة احتواء هذا التفاعل داخل النماذج اللسانية، فاختلاف منطلقات وأهداف النظريات اللسانية قد يشكل عائقاً أمام مقارنة شمولية للزمن في اللغات الطبيعية، تراعي تفاعل المظاهر الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية؛ ذلك لأن النظريات اللسانية غالباً ما تكون محكومة بنمط من المقاربة يغلب المعالجة الدلالية أو التركيبية، فتظل أبعاد أخرى للزمن خارج حدود الإطار الاستدلالي العام للنظرية، ثم لأن مقارنة شمولية من هذا النمط مشروطة إستيمولوجياً ببناء أنساق نظرية قادرة على تبرير علاقة الصرف بالتركيب أو التركيب بالدلالة والتداول.

ج. صعوبة عزل الخصائص الزمنية التي يمكن أن تشكل خصائص تركيبية أو دلالية أو تداولية محضة، فالضوابط التركيبية التي تبني مميزات الإحالة الزمنية تعتبر، في جزء منها، ذات طبيعة دلالية مثل ظواهر التبعية الزمنية والربط الزمني في بنيات الإلحاق والإدماج الزمني، وتركيب الزمن في بنيات الروابط الزمنية التي يتفاعل في تخصيصها التركيب والدلالة.

تلكم أهم الإشكالات التي تعترض الدارس لبلوغ المسعى الشمولي في مقارنة النظام الزمني، يضاف إلى ما ذكر مشكل استيعاب الإرث النظري لتاريخ المقاربات الزمنية، ولا يشكل استحضار هذا التاريخ في نظرنا ترفاً فكرياً، ذلك لأن تقدم المعرفة اللسانية رهين بوعي إشكالاتها وقضاياها، ولا يعد الانفتاح على هذا الموروث النظري من باب التأريخ

للأفكار، وإنما ينبغي أن يكون محكوما في نظرنا بصياغة المحاور البارزة في التحليل الزمني فضلا عن الكشف عن آليات المقاربة، وتقنيات تخصيص البنية الزمنية للغات الطبيعية، وتفكيك مكوناتها، وإبراز أشكال تفاعل هذه المكونات. ووعيا منا أيضا بأن استعادة هذا التاريخ سيمثل مدخلا ملائما للمفاضلة بين التصورات وأنماط التحليل، ولاستنباط القضايا المعرفية الجديدة التي أضحت تطرحها اللسانيات المعاصرة في دراسة الأنظمة الزمنية للغات الطبيعية في أطر نظرية تمتلك شروط النجاح والبساطة وقوة التعميم والقابلية للإبطال والدحض.

لقد شكلت هذه القضايا مجتمعة حافزا إلى دراسة المظاهر التركيبية والدلالية للزمن والجهة والوجه، في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف تبني اللغة العربية نسقها الزمني؟
2. ما هي العناصر المكونة للنظام الزمني العربي؟
3. كيف تتفاعل عناصر هذا النظام؟ وما هي المستويات التي يتم فيها هذا التفاعل، وما هي أهم الآليات التي يمكن اقتراحها لتخصيصه؟
4. كيف تشتق الإحالة الزمنية في تراكيب وبنى اللغة العربية؟
5. كيف تحوسب سمات الزمن؟ وكيف يشتغل النظام الحسابي لسمات الأزمان؟ وما هي الوجاهات التي تشكل مجالات مناسبة لاشتغال هذا النظام الحسابي؟
6. هل تخصص سمات الزمن بآليات متجانسة في تراكيب اللغة العربية؟
7. ما الذي يجعل تخصيص الزمن في بنى النفي مختلفا عن تخصيصه في بنى الشرط وبنى روابط الاقتران الزمني أو في بنى المشتقات؟ إذا افترضنا أن التركيب الشجري للزمن، أو هندسة سمات السلسلة الزمنية واحدة في جميع التراكيب - كما سنبين لاحقا - فكيف ينتج الاختلاف في الدلالة الزمنية في مثل هذه البنى أو التراكيب المشار إليها؟
8. هل هناك قيود ومبادئ مشتركة بين اللغات في تركيب الزمن؟
9. كيف تتباين الأنساق الزمنية للغات؟ وهل يرتبط هذا التباين بأنحاء زمنية خاصة؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف ينتج الاختلاف في الدلالة الزمنية بين اللغات؟ هل يقترن ذلك بتوسيط في السمات الدلالية المؤولة للأزمنة النحوية؟
10. متى يلتبس الزمن في تراكيب اللغة العربية؟ وما هي أهم الآليات التي يمكن اقتراحها لوصف وتفسير هذا الالتباس؟
11. هل تشتغل الإحالة الزمنية في الخطاب بشكل مماثل لاشتغالها في الجمل؟ ثم ما هي السمات والمفاهيم الضرورية التي نحتاجها لتخصيص ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب؟

تلكم أهم الأسئلة التي يروم البحث الإجابة عنها، اعتماداً على مبدأ تنويع الأطر النظرية المحتضنة لمعالجة مختلف المظاهر التركيبية والدلالية والتداولية للنظام الزمني في اللغة العربية، ولعل ما يوحد النماذج النظرية المستوحاة انتماؤها إلى حقول لسانية معاصرة في الصرف والتركيب والدلالة والتداول، ينضوي بعضها تحت لواء اللسانيات التوليدية، والتداوليات المعرفية، والنظريات الدلالية التي تمزج بين إرث الدلالة الصورية، ونتائج البحث التوليدي المعاصر. علاوة عن كونها تستند إلى مبدأ المقارنة بين الأنساق اللغوية لاستجلاء خصائص البنى والمبادئ العامة التي تتحكم في بنائها وتوليدها. ولعل هذا المسعى المقارن الذي أضحت تنشده اللسانيات المعاصرة مع ثورة نموذج المبادئ والوسائط في النظرية التوليدية وتطوراته اللاحقة، هو الذي دفعنا إلى الوقوف على عوائق مقاربات النظام الزمني العربي التقليدية التي كانت تصدر عن مسلمة عجز اللغة العربية عن التعبير عن الزمن، وتخصيصها للنظام الفعلي العربي تخصيصاً يُغلب مفهوم الجهة، وفي أحسن الأحوال تصف المقاربات التقليدية النسق الزمني العربي وصفاً لا يقوى على الكشف عن الخصائص العامة لهذا النظام. ففكرة الأنساق أنظمة حسابية تعد من إفرازات الثورة النظرية في اللسانيات المقارنة المعاصرة، وهذا النظام الحسابي لا يوصف في لغة معينة بمعزل عن المقارنة بلغات أخرى، ذلك ما يفسر لجوءنا إلى مقارنة اللغة العربية بلغات أخرى أثناء وصف نظامها الزمني، لأن هذه المقارنة تفضي إلى استخلاص الآليات العامة لتوليد الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعية بشكل عام، ومن ثمة فالمبادئ أو القيود التي يمكن استخلاصها من هذا النمط من المقاربات تتخذ صبغة العمومية. ولعل ما يبرر اعتمادنا على أطر نظرية مختلفة طبيعة الأسئلة والقضايا التي انفتحنا عليها في البحث، والتي تستوجب توظيف نظريات متعددة.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع وأهدافه، اعتمدنا منهجاً يقوم على الوصف والتحليل والتفسير والتقويم والمفاضلة بين الفرضيات والأدوات الصالحة لبناء النسق الزمني العام للغة العربية، ولم يخل هذا المسلك من عوائق نظراً إلى انتماء تلك الأدوات الواصفة والمفسرة إلى أنساق نظرية ذات منطلقات تصورية مختلفة، وإلى حداثة فرضياتها، وإلى قلة الأبحاث التي طبقتها على اللغة العربية.

وقد انتهينا إلى تنظيم المحتوى العام لهذا العمل في باين موزعين على خمسة فصول:

**الباب الأول:** بنيانه من فصلين؛ تناولنا في أولهما المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية التي صنفناها إلى ثلاث مقاربات شكلت مباحث ثلاثة: مقارنة النحاة العرب القدامى، ومقاربة الاتجاه الوصفي، ومقاربة المستشرقين. ولقد حرصنا على استخلاص الفرضيات الكبرى التي حكمت النظام الزمني العربي وإبراز المشاكل النظرية والتجريبية التي تعترض

هذا الصنف من المقاربات، كما حللنا الآليات الوصفية والتفسيرية التي وظفتها في دراسة الإحالة الزمنية وكشفنا عن خلفياتها المعرفية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للمقاربات اللسانية الحديثة. وقد قسمناه إلى أربعة مباحث شكلت المنظورات المركزية في دراسة الزمن وهي على التوالي: المنظور المنطقي والمنظور الدلالي والمنظور التركيبي والمنظور التداولي. وتمثل هذه الخطاطة التصنيفية الرباعية أبرز مستويات تمثيل الزمن وتخصيص بنيته في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث احتضنت هذه الخطاطة القضايا الكبرى التي يعد بعضها امتدادا لتعميمات وأوصاف نظرية قديمة حول الزمن، وأعدت صياغتها داخل أطر نظرية جديدة، ويجسد بعضها الآخر آفاق نظرية جديدة في دراسة الأنظمة الزمنية. ومن أهم القضايا التي ناقشنا في هذه المباحث ما يلي:

1. إن المنظور المنطقي يبني على تصور تسويري للزمن، وهو عبارة عن سور يماثل الأسوار التي تفرزها الأنساق اللغوية، ويندرج هذا الطرح التخصيصي للزمن في إطار تحديد طبيعته. لقد لاحظنا غياب الإجماع بين النظريات الحديثة حول الطبيعة الجوهرية لمقولة الزمن، فمن النظريات المنطقية ما اعتبر الزمن محمولا، ومنها ما اعتبره عنصرا محيلا يماثل الكيانات الإحالية مثل الأسماء والضمائر، ومنها ما عدده سورا رابطا لمتغير حدثي... ونجد تصورات تذهب في اتجاه اعتبار الزمن صرفية تطابقية في اللغات الطبيعية لا تحمل أي محتوى دلالي. إن هذا الطرح ينأى عن كل الفرضيات التي صيغت في تاريخ الأبحاث المنجزة حول الزمن، والتي سارت في منحى منح الزمن خصيصة دلالية. وقد بينا أن كل هذه الفرضيات تملك نتائج تجريبية ونظرية تتفاوت في قيمتها، مثلما تعترضها مشاكل يصعب أحيانا تجاوزها. ولذلك فمن المهام الكبرى التي ينبغي أن يضطلع بها البحث اللساني المعاصر تقديم تصور متماسك حول طبيعة الزمن في اللغة.

2. إن المنظور الدلالي يتأسس على فرضية الدلالة الإحالية للزمن. فمعلوم أن الإحالة مفهوم مركزي في أزمنة اللغات الطبيعية، وهي خصيصة دلالية وتداولية أيضا. ويمتلك هذا المنظور مردودية وصفية في دراسة سلوك الأزمنة في الجمل البسيطة والمركبة على حد سواء، حيث يبرز البعد العائدي في الأزمنة، والتناوب بين الاستقلالية الإحالية والعائدية الزمنية. ويمثل هذا المنظور مدخلا مناسباً لملاحظة التماثل الدلالي بين الأسماء والأزمنة في اللغات الطبيعية، فمفاهيم مثل الإحالية الضعيفة والإحالية القوية والتنكير والتعريف والتخصيص والدلالة العهدية والاستغرافية... نجد ما يناظرها في الزمن اللغوي.

3. إن المنظور التركيبي يقوم على فكرة اشتقاق وتوليد الدلالة الزمنية بآليات حسابية تركيبية، تستعمل في حساب الخصائص التركيبية لبني عناصر لغوية أخرى غير الزمن،

كما أن إمكانية توسيط دلالة السمات الزمنية في اللغات الطبيعية أوضحت ممكنة داخل هذا المنظور الذي وفر الآليات اللازمة للمقارنة بين الأنظمة الزمنية، وهي آليات تتجاوز منطق التصنيف إلى سلالات لغوية في اتجاه صياغة ما أصبح يصطلح عليه في الدراسات اللسانية الحديثة بـ *Cartographic studies* ولقد استثمرنا مفهوم السلسلة الزمنية، فالدلالة المنظور لوصف النظام الزمني العربي، ويتعلق الأمر بمفهوم السلسلة الزمنية، فالدلالة الزمنية في اللغة العربية، وربما في كل اللغات تشتق من هندسة شجرية متشكلة من تفاعل عناصر وحلقات السلسلة الزمنية التي تبني على ثلاثة مكونات ضرورية لاشتقاق الزمنية *Temporality* وهي: الزمن والجهة والوجه، وينتج الاختلاف بين اللغات، في تخصيص عناصر وحلقات السلسلة الزمنية، تباينات في الدلالة الزمنية، وصولاً إلى التباين في الأنساق الزمنية.

4. إن المنظور التداولي يبني على فكرة ارتباط الدلالة الزمنية بالمنظور الذاتي وبالمقاصد، فالإحالة الزمنية في هذا التصور غير منفصلة عن السياق ومقاصد المتكلم، كما أن الأزمنة لا تملك تخصيصاً دلالياً ثابتاً في جميع اللغات الطبيعية مما يفسر التباس الزمن في الأنظمة اللغوية، وارتباط الزمن الواحد بدلالات متعددة.

لقد حرصنا في عرضنا لهذه المنظورات على تطبيقها على النظام الزمني العربي، لفحص مردودية أدواتها الواصفة والمفسرة، ولتفسير خصائص الزمن في اللغة العربية متجنبين - ما أمكن - السقوط في التجريدات النظرية العامة، فزأوجنا بين العرض النظري والتطبيقي.

**الباب الثاني:** وزعنا محتوياته على ثلاثة فصول، وقد توخينا من خلاله الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي رسمناها أهدافاً لعملنا. وكان مسعانا من خلال هذا الباب دراسة البنية الزمنية والجهية والموجهية في اللغة العربية دراسة شمولية. ولتخصيص هذه البنية سلكننا منهجاً تنظيمياً تحكمه الفرضية التالية التي تعتبر مركزية في عملنا:

- يتم اشتقاق وحساب الدلالة الزمنية في اللغة العربية في إطار تفاعلي بين وجائه *Interfaces* ومكونات النحو العامة، ونقصد بالوجائه الوجيه الداخلية، تمييزاً لها عن الوجيه في تصور تشومسكي التي تبقى واردة أيضاً في دراسة خصائص الزمن، ففي تصوره تتماس الوجائه الخارجية مع أنساق الذهن مثل النسق التصوري القصدي، أما الوجيه الداخلية فهي، وجهة الصرف/التركيب، والمعجم/التركيب، والتركيب/الدلالة أو التداول، فهذه الوجيه الداخلية هي بمثابة مجالات لتحديد أبعاد الزمن وخصائصه، لأن للزمن بعداً صرفياً وتركيبياً ودالياً وتداولياً كما أسلفنا.

لذلك خصصنا الفصل الأول لدراسة البنية السماتية للفعل، وقد قسمناه إلى خمسة مباحث، نوجز أهم إشكالاتها فيما يلي:

1. إنجاز مقارنة تقويمية للنماذج الصرف صوتية أو الصرف تركيبية التي حاولت تمثيل وتخصيص السمات الزمنية في الفعل العربي.
2. تقديم تصور جديد حول التناوب الحركي في الفعل العربي الذي اعتبرناه تناوبا جهيا وزمنا، خلافا لعدد من المقاربات التي قدمت في هذا الإطار. ولهذه الفرضية انعكاسات على دراسة خصائص الأبنية الفعلية بشكل عام.
3. دراسة صرفيات الوجه في الفعل العربي وتخصيصاتها الدلالية.
4. الدفاع عن وجود سمة العدد في الزمن كسمة دلالية سورية، وهي الفرضية التي ستمكننا من فهم دلالات الأزمنة في اللغة العربية، وقد استثمرنا هذه الفرضية في الفصل الثاني عند دراستنا لروابط التسوير الزمني في تراكيب اللغة العربية.
5. دراسة مسارات وسم الأزمنة في النظام الزمني العام في اللغة العربية. وقد بينا أهمية هذه المقاربة في وصف وتفسير سلوك صورة الماضي والمضارع.
6. عرض مختلف مظاهر اللاتوافق بين الزمن الصرفي وتأويلاته في التركيب، وقد اعتبرنا هذه الخاصية متحققة في جميع اللغات الطبيعية، ولا تنحصر في أزمنة اللغة العربية. وفسرنا هذا السلوك بكون الزمن سمة نحوية يخضع لما تخضع له السمات النحوية بشكل عام في اللغات الطبيعية من تخصيص أدنى ومن التباس ومن تحيد للتخصيص في بعض السياقات، فالزمن ليس صرفية حاملة لتخصيص ثابت وإنما يخصص داخل البنى، ويخضع لتأثير الأسوار والظروف والروابط والسياق. ولنقل إن الزمن لا يملك تخصيصا قريبا ثابتا وإنما تحوسب سماته داخل النظام التركيبي.

أما الفصل الثاني فقد مثل الوعاء التجريبي لمختلف القضايا التي آثرنا الإشارة إليها في الباب الأول والفصل الأول من الباب الثاني، حيث خصصناه لتصنيف المقولات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية. وهذه أهم قضاياها:

1. تحوسب سمات الزمن والجهة والوجه في رحيلتين: رحيلة سلسلة الجهة المعجمية، ورحيلة السلسلة الزمنية، فمفهوم الزمنية *La temporalité* عندنا ينبي على سلسلة زمنية متشكلة من ثلاث مقولات: الزمن والجهة والوجه، وتخصص الدلالة الزمنية العامة للجملة بتفاعل هذه العناصر الثلاثة، ويتلازم تخصيص الزمن في بعض البنى في اللغة العربية مع تخصيص الوجه أو تخصيص الجهة. وهناك بعض السمات الزمنية التي ترى سمة الجهة

المعجمية، مما يعني أن الرحلة الثانية تنفذ إلى سمات الرحلة الأولى، مثل أفعال الحالة في المضارع التي لا يمكن أن تدل على الحاضر والأفعال اللحظية كذلك.

2. تبين دراسة بنيات النفي وبنيات أخرى عاجلناها في هذا الفصل أن الأفعال لا تملك سمات زمنية ذات قيمة مخصصة Valued في المعجم. ولقد سعينا في دراستنا لبني النفي إلى دراسة لا تناظر صورة الماضي والمضارع في السمات الزمنية والوجهية، وإلى مقارنة أشكال التطابق بين سمات النفي الزمنية والوجهية ونظيرها في الأفعال.

3. حاولنا تقديم معالجة لإشكالية التطابق الزمني في متوالية الأزمان في اللغة العربية من خلال دراسة السلاسل الزمنية المركبة بإدماج أو بإلحاق، وقد وقفنا على مختلف مظاهر التباس الزمن في تراكيب أفعال القول والتراكيب الصلية والحالية وبني الشرط وبني الروابط الزمنية، محددتين الآليات التركيبية والدلالية لسمات الزمن والتباساته، مقارنين اللغة العربية بلغات أخرى. وبيننا على غرار الفصل الأول أن الزمن الماضي ملتبس بدوره ولا ينحصر الالتباس في زمن صورة المضارع.

وفي الفصل الثالث حاولنا دراسة مختلف العلاقات الزمنية في الخطاب معمقين الطرح الالتباسي لسمات الزمن، محاولين تقديم معالجة لتعدد تأويلات الزمن الصرفي في السياق، استنادا إلى نظرية التداويات المعرفية.

**الخاتمة:** عرضنا فيها بشكل مركز أهم نتائج البحث وبعض القضايا التي ظلت عالقة، كما لم تفتنا الإشارة إلى آفاق أخرى ممكنة يفتحها هذا البحث لدارس الزمن في اللغة. وإذا كان أي بحث لا يخلو من حوافز فإن ما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع يتداخل فيه بعدان: البعد الذاتي والموضوعي.

فالارتباط بموضوع الزمن تحركه هواجس فلسفية ووجودية دفعتنا باستمرار إلى التأمل في لغزه في مستويات متعددة، ومن اللافت للاهتمام أن خصائص الزمن اللغوي لا تعكس إلا بعدا من أبعاد التصورات التي صاغتتها الإنسانية حول الزمن، وما كنا ندري أن شغبا فكريا حول الزمن في لحظات سابقة من تاريخنا الشخصي سيفضي بنا إلى موضوع بحث أكاديمي، وربما كان ذلك مكررا من الزمن. وقد زاد هذا الشغف رسوخا ما لاحظناه من دراسات حول النظام الزمني في اللغات، فمن الباحثين من خصص كل مساره العلمي لدراسة الزمن، مثل ستيشو.

ومن الحوافز أيضا الأدوار التي تلعبها دراسة الزمن في اللغة العربية في الانفتاح على قضايا متعددة في اللسانيات العربية، فهي باب للدخول في المتاهات الجميلة والباذخة لخريطة المعارف اللسانية والحاسوبية والمعرفية المعاصرة.

ولم يخل إنتاج هذا العمل من صعوبات جعلتني أتعثر في الكثير من الأحيان، لأستأنف الرحلة والمسير، ولولا سداد من الله وعمق التأثير الإنساني لزوجتي ووالدي وذوي الفضل علي من أصدقائي وأقربائي ما كنت لأخرج من دهاليز "الزمن" سالماً.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى أساتذتي الأجلاء: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي ستظل تشجيعاته الإنسانية تطرق مسامعي ما حييت، الدكتور محمد أيت الفران الذي رسخ قدمي في طريق المعرفة الطويل، الدكتور عبد العزيز العماري الذي رافق إنجاز هذا العمل بالتحفيز والتوجيه والتواصل الإنساني العميق، الدكتور عبد القادر كركاي الذي منحني فرصة اكتشاف تواضع البحثة وعمق العطاء الإنساني، الدكتور عبد المنعم حرفان الذي شرفني بمتعة وعمق التواصل المعرفي الرصين، الدكاترة: أمينة فنان، بنعيسى أزييط، عز الدين البوشيخي الذين شرفوني في لحظة أكاديمية لها أثر في الذاكرة والدكاترة الأصدقاء حافظ إسماعيلي العلوي، مصطفى بوعناني، عبد المجيد شكير، عبد المجيد جحفة، محمد غاليم، محمد المدلاوي، حسن حمائر، محمد خطابي، وإلى الأصدقاء والأقارب بدون استثناء، ومسالك مدن الوجدان والذاكرة: مراکش، الجديدة، فاس، مكناس، تارودانت، ومسالك السماع: الموسيقى الكلاسيكية بأزمنتها الرهيبية والباذخة، وممالك الوجدان والهوية: الكتاب، المذياع، السينما، المشي، الصداقة، المحبة، العمل، المغامرة والسفر، وإلى النساء اللسانيات اللواتي عمقن حفريات الدراسات الزمنية بحس متفرد: كراتزر، زاكونا، كيرون، حيم، تيني، سميث، ريبول، بارتي، ياتريدو، إنش، بورر، أراد.





## الباب الأول

### مقاربات الإحالة الزمنية

الفصل الأول: المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية

الفصل الثاني: المقاربات اللسانية الحديثة



## تمهيد

يعتبر الزمن من أكثر الظواهر اللغوية تعقيدا وأكثرها استعصاء وانفلاتا من الحصر والتحديد. فالتجربة الزمنية لا يعيشها الإنسان كنظام معرفي لغوي فقط، يبني عبره تمثيلات ذهنية للأحداث المسقط في المقولات الزمنية لنظامه اللغوي وبنياتها وأشكالها التي تولدها القدرة اللغوية، بل يحياها أيضا كتجربة وجودية.

لم يكف العقل البشري عن التفكير في لغز الزمن، باعتباره مرتكز الوجود البشري، مما جعل التفكير فيه ينتمي إلى أنظمة معرفية متعددة ساهمت من خلال وسائل إنتاج المعرفة التي توفرها في فرز أفكار حول طبيعة الزمن وخصائصه، وهي أفكار ينبغي تسييجها في إطار المنظومة الاستدلالية لهذه الأنساق المعرفية بما تفتحه من إمكانات وصفية وتفسيرية، ومقتضى طبيعة أسئلتها المعرفية التي تخرق من خلالها موضوعاتها، وأيضا بموجب طبيعة المحاور الضمنية التي تحكم نسقها المعرفي.

إن تاريخ التفكير في الزمن يجر وراءه أفكارا احتضنتها تقاليد فكرية متعددة المشارب: الفلسفة والمنطق، والتيولوجيا، والنحو وفلسفة اللغة، والعلوم الحقة وعلم النفس... ويجد المدارس نفسه أمام معضلة تنظيم شتات هذه الأفكار وتقويمها، وغريبة ما هو دال منها في سياق تطور اللسانيات المعاصرة والعلوم التي تتفاعل معها وتتشرك وإياها في الموضوع مثل العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي وعلوم المعالجة الآلية للغة، وهي علوم أضحت بارزة في خريطة المعارف المعاصرة.

ولوعينا بانتماء موضوع دراستنا إلى أزمنة معرفية متعددة، وبحضور ضمني لأرضية تاريخية تتحرك في سياقاتها المعرفية مقاربات ظاهرة الزمن، حاولنا فتح أفق نطل من خلاله على أهم مقاربات الإحالة الزمنية، وهي مقاربات يوحدتها هاجس الانشغال بضوابط وآليات الدلالة الزمنية في اللغة، مما يعني أننا سوف نقتطع من التصورات المعرفية حول ظاهرة الزمن، باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، ما ينتمي منها إلى الدلالة الزمنية اللغوية، ما دامت المقاربة اللسانية للزمن ترهن بمسألة آليات تعبير الأنظمة اللغوية عن المفاهيم والتصورات الزمنية.

وما يصنع اختلاف التحليلات اللغوية للزمن تعدد منطلقاتها وأدوات الوصف والتفسير التي تنتجها لدراسة وسائل الترميز الزمني في الأنظمة اللغوية ومستويات تخصيص الظاهرة

الزمنية التي تعتبرها ذات دلالة في دراسة الأنظمة الزمنية: المستوى الصرفي أو التركيبي أو المنطقي أو الدلالي أو التداولي، علاوة على قدرتها على تمثل العلاقة بين هذه المستويات ودراسة بنية الزمن وتبويب عناصره ومكوناته بطريقة نسقية.

وكلما تعمقنا في دراسة البنية الزمنية للغات الطبيعية إلا واكتشفنا أن العناصر المشكلة لمحتواها التمثيلي غير متجانسة، تتداخل فيها مكونات ذات طبيعة زمنية مثل الجهة والوجه. وما من ظاهرة من ظواهر اللغة إلا وتحمل بعدا زمنيا، فالزمن يوجد في كل البنيات التركيبية التي تولدها الملكة اللغوية البشرية: الجمل الفعلية البسيطة والاسمية، والصلات، وأدوات الإدماج، والبني الملحقة، وبني النفي والشرط، والبنيات المتضمنة للروابط والصفات... ما يعني أن الدراسة المنظمة للبنية الزمنية ينبغي أن تتأسس على مسح لسلوك الزمن في البنى والتراكيب، ولا يجب أن تنحصر في تجريد الأنساق الزمنية وتقابلاتها داخل اللغة الواحدة أو عبر اللغات.

وإزاء تعدد النظريات والمقاربات التي تناولت ظواهر الإحالة الزمنية بالتحليل في تاريخ الدراسات اللغوية يصعب إيجاد مقياس ينظم تصوراتها؛ ذلك لأن مقاييس وروايات التصنيف يمكن أن تتعدد وتختلف بين مقياس تاريخي أو إبستمولوجي، وقد تتداخل هذه المقاييس فيما بينها، ولا بد لوضعها من أن يتأثر بالمنظومة المعرفية لعصره، وبما آلت إليه دراسة الظاهرة الزمنية في اللسانيات والعلوم المعرفية المعاصرة، وأن يتسج بأسئلتها وقضاياها وإمكاناتها التفسيرية، وبما تعتبره ذا دلالة في أسئلة علومها.

وأمام استحالة حصر مقاربات الإحالة الزمنية في تاريخ التفكير اللغوي حاولنا اقتراح خطاطة تنظيمية لرصد أهم المنظورات التي تناولت الزمن اللغوي، فاحصين كفايتها في وصف البنى الزمنية وتفسيرها، وهي خطاطة تداخلت في صياغتها مقاييس التصنيف التاريخي ومقاييس معرفية مؤطرة باتجاهات البحث اللساني (الاتجاه النحوي القديم، والاتجاه الاستشراقي، والاتجاه الوصفي)، وبالمستويات التمثيلية التي شكلت بؤرة اهتمامها (المستوى التمثيلي التركيبي أو المنطقي أو التداولي). وتبرز هذه الخطاطة المحاور البارزة في دراسات الزمن، والمنظورات الأساسية التي احتكمت إليها في تناوله، مثلما تبين أن مقارنة الظاهرة الزمنية شكلت دائما مجالا لتدخل معارف وأنساق فكرية ذات خلفيات متميزة. فمثلا، خضع التناول الاستشراقي لقوة تقليد الدراسات المقارنة التاريخية ولسلطة الفيلولوجيا. وارتبط المنظور المنطقي للزمن بتقاليد التفكير المنطقي وأنساقه (الماسدقية أو المفهومية)، واقترن المنظور التركيبي بتطور الدراسات التركيبية المعاصرة ونماذجها التمثيلية، وكان المنظور التداولي للزمن متأثرا بنمو التداوليات المعرفية ولسانيات الخطاب...

ويمكن اختصار أهم المقاييس التي احتكنا إليها في تصنيف مقاربات الإحالة الزمنية إلى نمطين: المقاربات التقليدية، والمقاربات اللسانية والمنطقية المعاصرة فيما يلي:

1. إن التفكير في الزمن في المقاربات التقليدية مسيح بمحاور استدلالية، وبمنظومة معرفية أعادت اللسانيات المعاصرة النظر في كفايتها ونجاعتها، كما أن التفكير في قضايا الزمن مع ثورة النماذج اللسانية المعاصرة أصبح مقيدا بضوابط النمذجة الصورية وآليات الوصف اللغوي المنضبط لمبادئ تمثيلية مجردة.

ومما يخلق هذا الجدل الإبستمولوجي بين المقاربة التقليدية والمعاصرة للزمن نشير إلى ما يلي: أ. إن معالجة الزمن غير مشتتة من خلال أبواب مختلفة أو ظواهر متباينة كما هو شأن النحو العربي القديم الذي لم يخصص بابا مستقلا لدراسة الزمن، فالزمن ومباحثه أصبحا ينفردان بمعالجات مستقلة تخصص بنيتهم ومكوناتهم وعناصرهم وطبيعتهم وخصائصهم، على غرار المكونات اللغوية التي أضحت تصوغ لها النظريات اللسانية المعاصرة أنحاء خاصة، مثل "نحو الفاعل" أو "نحو التطابق" أو "نحو الاستفهام"، حيث يحدد نحو هذه المكونات بدلالة تعيين خصائصها وصياغة جهاز القواعد الذي تشتق منه هذه الخصائص.

ب. إن التقليد الفيلولوجي والتاريخي المقارن الذي اعتمدت عليه معظم الأبحاث الاستشراقية حول النظام الزمني في الساميات وفي أنظمة زمنية للغات أخرى، خضع لنقد منظم لمفاهيمه وفرضياته ووسائل تحليله منذ الثورة البنيوية في علم اللغة. كما أن الكثير من الدراسات اللغوية التنميطية المعاصرة أعادت صياغة مفهوم الأنماط اللغوية والأصول الجينيولوجية، الذي كرسه الدراسات التاريخية المقارنة التقليدية. كما أن المقارنات اللغوية أصبحت مع النماذج التوليدية المعاصرة منذ بداية برنامج الربط العاملي تمنح لمفهوم المقارنة بين الأنماط اللغوية محتوى مفاهيميا جديدا يقوم على تصور التوسيط بين البنيات اللغوية عبر اللغات.

ج. إن الدراسة الوصفية القائمة على مسح لسلوك الزمن من خلال استعمالاته المتعددة في التراكيب، والتي مثلها الاتجاه الوصفي العربي المتأثر بتقليد البنيويين، تستند إلى خلفية معرفية تتداخل فيها تصورات الاتجاه البنيوي والاستشراقي. ويمكن للدارس أن يكشف مآزق مقارنة الوصفيين العرب للزمن انطلاقا من حدود الاتجاهين كما رسمتها التيارات اللسانية اللاحقة المشار إليها أعلاه.

2. إن نظريات الزمن المنضوية في سياق المنظورات اللسانية المعاصرة، جعلت دراسة البنية الزمنية في اللغات موصولة بمجموعة من المحاور المعرفية التي تنامت مع تطور اللسانيات

منذ الثورة التوليدية مثل: اكتساب البنية الزمنية، علاقة التوافق بين البنية التصورية الزمنية والبنية اللغوية، التوافق بين الدلالة والصرف، صياغة القيود التي تضبط تأويل البنيات الزمنية، اشتقاق التركيب الزمني والدلالة الزمنية بموجب قواعد وآليات حسابية منظمة وواضحة، صورنة البنية الزمنية... مما جعل المنظورات اللسانية المصنفة ضمن المقاربات اللسانية أو المنطقية المعاصرة تحتكم لأهم الخصائص والمعايير التي أصبحت متحركة في وسائل إنتاج المعرفة اللسانية وتبليغها، ومنها:

أ. بناء نماذج تمثيلية لصورنة الظواهر الزمنية، فتخصيص بنية الزمن في اللغات الطبيعية، وإنتاج أفكار قابلة للروز، وفحص مدى كفايتها لا يمكن أن يتم إلا في سياق نماذج صورية تخضع لضوابط واضحة في تمثيل البنيات الزمنية واشتقاقها.

ب. محاولة صياغة مبادئ تضبط الإحالة الزمنية ووسائل تمثيلها وتوليدها. وتسعى المقاربات اللسانية المعاصرة للزمن باختلاف منطلقاتها إلى الإجابة عن أسئلة خرجت من صلب القضايا المعرفية الكبرى التي باتت تنتجها النماذج اللسانية باعتبارها محاور أساسية يستلزمها الاشتغال بالأنظمة الصورية لتمثيل اللغة الطبيعية، مثلما يقتضيها التفاعل مع العلوم المعرفية التي انشغلت بقضايا التمثيل الذهني للمعرفة اللغوية وسيرورة نموها، وتخزين المعلومات اللغوية وحوسبتها واجتلابها، من بينها: ما هي المبادئ الكلية التي يمكن للدارس استنباطها من دراسة الأنساق الزمنية للغات الطبيعية؟ ما هو مقدار التباين بين الزمن التصوري باعتباره مقولة تنتمي إلى جهاز المقولات المعرفية "للمعجم الذهني" والزمن كمقولة لغوية تنتمي إلى الأنظمة النحوية للغات الطبيعية؟ ما هي حدود التوافق بين الأزمنة المفهومية والأزمنة النحوية؟ هل بالإمكان بناء نظرية لتوسيط الاختلاف بين اللغات في ترميز سمات الزمن؟ ما هي الإمكانيات التي تمنحها نماذج الزمن لتقييد الأزمنة الممكنة في اللغات الطبيعية، بحيث يصبح التنبؤ بشكل نظري بالزمن ممكن التحقيق، والزمن غير ممكن التحقيق إمكانية واردة في نمذجة الزمن؟ ما مدى الكفاية الوصفية والتفسيرية التي تحققها نماذج الزمن ونظرياته؟ هل تسمح بصياغة أوصاف وتفسيرات واضحة ومضبوطة منهجيا لسلوك الأزمنة في اللغات الطبيعية؟

لم يكن مسعانا في هذا الباب المخصص لمقاربات الإحالة الزمنية التأريخ للأفكار، ولا صياغة خريطة تصورية مدققة لاتجاهات الدراسات الزمنية، وهو طموح تعوزنا وسائل تنفيذه، وتحول بيننا وبينه مسالك متشعبة لا تخترق إلا ببحوث جماعية، وإنما مبتغانا تحديد المحاور الأساسية التي حكمت دراسة البنية الزمنية في الأنحاء التقليدية والمعاصرة. ومن شأن

هذا التحديد أن يساهم في توفير لبنات لتأصيل أبحاث لغوية في اتجاه صياغة "نحو الزمن" في اللغة العربية، تؤطره نماذج نظرية توفر للباحث أدوات واصفة ومفسرة لبنية الزمن، وهي بنية لا يمكن تخصيصها تخصيصاً نسقياً إلا في سياق معالجة متكاملة للقضايا التالية:

أ. حدود التفاعل بين مكونات البنية الزمنية الثلاثة: الزمن والجهة والوجه.

ب. فحص كفاية تخصيص الزمن كسور أو كعنصر إحالي أو كمحمول.

ج. حدود التوافق بين الصرف الزمني والدلالة الزمنية.

د. صياغة مبادئ واضحة لتوليد واشتقاق وتأويل البنيات الزمنية.

هـ. بناء تمثيلات زمنية تستند إلى مبادئ تأويلية دقيقة لسلوك الأزمنة في البنيات البسيطة والمعقدة مثل الصلات والملحقات، والجمل ذات الروابط الزمنية، والبنيات المنفية والشرطية...

و. صياغة قواعد محددة لتغير القيم الزمنية في الخطاب.

ومن شأن هذا البرنامج الشامل أن يشكل نواة لبناء "أنحاء زمنية" للغة العربية تصوغ العناصر والمكونات الضرورية لتخصيص البنية الزمنية لهذه اللغة. وعلى هدي هذا البرنامج سنعمل على تقويم فرضيات ووسائل الوصف والتفسير التي قدمتها مقاربات الإحالة الزمنية التقليدية منها والمعاصرة، جاعلين من المعطيات الزمنية العربية مرتكزنا في صياغة التقويمات الضرورية.

ويشكل هذا الباب مدخلاً ضرورياً لرسم أرضية في ضوئها نفحص التصورات والفرضيات والآليات الواصفة والمفسرة للبنى الزمنية وأنماطها التي ستصاحبنا على مدار هذا البحث.





## الفصل الأول

### المقاربات التقليدية

المبحث الأول: مقارنة النحاة القدامى

المبحث الثاني: مقارنة اللسانيين العرب المحدثين: اللسانيات الوصفية  
العربية نموذجاً

المبحث الثالث: مقارنة الاتجاه الاستشراقي

خلاصات



## المبحث الأول

### مقاربة النحاة القدامى

معظم التعريفات النحوية القديمة تنطلق من تصور مزدوج للفعل، فهو عبارة عن حدث مقترن بزمن<sup>(1)</sup>، فـ «الحدث لا يكون إلا في زمان»<sup>(2)</sup>. يستند هذا الطرح إلى فرضية ضمنية تقضي بتزمين الفعل. وإذا سايرنا هذا التحديد سنقضي استعمال الصيغة في سياق دال على العموم أو العادة مثل:

1. تدور الأرض حول الشمس.

2. يسافر خالد كل سنة إلى الرباط.

فالأفعال هنا لا تدل على أزمنة معينة أو إشارية، لذلك نحتاج إلى تعريف جامع مانع لا يقصي هذه الاستعمالات بل يحتويها<sup>(3)</sup>. والفعل عند سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومعبرا: كقتل، ويذهب ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن»<sup>(4)</sup>.

فسيبويه يجعل المصدر واسم الحدث أصلا لاشتقاق الفعل، فكما لو أن اسم الحدث ينتقل إلى فعل بتغيير بنيته، لأن الفارق بين المصدر والفعل المتصرف كامن في بنية كل منهما، فأكل بناؤه فعل، وأكل بناؤه "فعل"، فالتغيير في الصيغة عماده الزمن، ومن ثمة نفهم ضرورة الإحالة الزمنية في الأفعال عند القدماء. فهذا الافتراض ناتج عن تصور لأجزاء الكلم. المصدر [حدث - زمن]، والفعل [حدث + زمن]، والاسم [- حدث، - زمن]. فكأن هذا

\* نشير إلى أن مباحث هذا الفصل قد سبق نشرها بصيغ أخرى بالمشاركة مع الزميل الدكتور حافظ إسماعيلي علوي، ونشرت في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، والمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها.

(1) الزمخشري، المفصل، ص 243.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 21/7.

(3) هذا القرن بين الفعل والزمن استمر في كثير من الدراسات اللغوية خارج دائرة المصنفات النحوية بحصر المعنى، ففي لغة للصاحبي إشارة دالة تؤكد هذا الاقتران، فالفعل عنده: «ما دل على زمان»، الصاحبي لابن فارس، ص 85. وفي كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي كلام ينحو المسلك التصوري نفسه، يقول عن الفعل: «إيراد المسند فعلا، يدل على التقييد بأحد الأزمنة، وعلى أن ثبوته للمسند ليس ثبوتا دائما». الكليات: 269-257/5.

(4) سيبويه، الكتاب، 12/1.

التعريف مدخل لصياغة ملامح مميزة لعناصر الكلم والمقولات اللغوية الأخرى. وفي تعريف سيويه نجد إشراكا للأمر في الدلالة الزمنية مع بقية الصيغ. وصياغة للمقولات الزمنية الثلاثة (الماضي والماضي والمستقبل) بجهاز اصطلاحى غير متجانس يضم مصطلحات من قبيل: المضي والكينونة والوقوع والانقطاع، وعدم التجانس نابع من انتماء هذه المصطلحات إلى محاور متباينة في توصيف الحدث: فالماضي موضوعة زمنية للحدث، والوقوع أو الكينونة توصيف للحصول والانقطاع أو عدمه مقترن بامتداد الحدث واستمراره في الزمن، وهو توصيف للمدى الزمني للحدث وليس موضوعة له بالنظر إلى لحظة التلفظ. وفي النص نجد التباس "يفعل" بين الدلالة على الحاضر والمستقبل. ونلاحظ غياب مصطلح المضارع الذي لن يدخل إلا في سياق استدلالى آخر مرتبط بمسألة المشابهة الشكلية والعملية بين المقولات اللغوية.

إذا كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة، وخاصة بالنسبة للذين سايروا سيويه، فإننا نعثر على محاولات تقسيمية ثنائية، وبشكل أخص، لدى الزجاجي الذي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح<sup>(1)</sup>. وتبرير الزجاجي فلسفي، ففعل الحال دال في الحقيقة على المستقبل، وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي ويستحيل القبض على الحال. مفاد هذا الاستدلال أنك عندما تقول:

3. يكتب زيد الرسالة الآن.

فإما أنك تصف ما سيقع بعد زمن إخبارك، بما أن الفعل الذي تصف جريانه ما زال مستمرا، أو أنك تصف ما انقضى لتوه. ولا يمكن أن يتقاطع زمن إخبارك مع ما تصفه تقاطعا تاما. والاستدلال هنا ينقلنا من خصائص الزمن في النظام النحوي، أي الأزمنة بدلالاتها النحوية إلى نقاش فلسفي حول خصائص الزمن واتصاله وصورته<sup>(2)</sup>.

وفي نص الزجاجي إشارة دالة إلى مفهومين زمنيين في نسق الأزمنة الإحالية، وهما زمن التلفظ، وهو ما يعبر عنه بزمن الإخبار وزمن الحدث أو ما سُمِّيَ في نصه بزمن وجود الحدث أو حصوله. يقول: «الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماضٍ ومستقبل. فالمتقبل ما لم يقع بعد،

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 86. غير أن الزجاجي سيعود في كتاب الجمل في النحو إلى التقسيم الثلاثي وإن استعمل بدل مصطلح الحاضر أو الحال مصطلح الدائم، إلا أننا نفهم أن معناه مرتبط بالإحالة الزمنية الحالية.

(2) نجد نقاشا مستفيضا في الأدبيات اللسانية حول خصائص الزمن ومكوناته الإحالية (الفواصل أو النقاط الزمنية). ينظر بهذا الصدد الإحالة على بينيت، 1981، في جحفة، 2001، الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، رسالة جامعية، ص 346. وينظر أيضا:

- De Zwart and Verkuyt, 1999, Tense and Aspect in Sentence and Discourse; OTS, Utrecht University; Draft, pp. 63-67.

ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع...»<sup>(1)</sup>. فالقيمة الزمنية للصيغة تشتق دلالياً من حدين زمنيين: الحد الزمني الأول يرتبط بزمن الإخبار، أي زمن المتكلم، والإشارة إلى زمن التلفظ كمرکز إشاري لبناء الإحالة الزمنية تصور ينحو نحو فهم خصوصية الزمان في اللغة واقترابه من العناصر الإشارية، وهو ما ستركز عليه بعض الأدبيات اللسانية الحديثة في تعريفها للزمن، أما الحد الزمني الثاني فيرتبط بزمن الحدث ومدى اتصاله أو انفصاله أو تزامنه مع زمن الإخبار.

يشكل هذا النص خطوة نحو تخصيص القيم الزمنية استناداً إلى مفاهيم زمنية أولية، فالصيغ ترميز للعلائق الزمنية، لكن نص الزجاجي لا يقوى على صياغة تصور يفك الارتباط بين المفاهيم الزمنية أو الزمن التصوري أو المفهومي والصيغ أو الأشكال الزمنية، فهو يقع في حد وسط بين التصورات النحوية التي تقرن الزمن بالصيغة والتصورات التي تنطلق من تحديد علائق زمنية أولية، ثم بعد ذلك قد تقرها بالصيغ أو تصمت عن هذا الاقتران. ونص ابن يعيش الذي سنسوقه فيه امتداداً لتصورات الزجاجي، لكن في اتجاه تخصيص العلائق الزمنية باعتبارها علائق إحالية مستقلة، يقول: «فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمن بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: «الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي قبل زمان إخبارك. وتريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولولا ذلك لكان الحد فاسداً. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»<sup>(2)</sup>. يشتق الماضي والحاضر والمستقبل كأزمنة مفهومية من علائق زمنية:

- الحاضر يوافق/يزامن زمن الإخبار عنه زمن وجوده.

- الماضي زمن الإخبار بعد زمن الوجود.

- المستقبل زمن الإخبار قبل زمن الوجود.

إذا كان ربط الزمن بالصيغة يفترض وجود توافق بين هذه التخصيصات المنطقية والصيغ الحاملة لها، إلا أننا نجد في نص ابن يعيش استشكالا للمسألة في اتجاه البحث عن إمكانية حدوث التوافق بين الأزمنة المفهومية والصيغ، لأن بحثنا من هذا القبيل سيجعل الدارس يلاحظ انحراف الصيغة أو الشكل الزمني عن المعنى المسند إليه وتعبيره عن علائق زمنية أخرى تكسر التناظر التوافقي الذي تفترضه التعريفات بين الشكل الزمني والعلائق الزمنية. وتبقى مشكلة

(1) الزجاجي، الإيضاح، ص 86-87.

(2) ابن يعيش، نفسه، 4/7.

هذا الجهاز الواصف المتشكل من مفهومين زمنيين، كما لاحظ جحفة<sup>(1)</sup>، متجليا في محدودية المعطيات الزمنية التي يغطيها، فهو يصف بسهولة الأزمنة البسيطة، أما الأزمنة المركبة من قبيل: كان فعل وكان يفعل وسيكون يفعل وسيكون فعل، فلا توصف إلا بتطبيق آلية تكرار الأزمنة أو دخول زمن على زمن، وبالتالي سنكون بصدد بنيتين زمنيتين مستقلتين لا أمام بنية زمنية واحدة. وتعميم تمثيل الأزمنة البسيطة على الأزمنة المركبة يجعل تمثيل "فعل" مستقلة هو:

ز حص \_\_\_\_ ز إخ

(ز حص = زمن الحصول، وز إخ = زمن الإخبار، والخط يرسم علاقة السبق).

وتمثيل "كان فعل" يقتضي تخصيص تمثيل مستقل لـ "كان" ثم تمثيل زمني لـ "فعل"، أي:

ز حص \_\_\_\_ ز إخ [ز حص \_\_\_\_ ز إخ]

فالماضي داخل على الماضي، أو ما يصطلح عليه بـ "ماضي الماضي".

ومشكل هذا التمثيل أنه يخصص زمن الإخبار مرتين، في حين أننا بصدد زمن إخبار واحد في الجملة<sup>(2)</sup>، ويكون الزمن الثاني مقيدا إحصائيا، أي عائديا<sup>(3)</sup>. وبدهي أن الأنساق الزمنية المقترحة لوصف الأنظمة الزمنية تختلف من حيث قوتها الوصفية والتفسيرية للبنى الزمنية، مما يستلزم فحص الفرضيات وروزها في ضوء المعطيات الزمنية للغة الموصوفة. ويقترح العماري<sup>(4)</sup> أن تعالج هذه البنى انطلاقا من مفهوم المحمول المركب. ونعزو قصور الأوصاف النحوية التقليدية في معالجة مثل هذه البنى الزمنية المركبة إلى انشغالهم بأمور عاملية وانتقائية في باب النواسخ وغياب باب نحوي مخصص للزمن، حيث كان بإمكان النحاة لو أفردوا بابا للزمن أن يعيدوا استجماع معطيات وملاحظات متناثرة في مجموع الأبواب

(1) جحفة عبد المجيد، 2001، نفسه، ص 152-154.

(2) هذا ما يجعل نسق رايشنباخ أقوى وصفا في تمثيل مثل هذه البنيات الزمنية، لأن بناء تصور زمني كاف للغات الطبيعية يقتضي تخصيص ثلاث ذوات أو حدود زمنية. انظر الفصل الثاني من هذا الباب وبشكل أخص المنظور الدلالي والتركيبى للأزمنة.

(3) يرى جحفة أن نسق ابن يعيش تعترضه ثلاثة مشاكل:

أ. عدم إمكان التنبؤ بالتقابل بين الزمن في استعماله الإشاري والزمن في الإحالة المقيدة (الإحالة العائدية)، ذلك أن نفس الصورة الفعلية قد تحمل إحالة إشارية مستقلة، وقد تكون إحالتها الزمنية عائدية ترثها من الفعل الدامج، وذلك حسب السياق.

ب. يعكس هذا الاختلاف فروقا جبهة لا يمكن لهذا النسق أن يصفها.

ج. مكلف من الناحية النظرية لأنه لا يغطي الأزمنة المركبة إلا بتكلف.

جحفة، نفسه، ص 153-154.

(4) انظر: العماري، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 22-24.

تقوم فرضية المحمول المركب على فكرة وجود بنية موحدة يلعب فيها كل جزء من هذا المحمول دورا في الإحالة الزمنية، فالجزء الأول يخصص الجهة الزمنية للحدث والجزء الثاني يخصص المحمول الحدثي الذي يقع في حيز الأول، وتختلف دلالات الجهة الزمنية باختلاف أنواع المساعدات.

النحوية، وأن يعيدوا تنظيمها على أسس زمنية (مثل النفي والشرط والنواسخ والجمل الموصولة...) (1).

وبخصوص الملمح الآخر المميز للنحو العربي القديم، يتمثل في ربط الزمن النحوي بالزمن الوجودي أو الفلكي، إن شئنا التعبير، فابن يعيش يعتبر أن أساس اختلاف صيغ الفعل يرجع إلى كون «أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان» (2)، لأنه «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضي وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضي ومستقبل وحاضر» (3).

فتغيير صيغ الفعل تابع لانقسام الزمان، واللغة تعكس في طريقة تنظيمها لأشكالها العالم الخارجي، فتغيير المثل أو الأبنية جعل علامة على تغير الأزمنة، وهو ما عبر عنه ابن جني قائلاً: «حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها» (4). ونفهم من نص ابن جني أن الحدث أو المادة اللغوية التي تعد من مقومات الفعل واحدة، بينما الأبنية متعددة، فدلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الصيغ، لأنها أصل الاشتقاق أو المادة التي تنتزع منها الأبنية (5)، وهو تعدد مساوق للزمن. وتبين هذه النصوص أن جوهر الصيغة زمني، فشكل الصيغة لا يمكن أن يساوي إلا الزمان والقيم الزمنية كامنة بالضرورة في المثل، ويؤدي بنا هذا التصور إلى جعل الزمن مكوناً صرفياً للأفعال، بغض النظر عن السياقات التركيبية التي يمكن للصيغة أن تأتي فيها. ويطرح انحراف

---

(1) نشاطر الأستاذ العماري ملاحظته بشأن غياب المقاربة النسقية للنظام الزمني والجهي في اللغة العربية في كتب النحو والبلاغة العربيين.

ينظر: العماري، 2000، قضايا لسانية، ص 49.

لكن نعود لتبني تصوره عن النحو العربي كجهاز معرفي شامل لا يقتصر على كتب النحو العربي، وإنما على ما ورد متأثراً في كتب فقه اللغة والأصول ومعاني الحروف. ويمكن لهذا الجهاز أن يكون مدخلاً لبناء صرح النظام المعرفي النحوي الكبير. سيسهل مثل هذا الاقتراح علينا إعادة صياغة التصور النحوي العربي للزمن، ومن شأن ذلك أن يضعف الحكم بقصور النحو عن بلورة تصور عن الزمن والجهة، ما دام تجميع ركاب المصطلحات والأوصاف والتفسيرات الواردة في مختلف هذه الأنظمة المعرفية بخصوص الزمن سيبيّن أن تحليلات اللغويين القدامى تزخر بمصطلحات زمنية وجاهية صالحة لوصف المعطيات الزمنية العربية.

(2) ابن يعيش، نفسه، 116/7.

(3) نفسه، 4/7.

(4) ابن جني، الخصائص، 331/3.

(5) يقول أبو حيان التوحيدي: «إنه يدل [الفعل] على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها». (السيوطي، الاقتراح، ص 10).



الصيغة في السياق عن الزمن المفترض إبداءه إشكالا في الدرس النحوي القديم، لا يمكن تجاوزه إلا بافتراض «عارض يعرض»<sup>(1)</sup>. وهذا العارض لا يمكن أن يكون سوى عارض نحوي ناتج عن السياق، ومن ثمة لا يستمر الزمن الصرفي في السياق النحوي، بل «يبدأ بها وينتهي بها [الصيغة]، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»<sup>(2)</sup>.

لقد أتت الإحالة على الزمن الصرفي في أبواب النحو القديم في بداية تقسيم أجزاء الكلم، وكان لا بد من إيجاد مقياس للتقسيم، لأن الفعل يختلف عن اسم الحدث، فهو «يدل على معنى في نفسه، ويتعرض بينيته للزمان»<sup>(3)</sup>. وأسماء الذوات وأسماء الأحداث تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها لزمان.

ومن بين مشاكل التحليل القديم عد صيغة الأمر صيغة زمنية، ويدرج الكوفيون الفعل الدائم، أي اسم الفاعل، ضمن لوائح الصيغ الزمنية، فالأمر عند سيبويه دال على المستقبل، والسيوطي يعتبر الصيغة لازمة للاستقبال<sup>(4)</sup>. ولا يوجد إجماع لدى النحاة بصدد "الأمر"، فالكوفيون اعتبروا الأمر مقتطعا من «المضارع»<sup>(5)</sup>. ولعل بعض النحاة المتأخرين انتبهوا إلى مشكلة "الأمر" متجنبيين إسناد قيمة زمنية له، وهو ما يظهر من خلال تعريف الاستراباذي: «الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»<sup>(6)</sup>. فالأمر يدخل ضمن ما يصطلح عليه في الأدبيات التداولية بأفعال الكلام، ودلالته الزمنية مستلزمة بواسطة قواعد الاستلزام الحوارية، ولا يمكن أن يكون لازما للاستقبال، فزمنه محدد بالسياق، مثلما تبين الأمثلة التالية التي تظهر أن الأمر قد يتناسب مع الدلالة الآنية أو البعدية:

4. ﴿... فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ...﴾ [سورة البقرة: 187].

5. سافر غدا.

وإذا كان الاتفاق حاصلًا بين النحاة في دلالة "فعل" على الماضي، غير أن هذا الاتفاق يتلاشى حين الانتقال إلى صيغة "يفعل"، فسيبويه يجعلها محتملة للحال والاستقبال على حد سواء، وآخرون يرون أنها تدل على الاستقبال دون الحال<sup>(7)</sup>. فصيغة "يفعل" ملتبسة زمنيا، والسين أو سوف ترفع هذا الالتباس موجهة الصيغة نحو دلالة الاستقبال.

(1) الشلوبين، التوطئة، ص 114.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

(3) ابن عصفور، المقرب، 45/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 7/1-8.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف، 524/2-525.

(6) الاستراباذي، شرح الكافية، 267/2.

(7) انظر الهمع، 7/1، والكليات، 182/5، 255 بشأن هذا الاختلاف والتضارب.

ومن بين المشاكل التي تعترض الأوصاف النحوية القديمة تفسير ظاهرة اللاتناظر بين الزمن الصرفي والزمن في السياق النحوي، فالنحاة القدامى لم يغيبوا ظاهرة انحراف معنى الصيغة الزمنية من أوصافهم، وإنما اعتدروا لذلك دون بلورة تفسيرات نسقية لهذه الظاهرة، فسيبويه لاحظ ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها البعض، فـ "يفعل" يمكن أن تقع عنده في موقع فعل، لكنه لا يفسر ظاهرة تنقل الصيغ هاته. يقول: «وقد تقع "يفعل" في موقع "فعلنا"»<sup>(1)</sup>. وتبادل المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا، وقد لوحظت هذه الظاهرة في أبواب متعددة من أبواب النحو العربي القديم مثل الجزم بـ "لم" الذي ينفي الماضي، وشأنه أن تصاحبه صيغة الماضي، لكن لما كانت "لم" مفرغة لإعراب الجزم، اقتضت حلول صيغة "يفعل" التي تبرز علامات الإعراب محل صيغة "فعل" المحايدة شكليا من جهة الحركات الإعرابية. فـ "يفعل" مضارعة صيغة، وماضية دلالة، وغلب تأويل "القلب" على أوصاف النحاة، لكنه تأويل يخفي الاستدلال السابق في طياته. والملاحظ أن استبدال الصيغ وتبادل المواقع هنا مشروط باعتبارات عاملية، لكنه يختلف عن حالات الاستبدال المتعددة التي يبدو أنها مشروطة باعتبارات دلالية. يقول الصبان بهذا الشأن في حاشيته: «ويقدر الماضي واقعا في الحال، أي في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة»<sup>(2)</sup>.

وصياغة مصطلح حكاية الحال سير في هذا المسلك. لا تقتصر ظاهرة تنقل الصيغ على صيغة "يفعل"، بل تمتد إلى صيغة "فعل" التي تستعمل في سياق المستقبل. لقد لاحظ النحاة استعمال هذه الصيغة في القرآن في سياق الآيات الدالة على أجواء القيامة، حيث تفرغ صيغة "فعل" من معناها الزمني الصرفي وترد دالة على المستقبل. ويرى ابن جني أن جواز استخدامها في أسلوب الشرط من أجل التثيت<sup>(3)</sup>. وحين تتشرب الصيغ معان بلاغية أو أسلوبية يجوز «أن يقع بعضها موقع بعض»<sup>(4)</sup>. وهذا ما دفع الشلوبين في إشارة ذكية إلى التفريق بين الصيغة والزمن عندما قال: «مع الماضي لفظا ومعنى»<sup>(5)</sup>، حيث نفهم أنه يفرق بين القيمة الزمنية للمضي التي قد تدل عليها الصيغة، أو لا تدل عليها حسب موقعها في السياق، وبين الماضي كلفظ، أي كصيغة. وهي محاولة رائدة في اتجاه فك الارتباط بين الأشكال الزمنية ومحتوياتها الإحالية. ونعثر في المصنفات النحوية القديمة على تخرجات ذات

(1) سيبويه، نفسه، 24/3.

(2) الصبان، الحاشية، 299/3.

(3) ابن جني، نفسه، 331/3.

(4) نفسه، 331/3.

(5) الشلوبين، التوطئة، ص 148.

دلالة لاستعمالات الصيغ الفعلية ودلالاتها حسب السياق النحوي، وغرضنا من خلال تجميع ما تناثر من أوصاف في أعمالهم التنبيه إلى مسألتين:

- الأولى: أن هناك وعياً بدور السياق التركيبي والدلالي في منح الصيغة الفعلية قيمة زمنية معينة.

- الثانية: أن أوصافهم تضمنت جهازاً اصطلاحياً تتداخل فيه المصطلحات ذات المحتوى المفاهيمي الزمني بمصطلحات لها دلالة جهية، وإن كان مفهوم الجهة كما استقر في أبحاث المستشرقين ومن تلاهم من دارسين لسانيين في نحو الزمن والجهة غير وارد لديهم بنفس الدقة.

ونشير إلى أن تجميع التصورات النحوية القديمة عن الزمن يقتضي الانفتاح على أبواب متعددة وإعادة تنظيم ما يرد في معاني الحروف والأدوات، وكتب تفسير القرآن وفقه اللغة. وما سنقرحه هو مجرد تجميع لبعض ما عنّا أثناء البحث، ولا نتوخى الإحاطة التفصيلية والتنظيمية، إذ يقتضي ذلك جهوداً جماعياً في البحث<sup>(1)</sup>.

نبدأ بالجدول التالي الذي نقتبسه من دراسة مالك يوسف المطلبي، ثم نردفه بتعليقاتنا<sup>(2)</sup>:

المرجع	استعمالاتها	الصيغة
همع الهوامع: ج 1، ص 7، 8	- يترجح الحال إذا كانت الصيغة مجردة. - يتعين الحال إذا اقترن بظرف "الآن". - يتعين فيه الاستقبال. - قد ينصرف المعنى للمضي.	يفعل
مغني اللبيب ج 1، ص 138	- يفيد الاستمرار مثل: "قلان يقري الضيف ويصنع الجميل"	يفعل
شرح الكافية ج 2، ص 252	- يدل على العادة مثل: "زيد يقوم في الحروب ويسخو بموجوده". - يدل على الاستمرار في الماضي: "كنت أراه"	يفعل
همع الهوامع ج 1، ص 9	- الماضي وهو الغالب. - الحال إذا قصد به الإنشاء. - الاستقبال إذا اقتضى طلباً أو وعداً.	فعل
مغني اللبيب	- وقوعه. - مشاركته. - إرادته. - مقاربتة.	فعل

(1) نشير إلى العمل الرائد الذي ينجزه الأستاذ العماري في التنقيب عن المصطلحات النحوية في الكتب التراثية وتدقيق قيمتها الوصفية والتفسيرية مقارنة بالأجهزة الاصطلاحية اللسانية الحديثة.

انظر: العماري، مساهمة النحو العربي القديم في وضع المصطلح اللساني، قضايا لسانية، ص 86-89.

(2) مالك يوسف المطلبي، 1986، الزمن واللغة، ص 97-98.

إن توظيف مصطلح الترجيح والتعيين إقرار ضمني بالالتباس الزمني في صيغة "يفعل"، وللقرائن المقالية (الظروف) والمقامية دور في رفع اللبس<sup>(1)</sup>. وفي كتاب الهمع تفاصيل مهمة لدور القرائن اللفظية والمعنوية في تعيين الحال أو المستقبل لصيغة "يفعل"، مثل دخول لام الابتداء على الصيغة، أو اقتضاء الطلب: (والوالدات يرضعن)، (لينفق ذو سعة)، أو الدعاء: (ربنا لا تؤاخذنا)، أو الوعد: (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء)، أو دخول نون التوكيد التي ترجح إحالة المستقبل. وعندما يقول القزويني في شرح التلخيص شارحا الآية: ﴿... يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ...﴾ [سورة النساء: 142]: «إن خادعهم تفيد الثبوت مطلقا من غير ارتباط بزمن، أما (يخادعون) فتفيد التجدد مرة بعد أخرى مقيدا بالزمان»<sup>(2)</sup>، يقيم تقابلا بين الصفة والفعل، وهو تقابل يميز فيه بين الاعتبار الزمني (مقيدا بزمان)، وبين ما سنصطلح عليه نحن: الاعتبار الجهي (التجدد مرة بعد أخرى).

يتضمن الجدول أعلاه جهازا اصطلاحيا متنوعا يراوح بين الدلالة الزمنية بحصر المعنى ودلالات أخرى، نستشف من خلالها حدس النحاة وجود سمات زمنية أو جهية في الحدث، مثل مفهوم الاستمرار والعادة والاستمرار في الماضي. ونظير ذلك تحليل ابن هشام للآية: ﴿... فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ﴾ [سورة البقرة: 259]، ففيها يقول: «الإماتة سلب للحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن أماته معنى ألبته، فكأنه قيل: فألبته الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد»<sup>(3)</sup>. ويذكرنا هذا التمييز بمفهوم الطبقات الجهية عند فاندلر: السيرورة والإنجاز والإتمام، فحدث الموت له هندسية زمنية داخلية تميزه، فهو غير ممتد في الزمن، ولذلك يدخل ضمن طبقة الإتمام، أو له امتداد قصير جدا<sup>(4)</sup>.

ويميز ابن هشام بين تكرار الحدث وامتداده، ففي إشارة دالة يقول: «تقول ضربته إلى أن مات، ويمتنع: قتلته إلى أن مات، فما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها»<sup>(5)</sup>. فالتكرار غير الامتداد، إذ يقتضي التكرار إعادة الحدث نفسه مرات ومرات، والامتداد يحافظ على وحدة الحدث الواحد integrity، وهي فروق جهية دقيقة في سمات الحدث، يرصدها تحليل ابن هشام.

(1) انظر: العماري، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 33-37. فيما يخص دور القرائن في استنباط الدلالة وتفسير الملفوظات.

(2) القزويني، 1982، شرح التلخيص، ط 2، ص 57.

(3) ابن هشام، المغني، ص 687.

(4) انظر فصل المقولات الزمنية والجهية لتحديد مفهوم الطبقات الجهية للأفعال.

(5) ابن هشام، نفسه، ص 691.

لقد لاحظ النحاة القدامى أن دلالة الصورة الفعلية منعزلة تختلف عن دلالتها مركبة مع الأدوات، موظفين مصطلحات تفسر دلالات الصورة الفعلية أثناء التركيب مثل مصطلح القلب مع "لم"، أو التقريب من الحال بدخول النفي بـ "ما" على "فعل"، أو التوقيع والتقريب والتحقيق مع "قد"، أو تكرار الحدث مع طالما وكثير ما، أو الاستمرار مع "ظل" و"بات"، والتجدد والتحول مع "صار"، أو الماضي المنقطع مع "كان" أثناء تأليفها مع الفعل الماضي<sup>(1)</sup>.

ولم تخل الدراسات النحوية القديمة من ملاحظات مهمة تخص الإحالة الزمنية في المشتقات، من ذلك رصد السلوك العملي لاسم الفاعل بين التنوين والإضافة، وربط الاختلاف العملي بالدلالة الزمنية. فالمشابهة بين اسم الفاعل والمضارع عند سيويه لا تنحصر في الشبه الشكلي<sup>(2)</sup> أو العملي، بل هناك تقاطع في الإحالة الزمنية بحيث تعادل:

6 - زيد ضاربٌ عمرا غدا، أو الساعة

في المحتوى الزمني:

7 - زيد يضرب عمرا غدا، أو زيد يضرب عمرا الساعة

ويوسع سيويه قاعدة المعطيات الزمنية إلى الأزمنة المركبة ليُقرَّ بوجود التوافق في المعنى.

وعنده:

8 - كان زيد ضاربا أباه

تعادل في الدلالة الزمنية:

9 - كان زيد يضرب أباه

(1) انظر: محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص 49-82. والإحالات على الكتب النحوية الواردة هناك.

(2) لابن هشام رأي طريف نقله عن ابن الخشاب يقول فيه بأن المشابهة بين اسم الفاعل والمضارع ليست تصريفية وإنما عروضية. فإن اقتربت المشابهة في أعيان الحركات في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق إلا أنها تبعد في يقوم وقائم أو ذاهب ويذهب. لكن الوزن العروضي يبرز مشابهة تامة:

ذاهب/يذهب/قاتل/يقتل/يقوم/قائم

//0///0///0///0///0///0//

وبإمكاننا أن نترجم تخريجات ابن الخشاب إلى نظرية الصرافة التطريزية لمكارتني وبرينس التي تقوم على مفاهيم عروضية ومصطلحات تطريزية تراعي البنى العروضية للكلمة مثل القدم والوقع.

ينظر: بلبلول، 2004، "عن الهيكله واللاهيكلة في صرف اللغة العربية"، مقال منشور في سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 363.

من أجل دراسة مقارنة بين وزن اسم الفاعل والأبنية الأخرى بناء على تصور لا هيكلية وزن اسم الفاعل بالتوازي والتناظر مع أبنية الأفعال. باستثناء وزن "فعل" الذي يشكل الصورة الهيكلية الوحيدة في نظام الأفعال وكل الصور المتبقية مشتقة بواسطة الإصاق الوقعي وإواليات الصرف العروضي اللاهيكلي، ويشكل هذا التصور قلبا للفرضيات الأولى لنظرية مكارتني الأولى التي اعتبرت كل أوزان الفعل العربي صيغا هيكلية.

من جهتنا نرى أن تأويل هذا المثال فيه نوع من التكلف، لأن "ضارب" لا تدل على حصول متدرج للضرب في الماضي، وإنما تدل على معنى المكتمل perfect، كما سنبين في فصل المقولات الزمنية والجهية. ويمكن روز الاختلاف بسهولة من خلال التأويل الزمني للمعطيات التالية:

10 - عندما دخلت على زيد كان يجلس

11 - عندما دخلت على زيد كان جالسا

فـ "الفعل" في المثال الأول يدل على وجود تزامن بين الحدثين (حدث الدخول وحدث الجلوس)، بينما يقتضي المثال الثاني سبق الجلوس على الدخول، أي أن الجلوس كان حاصلًا لما دخلت. فلو كان "اسم الفاعل" دالا على التدرج لتساوت القراءتان<sup>(1)</sup>.

وقد لوحظ أن اسم الفاعل حينما يضاف يدل على المضي، فتصير الدلالة الزمنية:

12 - زيد ضاربُ عمرو

مساوية لـ:

13 - زيد ضرب عمرا

ولا نرى نوع العلاقة الجامعة بين التنوين والإضافة - وهي مفاهيم تنتمي إلى القرائن الإحالية للأسماء - ونسق الدلالة الزمنية. ويرى جحفة<sup>(2)</sup> أن دلالة المضي آتية من جهة الوصف. فعندما نقول: زيد كاتبُ الرسالة، يكون "اسم الفاعل" فاقدا للدلالة الحديثة القوية، فهو عبارة عن صفة، والصفة تثبت في الموصوف قبل وصفه بها.

وعندما نقول: زيد كاتبُ الرسالة، تصير الجملة دالة على النشاط، أي مكتسبة لسمة الحديثة، والنشاط يحتاج إلى زمن. فالدلالة الزمنية في حالة الإضافة مقترنة بالجهة، ولا يمكن أن تُخرَج على الإحالة الإشارية أو التعيينية، وهو النسق الإحالي المخصص لأزمنة الأفعال.

ومنتهى القول أن النحاة القدامى حاولوا دراسة الظاهرة الزمنية من خلال معطيات متعددة، ومستويات متداخلة منها الجانب الصرفي والأدوات التي تعمل في الأفعال، أو التي تخصص دلالاته، كما تناثرت الملاحظات عن الزمن في أبواب مختلفة منها الحال والشرط والنواسخ... ولا مناص للباحث من تنظيم الأوصاف والملاحظات الواردة في هذه الأبواب

(1) يقول العماري، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 163: «... السياق هو وحده القادر على تحديد الدلالة الزمنية في كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة». ولفصل المقال في هذه المسألة نحتاج إلى تناول قاعدة معطيات واسعة تتضمن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر لمحاولة صياغة تصور واضح عن نوع السمات الجهية أو الزمنية التي ترمزها هذه الأشكال. وسنحاول في فصل المقولات الزمنية إبراز دور السياق في بناء إحالتها الزمنية مقارنة بالأشكال الفعلية الأخرى.

(2) جحفة، 2001، نفسه، ص 60.

إذا أراد تركيب وصياغة تصور القدامى عن الزمن في اللغة، ورغم ذلك هناك بعض الثغرات التي يمكن تبريرها داخل المنظومة الاستدلالية للنحو العربي القديم. أوجزها في شكل ملاحظات:

1. وقع النحاة القدامى أثناء تعريفهم للفعل في خلط بين الزمن النحوي والزمن الفلكي، فلم يميزوا بينهما، بل اعتبروا المخالفة في الأبنية ناتجة عن مخالفة في الأزمنة.
2. التجأ النحاة إلى مقياس الزمن للتمييز بين أجزاء الكلم، والملاحظ أن الصيغة الثابتة في تعريفاتهم التي أدت إلى تخصيص زمن الصيغ على المستوى الصرفي تتناقض مع استعمالها المرنة في السياق، ولقد حاولوا الاعتذار بمصطلحات تتفاوت في كفايتها الوصفية والتفسيرية، كما أنها تنتمي إلى روائز يختلط فيها المعيار التركيبي بالدلالي والبلاغي أحيانا أخرى.
3. غياب نظرية واضحة للزمن تجعلنا لا نعثر على إجابة جاهزة عما إذا كان النسق الفعلي العربي في أساسه زمنيا، أي ما إذا كان الزمن جزءا لا يتجزأ من مقومات الصيغة أم لاحقا بها في التركيب.

## المبحث الثاني

### مقاربة اللسانيين العرب المحدثين:

### الاتجاه اللغوي الوصفي نموذجاً

سنخصص هذا المبحث لمتابعة تصورات بعض اللسانيين العرب المحدثين التي تدرج في سياق البرنامج الوصفي الذي تنامي في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات في العالم العربي.

لقد تأسس هذا الاتجاه على مجموعة من القناعات والمسلمات<sup>(1)</sup>:

1. السير على نهج الوصفين الغربيين في نقد النحو التقليدي وجرد جوانب نقصه، لذلك وجدوا ما صح من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي منسحباً على التراث النحوي العربي، ولذلك صار بدهيا عندهم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم.
2. رسا ضمن قناعاتهم تصور تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، ولذلك صار النحو بموجب هذا التأثير "صورياً" مفقداً لخصائص "الواقعية"، معتمداً على مفاهيم تجريدية من قبيل التعليل والتقدير والتأويل...
3. إن النظام التقعيدي لأسس النحو لم يستند إلى معطيات اللغة المنطوقة المتداولة، وإنما بني على متون محصورة في اللغة الأدبية، وأحياناً بني على متون مصنوعة للتمثيل، وعندما واجهوا نصوصاً تخالف ما قصدوه لجأوا إلى التأويل.

---

(1) ينظر كتاب مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. من أجل قراءة تصنيفية لأهم اتجاهات البحث اللساني في العالم العربي. وقد حظي البرنامج الوصفي بمعالجة مفصلة في الكتاب، حيث حدد الباحث أهم السمات المؤسسة لهذا الاتجاه في:  
- التطبيق الجزئي/- بساطة التطبيق/- استمرار حضور التحليل اللغوي القديم/  
- غياب الوصف بمعناه المنهجي الدقيق/- إسقاط عيوب النحو الغربي على النحو العربي.  
وتعد هذه السمات خلاصة اشتغال على كتابات تمام حسان وإبراهيم أنيس وريمون طحان ومحمد عيد وأنيس فريحة وعبد الرحمن أيوب.  
يستقرئ الباحث عبر هذه الكتابات دعوى تجديد منهج البحث في اللغة العربية وتخليصه من البحث التاريخي والمزاعم الفلسفية كالتعليل والتقدير والتأويل وفلسفة اللغة، وغرلة النحو العربي القديم وبناء قراءة جديدة في ضوء ما استجد من اتجاهات البحث اللساني في العالم الغربي. نفسه، ص 175-200.



4. حصر مجال تععيد اللغة في بيئة ذات حدود مكانية وزمانية.
5. غياب التمييز بين مستويات التحليل اللغوي واختلاف المستويات التحليلية أثناء إجراء وصف أو تحليل للظواهر.

إن كل ما وُصف به النحو العربي من نقائص وعيوب دفع أصحاب الاتجاه الوصفي إلى وضع شعارات تجديدية تروم نقد النحو العربي، وبناء نحو جديد للغة العربية يروم "العلمية"، وهي "علمية" يتم تصورها استناداً إلى أسس ومعايير علم اللغة الحديث، وبشكل أخص الاتجاه البنيوي.

إن استنبات هذا الاتجاه في التحليل اللغوي من شأنه أن ييث أنفاساً جديدة في لغة وصفت بجهاز نحوي قديم استمر أزيد من اثني عشر قرناً، ولم يكده يعرف تغييراً جوهرياً<sup>(1)</sup>. وسنقتطع من هذا السياق النظري والتحليلي ثلاثة نماذج تمثل مقاربات لإشكال الزمن في اللغة العربية، مؤطرة بالمسلمات والقناعات السالفة مع تفاوت في صيغة تمثلها والعمق في أجرأتها، وتلتقي كلها في رغبة مراجعة التصورات الاستشراقية والنحوية القديمة على حد سواء.

تحدد النماذج التي ركزنا عليها في: تمام حسان، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وتشترك الأسماء الثلاثة في رغبة موحدة في تجديد أو نقد أو تطوير النحو العربي القديم. وفي سياق هذا الإعلان تم تقديم تصورات تعيد رصد المعطيات اللغوية بشكل "جديد"، وليس غرضنا تقويم هذا الزعم، وإنما سنحاول التركيز على الانتقادات المقترحة والحلول المقدمة لمعالجة المعطيات الزمنية للنسق العربي.

ينطلق المخزومي من آراء المستشرق وليام ورايت، ومن المستحسن صياغة موقف ورايت ليتضح رد المخزومي، يقول ورايت: «علقوا [أي النحاة العرب القدامى] أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل. ثم خصوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي، والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل»<sup>(2)</sup>.

يسبدو أن ورايت يلمح إلى مشكل الربط بين الزمن الوجودي والزمن اللغوي، وما أفرزه هذا التصور الانعكاسي من تقسيمات، لكن المخزومي يرى أن ورايت لم ينتبه إلى أننا لا يجب أن نخلط بين الزمن الذي تفرزه المعطيات العربية والتخصيص النحوي أو الأوصاف النحوية غير المكتملة التي أقامها النحاة القدامى على هذا النسق. يقول: «لقد فاتته ما فات

(1) عبد السلام المسدي والهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص 7-8.

(2) المهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 146.

القدماء أيضا من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم فيها»<sup>(1)</sup>. لكن الباحث يعود ليسجل ملاحظة هامة لورايت تتعلق باللغات السامية؛ يلاحظ ورايت أن «العلاقات الزمنية هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام أو غير التام في السامية»<sup>(2)</sup>، بمعنى أن الفعل في اللغات السامية تحيط به مجموعة من العلاقات الزمنية تحددتها المساعدات والروابط وأدوات النفي والشرط والظروف، وهذه العلاقات هي التي تساهم في الإحالة الزمنية. وتتقاطع هذه الملاحظة مع تصور برجشتراسر، فهو يرى أن ما يجعل اللغة العربية متميزة عن باقي الساميات تتمثل في: «تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطة: إحداهما اقترانها بالأدوات نحو: قد فعل وقد يفعل وسيفعل، وفي السلب: لا أفعل بخلاف ما فعل ولن يفعل، بخلاف لا يفعل وما يفعل، والأخرى بتقديم فعل كان على اختلاف صيغه نحو: كان قد فعل وكان يفعل وسيكون قد فعل إلى آخر ذلك، فكل هذا ينوع معاني الفعل تنوعا أكثر مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية... فاللغة العربية من أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الزمنية وغيرها»<sup>(3)</sup>.

وينطلق إبراهيم السامرائي في نقده لدراسات المستشرقين من مسألة اقتران الفعل بالزمن من الناحية التاريخية منتقدا تصور المستشرقين دون تحديد أصحاب هذا الطرح، حيث يقول: «ليس صحيحا أن نكرر ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئا أصيلا، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة، ونستدل من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصلوا القول في هذا، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة»<sup>(4)</sup>. وفي الواقع أن نقد السامرائي لا يبنى على أساس تحليلي لأن ملاحظات المشتغلين باللغات السامية تستند إلى دراسة لأنساق فعلية يتمظهر فيها الاستعمال الجهي، فأنساقها تبنى على أساس تقابل بسيط تام - غير تام.

ويلاحظ دافيد كوهن D. Cohen من خلال دراسته لعدد من اللغات السامية مثل العبرية والعربية والآرامية والآشورية والأكدية والأوغاريتية<sup>(5)</sup>، شفافية التعبير عن الجهة في هذه اللغات، في استقلال عن الزمن الذي لا يرتبط بشكل واضح بالصيغة، ولكنه يشكل معطى سياقيا مستقلا عن الفعل<sup>(6)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك فهذه الأنساق لم تكن متضمنة في

(1) نفسه، ص 147.

(2) نفسه، ص 146.

(3) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 57-58.

(4) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 23.

(5) انظر: D. Cohen, 1989; Aspect verbal.

(6) نفسه، ص 171.

بدايتها إلا تمييزاً جهاً ثنائياً بسيطاً: المكتمل *accompli*/غير المكتمل *inaccompli*. وأما الإحالة الزمنية فقد تطورت في مرحلة متأخرة وأصهرت بعد ذلك في الفعل في بعض السياقات. ويعود إبراهيم السامرائي إلى ما سبق أن اقترحه المستشرقون بالنسبة للنسق الفعلي العربي، حيث يقول: «إن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغته، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة، على أننا يجب أن نشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة: ماضي وحال ومستقبل، وأنا نستطيع أن نقرر أن صيغة "فعل" وإن دلت دلالات عدة في الإعراب عن الزمان، فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث أنجز وتم في زمن ماضٍ، وأن صيغة "يفعل" تتردد بين الحال والاستقبال وإن ذهبت في الاستعمال مذاهب أخرى، وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها»<sup>(1)</sup>.

نلاحظ أن إشارة السامرائي إلى نقص الصيغ على مستوى الإحالة الزمنية ومساهمة السياق النحوي أو المقامي في إنتاجها هو نفس ما ساقه المستشرقون من تصورات، زد على هذا أن دلالة "أغلب" التي وظفها في سياق حديثه عن دلالة "فعل" لا تتوافق مع ما ذكره من استعمالات الصيغة، لأنه أشار إلى أربعة عشر استعمالاً لم تشكل إحالة الماضي فيها إلا جزءاً يسيراً. ولم تقف ملاحظة الباحثين المذكورين عند نقد تصورات النحاة القدامى، انطلاقاً من التعريفات، وصولاً إلى التقسيمات الزمنية، بل عملوا جاهدين على اقتراح جداول زمنية تبين غنى الإحالة الزمنية في اللغة العربية استناداً إلى وسائل لغوية كالمساعدات وأدوات النفي والشرط والموجهات مثل الموجه (سوف أو قد...)، وذلك للرد على من وسم العربية بفقر نظامها الزمني.

فإبراهيم السامرائي بعد سرده تعريف ابن يعيش للزمن يسوق الملاحظة التالية: «وابن يعيش في هذا القول يذهب مذاهباً بعيداً، وهو لا ينهج نهجاً لغوياً، فكأنه أراد أن يفلسف المسألة اللغوية، وهي لا علاقة لها بالنظر العلمي، وكأن النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان، بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان الفلكي. ويبدو أنهم لم يستقروا العربية استقراءً وافياً ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، وأن كل ما فطنوا له هو اتفاقهم على أن الفعل من الأحداث المقترنة بزمان ما، غير أنهم لم يعطوا إيضاحات كافية عن حدود هذا الزمان، ولعل سبب هذا التقصير متأًت من منهجهم في البحث النحوي، فقد اهتموا بالعلة والعامل وما يترك العامل من أثر، وهو ما دعي بالإعراب، ولذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها»<sup>(2)</sup>.

(1) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 23.

(2) نفسه، ص 17-18.

ولنا بدورنا نقد على نقد السامرائي، فمن جهة يوظف مصطلحا أقرب إلى مفهوم time في الإنكليزية منه إلى مفهوم الزمن، وهو مصطلح "الزمان"، والإنكليزية تميز بين الزمان بمفهومه الظرفي أو الوقي، وتفرد له كلمة time، وتبقى كلمة "tense" مرتبطة بما نعنيه عادة بالزمن اللغوي. وبتوظيف مصطلح "الزمان" نقرب أكثر من التصور الوجودي أو الفلكي الذي يريد السامرائي تجنبه. ومن جهة ثانية يعيب على المنظور النحوي تغييره لدراسة مستوفية ونسقية للزمن، ولقد رأينا في المبحث السالف أن الاقتصار على مقدمات الأبواب النحوية، في إطار تصور أجزاء الكلم، يوحي بأن المعالجة التقليدية قاصرة، ولكن استجماع الملاحظات المتناثرة في مصنفات النحو القديمة تدفعنا إلى إعادة النظر في هذا التصور، ويمكن أن نتفق جزئيا مع السامرائي حين يرى أن الإطار العاملي الذي وجه المنظومة الاستدلالية للنحو العربي القديم لعب دورا أساسيا في عدم ضبط طرق الإحالة الزمنية في النسق اللغوي العربي وفي توزيع الملاحظات الزمنية على أبواب ومسائل نحوية مؤطرة بسلطة الاعتبار العاملي. وهذه الملاحظة سبق أن أشار إليها المخزومي ولو بشكل جزئي، حيث رأى أن النحاة كانوا يولون الاسم أهمية بارزة في مجال تقسيم الكلم، أما الفعل «فلم يتناولوه إلا فيما يتعلق بكونه يؤثر في الاسم ويعمل فيه، لأنه أقوى العوامل، ولأنه الأصل في العمل»<sup>(1)</sup>.

ولقد دفعت هذه المشاكل مجتمعة تمام حسان إلى التمييز بين الزمن النحوي وزمن الصيغ في مجال الصرف، لأنه ما دام النحو «هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»<sup>(2)</sup>.

من بين مشاكل التمييز الذي يفترضه تمام حسان بين الزمن الصرفي والزمن النحوي:

1. أن هذا التقسيم لا يستند إلى أسس نظرية واضحة، كما أن حدود التوافق أو اللاتوافق بين الزمنين ملتبسة في التصور الذي يقترحه. وسنين في فصل "سمات الفعل العربي" أنه بالإمكان اشتقاق هذا التمييز داخل أجهزة نظرية تمثيلية في إطار نظريات تبني التفاعل بين مستويات النحو ووجائمه بطريقة نسقية (المستوى الصرفي - تركيبية، والمستوى التركيبي أو الدلالي).

(1) المهدي المخزومي، نفسه، ص 141.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

2. أن مفهوم السياق النحوي الذي يتبناه تمام حسان عام وفضفاض وغير مقيد، وافترض بناء الإحالة الزمنية داخل "السياق النحوي" لا يمكن صياغته إلا داخل نظرية تركيبية تعطي محتوى مفاهيميا دالا لمفهوم السياق والعلاقات النحوية التي يفترض أنها فاعلة في تأويل الزمن. إن "السياق النحوي" مجال واسع يحتضن علاقات تركيبية متعددة: الوسم الإعرابي/الانتقاء الموضوعي/الوسم المحوري/النقل/العلاقات النعتية... ولا ندري أيا من العلاقات التركيبية داخل هذا المجال يمكن أن يعتبر واردا بالنسبة لتأويل الزمن. وسنعمل في فصل السلاسل الزمنية على اقتراح تصور مؤسس نظريا لما يمكن أن نعتبره "تصورا زمنيا" مؤسسا على علاقات تركيبية واضحة. وسنبين كيف يمكن للبنية التركيبية أن تساهم في بناء الإحالة الزمنية.

هكذا دفعت اعتراضات أصحاب الاتجاه الوصفي الذين سقنا آراءهم أعلاه إلى استقراء الدلالة الزمنية للصيغ في "السياق التركيبي"، لتدارك ما بدا لهم من نقائص في رصد النحاة القدامى. وتبعنا لذلك يشير السامرائي إلى استعمال صيغة "فعل" و"يفعل"، ويضع تمام حسان جداول يمزج فيها الزمن بالجهة، ولا يكتفي بالصيغتين البسيطتين، بل يسرد حالات متعددة لدخول الأدوات المساعدة وأدوات النفي والموجهات على هاتين الصيغتين مثل: كان وما زال وظل وطفق وكاد ولم وإن والاستفهام، واضعا قانونا يضبط استعمال الزمن الصرفي، فهو يرى أن زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في جملة خبرية مثبتة أو في جملة استفهامية مثبتة، ويتعرض للتغيير في جملة خبرية منفية أو في جملة إنشائية. فالزمن حينئذ يصير محددًا «بنوع الصيغة الزمنية في نوع الجملة التي تندرج فيها تلك الصيغة» وهو ما أشار إليه مالك يوسف المطليبي<sup>(1)</sup>. وسنعرض فيما يلي تصور السامرائي كنموذج لاشتغال الاتجاه الوصفي في دراسة النسق الزمني، وهو اتجاه كما أسلفنا يعلن عن رغبة في نقد تصورات النحو العربي القديم وإعادة تنظيم حقل المعطيات اللغوية، وفق منهج يروم الوصف المنظم والموضوعي للظاهرة باستقراء استعمالها، وذلك لتدارك ما وُسم نقصا في أوصاف النحاة والمستشرقين، مما جعل اللغة العربية تنعت إما بفقر نظامها الزمني من طرف المستشرقين، أو بقصور النحو العربي القديم في وصف النسق الزمني.

وسنلاحظ أن رواد الاتجاه الوصفي لم يتخلصوا من ثقل التراث النحوي القديم، فقد ظل حاضرا في المعطيات التمثيلية، وأيضا في التأويلات الزمنية لبعض النماذج التي تردد صدق تصورات النحاة أمثال ابن هشام والفراء والمبرد وغيرهم. كما أن التقليد الاستشراقي له حضور قوي في منهجهم الاستقرائي. ويمكن بسهولة أن نقارن تخريجات السامرائي

(1) مالك يوسف المطليبي، نفسه، ص 102.

وطريقة سرده لاستعمالات "فعل" و"يفعل" بطريقة فليش وكانترينو، كما سنلاحظ ذلك في جرد لوائح استعمال الصيغ ودلالاتها، مما يبين بجلاء أن وصف النظام الزمني للغة العربية قد خضع لسيطرة التقليد الاستشراقي. وسنرجئ الحديث عن التأثيرات السلبية لهذا التقليد في وصف نظام الإحالة الزمنية في اللغة العربية إلى المبحث اللاحق.

قبل عرض نموذج السامرائي لصيغة "فعل" و"يفعل" واستعمالهما، نسجل الملاحظات التالية التي ستكون محورا أساسيا في صياغة الانتقادات المرافقة لاستعمالات الصيغ، وهي كالتالي:

1. الملاحظة الأولى تتعلق بغياب مفهوم الجهة كمفهوم واصف للنسق الفعلي العربي، باستثناء تمام حسان، فرواد هذا الاتجاه لم يستثمروا إجرائية مصطلح الجهة الذي صاغه عدد من المستشرقين، كما أنهم في سياق ردهم على المستشرقين حاولوا إبراز غنى الإحالة الزمنية في اللغة العربية.

2. لم تستطع محاولاتهم أن ترقى إلى بناء النسق الزمني العربي، ما دامت الأدوات النظرية لبناء هذا النسق والمفاهيم المؤسسة على نظريات واضحة للزمن غائبة لديهم، لذلك اكتفوا بجرد لوائح الاستعمال بطريقة وصفية اعتباطية، والأنساق لا تبني إلا باستنباط الاطرادات والتعميمات. ويذكرنا هذا الأمر ببرامج دراسة المعجم، بين الاتجاه التصريحي declarative الذي يقوم على تعداد الدخلات ومعانيها واستعمالها، والاتجاه التوليدي الذي يبحث عن الاطراد والإنتاجية والنسقية، باقتراح نظام حسابي يمكن من توليد هذا الاطراد والتنبؤ به<sup>(1)</sup>، فالإحالة الزمنية لا يمكن أن تبني أو تشتغل إلا داخل نسق زمني، والأنساق أنظمة حسائية تخضع لنظام من السمات التي تتفاعل بموجب قيود، والأشكال الفعلية تبني الأنساق الزمنية التي عادة ما تكون مثنوية إما [± ماضي] أو [± مستقبل]<sup>(2)</sup>.

3. كان تخصيصهم للقيم الصُرفية للفعل تخصيصا أحاديا متعارضا مع ما يديه الفعل العربي من التباس ثلاثي البعد [زمني/جهي/وجهي].

لننتقل من استعمالات صيغة "فعل" كما هو وارد عند السامرائي<sup>(3)</sup>:

1. تشير إلى حدث تم في الماضي نحو:

1 - ذهب زيد

2. تشير إلى حدث وقع في الماضي وتردد وقوعه مرات عديدة نحو:

2 - أشرقت الشمس، وطلع القمر

(1) الفهري، 2002، المعجم العربي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 11-12.

(2) انظر فصل المقولات الزمنية والجهية، للتوسع في مسألة الأنساق الزمنية.

(3) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 28-31.

غير أن هذا التأويل مصطنع في نظرنا، لأن المتكلم يشير إلى حدث وقع في الماضي، أما تكراره في الماضي فهو مرتبط بالمعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب حول العالم الخارجي، ويحتاج هذا التأويل إلى قرائن سياقية، ولا تستطيع المقاربة الاستقرائية، التي تبناها السامرائي، القائمة على إوالية الجرد الاستعمالي للصيغ، أن ترصد ظاهرة حشوية الأزمنة، أي أن الماضي الصرفي لا يحمل الزمن المفهومي الماضي. فمن بين القضايا التي تستوجب البحث في "نحو الزمن": كيف تنتج الأزمنة سلوكا حشويا؟ هل تتولد القراءات الموسومة للشكل الزمني عن مبادئ حساب زمني داخل التركيب؟ كما أن دلالة التكرار ترد مع صيغة "يفعل" بطريقة نسقية، وهو مقيد بطبيعة الجهة المعجمية كما ينبغي الفصل بين التكرار في المحور الزمني الواحد والتكرار في محاور زمنية متعددة، فمما لا شك فيه أن هناك تباينا في قراءة التكرار بين الجملة (3) و(4):

3 - سعل زيد طيلة اليوم

4 - يذهب زيد إلى المقهى كل صباح

فالقراءة الأولى تنتج تكرارا محدودا في محور زمني واحد. والجملة الثانية لها دلالة الاعتياد habitual. وفي غياب نظرية للزمن والجهة يستعصي ضبط الفرق بين التأويلين.

3. ترد في سياق سرد أحداث ماضية في أسلوب سردي مثل:

5 - (فاستحسنها وبكى ثم قال بطلت والله يا بني وخاب أملي فيك)

يسجل هنري فليش H. Fleish هذا الاستعمال، وهو في ذلك يوازي بين هذه الصيغة وصيغة Aorist في الإغريقية أو الماضي البسيط في الفرنسية الذي يستعمل في أسلوب القص كما يلاحظ ذلك بنفسه، وتحمل هذه الصيغة معنى ثانويا في سياق السرد، وهو معنى الترتيب sequentiality، كما يشير كومري إلى ذلك، وهذا المعنى ينتج في كثير من اللغات عن «تفاعل بين معنى التام والسياق ومبادئ التحاور التي تؤدي في السياقات المحايدة إلى التأويل الترتيبي لمتتالية أفعال تامة»<sup>(1)</sup>.

ونعتقد أن معالجة كافية لهذه الدلالة تستلزم رصد تأويلات الزمن داخل الخطاب؛ فالسامرائي لا يميز بين مستويات تناول الظاهرة الزمنية، وغياب هذا التمييز يجعل الباحث يقوم بعملية حشد لاستعمالات وقراءات للأزمنة بطريقة اعتباطية تغيب فيها النسقية المطلوبة في مقارنة الظواهر اللغوية.

4. تأتي في أسلوب الدعاء فتدل على المستقبل مثل:

6 - رضي الله عنه، ورحمه الله

(1) Bernard Comrie, 1985, Tense, p. 28.

لكن افتقار السامرائي إلى مصطلح الموجه جعله لا يدرك أن هذا التوظيف وارد في إطار الاستعمال الموجهي للزمن Modal use of Tense. وهو شائع في كثير من اللغات، ونورد المثالين التاليين للتمثيل:

7 - I wish I had a house

8 - Trois minutes, et l'homme gagnait

فالفعل "had" و" gagnait" لا يجعلان إحالة تعيينية على الماضي، مما يعني أن الصرفية الدالة على الماضي تفقد دلالتها الزمنية في السياقات الموجهية، لأن وجود سور [- متحقق] irrealis في الجملة يؤثر على الإحالة الزمنية للصرفية، وهذا ما سنوضحه في فصل السلاسل الزمنية. 5. وتأتي للدلالة على أن الحدث وقع في زمن ماض نتيجة لأحداث أخرى، ويورد للتمثيل الآية:

9 - ﴿... الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: 7].

نلاحظ أن السامرائي يترجم بطريقة غير سليمة معنى جهة المكتمل النتيجة perfect resultative أي أن الحدث ينتهي في الماضي، ونتيجته مستمرة في الحاضر. مثل قولك: 10 - قد انكسر الكأس

إذا كان الانكسار واقعا لتوه في الماضي القريب من الحاضر، وتريد أن تلفت انتباه المخاطب أن الكأس لم يعد صالحا الآن للاستعمال. 6. وتأتي للدلالة على أن الحدث قد أنجز واستمر على هذه الحال حتى زمن التكلم. مثلما تدل على ذلك الآية الآتية:

11 - ﴿... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ...﴾ [سورة البقرة: 40]

وهذا مما يدخل في باب الجهة، فالحدث تحقق في الماضي، ونتائجه مستمرة في الحاضر، وغياب مفهوم الجهة عند السامرائي جعله يفرز لوائح وصفية لدلالة الصيغ الزمنية تفتقر إلى مبدأ تنظيمي.

7. تأتي "فعل" لتشير إلى كون الحدث وقع في اللحظة التي تم فيها الكلام، مثل:

12 - بعثك

و13 - زوجتك نفسي

وتندرج هذه الأمثلة في إطار الاستعمالات البلاغية أو الأسلوبية للصيغ. فصيغة "التام" علاوة على معناها الأساسي وهو «نظرة المتكلم للحدث باعتباره كلاً غير متجزئ»، تحمل معنى ثانويًا، ويتمثل في دلالة التثبیت، أي أن الصيغة تستلزم أن الحدث مؤكد وواقع لا محالة ويستثمر المتكلم هذا المعنى الثانوي أثناء استخدامه للصيغة.



8. تشير إلى وقوع أحداث في زمن يقترب من زمن التكلم، أي الحال، وهو ما يشير إليه صاحب الجني الداني حينما يقول: «إذا دخل قد على الماضي أثر فيه معنيين تقرّيه من الحال وجعله خيرا منتظرا»<sup>(1)</sup>، لذلك يجوز اقتران ظرف "الآن" مثل قولك:

14 - قد قامت الصلاة الآن

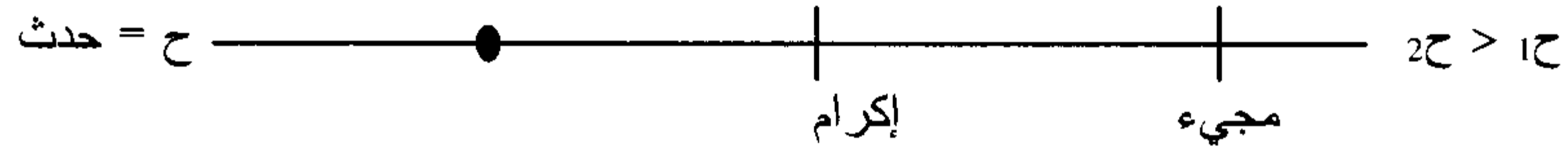
9. تستعمل للدلالة على المستقبل، وذلك في سياق الشرط مثل:

15 - إذا جئتني أكرمتك

والشرط كما سنبين يدخل ضمن زمرة الأسوار operators ذات السمة [- متحقق] التي تؤثر على الدلالة الزمنية للفعل، وبتطبيق قواعد خاصة نحصل على التأويل المرغوب فيه في الصورة المنطقية كما سنبين أثناء عرضنا لنظرية تركيب الزمن.

10. تستعمل صيغة "فعل" مع الظرف "لما"، مع وجود علاقة ترتيب بين الحدثين، بحيث يبتدئ الحدث الثاني حين حصول الأول، إذ هناك علاقة سبق Anteriority بين الأحداث، وعلائق السبق والتأني simultaneity والبعدية Posteriority، علائق زمنية بامتياز، وهي لا ترتبط بزمن الإحالة، في إطار قرن زمن التلفظ بزمن مرجعي معين، وإنما تعتبر علائق منظمة للأحداث في إطار محور يمثل للأحداث. ويمكن أن نصوغ هذا التصور من خلال الترسيم التالية:

16 - لما جاء أكرمته



تمثل العلامة > العلاقة البعدية، حيث ح2 بعد ح1.

ويسترعي انتباهنا في هذا السياق إحدى نقائص المقاربة الوصفية لاستعمالات الصيغ، حيث نلاحظ بأن غياب المعالجة المنظمة لنظام الإحالة الزمنية لضبط طرق اشتغال النسق الزمني، جعل السامرائي لا يأبه للمقارنة بين الدلالة النسبية للصيغ، فـ "لما" رابط زمني يجلي خصائص زمنية ذات دلالة، لنلاحظ أن الباحث فاتته الإشارة إلى التباس صيغة "يفعل" مع لما وغياب هذا الالتباس مع "فعل"، فأنت تقول:

17 - لما يجئني أكرمه

فتكون القراءة ملتبسة بين المستقبل والاعتيادي.

(1) ابن الخباز، الجني الداني، ص 271.

لنلاحظ أن قراءة الاعتيادي متعذرة مع "فعل"، وهو التباس لا يمكن تفسيره إلا ضمن نظرية للزمن تقوم على جعل الحساب الزمني مشروطا بالبنى التركيبية.

11. وتأتي صيغة "فعل" مسبوقه بـ "كان" و"قد"، لتدل على الماضي البعيد، أو ما يسمى في الأدبيات الغربية بـ: plusperfect، وهذه المقولة لها سمات ثابتة عبر لغوية crosslinguistically وهي تنتمي إلى فصيلة المقولات الزمنية المركبة، ذات القيمة: [+ مطلق] [+ زمن: مطلق - نسبي] Absolute Relative Tense، ولشرح طبيعة هذه المقولة نفسر أولا ما يعنيه مصطلح الزمن المطلق والزمن النسبي، نظرا لتداولهما في الأدبيات الغربية المنصبة حول الزمن. الزمن المطلق هو الزمن ذو الإحالة الزمنية المطلقة، بمعنى أن الحدث يتموقع بالنظر إلى نقطة التلفظ، وهي النقطة الصفر، أي نقطة الحاضر، والحدث إما أن يكون قبل هذه النقطة، أو متآن معها، أو بعدها، بينما في الزمن النسبي يكون الحدث متموقعا قبل أو بعد نقطة مرجعية يفرزها السياق<sup>(1)</sup>، وعلى سبيل التمثيل لنأخذ الأمثلة التالية:

18 - ayant changé ses vêtements, il commença à jouer

19 - eating the reat; was a beautiful thing to do for Jean

20 - ضَرَبُ زيد عمرا أقلقني

21 - ضَرَبُ زيد عمرا الآن يقلقني

فالمشارك التام [ayant changé] participle perfect والمتدرج progressive والمصدر لا يحمل إحالة زمنية. ونلاحظ أن تأويل هذه الأشكال في الزمن الحاضر تابع لزمن الجملة الرئيسية Matrix phrase التي تحمل زمنا إحاليا. ولنعد إلى مقولة "plusperfect"، فهذه المقولة تدخل في زمرة المقولات التي تزواج بين سمة المطلق والنسبي في إحالتها، بمعنى أنه بإمكاننا الحصول داخل هذه الفئة على فعل «يؤلف بين هذين النمطين من الإحالة الزمنية، وبتعبير آخر: يمتلك كجزء من معناه نقطة إحالية تقع قبل أو بعد النقطة الإحالية، ومعنى plusperfect يتحدد في وجود نقطة مرجعية/إحالية في الماضي والحدث يقع قبل هذه النقطة، فـ: plus perfect عبارة عن ماضٍ في ماضٍ «past in the past»<sup>(2)</sup>. وتعيين هذه النقطة المرجعية يرتبط بقراءة السياق. فعندما أقول:

22 - Quand Jean avait arrivé, Marie a quitté la chambre

يشكل حدث خروج Marie النقطة المرجعية التي يتموقع بالنظر إليها وصول Jean، وتقع هذه النقطة قبل لحظة التلفظ (الآن).

(1) انظر: B. Comrie, 1985, pp. 56-64.

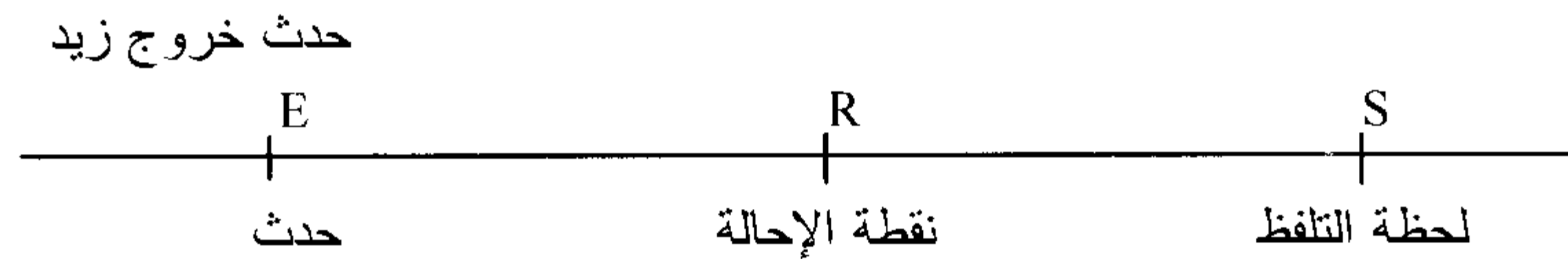
(2) نفسه، ص 65.

23 - عندما زارني خالد، كنت قد انتهيت من الكتابة

وفي الجملة (23) يكون حدث زيارة خالد لي نقطة مرجعية يقع حدث انتهائي من الكتابة قبلها، ففي هذه الجمل تظهر نقطة الإحالة، بينما في الجملة التالية يتكفل السياق بتعيينها:

24 - كان زيد قد خرج

وباستعمال نموذج رايشنباخ، الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني، نستطيع التمثيل لهذه المقولة المركبة كالتالي:



وعبارة الماضي البعيد التي يقترحها السامرائي ليست واضحة، والباحث لا ينطلق من نظرية للزمن، وهو ما سنحاول تفاديه أثناء معالجتنا للمقولات الزمنية، فوضوح النموذج النظري الذي ننطلق منه يساعدنا على وضع تعريفات دقيقة للمصطلحات الزمنية. وهذا من بين الأهداف التي انطلق منها كومري في دراسته للزمن في اللغات الطبيعية، وذلك بـ «اقتراح قيود constraints لتقويم نظرية زمنية معينة بمقتضى مدى كفايتها لمعالجة معطيات الزمن، فالأفكار والتصورات حول الزمن ينبغي إدماجها في إطار نظرية أكثر عمومية»<sup>(1)</sup>.

أما معنى الماضي البعيد الذي يقترحه السامرائي فهو من المعاني الثانوية للتركيب الزمني [كان فعل] كما يعد معنى ثانويا لصيغة plusperfect، أي مجرد أثر دلالي للمعنى المركزي الذي تمت الإشارة إليه سابقا، وهذا المعنى يقتضي دلالة البعد Remoteness، ومن ثمة ينتج الأثر الدلالي للمركب الزمني. ولنا ملاحظة على التركيب الزمني [كان فعل] بالمقارنة مع [had-en الإنكليزي أو التركيب [avait-é] الفرنسي، على الرغم من كون التركيب العربي يؤدي معنى الصيغتين الأجنبية، إلا أنهما متميزان على المستوى الصرفي، وهذه المقارنة تعتبر دالة في نظرنا، فأبحاث اللسانيين المحدثين الذين عرضنا تصوراتهم أعلاه لا تندرج في إطار مقارني، لإبراز ما يمكن أن تشترك فيه اللغة العربية مع اللغات الأخرى، وما يمكن أن تختلف فيه عنها، مع محاولة صياغة هذا التمايز، فأول فرق نقف عنده هو كون الصيغة pluperfect تدخل ضمن جدول تصريفي قائم بذاته في هذه اللغات.

إن النموذج الصرفي في هذه اللغات مبني على أساس زمني. وثانيا يظهر المساعد have أو avoir كعماد للزمن support of tense بينما تحمل المشاركات participles جهة المنتهي

(1) نفسه، ص 8.

perfect، أي أنها تحدد متوالية مكونة من صورة منتهية finite وصورة غير منتهية non finite. أما في حالة العربية فنجد فعلاً مساعداً مرفوقاً بصيغة فعلية، لأن العربية لا توفر صيغها الفعلية صورة غير منتهية، وهذه الصورة ملتبسة بين إحالة زمنية قوية إشارية وإحالة زمنية تابعة أو عائدة، وحينئذ تصير الدلالة الجهمية بارزة في الصيغة والزمن عائدي. والجهة تختلف عن الزمن، فنحن نفرق بين التام والماضي، إذ يمكن للصيغة أن تكون تامة، ولكن زمنها غير ماضٍ، مثل:

25 - سيكون زيد خرج عندما آتي

جهة التام [زمن مستقبل نسبي]

والسامرائي لا ينطلق من نظرية واضحة للزمن، ولتفاعل مقولة الزمن والجهة. وفي الواقع لا تدل "فعل" على الماضي البعيد، بل ينتج هذا المعنى نتيجة مزاجية بين زمن "كان" وجهة التام في الصيغة الفعلية.

12. تسبق "قد" صيغة "فعل" لتفيد أن الحدث ماضٍ بالنسبة لحدث ماضٍ آخر، مثل:

26 - ثم قمت إلى الوطوب وقد ظهر به برد الشجر

حيث إن حدث ضرب برد الشجر للوطوب وقع قبل قيامي إليه. وحينما نحذف "قد" تفقد الجملة هذا المعنى، وهي تفيد ما يمكن أن نعبر عنه بتركيب [كان فعل]. غير أن السامرائي لا يوضح ما إن كانت دلالة السبق الزمني بين الحدثين ناتجة عن "قد" أو مجرد أثر دلالي لنظام توالي الأحداث، وبالتالي تحال دراسة هذه المعطيات إلى نظريات الزمن في الخطاب، زد على ذلك أن السامرائي لا يفسر كيف يمكن لأداة واحدة "قد" أن تحمل تخصيصات زمنية متعددة: التقريب من الحال، التوقع، السبق الزمني...؟

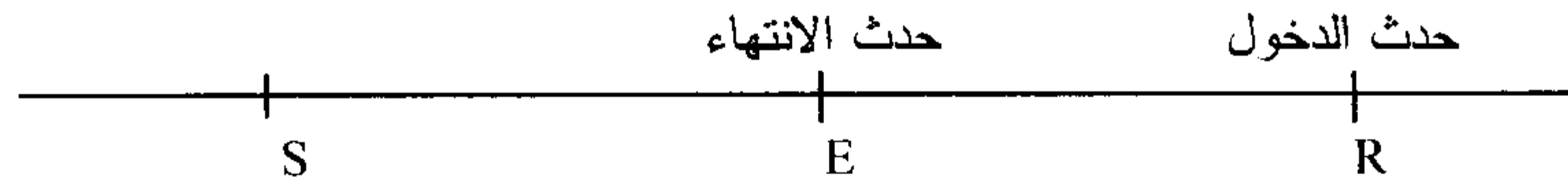
13. ترد الصيغة مسبوقه بـ "يكون" فتدل حسب السامرائي على المستقبل في الماضي، ولقد

أخطأ التسمية هنا، إذ إن مصطلح Future Antérieur الذي يضعه مقابلاً لما اصطلح عليه المستقبل في الماضي، يدخل ضمن المقولات الزمنية المركبة التي أشرنا إليها أعلاه أثناء حديثنا عن plusperfect وفيه علاقة سببية، وهو ما يعبر عنه الاصطلاح الفرنسي بامتياز بـ: antérieur، لنأخذ المثال التالي للتمثيل:

27 - J'aurai fini mon travail; quand il entrera

28 - سأكون انتهيت من العمل، عندما سيدخل

تظهر العلاقة السببية في كون حدث انتهائي من العمل سيقع في المستقبل قبل الدخول، بمعنى أن حدث الدخول يشكل نقطة مرجعية يتموقع الحدث قبلها.



بمعنى أنه ليس هناك ماضٍ في المستقبل، لأن الماضي مقولة زمنية تدخل ضمن لائحة الأزمنة المطلقة في اللغات الطبيعية، والتي تتضمن المستقبل والحاضر، وباعتبارها كذلك لا يمكن أن تجتمع مع المستقبل. ووجود نقص في جهازه الاصطلاحي أوقعه في خلط بين المقولات، بالإضافة إلى غياب نظرية للزمن لديه كما أسلفنا. هناك إذن علاقة سبق anteriority بين الأحداث في المستقبل في إطار مقولة زمنية مركبة.

14. حينما ترد هذه الصيغة على وزن فَعُلْ وفَعِلَ في الأفعال الدالة على الصفات الثابتة أو الألوان أو العيوب فهي لا تدل على الزمن في زعم السامرائي، وفي الواقع هذه الأبنية لا تأتلف مع الحاضر، فلا نقول:

29 - يحسن زيد

30 - يظرف عمرو

إذ تدل على صيرورة صفة أو حالة إلى شخص معين بعد عدمها واستمرارها، فعندما أقول: حَسُن زيد، أعني أن الحسن صار إليه كصفة بعد انعدامها، وهذه الصفة الآن مستمرة ولم تنقطع. «فالنحاة والمعجميون العرب لاحظوا أن القيمة الأساسية لأفعال الحالة في الساميات تتجلى في قيمة الصيرورة»<sup>(1)</sup>.

وبعد عرضنا لاستعمالات "فعل" وتقويمنا للتصورات التي اقترحها السامرائي، ننتقل إلى صيغة "يفعل". تظهر هذه الصيغة تسع استعمالات، وهي كالتالي:

1. تدل صيغة "يفعل" على حدث متآن مع زمن التكلم، مثل:

31 - أراه مضطربا الآن

في الغالب ما نجد الحدث إما يساوي لحظة التلفظ في حالة الأفعال الإنجازية، أو أن لحظة التلفظ الحاضر متضمنة في الحدث، أي أن الحدث أكثر اتساعا أو امتدادا من لحظة التلفظ، بمعنى أن الحدث يمكن أن يكون ابتداء في الماضي وهو الآن يقع في الحاضر وسيستمر في المستقبل، لنأخذ المثال التالي للتمثيل:

32 - زيد يكتب فصلا من رسالته الآن

33 - John is working

(1) انظر: David Cohen, 1989, p. 59.

فحدث الكتابة أو العمل وقع جزء منه قبل الآن، وهو يقع الآن، وقد يستمر بعد الآن. من الصعب أن نمسك تصوريا بلحظة التلفظ أثناء انسيابها، وهذا من بين مشاكل "الحاضر" الزمني<sup>(1)</sup>.

والإطار الذي انطلق منه الباحث لا يمكن أن يُصوّرَ هذه العلائق. ويوفر نسق لاينز Lyons متغيرات زمنية لوصف هذه العلائق مثل المتغير "زه وزز والرموز: <> التي تفسر العلائق، بالإضافة إلى الرمز "س" الذي يشرح اندماج/احتواء الحدث لنقطة التلفظ/الحاضر.

2. تأتي صيغة "يفعل" للإشارة إلى حدث غير مزمن يدخل ضمن العادات، مثل:

34 - أنت تجني من الشوك العنب.

35 - زيد يقرأ الجريدة كل صباح.

فالإحالة الزمنية في حالة وجود سور operator يدل على العادة habitual تكون غير ممكنة، ذلك أن جهة الاعتيادي التي تحملها الصيغة تعني أن الحدث متكرر باستمرار، وهذا التكرار يتساقط وتأويل الحاضر، فالفعل يوجد في شكل present لكنه لا يدل على الزمن الحاضر.

3. وتستعمل الصيغة للدلالة على الاستقبال، مثلما نجد في الآية التالية:

36 - ﴿... فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾ [سورة البقرة: 113].

تلتبس الصيغة بين الحاضر والمستقبل حسب ورود قرائن سياقية ترشحها لحمل قيمة زمنية محددة، وهذا يبين أن أساس الفعل العربي قد يكون جهة غير التام، بينما الزمن متعلق بالسياق، أي بعبارة فليش Fleish: يوجد الزمن في العبارة وليس في الفعل. وسنقوم بتقويم هذا الطرح حينما سنتطرق لحدود المعالجة الاستشرافية.

4. عندما تلتحق بصيغة "يفعل" زيادات مثل السين أو سوف، يتعين تأويل المستقبل ضرورة، ولقد تبين لنا أن هذه الأدوات هي عبارة عن أدوات موجهية modals وليست زمنية، وإن كان التأويل الزمني أثرا دلاليا للمعنى الموجهي كما سنبين.

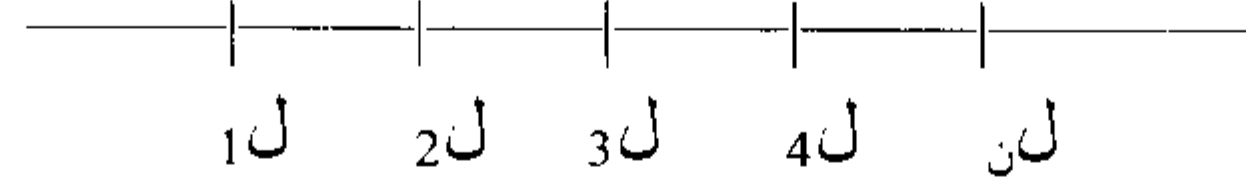
5. وتدل الصيغة أيضا على الحقائق الثابتة، أو ما يسمى Generic Tense الزمن الجنسي أو العام، ومن سمات القضايا العامة Generic propositions ثبات قيمة الحقيقة بالنسبة «لجميع قيم z داخل مجموعة متناهية أو غير متناهية من النقط الزمنية أو المحاور الزمنية {ل1، ل2، ل3، لن}»<sup>(2)</sup>. وكمثال على ذلك نأخذ الجملة التالية:

37 - تدور الأرض حول الشمس.

(1) B. Comrie, 1985, pp. 36-38.

(2) J. Lyons, 1980, Semantique Linguistique, p. 301.

فالصيغة هنا لا تحمل زمنا محددًا، وإذا افترضنا أن حدث الدوران موزع على المحور الزمني، فلحظة التلفظ أو "S" Speech Time تغيب في هذا المحور، ويتوزع الحدث في خط متواصل لا بداية له ولا نهاية.



6. إذا كانت الصيغة مسبوقه بـ "لم" أشارت إلى الماضي، والسامرائي لا يبين ما إن كانت "لم" تحمل الزمن، وكيف تصبح الصيغة دالة على زمن لا تترشح له، وفي الواقع إن هذا المشكل لا يمكن حله إلا بافتراض وجود تفاعل بين مقولة النفي والزمن والوجه في اللغة العربية.

7. قد تأتي "يفعل" دالة على الماضي حين وجود قرينة سياقية ترشحها لذلك، والواقع أن الصيغة هنا تدل على جهة غير التام، أما الماضي فهو زمن السياق النحوي. مثل الآية الكريمة:

38 - ﴿... فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ...﴾ [سورة البقرة: 91].

8. تدل على حدث مستقبل بالنسبة لحدث وقع في الماضي قبله. مثل:

39 - ﴿... وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنفال: 36].

9. إذا كانت مسبوقه بكان دلت على استمرار الحدث في الماضي.

وينتهي السامرائي بعد عرضه لصيغتي "فعل" و"يفعل" إلى صيغة "فاعل" ودلالاتها على الحال في حالة عملها، أو الماضي في حالة غياب العمل. ويدمج تمام حسان بدوره الصفات والمشتقات في جدول الزماني. ولا يجوز في نظرنا الجمع بين الزمن وهو سمة فعلية بامتياز لا يمكن أن تقترن بالأشكال اللغوية التي لها سمة اسمية، فاسم الفاعل له مدخل معجمي يخصص بسمتين [+ف، +س]، أي أنه ذو طبيعة مزدوجة، فهو باعتبار السمة الفعلية ينتقي موضوعات كالفاعل والمفعول ويسند إعراب النصب أو لا يسنده إلى المفعول. وباعتبار السمة الاسمية يتلقى إعرابا من العامل الذي يعمل فيه ويحمل علامة تطابق اسمية وليست فعلية، فعندما نقول:

40 - هؤلاء ضاربون عمرا

فالعلامة التي تظهر على اسم الفاعل تحمل سمة العدد والجنس، أما الشخص فلا يظهر في المشتقات، بل الشخص سمة تطابقية مميزة للأفعال فقط، ولذلك لا يمكن للزمن بمفهومه الصرفي Morphological Tense أن يظهر في المشتقات، ونفس السلوك تبديه المشاركات في الإنكليزية أو الفرنسية، فالمشاركات تحمل الجهة، ولواصقها Affixes محدودة، إذ لا

يمكن أن تحمل علامات تصريفية، فمثلا لدينا لاحقة [en] has written أو العلامة [é] ayant chanté، فباستثناء الفرنسية حيث يمكن أن تضاف علامة "s" الدالة على الجمع، لا يمكن أن تظهر علامة الشخص على هذه المشاركات. ويشكل هذا التحليل حجة لصالح فرضية الربط بين علامة الشخص والزمن، فهما علامتان متعلقتان، وإذا جاز أن يدل اسم الفاعل على مقولة من المقولات الصُرفية فهو دال على الجهة.

لقد حاولنا من خلال عرض نموذج السامرائي التمثيل لطبيعة مقارنة اللسانيين المحدثين المنضوين تحت لواء اللسانيات الوصفية التي تقف عند مستوى وصف الظواهر ولا تجاوز للوصف إلى التفسير، ونلخص مشاكل هذه المقاربة في النقاط التالية:

1. غياب الانطلاق من نظرية واضحة للزمن تضبط تعريفا نظريا صالحا للانطباق على اللغات الطبيعية.

2. غياب المقارنة بين الأنساق الفعلية للغات لاستجلاء ما يميز نسقا عن آخر، وما تشترطه الأنساق من سمات وخصائص، فلم يعد البحث اللساني المعاصر محصورا في دراسة لغة معينة دون دراسة مقارنة للغات لاستخراج خصائصها الكلية أو الاختلافات البرامترية، فاللغة العربية تنتمي إلى فصيلة الساميات، وباعتبار هذا الانتماء تتقاسم مجموعة من الخصائص مع هذه الفصيلة، وتميز عنها بخصائص أخرى. وتبدي اللغة العربية سلوكا متميزا في نسق الإحالة الزمنية سواء على المستوى الصرفي أو الدلالي مقارنة باللغات الهندوأوروبية.

3. ضعف الجهاز المفاهيمي الواصف، وخصوصا ما يتعلق بإدراك الظاهرة الزمنية كبنى مركبة تتداخل في تحديدها أبعاد زمنية جهية ووجهية أو موجهية. كل ذلك جعل تحليل الوصفين للزمن تحليلا يتسم بالتضارب والخلط في المصطلحات الواصفة وعدم كفاية المعالجة على المستوى الوصفي أو التفسيري، وبذلك ظلت كثير من الظواهر الزمنية منفصلة من التحديد.



## المبحث الثالث

### مقاربة الاتجاه الاستشراقي

تبين من عرض تصورات النحاة القدامى واللسانيين العرب المحدثين التخصيص الأحادي البعد للفعل، فالقيمة الصُّرفية inflectional value للفعل زمنية بالدرجة الأولى. وبالرغم من كون الصيغة لا تدل على الزمن المقرر لها في الصرف بشكل ثابت، إلا أن حالات انحراف الصيغة تعزى إلى السياق النحوي، فتفرغ الصيغة من الزمن وتلتحق بالإحالة الزمنية بالسياق النحوي، ويبدو كما لو أن الزمن في الصيغة ليس ثابتاً.

لقد لاحظنا أن من بين مشاكل التخصيص أعلاه مشكلة غياب مقولة الجهة، وسنرى كيف حاول بعض المستشرقين المنشغلين بالساميات معالجة هذا الإشكال من منطلق مغاير، غير أن المقاربات التي سنقدمها ليست متجانسة في تصوراتها، وإن كان من الممكن استخراج الأساس المشترك الذي تلتقي عنده، ولا يمكن تبين هذا الأساس إلا باستحضار الأصول النظرية الموجهة لأبحاث المستشرقين اللغوية. وغني عن البيان أن التقليد الاستشراقي يقوم على مسلمات البحث التاريخي المقارن، الذي طبع الأبحاث اللغوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إيقاع اكتشاف اللغة السانسكريتية، والذي منح حجية لإجراء مقارنات بين اللاتينية واليونانية وأنظمة لغوية أخرى. ومهد السبل لدراسة نشأة وتكون السلالات اللغوية، كما مكّن من بناء أنماط جينيولوجية للغات ومتابعة تحولات النظام الصوتي والصرفي عبر السلالات اللغوية المبنية، وإعادة تشكّل ما يصطلح عليه باللغة الأم/الطراز proto-language، ففي كثير من الدراسات التاريخية المقارنة نجد عبارات من قبيل اللغة الهندو - أوربية الأم/الطراز أو اللغة السامية الأم/الطراز، ويتأسس النموذج المقارن paradigm على ثلاثة محاور أساسية: مفهوم الأصل، ومفهوم التحول والتطور، ومفهوم السمات اللغوية المشتركة للنمط أو السلالة.

وفيما يلي سنبرهن على حضور هذه المفاهيم في ثنايا المنظور الاستشراقي للنظام الفعلي في اللغات السامية، فهناك انشغال بمسألة الأصل في الصيغ الفعلية في الساميات، يوازيه انشغال بمسألة تكون نظام الإحالة الزمنية عبر تاريخ تطور اللغات السامية، لكن هذه المقاربات لا تخلو من مزالق، وأهمها في نظرنا أن المعالجة لم تكن محايدة، بل قامت على إسقاط خصائص اللغات اللاتينية أو الإغريقية القديمة وبعض اللغات السلافية التي درست في الأنحاء السلافية على اللغة العربية وأخواتها السامية، ومن تظاهرات هذا الإسقاط تعميم

المقولات الجهمية المخصصة للأنظمة الفعلية لهذه اللغات على اللغة العربية. وبطبيعة الحال هناك تفاوت في قوة التبريرات النظرية أو التجريبية والنظام الاستدلالي الموظف بين المستشرقين، وهذا التباين ندركه من خلال شساعة المعطيات الزمنية الموظفة أو محدوديتها التي تشكل المتون الأساسية لبناء تصوراتهم، ومن خلال توسيع دائرة المقارنة وتدقيق المصطلحات الواصفة وتنويعها بإضافة مقولات زمنية أو وجهية لتخصيص النظام الفعلي للغة العربية الذي اعتُبرَ نظاماً مؤسساً بالدرجة الأولى على مركزية مقولة الجهة، فالنظام أساسه جهي، والمعاني الزمنية أو الوجهية تخصصه بشكل ثانوي.

نقترح التنظيم التالي لمناقشة الطرح الاستشراقي:

- أولاً: سنقوم بتقديم عدد من التصورات للتمثيل لهذه المقاربة، مع توضيح مفترضاها الأساس.

- ثانياً: سنقوم أثناء العرض بتقويم هذه التصورات، وذلك بعرضها على المعطيات الزمنية/الجهية للغة العربية.

نتجت عدد من الملاحظات في إطار المقاربة الاستشراقية عن دراسة دياكرونية للفعل في اللغات السامية، لقد كانت مشكلة الأصل في الأفعال: "المضارع" أم "الماضي" مشكلاً أساسياً طرحته أبحاث المنشغلين بنحو اللغات السامية. فلا بد أن تكون هناك صيغة أساس كانت تستعمل في جميع الأسيقة، ثم بعد ذلك تطورت صيغة أخرى انتزعت من الصيغة الأولى بعض سياقات استعمالها، لتُستعمل في سياقات معينة حتى تخصص الأولى لبعض السياقات فقط، فبول كراوس يذهب إلى أن "يفعل" كانت الصيغة الوحيدة التي وجدت في كل اللغات السامية، وهي غير مقيدة بزمن معين، ثم بعد ذلك نشأت صيغة "فعل" وأصبحت تستعمل في "التمام" أو "الماضي"، وهكذا طردت صيغة "يفعل" من الماضي وأصبحت "يفعل" تستعمل في الحاضر والمستقبل، وللإستدلال على هذا التصور ينطلق من استعمال ما يسمى بواو القلب في العبرية التي تدخل على "يفعل" لتقلبها إلى الماضي، وهذا يدل على أن "يفعل" كانت مستخدمة في الماضي، ثم انقرض هذا الاستعمال ولم يبق منه في العبرية إلا "يفعل" مسبوقه بواو، أما اللغة البابلية القديمة فلا نجد فيها إلا "يفعل"، ولا وجود لصيغة "فعل"<sup>(1)</sup>.

وهكذا فصيغة المضارع عندهم كانت لا تدل على زمن بعينه، بل تغطي كل الخانات الزمنية. وللمنظور الدياكروني انعكاسات هامة على الإحالة الزمنية في الساميات، فهذه الأخيرة حسب كراوس لم تكن بتكوين صيغ زمنية، والتي لم تأت إلا في فترة متأخرة، وينتهي

(1) مالك يوسف المطليبي، نفسه، ص 34.

فندريس إلى الملاحظة التالية: «فكرة الزمن - في اللغات السامية - قد أدخلت في صورة عرجاء، وبعد أن لم تكن موجودة على تصريف فعلي، لم يكن قد هيئ لاستقبالها»<sup>(1)</sup>.

تستند المقاربة الدياكرونية إلى التخمين والافتراض في غياب ما يؤيدها من وثائق<sup>(2)</sup>، بينما الوثائق التاريخية المتوفرة تثبت وجود تقابل بين نمطين من الصيغ: صيغ سابقة prefixal form وصيغ لاحقية suffixal form<sup>(3)</sup>، ذلك أن هذه الأنساق تتميز بسمات أساسية: «أشكال الفعل الرئيسية فيها [الشكلين: فعل - يفعل] تستقل كجهات محضة ولا تعبر بذاتها عن زمن موضح بالنظر إلى نقطة إحصالية»<sup>(4)</sup>.

ولسنا على نص فندريس Vendris بعض الملاحظات، فمن جهة يرى أن التصريف الفعلي للغات السامية ضعيف، ونعتقد أن وصفا من هذا القبيل لا يستقيم إلا في ضوء نظرية صرفية تمنح مضمونا دالا لمفهوم "القوة" أو "الضعف"، وفي غياب نظرية صرفية ترصد سمات الفعل وطرق تصريفها سيجازف الدارس بأحكام وتعميمات زائفة<sup>(5)</sup>.

هكذا أفضت تقنية المقارنة بين السلالات اللغوية بالمستشرقين إلى صياغة تمييز بين ترميز اللغات الهندوأوروبية للزمن في شكل علامات صرفية تلحق بالجدوع، وتنظيم ثنائي للصيغ الفعلية (الشكل السابق ممثلا بالمضارع، أو غير التام في اصطلاحهم، والشكل اللاحقي ممثلا بالماضي أو التام) في الساميات، وهو تنظيم يعكس في عمقه فقر الجرد التصريفي للأفعال في اللغات السامية<sup>(6)</sup>.

ومن جهة ثانية ينفي فاندريس<sup>(7)</sup> وجود وسيلة للتمييز بين الأزمنة في اللغة السامية الأم/الطراز proto-Semitic، وأنه لا وجود إلا لتقابل بين التام وغير التام، غير أنه حصل اندماج في بعض اللغات السامية للضمائر الشخصية في اسم الفاعل في شكل لواحق suffixes لتشكيل مفهوم الحاضر الزمني.

إن الباحثين وهم ينطلقون من نظام الأفعال في الساميات غالبا ما يميزون بين طبيعة النظام الجهي لهذه الفصيحة اللغوية ونظام اللغة الروسية والسلافية، ومعلوم لدى المنشغلين بأدبيات الجهة أن انطلاق هذا المفهوم ابتداء مع الأعمال التي أنجزت حول اللغات السلافية والروسية، وقد اعتُبرت طريقة تنظيم هذه اللغات نموذجاً يمكن أن تقاس عليه باقي الأنظمة،

(1) نفسه، ص 35.

(2) إبراهيم السامرائي، نفسه، ص 50.

(3) D. Cohen, 1989, pp. 171-176.

(4) نفسه، ص 173.

(5) انظر الفصل الأول من الباب الثاني المخصص لسمات الفعل العربية.

(6) انظر: D. Cohen, 1979, Statif, accompli, inaccompli en sémitique, p. 64.

(7) فاندريس، اللغة، ص 136.

غير أن الدارسين أصبحوا مقتنعين باستثناء وفرادة النموذج الجهوي الروسي على باقي الأنساق اللغوية، إذ لاحظ دافيد كوهن أن نظام اللغة السلافية والروسية جد متميز في بناء التقابلات الجهوية، فمن ناحية تلجأ هذه اللغات إلى أفعال كاملة، وليس إلى تصريفات مختلفة لنفس الفعل للتعبير عن الجهة، وغالبا ما تتعلق الجهة بالمعنى المعجمي للجدع، وبالنسبة لغير التام والتام يكون لدينا فعلاان مختلفان ينتميان لجدوع مختلفة، وهناك بعض الأفعال التامة التي لا نجد لها مقابلا غير تام، أو أفعال غير تامة لا نجد لها مقابلا تاما. وتستعمل الروسية لواحق مختلفة لاشتقاق الجهة، وقد نجد هذه اللواحق مشتركة بين الجهتين، وهذا النظام الفريد دفع عددا من الدارسين إلى افتراض الطبيعة المعجمية للجهة، فهي تكون حساسة لدلالة الجذع المعجمي، وتقرن بالنظام الاشتقاقي والمعجمي<sup>(1)</sup>.

ولذلك ينبغي أن تراعي كل دراسة مقارنة للأنظمة الجهوية في اللغات الطبيعية وسائط بناء مقولات النسق الجهوي ومراوحتها بين الوسائط المعجمية أو الصرف - تركيبية، وقد يتأسس النسق الجهوي على مزج هذه الوسائط كما هو شأن اللغات السلافية والروسية.

إن الأنظمة الفعلية للغات الهندوأوروبية والسامية تقوم على تقابلات جهوية «متعالية على النسق الفعلي، والجهة عامة ومتعالية وآلية automatique»<sup>(2)</sup> فهي عامة، لأن جميع الجذور الفعلية قابلة لأن تنتظم في صيغتين مجردتين "فعل" و"يفعل"، فهي تقابل كيفما كان المعنى المعجمي أو دلالة الأوضاع aktionsast بين تام وغير تام، ولذلك فنسقها الجهوي أكثر تجريدا، والفرق الآخر بين العربية من جهة والروسية والسلافية من جهة ثانية، هو أن كل فعل تام أو غير تام في هذه الأخيرة يستقل بنظام زمني، وينتظم في أنموذج صرفي يتضمن الحاضر والمستقبل والماضي، كما أن صرفيات الزمن morpheme of tense تظهر مستقلة عن لواصق الجهة. إن انشغال المستشرقين بمسألة تكون ونشوء نظام الأفعال في اللغات السامية ومقارنة أنساقها الفعلية بأنساق فصائل لغوية أخرى لم يكن سوى مدخل تمهيدي لطرح السؤال المركزي الذي شغل حيزا كبيرا في أعمالهم. وهو: هل يتأسس تقابل الصيغتين "فعل" و"يفعل" على أساس زمني أم على أساس جهوي؟

يرى دافيد كوهن<sup>(3)</sup> أن بعض الدارسين اعتبروا أساس التقابل جهويا، بينما اعتبر البعض الآخر أن الزمن هو أساس التمييز بين الصيغتين، وهناك اتجاه توفيقوي يعتبر أن النسق يؤلف بين الزمن والجهة، ولا يسمى الباحث هذا الاتجاه التوفيقوي، ولكن سنخصص لرأيه برنار

D. Cohen, 1979, p. 47; D. Cohen, 1989, pp. 242-263. (1)

D. Cohen, 1989, p. 40. (2)

D. Cohen, 1979, p. 47. (3)

كومري جزءاً من هذا المحور، وتتلازم مع هذه المسألة قضية أخرى تتحدد في مدى ترميز الأفعال للإحالة الزمنية، أو ما إذا كانت الإحالة على الزمن نتاجاً للسياق التركيبي، بعبارة أخرى: هل الفعل هو الذي ينتج الإحالة الزمنية بمعزل عن السياق، أم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحصل على الإحالة الزمنية إلا بتضافر المؤشرات السياقية؟  
يدافع المستشرق كورلويتش J. Kurylowichz عن التصور الاستقلالي عن السياق autonomous، فانطلاقاً من الأمثلة التالية يصل إلى تصور زمني للفعل في استقلال عن السياق:

1 - أسمع منك حديثاً كثيراً

2 - ماذا تفعل؟

وهكذا يصوغ دلالة الفعل في إطار هرمية من الوظائف: فهناك الوظيفة الأولية ذات الطبيعة الزمنية تقابل "non-preterit" و "preterit" ووظيفة ثانوية، حيث إن غير التام أو صيغة "يفعل" تعبر عن التآني simultaneity، والتام "فعل" يعبر عن مفهوم السبق anteriority. تربط الوظيفة الأولية الفعل بلحظة التلفظ (الحاضر) لنحصل على تأويل الحاضر أو الماضي، فالباحث من خلال الأمثلة المتجزئة rudimentaire التي يقترحها لا يدرس استعمالات الصيغ المتعددة ليخلص بعد ذلك إلى أنه بإمكاننا الاستغناء عن السياق للحصول على إحالة زمنية مطلقة. لكن المشكل هو أن الصيغة نفسها أي "يفعل" التي أولت سابقاً في الأمثلة على الحاضر يمكن أن تؤول على المستقبل مثل:

3 - وَرَثَاهُنَّ وَتُورَثُهَا.

فالفعل "نورث" لا يؤول إلا في المستقبل، والسياق هو الذي ينتج هذه الإحالة الزمنية. والسؤال: هل يمكن أن نحصل على إحالة زمنية في اللغة العربية في استقلال عن السياق؟ إذا كان الأمر ليس كذلك، فأساس التقابل في الفعل العربي ليس زمنياً، وإنما جهياً. وإبراز دور السياق في تكييف معني الصيغتين "فعل" و "يفعل" نميز تبعاً لبينفست Benveniste بين السرد والخطاب. فالسرد Récit يشكل سياقاً للماضي، بينما يتموضع الخطاب في لحظة التلفظ، فحينما توزع الصيغتان في السرد والخطاب تنضاف إليهما قيم جديدة، وهذه القيم ليست جزءاً من دلالة الصيغتين. ولنتناول الجدول التالي للتمثيل:

<u>فعل</u>	<u>يفعل</u>	
Aoriot	imparfait	السرد:
المتتهي perfect	الحاضر/المستقبل	الخطاب:

فقسيمة الماضي المستمر l'imparfait ليست محايدة للصيغة، وإنما تبرز في سياق السرد مثل:

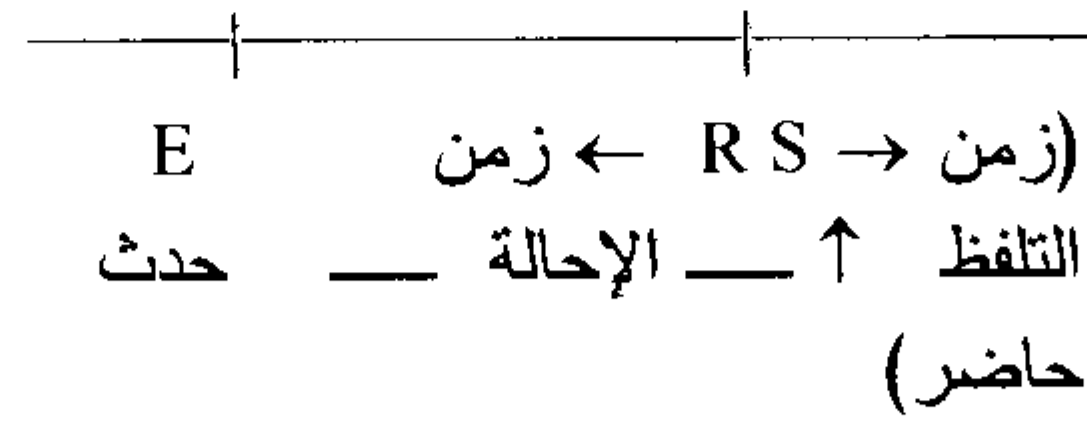
4 - أنشده القصيدة التي يهجو فيها المنصور.

وقسيمة الحاضر تظهر في الخطاب، لأن لحظة التلفظ تقوم بجذب الحدث غير التام إلى الحاضر، وحتى في الخطاب يمكن لصيغة "يفعل" أن تحمل قيمة [imparfait]، وذلك حينما يظهر مؤشر سياقي يرشح الصيغة لهذه الدلالة مثل الآية الكريمة:

5 - ﴿... فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ...﴾ [سورة البقرة: 91].

فظهور الظرف "من قبل" حوّل معنى الصيغة من [+ غير التام: الحاضر] إلى الماضي المستمر، أو ما يصطلح عليه بـ: l'imparfait.

وبالنسبة لصيغة "فعل" فهي تدل في السرد على معنى التالي الذي يؤديه بامتياز l'aorist في الإغريقية، بينما استعمال هذه الصيغة في الخطاب يجعلها تحمل دلالة مرتبطة بالحاضر، أي أن الحدث تام، ولكن نتائجه ماثلة في الزمن الحاضر، وهو ما يضطلع به le parfait في الفرنسية وperfect في الإنكليزية، وما أوقع كوريلويش في هذا الخلط هو أن صيغة "يفعل" عندما تستعمل في الخطاب تظهر القيمة الزمنية بفعل تدخل زمن التلفظ في موضوعة الحدث، وتبدو القيمة الزمنية بارزة أكثر من القيمة الجهمية. وكذلك الحال مع صيغة "فعل"، إذ بحكم ارتباط المنتهي le parfait أو the perfect بالحاضر يتم إبراز قيمة الماضي الزمنية، ومقولة perfect ذات طبيعة زمنية/جهمية، فباعتبار الإحالة الزمنية المطلقة يتموضع الحدث قبل زمن التلفظ الحاضر، وباعتبار الجهة يتم التركيز على نتائج الحدث المنتهي في الحاضر، فتمتزج الجهة بالزمن في المقولة. وباستعمالنا لنموذج رايشنباخ الزمني يمكن اقتراح التمثيل التالي للمنتهي perfect:



ففي اللغات الهندوأوروبية وهي لغات زمنية تنزع المعاني التي أوردناها في الجدول أعلاه إلى التمظهر في أشكال فعلية مستقلة، وفي اللغات الجهمية ينزع السياق إلى إنتاج هذه المعاني.

بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية يسجل كوريلويش وظيفة السبق الثانوية، وهذه الوظيفة تظهر في حالة استعمال صيغة "فعل" مع المساعد "كان" في الزمن المستقبل:

6 - سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة

فخروج زيد سابق *antérieur* على حدث دخول الغرفة في الزمن المستقبل، لكن كوريلويش لم ينتبه إلى أن السبق لا يحدد استعمال صيغة "فعل"، فيمكن للصيغة أن تستعمل في سياق الشرط أو سياق التنبؤ *contexte prophétique* حيث تغيب دلالة السبق. وللتمثيل نأخذ الجملة التالية:

7 - أيما عبد كانت له عليّ حاجة أعطيته فوق أمنيته

فأعطى تحمل جهة التام، وليس هناك علاقة سبق بين حدثين، فسواء استعملت الصيغة في سياق المستقبل أو الماضي، فأهم ثابت من ثوابت الدلالة الفعلية هو ثابت جهة التام، والقيمة الجهمية الثابتة للأفعال في اللغة العربية هي التي تجعلها مرنة في استعمالاتها في سياقات متعددة، مثل سياق التمني أو التحضيض أو الدعاء. مثل قولك:

8 - هلا جئت

9 - رحمك الله

فهذه الاستعمالات الأسلوبية أو البلاغية تصبح ممكنة بفعل الطبيعة الجهمية للفعل<sup>(1)</sup>، وهذه المرونة لا تسمح بها اللغات ذات الطبيعة الزمنية إلا بقيود، ومن جديد نلاحظ كيف أن تغليب مفهوم الجهة كمقولة مؤسسة لنظام الإحالة الزمنية وموجهة لاشتغال النسق الفعلي، يدفع إلى التشكيك في أية محاولة لمنح الزمن سلطة تنظيم النسق وجعله مركز النظام الإحالي في اللغة العربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين طرح كوريلويش الذي يشكل خطوة رائدة في أبحاث المستشرقين لإعادة الاعتبار لمقولة الزمن في نظام الأفعال العربية وطرح دافيد كوهن الذي يمنح الأسبقية لمفهوم الجهة، فالمعطيات الزمنية نفسها تخضع لتأويلات مختلفة حسب المسلمات والافتراضات الأولية التي يؤسس انطلاقاً منها كل باحث منظوره للنسق الفعلي.

لقد وسّع كوهن تحليلاته للمعطيات العربية لكي لا تقف عند مستوى التقابل البسيط فعل/يفعل، بل جاوزه ليتناول العناصر المكيفة *modificateurs* للفعل ذات الطبيعة الزمنية، وهو لا ينفى الزمن عن النسق العربي، بل ينطلق كما رأينا من الصيغتين ليدرس استعمالهما مراجعاً التصورات التي أسندت تخصيصاً أحادياً زمنياً للتقابل، وهو يعتبر أن أساس التقابل بين الصيغتين جهي، وهذا التفسير أمدّه بوسائل منهجية لشرح المعطيات. فما هي المكيفات التي يقف عندها؟<sup>(2)</sup>

أ. الفعل "كان"/"يكون": لم يظهر بالنسبة لكوهن دور هذا المساعد إلا في مرحلة متأخرة في العربية الكلاسيكية التي وصلتنا من خلال القرآن والنصوص الشعرية، وعندما أصبح

(1) نفسه، ص 62.

(2) D. Cohen. 1989, pp. 183-184.

فعلا حاملا للزمن اضطلع بوظيفة التأشير لنقطة الإحالة التي تلعب دورا أساسيا في موضعة الفعل زمنيا، لنأخذ المثال التالي:

10 - كان زيد يكتب.

11 - يكون كتب.

فـ "كان" توفر نقطة الإحالة الزمنية التي يؤول في سياقها الفعل "يكتب" أو "كتب"، بمعنى أنه ليس السياق هو الذي يوفر هذه النقطة المرجعية، بل الفعل الزمني temporal verb "كان"/"يكون" هو الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

ب. الأداة "سوف": وتتصل بالفعل غير التام لتدل على المستقبل.

ج. الأداة "قد" ذات قيمة جهية أو وجهة modal، فمع المضارع تدل على الاحتمال، ومع الصيغة التامة تدل على وقوع الحدث في الماضي القريب وتأثيره على الحاضر؛ وبالتالي فالمركب يدل على المنتهي النتيحي parfait resultatif.

د. بتضافر الوسائل السياقية بالإضافة إلى العناصر المكيفة المذكورة أعلاه نحصل على نسق مزدوج mixed system، ذي وظيفة جهية/زمنية. ويمكن التمثيل له كالتالي:

غير التام	التام
الماضي: (كان) + صيغة يفعل imparfait	فعل: Aorist (سياق السرد)
الحاضر: الصيغة بذاتها	كان (قد) + فعل = plus-que-parfait
المستقبل = [س (وف)] + يفعل	قد + (فعل)
	يكون + قد + [فعل]

يشكل هذا الجدول مرحلة متأخرة في تاريخ النظام الزمني/الجهي للغة العربية، وقد مثل "القرآن" والمتون الشعرية العربية القديمة بامتياز هذه المرحلة.

إن صياغة منحنى تاريخي لتطور الأنساق الفعلية قد أفضت بكثير من المستشرقين إلى تصنيف الإغريقية واللاتينية ضمن المرحلة الجهية والإنكليزية والفرنسية ضمن المرحلة الزمنية. يتحصل لنا من خلال تحليل دافيد كوهن النتائج التالية:

1. التقابل الأساس في الفعل العربي ذو طبيعة جهية، والزمن ينتج عن السياق الذي يضطلع بوظيفة تزمين الأفعال، وهناك مكيفات modificateurs تلحق بالفعل ووظيفتها تحديد وتدقيق زمن الصيغ الفعلية.

2. الملاحظة الثانية لم ندرجها في سياق العرض، ولكن نعدها أساسية، فبالرغم من أن التقابل مجرد إلا أن النسق يبدو ناقصا deficient لأن التعارض تام/غير التام لا يتمظهر في حالة الوجه mood بخلاف لغات أخرى حيث يمتد التقابل إلى الوجوه المختلفة، وكمثال على ذلك اللغة الإغريقية، فالتقابل في العربية ينحصر في الوجه البياني



indicative mood واسم الفاعل أو اسم المفعول ولا يمتد إلى الوجوه الأخرى كالوجه الافتراضي subjunctive mood أو الوجه الجزمي/الشرطي optatif-jussif mood، ونمثل لذلك بواسطة الجدول التالي حيث تبدو: "يكتُب" و"يكتُب" محايدة بالنسبة للتعارض تام/غير تام<sup>(1)</sup>:

غير التام	التام		
يكتُب	كتب	- الوجيه التعييني	
كاتب		- اسم الفاعل	
	مكتوب	- اسم المفعول	
	يكتُب	- الوجه الافتراضي	
	(يكتُب)	- الجزمي/الشرطي	

ففي حالة الوجه الافتراضي تصبح قيمتا الزمن والجهة محايدتين، وكذلك في الأمر، ولم يلاحظ ذلك دافيد كوهن. وقد سجلنا العلامات الإعرابية، وهي ذات علاقة بنظام الوجه mood. ومعلوم أن الوجه الافتراضي ضعيف في إحالته الزمنية، فالصرفية morpheme التي تلتصق بالفعل تدل فقط على الوجه والتطابق. أما سمة الزمن فهي عائدة anaphoric، ونقصد بالزمن العائدي anaphoric tense أن القيمة الإحالية التعيينية deictic سلبية ترثها الصورة الفعلية المصرفة في الوجه الافتراضي من الفعل الرئيسي. وللتمثيل نتناول النماذج التالية:

12 - Il faut que tu fasses les exercices

13 - Je veux que tu t'en ailles

14 - J'ai voulu que tu t'en ailles

15 - يجب أن تنجح في الامتحان

16 - أريد أن تتحول في الساحة

17 - أردت أن تأتي بالجملة معك

فمن خلال المعطيات نلاحظ أن القيمة الزمنية للفعل الرئيسي تتغير، أما الصورة التي يظهر عليها الفعل المدمج فهي واحدة. تبرز هذه المعطيات مدى اختلاف الوجه عن الزمن والجهة، فصورة الفعل المدمج لا يمكن أن تكون تامة لأن هذه الجهة الموسومة لا تتوافق مع الوجه الافتراضي، والصيغة "يفعل" هي الصيغة غير الموسومة التي يمكن أن تكون محايدة زمنياً وجهياً في اللغة العربية، وذلك ما يشترطه الفعل الدامج الذي ينتقي الوجه الافتراضي فضلة له، كما يتبين من الأمثلة اللاحقة التالية:

(1) نفسه، ص 41.

18 - \* يجب أن خرج زيد

19 - \* أريد أن خرج عمرو

والأمر بدوره حال من الزمن والجهة، وفي ذلك نخالف بعض التحاليل القديمة، فالسيوطي يرى أن الأمر «لازم للاستقبال»<sup>(1)</sup>، والاسترابادي لا يوظف في تحديده للأمر مفهوم الزمن، مما يشعرنا بكون الصيغة عنده فارغة من الزمن، ونسوق النص التالي للتبيين: «الأمر صيغة يطلبها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف أحرف المضارعة»<sup>(2)</sup>. فالأمر بصيغته يدل على قوة إنجازية illocutionary force، والزمن يُستلزم من المقام التداولي، إذ يطلب المتكلم من المخاطب إنجاز المحتوى القضوي للفعل، والإنجاز لاحق للحظة التلفظ، فيفهم الزمن استلزاما، وهو يتعلق بالقرائن السياقية مثل قولك:

20 - اذهب الآن

21 - اذهب غدا

والجهة غائبة بدورها لأن المتكلم لا يسجل نظرته للحدث من حيث إنه تام أو غير تام، بل يطلب من المخاطب إنجاز الحدث.

وهكذا يتضح أن الجهة والزمن متعلقان في اللغة العربية، وأن الوجه مقولة منفصلة تنضاف إلى جهاز المقولات الصرفية التي يفرضها النسق العربي، وصيغة "يفعل" تتصرف جهيا وزمنيا ووجهيا، بينما تتصرف صيغة "فعل" جهيا وزمنيا<sup>(3)</sup>. ولا يمكن أن نكتفي بالتخصيص أحادي البعد للنسق الفعلي العربي. فبينما أسند النحاة القدامى قيمة زمنية للفعل بلور بعض المستشرقين تصورا جهيا، في حين تبني البعض الآخر تصورا مزدوجا mixed جهيا/زمنيا. وبإمكاننا الدفاع عن تصور ثلاثي الأبعاد للفعل العربي مكوناته الزمن/الجهة/الوجه، وهذه المكونات أو السمات يمكن أن تتوارد في الفعل، ويمكن أن تنفصل أو تنشط split، ففي بعض الحالات قد يدل الفعل على الجهة فقط، بينما في حالات أخرى يدل على الزمن والجهة، وتنفصل الإحالة الزمنية عن الإحالة الجهية مع المساعد "كان" الذي يدل على الزمن دون الجهة، وينفصل الوجه بدوره عن الزمن والجهة مع مقولة الوجه الافتراضي، وهذا التوارد أو الانفصال تؤديه صيغة واحدة في اللغة العربية، وليس هناك صيغة أو شكل صرفي لكل مقولة.

(1) همع الهوامع، 7/1-8.

(2) الاسترابادي، شرح الكافية: 267/2.

(3) في الفصل الأول من الباب الثاني سندافع عن فكرة ترميز صيغة "فعل" للوجه أيضا، ووجه الاختلاف بينها وبين صيغة "يفعل" صرفي، حيث تدل "فعل" على وجه مجرد صرفيا في حين تمتلك "يفعل" لواصق صرفية تمكنها من تمثيل سمات الوجوه.

- ولنمثل لهذه الظواهر بما يلي:
- 22 - كان زيد يكتب الرسالة.  
 23 - يكتب زيد الرسالة الآن.  
 24 - أخذ زيد يكتب الرسالة.  
 25 - \* أخذ زيد كتب الرسالة.  
 26 - يجب أن تكتب رسالة.  
 27 - \* يجب أن كتبت الرسالة.  
 28 - أريد أن تكتب الرسالة.  
 29 - \* أريد أن كتبت الرسالة.

فالفعل في "كان" يحمل الزمن، وهو يشير إلى كون حدث الكتابة وقع في الماضي، بينما "يكتب" لا يحمل الزمن، بل يحمل جهة غير التام، أي أن المتكلم ينظر إلى الحدث أثناء إجرائه، وهو حدث مستمر، والجهة تركز على البنية الداخلية للحدث، وهذه الجهة يمكن أن تتألف مع كافة الأزمنة. أما المثال الثاني فهو نموذج للحالة التي تنصهر فيها الجهة في الزمن، أي أن الإحالة الزمنية والدلالة الجهية تنصهران في الفعل، فالفعل يدل على غير التام، والزمن الحاضر، باعتباره زمنا مطلقا absolute tense.

في المثال (24) لدينا مقولة جهية تنضم إلى لائحة المقولات الجهية المعجمة في lexicalized categories، وهي مقولة الشروع أو الابتداء ingressive، والفعل "أخذ" يدل على ابتداء حدث الكتابة، وهو يَسِمُ جهيا الفعل "يكتب"، وهذا الأخير يدل على غير التام الابتدائي imperfective ingressive، و"أخذ" يدل على الماضي أيضا، وبالتالي يوقع الحدث زمنيا. والمثال رقم (25) حالة واضحة لانفصال الزمن عن الجهة في السياق المدمج. فأخذ يدل على الماضي، ولذلك يجب أن يكون الفعل المدمج "كتب" خاليا من الإحالة الزمنية، وهناك تأويل آخر للحن الجملة يتمثل في عدم التوافق الجهي باعتبار أن الشروع أو الابتداء يقتضي أن يكون للحدث بنية مفتوحة، والتام له بنية مغلقة<sup>(1)</sup>. ولذلك لا يمكن أن يجتمع "كتب" مع "أخذ" في نفس الجملة.

أما الأمثلة (27) و(28) و(29) فهي حالات لانفصال الوجه عن الزمن والجهة وإمكان أن يكون الفعل حاملا لصرُفة الوجه دون الزمن والجهة اللتان خصصتا سلبا في حالة الوجه الافتراضي كما أوضحنا ذلك في الملاحظة السابقة. لذلك نعتبر أن التخصيص الثلاثي للفعل هو التخصيص الأكثر طبيعية من خلال الدراسة الدقيقة للمعطيات. وعلى الرغم من

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني: المقولات الزمنية والجهية.

قيمة تحليل دافيد كوهن، فنحن نختلف معه في تخصيصه أحادي البعد للفعل، ونختلف أيضا مع برنارد كومري B. Comrie الذي يضيف القيمة الزمنية للفعل التي غيَّبها دافيد كوهن عن التقابل "فعل"/"يفعل". وسنعرض تصورات كومري متتبعين في عرضنا نفس المنهج الذي انطلقنا منه، أي عرض المفترضات الأساسية، ثم تقويمها على ضوء المعطيات.

وقد يكون من باب المجازفة حشر كومري ضمن طبقة الباحثين المستشرقين، ذلك أن الإطار النظري الذي تصدر عنه أعماله يختلف في كثير من تفاصيله عن البرنامج النظري للمستشرقين، وإن كان من الصعب تصنيف أبحاثه ضمن اتجاه لساني محدد أو مدرسة لسانية في سياق اتجاهات البحث اللساني المتداولة في الأدبيات التصنيفية (الوظيفية أو البنيوية أو التوليدية أو التداولية أو تفرعاتها). غير أنه بالإمكان وصف برنامجه بالاتجاه الوصفي التنميطي، وهو برنامج يقوم على دراسة الظواهر اللغوية بتبني منحى استقراء الكليات اللغوية بواسطة بناء الأنماط اللغوية وخصائصها الاطرادية وفق المنهج الموروث عن الأبحاث التنميطية للسانيات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. غير أن وسائل البحث والأدوات الإجرائية والمفاهيم تختلف بين برنامج كومري وبرامج البحث التاريخي المقارن السالفة، حيث يعتمد على تقنيات التحليل اللساني التي طورت في الأعمال الصرفية والتركيبية الحديثة. وما يدفعنا إلى وضع منظوره إلى جانب الطروحات الاستشراقية المنحى المقارني الذي يطبع أعماله والإحالة على السلالات والفصائل اللغوية ورصد منحنيات تطور وتحول الظواهر المدروسة. ورغم نقط الالتقاء تلك نقرّ بتباين الإطارين الاستدلاليين ومقوماتهما النظرية والتحليلية.

يضع كومري اللغة العربية ضمن الأنساق التي تؤلف بين الزمن والجهة مع وجود ثابت جهي ينظم التقابل بين الأفعال، بينما الإحالة الزمنية بمثابة متغير<sup>(1)</sup> يضاف إلى التعارض الأساسي بين الصيغتين. وبناء على ذلك يحمل غير التام بالإضافة إلى القيمة الجهمية قيمة زمنية، والتام قيمته [+ الماضي النسبي]. وحضور القيمة الزمنية المطلقة لا يمكن أن يعتد به ما دام السياق محددًا أساسيا للإحالة المطلقة، حيث تكون نقطة الإحالة ممثلة في الحاضر، بينما ظهور مؤشرات سياقية أو نقط إحالة أخرى تجعل الإحالة الزمنية نسبية. وللتوضيح نتناول الأمثلة التالية:

30 - ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ...﴾ [سورة البقرة: 102]

31 - أحيئك إذا احمر البسر

فإحالة الماضي في الجملة الأولى تتعلق بعبارة "ملك سليمان" التي تجعل الجملة برمتها في سياق الأحداث المروية، وفي حالة الجملة الثانية يؤول الفعل "احمر" في إطار علاقة سبق،

(1) Comrie: 1976 Aspect, pp. 78-82; Tense, 1985, pp. 63-64.

فماضي "احمر" ليس ماضيا مطلقا، لأن الشرط يستلزم المستقبل، وإنما ماضٍ نسبي في إطار علاقة ترتيب بين الأحداث. فحدث الجملة "احمر البسر" سابق *antérieur* أو ماضٍ بالنسبة لحدث المجيء، والحدثان يوضعان في المستقبل. وينتهي كومري إلى الملاحظة التالية: «المعنى الأساسي للشكل [الفعلي]، وربما المعنى الوحيد للشكل يكمن في الإحالة الزمنية النسبية، مع إحالة زمنية مطلقة مظهرية فقط تعتمد على السياق، ويمكن أن نفحص هذا التحليل... بقولنا إن الزمن النسبي يتوافق مع الظروف التي تصبح غير مناسبة في حالة الإحالة الزمنية المطلقة... فغير التام قابل للتأليف مع ظروف دالة على لحظات في الماضي»<sup>(1)</sup>. ويعتبر رائز الظرف من بين الروايات المهمة لقياس الإحالة الزمنية، ففي حالة الزمن المطلق يجب أن يتوافق الظرف مع زمن الفعل وإلا كانت الجملة لاحنة. فلا يمكن أن نقول:

32 - \* كتب زيد رسالة غدا.

33 - \* يكتب زيد الرسالة أمس.

بينما في حالة الإحالة الزمنية النسبية يمكن أن تتوارد الصيغ غير التامة مع ظرف دال على الماضي أو صيغة تامة مع ظرف دال على المستقبل أو الحاضر، وهذا التوارد لا تقصيه قواعد التأليف في النسق الزمني العربي، لأن نسقها يدمج التقابل تام/غير تام مع الزمن النسبي، ويعد ذلك مؤشرا قويا على كون الزمن في العربية نسبيا. ويلاحظ كومري أن الزمن مستقل عن الجهة، حيث توظف العربية وسائل لتحقيق الإحالة الزمنية مثل المساعد "كان" أو الموجه "سوف" أو "قد".

ونختلف مع كومري في جعل الإحالة الزمنية المطلقة حالة فرعية للإحالة الزمنية النسبية في اللغة العربية، حيث إن القاعدة عنده أن تكون الإحالة نسبية، وفي حالة غياب المؤشرات السياقية الموضوعة للحدث زنيا يتم تنشيط *activate* الزمن المطلق، فمعظم السياقات التي أورد فيها الأفعال الدالة على زمن نسبي تحمل فقط سمة جهة، بينما الزمن يُخصّصه السياق. فالإحالة الزمنية توجد في السياق التركيبي. زد على ذلك أن مراوحة الزمن بين الإحالة المطلقة والنسبية ظاهرة شائعة في اللغات الزمنية، فلو أنه قارن المعطيات الزمنية الموصوفة عنده بمعطيات زمنية مماثلة في اللغات الزمنية لانتبه إلى أن التخصيص المطلق أو النسبي للإحالة ناتج عن السياق التركيبي، وهو ما يبين بجلاء أن الحساب التأويلي للأزمة في اللغات الطبيعية ينبغي أن يخضع للبنى التركيبية، فالأزمة تغير قيمتها بموجب الدخول في علاقات تركيبية مثل الشرط والإدماج والتبعية، مما يضعف قيمة الرائد الذي وظفه كأساس لتمييز الأنظمة الزمنية في اللغات الطبيعية بين أنظمة ذات أزمة نسبية وتعبير

(1) B. Comrie, 1985, pp. 63-64.

جهي قار، وأنظمة ذات أزمنة إحالية مطلقة. فلو دقق كومري المقاربة بين الأنساق للاحظ بأن الماضي أو التام في "اللغات الزمنية" يستعمل في سياق الشرط لبناء إحالة زمنية مشاهدة للعربية كما يتضح من المثالين:

34 - If I went tomorrow; I should talk to him

35 - Et si tu arrivais demain avant lui

والقياس التناظري يقتضي التسليم بوجود ماضي نسبي في الإنكليزية والفرنسية، غير أن التدقيق يقتضي تفسير الإحالة الزمنية في هذا المثال بالنظر إلى القيود الدلالية التي يفرضها الشرط والضغط الدلالية للعوامل الممكنة وتصنيفاتها على الإحالة الزمنية، كما أن المثال الذي يقتبسه من القرآن يبين بأن الزمن مشروط ببنية الخطاب السردى داخل النص القرآني وبقوانين الإحالة الزمنية داخل الخطاب. واستعمال الحاضر والمستقبل في الخطاب السردى في اللغات الزمنية يبين بأن تفسير هذه المعطيات لشيوعها يحتاج إلى تصور نظري حول اشتغال الزمن في الخطاب. فعدم الانتباه إلى مستويات الإحالة الزمنية وتحولات القيم الزمنية حسب الخطابات يجعل الدارس يسقط في انتقاء للمعطيات واقتراح حلول موضعية لا تمكن من معالجة النظام الزمني في شموليته.

سنقدم فيما يلي نموذجين تمثليين قدما في إطار دراسة النظام الزمني في شموليته دراسةً وصفية، تقوم على تعداد السياقات التي ترد فيها صيغة "فعل" و"يفعل". وسنلاحظ بأن الانشغال هنا بالأسئلة النظرية من قبيل أصل النظام الزمني في اللغات السامية ومنحاه التطوري وأساس التقابل الزمني أو الجهي بين الصيغتين، يرد في إطار محاولة بناء قاعدة معطيات واسعة، تشكل منبعا لصياغة حلول وإجابات عن الأسئلة النظرية الكبرى التي أطرت البرنامج الاستشراقي حول النظام الزمني للغات السامية. ويتعلق الأمر هنا بنموذج وليام ورايت (1895) وكانتارينو (1974).

يقترح ورايت<sup>(1)</sup> السياقات التالية لاستعمال التام:

- الدلالة على حدث اكتمل في الماضي.
- الدلالة على اكتمال الحدث في لحظة التلفظ واستمراره، وفي الغالب يكون مسبوقا بـ "قد". ويورد الآية التالية للتمثيل:

36 - ﴿... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ...﴾ [سورة البقرة: 40].

- الدلالة على أن الحدث تم قبلا يستمر في حالة تمام نحو:

(1) نعتمد في جرد استعمالات الصيغتين على جحفة 2001، نفسه، ص 7-81. ومحمد عبد الرحمن الريحاني، "اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية"، ص 276-285.

- 37 - اتفق الرواة.
- الدلالة على أن الحدث قد تم حالا في لحظة التلفظ مثل:
- 38 - بعثك.
- أو 39 - أنشدتك.
- الدلالة على الحدث المحدد كما هو الحال في الوعود والمساومات والقسم، وتصحبه في الغالب الأداة "لا" مثل:
- 40 - والله لا أقمت بمكة.
- في التمني والدعاء نحو:
- 41 - جازاك الله.
- 42 - رحمك الله.
- بعد اسم الله في الإخبار مثل:
- 43 - قال الله تعالى.
- غالبا ما يدل على معنى التوكيد أو الوقوع أو الماضي القريب من الحال، وذلك حين يكون مسبوقا بـ "قد".
- والملاحظ أن هذه الدلالات مشروطة بسياقات خطائية موسومة، وهذا ما يجعل الدلالة الجهمية تمتزج بمقولات وجهية أو زمنية أخرى. ولا يفتقر ورايت إلى أن معنى التمام ينتفي مع الاستعمال الموجهي مثل الدعاء، وفي السياقات الإنجازية: (بعثك، زوجتك...)، كما أن الإحالة الزمنية تقترن تارة بالتام وتارة بمقولة الوجه. ففي حالة "رحمه الله" تكون الإحالة الزمنية موجهة نحو المستقبل، وهذه السمة الزمنية يستلزمها الوجه، وحينما تكون الوجوه غير موسومة مثل:
- 44 - (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم)
- تكون الإحالة الزمنية غير مشروطة بدلالة الوجه، فتحافظ الصيغة على دلالتها الزمنية والجهية المحايدة (الماضي والتام). وبدهي أن أي زعم باشتراك المعطيات السالفة في التعبير عن مقولة "التمام" الجهمية ناتج عن سوء تحليل. فصيغة "فعل" تشترك في الدلالة على الزمن الماضي والتام حينما ترد منعزلة في السياقات غير المدججة:
- 45 - كتب زيد الدرس أمس.
- وفي السياقات المدججة تنفصل الدلالة الجهمية (التمام) عن الدلالة الزمنية، وبالتالي تصير قابلة للاندماج في سياقات زمنية متعددة، معبرة عن أزمنة مركبة:
- 46 - كان زيد قد كتب الرسالة لما دخلت عليه.

47 - سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة.

أما في السياق الموجهي الدال على الدعاء أو الإنجاز:

48 - رحمه الله.

49 - بعثك الكتاب.

فإننا نكون بصدد بنية موجهية عارية من السمة الجهمية. ذلك أن حدث البيع أو الرحمة لم يقع فيستحيل تعميم مقولة "التمام" على الحدث. ومثل هذه المعطيات لا يمكن تمثيلها في غياب منظور تفاعلي بين الزمن والجهة والوجه في اللغة العربية، أو من خلال رصد مدقق للسياقات التي تخصص فيها هذه السمات إما مجتمعة أو منفصلة، والسياقات التي تُحدّد فيها سمة معينة، مما يبين قصور المنظور الاستشراقي الذي يصدر عن تصور أحادي إقصائي إما الزمن أو الجهة، أو تغيبي «إذا لم يكن التخصيص زمنيا فهو جهي بالضرورة».

- يرد في جملة الصلة أو في الجملة المعطوفة. نحو:

50 - جلس حيث جلس أبوه

فتصير مرادفة لـ:

51 - جلس حيث كان قد جلس أبوه

- إذا دلت طبيعة الأحداث على التقادم أو ظروف السياق. مثل:

52 - لما سار موسى من مصر ببني إسرائيل إلى التيه نبش يوسف

- تدل على الحال، إذ تسبقه "قد" أو "قد والواو. مثل:

53 - أخرجه وقد عمى

- تكون مسبوqa بـ "كان". مثل:

54 - مات الرشيد وقد خرج

لا يقترن التام بقيمة زمنية واحدة عند ورايت حيث يشير إلى الحال أو المستقبل أو الماضي بعد أدوات الشرط، فدلالة التام الجهمية لا تستلزم معنى زمنيا قارا، وبالتالي يفصل الإحالة الجهمية عن الإحالة الزمنية.

وقد يفقد الفعل التام دلالاته الجهمية إذا اقترن بأدوات الشرط، لأن المحور الزمني الذي تسقط فيه الأحداث وهو المستقبل يفترض عدم تمام الحدث، وهنا نلاحظ بأن ورايت يخلط بين الزمن والجهة.

لا تنحصر مقارنة ورايت عند حصر الدلالات الجهمية والزمنية للصيغ، بل يقدم محاولة تصنيفية للوجوه معتبرا وجه الإخبار indicative وجها تتقاسمه الصيغتان (فعل ويفعل)، ويفرد صيغة "يفعل" للتعبير عن الوجه التذييي مع روابط التعليل والاستقبال والجزم والشرط والتوكيد.



بعد ذلك ينتقل ورايت إلى تعداد استعمالات غير التام الذي يعرفه بكونه الحدث الذي لم يكتمل إنجازَه بعد. وكلا الصيغتين غير مفيدتين للزمن، فالتام يدل على الانتهاء في حين يقترن اللاتام بداية بالدلالة على الحدث أو الوجود المستمر الدائم. ويرد اللاتام في السياقات التالية:

- دلالات الحدث على الاستمرار.
  - الإشارة إلى كون الحدث بدأ في لحظة التلفظ ولم يصل إلى اكتماله.
  - الإحالة على الأحداث الماضية باعتبارها دالة على حاضر تاريخي.
  - الدلالة على المستقبل مع "السين" أو "سوف"...
  - الإشارة إلى الطلب المهذب في المستقبل.
  - الإحالة على حدث مستقبل مقترن بالماضي، ويكون مسبقاً بالتام. مثل:  
55 - جاء يعود
  - الدلالة على حدث مستمر خلال الماضي. نحو:  
56 - جاء زيد يضحك
  - التعبير عن الحاضر إذا كان مسبقاً بالأداة "ما". مثل:  
57 - ما يزكي الإنسان بشهادة أهل بيته
  - الدلالة عما يقابل الماضي المستمر في اللغات اللاتينية imparfait، ويكون مسبقاً حينئذ  
بـ "كان". مثل:  
58 - كان يكتب الشعر  
وقد لا يرد الفعل المساعد إذا دلت عليه القرائن السياقية:  
59 - (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان)
  - التعبير عن المستقبل التام. نحو:  
60 - سيكون كتب الدرس
- هكذا نخلص من خلال عرض تصورات ورايت إلى مجموعة من الملاحظات:
1. يعتمد ورايت طريقة تعداد استعمالات الصيغتين لحصر دلالاتهما الجهمية والزمنية. وهي نفس الاستراتيجية التي اعتمدها السامرائي، مما يبين سلطة التقليد الاستشراقي وقوة تأثيره على أبحاث بعض الوصفيين العرب.
  2. يخلط ورايت بين الجهة والزمن في تناوله للمعطيات. وينتج عن خلطه للمقولتين سوء تحليل للظواهر التي تجلي تفاعلاً بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب المنظور التفاعلي لهذه المقولات يتعذر بناء تحليل كاف للمعطيات.

وفيما يلي سنتقل إلى تحديد أهم معالم مقارنة كانتارينو (1974) للزمن في اللغة العربية. وسنختزل ملاحظاتها في النقاط التالية:

1. تنويع قاعدة المعطيات والانفتاح على النثر المعاصر وعدم الانحصر في دائرة معطيات النحو العربي القديم.

2. ربط مسألة الزمن بالجمل الاسمية، فمعلوم أن الجملة الاسمية لا تحيل على زمن إلا بموجب القرائن اللغوية والسياقية المصاحبة. ولذلك يصل كانتارينو إلى نتيجة مفادها أن غياب الإحالة الزمنية بمعناها الإشاري والتعيني - كما توظفها الأفعال - والإحالة على الحاضر معنيان مركزيان في الجملة الاسمية. إذ يرى أن الجمل الاسمية إما دالة على حاضر غير زمني أو زمن مطلق. مثل:

61 - إن جو الشتاء صحو

أو 62 - ذلك شأن الشعراء دائما

أو دالة على حاضر حقيقي بموجب قرائن سياقية. نحو:

63 - أنت اليوم حبيبي

ووجود القرائن يجعلها مرشحة لأزمة أخرى. مثل "الماضي":

64 - مات والدها وهي في المهد

أو المستقبل:

65 - إنه مسافر بعد أيام

والملاحظ أن موجبات الإحالة الزمنية في هذه الجمل غير متجانسة، فدلالة الماضي في المثال الذي قدمه ناتجة عن تبعية زمنية، فالجملة الاسمية مدججة في جملة رئيسية فعلها ماضي ترث منه إحالتها الزمنية. ويمكن أن نفترض أن الجمل الاسمية تمتلك رأسا زمنيا فارغا تخصص سماته الزمنية بـ [+ حاضر] بشكل مجرد by default في حالة غياب مؤشرات أو قرائن زمنية في السياق الجملي. وقد يخصص هذا الرأس بسمات موسومة في حالة التبعية الزمنية، أما الدلالة على المستقبل في المثال الذي قدمه فهي ناتجة عن الجهة المعجمية الملازمة لفعل دال على النشاط، تتفاعل مع الدلالة الجهية لاسم الفاعل لتفرز قراءة المستقبل، وهي قراءة ناتجة عن حساب السمات الجهية.

3. يعتبر كانتارينو أن التقابل بين الصيغتين يتأسس على ثنائية جهية: التام كمقابل للاتام، وأن كلتا المقولتين يتم إسقاطهما على المحور الزمني الماضي والحاضر والمستقبل. ويلاحظ أن العربية المعاصرة اتجهت نحو تخصيص كل صيغة بمحور زمني، فالتام يعبر عن الماضي، والاتام عن الحاضر. لكن هذا التخصيص لا يعني بأن العربية تمكنت من بناء إحالة زمنية مستقلة عن الصيغة، إذ ما زالت تحتفظ برواسب الاستعمال الجهي.

4. يقدم كانتارينو لائحة استعمالات الصيغتين على غرار ورايت، ويختلف عنه في طبيعة التخصيصات الزمنية أو الجهة التي يمنحها لفعل ويفعل، وفيما يخص دلالات "فعل" يحضرها فيما يلي:

أ. الإحالة على أحداث اكتملت في الماضي دون أن يعني ذلك أنها حدثت دفعة واحدة.

ب. الإشارة إلى أحداث تمت لكن نتائجها مستمرة في الحاضر، وهو ما يسمى بالتام النتيجي. والمثال الذي يقدمه:

66 - اختلف المؤرخون كذلك في الشهر

ج. التعبير عن الحاضر، وبشكل أخص مع الأفعال الذهنية. نحو:

67 - الآن فهمت

ومع أحكام عامة. نحو:

68 - لذلك هدأ المؤمن واضطرب الملحد

أو 69 - من صور صورة جميلة عظيم

أو في الأحكام التوكيدية. مثل:

70 - كذبت!

أو 71 - أصبّت

أو في الدعاء أو التمني:

72 - بارك الله فيك

73 - أكرمك الله

د. الدلالة على حدث حاضر أو مستقبل في الجمل الشرطية.

هـ - التعبير عن الحاضر أو المستقبل بعد "ما" الموصولية. مثل:

74 - أقم عليها ما استطعت

و. الدلالة على الماضي البعيد فيما تتقابل مع أحداث أخرى تامة. مثل:

75 - علم الحارث حين بلغ المدينة أن عبد الله مات ودُفن بها بعد شهر من مسيرة

القافلة إلى مكة

نخلص إلى أن المقاربة التي تعتمد جرد الاستعمالات وتعداد الدلالات والمعاني تشوبها مجموعة من النقائص. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخلاص النسق الزمني بالمفهوم الذي أشرنا إليه سابقا باعتماد جرد لوائح وصفية لاستعمالات الصيغ. فالمعطيات الزمنية التي قدمها كانتارينو تفسيرها مشروط بالبنية التركيبية وبالسياقات الخطابية والإنجازية، وبتداخل

بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب نظرية كافية للزمن في اللغات الطبيعية تبين دور البنية التركيبية في بناء الإحالة الزمنية، وتحدد حدود التفاعل بين المقولات الثلاث (زمن وجهة ووجه) في بناء النسق الزمني، الذي لا يمكن اختزاله في مقولة واحدة، وفي غياب نظرية لآليات اشتغال الأزمنة في الخطاب يصعب صياغة تمثل كاف للظواهر الزمنية.

## خلاصات الفصل الأول

لقد كان مسعانا على امتداد هذا الفصل حصر التصورات الأساسية التي استندت إليها المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية في اللغة العربية، متبعين مسلكا تقويميا محكوما بمعايير تقويمية ضمنية نفحص من خلالها الإمكانيات الوصفية والتفسيرية التي توفرها "المنظومة الاستدلالية لهذه المقاربات". وأهم هذه المعايير:

- **معيار التحديد:** يتمثل في تحديد محتوى التقابل بين الأفعال في اللغة العربية: هل هو تقابل زمني أم جهي؟ أم تقابل مركب من السمتين الزمنية والجهية؟

- **معيار التخصيص:** ويتجلى في تخصيص مجالات الإحالة الزمنية، ومستويات بناء النظام الزمني للغة العربية. وبعبارة أخرى: هل يتأسس النظام الزمني على المحتوى الزمني لتقابل الصيغتين الفعليتين "فعل" و"يفعل"؟ هل يتحدد التخصيص في مجال الصرف أم في مجال التركيب؟ على اعتبار أن نظام الدلالة الزمنية وقيم الزمن المتنوعة التي يكشفها النسق اللغوي العربي تتفاعل في تحديدها وتخصيصها عدة عناصر ومكونات مثل: الأفعال المساعدة والموجهات الزمنية وأدوات النفي والشرط والظروف والروابط الزمنية؟ وبالتالي فبناء أوصاف منظمة للنظام الزمني في اللغة العربية يستلزم جرد عناصره ومكوناته، ودراسة أشكال التفاعل بينها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتوسيع مجال التخصيص وأحيازه من الصرف إلى التركيب، فمجال الدلالة الزمنية لا ينحصر في المحتوى الزمني للصور الفعلية.

- **معيار الكفاية الوصفية:** إن تعقد النظام الزمني في اللغة العربية وتعدد مكوناته وعناصره يجعل المقاربات التقليدية متفاوتة في عمق تحليلها للمعطيات الزمنية، كما أن أدوات وصف هذا النظام غير متجانسة، ولا تستند إلى خلفيات معرفية وأطر منهجية متماثلة. وبإمكاننا أن نستشف من خلال استقراء الأوصاف التقليدية المتمثلة في النحو العربي القديم واللسانيات الوصفية العربية والتقليد الاستشراقي ما يلي:

1. لقد أسند النحاة العرب القدامى محتوى زمنيا لتقابل الأفعال، منطلقين من تقسيم الزمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، وهو تقسيم تشخصه الصورتان الفعليتان "فعل" و"يفعل" اللتان تعكسان في المستوى الصرفي قيم الزمن الإحالية، غير أن النحاة لم يحققوا إجماعا بصدد النظام الثلاثي للزمن، مثلما لم يحققوا إجماعا حول قضايا أخرى في أبواب النحو

العربي، فمنهم من أنكر وجود الزمن الحاضر مستندا إلى تصورات زمنية ذات خلفية فلسفية، وقد وزعت التحليلات الزمنية على أبواب متعددة ولم يفرد لها باب نحوي، وانتبه كثير من النحاة إلى عدول الصيغة الزمنية عن دلالتها الزمنية - الصرفية في السياق التركيبي، وحاولوا صياغة أوصاف وتفسيرات لهذا العدول تتأسس على مقاييس دلالية أو بلاغية، مستحضرين قرائن السياق والمقام ودور الأدوات والروابط الزمنية في تغيير القيم الزمنية للفعل.

وما خلصنا إليه أن النحاة لم يكن قصدهم من خلال تقسيم الأفعال في مداخل النحو تقسيما زمنيا إقامة محتوى زمني ثابت للصيغ. وإنما كان التقسيم مراعيًا لمقتضيات التخصيص الصرفي والفصل بين أجزاء الكلم والمقولات، مما يستلزم من الباحث ضرورة الاحتراز من صياغة أحكام تعميمية لا تراعي نظام الاستدلال ومستويات اشتغال جهاز النحو العربي أثناء بناء الوصف. وحجتنا في ذلك أن المتفحص لأوصاف النحاة لنظام الزمن في اللغة العربية يدرك عمق تمثلهم لدور السياق النحوي في التأويل الزمني ومرونة الصيغ الزمنية في التراكيب، وتبصرهم لتبادل الصيغ للمواقع، واستكشافهم لمعطيات زمنية خارج حقل الأفعال مثل المشتقات وتراكيب الأفعال المساعدة... وقد آن الأوان لجمع شتات ما تناثر من أوصاف وتفسيرات للنظام الزمني في التحليلات اللغوية العربية القديمة، دون الانحصار في دائرة النحو بخصر المعنى، مع ضرورة الانفتاح على المتون التفسيرية للقرآن وكتب فقه اللغة ومعاني الحروف والأصول والبلاغة، وتشكل هذه المتون استدراكا لما فات النحاة القدامى، وسدا لثغرات تفسير بعض المعطيات الزمنية التي لم تحظ باهتمامهم لتغليبهم الاعتبارات العاملة. ولانفتاح الدارس على هذه المتون مزية توظيف أدوات واصفة مختلطة تبني على اعتبارات صرفية وتركيبية ودلالية وبلاغية، وعيا منا بدور هذه الأدوات في وصف الأبعاد المتعددة للزمن في اللغة العربية.

2. لقد شكل البرنامج الوصفي في الكتابة اللسانية العربية خطوة في اتجاه إعادة صياغة النظام الزمني العربي، بالاستناد إلى خلفية معرفية تركز على أهداف متنوعة، تتمثل فيما يلي:

أ. تقويم النحو العربي القديم وإعادة تنظيم الحقل الزمني العربي من خلال وصف استعمالات الصيغ الزمنية العربية، ورسم جداول زمنية استنادا إلى استقراء المعطيات الزمنية التي لا تنحصر في دائرة التقابل بين الصيغ، وإنما تنفتح على الموجهات والروابط الزمنية والأفعال المساعدة. ويشكل تمام حسان نموذجا تمثيلا لهذا المنزغ التنظيمي الذي يميل إلى التمييز بين الزمن الصرفي والزمن النحوي

كوظيفة نحوية في السياق التركيبي، خالقا موضعا لمفهوم الجهة في نظام الإحالة الزمنية في اللغة العربية، وهي من المفاهيم الواصفة التي ورثها اللسانيون المحدثون عن أبحاث المستشرقين.

ب. الرد على المستشرقين الذين وصفوا العربية بفقر نظامها الزمني في سياق المقارنة بين نظام الإحالة الزمنية في الساميات واللغات الزمنية الأوربية. وبالرغم من جهود الوصفين العرب في دراسة الزمن ظلت أعمالهم منطبعة بسمات الانتقائية والجزئية في استقراء المعطيات، وتحكم الاستقرائية القائمة على تعداد استعمالات الصيغ، وعدم الاستناد إلى أطر نظرية واضحة حول الزمن، وغياب تخصيص متعدد الأبعاد للصرف الزمنية في اللغة العربية "زمن، وجهة، وجه"، وعدم صياغة أوصاف وتفسيرات منظمة لعدد من الظواهر الزمنية التي ظلت منفلة ومستعصية على التفسير في غياب نظرية حول الزمن مؤسسة على مبادئ وآليات واصفة ومفسرة واضحة، علاوة على خضوع الوصفين لمعطيات النحاة القدامى التمثيلية، وتمثلهم لأوصاف المستشرقين.

3. أقام المستشرقون دراستهم للزمن في اللغة العربية انطلاقا من مسلمات النحو التاريخي المقارن.

لقد بينا في ثنايا هذا الفصل كيف استطاع المستشرقون تناول النظام الزمني في اللغة العربية بناء على المحاور المركزية للمنظومة الاستدلالية التي حكمت التقليد الفيلولوجي والمقارن في نموذج اللسانيات التاريخية المقارنة، وأهم هذه المحاور: محور الأصل، ومحور التطور، ومحور الخصائص المشتركة للسلاسل اللغوية. ولم تشكل أبحاث المستشرقين منظومة متجانسة، فمنهم من اعتمد آراء النحاة العرب ومعطياتهم التمثيلية، مترجما أوصافهم إلى نظام تقابلي جهي "تام، وغير تام" منظم لإحالة الأفعال، معتبرا الجهة أساس النظام الفعلي العربي، ومنهم من ركز على المنحى المقارن في سياق بلورة الخصائص الزمنية للفصائل اللغوية، ومنهم من وسع دائرة الوصف منفتحا على معطيات زمنية في العربية المعاصرة، منوعا متونه التمثيلية، منفتحا على معطيات تركيبية تتداخل فيها الجمل الاسمية باستعمالات الصيغ في التركيب، فاحصا الدلالات الجهمية والزمنية المتعددة التي تعبر عنها الأفعال في السياقات التركيبية. غير أن أبحاثهم اتسمت أحيانا بإسقاط مقولات وخصائص الأنظمة اللغوية الهندوأوربية أو السلافية على اللغة العربية، وبإقامة تمييز تقابلي بين لغات زمنية وأخرى جهية، وزرع مفاهيم واصفة خرجت من رحم الأبحاث اللغوية المنجزة حول سلاسل لغوية ذات خصائص زمنية وجهية متباينة في الجهاز الواصف للمعطيات الزمنية

العربية مثل مفهوم الجهة أو الوجه؛ بحيث كان المنظور التحليلي للغات السامية يتم في ضوء خصائص الأنظمة الزمنية للغات الأوربية.

ولا تقدر هذه الانتقادات في قيمة دراسات المستشرقين، بقدر ما نتوخى من عرضها التنبيه إلى أن دراسة الأنظمة الزمنية للغات لا يمكن أن تتم خارج أطر نظرية ومنهجية واضحة، تصوغ تعريفات دقيقة لمفهوم الزمن والجهة وخصائصهما، ومبادئ توليد البنى الزمنية وقيود تأويلها، وهو ما ستعمل المقاربات الحديثة للإحالة الزمنية على بلورته. وتشكل هذه المقاربات أنموذجا جديدا Paradigm في تاريخ مقاربات الإحالة الزمنية، وهو أنموذج تتحدد خصائصه في سياق النماذج اللسانية المعاصرة كما أسلفنا الحديث في التقديم العام لهذا الباب.





## الفصل الثاني

### المقاربات اللسانية الحديثة

المبحث الأول: المنظور المنطقي

المبحث الثاني: المنظور الدلالي

1. النظرية الإحالية

2. المقاربة الريشنباخية الحديثة

المبحث الثالث: المنظور التركيبي

1. فرضية السلاسل الزمنية: كيرون نموذجاً

2. فرضية محمولية الزمن

3. توسيط السمات الزمنية ونموذج الاشتقاق المرحلي

المبحث الرابع: المنظور التداولي

خلاصات



## المبحث الأول

### المنظور المنطقي

تعود فكرة إغناء الأنساق المنطقية بعوامل دالة على الزمن إلى النماذج المفهومية intentional Models، في سياق الصراع بين النماذج المنطقية الماصدقية والنماذج المنطقية المفهومية. وقد تنامي هذا الصراع في إطار مناقشة شروط الصدق في اللغات الطبيعية. تقرر النظرية الماصدقية بكون القيمة الماصدقية للجمل في اللغات الطبيعية تتحدد بمقدار مطابقتها للواقع، ومنطقها ثنائي القيمة بمقتضاه تكون الجمل إما صادقة وإما كاذبة بموجب تحققها في الواقع.

فلكي تتمكن الأنساق الماصدقية من نقل الجمل إلى نسق التمثيل المنطقي تقوم بتجريدتها من الزمن والعناصر الإشارية، وبعد تجريدتها من الزمن لا تحتفظ الجملة إلا بمكوها القضي الذي تقوم شروط الصدق بتقييمه. ومعنى ذلك أن جملا من قبيل:

1 - مات زيد

2 - سيموت زيد

3 - يموت زيد

تصير متكافئة دلاليا بعد تجريدتها من الزمن، وتكافأ بالتالي شروط صدقها. ومما يساهم في إضعاف التصور الماصدقي بالنسبة لأنصار التوجه "المفهومي"، نذكر ما يلي:

أ. إمكانية حصول تكافؤ جملتين من جهة الدلالة "الماصدقية" دون حصول تكافؤ معنوي<sup>(1)</sup>. فقولنا:

4 - مؤلف كتاب المدينة الفاضلة

و5 - "وزير سيف الدولة"

جملتان محيلتان على نفس الشخص (الفارابي)، لهما نفس الماصدق، لكنهما مختلفتان في المعنى.

(1) لمناقشة الصراع بين التوجهين الماصدقي والمفهومي في المنطق نعتمد على كتاب:

- حسان الباهي، 2000، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، ص 109-124.

- محمد غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 78-109.

ب. الصدق غير مستقل عن الذات. إن صورنة التصورات الدلالية في اللغات الطبيعية لا يمكن أن تستغني عن الاقتضات المفهومية. وهي اقتضات مرتبطة بعوامل الذات والمكان والزمان والعوالم الممكنة.

ج. تعتمد الدلالة الماصدية على مفهوم محدود للصدق مشروط بالوجود الخارجي. في حين أن نظرية العوالم الممكنة التي انبثقت من رحم الأنساق المفهومية تجعل من العالم الواقعي مجرد عالم ممكن داخل مجموعة من العوالم الممكنة التي تقوّم الجمل في إطارها. بموجب ذلك لا تصبح الجملة:

6 - "يسقط المطر"

صادقة إذا طابقت واقعا مجردا كما تزعم الأنساق الماصدية، التي تجرد القضايا من خصيصتها الزمنية والمكانية، بل هي صادقة في زمن معين ومكان معين، وتصير كاذبة في زمن ومكان آخر، وبالتالي فإن إدراج الزمن كعامل مفهومي يمكن من تدقيق مفهوم الصدق. ومثال تارسكي:

7 - "القطة فوق الحصير"

يتطلب تعديلا أساسيا قائما على إدراج العوامل التي تمكن من تدقيق قيمته الصدقية. وتلعب «التعابير الإشارية دورا في تأمين التععيد المنطقي لتعابير اللغة الطبيعية»<sup>(1)</sup>. فتصبح العبارة بعد إدراج القرائن الإشارية:

8 - هذا القط الموجود أمامكم هو الآن فوق الحصير

ويُدراج عامل الزمن تصبح الجمل السالفة:

- مات زيد.

- سيموت زيد.

- يموت زيد.

غير متكافئة في قيمتها الصدقية. ويمكن أن يحدث ائتلاف بين العوالم الممكنة والمحاور الزمانية - المكانية في زوج من القرائن <ك1، ز2، >ك2، ز3>... ليصير مفهوم الجملة دالة Function من العوالم الممكنة والأزمنة، تخصص صدق القضايا في سياق القرائن ذات الطابع المفهومي. فقد تكون:

9 - يجري زيد

غير صادقة في عالمي الآن أثناء التلفظ بها، لكنها صادقة في عوالم أخرى ولحظات زمنية أخرى، وبافتراض أنني أنطق بهذه الجملة أثناء مشاهدة شريط يقوم البطل "زيد" فيه

(1) حسان الباهي، نفسه، ص 123.

بالجري، أو بقراءة قصة يكون بطلها "زيد" يصير حتميا فصل العوالم والأزمنة الممكنة حتى نبي إطارا مفهوما دالا للجملة. وسنين في فصل السلاسل الزمنية كيف تأسست نماذج زمنية متطورة لرصد سلوك الأزمنة مع الأفعال القضوية أو أفعال المواقف attitudes، أو في الصلات، على الأدوات التصورية لدلالة العوالم الممكنة. فما تكتبه abush و stalnaker عن الزمن متأثر بتقليد الدلالة الصورية المفهومية. وفكرة العوالم الممكنة في الأنساق المفهومية ذات قيمة نظرية لفهم سلوك الأزمنة الافتراضية مثل الشرط. لاحظ الاختلاف بين:

10 - كتب زيد الدرس

11 - لو كتب زيد الدرس

ففي الجملة الثانية أخلق "عالما ممكنا" مخالفا لعالمي الحالي، أفترض فيه وقوع حدث الكتابة، مثلما أفترض إمكانية صدق القضية فيه.

وإذا كان كثير من اللسانيين يفترض بأن الوجوه وليس الأزمنة ذات علاقة بتصنيف العوالم الممكنة، فإن اقتران الوجوه بالأزمنة في اللغات الطبيعية يجعلنا نربط مباشرة بين تنوع العوالم الممكنة والإحالة الزمنية في اللغات الطبيعية.

إن أهم خاصية ركزت عليها النماذج المنطقية المفهومية ارتباط الجمل بالسياق، ذلك أن شروط الصدق في اللغات الطبيعية لا تقوم إلا باستحضار نقط إحالة تقترن بالمتكلم والمستمع وأزمنة التلفظ وأمكنته. وهكذا اتجهت النماذج المنطقية إلى تطوير أنساق خاصة بالإشارات indexicals في اللغات الطبيعية. وبالتالي تمكن المناطق من بناء نماذج تشبه اللغة الطبيعية. فالعبارات اللغوية مربوطة سياقيا وخاصية التبعية للسياق ظلت غائبة في منطق المحمولات التقليدي.

وعلى العموم، فقد تبني المناطق، لإدماج الزمن في التمثيل المنطقي، للجمل صيغتين<sup>(1)</sup>:  
أ. إسناد متغيرات دالة على أزمنة ولحظات مسوّرة ليرتفع بذلك عدد موضوعات المحمول.  
ب. إضافة الأسوار الزمنية المفهومية. وتحدد القواعد الدلالية بعد ذلك الصيغة التأويلية لهذه الأسوار.

فمثلا جملة:

12 - جلس عمرو

يمثل لها تبعا للصيغة الأولى على الشكل التالي:

$E (z > z_0 \wedge j (ع، ز))$  حيث  $z_0 =$  لحظة التلفظ.

(1) انظر جحفة، 2001، نفسه، ص 40.

يفترض هذا التمثيل وجود تماثل بين منطق تسوير الأفراد (الأسماء) والأزمنة. فالأسماء تُسَوَّر وجوديا أو كليا. وكذلك الأزمنة، تنتمي هذه الصيغة إلى المنطق الماصدقي. والملاحظ أن هذه التقنية التمثيلية تنقل المحمول "جلس" من محمول مالك لموضوع واحد إلى محمول ذي موضوعين: موضوعه الأول فرد (عمرو)، وموضوعه الثاني لحظة زمنية (ز).  
وبتبني الصيغة الثانية (صيغة الأسوار المفهومية) تأخذ الجملة التمثيل التالي:

مضى ج (ع)، حيث مضى = سور مفهومي قيمته الماضي.  
ومجال هذه العوامل أو الأسوار الزمنية قضايا. وتحدد القواعد التأويلية دلالة سور المضي على الشكل الآتي:

"مضى أ" صادقة بالنظر إلى لحظة "ز" إذا كانت (أ) صادقة بالنظر إلى لحظة تسبق "ز".  
ويحدد صدق القضايا بالنظر إلى مجالات زمنية محددة بدورها في إطار ترتيبي بين الأزمنة يقوم على علاقة السبق أو الولاة كما تُقوِّم القضية بالنظر إلى عالم ممكن. وبالتالي فالتمثيل المنطقي النهائي للقضية يقتضي افتراض صدقها في زمن وفي عالم ممكن.  
وبإضافة المستقبل نحصل على القاعدة التالية:

مس (أ): تكون القضية صادقة في زمن (ز) إذا وفقط إذا وُجِدَ مستقبل "ز" لاحق لـ "ز" بحيث تكون (أ) صادقة في (ز).

ولقد ساهم بريور (1967) Prior في تطوير التصور التسويري للأزمنة إلى جانب مانتكيو (1974) montague. فبالنسبة لبريور، يوضع الماضي والمستقبل في علاقتهما بنقطة زمنية محددة، وليس من المفروض أن تكون بالضرورة الزمن الحاضر أو زمن التلفظ. كما أن الحاضر في نسق بريور الزماني غير ممثل له بسور، إذ يؤول بالتجرد أو بالحياد by default، أي أنه في حالة غياب سور الماضي أو المستقبل تأخذ القضية تأويلا زمنيا حاضرا. وهذا لا يعني غياب الحاضر، وإنما يصير زمنا للقضية عندما تغيب الأسوار الزمنية التي تعتبرها نظرية بريور أسوارا زمنية في اللغات الطبيعية. ويسمى بريور الحاضر زمن القضايا الذرية atomic propositions. ولا تعمل الأسوار في هذا النسق إلا على قضايا مالكة لأزمنة نحوية.

لقد تناول بريور مسألة تنوع طرق إدراج الزمن في البنية المنطقية<sup>(1)</sup>. تقوم الإمكانية الأولى على فكرة تحويل المحمولات إلى محمولات ثنائية الموضوع، تشتمل على متغيرات الأفراد والأزمنة. مثل:

بكي (س، ز) ← أي أن "س" بكى في زمن (ز)

(1) Henriette de Zwart and Henk Verkuyl, 1999, pp. 53-57.

وتبني الإمكانية الثانية على اعتبار الزمن عاملاً/سوراً يأخذ القضية كمجال تسويري.  
وبالتالي تأخذ الجملة السالفة التمثيل:

ماضي (بكي (س)).

وتأسس الإمكانية الثالثة على إسناد القرائن الإشارية. فالقضية ليست صادقة بإطلاق أو كاذبة بإطلاق، إنما صادقة في إحدى العوالم وكاذبة في أخرى. وصادقة في زمان معين، وكاذبة في آخر. وسيكون للعنصر الإشاري (الآن) بين القرائن الزمنية نفس دور "العالم الحالي" بين القرائن الدالة على العوالم الممكنة. وفي غياب حجة مضادة تُقوِّم القضية بالنظر إلى القرائن الحالية، بمعنى أنها محيلة على الزمن الحاضر والعالم الحالي وعلى المكان الذي تلفظ فيه المتكلم وهكذا.

ومن هنا يتضح أن نموذج منطق الزمن الذي طوره بريور ومن هذا حذوه ليس إلا تنوعاً على منطق الموجهات<sup>(1)</sup>. ويتبنى بريور آلية تكرار الأسوار الزمنية للتمثيل للأزمنة المركبة. فالماضي الفائق plus perfect، والمستقبل السابق عبارة عن سورين زمنيين يدخلان على القضية. ولتأخذ الجمل الموالية على سبيل التمثيل:

13 - كان لعب

14 - سيكون لعب

تأخذ وفق هذا التصور التمثيلين التاليين:

م (م (لعب)).

مس (م (لعب)).

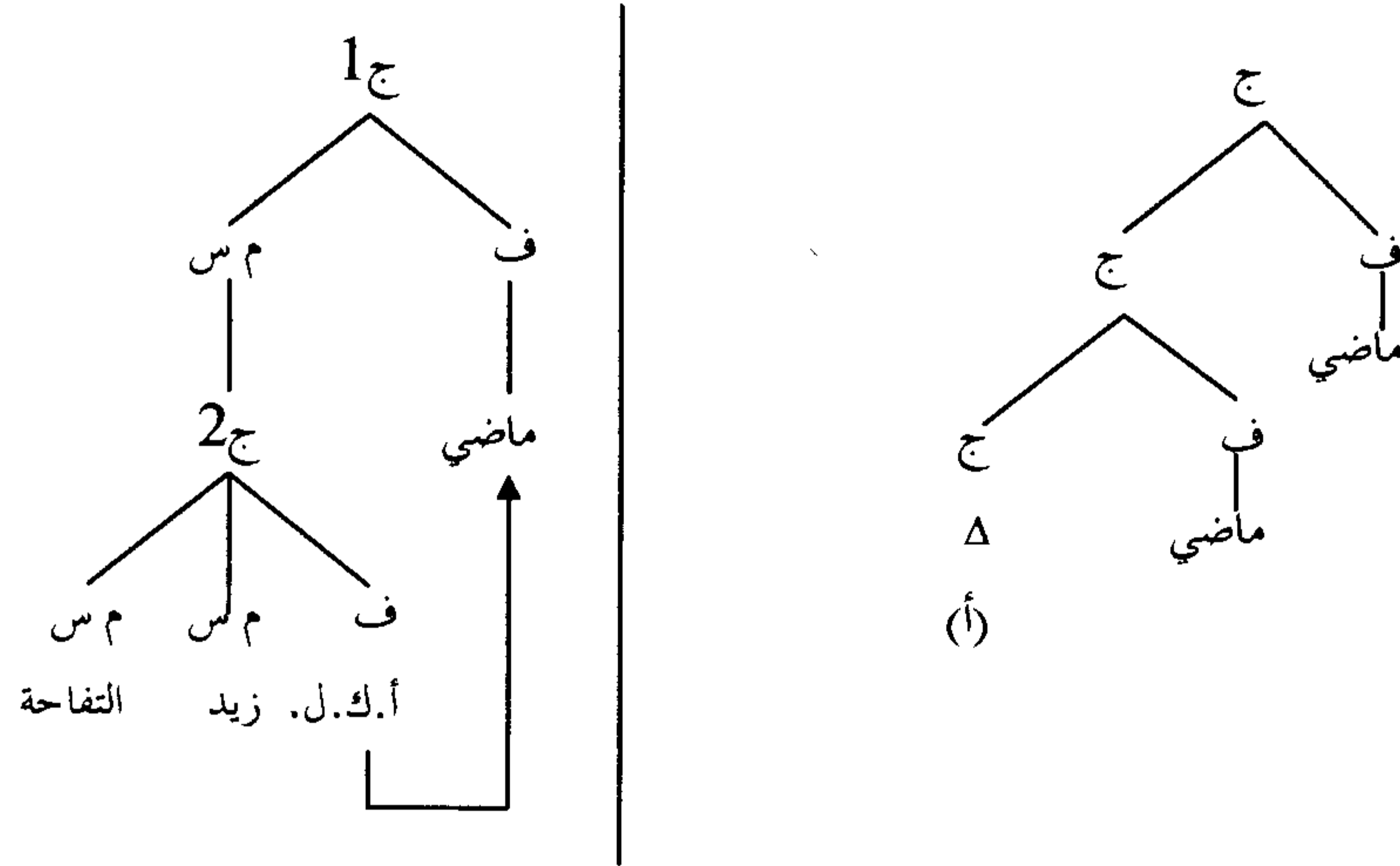
فالأزمنة المركبة نتاج التأليف بين الأسوار.

لقد تبنت عدد من النماذج اللسانية هذا الطرح. ففي نموذج الدلالة التوليدية تظهر الأزمنة كأفعال تحتية تأخذ الجمل كأحياز تعمل على تسويرها، ويمثل للعلائق الحيزية بين الأزمنة شجريا بحيث يتحكم الزمن الأول في الزمن الثاني ويعلوه في الشجرة التركيبية. وفي أسفل الشجرة يظهر المحمول الفعلي كعنصر غير مصرف، ويتم اشتقاق الجملة بموجب عمليات تحويلية مثل تصعيد المحمول Predicate - raising والإدماج المعجمي الكامل كما توضح التمثيلات التالية<sup>(2)</sup>:

(1) Ibid., p. 56.

(2) Mohamed Dawed Mohamed, 1987, The Semantics of Tense and Aspect in-English and Modern Standard Arabic: A Contrastive Analysis. PHD. pp. 32, 154-155.





ويحضر المنظور التسويري للزمن بقوة في بعض النماذج التوليدية التركيبية، فمنذ أن اقترح هيغنهاوتم (1985) الآليات الثلاثة للإشباع المحوري (الإفراغ المحوري والتوحيد المحوري والربط المحوري)<sup>(1)</sup>، أصبح الزمن في تصور عدد من التركيبيين عبارة عن سور جملي يقوم بربط متغير الحدث لإشباع إحالته. ويتبنى هيغنهاوتم تصور دافدسن للأفعال التي تمتلك عنده بالإضافة إلى الموضوعات الاسمية المفرع إليها موضوعا داخليا دالا على الحدث. وتقوم قيود التركيب المنطقي بتدقيق وظيفة الزمن كسور. فالقيود المنطقية على المتغيرات variables تمنع أن تظهر في التركيب بدون رابط binder يقوم بربطها. كما أن العوامل أو الأسوار لا تكون مؤولة في الصورة المنطقية إلا إذا تمكنت من ربط المتغيرات<sup>(2)</sup>. وقد تبني بولوك (1987)<sup>(3)</sup> هذا المبدأ معتبرا الأزمنة أسوارا تشبع الحدث في الفعل، وتمنحه قيمة الإحالة/التحقق/الحصول. مثلما تصنع الحدود مع المركبات الاسمية. فالأسماء تتضمن متغيرات إحالية في بنيتها الدلالية، والحدود (أدوات التعريف/التنكير) تجعلها مركبات إما دالة على التعريف أو التخصيص... ونجد في الأدبيات التوليدية عدة صياغات لنفس المبدأ. مثلا في روفري

(1) الفاسي الفهري، 1990، البناء الموازي، ص 169-170.

من أجل تفاصيل معالجة هيغنهاوتم لآليات الإشباع.

(2) يقصي مبدأ التأويل التام الذي صاغه تشومسكي، 1986، وجود عناصر في الاشتقاق أو في التمثيل غير مسوغة بتأويل ملائم. ويقصي هذا المبدأ الموضوعات التركيبية غير المشروعة. وتعميم هذا المبدأ على الموضوعات التركيبية المشروعة والتي تقرأ في الصورة المنطقية مثل العلاقات الحيزية بين الأسوار من جهة، وبينها وبين المتغيرات من جهة ثانية يقتضي وجود مبادئ صارمة تقصي السلاسل السوروية غير المسوغة مثل مبدأ التناظر الذي يستلزم أن الأسوار تربط متغيرات في مجال محلي والمتغيرات بدورها مربوطة إلى أسوار. واختلال هذا الشرط ينتج حالات تسويرية غير مرغوب فيها vacuous quantification.

(3) J.Y Pollok, 1987.

(1990) وروفرى (1994) حضور للتصور التسويري للأزمنة، وهو ما يعبر عنه قائلًا: «يوجد في كل مجال قضوي زمن يتصرف تركيبيا كسور متحكم في كل العبارات السورية داخل الجملة ومربوط على وجه الضرورة بالفعل»<sup>(1)</sup>. من بين القضايا التي تستوجب معالجة خاصة: متى يتم إشباع متغير الحدث؟ هل يقع الإشباع وإغلاق موقع المتغير الحدثي حين اقترانه بزمن إشاري حامل لقيمة تعيينية deictic؟ وإذا لم يكن الزمن إشاريا، كيف يربط الحدث؟ فالزمن يظهر في مجموعة من السياقات التركيبية التي يكون فيها مفتقرا للخاصية الإشارية، ويتعلق الأمر بالسياقات الزمنية العائدية. وفيما يلي سنقدم أمثلة لبعض هذه السياقات:

سياق الحال:

15 - جاء زيد يضحك

سياق تتابع الأفعال serial verbs:

16 - خرج يهتف - وقف يتأمل

الفضلة الحملية لكان:

17 - كان زيد يلعب أمام الحديقة

على افتراض أن الأفعال في عدد من هذه السياقات ليست عارية من الزمن، فبالإمكان افتراض أن إشباع أحداثها يتم عبر زمن عائدي، وبما أن الزمن العائدي ليس إشاريا، يمكن أن نحل المسألة بتوسيع نظرية القرائن الإحالية التي تطبقها نظرية الربط العائدي لتحديد الخصائص الإحالية للمركبات الاسمية بافتراض أن الأزمنة تملك مؤشرا قرينيا مرجعيا. فإذا كان الزمن تعيينيا فمؤشره كاف لربط المتغير، وإذا كان عائديا يرث هذا المؤشر المرجعي من الزمن المتحكم فيه حتى يتمكن من ربط المتغير. وتطبيق هذا الافتراض على بنية "كان يفعل" الزمنية يقتضي وجود زمنين في البنية:

[ز (أ) كان ... ز 2 يلعب ...]



فالبنية تحتوي سلسلة زمنية (ز1 وز2)، ذات قرائن متجانسة مما يجعل التأويل الزمني عائديا. لاحظ أن شرط الإشباع يتم استيفاءه. ومن البين أن الأخذ بهذا التحليل يجعلنا نمزج بين تصورين: التصور التسويري والتصور الإحالي للأزمنة.

(1) انظر صياغة المبدأ وتفصيلات تطبيقه على تركيب الفعل العربي في مقال: - عبد القادر كركاي، 1994 الفعل بين التطابق والزمن في بنى الجملة العربية، ص 248. في مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

غير أن تبني هذا النمط من التحليل لا يجيب عن إشكالات ذات أهمية في دراسة التبعية الزمنية في التراكيب اللغوية، حيث لا نعرف لماذا تستوجب بعض السياقات إسناد قرائن متجانسة (الإحالة العائدية)، وسياقات أخرى القراءة الزمنية المنفصلة، أو تجمع بين إمكانية القراءة العائدية والتعينية.

لقد عملت مجموعة من المقاربات التركيبية على احتضان افتراضات تبلورت في إطار المقاربات المنطقية داخل نماذجها، محاولة تكييف طروحاتها مع خصوصيات هذه النماذج وآلياتها الوصفية التركيبية. وسنبن في المبحث المخصص للنظريات التركيبية للزمن كيف استطاعت عدد من النماذج التركيبية ترجمة الطروحات والتصورات الزمنية التي صيغت في أنساق غير تركيبية<sup>(1)</sup>. فسواء افترضنا أن وظيفة الإغلاق الوجودي existential closure للحدث والأزمنة في الحالات غير الموسومة توجد في الرأس الزمني للجملة أو في المصدرية وهو أعلى مركب يتحكم في الزمن<sup>(2)</sup>، فإن افتراضنا من هذا

(1) لا بد من الإشارة إلى ملمح يميز المقاربات التركيبية التي قامت على افتراض سوربة الزمن، فالسور هنا وإن كان يمنح للجملة قيمتها الحقيقية، غير أنه يوجد في علاقة إشباع مباشرة مع الحدث في الفعل. لا نجد في كتابات تشومسكي إشارة واضحة للطبيعة الدلالية للزمن هل هو سور أم عبارة محيلة أم شيء آخر؟ إلا أنه يفترض أن الزمن مخصص بسمة فعلية تدفعه إلى اجتذاب الفعل إلى مجاله حتى يتمكن من محوها.

(2) تعود فكرة وجود الزمن في المصدرية إلى رابوزو، 1986، وكيرون وهوكسترا، 1988. فالمصدرية امتداد للجملة، ويتحكم في الرأس الزمني. ووجوده في رأس المصدرية يجعل الجملة مالكة للخصيصة الحقيقية والإحالية. انظر مقال كيناي السابق، ص 246 للمزيد من التفاصيل.

إن فكرة امتلاك المصدرية لخصائص انتقائية زمنية تتردد بقوة في أعمال كثيرة، فنظرية إنش، 1987، تزعم أن المصدرية ينتقي الزمن دلاليا ما دام يملك بشكل اختياري قرينة زمنية دالة على الزمن الإحالي للجملة. كما أن الأبحاث التركيبية التي أنجزت حول اللغات الجرمانية دافعت عن وجود الزمن في المصدرية عندما يكون فارغا وتجذب سمة الزمن في المصدرية الفعل إليها حتى يتم معجمتها. نجد هذا التصور عند Den Besten 1989، وبلاطزك 1986. وتؤكد الوقائع التجريبية امتلاك المصدرية لخصائص زمنية.

لاحظ الأمثلة التالية التي نقتبسها بعد تعديل محتواها من الرحالي 2003، تركيب اللغة العربية، ص 68-70:

1 - أن [يسافر إلى الرباط] مهم بالنسبة إليه

2 - أن\* [سافر إلى الرباط] مهم بالنسبة إليه

فالمصدرية لا يقبل السمة [+ ماضي] فضلا له

وهناك حالات تبين أن المصدرية لا يتأثر بزمن سابق مثل "كان" في المثال التالي المصرفة في الماضي والمستقبل، وبالرغم من تغير قيمتها الزمنية ففضلة المصدرية تأخذ صورة زمنية واحدة، وتحليل مثل هذه المعطيات يجعلنا نزع بأن "أن" مخصصة معجميا بالزمن.

3 - كان من المفيد لك أن تسافر باكرا

4 - سيكون من المفيد أن تسافر باكرا

لكن الأمر ليس بهذه السهولة، فهناك حالات يرث فيها المصدرية سمة التوجيه الزمني من الفعل الدامج. فالسمة الزمنية يسربها الفعل الرئيس إلى المصدرية الذي يشترطها بدوره في فضله الزمنية. لاحظ ذلك في الأمثلة التالية:

القبيل يؤكد الطبيعة التسويرية للأزمنة. فعندما نقول:

18 - خرج زيد

فإن الزعم الأبسط وغير المكلف أن نتصور وجود زمن في الماضي، وأن الحدث تحقق في هذا الزمن. فيصير الزمن محققا وجوديا والحدث محتوى في مجاله<sup>(1)</sup>. ويمكننا

5 - سبق أن [سافر زيد]

6 - سبق أن \* [يسافر زيد]

7 - يريد أن [يكتب الرسالة]

8 - يريد أن \* [يكتب الرسالة]

وهناك حالات تصير فيها القيمة الزمنية المدمجة محايدة بالنظر لتأثير الفعل الدامج. مثل:

9 - سرني أن [تكتب المقال]

10 - سرني أن [تكتب المقال]

ويعود الفرق في الخصائص إلى طبيعة الفعل الدامج في المثال (9 و10)، فحينما يملك هذا الفعل خاصية التوجيه الزمني تكون سمة المصدرية الزمنية محددة في سياقه. وحينما يفتقد الفعل الدامج هذه الخاصية يكون المصدرية محايدا. وقد تدفعنا هذه الأمثلة إلى افتراض كون السمات الزمنية للمصدرية موروثه من السياق التركيبي وليست معجمية ملازمة، لكن الأمر ليس كذلك كما تبين الأمثلة (1 و2 و3 و4). وفي اللغة الإنكليزية ما يؤكد هذا الزعم. فالمصدرية that يقتضي أن يكون الرأس الزمني الذي يعمل فيه متصرفا، أما المصدرية "for" فيشترط القيمة السالبة لسمة التصرف الزمني. ونظير ما سبق ضرورة وجود المصدرية في الوجه التذييتي subjunctive في الإنكليزية وعدم اشتراطه في الإحالة التعيينية. لاحظ الفرق بين:

11 - I require that he leave

12 - I require he leave \*

13 - I hope that he leaves

14 - I hope he leaves

15 - أريد أن يخرج

16 - \* أريد يخرج

ففي المثال 12 يتضح أن وجود المصدرية ضروري لانتقاء سمة الوجه التذييتي في الصرفة. فإذا كان الفعل حاملا سمة التوجيه الزمنية لا بد من ظهور المصدرية لتسوية هذه السمة في الفعل المدمج، ولا يمكن تسوية مباشرة.

(1) يقترح: Ogihara, 1995, The semantic of tense in clauses, pp. 663-664.

نسقا تمثليا يقوم على أساس مفهوم التسوير الوجودي للأزمنة Existential quantification over times بحيث تكون جملة: "سعل زيد" صادقة إذا وجد زمن في الماضي نرسم إليه بـ "ز" حيث إن زيدا سعل في "ز". وفي حالة ما إذا ورد ظرف يقيد الإحالة الزمنية للحدث مثل: سعل زيد أمس نحصل على التأويل الوجودي التالي:

يوجد زمن ماضي "ز" حيث إن "ز" جزء من أمس وسعل زيد حصل في "ز"

E ز [ز وقع قبل الآن ٨ ز جزء من أمس ٨ زيد سعل في ز]

وتتضح إجرائية هذا التحليل في تمثيل الأفعال اللحظية في سياق الظروف الترددية مثل "مرتان". فعندما نقول: سعل زيد مرتان. نكون بصدد لحظتين زمنيتين تقع إحدهما قبل الأخرى، والحدث يتوزع على هاتين اللحظتين. ويمكن التمثيل لذلك كالتالي:

E ز 1 وز 2 [ز 1 وز 2 وقعا قبل الآن زيد سعل في ز 1 وز 2]

السور الوجودي من الانتقال من زمن مطلق إلى زمن محقق:

$$E \text{ ز } (z > z_0 \wedge (z, z_0))$$

وبدهي أن هذا التحليل يوحد بين تسوير الأزمنة وتسوير الأسماء، فمثلا أن الأسماء تحصل على تأويل وجودي وتأويل عام أو جنسي، فكذلك الأزمنة تخضع لنفس التخصيص التسويري. ونمثل للتقابل التناظري بين تسوير الأسماء والأزمنة بالأمثلة التالية:

19 - رجل في الدار (تسوير وجودي).

20 - كل الأطفال يحبون الحلوى (تسوير كلي).

21 - دخل زيد الدار

22 - تشرق الشمس كل صباح

ففي التمثيل يتم الفصل بين زمن التلفظ وزمن الحدث والحدث، وزمن الحدث يكون في حيز السور الوجودي. والزمن باعتباره متوالية اللحظات يقع إما قبل الآن أو في سياقه أو بعده. وبإمكاننا الإحالة عليه كما نحيل على الذوات الموجودة في العالم. لذلك قلنا سابقا إن النسق التمثيلي الذي يعمل على التسوير الوجودي للأزمنة يأخذ بعض افتراضات الدلالة الماصدية. ولقد أسفر البحث في نماذج تمثيل الأحداث والأزمنة منطقيا عن عدة صيغ تمثيلية. هناك صيغ تسور كلا من الحدث والزمن وجوديا، بحيث يأخذ التمثيل التسويري المزدوج للأحداث والأزمنة الشكل التالي بالنسبة للجملة "جرى زيد".

$$E \text{ ح } [z \text{ ح } (z > z_0 \wedge \text{منفذ ح زيد})]$$

والمسلمة الضمنية في هذا التمثيل أن الأحداث والأزمنة مسوران وجوديا، وهذا شيء بديهي. فإذا كان الزمن يمنح قيمة وجودية للأحداث وهذا ما يتبين من خلال الفرق بين: "الخروج" كحدث مفتوح/عام وتم خروج زيد، على أساس أننا بصدد خروج معين. وبالتالي فالخروج هنا مسور وجوديا، والزمن يقوم بدور الإغلاق الوجودي للحدث. والأزمنة نفسها مسورة تسويرا وجوديا. وفي حالة الإلماج فالحدث إما مربوط بسور وجودي أو كلي. وبديهي أن القيمة التسويرية في اسم الحدث (المصدر) في هذه الحالة يكتسبها من الزمن الدامج. لاحظ الفرق بين:

أ - خروج زيد أقلقني.

ب - خروج زيد يقلقني دائما.

في كلتا الحالتين هناك تسوير للحدث، ويقوم زمن أقلق بلعب هذه الوظيفة. وهو إما مسور وجوديا في "أ" أو كليا في "ب".

وفي مقاربة بارسنز Parsons المندمجة (1990-1995) (انظر تفاصيل هذه المقاربة في الرواعي 2003: بنية المصدر التركيبية والدلالية، أطروحة دكتوراه، ص 395-439).

تتم الإحالة على الفواصل الزمنية وتسور وجوديا مثلها مثل الأزمنة، ويؤول الزمن على أساس أنه منتم للفاصل ويؤول الفاصل على أساس أنه متضمن في الطرف الزمني. والحدث بدوره متضمن في الفاصل. والأساس في هذا التمثيل أن الزمن منظور إليه على أساس أنه فاصل وليس نقطة زمنية، بخلاف ما يزعمه أو جهارا. وفي الأدبيات اللسانية نقاش حول أشكال تمثل الزمن وتمثيله: هل ننظر إليه كمجموعة من اللحظات أو النقط الزمنية أو على أساس أنه فواصل زمنية. والفاصل يتضمن لحظات زمنية.

في نسق بارسنز تأخذ الجملة:

1 - جرى زيد أمس. التمثيل التالي:

$$E \text{ ح } [z \text{ ح } (z > z_0 \wedge \text{أوج ح } (z, z_0) \wedge \text{ح } \supset \text{ف}]]$$

أوج ← تعني أن الحدث يصل إلى أوج في الزمن.

الرواعي، نفسه، ص 443.

وفيما يلي سنركز على أهم الانتقادات التي وجهت لمنطق الزمن، وبشكل أخص لنسق بريور. وسننظم هذه الانتقادات في شكل نقاط مركزة:

1. لقد لاحظت إنش (1986)<sup>(1)</sup> أن المقاربة المنبئية على تمثل الأزمنة كأسوار تتمكن من رصد حالات الالتباس الآتية:

### 23 - The president was a fool.

كان الرئيسي غيبيا.

حيث يأخذ السور الزمني (الماضي) إما القضية برمتها حيزا له أو جزءها المحمولي (was a fool) وبالتالي نصير أمام قراءتين: أ - الرئيس في الماضي، أو ب - الرئيس الحالي. ففي القراءة الأولى يكون الرئيس في الماضي غيبيا. وفي القراءة الثانية نحصل على الدلالة التالية: الرئيس الحالي كان غيبيا في الماضي. ومن البين أن التباس القراءة ناتج عن المجال الذي يميزه السور الزمني. لكن تلاحظ إنش أنه إن صحت المقاربة التسويرية ينبغي أن نحصل على التباس مماثل في الجملة التالية:

### 24 - All rich men were obnoxious children.

كل الرجال الأغنياء كانوا أطفالا مكروهين.

ففي هذه الجملة يرتفع الالتباس، بمعنى أن عبارة "كل الرجال" لا يمكن أن تكون ملتبسة بين القراءة الزمنية الماضية والحاضرة، بالرغم من أن القضية مسورة بسور زمني ماض، فالجملة لا تحمل إلا دلالة واحدة، وهي: "الرجال الأغنياء في الحاضر". فالتفسير بدلالة الأسوار الزمنية ينبغي أن ينتج التباسا زمنيا مماثلا للجملة السالفة. معنى ذلك أنه إذا كانت الأزمنة أسوارا، فالتماثل البنيوي بين الجملتين ينبغي أن يسفر عن تناظر دلالي في القراءات، وبالتالي يعمم الالتباس الزمني على الجملة الثانية.

غير أننا نلاحظ تعذر بناء تأويلات متجانسة، فعبارة "كل الرجال الأغنياء" ينبغي أن تؤول خارج حيز السور الزمني، وهو ما لا تتنبأ به النظرية التسويرية. وإذا افترضنا أن هناك سورا زمنيا واحدا يميز الموضوع والمحمول على حد سواء حصلنا على قراءة غير ممكنة. ويلاحظ جيورجي وبيانيسي (1998)<sup>(2)</sup> أن مثال إنش يظهر بجلاء كيف أن الزمن الماضي لا يتفاعل مع السور الكلي (كل)، وأن هذا الأخير له حيز أوسع بالضرورة من السور الزمني. ويفترضان الصورتين المنطقتين التاليتين:

٧ س [رجال أغنياء (س)] ← ماضي [أطفال مكروهين س].

(1) Norah Boneh (2003), La Représentation syntaxique du temps, PHD, p. 14.

(2) Giorgi and Pianesi, 1997, Tense and Aspect; from Semantics to Morphosyntax, p. 24.

(السور ٧ س يعني بالنسبة لكل س).

بدل:

ماضي [٧ س [رجال أغنياء (س)] ← [أطفال مكروهين (س)].

2. تضيف إنش لتفيد فرضية الأزمنة باعتبارها بنيات مسورة أن النظرية التسويرية تعد الأفعال وحدها عناصر مسورة من طرف الأزمنة، مقصية بذلك المركبات الاسمية التي تقبل التقييم الزمني. فضلا عن ذلك لا يصح افتراض تسوير محصور في مجال القضايا. فعلى فرض وجود بنيات مسورة لا يمكن أن تكون القضية كلها مجالا للتسوير ولا كل مكون من مكوناتها، وإنما ينبغي حصر مجال انطباق الأسوار على العبارات الفعلية أو الاسمية.

3. القضية الثالثة المفندة للتصور التسويري تقول إن نسق منطق الزمن يفترض أن الأسوار الزمنية في التمثيلات الدلالية توافقه أزمنة تركيبية، بمعنى أن هناك توافقا بين الصرف والتأويل. وهو ما يتضح بطلانه باستقراء المعطيات الزمنية للغات الطبيعية. ففي ظواهر المتوالية الزمنية لا تؤول دلالة الأزمنة المدجة انطلاقا من صرفياتها الزمنية الظاهرة، فقد يكون الزمن الصرفي ماضيا، ولكنه لا يستلزم تأويلا دلاليا ماضيا ينطبق عليه ما ينطبق على ماضي الجمل الرئيسية. وينضاف إلى ما سلف مشكل الإحالة الزمنية في الصلات ذات الإحالة المستقلة. ففي المثال<sup>(1)</sup>:

25 - We spoke to the man that was crying.

تحدثنا إلى الرجل الذي كان يبكي.

زمن الفعل (spoke) ماض، بينما زمن الفعل (كان يبكي) ليس ماضيا متقاطعا في الإحالة الزمنية مع زمن الفعل الرئيسي، أي موافت للزمن الأول. فنحن بصدد متوالية أزمان ماضية. الزمن الماضي الثاني مؤول فيها إما على التوافق مع الأول أو لاحق له أو سابق. وتلاحظ إنش استنادا إلى هذا المعطى أن الفرضية التسويرية تفشل في فهم السلوك الاستقلالي الذي تبديه الأزمنة في الصلات.

4. لا يستطيع نسق بريور أن يقيم فرقا واضحا بين الماضي البسيط والحاضر المكتمل، فكلاهما يحظيان بتمثيل موحد. كما أنه لا يتمكن من إقامة تمييز بين الحاضر والمتدرج لأن النسق غير مبني على تخصيص الجهة. ومعلوم أن أزمنة الأفعال في اللغات الطبيعية لها محتوى تمثيلي مركب من سمات زمنية ووجهية ووجهية. وهو ما يجعل النموذج البريوري ضعيفا من الناحية الوصفية.

(1) Enç, 1987, Anchoring conditions for tense, p. 16.

5. يلاحظ كامب Kamp أن الأزمنة في اللغات الطبيعية تمتلك طبيعة إشارية<sup>(1)</sup>، مما يستلزم إدماج القرائن الإشارية مثل (الآن) في التمثيل الزمني/المنطقي للجمل، لأنه يمكن من رصد الطابع الإشاري للزمن الحاضر في اللغة حيث يسمح بإمكانية العودة إلى زمن التلفظ في السياقات المدججة. ولنأخذ المثال التالي للتوضيح:

26 - Some day you will be grateful for what I am doing now.

(يوما ما ستكون ممتنا لما أقوم به الآن).

فإذا تبيننا فكرة وقوع القضية في حيز السور سنحصل على تأويل خاص، لأن القضية محملا تصير في حيز سور المستقبل:

مس (قض س ٨ الآن قض ق).

ويسمح العنصر الإشاري (الآن) من رصد اختلاف (ب) عن (ج) فيما يلي:

(أ) 27 - A child is born who will rule the world.

(ب) A child was born which would rule the world.

(ج) A child was born which will rule the world.

(أ) قد ولد طفل سيحكم العالم.

(ب) ولد طفل كان سيحكم العالم.

(ج) ولد طفل سيحكم العالم.

تأخذ (ب) و(ج) الصورتين المنطقيتين التاليتين:

(أ) ماضي [E (طفل (س) ٨ ولد (س) ٨ مس يحكم العالم (س)]

(ب) ماضي [E (طفل (س) ٨ ولد (س) ٨ الآن مس يحكم العالم (س)]

فالمستقبل في البنية المنطقية (أ) خاضع للسور الماضي الذي يتحكم في الجملة الرئيسية. وإذا افترضنا أن هذا الطفل غير موجود في زمن الخطاب نكون بصدد مستقبل افتراضي في الماضي. وتأويل (ب) مختلف تماما لأنها تضع حكم العالم في مستقبل زمن التلفظ وليس مستقبل زمن الولادة، وتلعب القرينة الإشارية (الآن) دور استعادة زمن التلفظ في السياق المدمج.

يوسع كامب الخصائص الصورية للقرائن الإشارية مقترحا نسقا يعتمد الإقران المزدوج double indexing. والفكرة أن الجملة يمكن تأويلها في زمنين، ولنقل زه وز1، الأول زمن التلفظ، والثاني زمن التقويم. تستلزم القراءة الزمنية بحثا مستمرا عن الزمن الإحالي الراهن current reference time الذي يمكن أن يكون زمن التلفظ أو زمنا آخر يحدده السياق.

(1) H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 57-59.



فلكي تقوّم قضية في زمن ما علينا أن نبحث عن زمن آخر يتم انطلاقاً منه التقويم، وفي الحالات البسيطة يكون هذا الزمن هو زمن التلفظ، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فقد تكون النقطة الإحالية شيئاً آخر غير زمن التلفظ. ويمكن أن نرصد هذه الظاهرة في النصوص الحكائية بسهولة.

إن تحديد النقطة الإحالية عملية أساسها بناء التأويل الزمني. ولنأخذ الجملتين التاليتين كنموذج<sup>(1)</sup>:

28 - في حلم البارحة ألتقي بمدير الشركة وأنهى الصفقة معه

29 - في سنة 2250 كانت الشهب الساقطة من السماء قد أتت على الأخضر

واليابس

في الجملة الأولى يصور الماضي بالحاضر، ويحدد الظرف الزمني نقطة ارتكاز الإحالة الزمنية. وفي الجملة الثانية يتموقع المتكلم في زمن بعد سنة 2250، مصوراً الأحداث في محور السبق. والملاحظ أن النسق الزمني ممرّكز حول منظور المتكلم ولا علاقة له بزمن التلفظ. فالبحث عن نقط الارتكاز المحورية ميكانيزم ذهني استدلالي نقوم به باستمرار أثناء التقويم الزمني للجمل في اللغات الطبيعية. وبما أن الحساب والتأويل الزمنيين يتمركزان حول المتكلم وذوا خصيصة إشارية، لذلك يصعب احتواءهما في منطقتي زمني من نمط نموذج بريور حيث يغيب مفهوم الإحالة وتتحول الأزمنة إلى مجرد أسوار.

ويضيف كامب<sup>(2)</sup> خاصية أخرى للأزمنة لا تقوى نماذج منطقتي الزمن من النمط البريوري على تمثيلها، وهي صفة امتداد الفواصل الزمنية واحتوائها لبعضها البعض. ففي مثال:

30 - Bill has been watching the movie ever since Mary left.

(كان بيل بصدد مشاهدة الشريط حين غادرت ماري).

ز(أ) يسبق ز(ب)، لكن القضية المعبرة على مشاهدة بيل صادقة في فاصل زمني يبدأ من ز(أ) محتويًا ز(ب). معنى ذلك أن المشاهدة بدأت قبل مغادرة ماري وحينها، واستمرت بعد ذلك. وفي نموذج بريور يستحيل تصور علاقة الاحتواء هاته، فالأزمنة عبارة عن نقط وليست فواصل، وهي كذلك كالأعداد الطبيعية ذات بني خطية، لكنها عناصر منفصلة ومنقسمة تسبق بعضها البعض.

(1) نقتبس المثالين من جحفة، 2001، نفسه، ص97. لندرجهما في سياق استدلالي مغاير، للتمثيل لتصور كامب.

(2) H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 59-60.

يتمثل القاسم المشترك بين هذه الانتقادات في الانتباه إلى خاصية أساسية في الأزمنة اللغوية، وهي الخاصية الإحالية. ويعد هذا المفهوم أساس انطلاق النظرية الإحالية للزمن التي اعتبرت الأزمنة كالأسماء ذات سمات إحالية قد تكون تعيينية أو عائدة. إن معظم تصورات المنظور الدلالي للزمن تقوم على مركزية هذا الطرح. يفشل بريور ومعه النموذج المنطقي في رصد هذه الخصيصة الجوهرية. فعندما نقول:

31 - جرى زيد يوم السبت

أو 32 - سيجري يوم السبت

تكون الإحالة في الحالات غير الموسومة مقترنة بأقرب سبت في الماضي أو المستقبل. وعندما نقول: "جرى زيد"، لا تعني أن الجري حصل في ماض غير معين، ولكنه جرى في زمن ماض محدد سياقيا. وفي غياب مؤشرات سياقية لتعيين هذا الماضي وتحديد طرحة الذهن بشكل آلي سؤالا: "ومتى حصل ذلك؟". وقد حاول بلاكبورن (Blakburn 1993) - (1994)<sup>(1)</sup> جعل نسق بريور إحاليا بإضافة رموز قضوية يسميها "أسماء" nominals، تكتب في شكل رموز صغيرة "س، ج، هـ..." وظيفتها الإحالة على الأزمنة. وبالتالي بدل الصيغة التمثيلية:

ماضي (جرى زيد)

نصبح بصدد صيغة أخرى:

ماضي (س1 جرى زيد).

ولكي يكون هذا التمثيل صادقا ينبغي أن يكون جري زيد قد حصل في الزمن الماضي الذي يعينه الرمز (س)، وتحاكي الأسماء هنا مفهوم النقطة الإحالية عند رايشنباخ. ويتمكن بلاكبورن من رصد الفرق بين الماضي البسيط والحاضر المكتمل في الإنكليزية. فمعلوم أن الحاضر المكتمل لا يقبل التأليف مع ظرفيات دالة على الماضي. الفكرة أن الحاضر المكتمل ماض غير معرف، ولذلك يمثل له بلاكبورن بسور زمني دون إدراج القرينة الإحالية، بخلاف الماضي البسيط باعتباره ماضيا معرفا definite past الذي يقبل مثل هذه القرائن. وتظهر ظروف الإطار والإشارات في نسقه التمثيلي. ففي المثال:

- تسلق زيد الجبل أمس.

يظهر الظرف في بنية التمثيل المنطقية:

ماضي (أمس ٨ تسلق زيد الجبل).

Ibid., p. 62. (1)

6. يلاحظ هورنستاين (1990)<sup>(1)</sup> أن الأخذ بفرضية الأسوار الزمنية وفقا لتصوير بريور مكلف من الناحية الوصفية، لأنه يؤدي إلى توليد فائق over generation للأزمنة. وينتج ببنى زمنية لا وجود لها في اللغات الطبيعية. فلا شيء يمنع تصوريا تكرار هذه العوامل الزمنية لنحصل على:

ماضي ماضي ماضي مستقبل ماضي (أ).

تحتوي هذه البنية على خمسة أزمنة مسورة لقضية واحدة. ولا توجد أية لغة طبيعية تمثل هذه البنية. وبما أن نظرية هورنستاين مؤطرة بقضايا اكتساب البنيات الزمنية من طرف الطفل، فاتباع الاستراتيجية التسويرية في الاستدلال لا يسمح بالتنبؤ بعدد الأزمنة في اللغات الطبيعية، ويعسر مهام الاكتساب اللغوي لدى الطفل. وحتى لو تمكن أصحاب النظرية التسويرية من وضع قيد على عدد الأسوار الزمنية التي يمكن أن تتضمنها بنية زمنية ما في اللغات الطبيعية، فإن مثل هذا القيد سيكون مصطنعا ومبررا داخل النظرية ولا علاقة له بخصائص أزمنة اللغات الطبيعية. ولا تنحصر لا جدوى مثل هذه المقاربات فيما ذكر، بل تنكشف محدوديتها التجريبية في رصد بنية الأزمنة المركبة، فالمعالجة وفق آلية تراكب الأسوار إن أمكنت مع المكتمل الفائق pluperfect أو المستقبل السابق futur antérieur على أساس أن الأول ماضي الماضي، والثاني ماضي المستقبل، فهي غير ممكنة، ومتعدرة مع الماضي المركب في الفرنسية، فهل الماضي المركب بنية مزدوجة الأسوار على غرار الأزمنة المركبة الأخرى؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما الذي يميزه عن الماضي البسيط؟

أضف إلى ما سلف أن النظرية المدججة التسويرية لا تستطيع رصد ظاهرة تكرارية الأزمنة المدججة في علاقتها بزمن التلفظ. خذ مثلا الجملة التالية:

33 - Jean a entendu dire que Pierre a dit que Paul a vu que Henri est à Paris.

(سمعت هند أن زيدا قال إن عمرا قال إن خالدا رأى محمدا الموجود في الرباط).

إن تكرار الأسوار الماضية وتحييزها المتكرر للبنيات الزمنية المدججة قد يجعلنا نعتقد بأن الجملة الأخيرة موضوعة في الزمن الماضي، بينما نلاحظ أن زمن الجملة الأخيرة يتوافق إحصائيا مع زمن التلفظ.

7. إن المتأمل للقواعد الدلالية المؤولة لشروط صدق سور الماضي أو المستقبل في نسق بريور سيلاحظ لا محالة أن النسق يقيم علاقة ترتيبية بين زمنين: زمن التلفظ وزمن الحدث. وكما سيلاحظ رايشنباخ لا يمكن إقامة وصف للأزمنة انطلاقا من نقطتين زمنييتين ولا

(1) Hornstein (1990), As Time goes by, p. 89.

بد من افتراض عنصر زمني ثالث، وهو زمن الإحالة لتكتمل البنية التمثيلية للزمن في اللغات الطبيعية.

8. هناك مشكل آخر يقترن بتأويل الحاضر، فالنظرية التسويرية لا تعتبر الحاضر كما أسلفنا عاملا زمنيا. إنه زمن القضايا "العارية"، ويؤدي هذا الافتراض إلى تقليص المسافة بين القضايا الزمنية واللازمنية. فهل نعتبر القضايا غير المحيزة بسور زمني قضايا لا زمنية؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يبقى فرق واضح بين القضايا المؤولة في الزمن الحاضر والقضايا غير الممتلئة للتصريف المنتهي no-finite؟ فضلا عن ذلك لا تستطيع مقارنة من هذا القبيل أن تقيم فرقا بين الأزمنة النحوية المؤولة بدلالة الحاضر وتلك المؤولة بالإحالة العامة. مثل:

34 - يكتب زيد الآن

35 - يكتب زيد الرسائل دائما

## المبحث الثاني

### المنظور الدلالي

سنخصص هذا المبحث لتقدم مقاربات دلالية للزمن، تخصص الزمن بتصورات لا تعتمد الطرح التسويري، وإنما تسعى إلى التركيز على الطبيعة الإحالية للأزمة في اللغات الطبيعية. وسنعرض لنظريتين كان لهما تأثير قوي على النظريات التركيبية والدلالية للزمن، ويتعلق الأمر بالنظرية الإحالية لبارتي (Partee) (1973-1984) وإنش (1987-1998)، وكراتزر (1998)، ونظرية رايشنباخ التي امتد تأثيرها إلى معظم النظريات الدلالية المنطقية والتركيبية على حد سواء.

#### 1. النظرية الإحالية

تقيم بارتي في مقالها التأسيسي "بعض التماثلات البنيوية بين الأزمنة والضمائر"<sup>(1)</sup> تناظرا بين الأزمنة النحوية والضمائر في الإنكليزية مماثلة الماضي والحاضر بالضمائر الشخصية، على اعتبار أن كليهما يقبل أن يكون إشاريا أو عائديا. يلتقي الزمن الحاضر وضمير الشخص الأول (المتكلم) في الإحالة على المركز الإشاري الذي يعتبر النقطة الصفر التعيينية في الخطاب، انطلاقا منها تتحدد الإحالة على ذوات أخرى في عالم الخطاب. يحدث توافق بين الحاضر وزمن التلفظ الذي يمكن الإحالة عليه إشاريا (الآن). وتنسحب الخاصية التعيينية على الماضي، فالماضي له استعمال إشاري. فعندما يقول المتكلم:

#### 1 - أطفأت نار الوقود

يمكن أن نفترض وجود زمن معين يحتوي حدث إطفاء نار الوقود، وأن هذا الحدث تم قبل زمن التلفظ. ويقوم الزمن النحوي بوظيفة الإحالة على هذا الزمن. وتلاحظ بارتي أن الماضي يحيل على مرجع أكثر اتساعا وعمومية من الحاضر. وتقارنه بالضمير "they" الذي يمكن أن يكون لا شخصا في إحدى استعمالاته، ومقابله في الفرنسية "on". وبما أن الضمائر تحمل تخصيصا عائديا حسب السياق، فالأزمة تشاطرها هذا التخصيص حيث

B. Partee, 1973, Some structural analogies between tenses and pronouns in english. (1)

تصير بدورها عائدية. لتأمل المثالين التاليين: أولهما يحيل على الاستعمال العائدي للضمير، وثانيهما يمثل لظاهرة الزمن العائدي<sup>(1)</sup>:

2 - If one of the arrows hits the target; its mine.

(إذا أصابت إحدى السهام الهدف، فهي/سهامي).

3 - If Susan comes in; John will leave immediately.

(إذا دخلت سوزان، سيخرج جون في اللحظة والتو).

لاحظ أن المستقبل في الجملة الثانية يقاس بالنظر لمجيء سوزان، وليس بالنظر لزمن التلطف. كما أن الضمير "it" يأخذ كسابق له المركب الاسمي الفاعل ولا يحيل بشكل إشاري على كيان في عالم التلطف. ويظهر السلوك العائدي أو تقاسم الأزمنة لنفس الإحالة أو الفواصل الزمنية في الأمثلة الإضافية التالية:

4 - Sheila had a party last night and Sam got drink.

(كانت لدى شيلا ليلة أمس حفلة وسام "سكر").

5 - When John saw Mary she crossed the streen.

(عندما رأى جون ماري كانت تمر بالشارع).

6 - عندما التقى زيد بهند، أعجب بها كثيرا.

فزمن سكر Sam في الماضي يتحاول correferere ويتقاسم نفس الفاصل الزمني مع زمن الحفلة. كما أن رؤية ماري ومرورها في الشارع حدثا في نفس الفاصل. تشبه الإحالة العائدية للأزمنة سلوك العوائد الاسمية. فالمركبات الاسمية العائدية تفتقر للإحالة ولا تسوغ دلاليا إلا حينما تقترن بمركب اسمي مالك لمؤشر مرجعي. لاحظ ذلك في المثالين التاليين:

7 - John; criticise himself;

8 - انتقد زيد نفسه.

تمثل هذه الحالات للسابق المحدد، وهناك حالات ترصدها بارقي تماثل فيها الأزمنة الإحالة الاسمية غير المحددة. وذلك عندما يكون سابق الضمير نكرة غير معرفة. مثل:

9 - Pedro owns a donkey. He beats it.



(يمتلك بيدرو حمارا، يضربه).

10 - Whenever Mary telephoned, Sam was asleep.

(كلما هاتف ماري سام، يكون نائما).

Ibid., pp. 14-19. (1)

11 - كلما زارني عمرو، شكنا لي حاله.

فـ "was" لا تشير إلى ماضي محدد definite past لأن ظرف الاقتران "whenever" (كلما) لا يحيل على فترات زمنية محددة. فهو عبارة سوربة تقوم بمضاعفة pluralizing الفواصل الزمنية. والملاحظ أن جملة "شكنا لي حاله" و "Sam was asleep" لا تؤول انطلاقا من زمن التلفظ، بل تربط عائديا بزمن الجملة الرئيسية غير المحدد الذي يقع في حيز السور "كلما".

وتشاطر إنش (1987)<sup>(1)</sup> تصور بارتي معتبرة الأزمنة في اللغات الطبيعية محيلة على كيانات مرجعية مثلها مثل العبارات الاسمية. وتقترح معالجة الأزمنة على أساس أنها عبارات مرجعية محيلة على فواصل زمنية؛ وكل زمن يحيل ينبغي أن يحمل مؤشرا يسمح بالتمييز بين الأزمنة ومجالاتها الإحالية في نفس الجملة.

وتنهج إنش مسلك نظرية الربط العاملي، وبشكل أخص قالب الربط حيث تُمنح للعبارات الاسمية في الجملة بحسب خصائصها الإحالية مؤشرات تسمح إما بفرز القراءة المنفصلة أو القراءة المماثلة/العائدية. فإذا اختلفت القرائن التأشيرية لعبارتين اسميتين أحوالنا على كيانات مرجعية متباينة، وإذا تماثلت القرائن توحدتا في المرجع المحال عليه. وتنطلق من تصور يقضي بضرورة إرساء الأزمنة anchorage/anchoring ونقطة الرسو تكون إما مباشرة في حالة الجمل الرئيسية أو غير مباشرة مع الجمل المدججة. تتموضع نقطة الإرساء في المصدرية<sup>(2)</sup> الذي يمثل لزمن التلفظ تركيبيا. فإذا كان الزمن النحوي ماضيا في جملة رئيسية اعتبر فاصلا تسبق كل نقطه الزمنية زمن التلفظ، وحتى يتم اشتقاق هذه القراءة يسند للماضي مؤشر أو قرينة مختلفة عن قرينة زمن التلفظ في المصدرية، وبالتالي فالقرائن المسندة تشير إلى فواصل زمنية محيلة على كيانات مرجعية متباينة: فاصل الماضي وفاصل زمن التلفظ. وتبين قيمة هذا التحليل حينما ننتقل إلى بناء تمثيلات تركيبية للأزمنة في الجمل الموضوعية وفي الصلات. ولنأخذ كنموذج الجملة التالية التي تشتمل على موضوع جملي يفرع إليه الفعل:

12 - John heard that Mary was pregnant.

13 - سمع جون أن ماري كانت حاملا.

تلاحظ إنش أن الجملة السالفة تلتبس بين قراءتين زمنيتين (أ) و(ب):

(1) Ibid., Enç, 1987.

(2) يوازي المصدرية بذلك الحد. فالحد مجال حساب الخصائص الإحالية للمركب الاسمي. والمصدرية أعلى مركب وظيفي في الجملة يشكل مجالا ملائما لحساب الخصائص الإحالية للزمن.

(أ) [مص0] م س [ماضي i] ف [م س] [مص i] ... ماضي z

(ب) [مص0] م س [ماضي i] ف [م س] [مص i] ... ماضي i

في (أ) يكون زمن الفعل المدمج سابقا على زمن الفعل الدامج، مما يعني أن "جون" عندما سمع الخبر لم تعد ماري حاملا. بمعنى أنها كانت حاملا في فاصل زمني سابق على ماضي الفعل سمع. بينما في (ب) يواقت زمن المدمج زمن الدامج، مما يعني أنه لما سمع جون الخبر كانت ماري ما زالت حاملا.

لاحظ أن القرائن لها دور فعال في التمييز بين القراءتين، ففي القراءة الأولى نسند للزمن المدمج قرينة مباينة لقرينة الزمن الدامج. ومماثلة قرينة المصدر المدمج بزمن الدامج ذات أهمية، إذ تمكننا من إقامة علاقة سببية بين الماضي المدمج والدامج، فنحن إزاء ماض واحد سابق على زمن التلطف، والفرق بين الماضيين ترتيبية. وفي (ب) يقع إشراك الماضي الدامج مع المدمج في نفس القرينة، لنحصل على قراءة التآني في الماضي. غير أن المقابل العربي للجمل الإنكليزية لا ينتج عنه نفس الالتباس، ويعود ذلك إلى وجود فرق بين الماضي في الإنكليزية ونظيره في العربية، وهو فرق صرف - تركيبية في السمات التي يرمزها الماضي في اللغتين. فالماضي في العربية يحمل سمة التمام *perfectivity*، وهذه السمة لا تمنح إمكانية لاشتقاق تأويل زمني دال على التواقت. فعندما تقول:

14 - سمعت أن هندا كانت حاملا.

لا يمكن إلا أن يكون زمن الحمل "سابقا"<sup>(1)</sup>.

وتكشف الصلات عن سلوك مختلف مقارنة مع الجمل الموضوعات، فهي أكثر استقلالية في إحالتها الزمنية. فالمصدر المدمج في الصلات لا تنقل إليه قرينة الفعل الرئيسي كما هو شأن الجمل الموضوعات، أو قد تنقل إليه اختياريا.

نلاحظ ذلك من خلال المثالين التاليين والتمثيلات التركيبية الموافقة لهما:

15 - John saw the man who was crying.

(رأى جون الرجل الذي كان يبكي)

16 - التقيت بالمرأة التي كانت تجري.

(1) شكلت الاختلافات من هذا النوع، بين اللغات فيما يخص دلالة الأزمنة النحوية وسماتها ميدانا خصبا لانشغالات النظريات التركيبية التي سعت إلى بناء نماذج لـ "تحو الزمن" عبر اللغات، يراعي الاختلافات ويقدم هذه التباينات على أساس أنها اختلافات موسطة *parametrezied*. ولهذا التصور نتائج مهمة في تصورنا للزمن، فإذا كانت الأزمنة تشتق من مخزون زمني مشترك بين اللغات يشكل ما يمكن أن يصطلح عليه "بنحو زمني كلي"، فهذا النحو لا يمكن أن يمثل إلا "الأزمنة المفهومية" ويبقى الاختلاف بين اللغات في شكل ترميز هذه الأزمنة صرفيا وفي السمات التي تخصصها.



(أ) [مص] م س [ماضي] i [ف] م س [مص] ... ماضي i.

(ب) [مص] م س [ماضي] i [ف] م س [مص] 0 ... ماضي z.

يمثل في (أ) زمن "البكاء" زمن الرؤية، أي أن الرجل كان يبكي في اللحظة التي شاهده فيها جون. والمرأة كانت تجري في زمن اللقاء بها. فزمن الدامج يربط زمن الفعل في الصلة. لكن حينما ننتقل إلى (ب) يتعقد التأويل وتصير القراءة ملتبسة. فإما أن الرجل بكى قبل أن يراه "جون" أو أنه "بكى" قبل زمن التلفظ. وأمام هذا الالتباس لا يمكن إلا إسناد قرائن مختلفة للأزمنة، وتمكين مصدري الجملة الرئيسية والمدجة من الحصول على قرينة. فبتمكين المصدر المدمج من قرينة نجعل المنظور الزمني مرتبطا بشكل مباشر بزمن تلفظ المتكلم. لقد استطاعت إنش أن تعيد النظر كذلك في الزمن الحاضر<sup>(1)</sup>، حيث اعتبرت الحاضر فاصلا زمنيا ممتدا وليس نقطة في الزمن، وبالتالي يصير زمن التلفظ فاصلا ممتدا يحدده السياق الخطابى. تنطلق إنش للبرهنة على هذا التصور من المثالين التاليين:

17 - We are reading chaucer.

(إننا نقرأ شوصير).

18 - John heard that Mary is pregnant.

(سمع جون أن ماري حامل).

بالنسبة للمثال الأول تقترح إنش اعتبار زمن التلفظ فاصلا وليس لحظة زمنية، الشيء الذي يفسر الاقتران المشترك بينه وبين فاصل الحاضر. وتكشف قيمة هذا التحليل في المثال الثاني، فالزمن الحاضر مدمج في زمن ماض، ويمتد باعتباره فاصلا ليحتوي لحظة سماع جون الخبر، أي الزمن السابق على التلفظ وزمن التلفظ نفسه، بمعنى أن ماري كانت حاملا في زمن سماع جون الخبر، وما زالت كذلك في زمن التلفظ. ولا يمكن احتواء هذه القراءة في إطار التمثيل المقترح للجمل الموضوعات، أي أن التمثيل التالي لاحق:

[مص] ماضي i [ف] م س [مص] ... حاضر 0.

والملاحظ أن الربط المباشر للحاضر بزمن التلفظ في المصدر الرئيس، كما يظهر تماثل القرائن لا ينتج القراءة المقصودة. وحل هذا الإشكال تدمج إنش مفهوم الاحتواء inclusion أي أن الزمن الحاضر المدمج ليس ماثلا لزمن الجملة الرئيسية، بل يقوم باحتوائه. وتقر إنش بعد ذلك بأن المعالجة السليمة للزمن الحاضر في اللغات الطبيعية تقتضي التسليم بوجود اختلاف متوسط، فهناك لغات حاضرة محيل على زمن التلفظ ولغات أخرى حاضرة لا يحيل بالضرورة على هذا الزمن. وتنتمي الإنكليزية إلى النمط الأول من اللغات،

(1) Enç, 1987, pp. 11-41.

والروسية والعبرية إلى النمط الثاني. ولحل إشكال الحاضر في المثال أعلاه تقترح إنش مواضعة التأشير المزدوج double indexing واضعة زوجا من القرائن *paire of indices* على الأزمنة والمصدریات بدل قرينة واحدة. فالتحاول *correferance* الموجود يفترض اشتراكها في نفس الزوج القرائني. وعندما نكون بصدد علاقة احتواء زمني كما هو شأن المثال السابق يتقاسم زمانان مقترنان فيما بينهما بعلاقة زمنية القرينة الثانية، بمعنى أنه لا يحدث اقتسام كامل للقرائن. غير أن تبني تصور الاقتران المزدوج يضعف فرضية التماثل بين العبارات الاسمية والأزمنة. فالعبارات الاسمية لا تحيل إلا على مرجع واحد<sup>(1)</sup>.

ولفهوم الاحتواء فضائل أخرى تجلي تباينا في العلاقة بين المركبات الاسمية والضمائر التي تحيل عليها من جهة وعلاقة الأزمنة بالظروف. فالعلاقة الأولى تماثلية، والثانية احتوائية. فالأزمنة النحوية محتواة في الفواصل الزمنية للظروف. وتلاحظ إنش أن علاقة الاحتواء أو التضمن خصيصة بارزة في القراءات التبعية *partitive reading*:

19 - لمست يد الرجل

20 - كسرت رجل الطاولة

21 - أكلت بعض تفاح الشجرة

هناك تبعية في بنيات الإضافة على أساس أن المضاف يشكل "بعضا" أو "جزءاً" من المضاف إليه، وعلاقة الاحتواء بارزة في هذه البنيات. وثمة قاسم مشترك بين فواصل الزمن والعبارات التبعية. فما يجمعها هو سمة الجمع الدلالية، فالفواصل جموع مكونة من مجموعة من اللحظات أو الفواصل الفرعية *subintervals*، أي كيانات مفردة مجزأة إلى عناصر، ويسمح هذا التجزيء برؤية التعدد الداخلي. فالفواصل ليست كيانات ذرية *atomic* باعتبار ما تحويه من عناصر زمنية داخلية. ويسمح التفسير بدلالة الفواصل بفهم السلوك الاحتوائي للأزمنة لبعضها البعض. فالأزمنة إما ذات بنية مفتوحة تسمح باحتواء أزمنة

(1) في دراسة للسعيد حول الخصائص الإحالية للضمائر، يذكر حالات تعدد سوابق الضمير مستشهدا بالمثال:

- أخبر الزوج زوجته أنهما مدعوان إلى حفل زفاف

(i) (j) (k, j, i)

ففي حالة إحالة الضمير على الزوج والزوجة - ونضع جانبا إمكانية الإحالة على كيان آخر (تمثله القرينة (k) - نكون بصدد إقران مزدوج وعلاقة احتواء. ويدخل ذلك في إطار قاعدة شطر السابق إلى مرجعين. لكن بالرغم من تشابه مثال الضمائر بعلاقة الاحتواء في تأويل الحاضر لدى إنش إلا أننا لا نرى وجها لمماثلة تامة وكاملة. ففي حالة الحاضر نكون بصدد كيان إحالي واحد له امتداد لا يمكن تفسيره إلا بدلالة الاحتواء والتضمن. أما مثال الضمير (هما) فهو يشير بسماته الصرفية والدلالية إلى كيانين.

انظر السعيد الحسن 2000: "تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية"، مجلة اللغات واللسانيات، ع 6، سنة، ص 15-17.

أخرى داخلها، أو ذات بنية مغلقة تكون بمثابة حصن مغلق لا يسمح باختراقه. لقد مكنت فرضية تناظر الأزمنة والعبارات الاسمية من فهم جيد للمسلك التفاعلي الذي تبديه الأزمنة في الجمل، ومن الناحية التصورية هناك إعادة اعتبار للمركز الإشاري ولدوره في تمثيل وتأويل الجمل زمنياً. فمحور المتكلم وزمن التلفظ محوران مركزيان يبني عليهما النظام الإحالي الذي يشترط بشكل طبيعي مركزاً إشارياً أو تعيينياً يحدد اتجاهاته الإحالية. وإذا كان ثمة اعتراضات على نظرية إنش في تمثيل الأزمنة، فهي تتعلق بعدم توسيع فرضية التناظر بين الزمن والعبارات الاسمية المحيلة إلى مفهوم الجهة والوجه<sup>(1)</sup>.

لقد تبنت عدة توجهات تحليلية للزمن في التسعينيات النظرية الإحالية للزمن وإن اختلفت استراتيجيات تمثيلها للزمن، إلا أنها تشترك في الحفاظ على الجوهر التصوري الذي أرسته هذه النظرية المتمثل في كون الأزمنة ذواتاً محيلة. فكراتزر في 1998<sup>(2)</sup> تمنح امتداداً

(1) انظر شوطا، 1999، "تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء"، في "المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة"، ماي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 191.

التناظر الذي يدرسه صاحب المقال تناظر الجهة المعجمية أو ما يصطلح عليه في الأدبيات بالطبقات الجهية. وهو تناظر مبني على نسق مختلف من السمات غير السمات الإحالية التي خصصت بها المركبات الاسمية [± إحالي] [± عائدي]. ويعود هذا الفرق إلى مستويات التخصيص السماتي للمركبات الاسمية. فالمركب الاسمي له خصائص إحالية باعتباره مركباً حدياً وله خصائص دلالية أخرى كأن يدل على اسم معدود أو كتلة أو اسم أو جماعات (لجنة) أو تجمعات (طاولات، تمر). فيختلف التناظر باختلاف مستويات التخصيص وقد يعود هذا الاختلاف إلى التعريف الكلاسي للزمن باعتباره ذاتاً إشارية تموضع زمن الأوضاع بالنظر إلى زمن التلفظ. والجهة باعتبارها كيانه غير إشاري يقوم على نظرة المتكلم للحدث باعتباره تاماً أو غير تام... لكن بالرغم من هذا التمييز لا شيء يمنع من أن توصف الجهة النحوية بنفس الأدوات التصورية والتحليلية التي يوصف بها الزمن، وذلك ما سيرهن عليه كلاين Klein 1994. هناك توجه في الأدبيات اللسانية الحديثة نحو تخصيص الكيانات الإحالية والأوضاع بسمات جهية متناظرة. انظر محمد غاليم، 2001، "سمات جهية في الأشياء والأوضاع"، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 6، عدد 2، جدير، ص 15-29. قد يدفعنا تباين مستويات التخصيص المشار إليها أعلاه نحو افتراض مجالين إحاليين في الأسماء: فالأسماء لها مستوى إحالي خارجي ومستوى إحالي داخلي. ويقترن المستوى الثاني بالطبقات الأنطولوجية للأسماء كما يصفها الفهري في:

- Fehri, 2003, nominal classes and parameters, in linguistic research, vol. 8, no. 2.

يحدد المكون الإحالي الأول في وجهة التركيب - الدلالة، سمات المركبات الاسمية الدلالية الدالة على التعريف أو التخصيص أو العهد أو التفريد... مقيدة بالسياق التركيبي والدلالي. بينما يحدد المستوى الإحالي الثاني في وجهة المعجم - تركيب. يقوم هذا التصنيف على مماثلة لإدراج كارول تيني Tenny 1994 للجهة المعجمية ضمن وجهة المعجم - التركيب. ومن شأن هذا التنظيم أن يعمق تصورنا لمستويات الدلالة الزمنية بمعناها الواسع. وتبرير السمات الواردة حسب مجالات التخصيص: سمات إحالية [± إشاري أو ± عائدي] أو سمات ذات طبيعة دلالية مختلفة.

(2) يتعلق الأمر بمقال:

- Kratzer, Angelika, 1998, "More structural Analogies between Tenses and Pronoms", proceedings of Salt 8. MIT.

ومعظم الأفكار التي ستأتي في ثنايا العرض مقتبسة من المقال المشار إليه.

لنظرية بارتي وإنش، وكذلك حيم Heim (1994)<sup>(1)</sup>.

وتعتبر كراتزر أن صرفيات الزمن في الرأس الزمني تحتوي متغيرا دالا على الفواصل الزمنية، ويوافق هذا المتغير الزمن الإحالي. ويتلقى هذا المتغير قيمته التحديدية من السياق. وتضع المداخل المعجمية للصرفيات الزمنية قيودا على الإحالة الزمنية. وتقترح بالنسبة للماضي المدخل المعجمي التالي: [الماضي i] ج س. يكون معرفا إذا فقط إذا منح "س" فاصلا "ز" سابقا على "زه" (زمن التلفظ). إذا عُرِّف يكون [ماضي] ج س = ز (ج: دالة إسناد، وس: مؤشر سياقي).

ويشبه سلوك الزمن هنا سلوك الضمائر، فمعلوم أن الضمائر والأسوار حتى تحصل على تأويل دلالي مناسب ينبغي أن تسند إليها قرائن تأخذ قيمتها إما من السياق التركيبي أو الخطابى. هب أنك تلفظت بالجملة:

22 - هي تلعب أمام الحديقة.

بعد مجموعة من الجمل تكون فيها "هند" الذات المحورية في الخطاب، معنى ذلك أن دالة الإسناد (ج) إذا أسندت للمتغير (i) في الضمير قيمة (هند) تكون جملة: "هند تلعب أمام الحديقة" صادقة.

[هي i تلعب... ] ج = 1. فقط إذا ج (i) تلعب.

تحلل كراتزر الزمن بنفس المنطق. فكما أن الضمائر متغيرات لا تحدد قيمتها إلا بموجب السياق الذي يقيد إحالتها، فكذلك الأزمنة. يوجد متغير في الزمن مقترن بالزمن الإحالي، وينبغي أن يأخذ قيمته من السياق. بموجب دالة الإسناد. وتلاحظ حيم (1994)<sup>(2)</sup> أنه في الوردات الحرة free occurrences للماضي والحاضر يحيل الماضي والحاضر على أزمنة سابقة أو متقاطعة تباعا مع زمن التلفظ، وتضيف إلى ذلك الحالات التي يكون فيها الزمن متغيرا حرا bound variable مثلما يكون الضمير متغيرا في حيز سور إذا كان سابقه عبارة سورية. مثل:

23 - بعض الأطفال الذين قابلتهم دخلوا الغرفة

24 - كل طفل يحب أمه

25 - هذا الطفل يحب أمه

فإحالة الضمير في الجملة (25) فردية تحيل على شخص واحد، ولا تطرح إشكالا، فالسابق هنا محدد ومعرف ومُفَرَّد، بخلاف الجملة (24)، فالضمير متغير مربوط يقيد السور الكلي دلالته. والأزمنة كذلك تكون متغيرات مربوطة. لاحظ المثال التالي:

Heim, 1994, "Comments on Abush's Theory of Tense". MS. MIT. (1)

Heim, 1994, pp. 144-145. (2)

26 - كلما دخل الرجل المكتب وإلا وجد هذا الشخص نائما

إذا اتبعنا المنطق الاستدلالي لكراتزر، فالماضي في المثال (26) لا يملك زمنا إحصائيا محددًا. بموجب دالة إسناد تدمج سياق التلفظ لتسمح بتعيين فاصل زمني واحد محدد سياقيا قبل زمن التلفظ. إن الزمن في هذه الجملة بمثابة متغير مربوط بسور زمني، وتصير دلالاته مشروطة بشروط الصدق الدلالي الموضوعية على السور كلما. وبتطبيق نموذج كراتزر وحيم نتمكن من توليد الأزمنة المفهومية البسيطة، معتبرين الأزمنة النحوية مقيدات restrictors للمتغيرات الزمنية:

||الآن||<sup>س</sup> = زمن التلفظ

||الماضي i||<sup>س</sup> = يعرف فقط إذا كان ج(i) سابقا لزمن التلفظ

زس إذا كان معرفا سيكون ||الماضي i||<sup>س</sup> = ج(أ).

(زس = محدد سياقي).

||المستقبل i||<sup>س</sup> معرف فقط إذا كان ج(i) لاحقا لزمن التلفظ زس.

إذا كان معرفا سيكون ||المستقبل i||<sup>س</sup> = ج(i).

ويقترح أوجيهارا صيغة منطقية لإدماج النظرية الإحصائية لبارتي في نسق منطقي يعتمد على التسوير الوجودي للأزمنة بإضافة مقيد سياقي contextual restriction لتحديد القوة التسويرية للسور الوجودي<sup>(1)</sup>. كما تظهر الصيغة التمثيلية التالية للجملة (27):

27 - رأى عمرو هنداً.

E ز [ز > ت &lt; ٨ ← ز > زم مق 1 &lt; رؤية (ز، عمرو، هند)]

زمق = زمن مقيد سياقي.

ز > ت = زمن الحدث قبل زمن التلفظ.

ز > مق = زمن الحدث متضمن في الزمن المقيد سياقيا.

فقيمة المتغير الحر "مق1" يحددها السياق التخاطبي. وهكذا نحصل على القراءة النهائية:

توجد فترة ماضية تقع في زمن محدد سياقيا بحيث حدثت رؤية عمرو لهند في هذا الزمن.

وتسبني كراتزر (1998) افتراضات بارتي لتضيف تناظرا آخر بين الأزمنة والضمائر، يتمثل

في اشتراكهما في إمكانية الظهور في سياقات تكون سمانهما فيها غير مؤولة. وبشكل أخص

سياقات توالي الأزمان حيث تطبق قواعد التوافق الزمني. تسوق كراتزر للتمثيل المثال التالي:

28 - Mary predicted that she would know that she was pregnant the minute she got pregnant.

(1) ينظر: Ogihara, 1995, pp. 665-667.

(تنبأت ماري بأنها ستكون عرفت بأنها كانت حاملا في الوقت نفسه الذي ستصير فيه حاملا).

تركز كراتزر على الزمن الماضي في الفعل المساعد (was)، حيث تلاحظ بأن الماضي هنا لا يحيل على ماضي مؤول بالنظر لماضي (predicted)، لأن الفعل المساعد في المستقبل بالنظر للفعل الرئيسي، ومن المحتمل أن يكون كذلك بالنسبة لزمان التلطف إذا افترضنا أن الحمل لم يقع بعد في زمن التلطف. فنحن بصدد ماضي زائف يشبه استعمال متواليه الضمائر في المثال التالي:

29 - only I got a question that I understood.

(لقد كنت الوحيد الذي أجاب عن سؤال فهمه)

بإمكان الضمير أن يحيل على المتكلم أو على سؤال فهمه (شخص س). ففي هذه الحالة يكون ورود ضمير المتكلم ورود متغير حر غير مالك لسمات مؤولة، أي أننا بصدد ضمير متكلم مفرد زائف غير حقيقي وغير ممتلك لسمات في الصورة المنطقية ولا يهجي إلا في الصورة الصوتية. وهكذا حال الأزمنة في ظواهر التوافق الزمني. فالزمن الفارغ وإن تحقق في شكل صرفية زمنية لا يأخذ مؤشرا يحصل عليه بربطه بزمن إحالة محدد، وصورته الصوتية المنظورة لا تعكس تأويله<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: Norah Boneh, (2003), pp. 20-21.

تبيين لنا أثناء قراءة مقال:

- Anders Holmberg, 2004, "The empty generic subject pronom", in linguistic research, vol. 9, no. 2.

أن اللغات يمكن أن تستعمل ضمائر لا شخصية لها نفس صورة الضمائر الشخصية المعهودة، لكنها ترمز تأليفا أدنى للسمات الإحالية للتطابق. للتوضيح نأخذ الأمثلة التالية من لغات مختلفة مع ما يصاحبها من تأويلات دلالية ممكنة:

1 - On doit travailler jusqu'à l'âge de 65 ans (generic - التأويل العام).

2 - نعمل حتى نبلغ ستين سنة

3 - On a travaillé pendant deux mois pour résoudre le problème (arbitrary - تأويل اعتباطي).

4 - Hier soir on a été congédié (specific - تأويل خاص).

5 - خاصك تخدم حتى توصل ستين عام.

6 - لواحد خاصو يخدم حتى يوصل ستين عام.

بالنسبة للأمثلة 3 و4 يلاحظ هولمبرك أن الإنكليزية تستخدم ثلاث ضمائر متباينة وهي تباعا "one" أو "you" بالنسبة للقراءة العامة و"they" (القراءة الاعتباطية) و"we" (القراءة الخاصة). وإن لبست الضمائر هنا صورة ضمائر الشخص المؤولة تأويلا تاما بالتأليف بين الشخص والعدد والجنس، إلا أن تأويلها اللاشخصي يدفعنا إلى أن نعتبر أن نسقها السماتي مخصص تخصيصا أدنى ومحدود في سمة واحدة أو سمتين.

لاحظ أن الكاف في المثال الخامس ذات تأليف سماتي محدود [لا شخص، لم جنس، لم عدد]. سمة الجنس محايدة وغير مخصصة وكذلك العدد. إننا نحيل على الناس بشكل عام.

من بين الباحثين اللسانيين الذين طبقوا النظرية الإحالية على المعطيات الزمنية العربية الفهري<sup>(1)</sup>. ينطلق الفهري من فكرة أن الأزمنة إذا كانت موضوعات وليست أسوارا ينبغي أن تخصص بالنسق السمائي الذي تخصص به المركبات الاسمية الموضوعة [±عائدي، ± ضميري]<sup>(2)</sup>، وأن تخضع للضوابط التركيبية والدلالية التي تتحكم في توزيع المركبات الاسمية طبقا لمبادئ الربط في نظرية الربط العاملي:

مبدأ الربط (أ): كل عائد مربوط في مقولته العاملة.

مبدأ الربط (ب): كل ضمير حر في مقولته العاملة.

فمرجع الضمير حسب المبدأ (ب) مخالف لمرجع "زيد" في المثال (30) حيث تكون الإحالة منفصلة:

30 - التقاه زيد.

وينبغي أن ينطبق نفس القيد في المجال الزمني لإقصاء:

31 - \* he was plays.

فالأزمنة المتصرفة في الإنكليزية ضميرية في البنى الزمنية البسيطة غير المركبة بإدماج أو بغيره، ولا يمكن أن تتوارد مع زمن تعيني في نفس الجملة، أي أن الماضي والحاضر لا يجتمعان بموجب القانون التالي:

---

يمكن أن نفترض بأن التأليف السمائي الذي ترمزه هو [لا شخص + إنسان] على غرار الترميز الذي يقترحه Egerland إجـرلاند 2004. وإن كان هذا الأخير يحدد التخصيص في سمة غير موسومة وغير مخصصة، وبالتالي لا داعي لأن تظهر في التخصيص انظر المقال أعلاه، ص 26: Holmberg. بشكل كامل ومطابق. وقد لا توافق الأمثلة أعلاه والاستدلال المصاحب لها لما نريد أن تبرهن عليه كراتزر، لكن إذا كان ثمة تقابل يمكن الإشارة إليه بين استعمالات الضمائر أعلاه والزمن، فهو متجسد في الحاضر الصرفي الدال على العموم generic. فإذا كانت الأزمنة النحوية الماضي والحاضر والمستقبل تمنح تخصيصا تأويليا للعناصر الزمنية الثلاثة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة) وتعتبر هذه العناصر مؤولة وفقا لاستراتيجيتين: استراتيجية الإرساء Anchoring واستراتيجية الترتيب (زمن الحدث قبل زمن التلفظ أو بعد...). ونقطة التلفظ ترسى إذا أقرنت بسياق التلفظ speech situation وتوافق هاتين الاستراتيجيتين التأويليتين السمات الإحالية للضمائر (شخص، عدد، الجنس). إذا كان الأمر كذلك فوجه التوازي بينهما يتمثل في كون الأزمنة العامة مثل الضمائر اللاشخصية لا تخصص عناصرها التأليفية الثلاثة أو تخصصها بشكل أدنى.

لاحظ أنه في الأزمنة العامة لا يخصص زمن التلفظ لأنه بتخصيصه باعتباره نقطة إرساء وتنشيط للعلاقة الترتيبية يخصص معه زمن الحدث. كما أن زمن الحدث غير مخصص، وكذلك زمن الإحالة. فالزمن يتحول إلى مجرد متغير في حيز السور الكلي.

(1) يتعلق الأمر بمقال:

- Fehri, (1989c), Temporal referece, finiteness, and the inflectional. Structure of S in Arabic.

(2) يعتبر السعيد أن المركبات الاسمية تحدها ثلاث سمات [+/- عائدي، +/- ضميري، +/- إحالة] وتأويلها مضبوط بقيود تركيبية ودلالية. انظر مقاله: تأويل وتصنيف المركبات الاسمية، ص 17.

- المجال الزمني للجملة لا يمكنه أن يحتوي أكثر من زمن منته finite واحد.  
بدل الجملة اللاحقة أعلاه تستعمل الإنكليزية المشارك participle الدال على التدرج،  
وهذه الأشكال الصرفية سمتها الزمنية عائدة.  
لنحصل على البنى الزمنية السليمة:

32 - he was playing.

ففي الجملة (32) يكون اللعب متدرجا في الماضي، وبما أن السمة الزمنية عائدة فهي  
تقبل الائتلاف مع الحاضر وأزمنة أخرى لنحصل على التدرج في الحاضر أو المستقبل:

33 - he is playing.

34 - he will be playing.

فجملة: "he was plays" لاحنة، لأن زمن (plays) ضميري. وهو ليس حرا في  
مقولته العاملة، إذا اعتبرنا أن الصرفة الزمنية للمساعد "was" تتضمن زمنا يتحكم مكونيا  
في الزمن الأسفل. بينما لا تخرق المشاركات والأفعال غير المتصرفة هذا القيد، لأن زمنها  
عائدي، يجب تعيينه identified. وهو ما نلاحظه في:

35 - I made John sing.

(جعلت جون يغني)

تحتوي هذه الجملة مركبا صرفيا تنتقيه (made) كفضلة، ورأسه عبارة عن زمن فارغ  
بدون محتوى صوتي، ويصير هذا الزمن عائديا حيث يعين زمن الفعل (made) سماته.  
وبما أن العربية لا تمتلك صرفية دالة على التدرج، فهي تستعمل نفس الفعل بشكل  
ملتبس. ويعتقد الفهري أن هذا الالتباس مرده إلى السمات الإحالية للزمن في الأفعال،  
فـ "يكتب" يمكن أن يكون زمنه [+ ضميري] (إحالي). في:

36 - يكتب زيد فصلا من رسالته الآن

ويمكن أن يكون زمنه [+ عائدي]. في:

37 - كان زيد يكتب فصلا من رسالته أمس

والسياق هو الذي يحدد ما إذا كانت سمات الزمن ضميرية أو عائدة.

إذا كانت الصرفة في العربية مخصصة بثلاث سمات [زمن/جهة/وجه] يسهل إذن فهم

التباسها. فعندما نقول:

38 - يجري زيد في الساحة الآن

يكون تخصيص زمن الصرفة [+ ضميري = إحالي، + جهة: غير التام، + وجه]

وعندما نقول:



### 39 - كان يجري أمس

يصبح التخصيص [+ عائدي، + جهة: غير التام، + وجه].

فحتى يؤول الجري في الماضي ينبغي أن يكون الزمن عائديا. وهذا لا يمنع من أن يحمل الفعل تخصيصا جهيا مناسباً (+ غير التام)، ينشطه السياق التركيبي. وما يمكن أن يماثل المستدرج في الإنكليزية، وهو اسم الفاعل، لا يمكن استعماله في العربية للحصول على نفس التأويل، بمعنى أننا لا يمكن أن نترجم:

40 - John was playing.

ب: 41 - كان جون لاعبا

فحصل على نفس القراءة الزمنية، مما يدفعنا إلى إعادة النظر في طبيعة السمات الزمنية أو الجهمية في اسم الفاعل. وسندقق في هذا الأمر في فصل المقولات الزمنية. هكذا نصل إلى نتيجة ذات دلالة في توسط أزمنة الأفعال في اللغات، فقيمة الفعل الزمنية في العربية [+ أو - عائدي]، بينما قيمة الفعل الإنكليزي أو الفرنسي [- عائدي]، أي أن plays تحمل بشكل ملازم سمة [- عائدي]. بينما "يكتب" ملتبسة بين الإحالة التعيينية والإحالة العائدية. ولتعميق التماثل بين اشتغال النظام الإحالي في الأسماء واشتغاله في الأزمنة يفترض الفهري ضرورة إسناد قرينة مرجعية للأزمنة الضميرية لإشباع الإحالة الزمنية للحدث<sup>(1)</sup>.

ويسحب الفهري تحليله للسمات الإحالية للزمن على "النفي" في العربية. فمعلوم أن النفي يمتلك خصائص انتقائية زمنية، يسهل تفسيرها إذا افترضنا أن النفي موسوم بنفس التخصيص الذي تحمله الأزمنة في العربية. فالنفي إما [+عائدي] أو [+ضميري]. وينبغي أن يحدث تطابق وتوافق بينهما<sup>(2)</sup>.

لتأمل المعطيات التالية:

42 - كنت لم أدخل

نفي [+ عائدي] ز [+ عائدي]

43 - كان لن يأكل

44 - لم أكن أدخل

45 - \* كان لن يأكل

[- عائدي] [+ عائدي]

(1) Fehri (89c), p. 15.

(2) Ibid., pp. 39-41.

46 - \* كنت ما أدخل القاعة

47 - ما كنت أدخل القاعة

إذا وسعنا التخصيص بالسّمات الإحالية إلى أدوات النفي يمكن تفسير الأحكام النحوية التي تخضع لها هذه البنى. فمثلا الجملة (42) و(44) تعود سلامتهما النحوية إلى كون النفي بـ "لم" حاملا سمة محايدة بالنسبة للعائدية، فهو إما [+ عائدي] أو [- عائدي] حسب الأحياز التي يسورها، ففي حالة دخوله على الفعل المعجمي يحدث تطابق في سمة العائدية بينهما. وفي المثال الثاني يتطابق في سمة [+ ضميري] مع الفعل المساعد "كان". ويلاحظ الفهري أنه لو كان النفي رابطا للزمن العائدي مانحا إياه سمة المضى لبقى الفعل المساعد حشويا في البنية، كما أنه لن يجد حدثا يربطه. أما "لن" فتحمل سمة [- عائدي]، وهي لا تتطابق مع الفعل المعجمي ولا بد أن تنتقي زمنا حاملا لسمة [- عائدي] حتى يحدث توافق في السّمات الإحالية، وبما أن "كان" هي المؤهلة لحمل هذه السمة، لذلك لا تظهر "لن" إلا في رأس الجملة:

48 - لن يكون زيد دخل

وما ينسحب على "لن" ينسحب على "ما"، بخلاف "لا" التي تشبه "لم" في التخصيص المحايد.

49 - كنت لا أكتب المقالة

والملاحظ أن البنية اللاحنة:

50 - \* كان لن يأكل

تصير سليمة إذا عوضت "لن" بـ "سوف لا".

51 - كان سوف لا يأكل<sup>(1)</sup>

"فلن" بحكم دلالتها الموجهية - لأنها لا تحمل سمة النفي فقط - فهي أداة مخصصة بثلاث سمات [النفي + الزمن + الوجه] يمكن تفكيكها دلاليا إلى "سوف لا"، "فلن" تعادل دلاليا "سوف لا". وإذا صح هذا التساوي الدلالي يكون الفرق بين الجملتين في وجود توافق في السمة العائدية أو غيابه، وغيابه ينتج بنية لاحنة.

ويفسر الفهري معطيات النفي المستقل بميكانيزمات مشابهة، ملاحظا أن في البنى التالية:

52 - لن يأكل

(1) قد تبدو هذه الجملة غريبة على التركيب العربي. لكن لاحظ أن جملة: "كان سيأكل" مقبولة. والدارجة المغربية تجيز مقابل الجملة التي استشهدنا بها أعلاه:  
- كان ماغاديش ياكل.

### 53 - لم يأكل

يربط النفي الموسوم بسمات زمنية [- أو + سابق] زمن الفعل غير المخصص بهذه السمة.

كما يمتد تفسيره إلى الموجهات التي تكيف أزمنة الأفعال. فيما أن الموجهات تحمل خصائص زمنية ناتجة عن الدلالة الموجهية بشكل ملازم، لذلك تصير أزمنة الأفعال في هذه الحالة عائدة، يربطها الموجه باعتباره رابطا ضميريا. ففي المثال التالي:

### 54 - هلا قمت.

لا يمكن أن يكون الزمن الإحالي للفعل ضميريا، دالا على الماضي. فالوجه يحدد السمات الزمنية الضرورية لتأويل البنية<sup>(1)</sup>.

وفي الختام نشير إلى أن الفكرة القائمة على وجود تناظر دلالي بين الحدود والأزمنة في اللغات الطبيعية لها ما يدعمها. فالتنوع الدلالي المشهود في المعاني الإحالية للمركبات الحدية له ما يوازيه في الأزمنة. سنؤسس استدلالنا على النصوص التالية للسيوطي حول معاني التعريف، ولابن عقيل وابن يعيش تباعا. يقول<sup>(2)</sup>: «أحدهما لتعريف الجنس، نحو قولهم: الرجل خير من المرأة، والثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب، كقولك: قدم الرجل و(كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)، والثالث لتعريف عهد ذهني كقولك: أكلت الخبز، وشربت الماء، ودخلت السوق... والرابع لتعريف الحضور كقولك: هذا الرجل».

وفي شرح ابن عقيل ورد ما يلي: «الألف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك: لقيت رجلا فأكرمت الرجل... ولاستغراق الجنس نحو: (إن الإنسان لفي خسر)، ولتعريف الحقيقة نحو: الرجل خير من المرأة، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك: مررت بهذا الرجل... من أقسام الألف واللام تكون للغلبة، نحو: المدينة والكتاب، فلأن حقها الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت المدينة على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، والكتاب على كتاب سيويه، حتى أنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الذهن غيرهما». ويقول ابن يعيش في شرح المفصل: «... وأما الداخل عليه الألف واللام فنحو الرجل والغلام إذا أردت واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: لقيت رجلا،

(1) نفسه، ص 45-46.

(2) النصوص المعتمدة واردة في "الأشباه والنظائر في النحو"، ج 2، ص 57-58، م وابن عقيل، ج 1، ص 178-180 و186، وابن يعيش، ج 5، ص 86. من دراسة لتوفيق اليزيدي، "التعريف في الإضافة"، واردة في أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 2، دجنبر 2004، ص 88. وأحيل أيضا على دراسة العماري عبد العزيز، عن التعريف والتذكير في: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 171-180.

فيقول المخاطب: وما فعل الرجل، أي المعهود بيني وبينك في الذكر، أو تكون معه في حديث فيأتي ذلك الرجل فتقول: وافى الرجل... فلا بد من تعريف العهد من ثلاثة: المذكور والمتكلم والمخاطب. وتكون الألف واللام لتعريف الجنس، كقولك: الدينار خير من الدرهم، والرجل خير من المرأة، ولا تعني بقولك الدينار والرجل شخصا مخصوصا تفصله، وإنما تريد الجنس أجمع... ومن الفرق بين تعريف الجنس أن العهد لا بد فيه من تقديم مذكور».

يمكن أن نستخلص من النصوص أعلاه ثلاثة معاني أساسية تتقاسمها استعمالات الألف واللام، وهي الدلالة على العهد والجنس والحضور. والمعهود إما أن يكون مذكورا في الخطاب أو أن يكون مألوفا لدى المتكلم والخطاب. فيما يلي نسرده بعض الأمثلة الممثلة للمعاني المذكورة:

55 - طرح برلماني سؤالا على الوزير وبعد رد الوزير عقب البرلماني على الإجابة

56 - تطاردك الفتاة في كل مكان

57 - الإجابة يملكها الأستاذ

في الورد الثاني "للبرلماني" نحصل على التعريف بموجب العهدية الذكرية، فالمعهود مذكور في الخطاب. وفي المثال الثاني يشير المتكلم إلى فتاة يشترك مع المخاطب في معرفتها. فالمرجع المحال عليه معهود مألوف، وبالتالي يستوفي المعهود قيد العهدية لدى حيم Heim بشرط أن يكون للمركبات الاسمية المعرفة سابق في عالم الخطاب<sup>(1)</sup>. وإن كانت القوة الإحالية تتفاوت بين العهدية الذكرية وعهدية الألفة. فالفتاة في المثال (56) كيان مرجعي، والأستاذ (57) قابل للتحديد بحكم المعرفة المتقاسمة بين المتكلم والمخاطب عنه. والأمر ليس كذلك بالنسبة للبرلماني. فإحاليته محددة في عالم الخطاب بمعناه الواسع، بخلاف إحالية الأول المحددة بذكره في السياق الجملي.

وتضيف الأدبيات اللسانية خاصية دلالية أخرى وهي التفريد. ففي المثال الثاني نحيل على فتاة واحدة وهي ذات معهودة ومفردة لا تقبل التبويض. إننا بصدد مجموعة مفردة في ذات واحدة معزولة عن جنسها (الفتيات). أما دلالة الجنس فهي قائمة على الاستغراق الذي يدخل في إحالته كل أفراد جنسه.

ولتفسير التناظر بين الخصائص الإحالية للأزمنة والأسماء، نقترح الأمثلة التالية، حيث يتبدى دور الروابط والظروف الزمنية في تحديد القوة الإحالية للأزمنة. فالأزمنة ليست محيلة

(1) انظر الرحالي، 2003، نفسه، ص 140-141. للمزيد من التفاصيل حول قيود التعريف عند حيم Heim وإنش Enç.

في ذاتها بمعزل عن القرائن المقالية والمقامية، كما أن الأسماء ككيانات عارية من أدوات التعريف أو أسماء الإشارة، أو القرائن المقالية الأخرى والقرائن السياقية لا تستطيع حمل سمات إحالية بذاتها:

- في السبب الماضي، قدم الأستاذ محاضرة مهمة حول الزمن، وأقام نقاشاً على هامش الندوة مع مجموعة من الطلبة
  - قدم الأستاذ محاضرة مهمة
  - التقى الأستاذ من جديد بطلبته في نفس القاعة
  - سافر خالد إلى الرباط، وعاد إلى مسقط رأسه في نهاية الشهر الماضي
  - يقرأ زيد مجلة كل أسبوع
  - أعاد زيد ترتيب منزله، ولما أنهى تنظيمه بدأ قيلولته
  - ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا \* إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [سورة مريم: 2-3].
- تفاوت الأزمنة في الأمثلة المقدمة أعلاه في قوتها الإحالية، وهو تفاوت يعكس ما تمثله الأسماء من سمات إحالية. ففي المثال الأول يحمل زمن القيد وزمن إقامة النقاش دلالة إحالية معرفة (definite)، وللظرف دور أساسي في بناء هذه الدلالة الإحالية، لأنه يساهم في تفريد الزمن وتحديدته. وفي المثال الثاني تكون دلالة التجرد (by default) في غياب محور زمني معهود ومألوف يتقاسمه المتكلم والمخاطب ممثلة في دلالة التنكير. وفي المثال الثالث يصير الزمن حاملاً لسمة العهدية والألفة، إذا كان المخاطب يعرف مسبقاً زمن اللقاء المعتاد بين الأستاذ وطلبته. ويمثل المثال الرابع لمتوالية أزمنة يدل فيها الزمن الأول على التنكير، بينما يحمل الزمن الثاني إحالة ضعيفة ذكرية، ومن ثمة يناظر إحالة "البرلماني" في المثال السابق. وفي المثال الخامس يحمل الزمن دلالة الشمولية والاستغراق. وفي المثال السادس يساهم الرباط الزمني "لما" في إبراز الدلالة العائدية للزمن الذي يُقرن به، فزمن الإنهاء مربوط عائدياً بزمن الإعادة. أما "إذ" فتساهم في بناء دلالة المعرفة الذكرية، فهي: «تبر إحالة زمنية معرفة يتم اقتضاؤها في ذاكرة المستمع»<sup>(1)</sup>.

## 2. المقاربة الرايشنباخية الحديثة

بخلاف المقاربات السابقة التي اعتبرت الأزمنة البسيطة مفاهيم أولية غير مشتقة، ينطلق رايشنباخ من تصور مغاير معتبرا الزمن النحوي وحدة مركبة مكونة من ثلاثة مفاهيم زمنية

(1) انظر لمري من التفاصيل حول الخصائص الإحالية للروابط الزمنية في اللغة العربية:  
- نعيمة التوكاني، 2002، الخصائص الزمنية والجهية في اللغة العربية، رسالة جامعية، ص 286.

ومن علاقيتين، فالزمن النحوي نتاج علاقة التآني والخطية بين زمن الحدث وزمن التلفظ وزمن الإحالة.

يمتلك نسق رايشنباخ الزمني قوة تقييدية<sup>(1)</sup> تميز الأنساق ذات الطابع البوليني boolean systems؛ حيث يعتبر أن الأزمنة في جميع اللغات توصف بدلالة علائق محدودة بين مجموعة من النقط الزمنية المتناهية. وهكذا يختزل تخصيص الزمن إلى مجموعة من القضايا (بالمفهوم المنطقي للقضية) تنتقى انطلاقاً من مجموعة متناهية. وتعتبر المفاهيم التحليلية الأولى التي يستند إليها نموذج رايشنباخ في تمثيله لأزمنة اللغات الطبيعية مركزية لإنتاج العلائق الزمنية الممكنة. وتنقسم هذه المفاهيم إلى ثلاث نقط زمنية ضرورية لقيام الإحالة الزمنية في اللغة. وتتجلى هذه النقط في:

- زمن التلفظ speech time ← "S" (زت)

- نقطة الإحالة reference point ← "R" (زإ)

- زمن الحدث ← Event time "E" (زح).

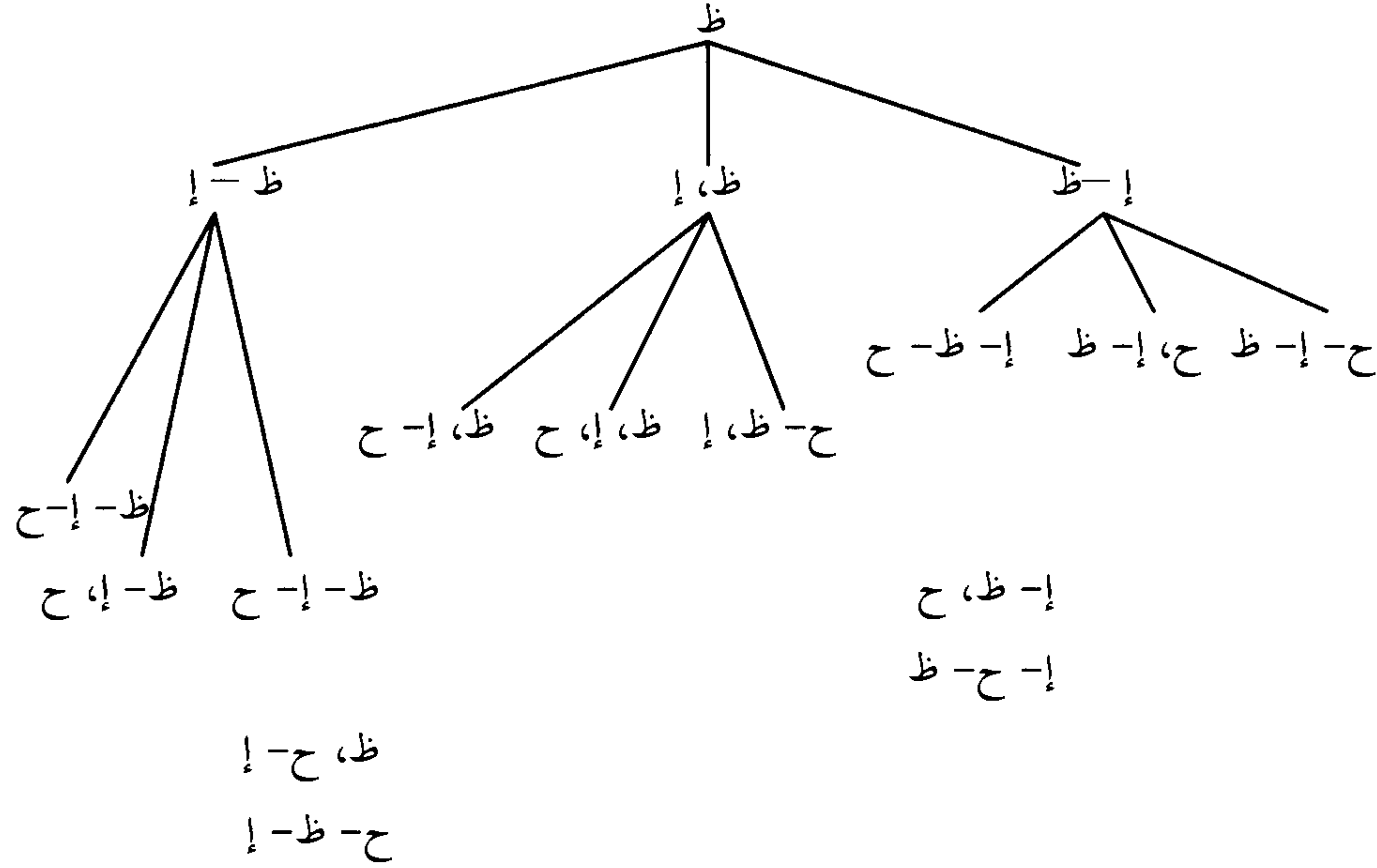
تترتب هذه الأزمنة الثلاثة وفق العلاقة الخطية أو التوافقية<sup>(2)</sup>. ويبرز هذا النظام التمثيلي البعد الخطي للزمن في اللغات الطبيعية. كما يمكن من فرز الأزمنة القاعدية للغة معينة والأزمنة القاعدية الممكنة في اللغات الطبيعية بشكل عام. والخصيصة المميزة لنظرية رايشنباخ إضافة النقطة الزمنية (زمن الإحالة) التي غيبتها المقاربات التقليدية للزمن. ولهذه النقطة وظيفة أساسية في النسق الزمني، فهي تتموضع بالنسبة لزمن الحدث (ز. ح) وتتموضع بالنسبة لزمن التلفظ (ز. ت) وتسمح بوصف الأزمنة المركبة، ووصف الالتباس في قراءة الظروف الزمنية التي تقع في سياقها. إنها النقطة التي ننظر من خلالها إلى الحدث.

إذا اعتبرنا زمن التلفظ نقطة الارتكاز التي ننطلق منها لتحديد العلائق الزمنية وهو زمن يثبت ويرسى في سياق التلفظ الخطابى، وهو أيضاً عنصر إشاري يشبه القرائن الإشارية، المحيلة على الأشخاص المشاركين في وضعية تلفظية معينة (أنا)، أو الإشارة إلى الأمكنة (هنا). إذا اعتبرناه كذلك ورتبنا نقطة الإحالة بالنظر إليه حصلنا على ثلاثة إمكانات: إ سابقة (إ - ت) أو مواقتة (إ، ت) أو موالية أو (لاحقة) لزمن التلفظ (ت - إ). وإذا رتبنا زمن الحدث بالنسبة لزمن الإحالة حصلنا على ثلاثة إمكانات أيضاً ح سابق ل إ (ح ← إ) أو مواقت لها (ح، إ) أو موالى لها (إ - ح). والتأليف بين

O. Dahl 1985, The tense and aspect systems, pp. 29-30. (1)

N. Hornstein., 1990, pp. 10-15. (2)

الإمكانيتين يعطي تسع إمكانات (3 × 3). وبارتباط الأشكال المتبقية بنقطة التلفظ (ت) نصير أمام ثلاثة عشر شكلا، غير أن أربعة منها حشوية لا تنتج تمايزات دلالية، فتقصي من التمثيل ولا تبقى إلا الأشكال التسعة. ونقترح الخطاطة التالية لعرض هذا النظام الزمني الذي يفرزه النسق<sup>(1)</sup>:



من خلال شطر العلاقة بين الأزمنة الثلاثة - سنبرر لاحقا هذا الشطر - إلى علاقيتين: العلاقة الأولى بين زمن الإحالة وزمن التلفظ، تصف الزمن الإشاري وتحدد القيمة الزمنية السنوية في الجملة (ماضي، مستقبل، حاضر)، والعلاقة الثانية بين زمن الإحالة والحدث، يقتضيها وصف الأزمنة المكتملة perfect tenses التي تميل إلى أن تتحقق في اللغات الطبيعية في شكل كيانات صرفية معقدة، وهي غير مخصصة للإشارة الزمنية أي العلاقة الزمنية الأولى، وتكون بمثابة أزمنة عائدة تحدد علاقات السبق أو الولاة (posteriority or anteriority) مربوطة إلى الزمن الإشاري، وبالتالي لا تغير القيمة الزمنية الإشارية، وإنما تدققها كما سيتضح. أقول من خلال هذا الشطر نحصل على الأزمنة القاعدية التي يحققها النظام الزمني العربي التالي<sup>(2)</sup>:

(1) نقتبس الخطاطة من جحفة 2001، نفسه، ص 45.

(2) للتدقيق انظر مقال مشار إليه: Fehri, 1989، ص 9-10.

العلاقة إ/ت	العلاقة إ/ح	الأمثلة
الماضي ماضي تام إ - ت	ح - إ	كنت دخلت
ماضي بسيط إ - ت	ح، إ	ح - إ - ت دخلت (ح، إ - ت)
الحاضر	إ - ح	كنت سأدخل (إ - ح - ت)
	ح - إ	أكون دخلت
	ح، إ	ح - إ، ت أدخل
	إ - ح	ح، إ، ت. أكون سأدخل
المستقبل	ح - إ	ت، إ - ح سأكون دخلت
	ح، إ	ت - ح - إ سأدخل
	إ - ح	ت - ح، إ. سأكون أدخل
	ح - إ	ت - إ - ح.

تسبب هذه الخطأ الدور الذي يلعبه المساعد "كان" في بناء الأزمنة المركبة. فالعلاقة بين "ت" و"إ"، أي الزمن الإشاري تضطلع بها "كان" ويصف الفعل المدمج علاقة زمنية قائمة على السبق أو عدمه بين "إ" و"ح"، ومعنى ذلك أن الزمن الداخلي للعلاقة الثانية يصير مربوطاً محلياً بالزمن الإشاري لـ "كان" المحدد للقيمة الزمنية الأساسية للبنى. ولنوضح الأمر أكثر نأخذ البنيات التالية:

- 1 - كان دخل
- 2 - كان سيدخل
- 3 - سيكون كتب
- 4 - سيكون يكتب

إن الدلالة الزمنية الأساس في المثالين المصدرين بـ "كان" تقترن بالماضي. والملاحظ أن تغيير هيئة الفعل المدمج بين الماضي أو المستقبل لا يغير من قيمة الإحالة الزمنية، مما يعني أن الفعل المدمج يدقق العلاقة بين "إ" و"ح" داخل بنية زمنية نواتها الماضي. ويسري الحكم ذاته على المثالين الموالين. إننا إزاء ماضٍ داخلي مربوط بالماضي الإشاري. وما وصف بالماضي في الماضي هو فرق في طبيعة النقطة الزمنية التي يرتب على أساس السبق. فإذا كان هناك سبق بين زمن التلطف وزمن الإحالة انطلاقاً من سبق الثاني للأول نكون بصدد إحالة زمنية إشارية، وهو الماضي المفهومي الذي تحققه البنيات الزمنية البسيطة. وإذا كانت علاقة السبق



محورها زمن الإحالة وزمن الحدث حصلنا على زمن عائدي مربوط إلى الزمن الأول. وتشكل نقطة الإحالة في إطار هذه العلاقة ما تشكله نقطة التلفظ بالنسبة للحدث في الأوصاف الزمنية التقليدية القائمة على نظام مثوي (زمن الحدث + زمن التلفظ)، فهي النقطة التي ننظر من خلالها للحدث. ومصطلح ماضي الماضي ليس دقيقا بما يكفي، بل يشوبه التباس، ذلك أن زمن التلفظ لا يحدد إلا مرة واحدة بالنسبة للبنى. وفي البنى الزمنية المركبة لا يمكن إلا لشكل صرفي زمني واحد أن يربط إليه. ما معنى أن العلاقة الزمنية الثانية ينظر إليها من خلال العلاقة الأولى؟ إن الماضي أو المستقبل اللذين ترمزهما (دخول وسيدخل) على التوالي في المثالين الأول والثاني ليس إلا ماضيا أو مستقبلا داخل محور زمني ترتيبى قائم على الماضي. ومعنى ذلك أن علاقة السبق موجودة في المحور الأول (زمن التلفظ وزمن الإحالة)، وموجودة في الثاني (زمن الإحالة وزمن الحدث)، ولا ننظر هنا إلا إلى نقطة إرساء العلاقة السبقية. فإذا كانت هذه النقطة (زمن التلفظ) كان الزمن إشاريا أو ضميريا، وإذا كانت زمن الإحالة كان الزمن نسبيا أو عائديا<sup>(1)</sup>.

ولا يطرح المشكل حينما نكون بصدد الأشكال الزمنية البسيطة. مثل:

5 - كتب زيد فصلا من رسالته

إن "كتب" هنا تحمل تخصيصا زمنيا إشاريا، فزمنها يتم إرساؤه بالنظر إلى زمن التلفظ، فنحصل على الإحالة الزمنية المطلقة بخلاف الأمثلة التي يتركب فيها الفعل مع "كان" حيث يصير زمنها نسبيا، والنسبية الزمنية هنا تفسر بدلالة الثنائية [±عائدي]. ويكون الإرساء الزمني المطلق في الحالات غير الموسومة، وإلا فإن نفس الفعل يمكن أن يتوزع في سياقات أخرى تصير فيها الإحالة الزمنية تابعة كما هو الحال في السياقات المدججة أو الملحقة. وهذا التعدد في تخصيص زمن الصيغة بين الإحالة المطلقة أو النسبية حسب السياق هو الذي جعل بعض الباحثين يعتبرون أن أساس النظام الزمني العربي جهي وليس زمنيا. وإذا دققنا في المسألة سنجد أن النظام العربي نظام زمني في العمق، وتبين الخطاطة أن اللغة العربية تفرز أزمنة قاعدية تشبه الأشكال الزمنية الموجودة في لغات أخرى. وأن "كان"<sup>(2)</sup> والأفعال المعجمية التي تصاحبها تشكل محمولات زمنية مركبة أو "أشكالا زمنية معقدة" تناظر

(1) جحفة، 2001، نفسه، ص 158.

(2) تحتاج المعالجة إلى مزيد من التفصيل وبشكل أخص فيما يتعلق بالبنى الزمنية والجهية للأفعال المساعدة في العربية. وتتمثل قيمة هذه الدراسة في كشف خصوصية النظام الزمني العربي في شموليته، حيث لا يمكننا وصفه بدراسة التقابل الزمني أو الجهي للصيغ الفعلية البسيطة (فعل ≠ يفعل). صحيح أن الأفعال المعجمية قد تكون حاملة لتخصيص زمني أو جهي. لكن من الأجدى تصور هذا التخصيص على أساس أنه موزع في إطار بنية أوسع تتفاعل فيها الأفعال المعجمية مع المساعدات والنفي والشرط وعناصر أخرى.

الأشكال الزمنية المركبة في لغات أخرى وصفت بكونها لغات زمنية، والتي تستعملها لترميز العلاقات الزمنية بين زمن التلطف وزمن الإحالة وزمن الحدث، والفرق بينها وبين العربية فرق صرفي. وإذا نحينا الصرف جانبا ونظرنا إلى الزمن من منظور التأويل والدلالة الزمنية القائمة على مفاهيم محددة - مثل مفاهيم رايشنباخ - سيظهر حتما التماثل. وقد يبدو هذا الزعم تبسيطا للوهلة الأولى. ولا شك أن هناك كثيرا من المشاكل يطرحها هذا التصور، ذلك أنه لا يحل كل مشاكل الإحالة الزمنية في اللغة العربية.

ونقر بأن ثمة التباس في الشكل الواحد بين الدلالة على الزمن والجهة ويقبل الشكل الواحد أن يحمل تأويلات زمنية متعددة قد لا يحملها نظيره في لغات أخرى، إذا أسسنا المقاربة على مقارنة الأنظمة الزمنية.

وهناك مسألة الدلالات الجهمية التي سيتعصي احتواؤها داخل نموذج رايشنباخ، فضلا عن تداخل السمات الزمنية والوجهية والجهة وتفاعلها في الأفعال العربية، وتفاعل الزمن مع النفي، ومسألة الوسم وعدمه في نظام السمات الزمنية، وقابلية السمة الزمنية للتحديد في سياق دون آخر. ونظرا لتعقيد الإحالة الزمنية في العربية سترجى مناقشة مثل هذه المسائل إلى الباب الثاني.

لقد أبانت عدد من الدراسات اللسانية عن قيمة نسق رايشنباخ في وصف الأزمنة النحوية. وأقامت نماذج تركيبية للزمن مقاربتها على المفاهيم الرايشنباخية التي حازت فضائل متعددة من بينها: تمثيل البعد الخطي للزمن وتفسير علاقة الأزمنة بالظروف في البنى الزمنية البسيطة والمركبة علاوة على القدرة على ربط التأويل الزمني بالصرف الزمني. كما يمكن أن نقيم على أساس المفاهيم الرايشنباخية وسائط صرف تركيبية لتفسير البنى الزمنية وسماتها عبر اللغات ورصد مسارات التطور التاريخي للأنظمة الزمنية. وللنظرية فضيلة أخرى تتجلى في قدرتها على فرز الأزمنة الممكنة والتنبؤ بالأشكال الزمنية غير الممكنة عبر اللغات... وقد تمكن هورنستاين<sup>(1)</sup> من تطوير هذه المقاربة من خلال ربطها بمسائل اكتساب اللغة عند الطفل وتقييدها بمبادئ زمنية تحول للنظرية تفسير حالات الإلحاق والإدماج الزمنيين...

ويفترض هورنستاين بأن جزءا من النسق الزمني فطري. وينبغي أن يتجه البحث نحو التمثيل التركيبي المحايث للعلاقة التوافقية صوت/معنى وصياغة المبادئ المجردة التي يمكن للدارس استنباطها من دراسة الأنساق الزمنية للغات الطبيعية وتقييد الأزمنة الممكنة في

(1) يتعلق الأمر بمرجعين يشكلان عماد الإشارات الواردة في المتن:

- Hornstein, 1981, Three approaches to tense.

- Hornstein. 1990, As Time goes by.

اللغات<sup>(1)</sup>. وفي إطار تصور قائم على استقلالية التركيب كوسيط في قرن التوافق صوت/معنى في مجال الزمن<sup>(2)</sup>. يقدم هورنستاين إطارا تمثيلا للزمن يقوم بتجريد المبادئ التركيبية لبناء تمثيلات سليمة للزمن، وهي مبادئ مستقلة عن المفاهيم الدلالية، بحيث يقوم اشتقاق البنيات الزمنية بالاستجابة لمبادئ سلامة التكوين التركيبي للزمن وتتلقى بعد ذلك هذه البنيات التأويل الدلالي الموافق لها، حيث تحدد قواعد التأويل الدلالي للزمن استنادا لهذه التمثيلات التركيبية. إن الطابع التركيبي لهذه التمثيلات يجعل الانتقال من الصرفيات الزمنية إلى التأويل الزمني عملية تتم بشكل غير مباشر، لأن المحتوى الصوتي/الصرفي للزمن لا يحدد تأويله نظرا لوجود حالات لا توافق كثيرة بين الصرف الزمني والتأويل الزمني عبر اللغات، الشيء الذي يمنح للتمثيل التركيبي للزمن الذي يراعي تعقد السياقات التركيبية التي تحتوي البنيات الزمنية سلطة في صياغة الدلالة الزمنية التي تتكفل بها قواعد التأويل الدلالي الزمني<sup>(3)</sup>.

إن أول خطوة ينبغي أن يقوم عليها تمثيل الزمن تتمثل في صياغة نموذج زمني يصف الأنساق الزمنية للغات الطبيعية بموجب علائق بسيطة بين مفاهيم زمنية محدودة، وبمقتضى مبادئ سلامة تكوين موضوعة على البنيات الزمنية، حيث يولد هذا النموذج خطاطة الأزمنة النحوية الممكنة ويظل الاختلاف بين اللغات واردا في عدد الأزمنة المنتقاة داخل الخطاطة وطريقة ترميزها الصرفي. ويبين هورنستاين كيف أن نموذج تمثيل الزمن لو أنه كان قائما على نقطتين زمنيتين وهي زمن التلفظ وزمن الحدث لانهضت الأزمنة الممكنة في أربعة، يكون واحد منها حشويا:

(1) يقود هورنستاين مقارنته للنظريات الزمنية بجهاز تقويمي واستدلالي شبيه بطرائق تقويم النظريات الصوتية أو التركيبية. نفس الأسئلة والانشغالات التي تقود البحث اللساني المعاصر ينبغي أن تتحكم في الأنحاء الزمنية التي يبنها اللساني: مشكلة الاكتساب بالنظر لفقر المنبه ونقص المعطيات الزمنية التي تقدم للطفل أثناء مراحل الاكتساب، ونضج الملكة اللغوية، ورغم ذلك يتمكن من بناء "أنساق زمنية". فالاستنتاج الطبيعي الذي دأبت الأدبيات التوليدية على الأخذ به لتفسير مشكل الاكتساب أن الطفل مزود بمبادئ مجردة وقيود معينة تساعد على إنماء قدرته اللغوية. وهناك مطلب ثاني إبستمولوجي تتفاضل فيه الأنحاء والنظريات، يتمثل في قدرتها على تغطية المعطيات بأقل كلفة مفاهيمية.

إن استجابة نظرية في تركيب الزمن لهذه المطالب يمنحها قدرة على تصفية filter التشجيرات أو التمثيلات الزمنية اللاحنة وبناء بنيات زمنية سليمة التكوين يشتغل خرجها كدخول لقواعد التأويل الدلالي. وتشتغل النظرية الزمنية وفقا لاستجابتها لهذه المتطلبات بمبادئ شبيهة بتلك التي تتحكم في بناء التمثيلات في مستويات أخرى من النحو، ويتعلق الأمر بمبدأ التأويل التام الذي يلعب دورا في نحو النسق الزمني.

انظر: Hornstein, 1990, pp. 4-5.

Ibid., p. 6. (2)

Ibid., p. 5. (3)

- الحاضر ← حدث، حد.

- الحاضر ← حد، ت.

- الماضي ← ت - حد.

- المستقبل ← حد - ت.

نقرأ هذه الأزمنة كالتالي: زمن الحدث موأقت لزمن التلفظ في الحاضر وسابق عليه في الماضي ولاحق له في المستقبل.

غير أن إدراج نقطة ثالثة يؤدي إلى تنويع الإمكانيات وإغناء نسق التمثيل الذي يمكن تصوره نظرياً. كما أن افتراض وجود نقطتين لتمثيل الزمن افتراض غير كاف وظيفياً وتجريبياً، لأنه لا يمكن إلا من وصف الأزمنة البسيطة ولا يقوى النموذج على وصف الأزمنة المركبة. يفرز النسق الثلاثي (ت، حد، إ) أربعة وعشرين زمناً ممكنة. ويلاحظ هورنستاين أن النحو يمكن بموجب قاعدة محددة من حذف التمثيلات المكررة الحشوية لزمن واحد، وبالتالي يتمكن من اختزال العدد إلى ثلاثة عشر زمناً.

وفيما يخص علاقة التوافق صوت/معنى، يقر هورنستاين بوجود العلاقة التوافقية بين الأزمنة النحوية وصرفيات الزمن في الإنكليزية<sup>(1)</sup>، حيث ترمز صرفيات الحاضر والماضي والمستقبل العلاقة بين "ت" و"إحاً"، وتصف العلاقة "حد" و"إ" المكتمل perfect [+ have+] = إ - حد و[- have] = إ، ح، أو ح، إ. وتبين الاستراتيجية التوافقية بين الأزمنة والصرفيات الزمنية الآليات المستخدمة من طرف متعلم اللغة لتجزئ البنية الزمنية. ويوسع هذه المقاربة لرصد gerondif الذي يقوم زمنياً بموجب علاقتين "ح وإحاً"، فغياب الصرفية الزمنية يكشف طبيعة gerondif كشكل للتصريف غير المنتهي زمنياً non-finite، وبالتالي لا يظهر إلا في الجمل المدججة ولا يمكنه الظهور في الجمل الرئيسية. وتعتبر الجهات بالنسبة لهورنستاين وبشكل أخص الأزمنة المكتملة perfect tenses عبارة عن أزمنة، وليست جهات بالرغم من أن تحليل المكتمل الحاضر يظهر بأن هذا الشكل الصرفي مالك لخصائص جهية بقدر امتلاكه لخصائص زمنية. وهناك ثغرة في تصور هورنستاين ناتجة عن تحليله ل gerondif: فهل نعتبر العلاقة "إ، حد" ترميزاً للشكل غير المنتهي وللصورة الجهية غير المكتملة في الآن نفسه؟

فاللا اكتمال واللائتهاء كلاهما ينتميان إلى مجالين متباينين، ولا نرى كيف يمكن للبنية التمثيلية (حد، إ) أن تصير مرززة لكليهما، وبذلك لا يسمح النموذج باستخلاص أي قاسم مشترك بين الخاصيتين: الللائتهاء واللا اكتمال.

Ibid., p. 111. (1)

لقد قدم الفهري تحليلاً للبنى الزمنية للفعل العربي من منظور مقارني استناداً لتصورات هورنستاين معتبراً الفرق بين العربية والإنكليزية أو الفرنسية حاصل في التحقيق الصرفي للعلاقة (ت، ح، إ)، فالإنكليزية تمتلك صرافتين تنظمان العلاقة بين "ت" و"إ"، وهي صرافة منتهية finite لأن وظيفة الصرفيات الزمنية ربط "ت" بـ "إ". أما الصرافة المنظمة للعلاقة "إ" و"ح" فهي غير منتهية.

وللتمثيل نأخذ الحاضر المكتمل والماضي المكتمل:

6 - He has writen.

(قد كتب)

7 - He had writen.

(كان قد كتب)

has

|  
إ، ت

had

|  
ت - إ

writen

|  
إ - حد

يضطلع المساعد بترميز الإحالة الزمنية الإشارية حيث يقيم علاقة رسول - "ت" بـ "إ"، بينما يضطلع المشارك writen بتنظيم العلاقة بين الحدث والإحالة. يحمل المشارك سمة جهة [+ مكتمل]، فهو غير منتهي، والحدث إما مكتمل بالنسبة للحاضر، أي أن وقوعه قريب من الحاضر، ونتائجه مستمرة في اللحظة الحاضرة، وذلك ما يمثله الحاضر المكتمل أو مكتمل بالنسبة للماضي، أي أن نقطة الإحالة تتموقع في الماضي قبل زمن التلفظ، وبالتالي نحصل على تأويل الماضي البعيد. وتختلف العربية عن الإنكليزية لأن الصورة النحوية المحققة للعلاقة بين "إ" و"حد" هي نفسها المحققة للعلاقة بين "إ" و"ت"، أي أننا لا نملك في المستوى الصرفي للفعل العربي تمييزاً بين الصورة المنتهية وغير المنتهية. تمثل ذلك بالأمثلة التالية:

8 - لعب زيد أمس.

9 - كان زيد قد لعب.

10 - كان زيد يلعب.

المثال 8:

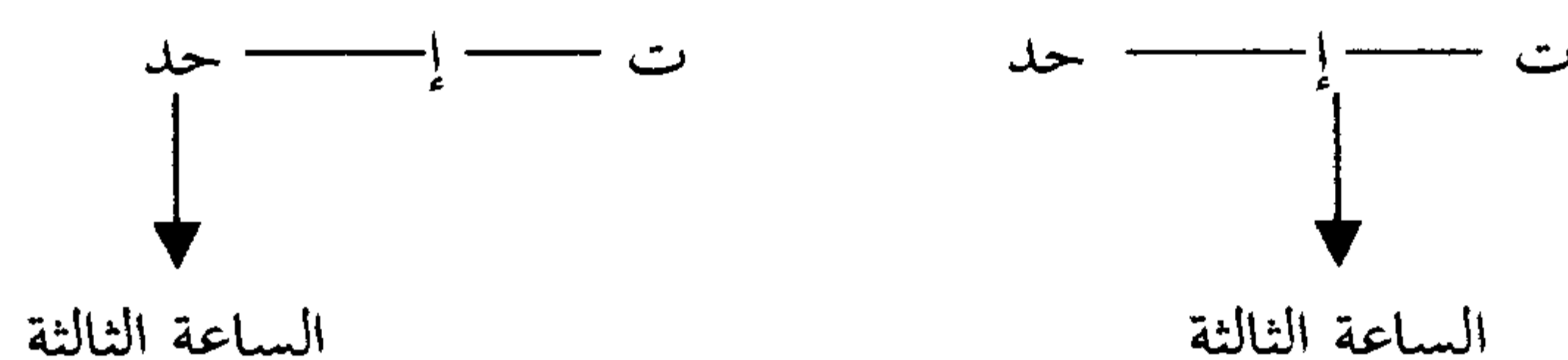
لعب  
|  
ت - إ، حد



فالفعل "لعب" في المثال (8) يدل على إحالة إشارية ووجودها دليل على وجود صرفيات الزمن في اللغة العربية، لاحظ أن نفس الفعل يظهر في المثال (9) بتمثيل زمني مغاير: "إ - حد، وذلك لغياب المشاركات في الأزمنة المركبة العربية، بخلاف الإنكليزية أو الفرنسية. ويفسر هذا السلوك افتراض وجود التباس في صرفة الفعل العربي بين التأويل الزمني الإشاري والتأويل السبقي ذي الوظيفة الزمنية والجهية. ويستدل هورنستين على ضرورة ورود نقطة الإحالة في تمثيل الأزمنة من خلال مجموعة من المعطيات الزمنية، منها ما يتعلق بالالتباس في التأويل الزمني للظروف، ومنها ما يرتبط بالجمل الملحقة. ففي جملة:

11 - كان زيد قد دخل في الساعة الثالثة

يتحدد الالتباس بما ينعته الظرف، فالظرف إما ناعت لزمان الحدث أو لنقطة الإحالة. فإما أن الدخول حاصل قبل الساعة الثالثة أو أنه تم في الساعة الثالثة. ويظهر هذا الالتباس في التمثيل الزمني للجملة:



ومعنى ذلك أن الظرف إما ناعت للعلاقة التي تخلقها "كان" (ت - إ)، أو للعلاقة الزمنية التي يخلقها الفعل المدمج (إ - ح). ولا يلتبس التأويل إلا حينما يحل الظرف في الموقع الأخير من الجملة، ويزول الالتباس حينما يتصدر الجملة. فجملة:

12 - في الساعة الثالثة كان زيد دخل

لا تنتج إلا تأويلا زمنيا واحدا، وهو أن الدخول حصل قبل الساعة الثالثة، لأن الظرف مربوط بالعلاقة الأولى، بما أنه يوجد في مجالها. معنى ذلك أن الربط يكون محليا ويراعي الأحياس والمواقع. وإذا سايرنا طرح شنكوي (1999)<sup>(1)</sup> أن الظروف تولد في مخصصات الرؤوس الوظيفية، وأن المحتوى الدلالي للظرف (زمني/جهي/وجهي) يحدد طبيعة الرأس

(1) Issues, 1993, pp. 147-148.

الوظيفي الذي سيقرن به. يمكن أن نزع أن "في الساعة الثالثة" ظرف مولد في مخصص الرأس الزمني الأعلى ذي المحتوى التأويلي (ت - إ). وعندما يرد الظرف في أسفل البنية يصير في حيز العلاقتين الزميتين: (إ - ح) و(ت - إ) ومن ثمة التباس التأويل. ومن بين ما يبرهن على وجود نقطة الإحالة في تمثيل الأزمنة بالنسبة لهورنستاين انحصار عدد الظروف في الجملة الواحدة في ظرفين، لأن البنية الزمنية لا تقدم للظروف إلا نقطتين "إ" و"حد" كي تقوم بنعتهما<sup>(1)</sup>. ويقدم الأمثلة التالية للتمثيل:

13 - \* Tomorrow, John, in a week, will leave for Paris in a

(غدا، جون في أسبوع، سيرحل إلى باريس لمدة شهر).

14 - A week, tomorrow, John will leave for Paris in a month.

(خلال أسبوع ابتداء من الغد، سيرحل جون إلى باريس لمدة شهر)

15 - Tomorrow, John, luckily, will leave for Paris in a month

(غدا، جون، بفرح، سيرحل إلى باريس لمدة شهر)

ينعت الظرف لمدة شهر في المثال الأول زمن الحدث، بينما ينعت الظرف "غدا" زمن الإحالة ويعود لحن المثال إلى كون الظرف "في أسبوع" لا يتمكن من نعت أية نقطة زمنية<sup>(2)</sup>. وفي المثال الثاني تأتلف الظروف في بنية زمنية منسجمة لتشكل وحدة ظرفية مركبة ناعمة لنقطة زمنية في البنية التمثيلية للزمن<sup>(3)</sup>. ويلاحظ هورنشاين بأن زمن الجمل السابقة بسيط ويشكل ذلك دعامة إضافية لصالح ورود النقطة الزمنية الإحالية في تمثيل الأزمنة في اللغات الطبيعية حتى في غياب الأثر الصرف - تركيب في تركيب الأفعال، فهو نشيط تأويليا. ويفضي ذلك إلى نتيجة هامة وهي أن العلاقة بين الأزمنة التصورية أو المفهومية والبنية الصرفية للزمن ليست بالضرورة توافقية.

وتصير قيمة زمن الإحالة بارزة أكثر حينما يتعلق الأمر بتمثيل البنى الزمنية الملحقة من نمط الجملة التالية:

16 - كان زيد قد خرج من مكتبه لما دخلت هند في الساعة الثالثة

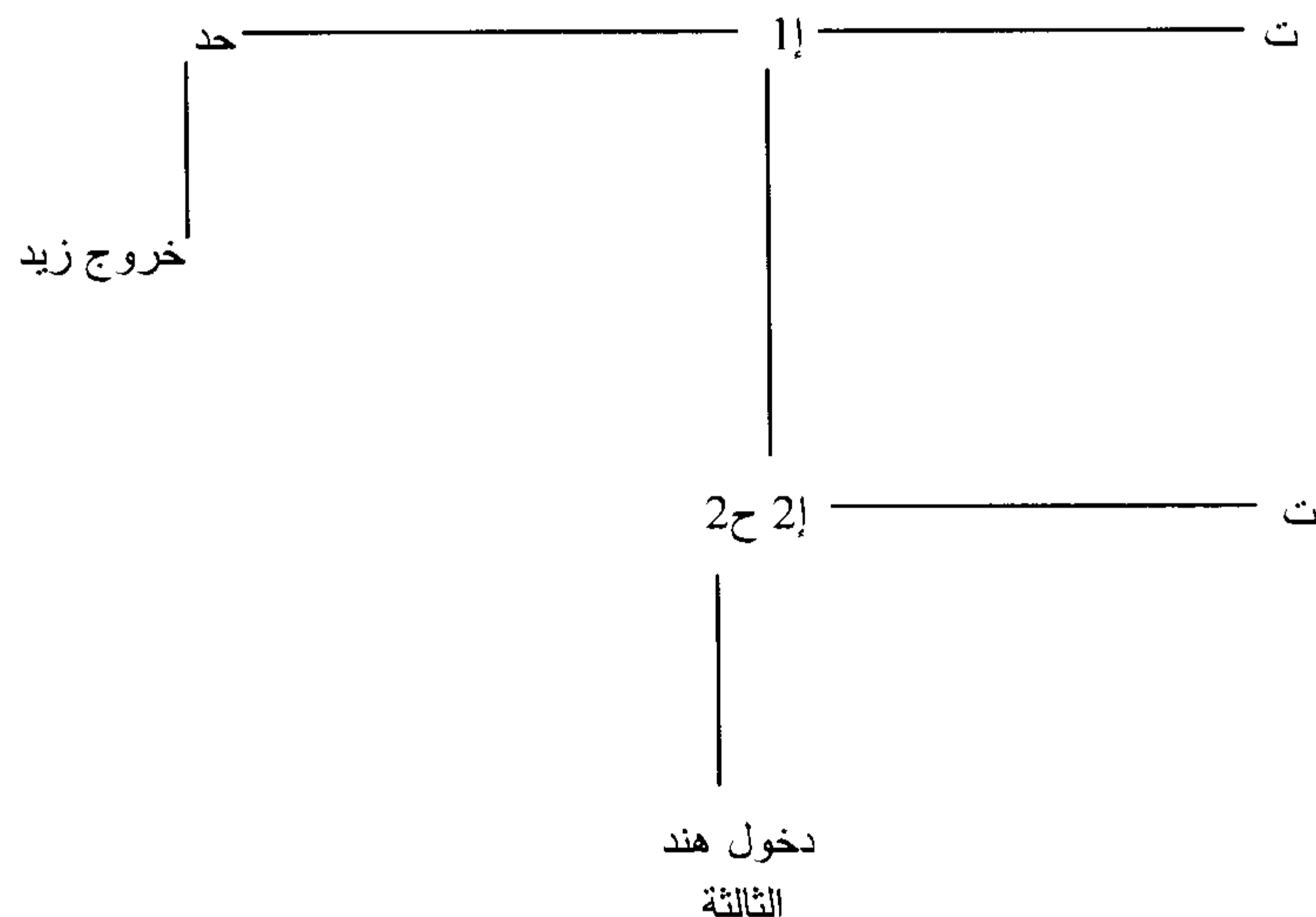
والتي تأخذ التمثيل الزمني التالي:

(1) الأمر شبيه إلى حد ما بالقيود أو المبادئ التي تضعها النظرية التوليدية على العناصر غير المؤولة في البنية مثل مبدأ التأويل التام، الذي يلزم العناصر التي تظهر في البنية التمثيلية للجملة أن تكون مسوغة بآليات تركيبية مثل التفريع أو الإسناد أو الاقتران بأثر مسوغ... ويمتد هذا المبدأ إلى الأسوار.

(2) انظر هورنستاين لمزيد من التفاصيل:

- Horstein, 1990, p. 30.

(3) Hornstein, 1981, pp. 134-137.



فالجملية المدججة مربوطة بالجملية الرئيسية بواسطة زمن الإحالة. وتعجز النماذج التي لا تسلم بوجود نقطة ثالثة على تفسير الروابط الزمنية في الجملة السابقة. فالجملتان تتقاسمان نفس زمن التلفظ، لكن لا يوجد تزامن بين زمن حدثيهما. وفي غياب نقطة إحالية ثالثة لا يوجد ما يمنع قرن الظرف في الساعة الثالثة بحدث الجملة الرئيسية، وقرن من هذا القبيل سينتج تأويلا زمنيا غير مرغوب فيه.

يقر هورنستاين بضرورة إغناء نظرية الزمن بقيود لإقصاء البنيات الزمنية اللاحنة في اللغات الطبيعية<sup>(1)</sup>. ومعلوم أننا لا نملك في نماذج الزمن التقليدية مبادئ كافية لتفسير العبارات اللاحنة زمنيا، لأن هذه النماذج غير مزودة بما يكفي من القيود لتصفية filter out هذه البنى. وكمثال على ذلك الجملتان التاليتان:

17 - \* خرج زيد غدا

18 - \* سيخرج زيد أمس

يسفر تمثيل الظرف في المحور الزمني عن تغيير للنقطة الزمنية التي يرتبط بها من يسار زمن التلفظ إلى يمينه. كما يظهر في التمثيل الآتي:

ت ————— | حد غدا ← حد، | ————— ت

(1) رغم ذلك يحتاج هورنستاين لصالح أفضلية نموذج رايشنباخ معتبرا النظرية الرايشنباخية نموذجا زمنيا صالحا لصياغة نظرية مقيدة للكليات الجوهرية محددة إجابة واضحة الملامح حول الزمن الممكن، ومعينة بنية الأزمنة الرئيسية للغات الطبيعية انطلاقا من ثلاثة مفاهيم زمنية كلية (ت وإ وحد). فضلا عن ذلك يتسم النموذج باحتواء كليات بنيوية خاصة مثل القيد الموضوع على البنيات الزمنية المشتقة الذي يقيد التفاعل بين المفاهيم الزمنية الأولية مجيبا عن سؤال: ما هو التشجير الزمني المعقد الممكن للزمن في اللغات الطبيعية؟

ينظر: Hornstein, 1990, p. 87.



فالبنية المشتقة ذات ترتيب خطي مختلف عن الترتيب الأصلي، ولذلك اقترح هورنستاين قييدا على توظيف الظروف في علاقتها بالأزمنة، يمنع هذا القيد إعادة ترتيب البنية، يسميه "قيد الخطية" وهو كالاتي: «الترتيب الخطي للبنية الزمنية المشتقة يجب أن يماثل الترتيب الخطي للبنية الأصلية».

يمتد هذا القيد لرصد الجمل الزمنية الملحقة ذات روابط الاقتران الزمني  
:connecteur temporel

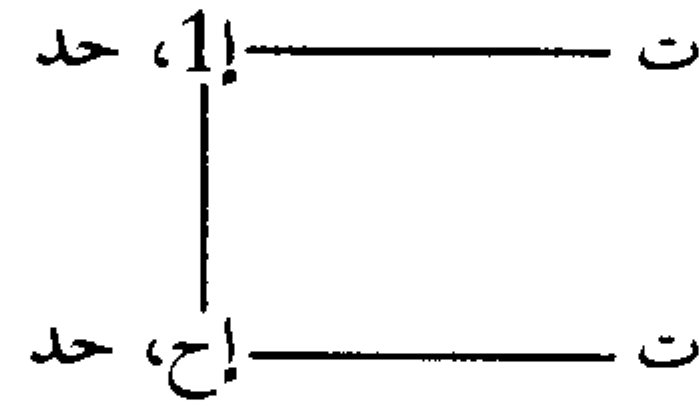
19 - \* خرج زيد عندما تأكل الهند

20 - خرج زيد عندما أكلت هند

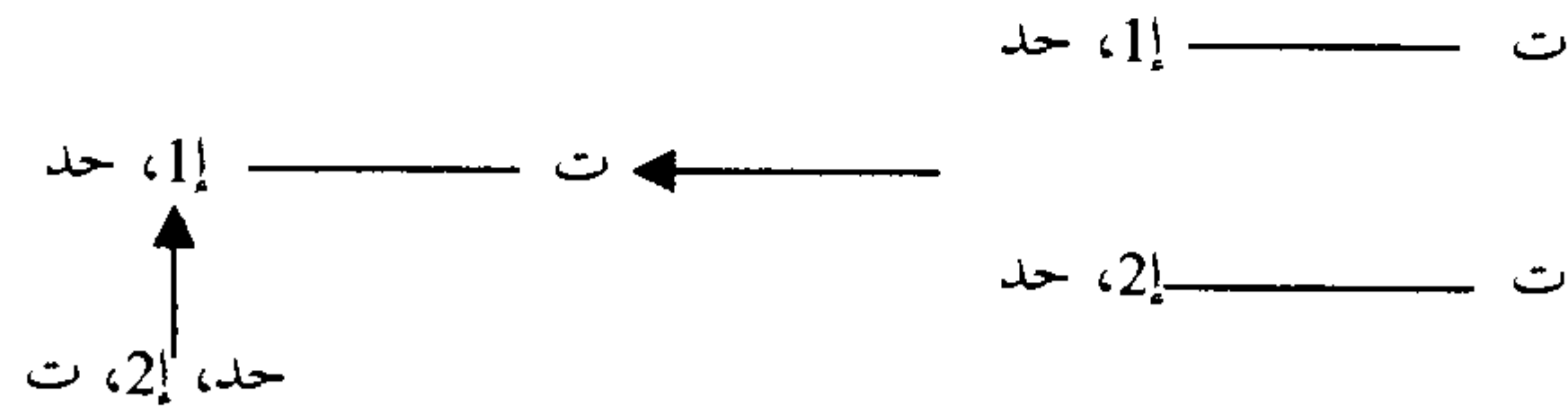
21 - \* يخرج زيد عندما أكلت هند

22 - \* كان زيد خرج عندما تأكل هند

يفسر لحن البنى الزمنية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه نقطة الإحالة في التمثيل. فالجمل الملحقة تربط نقط إحالتها. ويعمل قيد الخطية على تقييد خرج put - out البنيات المشتقة. للتوضيح نقترح البنية المشتقة التالية للجملة (20):



تمثل هذه البنية القراءة المرغوب فيها، أي أن حدث خروج زيد وحدث أكل هند متواقين، بينما تخرق الجملة (19) "قيد الخطية":



بالإضافة إلى ذلك ترصد هذه المقاربة ظاهرة غياب التباس قراءة الظرف في الجملة التالية:

23 - كان زيد خرج عندما أكلت هند التفاحة في الساعة الثالثة.

لا يمكن هنا تأويل خروج زيد على أنه حاصل في الساعة الثالثة كما هو حال التباس أحياء نعت الظرف في جملة:

24 - كان زيد خرج في الساعة الثالثة.

لأن البنية التمثيلية الزمنية للجملة الأولى لا ترخص لمثل هذا الالتباس:

ت ——— |1 ——— حد1

ت ——— |2، حد2

الساعة الثالثة

بما أن الظرف مرتبط بزمن أكل هند، وبما أن نقطة إحالة الجملة التابعة مرتبطة بنقطة إحالة الجملة العليا (الرئيسية)، فيجب أن يكون خروج زيد سابقا زمنيا على الإحالة الزمنية للظرف "في الساعة الثالثة". لا بد من الإشارة في نهاية هذا البحث إلى أن القيمة الممنوحة لنموذج رايشنباخ والمراجعة التي خضع لها مع مقاربة هورنستاين لم تعفه من الانتقادات التي لم تستطع في العمق أن تلغي النسق التمثيلي الذي قدمه رايشنباخ، لكنها أبرزت بعض الثغرات التي يشكو منها وقدمت بدائل لتجاوزها<sup>(1)</sup>. وفيما يلي سنقدم ملخصا لأهمها:

1. لقد لاحظ بريور أن خطأ رايشنباخ الزمنية بسيطة طالما أنها تتضمن نقطة إحالة واحدة، بينما نحتاج إلى نقطتين إحاليتين<sup>(2)</sup> على الأقل لرصد الأزمنة المعقدة من قبيل:

25 - I would have left by then

كنت سأكون قد خرجت في ذلك الوقت

26 - I shall have been going to see John

واستتباعا لهذه الخاصية يرى بريور أنه لا داعي لإقامة تمييز دقيق بين زمن التلطف وزمن الإحالة، فالإدراج المتعدد لنقط الإحالة في التمثيل الزمني يجعل هذا التمييز غير ضروري، ولن يكون زمن التلطف في واقع الحال سوى نقطة الإحالة الأولى.

2. قَدَّم فيكنر (Vikner 1985)<sup>(3)</sup> عدة مواخذات على نموذج رايشنباخ نلخصها كالآتي:

أ. يقترح رايشنباخ لزمن واحد (المستقبل) تمثيلين متميزين: واحد بالنسبة للحاضر اللاحق posterior present والثاني بالنسبة للمستقبل البسيط، وكلاهما يتحققان في شكل صرافي موحد في الإنكليزية (will work سيعمل)، فالتمثيل الزمني للشكل الأول هو: حد - إ، ت، والتمثيل الزمني للشكل الثاني هو: حد، إ - ت. وهما تمثيلان لا يعكسان التعبير الزمني للمستقبل في اللغات طالما أن التمييز بين الحاضر المكتمل والماضي البسيط لا نجد نظيرا له في المستقبل.

(1) H. Verkuyl and H. De Zwart, 1999, p. 53.

(2) نستقي الانتقادات من شنكوي:

- Cinque, 1997, Adverbs and functional Heads, pp. 142-143.

Ibid., p. 143. (3)

ب. يحتوي النسق الرايشنباخي على بنية تمثيلية للمستقبل اللاحق posterior future (will be going to work: حد - إ - ت)، وهو زمن لا تسنده حجة لغوية في المعطيات الزمنية.

ج. يتضمن النسق موقعا للمستقبل المكتمل للماضي ( he would have worked كان سيكون قد عمل)، ويقترح فيكون نسقا تمثيلا بديلا يستدمج نقطة إحالية ثابتة نحتاج إليها لتمثيل المستقبل المكتمل للماضي. مقيدا النسق التمثيلي بثلاث علاقات مثنوية بدل علاقيتين مثنويتين مثلما هو وارد في نموذج هورنستاين. فالزمنان المحتويان في الأزواج الزمنية يمكن أن يتواقتا، وتشكل هذه الحالة الاختيار غير الموسوم، أو ينتظما في علاقة سبق أو ولاء وفق النظام التالي:

+ "حد" يواقت أو يسبق إح، ويسمى بالزمن السابق (T anterior).  
+ 2 تواقت أو تكون لاحقة ل 1 (الزمن المستقبل).  
+ 1 تواقت أو تسبق "ت"، تسمى بالزمن الماضي.

يولد النسق بموجب هذه العلاقات البسيطة ثمانية أزمنة:

أ - الحاضر: 1، ت، إ، إم، حد 2 ← يعمل works

ب - المستقبل: 1، ت، 2 - 1، 2، حد ← سيعمل will work

ج - الماضي: ت - 1، 1، 2، 1، 2، حد ← عمل worked

د - السابق: ت، 1، 1، إم، 2 - حد ← قد عمل has worked

هـ - السابق في الماضي: ت - 1، 1، 2، 1، 2 - حد ← كان عمل had worked

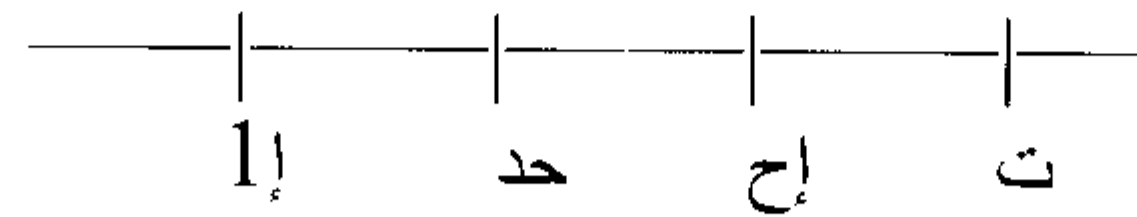
و - مستقبل الماضي: ت - 1، 1، 2 - 1، 1، 2، حد ← كان سيعمل would work

ز - السابق في المستقبل: ت، 1، 1، 2 - 1، إم - حد ← يكون قد عمل

will have worked

ح - السابق في مستقبل الماضي: ت - 1، 1، 2 - 1، إم - حد ← كان سيكون قد عمل

would have worked



وتظهر قيمة التمثيل بموجب نقطتين إحاليتين وثلاث علاقات مثنوية في تمثيل البنية الزمنية الأخيرة (ح)، حيث يعجز نظام رايشنباخ الذي لا يوفر سوى نقطة إحالية واحدة على تمثيلها. ورغم ذلك يقر فيكون بضرورة سحب هذا النظام على كل الأزمنة الأخرى. حيث يمكن من فرز علائق السابق وتحديد النقط الزمنية المسؤولة عن توليدها عن العلائق

الزمنية الأخرى (المستقبل، أو الإحالة الماضية المطلقة). ومما يرفع النموذج المقدم إلى مستويات النجاعة التجريبية قدرته على وصف الأنظمة الزمنية المعقدة في لغات الكريول creole التي تحقق كل علاقة مثنوية من العلاقات الثلاثة بصرفيات زمنية متميزة، مؤلفة في شكل صرافي زمني واحد بين ثلاث علائق زمنية: الزمن السبقي والمستقبل والماضي. وسعياً نحو إدماج النظريات الزمنية في نموذج تمثيلي تركيبى للزمن، يقترح شنكوي بناء تشجير زمنية كلية استناداً لنظام العلائق الزمنية المصاغ في نسق فيكنر مبيناً أن العلائق المثنوية الثلاثة تنتظم وفق نظام الأحياز. حيث تظهر في الشجرة التركيبية ثلاثة رؤوس زمنية بمثابة إسقاطات موسعة للفعل، يعلو فيها الرأس الزمني الممثل لعلاقة زمن الإحالة الأول بزمن التلطف الرأس الزمني الثاني الممثل لدلالة المستقبل الذي يعلو بدوره الرأس الزمني الدال على السبق<sup>(1)</sup>.

(1) معنى ذلك أنه في سياق النظام التمثيلي التركيبي للزمن يمكن أن نتنبأ بوجود تشجيرات زمنية ممكنة وأخرى لاحنة، لنضع الأشكال الصرفية جانباً والرؤوس الزمنية الموافقة لها، ولنقترح التمثيلات الشجرية المجردة الآتية:

(أ)	(ب)
	*
ت	!
!	ت
حد	حد

فالتمثيل (ب) لآحن لأن زمن التلطف يظهر أسفل من زمن الإحالة. وبما أن زمن التلطف يرسى في الوضعية التخاطبية وله علاقة بوجه من الوجوه بزمن المتكلم، ومنظوره، فسماته تحوسب أو تؤول في أرباض الجملة، وبالضبط في سياق المصدر وفقاً لإنش، وإذا سايرنا ريدزي 1997 في تفتيت المصدر إلى مقولات وظيفية متعددة تمثل لخصائص خطابية سهل علينا أن نفهم لماذا يظهر زمن التلطف في الأطراف القصوى للجملة Maximal Edges. فعلاقة الأحياز في هذا السياق مبررة تصورياً. أما التمثيل (أ) فيجسد نظام الأحياز الأكثر طبيعية في اللغات الطبيعية، فالمحمول الذي يظهر في أسفل الشجرة يحمل موضوعاً حدثياً له قيمة زمنية، يتم إرساؤها بعد ذلك بالنظر لسماوات الزمن الإحالي الموسومة أو المجردة، وهي نقطة تجسد المنظور الذي نرى من خلاله زمن الحدث ويتم إرساء الكل بموجب العلاقة الزمنية مع زمن التلطف. تتردد فكرة ظهور ثلاثة رؤوس زمنية بتخصيصات مختلفة ومتفاعلة في كثير من الأعمال الحديثة حول الزمن، ويمكن العودة بهذا الخصوص إلى:

- Giorgi and Pianesi, 1997.
- Ahmed Akkal, 2004, A Minimalist Approach to the Aspectual and Temporal Structures in standard Arabic, pp. 137-155.
- مقال منشور في: سمات الفعل وطرق بنائها، مرجع مذكور. ويتبنى صاحب المقال فكرة بلاتزك (2001) Platzack حول وجود ثلاثة مركبات زمنية وفعلية. يمثل الرأس الزمني الأسفل للخصائص الجهية والرأس الزمني الحدثي للقيمة الزمنية للحدث في المحور الزمني. أما الرأس الأعلى فيجسد الانتهاء، وهو يقوم بوظيفة إرساء الزمن الذي يسفله رابطاً إياه بزمن المتكلم.
- Fassi Fehri, 2001, Synthetic/analytic Asymmetries, in linguistic research, vol. 6, no. 2, p. 49.

وتقدم اللغة العربية معطيات زمنية قلما خضعت لأوصاف منظمة مؤطرة بنماذج نظرية كافية. ويشخص المثال التالي حالة النظام الزمني المبني على ثلاث علائق زمنية مثلما يبين بجلاء تداخل المقولات الزمنية (زمن، جهة ووجه) في الأشكال الزمنية المركبة<sup>(1)</sup>:

27 - كان سيكون رسم/يرسم.

في حالة استعمال فعل معجمي ماضي (رسم) نحصل على ما يوازي الشكل (ح) في خطاطة فيكنر (السبق في مستقبل الماضي). ومعلوم أن هذا الشكل يجسد نظاما ثلاثيا مبنيًا على أزواج زمنية مثنوية عماده نقطتين إحالية بين زمنين.

وللجملة أعلاه تأويل وجهي دال على عدم التحقق، أي تأويل غير حقيقي متضمن لقيمة وجهية شرطية. فدلالة "كان سيكون" تفيد ضمنا "ليس كائنا الآن". ففي هذه البنية الزمنية نجد مقولات الزمن والوجه والجهة متفاعلة.

ويمكن إدماج الجملة أعلاه في بنية شرطية محتفظة بدلالاتها الزمنية الداخلية، حيث لا يؤثر الشرط على إحالتها الزمنية:

28 - كان سيكون رسم جيدا لو أنه دخل معهد الفنون الجميلة

وإذا تناولنا نفس البنية وحولنا الفعل المعجمي من الدلالة على التمام إلى اللاتمام:

29 - كان سيكون يرسم

فسنلاحظ أن الفعل المعجمي "يرسم" يحتمل قراءتين جهيتين: الاعتيادي والتدرج. وهو ما يجسده المثالان التاليان:

30 - كان سيكون يرسم لوحات جميلة لو أنه دخل معهد الفنون الجميلة

31 - كان سيكون يرسم لو أنني أعطيته لوازم الرسم في الأسبوع الماضي

يسبدو أن تخصيص المحور الزمني في المثال (31) (الأسبوع الماضي)، وتفريده بمنح قراءة يكون فيها الحدث متدرجا. ويرتفع هذا الالتباس في الدارجة المغربية التي نحت في اتجاه تخصيص الجهات حيث نقول:

32 - كان غدي يكون ساير يرسم

"ساير" دالة هنا على التدرج. فالنظام الثلاثي الذي أشار إليه شنكوي متحقق في مثل هذه البنى، حيث تحمل "كان" التخصيص الزمني الإحالي (السبق)، وتتضمن (سيكون) المستقبل باعتباره وجهًا، فالزمن هنا "لا حقيقي"، ويخصص الفعل المعجمي الدلالة الجهمية. هناك زمن ووجه وجهية. ويلاحظ أن الموجه يحيزه الزمن، لأن «الموجه يحدد قيمة الحدث الصدقية بالنظر إلى عدد من المعاني، ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا تحيز الحدث في زمن محدد»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر جحفة، 2001، نفسه، ص 161-163. من أجل تحليل مدقق لمثل هذه المعطيات.

(2) محمد الرحالي، 2000، المقولات الوظيفية وقيود التصميم الأمثل، في "البنى الزمنية وأشكالها"، منشورات معهد التعريب، ص 67.

يكشف الترتيب الخطي للأفعال عن وجود هرمية للرؤوس الزمنية في التركيب الشجري للبنية الزمنية، ووجود هذه الهرمية يفسر لحن التنظيم التالي:

33 - \* سيكون كان رسم/يرسم

3. من بين المشاكل التي تواجه المقاربة الرايشنباخية انحصار النموذج الزمني المقترح في تخصيص الأزمنة بخلاف الجهات النحوية التي لم يتمكن النسق من احتوائها إلا باقتراح حلول موضعية تعتمد إما نسق السمات [±ممتد] أو نسق ترميزي آخر. وهكذا يقترح رايشنباخ التمييز بين الحاضر المتدرج والحاضر البسيط أو الماضي البسيط والمستمر (imparfait) في الفرنسية بواسطة سهم يوضع فوق الحدث للإشارة إلى أن الحدث له امتداد زمني. والفكرة الضمنية التي تقود هذا التحليل تتمثل في كون الأزمنة علاقية relational تتأسس على نظام ترتيبي/علاقي بين ثلاثة مفاهيم زمنية بخلاف الجهة التي تفتقر للخاصية العلاقية. وسيقدم كلاين Klein<sup>(1)</sup> تصورا علاقيا للجهة ينبنى على فكرة أن الأزمنة والجهات النحوية تخصص بنفس المفاهيم الزمنية وبنفس نظام العلاقات التأليفية بين هذه المفاهيم، وبالتالي بالإمكان بناء نحو موحد للأزمنة والجهات يشتق الدلالات الزمنية والجهية بنفس الآليات التأليفية<sup>(2)</sup>. وتأسيسا على ذلك إذا كان الزمن النحوي يربط زمنين، فالجهة بدورها رابطة لزمنين، ويكون الفرق بينهما محددًا في طبيعة السزمنين الخاضعين للربط في كلتا المقولتين. وبيان ذلك أن الأزمنة المشكلة لهذا النظام العلاقي ثلاثة: زمن الحدث، وزمن التلفظ، والزمن المحوري (Topic time) الذي سنسميه تبعا لجحفة<sup>(3)</sup> بزمن التصريح استنادا لتعريف كلاين نفسه الذي يعرفه بكونه الزمن الذي تصرح به الجملة والذي نقيم بصدده حكما أو تقريرا. وتركز الجهة على فاصل

(1) يحمل المضارع التباسا زمنيا في العربية في السياقات الزمنية البسيطة غير المركبة. فجملة:

1 - يرسم زيد

ملتبسة بين الدلالة على الحاضر المتدرج والاعتيادي. بما أن العربية لا توفر صرافة خاصة بجهة المتدرج متميزة عن صرافة الحاضر البسيط.

(2) W. Klein, 1995, A Time relational analysis of Russian Aspect. Language, vol. 71, no. 4, pp. 669-695.

(3) يعتقد فون ستيشوف Von Stechow مؤولا كلاين أن هذا الأخير وجد التعريفات التقليدية للجهة غير واضحة فافتراض إمكانية اشتقاقها من علائق زمنية محضة. فالتعريف المتوارث لجهة غير التام imperfective يحددها كالاتي: "يقدم غير التام الحدث انطلاقا من كونه غير مكتمل وغير محدود ومنظورا إليه من الداخل. فجهة غير التام تركز على السيرورة الزمنية الداخلية للحدث". بينما تتمثل جهة التام اكتمال الحدث منظورا إليه ككل، ولا تركز على بنيته الداخلية.

- Von Stechow, 1999, Semantics and syntax of perfect and future: First lecture: Tense. M.S. p. 40. The Lot. 99-lectures at potsdam.

وانظر أيضا: جحفة، 2000، الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن، في: البنى الزمنية وأشكالها، ص 211.

زمني تنتقيه في المحيط الزمني للحدث ويصير هذا الفاصل المركز عليه منظورا بالنسبة إلى التأويل الدلالي الذي لا يرى سواه، وهذا الفاصل الزمني الذي يتم التصريح به هو زمن التصريح.

ويتمكن كلاين من خلال هذا التعريف للجهة من إدماج ضمني للتصورات المتداولة للجهة النحوية باعتبارها تقوم على نظرة المتكلم للحدث باعتباره كلاً أو غير مكتمل... ولا يقوم تخصيصه للأزمنة والجهات على علاقة السبق ونقيضها فحسب، بل يضيف علاقة الاحتواء باعتبارها علاقة مخصصة للأزمنة الثلاثة. وبالتالي يصبح الزمن النحوي تحقيقاً للعلاقة الزمنية بين زمن التلفظ وزمن التصريح، وتبعاً لهذا المنظور لن يرتبط زمن التلفظ بزمن الحدث بشكل مباشر كما تتنبأ بذلك نظرية رايشنباخ. أما الجهة النحوية فهي تحقيق للعلاقة الزمنية بين زمن التصريح وزمن الحدث. وبموجب هذا النظام العلاقي يكون الزمن حاضراً إذا وضع زمن التلفظ في زمن التصريح، أو إذا تضمنه. وفي حالة الماضي يكون زمن التلفظ بعد زمن التصريح. ويسحب هذا النموذج التخصيصي للأزمنة على الجهات النحوية. فإذا كانت الجهة غير تامة وضع زمن التصريح في زمن الحدث، على اعتبار أن الأحداث لها محيط زمني يخصص في شكل فواصل زمنية<sup>(1)</sup>. وتبعاً لذلك تأخذ الجملة التالية البنية التمثيلية أسفله:

33 - كانت هند تغني (لما دخلنا الغرفة)

$E \text{ } [ \text{ ز } > \text{ ت } \wedge \text{ E } \text{ } [ \text{ ز } \geq \text{ ز } \wedge \text{ هند تغني في ز } ] ]$

ز = زمن التصريح. زمن الحدث  
ز = زمن الحدث.  
ت زمن التصريح

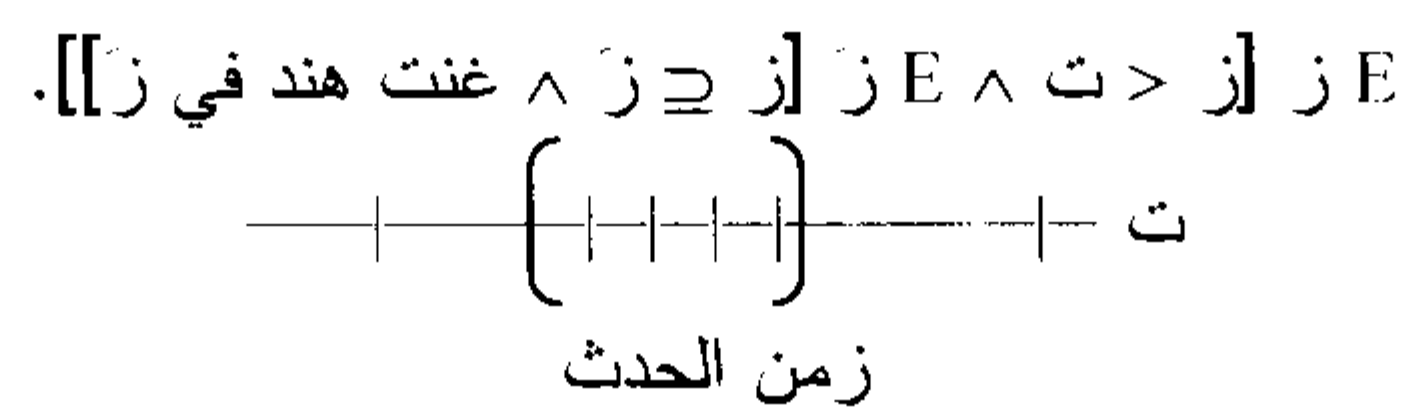
إن خاصية الفاصل الفرعي sub - interval propertie التي ركزت عليها الأدبيات الجهمية في تخصيصها لغير التام تصير بارزة في هذا النسق التمثيلي. فجهة غير التام تركز على

(1) تختلف الأفعال من جهة بنيتها الزمنية الداخلية، ويشكل تخصيص الزمن الداخلي للحدث مجالاً خاصاً في النظريات الجهمية يعرف بجهة الأوضاع أو Aktionsart أو الجهة المعجمية lexical aspect. فالأفعال قد تكون دالة على النشاط لها امتداد في الزمن، لها بداية في الزمن، ونهايتها غير محددة (جرى، سار...). وقد تكون دالة على الإنجاز، لها محيط زمني أو فاصل زمني محدود له بداية ونهاية (أكل زيد تفاحة)، أو تكون دالة على الحالة لها امتداد زمني لكنه امتداد متجانس، كما أنها غير مالكة لبداية معلومة أو نهاية محددة (أحب، كره، ظرف...). وقد تدل الأفعال على فاصل زمني قصير جداً، وهذا النمط من الأفعال له امتداد في الزمن لكنه امتداد قصير جداً لا يكاد يرى مثل (سعل، طرق، وصل، انفجر...)، وتمديدها في الزمن يخلق بنية تكرارية من الأحداث وتسمى بالأفعال اللحظية أو أفعال الإتمامات في تصنيف فاندلر.

لمزيد من التفاصيل ينظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

فاصل فرعي داخل المحيط الزمني للحدث. ويشكل هذا الفاصل زمن التصريح. وتشتق دلالة التدرج هنا من كون طرفي الحدث (البداية والنهاية) غير منظورين في التأويل الدلالي الجهوي، وبالتالي فالجملة لا تصرح بكون حدث الغناء وصل إلى نهايته. وينعكس التمثيل الزمني في حالة الجهة التام حيث تأخذ الجملة التالية التمثيل الموافق لها:

34 - غنت هند



يوضع زمن الحدث باعتباره فاصلا زمنيا ذا بداية ونهاية داخل زمن التصريح. أما الأزمنة المكتملة perfect tenses الماضية فهي نتاج لعلاقة السبق وليس لعلاقة الاحتواء أو التضمن. فجملة:

35 - كانت هند قد غنت

تفيد بأن زمن التصريح قبل زمن التلفظ، وزمن الحدث قبل زمن التصريح، الشيء الذي يبين بجلاء أن المنظور الزمني أو الجهوي في الاكتمال منظور سبقي. أما دلالة تمام الحدث أو عدم تمامه فهي دلالة مستلزمة أو مقتضاة. وقد لا تكون كذلك، وهو ما يظهر في الحاضر المكتمل:

36 - he has broken the cup (\*and still he breaks it)

لقد كسر الكأس (وما زال يكسره)

37 - he has lived in Boston (and still he lives)

لقد عاش في بوسطن (وما زال يعيش في بوسطن)

يتبين أن دلالة التمام perfectivity ليست ضرورية في الزمن المكتمل perfect tense ، فاحتمال استمرار وجود "زيد" في مدينة بوسطن وارد في الجملة (37). أما الجملة (36) فاحتمال استمرار تكسير الكأس فيها غير ممكن، وهي دلالة تقتضيها طبيعة الموضوع الداخلي للفعل الذي يستحيل أن يخضع من جديد لحدث الكسر. إنها دلالة تقتضيها الطبيعة الجهوية الداخلية للموضوع الداخلي والدلالة الجهوية للفعل، ولا علاقة لها بطبيعة الزمن النحوي. إن علاقة التضمن والاحتواء بين زمن التصريح وزمن الحدث وحدها يمكن أن تحدد جهة التمام أو عدمه. وبالتالي فالنظام العلاقي الذي يضعه كلاين يحدد مساحة المجالات الزمنية أو الجهوية التي يمكن أن يخصصها.

ولنسق كلاين ميزة أخرى تتمثل في التمييز بين التدرج والحاضر. فالأول خاصية جهوية، والثاني خاصية زمنية. ويحدث أحيانا في مجال الصرف الزمني صهر الجهة والزمن في



شكل صرافي واحد. ويتأسس المفهوم على نفس العلاقة الزمنية، فالحاضر يضع زمن التلطف في زمن التصريح، والتدرج يضع زمن التصريح في زمن الحدث، وبالتالي ينبغي التمييز بين مستويات الدلالة الزمنية. فجملة:

### 38 - Jean marche vers le café

يسير زيد نحو المقهى

تعبر عن سيرورة موضوعة زمنيا في الحاضر ومتدرجة في الزمن، والأساسي في هذا الاستدلال هو أنه يجب إقامة فرق بين العلاقة الزمنية المولدة لدلالة التدرج والعلاقة الزمنية المولدة لتأويل الحاضر.

ومثلما هو الشأن بالنسبة لنظرية هورنستاين التي حاولت أن تصوغ تصورا للعلاقة التوافقية بين الصرف الزمني والتأويل الزمني، حاول كلاين ذلك من خلال بعض الإشارات الموضحة لطبيعة العلاقتين. لقد تنبه إلى أن اللغة لا تحقق في جميع الحالات كل العلاقات الممكنة بين الفواصل الزمنية (زمن التصريح وزمن الحدث أو زمن التلطف وزمن التصريح)، ويمثل لذلك بصرافة الحاضر في الألمانية التي تعبر بشكل صرافي واحد ملتبس عن علاقيتين: زمن التصريح بعد زمن التلطف (المستقبل) وزمن التصريح متضمن في زمن التلطف (الحاضر)<sup>(1)</sup>.

وفي سياق التمييز بين مستويات الدلالة الزمنية ميز كلاين (1994) بين ثلاثة مستويات معتبرا أن هذه الأخيرة تجسد فكرة الزمن أو الزمنية temporality بثلاث وسائل في اللغة:

1. العلاقة بين زمن الحدث وفاصل زمني آخر.

2. السيرورة الزمنية للحدث التي يمكن أن ننظر إليها ونتمثلها بوسائل مختلفة.

3. الخصائص الزمنية المحايثة للأفعال.

وهكذا فالأفعال نفسها تنقسم إلى طبقات جهية بحسب خصائصها الزمنية الداخلية. يحيل السنمط الأول على الزمن النحوي، ويحيل الثاني والثالث على التوالي على مستويات الجهة: جهة نحوية ومعجمية. ولا يوجد استقلال تام في تصوره للجهة المعجمية عن الجهة النحوية. فالإتمامات إذا استعملت في غير التام تغيرت دلالتها<sup>(2)</sup>. لاحظ الفرق بين:

39 - il mourut → مات

40 - il meurt → يموت

(1) Klein, 1994, Time in language, pp. 70-71, Routledge.

(2) انظر: Norah Boneh: La représentation syntaxique du temps, 2003, p. 53.

فجهة التدرج النحوية تمنح للحالات بعدا حديثا. فالحالة لها صفة السكون، وعندما يتم التركيز على سيرورتها الداخلية يقع تحول دلالي في اتجاه الدلالة الحديثة. وهو ما يظهر من خلال المثالين التاليين:

41 - John is being crazy

يتصرف جون كأحمق<sup>(1)</sup>

42 - I am liking this place

إني أُعجَب بهذا المكان

اللذان يظهرا مشاركة دينامية للفاعل الذي يتحول من معان للحالة إلى منفذ. وفي المثال نلاحظ قسرا coercion للنمط الجهي المعجمي<sup>(2)</sup>.

(1) الترجمة العربية لا تفي بالدلالة الزمنية، وهي ترجمة تقريبية. ويعود ذلك إلى طبيعة أفعال الحالة في العربية وإلى غياب التحقيق الصرافي للتدرج في العربية. فعندما نقول:

1 - أفهم الدرس

2 - أحب آسيا

لا يفترض ذلك وجود فهم أو حب متدرج في الحاضر، وإنما المعنى يتجه نحو الإحالة على وجود فهم وحب متحققين. ومرد هذا التخصيص الدلالي إلى كون "التأويل في صورة المضارع يخضع للجهة، لأنه زمن غير موسوم، وجهة الوضع هي التي تحدد التأويل الزمني". الفهري: عن الماضي والاكتمال والتدرج. في البنى الزمنية وأشكالها، مرجع مذكور، ص 21. بخلاف الماضي الذي لا يخضع تأويله الزمني لجهة الوضع، لأنه زمن موسوم، فالأزمنة غير الموسومة توجهها الجهة المعجمية للفعل. انظر الفصل الأول من الباب الثاني لتدقيق التصور حول موسومية السمات الزمنية والجهية والفصل الثاني منه حول المقولات الزمنية والجهية ودلالاتها.

(2) يعرف القسر Coercion بناء على التغيير الدلالي لسمة دلالية أو نحوية لمقولة معينة، وهو تغيير مشروط بالسياق التركيبي والدلالي. انظر:

- Postejovsky: Generative lexicon, 1995.

وعن التسوير في الأزمنة والجهات ينظر:

- H. De Zwart, 2000, Tense; Aspect and Coercion in Cross-linguistic perspective, pp. 7-19, OTS, utrecht university, MS.

والفصل الثاني من هذا البحث.

يجسد المثالان لما يمكن أن نصطلح عليه بالمنفذية الضعيفة تمييزا لها عن المنفذية القوية في أمثلة من قبيل:

1 - خرج زيد. أو

2 - كتب زيد الدرس.

ويشكل المثالان حجة لصالح تحليل دلالة "المنفذ" كدور محوري محدد بالسمات الطرازية Prototype مثلما نجد في نموذج داوتي 1991. فأفعال الحالة هنا حينما تحول بموجب جهة التدرج إلى أفعال دينامية لا يصير فاعلها حاملا لكل سمات المنفذ الطراز وإنما بعض سماته. مما يعني أن هناك سلمية للمنفذية في طبقات الأفعال. ينظر:

أحمد بريسول، 2002، "جهة المحدودية في حث الحركة"، في أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر، ص 83.

يحدد داوتي مجموعة من السمات الطراز لدور المنفذ تتمثل في الحركة والإرادة والإحساس والإدراك. تحقق طبقة الأفعال الدالة على الاستهلاك أو الإنجاز للسمات أعلاه بشكل شبه كامل.

لقد استطاع كلاين أن يطرح إشكال زمن التلفظ بصيغة واضحة، ففي سياق إسناد بنية زمنية لزمن التلفظ تضاربت التصورات النظرية، فالتقليد الرايشنباخي يعتبر زمن التلفظ نقطة أو لحظة زمنية، ومن النظريات ما منح تخصيصاً يعتمد دلالة الفواصل intervals. ومما يدل على أن زمن التلفظ لا يمكن أن يعتبر نقطة زمنية وإنما فاصلاً زمنياً ممتداً، الأفعال اللحظية التي لها بنية زمنية داخلية قصيرة جداً، فحينما تصرف في الحاضر تصير حاملة لدلالة التكرار، ولا يمكن أن تشير إلى حدث واحد مربوط بزمن التلفظ، وهو ما يجسده المثال التالي:

43 - يسعل زيد

يسهل فهم دلالة التكرار في نظرية الزمن القائمة على مفهوم الفواصل الزمنية بدل النقطة الزمنية. فإذا كان الحدث لحظياً فهو موزع على فاصل زمني له امتداد، مما يسمح بتوليد دلالة التكرار.

يطرح كلاين صعوبة تحديد خصوصية زمن التلفظ في صيغة أسئلة: هل يوافق زمن إنجاز الجملة أم زمن قراءة نص ما أم زمن المتكلم أم المخاطب؟ مقترحا بديلاً اصطلاحياً، وهو مصطلح origo، إنه زمن التجربة الراهنة، ولهذا الزمن ديمومة عامة وفضفاضة<sup>(1)</sup>.

(1) قد لا تكون أفعال الإتمام أو الأفعال اللحظية دالة على التكرار بالضرورة حينما ترد في صورة الحاضر. لنتأمل المثالين التاليين:

1 - يصل زيد إلى قمة الجبل

2 - يموت زيد في المستشفى

فالمثال 1 يدل على اللحظة السابقة على الوصول، وهي مرحلة إعداد تسبق مباشرة الزمن غير الممتد واللحظي الدال على الوصول. ينسحب نفس الوصف الدلالي على المثال الثاني حيث نجد إحالة واضحة على السيرورة التي تقود نحو الموت. تعد هذه الأمثلة حجة لصالح التحليل الذي ينبنى على مفهوم "الفاصل الزمني" فالحاضر "فاصل زمني" له بنية زمنية داخلية غير مخصصة unspecified. ويشخص فعل "سعل" نموذج الأفعال اللحظية التي يستحيل احتواؤها في "فاصل زمني" دال على الحاضر، وحينما تحتوى تصير دالة على الماضي أو المستقبل. فجملة:

3 - يسعل زيد سعدة.

ممكنة إذا ما وصفت حدثاً وقع لتوه أو في المستقبل المتصل بالحاضر.

انظر جحفة: "تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية"، في "مجالات لغوية: الكليات والوسائط"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1994، ص 145.

وللتدقيق نشير إلى أن مفهوم "الفاصل الزمني" يقبل إدماج التصور الزمني القائم على فكرة النقط الزمنية، على اعتبار أن الفاصل مجموعة من النقط الزمنية المرتبة بشكل كثيف dense في الزمن، بمعنى أنه إذا وجدت مدتان زمنيتان وجدت معهما مدة زمنية تتوسطهما. ويسمح لنا هذا التمثيل للزمن باعتباره فاصلاً متشكلاً من نقط زمنية من استيعاب البنية الزمنية للأفعال اللحظية في الماضي. فجملة:

4 - سعل زيد سعدة واحدة أمس في الساعة الرابعة وخمس دقائق

تبئر نقطة زمنية واحدة داخل الفاصل الزمني الماضي.

وانظر أيضاً: H. De Zwart and H. Verkuyl, 1999, pp. 63-67.

من أجل مزيد من التفاصيل حول أهمية المفاضلة بين مفهوم الفاصل الزمني والنقط الزمنية في تمثيل الزمن.

ونخلص في نهاية هذا المبحث إلى أن المنظور الدلالي للزمن ممثلاً بالنظرية الإحالية والتصورات الرايشنباخية الجديدة وما لحقها من تعديلات يشكل خطوة نحو تعميق فهمنا للطابع الإشاري للأزمة في اللغة، وعلاقة الزمن بالمقولات الإشارية. وللنظريتين مزايا أخرى تقترن باستيعاب ظواهر الإدماج الزمني وتوالي الأزمان وتنوع استعمالات الزمن في السياقات التركيبية بين الاستعمال الإحالي والعائدي، وتجسد إطاراً استدلالياً صالحاً لتمثيل سلوك الأزمة في الخطاب.

كما أن النماذج النظرية للزمن المؤطرة بمسلمات التصور الإحالي والرايشنباخي الجديد تمنح إمكانية استيعاب قضايا نظرية ذات دلالة في "نحو الزمن والجهة" مثل العلاقة التوافقية أو اللاتوافقية بين الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغات الطبيعية، وتقييد التأويل الزمني بمبادئ تركيبية أو دلالية في سياق بلورة "نحو زمني كلي" ووسائط تركيبية أو دلالية تجسد الاختلافات بين اللغات في بناء الأنحاء الزمنية الخاصة. وفي المبحث الموالي المخصص للنظريات التركيبية للزمن سنلاحظ كيف استطاعت عدد من النظريات إدماج التصورات الإحالية أو الرايشنباخية الجديدة في أجهزة تمثيلية تركيبية تنحو نحو منح مضمون ملموس للوسائط التركيبية، وللعلاقة بين الصرف والدلالة الزمنية في أفق تقييد التأويل الزمني بمبادئ تركيبية.

## المبحث الثالث

### المنظور التركيبي

لقد ظل التأويل الزمني إلى عهد قريب يدرس بمعزل عن بنيته، وافترضت في السنوات الأخيرة محاولة لربط التأويل الزمني للجملة بالبنية التركيبية. وتعد دراسة إنش 1987<sup>(1)</sup> محاولة رائدة في اتجاه صياغة حساب تأويلي للزمن داخل النظام الشجري التركيبي للجملة. لقد استثمرت إنش مكتسبات نظرية بارقي معتبرة الأزمنة ذواتا اسمية تخضع لقيود توزيع العبارات الاسمية في الجملة وفي الخطاب. وهكذا لم يعد الزمن مقولة نحوية معزولة عن التركيب، بل أصبحت كل عناصر التركيب تساهم في الإحالة الزمنية للجملة. تشكل أعمال كيرون وبيانيسي وجيورجي وستويل وزاكونا<sup>(2)</sup> أساس انطلاق مجموعة من الفرضيات الكبرى التي أصبحت متداولة في نظريات الزمن أهمها:

- فرضية السلاسل الزمنية.
- فرضية محمولية الزمن.
- فرضية اشتقاق الاختلافات الصرفية والتأويلية للأزمنة في اللغات من وسائط صرف - تركيبية أو مبادئ تركيبية محددة.
- والمقتضى هذه الأعمال أصبح تمثيل الزمن يستند إلى مبادئ ويتقيد بمبادئ التمثيل

---

(1) يتعلق الأمر بمقال مشار إليه:

- The Anchoring conditions for tense.

(2) لقد توالى بعد عمل إنش المقاربات التركيبية للزمن وتنامت في سياق تطور النماذج التوليدية التي قدمت إطارا تمثيلا لاحتضان التمثيل التركيبي للزمن في اللغات الطبيعية. وأحيل بشكل أخص على الأعمال التالية:

- Gueron J, and Hoekstra T, 1988, Les chaînes temporelles et les verbes auxiliaires. Lexique 7, 61-85.

- Gueron J, 1993, "Sur la syntaxe du temps". Langues française, no. 100, Décembre, pp. 102-122.

- Gueron J, 1996, "Chaînes temporelles simples et structures auxiliaires".

في: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- Giorgi, A, and Pianesi F, 1991, "Toward a syntax of temporal representations". Probus, 2, 187-213.

- Giorgi, A, and Pianesi F, 1997, "Tense and Aspect". Oxford university press.

- Stowell T, 1993, The syntax of tense. M.S.

- Zagana Karen, 1990, "Times as temporal Argument Structures". M.S. University of Washington.

والاشتقاق العامة التي تضعها النظرية التوليدية؛ ويتم داخل مستويات تمثيلية لسانية مبررة داخل النموذج اللساني. فيتم توليد التأويل الزمني بموجب ميكانيزمات حسابية تتحكم في اشتقاق البنيات التركيبية بشكل عام، ليصير النظام الحسابي لنحو الزمن جزءا من النظام الحسابي العام لنحو البنيات التركيبية التي يقوم النموذج بتوليدها.

ومن أجل تطويق هذه الفرضيات وروز مدى كفايتها وصفا وتفسيرا، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور فرعية منظمة على المنوال التالي:

1. نعرض في المحور الأول لفرضية السلاسل الزمنية عند كيرون. ووسائل اشتقاق دلالة الأزمنة البسيطة والمركبة والعلاقة بين الزمن والجهة وطرق التوسيط الصرف - تركيبية بين أزمنة اللغات لتفسير الاختلافات في تأويل الأزمنة في اللغات الطبيعية.
2. نقدم أهم الافتراضات التي يتأسس عليها تصور الزمن كمحمول ينتقي موضوعات زمنية يقوم بترتيبها. وسنعرض لنموذجين تمثيليين في هذا السياق وهما على التوالي: زاكونا وستويل.
3. سنخصص المحور الفرعي الثالث لمناقشة التصورات التي حاولت إقامة مقارنة بين أنساق زمنية متباينة في طرق إحالتها الزمنية استنادا إلى الوسائل التمثيلية التي يوفرها نموذج الاشتقاق المرحلي *derivation by phase* لتشومسكي (1998 و 2001)<sup>(1)</sup>. تنحو هذه التصورات نحو اشتقاق الاختلافات الإحالية للرؤوس الزمنية بناء على تخصيص قيمها. وتتمكن من توسيط الاختلافات بين الأنساق الزمنية استنادا إلى مفاهيم بسيطة يستعملها النموذج لاشتقاق البنيات التركيبية غير الزمنية.

### **(1) المحور الأول: فرضية السلاسل الزمنية: كيرون نموذجا**

إحدى مزايا النظرية التي سنقدم أهم الفرضيات والتقنيات التمثيلية التركيبية للزمن التي تتأسس عليها، كونها تقوم على مسلمتين مركزيتين انبنت على أساسهما النظريات التركيبية للزمن. وهما:

أ. الدلالة الزمنية تأليفية تخضع لمبادئ حسابية<sup>(2)</sup>؛ حيث تركز نظرية تركيب الزمن على البنية الداخلية للأزمنة في اللغات الطبيعية. وبتعبير آخر لم يعد الزمن مقولة غير قابلة

(1) Norah, Boneh, 2003, p. 43.

(2) نجد إشارات واضحة، في أعمال كل من كيرون وزاكونا، إلى كون التأويل الزمني تأليفيا في اللغات الطبيعية. انظر بهذا الشأن:

- Gueron J, 1996, "Chaînes temporelles simples et structures auxiliaires", p. 41.

- Zagona K, 1990, "Times as temporal Argument structure", p. 17.

للتحليل، بل يمكن تحليله إلى مكونات بحيث لا نحصل على الإحالة الزمنية الكاملة للجملة إلا بواسطة تضافر هذه المكونات، وكل مكون له مساهمة في بناء التأويل الزمني.

ب. تمثيل الزمن وحساب تأويله غير مستقل عن التمثيل التركيبي العام للجمل في اللغات الطبيعية. فما هي أهم المكونات التي تقترحها كيرون لبناء التركيب الزمني ولتشكيل النظام التأليفي للدلالة الزمنية؟

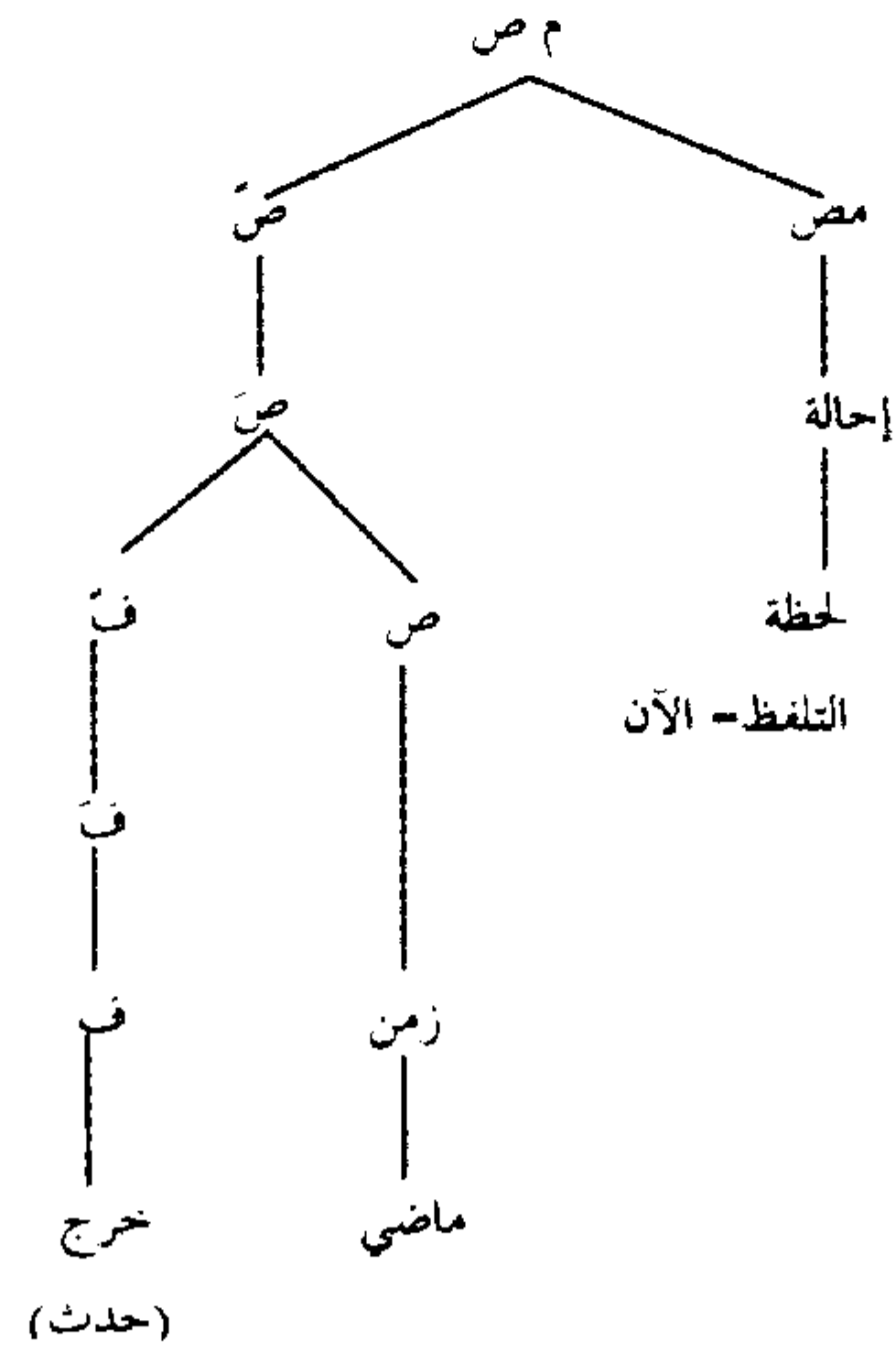
تفترض كيرون تبعا لتمثيل الجمل في النظرية التوليدية ربط الجملة بثلاثة مستويات بنيوية مختلفة<sup>(1)</sup>:

- مستوى المركب الفعلي: يضم الفعل وموضوعاته.
- مستوى الصرفية: يحتوي عنصرا زمنيا.
- مستوى المصدرية.

وكل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يساهم في الإحالة الزمنية. فالمصدرية يحتوي على صرفية زمنية مجردة تسمى الإحالة "R" ترمز للإحالة الزمنية للجملة. وعندما تساوي هذه الإحالة زمن التلفظ، فإن لحظة التلفظ = إحالة. ويتم حساب الزمن في الصرفية انطلاقا من الزمن في الإحالة. ففي الجملة التالية:

- خرج زيد

تساوي الإحالة لحظة التلفظ، أي "الآن" أو "الحاضر". و"ز" أو الزمن في الصرفية = الماضي بالنظر للحظة التلفظ. أما المركب الفعلي فيضم الحدث ونرمز له بـ "ح" والحدث يجب ربطه بالزمن لكي يغدو محيلا. ونمثل لهذه المستويات بالشجرة التركيبية التالية:



(1) انظر: Gueron, 1993, p. 102; Gueron, 1996, p. 52.

بافتراض كـيرون لهذه المستويات، فهي تتبع في ذلك نظرية رايشنباخ التي اعتبرت الزمن مركبا من ثلاثة نقط ضرورية لبناء التأويل الزمني. وهي: زمن الحدث والإحالة ولحظة التلفظ. فمثلا لحظة التلفظ هي دائما عبارة عن عنصر إشاري/تعييني تثبت قيمته في السياق التخاطبي، وتساوي لحظة التلفظ "الآن"، باعتباره عنصرا إشاريا مماثلا للضمائر المشيرة مثل "أنا" و"هنا". ويلعب هذا العنصر دورا أساسيا في تخصيص زمن الحدث، حيث يوضع الزمن بالنظر إلى لحظة التلفظ. فالزمن إما أن يكون ماضيا بالنظر للآن أو حاضرا وإما مستقبلا.

وتفترض كـيرون أن "مص" و"ز" و"ف" تشكل سلسلة زمنية ينبغي أن تكون حلقاتها أقصر ما يمكن<sup>(1)</sup>. إذ لا يمكن للحدث أن يربط إلا داخل مجال سلسلته، ولا يمكن أن يربط خارج هذه السلسلة بزمن الجملة الرئيسية إلا إذا كان عائديا. وللتمثيل نأخذ الجملة التالية:

1 - قال زيد إن عمرا سيأتي

لدينا هنا سلسلة زمنية مكونة من "مص" الذي يضم عنصر الإحالة، و"ز" الذي يشير إلى المستقبل ثم الحدث. ولا يمكن للحدث أن يربط بزمن "قال" بل ينبغي أن يربط بالضرورة بالزمن "المستقبل" أي في مجال سلسلته الزمنية الدنيا.

افتترضت كـيرون أن الأزمنة البسيطة حاضر/ماضي/مستقبل كلية، لأنها تتشكل من عناصر تتأسس عليها الإحالة الزمنية في اللغات الطبيعية، وهي زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة. بمعنى أن تمثيل الزمن الحاضر في جميع اللغات هو زمن التلفظ مساو لزمن الحدث. والتمثيل للماضي هو زمن الحدث قبل زمن التلفظ زت<زح. والمستقبل يكون زمن الحدث فيه لاحقا لزمن التلفظ.

---

(1) تستعمل كـيرون المبادئ والمفاهيم التي توفرها نظرية تشومسكي 1992/1989 بخصوص مفهوم السلاسل التركيبية. ومعلوم أن مبدأ قيد السلسلة الدنيا minimal chain condition الذي اقترحه تشومسكي يقيد العلاقة بين المكونات المتنقلة من مواقعها وأثارها، بحيث ينبغي أن يكون النقل مستجيبا لمبادئ اقتصادية في الاشتقاق (أقصر نقل). فالعلاقة بين المكون المنقول وأثره تكون مشروعة إذا كان يتحكم فيه مكونيا، ولم يكن هناك مكون أدنى قادر على التحكم محليا في الأثر مشتغلا كحاجز يمنع السابق من التحكم في أثره. وينتمي قيد السلسلة الدنيا إلى طبقة القيود المحلية. وتسحب كـيرون هذا القيد على البنى الزمنية على أساس أن السلسلة الزمنية ينبغي أن تكون حلقاتها أقصر ما يمكن. وتقدم كـيرون دليل النفي والمصدري المدمج لصالح فرضية وجود سلاسل زمنية تخضع لقيد المحلية.

انظر: Gueron, 1996, p. 27.

إن الإشكال الذي يطرح بصدد المماثلة التي تقيمها كـيرون بين مفهوم السلاسل في نموذج تشومسكي وتصورها عنها، يقتصرن بكون السلاسل التي تحدث عنها تشومسكي اشتقاقية، ووجه اشتقاقيتها أنها نتاج عمليات النقل. أما سلاسل كـيرون فلا تُكوّن بموجب سيرورات النقل، وإنما تشكل ضربا من السلاسل التمثيلية representational chains الذي يدفعنا إلى طرح مدى إمكانية سحب القيود الموضوعية على السلاسل الاشتقاقية على أنماط أخرى للسلاسل مصنوعة لتمثيل علائق تأويلية مختلفة عن نمط العلاقات التركيبية التي تتأسس عليها السلاسل الاشتقاقية.



فهذه الدلالة جزء من البنية المعرفية الإنسانية. لذلك فالتقابل بين اللغات لا يمكن أن يكون مصدره الدلالة لأنها عنصر كلي مشترك. وإنما مصدره صرف - تركيب هذه الأزمنة، قد نجد بعضها منها غير قابل للتحقيق الصرفي في لغة من اللغات<sup>(1)</sup>.

وفي سياق استدلالي مشابه تفترض دوشين Dechaine (1993)<sup>(2)</sup> بأن النحو الكلي يوفر موقعا تركيبيا للزمن في جمل اللغات الطبيعية. وغياب الصرافة الزمنية ليس دليلا على غياب الزمن في التركيب. ولا يمكن اعتبار الحجة الصرفية دليلا لتمثيل الزمن في اللغات الطبيعية. وتستقي دوشين أدلتها من لغات ذات صرافة زمنية فارغة مثل لغة الهايتي أو الصينية، ومن اللغات ذات الرابط الفارغ. وتبين أن بناء التأويلات الزمنية لا يتم انطلاقا من الصرف الزمني. فالبنى الزمنية الصرفية عارية في هذه اللغات. ففي لغة الهايتي مثلا تأخذ الأفعال الساكنة العارية من الصرف الزمني تأويلا غير موسوم دال على اللاماضي، وأفعال الحدث في هذه اللغة تحيل على الماضي باعتباره سمة غير موسومة. وتكشف الأنظمة الفعلية لهذه اللغات كيف أن محمولاتها الفعلية العارية تأخذ تأويلات زمنية غير ملتبسة. وتشكل هذه اللغات دليلا لصالح حساب التأويل الزمني للجملة بناء على حلقات السلسلة الزمنية. وإذا كان ثمة اختلاف يكشف عنه هذا النمط من اللغات فهو يعود إلى وجود سمات زمنية مشروطة بالجهة المعجمية للمحمولات الفعلية التي ينبغي مراعاتها أثناء حساب الدلالة الزمنية.

وفي سياق تقييد التأويل الزمني بدلالة الحلقات الزمنية، تلاحظ كيرون فيما يخص الحلقة السفلى في تمثيل الأزمنة (المركب الفعلي) أن هناك نمطا من أنماط الأحداث التي تنتمي إليها الأفعال لا يقبل التحقيق في الزمن الحاضر. ويتعلق الأمر بالأفعال اللحظية مثل وجد ووصل... فحيث تصح الجملتان التاليتان:

2 - Jean dessine ce paysage

3 - Jean marche

لا تصح الجملة:

4 - \* Jean trouve une pièce

5 - \* يجد خالد قطعة نقدية

وعدم إمكانية التعبير عن الأعمال اللحظية في الزمن الحاضر مسألة مبررة داخل

(1) Gueron J, 1993, p. 103.

(2) Dechaine, 1993, Predicate across categories, PHD.

الإحالة واردة في: Norah Boneh, 2003, p. 48.

النحو الكلي<sup>(1)</sup>. ولتفسير هذه الظاهرة تفترض كيرون أن التمثيل الدلالي للأحداث يختلف

(1) لا يمكن الحسم في مثل هذه البنيات الزمنية ببساطة دون استحضار التعقيدات التأويلية التي تأخذها في سياقات معينة. فمثلا جملة:

- يبلغ زيد قمة الجبل الآن.

لا يمكن تأويلها على الحاضر بدلالة البلوغ الممتد. لكنها يمكن أن تصف المرحلة النهائية التي تفضي إلى بلوغ القمة. كما أن نفس الفعل يصير مقبولا في الصورة الزمنية الدالة على الحاضر إذا أسند إلى فاعل جمع، لأن سمة الجمع غير المحدود تغير الدلالة الجهية للفعل من الإتمام إلى النشاط:

1 - يبلغ/يصل المتسابقون إلى القمة.

كما لو أن الفاعل المتعدد يجعل الحدث موزعا، فيتعدد الحدث، وبتعده يصير عبارة عن مجموعة من الأفراد الحديثة set of singletons تشعب فاصل الحاضر الذي يحتوي فقط زمنية متعددة. لكن لا تقبل كل الأفعال اللحظية هذه الإمكانية. ولناخذ كنموذج "يجد" حيث لا تصح الجملة:

2 - \* يجد المدعوون القطع/القطعة النقدية.

ما يجعل جملة "يبلغ/يصل" تقبل الصورة الزمنية والجهية المشار إليها وعدم قبول "يجد" لها بالرغم من الاشتراك في النمط الجهي اللحظي، هو أن الوصلات تتوحد في محور مكاني (إلى القمة) وزماني واحد بخلاف حدث الإيجاد حيث يصير كل حدث إيجاد فردي من طرف مدعو واحد منفصل عن الآخر. فما يمنع:

3 - \* يجد زيد قطعة نقدية و\* يجد عمر قطعة نقدية و\* يجد خالد قطعة نقدية.

يمنع كذلك: \* يجد الرجال قطعا نقدية.

تشخص هذه الأمثلة سمة الامتداد في الحاضر. وبالنسبة إلى فرضية السلاسل الزمنية التي تتبناها كيرون لا يعود هذا الامتداد إلى الزمن الحاضر في حد ذاته. وإنما يرتبط بزمن الإحالة الموجود في رأس المصدر والذو يعينه سور حامل لسمة [+ متحقق]. وعندما يكون معنا بهذا السور يشكل فاصلا زمنيا مفتوحا مشتملا على نقط زمنية غير محدودة. وبما أن الزمن الحاضر عاندي فهو ينسخ هذا التعدد الموجود في زمن الإحالة المقترن بزمن التلفظ ويتمكن الزمن من ربط البنية الداخلية للحدث المتشكلة من أحداث فرعية حيث يتوزع كل حدث على كل نقطة زمنية. ومن بين مقتضيات هذا الاستدلال أنه عندما يكون مخصص السور [- متحقق] يصير الفاصل الزمني المقترن بزمن الإحالة نقطة زمنية واحدة، وعندئذ يمكن للأفعال اللحظية أن تظهر في صورة الحاضر الزمني. ويكون ذلك ممكنا مع أزمنة السرد وفي أفعال الكلام:

4 - أعده بذلك

5 - I now pronounce you man and wife.

أعلن الآن أنكما أزواج

انظر التفاصيل:

- Gueron J, 1996, pp. 34-35.

ونختلف مع كيرون فيما يخص التخريجات التأويلية للأفعال اللحظية. فهي تشير إلى أن هذه الأفعال لا تقبل الظهور مع ظروف لها سمة الامتداد ما دامت لا تتوافق مع السمة الجهية المعجمية المخصصة للفعل. فالجملة (6):

6 - \* Jean a trouvé la pièce en une minute.

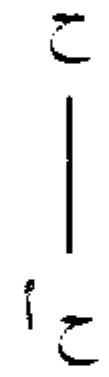
7 - وجد خالد القطعة النقدية في دقيقة.

لاحنة بالنسبة إليها. ونعتبرها سليمة في تأويل آخر على أساس أن الظرف لا يقيس مدة الإيجاد في حد ذاتها، وإنما المدة الزمنية السابقة على لحظة الإيجاد. ولا بد من الإشارة إلى مسألة، وهي أن الأحداث اللحظية والإتمامات لا توجد فيها فجوة زمنية منظورة بين بداية الحدث ونهايته يمكن أن يستهدفها الظرف. كما لا بد من الإشارة إلى أمر آخر، وهو أن الأحداث اللحظية والإتمامات بشكل عام نرية a tomic، بمعنى أنها لا تشتمل على أجزاء داخلية فرعية. مما يبين أن هذه الأحداث عندما تسورها الأفعال الجهية الدالة على مرحلة من مراحل الحدث تقبل تأويلا دلاليا مقترنا بالإحالة على المراحل السابقة على الإتمام، بما أن الحدث لا يشتمل على بنية زمنية داخلية منظورة يمكن أن يسورها الفعل الجهي، وهذا ما يظهر في الأمثلة التالية:

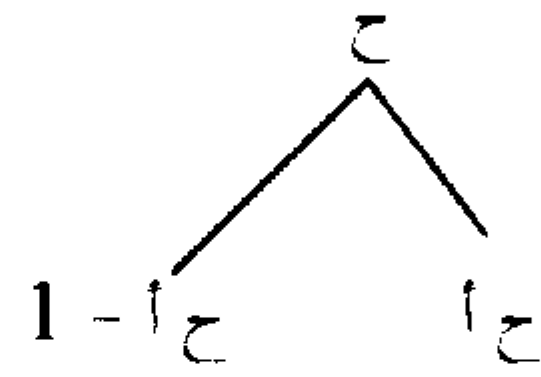
عن تمثيل الحالات<sup>(1)</sup>.

فالحدث يفترض وجود تغيير أو حركة. بينما الحالات مثل: يجب ويعرف ويفهم... عبارة عن أفعال نفسية ثابتة، وعندما يتصل الحدث بالزمن فهو يشير إلى أن الأحداث المحال عليها تتوزع في "ز" مخالف للحظة التي تسبق "ز"، أي أن الحدث له بنية مفرعة structure bifurquante تتمثل في ح أو الوضع البؤرة وح أ - 1، وهو اقتضاء ل ح أ، فهو نفي للوضع ح أ، ويشير الوضع البؤرة إلى وجود تحول حاصل بين الوضع المنفي والوضع ح أ. فعندما أقول: "يقرأ زيد المجلة" فإني أفترض حدثا جديدا مستلزما حدثا منفيًا، أي أنه قبل الآن لم يقرأ زيد المجلة. والحالة لا تقتضي هذا التحليل. فعندما أقول "يعرف زيد القراءة" لا أشير إلى وجود التحول، وإنما أثبت خاصية لزيد. وهكذا يسند للجملة "يقرأ زيد المجلة" التمثيل المتضمن للحدث المفرع، بينما تفتقر الحالة في التمثيل المقابل إلى مثل هذا التحليل:

يعرف زيد القراءة



يقرأ زيد المجلة



كيف تشتغل الإحالة الرمزية في هذا النموذج؟

تنطلق كيرون من تصور مفاده أن "إحالة" في المصدرية و"ز" في الصرفة لهما طبيعة اسمية، ويجعل السور الإشاري الدال على التعيين Deictic أو التحقق [+ Realis] الحال في مخصص المصدرية الرأس المصدرية ضميرا مشيرا، أي محيلا على "الآن" أو لحظة التلفظ. وهذا ما يتضح من خلال التشجيرة التالية:

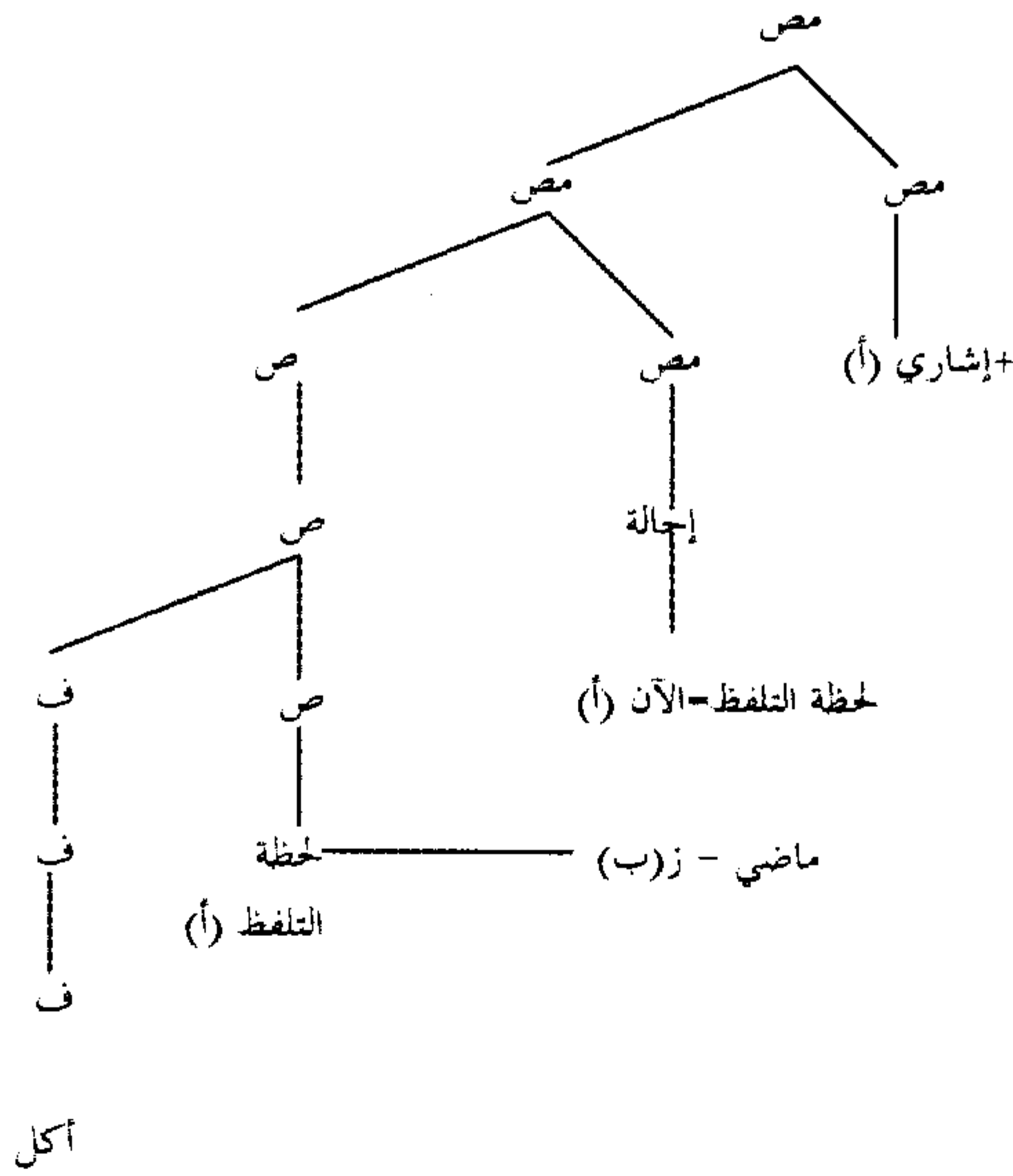
8 - بدأ يصل زيد إلى القمة

9 - بدأ يجد زيد الحل للمسألة

10 - بدأ يلاحظ زيد الوردة

وتعكس هذه الأمثلة بعدا آخر في الدلالة الجهية وهي المرونة الجهية للأفعال. وظاهرة التحول الدلالي الجهية، فمن الممكن أن يكون فعل الملاحظة في المثال (10) أعلاه دالا على نشاط ممتد في الزمن يقوده المنفذ ويتحكم فيه إراديا. وهذا الامتداد الزمني يسوغ تسوير "بدأ" للبنية الزمنية/الجهية للفعل. حول الامتداد في بنية الأفعال النفسية الدالة على الإدراك البصري، انظر: شوطا عبد اللطيف، 1995، "نظر ورأي"، في أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء، ص 11-23.

(1) يتبنى هذا التصور بوستويفسكي في سياق تحديده لبنية الأحداث، فالسيرورات مثل "مشى" و"جرى" تهيم على أحداث فرعية متجانسة والحالات لها بنية غير مفرعة عبارة عن حدث مفرد. انظر بريسول: "دلالة أفعال الحركة"، ص 185. في سمات الفعل وطرق بنائها، مرجع مشار إليه.



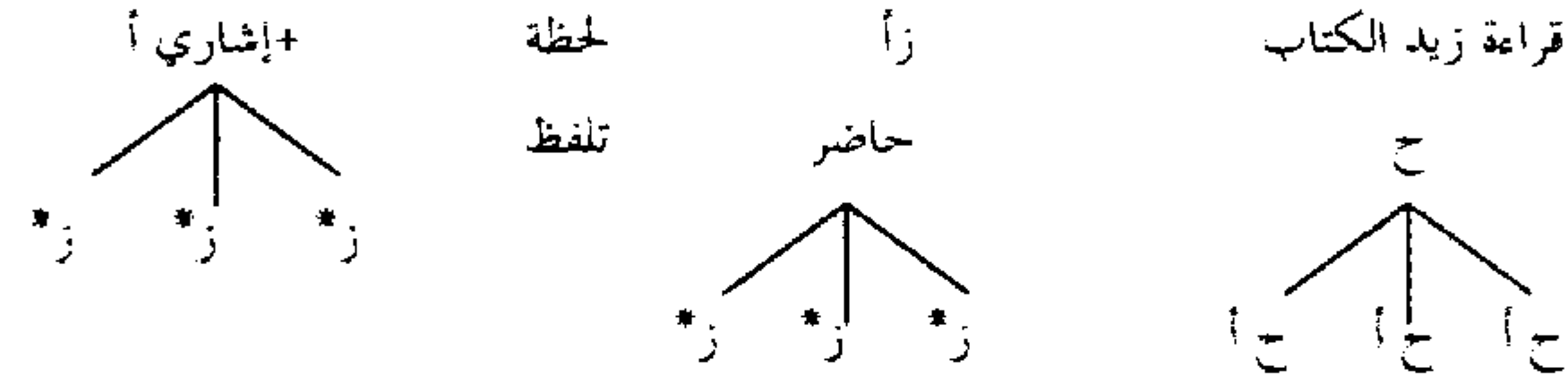
يؤول الزمن في الصرفة إما باعتباره ضميراً أو اسماً أو عائداً<sup>(1)</sup>. ويشبه الزمن الماضي الضمير. فالضمير لا يقترن في المجال المحلي إحيالاً بالاسم، وينطبق نفس الأمر على الماضي، فالماضي متميز عن لحظة التلفظ، إحالته متضمنة في الخطاب كما أن القرائن المتميزة (أ) و(ب) تشير إلى القراءة المنفصلة. فعندما أقول: "قرأ زيد الكتاب" قد تكون النقطة الزمنية التي أحيل عليها معلومة لدى السامع من خلال القرائن السياقية، باعتبارها متضمنة في الخطاب. وتعني الرسامة التالية: "لحظة التلفظ - ز ب" أن الماضي مقطوع أنطولوجياً عن الحاضر. وموضوعة "ز" على اليسار تعني أن زمن الحدث يسبق "الآن". وما تعنيه القطيعة الأنطولوجية هو أن مكان وشخصيات "ز ب" قد يختلف عن مكان وشخصيات لحظة التلفظ. أما الزمن المستقبل فهو يماثل الأسماء في إحالته. فـ "هند" لا تربط باسم يحدد دلالتها، إذ هي محيلة بطبيعتها، بخلاف الضمائر، ولذلك يحيل المستقبل على نقطة زمنية تقع بعد "الآن"، ولكنها غير معلومة أو محددة. وفيما يخص الزمن الحاضر فهو يشبه العوائد التي تتحدد إحالتها من خلال سوابقها، كذلك الحاضر فهو غير مفصول عن لحظة التلفظ بخط كما هو الحال مع الماضي أو المستقبل، بل إن "ز" ينسخ مضمون "الإحالة". وبما أن "زمن الإحالة" يساوي

(1) تلتقي كيرون مع بارتي في تخصيص الأزمنة بالسماوات الإحالية، ويوجد فرق بينهما يتجلى في كون بارتي تمنح هذا التخصيص للأزمنة في علاقتها بأزمنة أخرى في الجملة أو بالروابط الزمنية. في حين أن هذه السماوات الإحالية (ضميري أو عائدي) عند كيرون تتسحب على الأزمنة المفهومية البسيطة. فالحاضر عائدي، والماضي ضميري. ورغم ذلك نلاحظ بأن النسق التمثيلي الذي تعتمد كيرون يبين قوة تأثير النظرية الإحالية للزمن في نظريات الزمن التركيبية. كما يجسد قدرة النماذج التركيبية الحديثة على إدماج نظريات الزمن التي تبلورت خارج الأطر التمثيلية التركيبية.

زمن التلفظ، فالحاضر ينسخ زمن التلفظ مثلما ينسخ العائد سمات سابقه. أي:  
 زأ = لحظة التلفظ (أ) + تعيني.

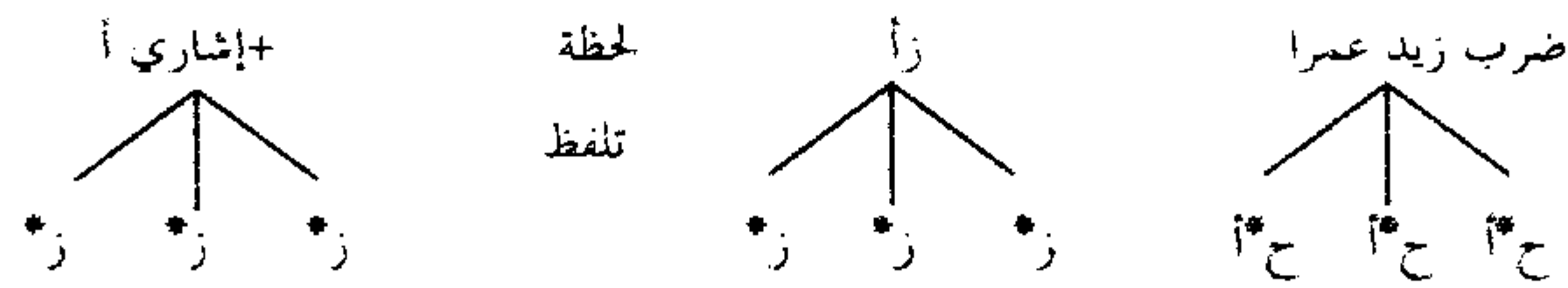
لاحظ أن القرينة (أ) التي يحملها زمن التلفظ هي نفس قرينة "ز"، بخلاف تمثيلات الماضي الزمنية، حيث يحمل "ز" قرينة مخالفة لقرينة لحظة التلفظ. كما أن "ز" يتميز عن الإحالة بكونه نقطة زمنية بخلاف الإحالة المشتركة مع السور الإشاري، فهي متتالية نقط. بمعنى أن الزمن الذي يعيشه المتكلم منشطر إلى لحظات مسترسلة. لذلك فزمن لحظة التلفظ ليس نقطة زمنية بل متتالية نقط، والزمن الحاضر باعتباره زمنا عائديا ينسخ هذه الفترات المسترسلة، حيث يكون الحاضر ممتدا. فعندما أقول:  
 6 - يقرأ زيد الجريدة.

تم الإحالة على فترات زمنية متعددة يتحقق حدث القراءة في كل فتراتها. وتأخذ الجملة التمثيل التالي:



إن عملية القراءة حدث واحد متصل، باعتبار عامل الامتداد في الحاضر يشير إلى أحداث فرعية، وكل حدث فرعي يوافق فترة زمنية فرعية، لأن الحاضر ينشطر إلى فترات زمنية فرعية. وهناك نمط آخر من الأحداث يقرأ قراءة تكرارية في الحاضر. فعندما نقول:  
 7 - يضرب زيد عمرا.

نفهم أن حدث الضرب لا يقع في لحظة واحدة في الزمن، بل يتكرر، وهذا التكرار يسمح به زمن التلفظ الذي هو عبارة عن متتالية زمنية في الحاضر:



وهذا ما يجعل تأويل الأحداث اللحظية في الحاضر غير ممكن. فجملة:  
 8 - \* يجد زيد القطعة النقدية.

تصبح لاحنة بموجب هذا التفسير، لأن حدث الإيجاد لحظي لا يقبل التكرار ولا يمكن أن يكون مسترسلا أو ممتدا، وبما أن الزمن الحاضر يقتضي متتالية نقط يتوزع فيها الحدث، وبما أن الأحداث اللحظية تقع في نقطة زمنية واحدة ما دامت مفتقرة لبنية زمنية داخلية، يتعذر إنتا لتأويل المرغوب فيه. وعندما تقع يحال عليها بواسطة الماضي:

9 - وجد زيد القطعة النقدية

ولا تستعمل الأحداث اللحظية في صورة الحاضر إلا في سياقات السرد<sup>(1)</sup>، وفي هذا السياق ليس زمن المتكلم هو زمن التلطف، كما أن السور ليس إشارياً يحيل إلى "الآن"، أي الزمن المعيش للمتكلم، بل نكون بصدد زمن سردي مختلف عن زمن المتكلم. وللتوضيح نوظف المثالين التاليين:

10 - dans cette scène Jean entre dans la chambre, il ouvre la fenêtre, il trouve une pièce par terre.

11 - والآن يستمر عمرو في البحث عن المجلة، يفتح النافذة،

يجد مفتاح خزانته، ويذهب في اتجاه الشرفة.

ففي عالم السرد، وهو عالم يخصصه السور [- إشاري] [- متحقق]، لا يكون زمن الإحالة متتالية نقط أو فاصلاً مفتوحاً، وإنما مجرد نقطة. وهذا ما يسمح بتوظيف الأحداث اللحظية في عالم السرد ولا يسمح بذلك في عالم الخطاب. وتصل كيرون إلى نتيجة مماثلة بالنسبة إلى الماضي المستمر imparfait والبسيط (passé simple) في الفرنسية. فعندما يستعمل الماضي المستمر في سياق السرد تختفي دلالة الامتداد<sup>(2)</sup>، فيصبح مماثلاً لماضي بسيط:

(1) انظر: Gueron, 1993, pp. 112-113 Gueron, 1996, p. 36.

(2) ليس كلما استعملت الصورة الزمنية الماضي المستمر في سياق سردي كانت دالة على أحداث غير مستمرة. فتحليل سلوك الأزمنة في الخطاب السردي يبين بأن الماضي المستمر يحتمل تأويلين معاً: الامتداد والتمام. وتضعف هذه الملاحظة قيمة تحليل كيرون ما دامت الأزمنة الواردة في سياق السرد كلها خاضعة لسلطة السور [- متحقق]، ولا نرى مصدراً للامتداد في غياب القيمة الموجبة لسمة التحقق أو الإشارة. ولا نعدم جملاً من هذا القبيل في سياق السرد:

- Jean écoutait la musique; quand Marie soudain entra.

ولإنقاذ فرضية كيرون يمكن أن نفترض بأن الصرفية [ait] تحمل اختياريًا في أزمنة السرد السمة [± محدد]. ففي عالم الخطاب تكون حاملة تخصيصاً ملازماً لسمة [- محدد]. وفي سياق السرد تصير مخصصة تخصيصاً أدنى بهذه السمة: [± محدد]. ويكون السياق عاملاً حاسماً في منح السمة القيمة التخصيصية المناسبة. ومعنى ذلك أنها عندما تحمل سمة [- محدد] تحيل على الأحداث الفرعية للحدث وصعودها إلى المصدر غير ضروري. مثلما هو الشأن بالنسبة إلى صرفية التدرج (ing) في الإنكليزية التي نفترض كيرون أن لها حيزاً ضيقاً، وتتمكن من تقسيم الحدث تقسيماً فرعياً دون الصعود إلى المصدر.

وفي حالة حمل الصرفية [ait] للسمة [+ محدد]، تصعد إلى المصدر حتى يحدث توافق بين هذه السمة وقيمة السور الإشاري الذي يدل على نقطة زمنية واحدة في الماضي. ومثلما تقيم كيرون مماثلة بين إحالة الحدود وإحالة الصرفيات الجبهة انطلاقاً من كون الصرفية [ait] في الحالات غير الموسومة مخصصة بـ [- محدد] منتقبة حدثاً فرعياً داخل سلسلة أحداث فرعية كما هو شأن "un livre" حيث ينتقي الحد "un" كيانا غير محدد داخل لائحة كيانات مفتوحة. تكون السمة [+ محدد] مماثلة للحد "le" أو "ce" التي تحمل اقتضاء دلاليًا بموجبه تتم الإحالة على ذات معرفة ومحددة داخل السياق دون اقتضاء عملية انتقاء داخل مجموعة نوات غير معرفة، فعندما أقول "الكتاب" فإنني لا أحيل على كتاب داخل مجموعة كتب غير معرفة، فدلالة التضمن والاحتواء توجد في النكرات المخصصة ولا توجد في حساب التأويل الدلالي للمعارف. ومن أجل مزيد من التفاصيل حول الخصائص الإحالية للنكرات المخصصة والمعارف، انظر الإحالة على إنش 1991، الواردة في الرحالي، 2003، نفسه، ص 141.

وفيما يخص تحليل كيرون للسمة الزمنية والإحالية لصرفية [ait] انظر:

- Gueron, 1993, pp. 119-120.

## 12 - en 1885 Victor Hugo mourait.

فدلالة الامتداد لا تجد مصدرها في صرفية الزمن (ait)، ولكن تعتبر ناتجة عن تفاعل بين عنصر "الإحالة" المخصص بسمة [+ متحقق] وزمن عائدي على اعتبار أن [ait] صرفية زمنية عائدية تحمل سماتها الزمنية العائدية المخصصة نحويا على زمن إحالة ماضي<sup>(1)</sup>. فحساب الدلالة الزمنية في نموذج كيرون سيرورة حسابية تأليفية تأخذ بعين الاعتبار السمات الدلالية لحلقات السلسلة الزمنية. ويلعب السور الإشاري المتموضع في مخصص المصدر دورا هاما في تحديد الإحالة الزمنية. ومن خلاله يتم رصد التقابلات الزمنية مثل التقابل بين الماضي المركب و"الماضي البسيط" الذي اعتبر تقابلا جهيا في أزمنة الماضي، في حين أن قيمة هذا التقابل كامنة في تخصيص السور: [+ إشاري] [+ متحقق] بالنسبة إلى الماضي المركب، و[- إشاري] بالنسبة إلى الماضي البسيط. ويتوزع بذلك التقابل على محورين متباينين: عالم الخطاب وعالم السرد. فالماضي البسيط لا يوظف في عالم الخطاب. لاحظ التقابل الآتي:

13 - \* Hier, je lis le livre.

14 - Hier, j'ai lu le livre.

ويتمكن هذا التحليل من تفسير سمة التمام perfectivity المقرونة بهذه الصورة الزمنية. فالسمة [- متحقق] irrealis تحتل زمن الإحالة في نقطة زمنية، فتصير بذلك البنية الزمنية الداخلية للأحداث مغلقة. بدهي أن يكون توالي الأفعال في صورة الماضي البسيط عاملا في تقدم السرد إلى الأمام، كما لوحظ في المقاربات الزمنية للخطاب.

---

(1) ثمة اختلاف طفيف بين الصيغة التحليلية التي تقدمها كيرون للماضي المستمر في مقال "تركيب الزمن" 1993، ومقال "السلاسل الزمنية البسيطة وبنيات الأفعال المساعدة" 1996. ففي العمل الأول تعتبر الصرفية الزمنية [ait] صرفية جهة تولد في الرأس الزمني الأسفل حاملة لتخصيص زمني معجمي ملازم [+ ماضي] وتخصيص دلالي إحالي [- محدد] على اعتبار أن التخصيص الثاني مقترن بطبيعة الدلالة الجهية لأن دلالة الاستمرار ناتجة عن انتقاء الصرفية لحدث فرعي داخلي داخل متوالي الأحداث الفرعية. كما أن الحدود النكرة مثل (un livre) un تتنقي عنصرا غير محدد داخل مجموع الكيانات التي يحيل عليها "كتاب". ويصعد الزمن الأسفل إلى الزمن الأعلى لفحص سمة [المضي] لأن الموقع الأعلى هو الموقع الوحيد لتوليد الدلالة الزمنية الإشارية، وبعد ذلك تصعد الصرفية الزمنية إلى المصدر لأن سمتها الجهية [- محدد] تقترن بعناصر متعددة وذلك ما توفره الإحالة باعتبارها فاصلا مفتوحا فتتمكن الصرفية من ربط الحدث الفرعي.

وفي مقالها "السلاسل الزمنية البسيطة" تلغي كيرون التمييز بين الأزمنة والجهات. فالجهة زمن يؤول بالنظر إلى الزمن الأعلى الذي يتحكم فيه، فهو إما مساو له في الإحالة (عائدي) أو غير مساو (ضميري). وفي البنيات الزمنية المشتمة على ماضي مستمر نكون بصدد زمن واحد وليس بنية مزدوجة زمن وجهة، وتصير دلالة الاستمرار ناتجة عن كون الصرفية [ait] في الرأس الزمني عائدية بالنظر لزمن إحالة حامل لتخصيص المضي وتخصيصه [+ إشاري] أو [+ متحقق]. وباعتباره كذلك فهو يوفر فاصلا مفتوحا يوزع الحدث على كل الفواصل الفرعية في "إحالة"، وبالتالي نحصل على دلالة الاستمرار.

- Gueron, 1996, pp. 38-39.

ويكتسي تحليل كيرون للبنية السماتية لحلقات السلسلة الزمنية وبشكل أخص سمات السور الإشارية أهمية خاصة في فهم ظاهرة تحول القيم الزمنية للصور الفعلية من الدلالة على أزمنة إشارية إلى نقيضها. ونأخذ كمثال الجمل الآتية:

15 - تباع المجلات في الأكشاك.

16 - تضحى الأم من أجل أبنائها.

17 - تحتسي هند دائما قهوة بدون سكر.

تفتقر هذه الجمل إلى إحالة تعيينية، بمعنى أن الأحداث غير مربوطة بنقطة زمنية يعينها زمن التلفظ، فوجود هذا الأخير مشروط بوجود سور إشاري يدل على "الآن"، وغياب هذا السور يمنع إحالة الزمن أو الحلقة الوسطى في السلسلة الزمنية "ز" على الحاضر، لأن "ز" عائد ناسخ للحظة التلفظ. ومعنى ذلك أن تأويل الأمثلة أعلاه يقتضي أن يحمل السور قيمة أخرى. وفي المثال (17) يحمل سمة [+ تعدد].

وهذه السمات قيم دلالية غير مالكة لمنظورية صرف - تركيبية، فاللغات لا تستعمل صرفيات خاصة للتعبير عن هذه الدلالات السورية، بل توظف الصور الزمنية ذات الإحالة التعيينية في السياقات غير الموسومة للدلالة على قيم زمنية مسورة موسومة. ويسهل فهم هذا السلوك بإقامة تناظر بين الحدود الاسمية التي تحمل إحالة التعريف أو التخصيص أو التنكير في سياقات تركيبية معينة، أو تخصص بقيم سورية في سياقات أخرى بالرغم من أن الحدود ليست أسواراً<sup>(1)</sup>.

فمصدر التباس الزمن بين القيمة الإحالية والقيمة السورية يكمن في تخصيصات مخصص المصدرية. وللتمثيل نقترح التشجيرتين التاليتين:

(1) ثمة تواز ملحوظ بين القيم الإحالية والسورية للحدود الاسمية وأزمنة الأفعال. لنتأمل الأمثلة الآتية:

1 - الكتب قرأتها بتمعن شديد.

2 - تباع المجلات في الأكشاك.

3 - قرأت كل كتاب صادر حول العولمة.

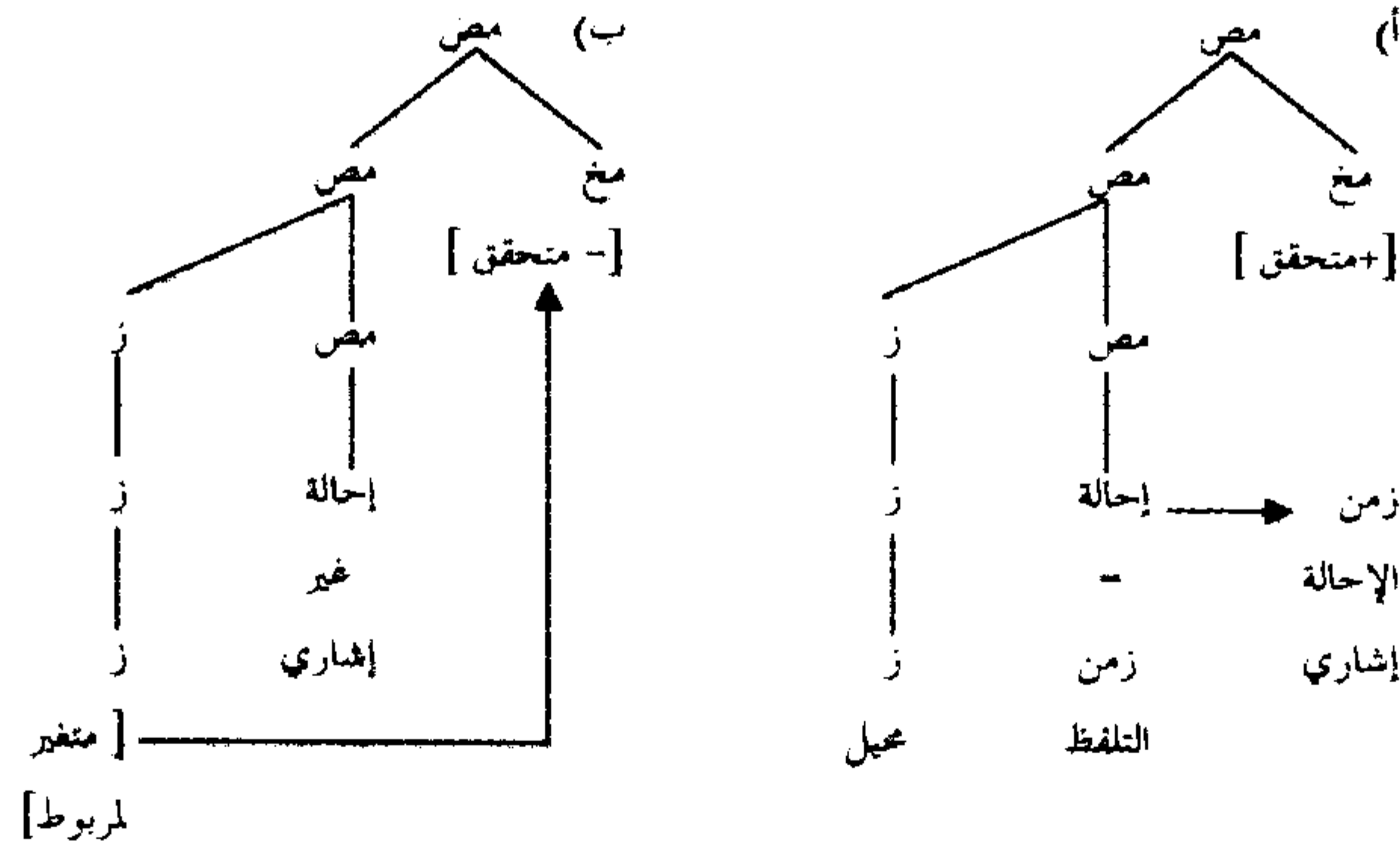
4 - قرأت كل الكتاب.

5 - فيلة بيضاء غالبا ما تسترعي انتباه الناس.

6 - فيلة بيضاء استرعت انتباهي.

في المثال الأول استعملت "الكتب" استعمالا إجابيا، حيث تمت الإحالة على ذوات مخصصة في عالم الخطاب. ويقوم الحد بوظيفة الإغلاق الوجودي. بينما يحيل الحد في المثال الثاني إحالة عامة، فتكون دلالة الاستغراق على عموم الكيانات هي الواردة. لاحظ أيضا أن الحد الفارغ في المثال الثالث يربطه السور "كل" ويصير بذلك متغيرا يحدد قيمته السور الكلي. ويبين المثالان (5) و(6) كيف أن الحدود الفارغة لا تؤول دائما بدلالة التخصيص، ولا تخضع لإغلاق وجودي. فالحد الفارغ يتم تسويره في المثال (5) بواسطة سور عام منظور يقوم بوظيفة الربط غير الانتقائي لمتغير الحدث والاسم. وفي المثال (6) يخضع نفس الحد لتسوير وجودي وبالتالي تتم الإحالة على كيانات محددة.





[ القيم الإحالية: ماضي / حاضر ]

عندما يحمل مخصص المصدرى سمة موجبة يعين القيمة الإشارية لزمن الإحالة، فيصبح مساويا للحظة التلفظ، وبذلك يخصص الزمن بقيمة إحالية اسمية (ضمير/عائد/اسم)، تمكنه من الحصول على قيم إحالية داخلية. وفي التشجيرة (ب) يفقد الزمن قيمته الإحالية المستقلة، إذ هو عبارة عن متغير مربوط بسور يحدد دلالاته. ففي الدلالة الزمنية العامة يربط الزمن بسور عام.

١٧ (إحأ) زأ حأ

ويصير تأويل البنية الزمنية في الصورة المنطقية:

في كل س، س لحظة، يكون حدث بيع المجلات في الأكشاك خاصية ل س. وبالنسبة إلى الجملة (17) يسور الزمن بسور دال على التعدد، ويحمل الزمن ومعه الحدث على اللحظات المتعددة. وبذلك تأخذ الجملة التمثيل التالي:

تعددا (إحأ) زأ حأ

E تعددية لحظات س، بحيث حدث شرب هند للقهوة بدون سكر خاصية ل س. وتمتد هذه المعالجة إلى الوجه التذييبي subjunctive mood والشرط. فمعلوم أن الشرط يحيل على المستقبل، وإن كانت الأفعال المقترنة به تامة. لقد لاحظ القدماء هذه الظاهرة ولم يستطيعوا تفسيرها، فأسندوا هذه الخاصية إلى الدور الذي تلعبه أداة الشرط، إذ تقلب عندهم الماضي إلى المستقبل. والتحليل الذي سنقترحه يبين أنه ليس هناك قلب للزمن وإنما تنبع الإحالة الزمنية من طبيعة تخصيص سمات مخصص المصدرى بقيمة سالبة [-إشاري] / [-متحقق]. ونلاحظ انتشار هذه الظاهرة في كثير من اللغات كما يتضح من الأمثلة التي سنسوقها:

18 - et si j'allais rendre visite à Marie?

19 - إذا جئتني بالكتاب، أعرتك المجلة.

لا يثبت المتكلم حدثا انطلاقا من زمن التلفظ، وإنما يصور أحداثا مرتبة في عالم ممكن، وفي العوالم الممكنة لا تتحكم الإشارات "هنا" و"الآن". بعبارة أخرى يصبح زمن الصرفية [ait متغيرا في حيز السور [- متحقق] [- إشاري]، ويكتسب دلالة الزمنية بالاقتران بدلالة السور [- متحقق]. فالموجهات الموسومة تشتغل كأسوار تحدد القيمة التخصيصية للزمن، وهو ما يحتاج إلى دراسة مستقلة تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الوجه والموجهات والزمن<sup>(1)</sup>.

ويعمم التحليل السابق على الوجه التذييئي مثل:

20 - Je veux que tu t'en ailles.

21 - يجب أن تخرج.

نعتبر أن الوجه التذييئي فارغ من الزمن، ودليلنا الترادف الزمني بين البنى غير المنتهية infinitive وبنى الوجه التذييئي:

22 - Je veux sortir

حيث تشترك البنيتان في تمثيل زمني موحد ووجه تباينهما يكمن في الملء المعجمي لحلقات السلسلة الزمنية. فرأس المصدر والراس الزمني لهما عماد معجمي في الوجه التذييئي بخلاف التركيب غير المنتهي:

23 - je veux partir.

يرأس غير المنتهي infinitive سلسلة زمنية مكونة من مصدر و زمن

je veux-	[i إحالة] سور]	ز	partir
	- متحقق موجهي	[متغير]	حدث i

قيمة المتغير الزمني = المستقبل، وهي قيمة زمنية تحدد الدلالة الموجهية للسور الذي تخضع سمته لانتقاء من طرف الفعل "vouloir" أو "أراد". وفي اللغة العربية يلعب المصدر دور المنتهي في اللغة الفرنسية، مما يدل على أن البنى المصدرية تمتلك سلاسل زمنية، وهو ما تجسده الأمثلة التالية:

24 - أريد ترك هذا العمل.

(1) سنقدم في الفصل الثاني من الباب الثاني مقارنة لتقييم هذا التفاعل.

نستبق بعض المسائل التي سيتم تناولها في الفصل الثاني من الباب الثاني لنؤكد بأن تخصيص الشرط بدلالة المستقبل الإشارية في المثالين المقدمين في المتن لا يستقيم في اللغتين. لنأمل الأمثلة التالية:

1 - إن كنت خرجت أمس، فلا داعي لأخرج معك اليوم.

2 - إن كنت دخلت المسرح أمس، صاحبك بدون تردد.

3 - Si tu étais passé hier; j'aurais compris ta proposition.

25 - أريد التخلي عن المشروع.

26 - ترك هذه الوظيفة سيزعجني.

27 - أخذ زيد للكتاب أقلقني.

إن دلالة الحدث في المصدر موجهة زمنياً نحو المستقبل في المثال (24) و(25)، ونحصل على هذه الدلالة الزمنية بموجب سيرورة حسابية موضوعها حلقات السلسلة الزمنية، فالمصدر محض بسمه [- متحقق] وبسمه موجهية يتحكم فيها محليا الفعل "أراد" وتقوم هذه السمة بربط الرأس الزمني وتقييد إحالته ويحصل الحدث على تخصيصه الزمني بموجب اقترانه بعناصر السلسلة الزمنية. ويكشف المثال (26) و(27) عن ظاهرة اقتران سلسلة زمنية بأخرى داخل الجملة. وتتحدد قيمة عناصر السلسلة المربوطة بالتخصيص السماتي لعناصر السلسلة الرابطة، مما يبين تنوع الدلالة الزمنية للمصدر بين الإحالة على الماضي أو المستقبل. ولا يعود هذا التنوع إلى كون المصدر مالكا لبنية زمنية إحالية داخلية وإنما إلى اقترانه الزمني بالبني الزمنية التي تكون البني المصدرية مكونات موضوعة منتقاة في مجالها بحيث تشتغل كفواعل أو مفعولات. ويظهر هذا الاقتران مع الروابط الزمنية مثل:

28 - زارني عمرو قبل دخول هند الجامعة.

29 - ستزورني هند بعد دخول عمرو الجامعة.

30 - زارني عمرو أثناء خروج هند من القاعة.

ولا تستسيغ جميع الروابط الزمنية بني مصدرية، حيث تبين الأمثلة الموالية صعوبة الاقتران الزمني في غياب بنيات زمنية محتوية على أفعال متصرفة:

31 - \* زارني خالد حينما دخول هند.

32 - \* كتب زيد المقالة بعدما خروج عمر.

ورغم وجود تماثلات بين البني غير المنتهية في اللغات الرومانية وبني المصدر في العربية، ثمة اختلافات تضعف تعميم التحليل بواسطة فرضية السلاسل الزمنية على المصادر العربية. من بينها:

أ. الاختلاف المقولي بينهما، فالأشكال غير المنتهية أفعال، والمصدر له خصائص اسمية حيث تدخل عليه الحدود والإشارات ويخضع لسيرورات صرفية متنوعة مثل الجمع، وهو ما لا تستسيغه الصور غير المنتهية في هذه اللغات.  
ب. تمتلك الصور غير المنتهية بنية جمالية وظيفية، ويشكل قبولها لعنصر النفي حجة لصالح وجود هذه البنية بخلاف العربية:

33 - Jean doit ne plus voir Marie.

34 - \* أريد لن تترك المشروع.

وفي التحليلات التي قدمت للأشكال غير المنتهية اعتُبرت اللاحقة (er أو ir) واسما زمنيا غير متصرف ملتصق بالجذع الفعلي، خاضع لربط زميني خارجي<sup>(1)</sup>.  
ج. معظم التحليلات اللسانية التي أُنجزت حول المصدر اعتبرت أن هذا الأخير مفتقر لرأس وظيفي زميني في مجال إسقاطاته الوظيفية واشتماله على رأس حدي يسوغ إعراب الجر، فلو وجد الزمن لسوغ إعراب الرفع. ويمكن أن يشتمل المصدر على إسقاطات وظيفية أخرى يشترك فيها مع الأفعال مثل البناء والجهة<sup>(2)</sup>.  
ويمكن أن نتبنى حلا لمواجهة هذا المشكل يقوم على فكرة أن الربط الزمني في البنيات المصدرية العربية لا يتم من خلال وساطة السلسلة الزمنية، وإنما من خلال ربط الموضوع الزمني الداخلي للمصدر - على أساس أن المصدر له موضوع حدثي وزمني - بالزمن الأعلى.  
وثمة دليل آخر يبين أن المصدر لا يشتمل على المصدر باعتباره حلقة زمنية فرعية في حلقات السلسلة الزمنية. فجمل من قبيل:

35 - دخل زيد بعد أن خرجت هند.

مقارنة بـ: 36 - دخل زيد بعد خروج هند.

تبين أن الزمن يظهر بظهور المصدر "أن" وامتناع:

37 - \* دخل زيد بعد أن خرج هند.

يكشف غياب الزمن الوظيفي أو النحوي الذي يسوغه المصدر، وتدفعنا هذه المعطيات إلى توسيط التأويل الزمني للبنى عبر وساطة السلاسل الزمنية. وهو توسيط يمكن أن يكون داخل اللغة الواحدة أو عبر اللغات. فيمكن للغة الواحدة أن تخضع بعض تراكيبها لحساب زميني لا يمر بالضرورة من خلال نظام السلسلة الزمنية. وتبقى تراكيب أخرى خاضعة لحساب سماتها الزمنية في حلقات السلسلة الزمنية.

وفي ضوء التحليل المقدم يمكن اقتراح تحليل للمعطيات المتضمنة لظروف الاقتران الزمنية مثل: "بعدها" و"حينما" و"وقتما". فالملاحظ أن هذه الظروف لا تسوغ إلا في بنية جمالية محتوية على أزمنة نحوية ترمزها أفعال حاملة لسيمات زمنية.

(1) انظر الرواعي لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الصور غير المنتهية في اللغات الرومانية والمصدر في اللغة العربية:

الرواعي عبد الصمد، 2003، بنية المصدر التركيبية والدلالية، ص 236.

والملاحظ أن هذا الواسم الزمني غير المتصرف يتم الاحتفاظ به أثناء تصريف الفعل في المستقبل. ويسقط في تصريف السمات الزمنية الأخرى:

Je chant(er) ai-tu part(ir) as

(2) نفسه، ص 338-340.

وإذا افترضنا أن هذه العناصر الظرفية تظهر في مخصص المصدرية وأن فضلها مركب زمني جملي، اتضح التباين بين البنيات المصدرية التي لا يمكن أن تشكل فضلا لمثل هذه المركبات الظرفية على أساس أنه لا يوجد موضع للمصدرية في هذه المركبات يمكن أن تظهر فيه، ولا وجود لزمن نحوي وظيفي يمكنها الاقتران به. ويقترح كنيكايا اعتبار هذه الظروف موصولات ملحقمة معقدة مشكلة من طرفين: طرف ظرفي "بعد"، "حين"، "وقت"، وطرف موصولي "ما". فيحل الأول في رأس المصدرية، والثاني في مخصصه، وهناك عمليات نقلية تقرن "ما" بهذه الظروف<sup>(1)</sup>.

(1) انظر كنيكايا عبد القادر، 1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ص 58.

انظر: العماري، 2004 الجملة العربية، ص 214. من أجل تحليل للعلاقة بين "ما" المصدرية و"أن". وفي واقع الحال لا تنتمي هذه الظروف إلى طبقة متجانسة، حيث تمتلك بعضها سمات تسويرية تلعب دورا مهما في الإحالة الزمنية مثل "كلما" و"عندما". ولمزيد من التفاصيل حول سلوك هذه الروابط الزمنية انظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

قدّم العماري في كتاب "الجملة العربية: دراسة لسانية"، ص 180. مجموعة من البنيات المصدرية تدفعنا إلى إعادة النظر في التحليل المقدم، على أساس أنه لا بد من توفر رأس زمني مجرد يسوغ اقتران الظرف الزمني به حتى يتم تقاسم السمات الزمنية. وتبين هذه المعطيات أن الإحالة الزمنية مستقلة ومغلقة داخل البنية المصدرية وأنه لا يقع حساب التأويل الزمني بالارتباط بالصفة الزمنية للفعل الدامج:

1 - يسعدني قدومك (أمس، أو غدا)

وتفسر هذه الجملة كالآتي:

2 - يسعدني (أن قدمت البارحة، أن تقدم غدا)

3 - تسرني زيارتك أمس للأستاذ.

لاحظ أن الظرف الحامل لإحالة الماضي لا يمكن ربطه بزمن "يسعد" أو "تسرني" لوجود تنافر في السمات الزمنية. الظرف هنا ينعت زمن الزيارة، فهو مربوط في المجال المحلي للمصدر ويقبل المصدر أن يظهر مع جميع أنواع الظرفيات مثل ظرفيات الإطار التي توطن الزمن الذي يتحقق فيه الحدث:

4 - أعجبتني قراءتك المجلة خلال المظاهرة يوم الثلاثاء

أو الظرفيات المحيلة على الفواصل الزمنية:

5 - سرتني سفرك إلى لندن من الثلاثاء إلى الخميس

أو ظرفيات المدة الزمنية المحددة:

6 - سرتني جريك لأربع ساعات

أو ظرفيات التردد.

7 - لا يعجبني جلوسك في المقهى كل يوم/دائما/مرتين

أو ظروف الاقتران الزمني:

8 - دق جرس الباب عند دخولك المطبخ

لكن بما أن الزمن في المصدر مطلق وغير حامل لصفة زمنية مخصصة بخلاف الأفعال التي يفرض الزمن النحوي قيودا على نوع الظروف التي يمكن أن تنعته، بما أن الأمر كذلك، يمكن في الحالات غير الموسومة أن يسوغ المصدر نعته بظروف زمنية مختلفة:

9 - دخول العدو المدينة أمس/الآن/غدا

وهناك حالات يخضع فيها التأويل الزمني للمصدر لزمن الفعل الدامج. فالإحالة هنا تابعة وليست مستقلة:

10 - أتعبني سفرك إلى الرباط (أمس\*/غدا)

وبخلاف المصادر يخضع التأويل الزمني في بنى اسم الفاعل والمفعول لنظام تألوفي يراعي حساب سمات حلقات السلسلة الزمنية. ونستبق بعض المسائل التي سترد مفصلة في فصل السلاسل الزمنية، لنقدم المعطيات التالية والتي تظهر احتواء بنى اسم الفاعل على مركب مصدرى وبنية زمنية مستقلة أو تابعة:

38 - هل أنت ذاهب إليه؟

- 11 - سأتابع رحيلك إلى البيضاء (غدا/الآن/\*البارحة)  
تكشف هذه المعطيات مجتمعة وجود قراءتين زمنيتين إحداهما مستقلة ومغلقة وثانيهما تابعة. وتقترح بارسنز Parsons توحيد القراءتين في قراءة واحدة، وهي القراءة التابعة. وحجتها تأويلية تعتمد منطق إعادة الصياغة (paraphrasing). فجمل مثل:  
12 - سفرك أمس منحني فسحة للتأمل  
13 - سفرك غدا سيمنحني فرصة للتأمل  
14 - تسرني زيارتك أمس للأستاذ  
تؤول كالاتي:  
15 - سفرك الذي تم أمس...  
16 - سفرك، الذي سيتم غدا...  
17 - تسرني زيارتك التي تمت أمس، للأستاذ  
فالإحالة الزمنية للمصدر تابعة لزمن الجمل التي تظهر في إعادة الصياغة. غير أن حجة بارسنز تأويلية. ولا يمكن قبولها في إطار نظري تركيبى من نمط نظرية كيرون. إلا أن وجود اختلاف بين طبيعة الزمن النحوي في الأفعال والزمن التأويلي في المصادر يدفعنا إلى افتراض أن الموضوع الزمني الداخلي للمصدر لا يملك سمة زمنية مخصصة. ويمكن أن نفترض أن الظرف هو الذي يقوم بتخصيص هذه السمة، وأن هذا التخصيص يتم في مجال إسقاط وظيفي يصعد إليه، ويكون مخصصه مملوءا بالظرف الزمني، ويقع حينئذ تخصيص السمات الزمنية المجردة. لنلاحظ المعطيات التالية حيث تسوغ البنى الزمنية الفعلية ظهور الظروف الموجهية بينما لا تسوغها البنى المصدرية:  
18 - طبعا ضرب زيد عمرا أمس.  
قارن بـ: 22 - طبعا ضرب زيد عمرا.  
19 - صراحة ضرب زيد عمرا أمس.  
20 - \* طبعا ضرب زيد عمرا. يقلقني  
21 - \* صراحة ضرب زيد عمرا.  
فهذا النوع من الظروف العليا يمتلك خصائص موجهية - الظروف التقييمية أو الموجهة نحو المتكلم - لا يمكن تسويغها إلا في بنية متضمنة لإسقاطات عليا: المركب المصدرى والزمني. وامتتاع تواردتها مع المصدر دليل واضح لافتقاده للمركب المصدرى أو الزمني. لكن إمكان تواردته (المصدر) مع الظروف الدنيا الدالة على الكيف والجهة حجة لصالح احتواء المصدر على رؤوس وظيفية داخلية تسوغ تأويل هذه الظروف. وسنقترح أن إسقاط الجهة أو البناء باعتبارها إسقاطات فعلية داخل بنية المصدر التركيبية تعد مركبات وظيفية مدمجة تحت الحد وليس تحت الزمن. فالجهة في المصدر تتفاعل مع الحد وفضلة المصدر وليس مع الزمن لغيابه، وهي جهة معجمية تحدد تأوج الحدث أو عدم تأوجهه أو تكراره. وليست جهة نحوية على اعتبار أن الجهة النحوية وحدها تربط بالزمن وتتفاعل مع سماته كما سنبين في فصل السلاسل الزمنية.

نقاشنا في هذه الإحالة مبني على أفكار واردة في:

- الرواعي، 2003، نفسه، ص 266-278، وص 436-441.

39 - إنك لذهاب إلى الدار.

40 - جاء الذي هو باعث الرسالة.

41 - (والذين هم عن صلاقم ساهون).

42 - (وأن لن ندخلها حتى يخرج منها، فإن يخرج منها فإننا داخلون).

43 - (ولنخرجهم منها أذلة وهم صاغرون).

تطرح هذه المعطيات تعقيدات في سياق المقارنة بين الإحالة الزمنية في الأفعال وما يقابلها في أسماء الفواعل، حيث يخضع التخصيص الزمني في هذه الأخيرة لاعتبارات متعلقة بالجهة المعجمية وبالسياق التركيبي العام للجملة وبالبنية الموضوعاتية لاسم الفاعل. ولنظرية كيرون مزايا تحليلية أخرى تتمثل في تفسير الفرق بين اللغات في تسويغ تأويلات زمنية معينة، وبشكل أخص في الأزمنة المركبة. وتتمكن كيرون من رصد الفرق بين تأويل الماضي المركب في الفرنسية والإنكليزية انطلاقاً من توسيط صرف - تركيب بسيط يتعلق بوجود سمة الشخص في الأفعال التي لها دور في تعيين الزمن. واستناداً إلى هذا الوسيط تصعد الأفعال المعجمية أو لا تصعد. ففي الإنكليزية يكون الزمن الحاضر فارغاً وهو غير مؤول مع أفعال العمل، ولذلك لا يجوز تصريف الأفعال في الحاضر. بخلاف الفرنسية<sup>(1)</sup>:

44 - Jean parle à Marie.

45 - \* Jean speaks with Mary (now)

الآن يتحدث جون مع ماري

فبما أن الفعل في الإنكليزية لا يصعد إلى الزمن لغياب سمة الشخص المعينة للزمن، لذلك لا يتمكن من الدلالة على الحاضر، على أساس أن وجود الفعل في الزمن وتسويغه بواسطة الشخص ضروري لتنشيط إحالة الحاضر الزمنية. وفيما يخص التباس الماضي المركب في الفرنسية بين الدلالة على الماضي المقطوع أنطولوجياً عن الحاضر، والماضي الموصول بالحاضر:

(1) نستثنى من هذه القاعدة أفعال الحالة في الإنكليزية التي تصرف في الحاضر:

1 - Jean knows the truth.

يعرف جون الحقيقة

وفي هذه الحالة تفترض كيرون أن الزمن مع أفعال الحالة ساكن (inerte) ولا يصير فعلاً إلا إذا أمكن تقسيم الحدث إلى أحداث فرعية. وبما أن أفعال الحالة لا تقبل تجزئاً أحداثها، يصعد الزمن الساكن إلى لحظة التلفظ في المصدر، وتصبح قيمة الزمن هي قيمة إحالة/لحظة التلفظ، ويحذف بعد ذلك أثر "ز" في الصورة المنطقية، فتحمل الحالة على لحظات التلفظ بشكل مباشر. انظر:

- Gueron, 1993, p. 114.

46 - Jean a discuté avec Marie hier.

47 - Jean a discuté avec Marie récemment.

تقترح كَيرون قاعدة صعود الزمن الأعلى الدال على الحاضر في التأويل الأول إلى المصدرى، ويحذف الفعل المساعد (avoir) في الصورة المنطقية لأنه غير مالك لمحتوى معجمي، ويشغل كعماد للزمن. وبعد صعود الزمن الأعلى إلى المصدرى يخلق مجالاً لصعود الرأس الأسفل الدال على التمام والمضي (discuté/parlé) إلى الرأس الأعلى لتسوية سمته الزمنية، وبالتالي يحصل على إحالة الماضي المنفصل عن الحاضر. وتلاحظ كَيرون أن قاعدة الصعود لا تنطبق في الحالة الثانية (الماضي المتصل بالحاضر) ولا يؤول الزمن الأسفل كزمن، وإلا خرق قاعدة السلسلة الزمنية التي لا تستسيغ وجود زمنين في سلسلة واحدة، وإنما يصير مركباً صفيًا حاملاً لسمة جهية (جهة النتيجة resultatative)، ذلك أن الجهة تبث نتيجة الحدث وتجعلها منظورة. ولا يصعد الرأس الزمني الأعلى إلى المصدرى، وإنما يحتل موقعه حاملاً سمة زمنية (الحاضر) ناسخة لزمن الإحالة. وبالتالي تربط نتيجة الحدث بلحظة زمنية حاضرة. وبما أن الإنكليزية لا تبيح قاعدة صعود الفعل، لذلك لا يستطيع ماضيها المركب أن يدل على الماضي المنقطع<sup>(1)</sup>.

إن البرنامج المقارني في نظرية تركيب الزمن تقوده مجموعة من المسلمات والتصورات التي تحكمت في المشروع التنظيري للاختلافات بين اللغات القائم على فكرة التوسيط الذي دشنته نظرية الربط العاملي، وبمقتضاه يكون الفرق بين الخصائص التركيبية للبنى في اللغات الطبيعية مرتبطاً بقيمة وسائط صرف - تركيبية. وبما أن اشتقاق التأويل الزمني نتاج سيرورات حسابية تنطبق على موضوعات تركيبية تخضع لسيرورة اشتقاقية (النقل) تتحكم فيها السمات الصرف - تركيبية للرؤوس الوظيفية فإن الدلالة الزمنية تصير جزءاً من النظام الحسابي العام لاشتقاق تركيب الجملة، وهي نتيجة ذات دلالة في "نحو الزمن" لأنها تجعل الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعية تأليفية وتابعة للبنية التركيبية للجملة. إن اللغات تحوسب سمات الزمن في التركيب كما تحوسب سمات العناصر اللغوية الأخرى.

وتسحب كَيرون نظام التوسيط المشار إليه على الصور الزمنية للغات، مقيمة مقارنة بين "الحاضر غير التام" في العربية أو صورة "يفعل" وصورة الحاضر في اللغات الرومانية، حيث تلاحظ أن "يفعل" في العربية صورة عائدة محضة لا ترمز نحويًا سمات سابقها، وبالتالي لا يمكن أن تأخذ صرافة الماضي، حيث تكون دالة على الماضي في المثال:

Ibidem. (1)



48 - جلس يكتب الدرس.

49 - \* جلس كتب الدرس.

عندما يتحكم فيها الرأس الزمني الأعلى الدال على الماضي، أو تكون دالة على الحاضر حينما يتحكم فيها عنصر الإحالة الحامل لقيمة الحاضر:

50 - يكتب الدرس الآن.

ووجه الاختلاف بين هذه الصورة والحاضر في الفرنسية يكمن في كون الزمن الحاضر يرمز نحويًا سمات عائده في تأويل الحاضر، فكلا الزمنين يشغل كعائد، والفرق حاصل بينهما في طبيعة سمات العائد. فالصورة العائدية المخصصة تخصيصًا أدنى تصير مفتوحة على استعمالات متنوعة، بينما الصورة المرمزة نحويًا لسمات سابقها لا يمكن تأويلها إلا في سياقها. وتجعل كيرون هذا التقابل ماثلاً لسلوك العوائد الاسمية، فالعائد "نفسه" *lui-même* لا يربط إلا بسابق مخصص بسمة [+ مذكر، + مفرد]، لأنه يرمز صرفياً طبقة من السمات تحصر دائرة الاقتران، بينما يحمل العائد ضم "pro" الكبير على سوابق ذات تخصيصات متنوعة تمنحه سماته الدلالية. وينسجم هذا التحليل مع تنظيم الصور الزمنية في إطار التخصيص الثنوي [+موسوم] "يفعل" صورة غير موسومة زمنياً، الشيء الذي يمنحها مرونة في الاستعمال<sup>(1)</sup>.

نعرج في نهاية هذا القسم على التصورات التي قدمتها كيرون في مقالاتها الحديثة<sup>(2)</sup>. وتشكل امتداداً لفرضية السلاسل الزمنية، وتطويراً لها في اتجاه تفسير علاقة الزمن بالجهة وعلاقتها معاً بالموضوعات التركيبية التي ينتقيها الفعل والتي تلعب أدواراً هامة في بناء الإحالة الزمنية. تنطلق كيرون من الفرضية الأساس في مقالاتها السابقة التي تشكل عماد نظرية تركيب الزمن، وهي أن البناء الزمني تأليفي، وأنه في الصورة المنطقية تتوحد كل عناصر السلسلة الزمنية في إطار علاقات تركيبية تحددها عمليات حسابية سابقة على تشكيل التأويل الكامل للسلسلة الزمنية.

وتلعب كل طبقة دوراً في اشتقاق جزء من الدلالة الزمنية. نجد في الطبقة الأولى التي ترد أعلى المركب الفعلي مباشرة إسقاطاً وظيفياً للمركب الفعلي الخفيف/الصغير وتسميه

(1) انظر الفصل الأول من الباب الثاني، فيما يخص التقابل بين الوسم وعدمه في نسق السمات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية.

وفما يخص تحليل كيرون لصورة "يفعل" انظر:

- Gueron, 1996, p. 36.

(2) يتعلق الأمر بالمقالات المنشورة في كتاب بإشراف كل من جاكلين كيرون وجاكلين لوكارم:

Gueron and Lecarme, 2004, Syntax of Tense.

بمركب القياس، يقيس هذا الأخير سمة [+/- ممتد]، وهي سمة فضائية مؤولة تضرر سمة عددية مجردة ترمزها الوحدات المعجمية في المركب الفعلي بشكل ظاهر صرافيا أو بشكل مجرد<sup>(1)</sup>. والمظنونة الأساسية هنا أن الأفعال والأسماء تشتركان في بنية سمات فضائية/جهمية تتمثل في [±ممتد] و[±جمع]، فالقيمة الموجبة للسمتين تعني أن الوحدة المعجمية تحيل على أكثر من نقطة في الفضاء. تخصص السمة [ +ممتد] أفعال النشاط والإنجاز (جرى، رسم) وبعض الحروف مثل (إلى) وكل الأسماء<sup>(2)</sup>، بينما تفحص القيمة السالبة للسمتين أعلاه [- ممتد] و[- جمع] كل الوحدات الدالة على نقطة واحدة في الفضاء، مثل الأفعال الخفيفة والحروف (في) وأفعال الإتمام والأفعال اللحظية.

وتسحب كيرون في إطار تخصيص الرؤوس الزمنية الوظيفية بسمات مجانية للسمتين أعلاه هذا النمط التخصيصي على سمة غير التام الزمنية. وتلاحظ أن الفرق بينهما متجسد في محاور التخصيص، فالمركب الفعلي الخفيف يخص السمتين أعلاه انطلاقا من كونهما سمتين فضائيتين، فجملة أكل زيد تفاحة تشخص حالة امتداد فضائي أو امتداد زمني مسقط على امتداد فضائي. إن فعل الإنجاز يمتلك امتدادا زمنيا لأن الموضوع "التفاحة" الذي يقيس الحدث له امتداد فضائي يقبل التقسيم إلى أجزاء ومكونات، وبالتالي تكون بصدد "لا تمام فضائي" Spatial imperfectivity، ويحافظ هذا التحديد على جوهر تعريف اللاتمام في الأعمال الكلاسيكية المنجزة حول مفهوم "الجهة"، فاللاتمام بنية زمنية مفتوحة تتكون من مجموعة من الفواصل المنظورة في التأويل الزمني. والتمام يخلق بنية يعمل على توحيدها، محيلا عليها ككيان واحد. وبهذا المعنى يمكن أن نفهم كيف أن اللاتمام الفضائي يجعل حدث أكل التفاحة باعتباره إنجازا مجزئا إلى كيانات حدثية منفصلة تقع على أجزاء الكيان الفضائي التفاحية بحيث يمكن أن نتصور بأن هناك أكلا لربع التفاحة، يليه أكل لنصفها ولثلثها... وبالتالي نحصل على دلالة الجمع والامتداد، ويسمح هذا الافتراض بتفسير لحن البنية التالية:

51 - \* رَمَقَ زيد هندا في ساعة.

(1) سبق أن طرحت كيرون العناصر الاستدلالية الأساسية لصياغة هذا التصور في مقالها:

- Gueron, 2000, On the syntactic domains of temporal interpretation, draft.

وما تقدمه في مستهل الكتاب الجماعي "Syntax of Tense" المشار إليه أعلاه هو إعادة استثمار للأفكار البارزة في هذا المقال ومقالات أخرى للكاتبة. انظر المرجع أعلاه، ص 14.

(2) تقترح كيرون تعميم التخصيص بالسمات الجهمية المعجمية على الأسماء مبينة أن الأسماء ذات تكوين

زمني/جهمي داخلي، وتقترح للتوضيح التقابل بين فتاة وماء، فتاة كيان محدود والماء كتلة لها سمة [-

محدود]. Gueron, 2004, p. 21.

فالفعال رمق يفترق لسمة الامتداد. وعلى افتراض أن السمة الجهية المعجمية للفعال تخصص في رأس مركب قياس أو مركب فعلي خفيف حامل لسمة الامتداد، يمكن أن نفترض بأن الظرف الذي يظهر في مخصص هذا المركب ينقل إلى رأسه سمته [+ ممتد]، ويحصل تنافر في السمات حينما يصعد الفعل إلى هذا الرأس<sup>(1)</sup>.

وفي النظام المعجمي للغات الطبيعية هناك مجموعة من الأفعال تمعجم أو تنحون سمة الجمع وبعض هذه الأفعال يشترط توافقا في السمة مع الموضوعات التي يأتلف معها، مما يبين حدوث نوع من الفحص لسمات متجانسة في التركيب، وفاقا لآليات الفحص التي تفترضها كيرون في تمثيلها للبنية الجهية تركيبيا. وهذه بعض المعطيات<sup>(2)</sup> التي تمثل لسمة الجمع في الأفعال:

52 - هطلت الأمطار (\*هطلت قطرة)

53 - شتت الفلاح (الحبوب/حبة\*)

54 - ضاعف الضرب

55 - قطع الجزار اللحم إلى (قطع/قطعة\*)

56 - ضاعف اللبن

57 - ضاعف الطاومات

58 - طحن، مضغ، لأك، فرك، مضغ

لا تأتلف الأفعال في الأمثلة (52-57) إلا مع موضوعات إسمية تحمل سمة من سمات الجموع [- محدد] مثل الكتلة (اللبن) أو التجمعات (الطاومات) أو الجمع غير المحدود (الأمطار، الحبوب) وتدل الأفعال على سيوررات تكرارية ينتج عنها تعدد حدثي. والملاحظ أن هذا الصنف من الأفعال لا يقبل التوارد مع أسماء مفردة، لأن سمة الجمع المعجمة في الفعل لا تُسوِّغ إلا إذا اتلفت مع أسماء ذات سمة بجانسة لسمة الفعل. وتمثل فئة الأفعال في (58) للأفعال التي تمعجم أوضاعا فرعية من نفس النمط، ف"الطحن" و"الدلك" و"الفرك"، لا يحدث إلا إذا تكرر الفعل مرات متعددة.

(1) انظر أطروحة:

- Soyong Roger-Yun, 2002, Les expressions nominales. "Classificateurs et les propositions. Cas multiples du coréen", pp. 328-329.

من أجل تطبيق مفصل لفرضية كيرون على معطيات في اللغة الكورية.

(2) ينظر لمزيد من التفاصيل:

- غاليم محمد، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص 127-129.

- صغير سعاد، 2005، التضعيف المعجمي، ص 15-16، ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 10، عدد 1.

وفيما يتعلق بمحور تخصيص "اللائمات الزمني"، تعتبر كيرون أن تخصيصه يتم في المركب الزمني. فجهة اللاتمام لا تبني إلا حينما تضم إلى سمة جهية معجمية مخصصة بـ [+ممتد]، وهي سمة ترمزها صرفية نحوية مفتقرة لمحتوى معجمي بخلاف نظيرها في الأفعال وهي سمة مصهرة في الزمن. ولا تسقط الأحداث على المحور الزمني أو تُحوّل إلى أحداث مزمنة إلا حينما تضم إلى الزمن، حيث تحوسب السمات الدلالية المولدة لدلالة التزمين. فالزمن في تصور كيرون يخصص بسمات مثل سمة الامتداد والجمع، وتخصص هذه السمات بشكل متناظر في المستوى الجهي المعجمي وفي المستوى الجهي/الزمني، ويعبر هذا التخصيص المتوازي عن التصميم المشترك لهندسة بعض المقولات النحوية عبر اللغات الطبيعية. فالزمن يمكن أن يكون سيرورة اتجاهية غير محدودة، ويمكن أن يكون نقطة غير قابلة للتمديد لا تملك بنية داخلية. ويكون جمعا دالا على سيرورات متجانسة، وقد يملك بنية داخلية أو يكون مفتقرا إليها، وقد يكون محدودا أو غير محدود، ومعدودا أو غير معدود. وهذه السمات ليست تخصيصات ملازمة للبنية الجهية فقط، كما شاع في الأبحاث الجهية، بل تنسحب على البنية الزمنية للغات الطبيعية. وينتج هذا التخصيص عن تفاعل بين الجهة والزمن. عندما تُصهر صرفية الجهة في الزمن يمكن للزمن أن يدل على فواصل زمنية تقبل التخصيص بسمات الامتداد والجمع. وفي غياب صرفية للجهة مصهرة في الزمن يصير الزمن عبارة عن نقطة<sup>(1)</sup>.

يتأسس هذا التصور على مظنونة فلسفية جوهرية، فالحدث متعدد الأبعاد، يتكون من بعد زمني ومكاني، ولكن ليس باعتبار أن الحدث يقع في مكان، بل استنادا إلى كون الأحداث ذات تكوين فضائي/زمني داخلي، يضم مشاركين، بينما الزمن أحادي البعد وخطي، ويتحدد الإشكال في قدرة النموذج على تمثيل كيفية نقل الحدث بأبعاده الثلاثية، وإسقاطه في محور زمني أحادي البعد<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر:

- Gueron, J, 2004, Tense construal and auxiliaries, pp. 99-307, in syntax of time.
- Gueron, J, 2008, on the temporal function of modal verbs, p. 144, in Time and Modality, ed. by Gueron, J, lecarne, J, studies in natural language and linguistic theory, no. 75, springer.
- Kareen zagona, 2005, The spatial-temporal path and aspectual composition, p. 179, in aspectual inquiries, ed. springer, printed in Netherlands

(2) انظر:

- "Syntax of Tense", pp. 1-3.

تقول كيرون: "تنقل في المستوى الزمني البنية الممتدة فضائيا مثل "يقرأ الكتاب" إلى بنية حدثية ممتدة زمنيا، بما أن الحركات [الفضائية] التي تقتضيها القراءة يتم توزيعها على محور خطي [زمني] في السلسلة الزمنية"، ص 17.

وبالرغم من وجود تجانس في التخصيص السمائي إلا أن كيرون تقر بتباين محاوره، وهو تباين مرتبط بطبيعة مستويات التخصيص والطبقات الوظيفية التي تنتجها. فالامتداد في الفضاء يحوسب في المركب الفعلي، ويحوسب الامتداد في الزمن في المركب الزمني. وإذا كانت المقالات الأولى لكيرون قد ركزت على دور الحلقات الزمنية الثلاثة في بناء الإحالة الزمنية، ففي أعمالها الأخيرة بينت مساهمة موضوعات الفعل في توليد الدلالة الزمنية. فالفاعل قد يحمل دورين دلاليين إذا كانت البنية لازمة. يحصل على دور فضائي مقترن بالدلالة الجهمية المعجمية aktionsart في مخصص المركب الفعلي الخفيف، ويتمكن من الحصول على دور زمني جهي في مخصص المركب الزمني، حيث يصير الفاعل مكونا فرديا ممتلكا لزمنية داخلية بالإضافة إلى خاصية القصدية والإرادة. وتمكن هذه الخصائص مجتمعة الفاعل من الاشتغال كمراقب زمني مستقل متحكم في سيرورة الحدث في الزمن. لقد استطاعت كيرون من خلال إسناد دور زمني دلالي للفاعل من رصد خاصية أساسية في أزمنة اللغات الطبيعية وهي خاصية "المنظور الزمني". إن إحالة الأزمنة تابعة لمنظور المتكلم أو الفاعل. وتتغير قيم الزمن حسب المنظور الزمني الذاتي. فيمكن الفاعل أن يحمل "مقاصد موجهة"<sup>(1)</sup> تجعل الزمن متعلقا بمقاصده، وتمثل لذلك بتأويل الماضي المستمر في اللغات الرومانية:

52 - Je te demandais si tu peux emporter ma cartable

53 - et si je partais demain

إن تصور توجيه الزمن انطلاقا من فرضية "المقاصد الموجهة" للمتكلم<sup>(2)</sup> أو الفاعل،

(1) Gueron, 2004, pp. 21-22.

(2) إن المنظور الزمني في نظام الدلالة الزمنية محكوم بوجهة نظر المتكلم. ويتعارض هذا الموقف مع ما استقر في التعريفات المعيارية للزمن والجهة النحويين، حيث تقترن هذه الأخيرة بنظرة المتكلم للحدث من حيث هو تام أو غير تام. ويعرف الزمن كما لو كانت إحالته موضوعية تقوم على موضوعة زمن الحدث بالنظر لزمن التلفظ. لكن بما أن الزمن إشاري، والإشارة Deixis متمركزة حول المتكلم أو الذات المتلفظة، فمن الطبيعي أن يكون نظام الإحالة الزمنية مبنيا على إحالة متمركزة حول المتكلم ومنظوره. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن قيم الأزمنة تختار دائما زمن التلفظ كنقطة إحالية. ونروم في هذا السياق التأكيد على أن التأويل الزمني في مستوى من مستويات التحليل المنطقي عبارة عن زوج متشكل من زمن وعالم ممكن، متبنيين الطروحات المنطقية المشار إليها في محور المقاربة المنطقية ممثلة في مقاربات أوجيهار وستالنكر للزمن. ومن فضائل هذا التمثيل المزدوج للزمن (زمن وعالم ممكن)، أنه يسمح ضمنا بإدراج فكرة المحور الزمني الذاتي subjective axe time في نسق التمثيل. ولناخذ كنموذج لتداخل منظورين زمنيين في جملة واحدة المثال التالي، وهو مقتبس من النص القرآني مستبقيين الاستدلال المفصل للإحالة الزمنية في الخطاب القرآني الذي سيرد مفصلا في الفصل الثالث من الباب الثاني من عملنا:

1 - «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ...» [سورة النحل: 1].

يشكل الفعل الأول مثالا للإحالة الزمنية الموجهة ذاتيا. إن المقاصد الموجهة حاضرة في تأويل الدلالة الزمنية هنا. فالمعنى يتجه نحو تأكيد الحدث وتثبيت وقوعه. وفكرة العوالم الممكنة تقتضي بأن الحدث تم في عالم المتكلم الممكن. وهناك تقابل بين عالمين زمنيين: عالم المتكلم الزمني الذي ينظر للحدث على أنه

متموقع في الماضي، ويصوغ المتكلم في عالمه الممكن محورا زمنيا موضعاً الأحداث فيه حسب نظام زمني يخضع لتخصيص زمني سبقي. وهناك عالم ممكن ثانٍ يمثل الفعل "فلا تستعجلوه". ويشخص هذا الفعل انتقالاً في المنظور الزمني الذاتي للمتكلم من عالمه إلى عالم يكون زمن التلطف فيه - الآن - محور إرساء الإحالة الزمنية. ويسمح مفهوم العوالم الممكنة بفرز محاور زمنية متعددة للإحالة الزمنية. والمثال المقدم من النص القرآني لا يعني أن الإحالة الزمنية الموجهة ذاتياً بدلالة العوالم الممكنة، محصورة في طبقة محددة من الخطابات التي تتوسل بوسائل تعبيرية بلاغية أو أسلوبية، وإنما يمتد إلى الخطابات اللغوية المتداولة في التواصل اللغوي العادي. وتمثل كيرون لذلك بأمثلة من الإيطالية والإنكليزية مقتبسة من دراسة لهيغنهاوت ودفليو وإبوليتو تجسد تحكم المقاصد الموجهة الذاتية للمتكلم في ترتيب نظام الإحالة الزمنية:

I am singing in New York tomorrow. - 2

أنا أغني في نيويورك غدا

Pavarotti cantav demani. - 3

(الماضي المستمر)

بافاروتي كان غني غدا.

- Gueron, 2004, p. 21.

وفي السياق نفسه يقول البارودي:

نشأت بطبعي للقريض بدائع ليست بنحلة شاعر متقدم

يصبو بها "الحكمي" صبوة عاشق وتخف من طرب عريكة "مسلم"

(ديوان البارودي، تحقيق: علي الجارم ومحمد شفيق معروف: 493/3).

يضع البارودي زمن الشعراء القدامى في زمنه، خالفاً بذلك منظورا زمنيا ذاتيا أو عالما ممكنا يكون فيه "الحكمي" أي أبو نواس متموضعا في زمنه، يصبو بأشعاره (أشعار البارودي) صبوة العاشق.

ونظير ذلك الآية الواردة في القرآن:

5 - ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر: 1]

والتي فسر الماضي فيها باعتباره دالا في إطار المقاصد الموجهة على الوعد المحقق، والوعد سمة دلالية موجهية، فالوعد يقتدرن في الحالات غير الموسومة بصيغة "يفعل"، وبالتالي يمكن أن نفترض بأن نظام الوسم ينسحب على العوالم الممكنة. ففي الحالات غير الموسومة يكون العالم الممكن المقترن بزمن التلطف والمقترن بصيغة زمنية غير موسومة هو الحالة الطبيعية للإحالة الزمنية. أما إذا ارتبط العالم الممكن بمنظور زمني موجهي للمتكلم، فإننا نكون إزاء عوالم ممكنة موسومة تلعب دورا في تغيير القيمة الزمنية، وبالتالي فالوعد هنا يصير محققا وليس منتظرا بما أنه خاضع لسلطة العالم الممكن للمتكلم الذي يضع الأحداث في محور زمني قائم على السبق.

وينسجم تصورنا مع ما أشارت إليه سميث Smith من كون ما يمكن استخلاصه من خصائص الأزمنة في الخطاب السردي أو غيره من الخطابات ذات الخصوصية الأسلوبية لا يشكل طبقة طبيعية تفرز خصائص زمنية منفصلة عما تفرزه الخطابات الأخرى، فنظام الإحالة الزمنية الذي يمكن أن نجده في هذه الخطابات قد نعثر على نظيره في الحوارات العادية وفي النقاشات حول المستقبل أو في التحاليل الافتراضية.

ولمزيد من التفاصيل، انظر:

- جحفة، 2001، نفسه، ص 53.

وتقدم بيانشي Bianchi 2001 إطارا تمثيلا تركيبيا يسمح بإدراج حدث التلطف (speech event) باعتباره مركزا إشاريا متعدد الأبعاد يتضمن المشاركين في حدث التلطف (المتكلم، المخاطب والآخر) والمحاور الفضائية والزمانية الضرورية التي تشكل إطارا منظوريا لاشتغال الإحالة الزمنية. وتعتبر بيانشي المصدرية موضعا مناسباً لحل فيه هذه السمات، مفترضة أن تأويل البنية الزمنية لا يمكن أن يتم وفق تخصيص بسيط لزمن التلطف كما دأبت على ذلك الأبحاث المعيارية في نظريات الزمن. فغنى حدث التلطف

سيمكن حتما من فهم سلوك الزمن في نصوص ظلت مسألة الإحالة الزمنية فيها تطرح قضايا مستغلقة على الباحثين، وأخص بالذكر الخطاب القرآني. لقد أحييت هذه الظواهر على المكون الأسلوبى أو البلاغى ووضعت على هامش قاعدة المعطيات الزمنية التي ترصدها النظريات الزمنية المقعدة لمبادئ وقوانين الإحالة الزمنية، لأن اشتغال نظام الإحالة الزمنية فيها يخضع لمبادئ استدلالية تداولية من قبيل "المقاصد" و"الاقتضاءات" و"الاستلزام" و"نوايا المتكلم"، وبالتالي تنفلت من سلطة نظام القواعد والتقييس والاطراد. ومع تنامي نظريات الزمن المنفتحة على التداوليات المعرفية والمتفاعلة مع حقول معرفية أخرى أصبح بالإمكان إدماج هذه الظواهر وإخراجها من الأحياز الهامشية. ويزداد الباحث اقتناعا كلما توغل في دراسة الزمن بشساعة الحقل الزمني، وبضرورة صياغة "أدوات واصفة ومفسرة" تنتمي إلى قوالب تمثيلية متعددة صرفية وتركيبية ودلالية/منطقية وتداولية. وسنقدم في المبحث الثالث تصورات للإحالة الزمنية مؤسسة على اعتبارات تداولية.

وصفوة القول أن نظرية كيرون تمنح الباحث في الدلالة الزمنية إمكانية صياغة تمثيلية دقيقة لفرضية تأليفية المعنى الزمني ومشروطيته التركيبية. وتمكنه من بناء نموذج تمثيلي يستجيب لمقتضيات النمذجة التركيبية انطلاقا من أدوات التمثيل والاشتقاق والصورنة التي توفرها السنماذج التركيبية المعاصرة في النظريات التوليدية جاعلة التأويل الزمني خاضعا لشروط النظام الحسابى العام للبنيات التركيبية وليكانيزمات توليد البنى التركيبية واشتقاقها وحساب سماتها.

---

وتوجيهه للإحالة الزمنية يستلزم استحضار مجموعة من العناصر المحورية مثل: الشخص الذي ينجز نشاط الفعل في الجملة، الشخص الذي يفكر في الجملة، الشخص الذي يحكى الأحداث ويقدمها، أي المنظور الذي نرى من خلاله الحدث المركزي والمحاور الزمنية - الفضائية للأشخاص المشار إليهم أعلاه. وبذلك تصير الدلالة الزمنية مسألة تخصيص لأبعاد يشكل المنظور الزمني إحدى محاور ارتكازها. ولمزيد من التفصيل انظر العرض المفصل الذي قدمته نورابونيه لتصور بيانشي:

- Norah Boneh, (2003), p. 74.

وفيما يخص التصور الذي دافعت عنه كيرون بخصوص الأدوار الزمنية التي تحملها موضوعات الفعل، نجد أشباه ونظائر له في كثير من الأبحاث المعاصرة حول الزمن والجهة. فمثلا تعتبر كراتزر 2000 أن إعراب النصب الذي يحمله المفعول انعكاس صرافى لعلاقة جهة بين الجهة المعجمية للفعل (النشاط، الإنجاز) والخصائص الدلالية للموضوعات الاسمية، بحيث تكون جهة المحدودية نتاج آليات حسابية بين سمات المفعول وسمات الفعل الجهية. والإعراب تظهر لهذه العلاقة.

وفي السياق نفسه يقترح سفينونيوس 2002 ربط الإعرابات غير المرفوعة non-nominatifs بعلاقة الفحص بين سمة جهية معجمية فعلية مؤولة وسمة جهية غير مؤولة في الأسماء. وهو نفس التصور الذي دافع عنه بيزتسكي وتوريكو رابطا إعراب المفعول بالرأس الزمني الأسفل في البنى الشجرية على اعتبار أن التمثيل الشجري للجملة المتضمنة لأفعال منتهية ومتعدية تتضمن رأسين زمنيين، تلعب دورا هاما في فحص إعراب الفاعل والمفعول.

- Norah Boneh, 2003, p. 65.

## 2. المحور الثاني: فرضية محمولية الزمن

تعود فكرة محمولية الزمن إلى الدراسة التي قدمتها زاكونا (1990) Zagona عن الزمن<sup>(1)</sup> معتبرة الأزمنة محمولات Predicates متعددة دلالية، حيث تلعب الأزمنة دور انتقاء الموضوعات الزمنية كعناصر تمثل لأزمنة رايشنباخ (زمن الحدث وزمن التلفظ وزمن الإحالة).

لا يمتلك الزمن عند زاكونا محتوى دلالياً محايثاً، ما عدا الأدوار أو السمات الدلالية التي يسندها لموضوعاته<sup>(2)</sup>. ويتجلى الفرق بين الماضي والحاضر عندها في الترميز السماتي الذي يأخذه الموضوع الزمني الداخلي<sup>(3)</sup> للرأس الزمني، فإذا أسندت للمركب الفعلي سمة [+ ماضي] يؤول موضوعه الزمني (زمن الحدث) باعتباره ماضياً بالنظر لزمن التلفظ، وينتج ترتيب الزمنين (زمن الحدث وزمن التلفظ) بموجب مبادئ دلالية، لأن الدور الذي يلعبه التركيب

(1) سننعمد في صياغة أفكار هذا القسم على الأعمال التالية لكل من زاكونا وستويل:

- Zagona K, 1990, "Times as temporales arguments". M.S. University of Washington.
- Zagona M, 1997, "Tense construal and the functional status of TP". M.S. University of Washington.
- Zagona M, 1999, "Structural Case and Tense Construal". En Authier, J.M. Bullok B. Reed, L. (EDS). Formal perspectives on Romance linguistics. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins. In The Series. Current issues in linguistics theory.
- Zagona M, 2002, "Measuring out complement clause Tense". M.S.
- Stowell T, 1993, "The Syntax of Tense". M.S. UCLA.
- Stowell T, 1995, "The phrase structure of Tense". En Zaring. L. and Roceryk. J. (EDS). "Phrase structure and the lexicon". Dor drecht. Kluwer Academic publishers Dordrecht.
- Stowell T, 1995, "What is the meaning of the present and past tenses?". M.S.
- Stowell T, 2001, "Tense ans Modals". M.S. UCLA.

(2) تختلف محمولية الزمن عن محمولية الأفعال، لكون هذه الأخيرة مالكة لمحتوى معجمي دلالي، بالإضافة إلى الأدوار الدلالية التي تسندها لموضوعاتها. يكتفي الزمن في هذا التصور بإسناد أدوار دلالية ذات طبيعة زمنية لموضوعيه. وثمة اختلاف آخر ينبغي التشديد عليه، وهو أن البنية الموضوعاتية للأفعال تعرف تنوعاً وغنى يفتقر إليه المحمول الزمني، فالزمن يتعدى إلى موضوعين، ولا يمكن أن يكون لازماً.

Zagona, 1990, M.S., p. 1. (3)

تقترح زاكونا شطراً الزمن إلى مكوناته الدلالية الأساسية: زمن التلفظ، وزمن الحدث، وزمن الإحالة، مانحة لهذه المكونات الزمنية منظورين تركيبيين، حيث يمثل لزمن الحدث في تشجيرة تركيبية باعتباره موضوعاً زمنياً داخلياً للرأس الزمني، يسند إليه هذا الأخير سمة [+ أو - ماضي]. بينما يسقط "زمن التلفظ" في مخصص الزمن كموضوع خارجي. وتخصص العلائق بين هذين الموضوعين بمبادئ ليست بالضرورة ذات طبيعة زمنية، فالمبادئ المسوغة للعلائق الربطية يمكن اشتقاقها من قالب الربط في نظرية الربط العاملي، أو من قوالب أو قيود تركيبية أخرى مثل تصعيد السور أو الإسناد الحملّي. الأساسي في هذا التصور أن مفاهيم من قبيل [+ أو - ماضي] لا تشتق آلياً بموجب علائق زمنية مؤسسة قبلياً، وإنما هي نتاج مبادئ تركيبية مستقلة. للتفاصيل انظر:

- Ibid., p. 30.



في تأويل الزمن عندها محصور في المبادئ التي توفرها نظرية الربط العاملي في إطار علائق التحاول coreference بين الموضوعات الزمنية التي تبيحها أو تمنعها هذه النظرية. فسمّة [+ ماضي] في المركب الفعلي تناظر عند زاكونا العبارات المحيلة في نظرية الربط، حيث ينبغي أن يكون الموضوع الزمني الحامل لهذه السمّة منفصلاً إحصائياً عن الموضوع الزمني الخارجي (زمن التلفظ)، بينما تؤوّل سمّة [- ماضي] (فضلة الزمن الحاضر) باعتبارها موضوعاً عائدياً مربوطاً بالموضوع الخارجي، حيث ينطبق عليه مبدأ ربط العوائد. تتعرض هذا التخصيص الإحصائي للسمات الزمنية بعض المشاكل، فسمّة [+ ماضي] موسومة ولا تنتج التباسات زمنية كثيرة بالمقارنة مع سمّة [- ماضي] في الإنكليزية وفي اللغات الرومانية، حيث يلتبس صرف الحاضر بين الإحالة على التوافق أو الزمن العام Generic أو المستقبل القريب. ولحل هذا الإشكال تتبنى زاكونا مقترح التخصيص الأدنى للمدخل المعجمي لهذه السمّة الزمنية. ف [- ماضي] عندها مخصص تخصيصاً أدنى، ويمكن هذا المقترح من بناء التأويلات الزمنية المتعددة لهذه السمّة بناء تركيبياً، اعتماداً على إواليات تركيبية مستقلة<sup>(1)</sup>.

يتبنى ستويل Stowell<sup>(2)</sup> الفرضية النواة لنظرية زاكونا، ويخالفها بافتراض أن التركيب الزمني ناتج عن سمات دلالية حملية predicative محايثة للرأس الزمني، على غرار السمات الدلالية للحروف (بعد، وقبل، وفي)، فالزمن عنده حرف مالك لسمّة دلالية مسؤولة عن ترتيب موضوعين (زمن الحدث وزمن الإحالة). لا يسند الزمن سمّة [+ ماضي] لموضوعه الداخلي، وإنما توجد هذه السمّة في دلالة المحمول الزمني نفسه، باعتباره حرفاً دالاً على البعدية التي يشترطها تأويل الماضي (زمن التلفظ بعد زمن الحدث)<sup>(3)</sup>.

وتظهر الموضوعات الزمنية في نموذج ستويل في رؤوس زمنية مستقلة يسميها Zeit phrases، وفي سياق تعميق النظريات الإحصائية للزمن<sup>(4)</sup> يقترح إقامة تناظر بين الخصائص

Ibid., p. 3. (1)

(2) انظر:

- Stowell T, 1993, "The Syntax of Tense", MS., UCLA.

- Stowell T, 1995, "The Phrase Structure of Tense".

Stowell, T, 1995, p. 3. (3)

(4) تعني Zeit في الألمانية الوقت أو الزمن، وفي التقليد الألماني اصطلاح على الأفعال بالكلمات الزمنية لمساهمتها في تحديد الإحالة الزمنية للجملة. يحترز ستويل في مسألة ربط التأويل الزمني للجملة بالسمات الزمنية للرؤوس الزمنية الحملية، معتبراً أن التأويل الزمني يحيل على مجال واسع تتداخل في تحديده عدة عوامل من قبيل: العلاقات الحيزية بين الأزمان في الجمل، وطبقات الأفعال الجهية، ونمط الجمل (فضلات للفعل، أو جمل موصولة...). انظر: Stowell T, 1995, p. 1.

الإحالية للمركبات الاسمية والخصائص الإحالية للموضوعات الزمنية، بحيث تُناظر دلالة الموضوعات الزمنية الداخلية التنوع الدلالي الموجود في المركبات الاسمية في دلالتها على التعريف أو التنكير، فزمن الحدث إما أن يكون محدد الإحالة فيحيل على فاصل زمني مذكور في الخطاب، وإما أن يكون غير محدد فيحيل على زمن جديد.

وفيما يخص الموضوع الزمني الخارجي الفارغ، فهو عبارة عن ضمير فارغ يعادل ضم الكبير (pro) في نظرية الربط. فإذا كانت الجملة الدالة على الماضي رئيسة غير مدمجة، كانت إحالة الموضوع الزمني الخارجي قرينية *indexical*، حيث تُقرن بزمن التلغظ ذي الطبيعة الإشارية. وعندما يرد الماضي مدمجا في جملة دالة على الماضي يكون الموضوع الزمني الخارجي عبارة عن ضمير مراقب من قبل الموضوع الزمني الداخلي للجملة الرئيسة.

ويعتبر ستويل أن صرفية الماضي وحدة قطبية لا تُسوَّغ إلا عندما تُربط بزمن دلالي. فالوحدات القطبية تحتاج إلى عنصر يسوغها تُقرن به في التركيب. فالماضي يسلك سلوكا مزدوجا فهو إما مقرون بزمن دلالي يدل على زمن السبق بحكم اقترانه بالموضوع الزمني الدال على زمن التلغظ، إذا كانت الجملة رئيسة غير مدمجة. أو تسوغه صرفية ماض بدورها مسوغة بزمن دلالي، وذلك إذا كان الزمن الماضي مدمجا في بنية تشتمل على متوالية الأزمان. والفكرة المحورية في نموذج ستويل أن الخصائص الإحالية للزمن لا توجد في الرأس الزمني، وإنما تُرمزها الموضوعات الزمنية. ويلعب الزمن دور الوسيط في ترتيب الموضوعات الزمنية التي تُحدّد خصائصها الإحالية بموجب ميكانيزمات مستقلة. فالماضي حرف بمعنى "بعد"، أي أن زمن التلغظ بعد زمن الحدث، والمستقبل حرف بمعنى "قبل"، أي أن زمن التلغظ قبل زمن الحدث، والحاضر بمعنى "في"، أي أن زمن التلغظ "في" زمن الحدث.

وبذلك تنجح نظرية ستويل في توحيد المحتوى التصوري الأساسي للأزمنة والحروف، فهذه الأخيرة تقيم علاقات طوبولوجية بين الكيانات الأحداث والكيانات الأشياء، مقيمة موضعة زمانية - فضائية بين موضوعين، وكذلك تُفعل الأزمنة. كما يتمكن النموذج من تفسير ظاهرة شائعة في اللغات الطبيعية تتمثل في استخدام أفعال دالة على التموضع المكاني كأفعال مساعدة لتوليد الأزمنة، أو تستخدم حروفا ذات دلالة مكانية للدلالة على الزمن<sup>(1)</sup>.

وتكمن نقطة الضعف في التحليل الذي يقدمه ستويل في تغييب الجهة النحوية وحصر المحمولية الحرفية في الزمن، وهي استراتيجية في التحليل اقترح كلاين Klein (1994)

(1) ينظر مقال:

- Hamida Demirdache et Myriam Uribe Extebarria (2002), "Aspect and Temporal Modification", University of the Basque Country, p. I.

تجاوزها بافتراض أن الزمن والجهة كلاهما محمول حرفي يقيم علاقة ترتيبية ذات طبيعة طوبولوجية دالة على الاحتواء أو السبق أو البعدية. فالماضي التام في جملة:

- كان كتب الدرس (عندما دخلتُ)

يُمثَّل له برأسين ذوا طبيعة زمنية، تُرتَّب بموجبهما الموضوعات المنتقاة من قبل كل رأس على حدة. فالزمن يرتب زمن التلفظ وزمن التصريح<sup>(1)</sup>، والجهة ترتب زمن التصريح بالنظر إلى زمن الحدث.

و بموجب هذا التحليل تصبح دلالة الجملة: زمن التلفظ بعد زمن التصريح، وزمن التصريح بعد زمن الحدث الذي يمثله الفعل "كتب"، ويرتبط زمن التصريح بزمن مخصَّص تركيبيا في الجملة، وهو: "عندما دخلت". ويُسحَب هذا التحليل على الأزمنة البسيطة والمركبة (المكتملة). فالحاضر الدال على التوافق يتضمن بعدين زمنيين: أولهما زمي، وثانيهما جهي. ومن مقتضيات هذا النموذج أن جملة مثل:

- يقرأ زيد الكتاب الآن.

بموضع فيها زمن التلفظ في زمن التصريح، وزمن التصريح في زمن الحدث، حيث يبرز المحمول الفضائي الحرفي "في" دلالة الاحتواء، وتكون العلاقة الطوبولوجية متجانسة في الزمن والجهة بموجب اشتراكهما في علاقة فضائية - زمانية يعبر عنها حرف "في". وفي هذا الإطار النظري يكون الخلط بين الزمن والجهة غير وارد مادامت مستويات تخصيصهما غير متماثلة، والحدود الزمنية التي تدخل في تحديدهما غير متجانسة، فالزمن يرتب زمن التلفظ وزمن التصريح، والجهة ترتب زمن التصريح وزمن الحدث. ومن مظاهر انعدام الخلط المشار إليه أن التدرج مفهوم جهي، وليس مفهوما زمنيا ما دام تخصيصه يتم في الرأس الجهي. وإذا تدرج الحدث في الماضي مثل:

(1) زمن التصريح هو الزمن الذي نقيم بصده حكما. إنه الفاصل الزمني الذي تركز عليه الجهة، ويكون منظورا دلاليا في التأويل الدلالي للجملة. ففي جملة:

- كان زيد يكتب المقالة.

لا يرى التأويل الدلالي الجهي للجملة إلا فاصلا فرعيا داخل زمن الحدث، ولا تصرح الجهة بحدِّي الحدث (السبداية والنهاية)، حيث يتم انتقاء فاصل زمني فرعيا داخل المحتوى الزمني لحدث الكتابة. ويمكن التمثيل لذلك بالخطاطة الزمنية التالية:

[ب] [ن]

| | | |

↓

حدث الكتابة

فالجملة تفيد عدم اكتمال الحدث ووصوله إلى نهايته.

وتلعب جهة التدرج هنا دورا في التركيز على هذا الفاصل الزمني الجزئي، وتصرح به.

- كان يرسم زيد لوحة.

تخصّص دلالة المضي في الرأس الزمني، ويُخصص التدرج في الرأس الجهي، أي أن زمن التلفظ بعد زمن التصريح وزمن التصريح في زمن الحدث<sup>(1)</sup>.

يقبل نموذج كلاين Klein الاندماج في النظريات التركيبية للزمن، فكما استوحيت نماذج الزمن التركيبية عددا من التحاليل الدلالية للزمن التي تشكلت في أطر نظرية دلالية، مثلما بيّنا بالنسبة إلى نموذج كيرون، قامت دمرداش وإكستباريا<sup>(2)</sup> بصياغة تمثيل شجري للزمن يتضمن مركبين دالين على الزمن: أحدهما زمني صرف، وثانيهما جهي، ويحتوي كل رأس على محمول حرفي ("بعد" أو "في").

وتعتبر الباحثان أن هذين المركبين مسقطين بصفة دائمة، وعندما يكون الرأس الجهي مفتقرا لمحتوى صرافي يحققه الحرف يُربط موضوعه الداخلي بالموضوع الزمني الخارجي، ويعني هذا الربط أن العلاقة الترتيبية بين الرأسين غير قائمة، ونموذج ذلك "الماضي البسيط"، حيث يكون الرأس الزمني نشيطا دلاليا، أما التأويل الجهي فلا يتم تفعيله، فلا يمكن في جملة من قبيل:

- كتب زيد الدرس.

أن نقول إن زمن التصريح في زمن الحدث، لأن الحدث مغلق، ولم تُفتح بنيته الزمنية الداخلية.

وتقترح دمرداش وإكستباريا التشجيرة التالية للماضي البسيط:

(1) يعتقد كلاين (1994) أن زمن التصريح لا محيد عنه في تمثيل الأزمنة وتخصيصها في اللغات الطبيعية، كما زعم رايشنباخ بالنسبة إلى زمن الإحالة، مقدّما عدة حجج نذكر إحداها: أفعال الحالة، في اللغة الإنكليزية، تحتل الامتداد الزمني في اتجاه الحاضر، ونموذج ذلك جملة:

- Eva was cheerful.

(كانت إيفا مبتهجة).

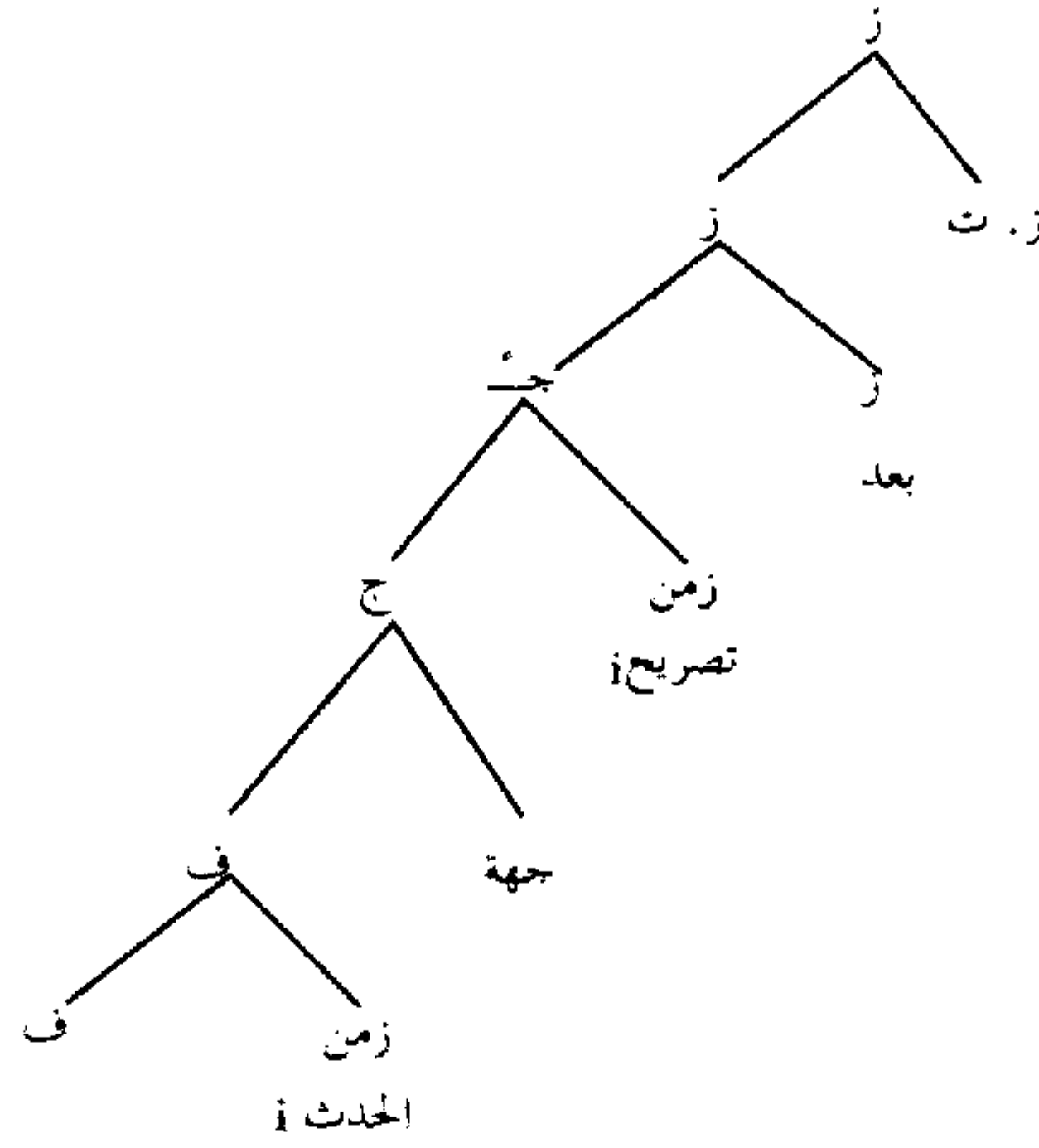
يحتل أن تكون إيفا مبتهجة حتى في زمن التلفظ، مما يعني أن المعلومة الزمنية للماضي البسيط لا تُختزل في خطاطة: زمن الحدث قبل زمن التلفظ، لأن فاصلا فرعيا في زمن الحدث متضمّن في زمن التلفظ. ومعنى ذلك أن الماضي يصرّح بوجود فاصل فرعي في زمن الحدث سابق على زمن التلفظ دون أن يلغي إمكانية وجود اقتضاء دلالي مستلزم في السياق التواصل، وهو أن زمن الحدث ممتد في اتجاه الحاضر، ومدمج في زمن التلفظ. فبافتراض وجود ثلاثية زمنية مشكلة من ثلاثة حدود زمنية بإمكاننا تفسير مثل هذه الحالات. ينظر:

- Gerhard Schaden (2002): L'Aspect Neutre en français et en Allemand: Temporalité et Aspectualité dans les temps de passé, Master Thesis, Université Paris VIII, sous la direction de Brenda Laca, pp. 16-17.

وينظر أيضا العرض المميز الذي قدمته:

- Norah, Boneh, (2003), pp. 35-43.

Ibid., p. 55. (2)



فالفاصل المكون من زمن التصريح وزمن الحدث غير ممثل صرافيا، والجهة غير محققة، ويعتبر تأويل التمام perfectivité التأويل غير الموسوم، إنه تأويل بالتجرد by default. في ختام هذا القسم المخصص لفرضية محمولية الزمن، أشير إلى أن هذه الفرضية تمتلك مزايا نظرية وتجريبية متعددة، على رأسها توحيد تمثيل الزمن والجهة في اللغات الطبيعية استنادا إلى أنطولوجيا موحدة للعلائق الزمنية. كما تعمق فهمنا للطبيعة الإحالية للأزمنة، حيث تجعل الإحالية مقرونة بموضوعات المحمول الزمني. وفي هذا السياق تُفهم العائدية والإحالة الإشارية القوية للزمن (التعريف)، أو الإحالية الضعيفة (التنكير)، باعتبارها نتاجا للعلائق التركيبية التي تنسجها الذرات الزمنية temporal atoms (زمن الحدث، وزمن التصريح، وزمن التلفظ) في التركيب بناء على مبادئ وقيود دلالية أو تركيبية. وينسجم الطرح الذي تنطلق منه فرضية الزمن - حرف مع كثير من الدراسات المعرفية المعاصرة التي أكدت مركزية العلاقات الفضائية في بنية اللغات الطبيعية، وامتلاك الحروف الفضائية لمحتوى زمني في كثير من اللغات<sup>(1)</sup>. ولكي تمتلك هذه الفرضية كفاية

(1) ينظر: محمد غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 264.

وينظر أيضا:

- Tijana Asic (2004): La Représentation Cognitive du Temps et de l'espace, Thèse du Doctorat, Université de Genève.

تنطلق الباحثة من تصور أن تمثيل الزمن في اللغات الطبيعية مؤسس على استعارات فضائية. يمكن هذا التصور من فهم التداخل الموجود في كثير من اللغات في استعمال الحروف، بحيث تستعمل الحروف الدالة على الأمكنة للدلالة على الزمن، ويسهل بالنسبة إليها فهم هذا التداخل إذا ما انطلقنا من تصور معرفي بموجبه يؤسس الذهن تمثله الأول أثناء نمو الملكات المعرفية على بنية فضائية توسع إلى بنيات معرفية أخرى كالبنية المعرفية للزمن مثلا. ينظر:

- Tijana Asic, Ibid., p. 13.

وصفية، ينبغي أن تشرح كيف تتنوع الأنساق الزمنية للغات الطبيعية بالرغم من اشتراكها في بنية تصويرية فضائية - زمانية تشكل نواة الدلالة الزمنية في اللغات الطبيعية، وهو ما سنسعى إلى توضيحه في المحور الموالي.

### 3. توسيط السمات الزمنية ونموذج الاشتقاق المرحلي

من الإشكاليات التي تعترض التصورات التركيبية للزمن، إشكالية صياغة تفسير واضح للاختلافات الموجودة بين الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعية، وطرق بناء إحالتها الزمنية؛ ذلك أن الصرف الزمني أو الأشكال الزمنية وتأويلاتها غير موحدة عبر اللغات. فمن اللغات من لا يمتلك صرفاً زمنياً، ومن بينها لغات لا تمتلك إلا الجهة. لذلك فمن بين المهام التي ينبغي أن تضطلع بها النظرية التوليدية منذ انطلاق نموذج الوسائط في الثمانينيات شرح هذا التنوع والاختلاف.

وفي سياق التطورات الأخيرة للنماذج التوليدية اقترحت نورا بونيه نموذجاً توسيطياً يمكن من اشتقاق الاختلاف بين اللغات في بناء الدلالة الزمنية استناداً إلى نموذج الاشتقاق المرحلي<sup>(1)</sup> الذي صاغ معاملة تشومسكي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي (تشومسكي 1998 - 2001). تُقدّم بونيه اشتقاقاً تمثيلاً للزمن في اللغات الطبيعية يمكن من اشتقاق الزمنية *temporalité* بموجب إواليات تركيبية، تسمح بإقامة توسيط لاشتقاق التنوعات الموجودة في الأنساق الزمنية في اللغات السامية، معتبرة أن الزمنية ناتجة عن تفاعل أربع مقولات ذوات محتوى زمني في جميع اللغات الطبيعية. وتكمن الاختلافات المنظورة في طبيعة السمات المخصصة للمقولات الزمنية ذات الطبيعة النحوية. وهذه المقولات الأربعة هي: الجهة المعجمية، والجهة النحوية، والزمن، والوجه.

---

(1) ينطلق النموذج الأدنى المصاغ في (1992-1994) من تصور مفاده أن النقل مشروط بوجود سمات قوية في الرؤوس الوظيفية تجتذب الرؤوس المعجمية في التركيب الظاهر لفحصها، وأن السمات الضعيفة يُرجأ فحصها إلى ما بعد التهجية في إطار النقل الخفي. وفي نموذج الاشتقاق المرحلي، يكون كل نقل ظاهراً، وتكون عمليات التهجية سلكية. أما الوحدات غير المنقولة فتفحص سماتها من خلال إجراء المطابقة، أو ما يعرف بعملية "طابق" *Agree operation*. كما أن التهجية في هذا النموذج سلكية، فكل رحيلة *phase* أنهت سيرورات الفحص والمطابقة تُرسل إلى المكونات الواجهية *interface components*، أي نحو وجبهة الصوت للتمثيل الفونولوجي، أو نحو وجبهة المعنى للتمثيل المنطقي. والرحائل *phases* في هذا النموذج ذات مضمون قضوي *propositional*، وهي: المركب الفعلي الخفيف، وإسقاطاته، والمركب المصدرية. وفي هذا النموذج الجديد توجب السمات القوية المؤولة النقل، حيث يحدث نقل ومطابقة *Movement and Agree* بين رأس فاحص يسمى بالمسار *probe* ومركب مفحوص وهو الهدف *target*. وكل نقل يترك نسخة مماثلة للعنصر المنقول.

تفترض بونيه<sup>(1)</sup> أن التأويل الزمني للجملة ينتج عن اشتقاق تركيبى، يولد الدلالة الزمنية انطلاقاً من إسقاطين زمنيين موجودين بصفة دائمة في تمثيل الزمن في جمل اللغات الطبيعية: الأول ذو طبيعة زمنية، والثاني ذو طبيعة جهية، إلا أن المنظورية البنيوية لهذه الإسقاطات تكون مقرونة بسمات زمنية مؤولة تشترط صعود الفعل إلى الزمن، ومنظوريتها تجعلها وظيفية في التأويل الزمني، حيث إن كل رأس منظور بنيويًا إلا ويقوم علاقة طبولوجية بين زمنين، وفقاً لاقتراح كلاين (بين زمن الحدث وزمن التصريح، أو بين زمن التصريح وزمن التلفظ).

تنتج المنظورية البنيوية عن وجود سمات مؤولة في الرأس الزمني، حيث إن التأويلية تعني أن الفواصل الزمنية (زمن الحدث/زمن التصريح، أو زمن التصريح/زمن التلفظ) مرتبة وفق علاقة البعدية أو الاحتواء. واستناداً إلى هذا الإجراء التحليلي تقيم بونيه توسيطاً بين لغتين تنتميان إلى فصيلة اللغات السامية. وهما: العبرية والعربية، حيث تلاحظ انطلاقاً من سلوك الأفعال "التامة" و"غير التامة" في كلتا اللغتين أن القراءة الزمنية للصورتين الفعليتين واردة في العبرية. بينما التقابل الجهي لا يرد إلا بشروط تركيبية محددة مثل النعت بالظروف في سياقات مناسبة، فصورة "التام" مثلاً في العبرية مثل:

Tal Katav mixtav -

(كتب تال رسالة)

ملتبسة زمنياً وليس جهياً، حيث تسمح بأربع قراءات زمنية:

- كتب تال رسالة، وقد كتب تال رسالة.

- كان كتب تال رسالة، وكان يكتب تال رسالة.

وترى بونيه أن التقابل "كتب"/"يكتب" في العبرية تقابل جهي، لأن السمة الزمنية المؤولة المسؤولة عن تفعيل هذا التقابل توجد في الرأس الزمني الأسفل، وبتفعيلها يصير "فعل" دالاً على زمن الحدث قبل زمن التصريح. أما صورة "يفعل" فتأخذ القيمة السالبة لهذه العلاقة. وتضيف بونيه أن السمة الزمنية الموضوعة في الرأس الزمني الأعلى غير مؤولة، ومن ثم لا يرتب زمن التلفظ مقارنة بزمن التصريح. غير أن العبرية تمنح محتوى زمنياً لأفعالها، وهو ما يجعل هذه اللغة في مرتبة وسيطة بين تأويل زمني ضعيف ومحتوى جهي قوي لأفعالها، مما يعني أنه في غياب المساعدات والأفعال أو الأدوات الدالة على الوجه، تأخذ الأفعال سمات زمنية بالتجرد by default. فـ "فعل" يدل على التام والماضي، و"يفعل" يدل على غير التام والحاضر.

(1) Norah, Boneh (2003), pp. 67-71.

وترى بونيه أن المحتويات الزمنية للأفعال في اللغة العربية لا توجد في الأفعال في حد ذاتها، وإنما في سمة الوجه الموجودة في الرأس الزمني الأعلى التي تُفَعَّل بصيغة محققة مع أدوات النفي الزمني "لم" و"لن"، والموجهات مثل "سوف" و"س". فسمات الوجه في العربية لا تحقّق الوجه بمعزل عن الزمن. وسنبين في الفصل الثاني من الباب الثاني مساهمة الوجوه في التأويل الزمني للأفعال في اللغة العربية. ومن بين مقتضيات التحليل الذي تقدّمه الباحثة، أن هرمية المقولات الزمنية في الجملة تفضي إلى صياغة سلمية استلزامية، تسمح بموجبها اللغة المالكة لسمات جهة مؤولة في الرأس الزمني الأسفل بإمكانية التأويل الزمني للأفعال ذات المحتوى الجهي، إذا ما تم نقلها إلى الرأس الزمني الأعلى المالك لسمة الوجه. بينما إذا كانت السمة المؤولة في لغة أخرى موجودة في الرأس الزمني الأعلى لا يعني بالضرورة أن اللغة تقيم تقابلا جهيا. وتنسحب هذه السلمية على العبرية التي لا تبيح إقامة تقابل جهي في الرأس الزمني الأسفل، لأن السمة الزمنية السفلى غير مؤولة دلاليا<sup>(1)</sup>.

على امتداد العرض الذي قدمناه لفرضيات بونيه، حاولنا أن نبين أن إمكانية توسيط السمات الزمنية أصبحت واردة مع تطور النماذج التوليدية. ومن بين نتائج التحليل المقدم أن اختلاف الأنساق الزمنية للغات الطبيعية ناتج عن القيم التي تأخذها سمات الزمن في الرؤوس الوظيفية ذات المحتوى الزمني في الهندسة العامة للجمل التي تقترحها النظريات التركيبية المعاصرة. فالزمنية *la temporalité* سيرورة حسابية موسطة parametrized يتم توليدها بموجب إجراءات تركيبية مضبوطة نظريا.

(1) Norah, Boneh (2003), pp. 69-89.

تعتبر الباحثة أن المركبات المسؤولة عن التأويل الزمني في جمل اللغات الطبيعية ثلاثة: المركب الزمني الأسفل ذو المحتوى الجهي، والمركب الزمني الأعلى، والمركب المصدرى. ويلعب هذا الأخير دورا أساسيا في إرساء الزمن، حيث يحتوي على سمة زمنية غير مؤولة تقرّن بسمة الرأس الزمني الأعلى الذي يصبح حينئذ دالا على زمن التلفظ وعلى التصريح *déclarative* والتصرف *finiteness*، وعلى أن الجملة رئيسية وليست مدمجة، وعندما يكون ممثلنا بالمصدرى، يعدل المحتوى السماتي لهذا المركب بحسب ما إذا كان المصدرى دالا على إدماج متضمن لربط زمني للفعل الأسفل بالفعل الأعلى في إطار متوالية الأزمان، أو حاملا لسمة زمنية يسربها إلى الرأس الزمني الأسفل. وسنعود في الفصل الثاني من الباب الثاني للتوسع في أشكال الارتباط الزمني بين الجمل في اللغة العربية، ودور المصدرى والروابط الزمنية في توليد القراءات الزمنية. وفي سياق تأكيد بونيه على دور الوجه في التأويل الزمني للأفعال في اللغة العربية، تلاحظ أن الوجه لا يحقق معجميا بمورفيومات مربوطة (س-)، أو مستقلة (سوف، قد، النفي الزمني) فحسب، بل تعتبر أن اللواحق الحركية في الفعل المضارع وتتوعها (الجزم/الفتحة/الضمة) حجة واضحة على أن الفعل يحمل سمات وجهة مؤولة زمنيا.



## المبحث الرابع

### المنظور التداولي

لا يشكل المنظور التداولي أنموذجا متجانسا في الأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية، ويمكن التشديد على أن التجانس ناتج عن الاشتراك في مجموعة من مسلمات وفرضيات البحث المؤسسة لتداوليات اللغات الطبيعية. وعلى رأسها تأكيد دور السياق والاستعمال والمقاصد التكلمية في تأويل العبارات اللغوية. علاوة على تأكيد كون موضوع التحليل لا ينحصر في الجمل كوحدات لغوية مجردة مفصولة عن سياقات استعمالها، وإنما يمتد إلى الملفوظات، لأن الملفوظ وحدة لسانية تكلمية مرساة في وضع تخاطبي محدد. فالملفوظ نواة التحليل التداولي الذي يمكن أن يكون عبارة عن وحدة لغوية بسيطة أو متوالية مترابطة (نص أو خطاب).

وبما أننا سنخصص الباب الثالث من أطروحتنا لتناول مجموعة من قضايا الإحالة الزمنية في الخطاب، مع تحديد المرجعيات النظرية المؤطرة لهذه القضايا، سيتم الاقتصار في هذا البحث على أهم المحاور التي انشغلت بها المقاربات التداولية للزمن:

- تستند تداوليات الزمن إلى إرث نظري تشكّل في كنف نظريات تنتمي إلى الدلالة الصورية أو نظرية تمثيل الخطاب لدى كامب وروهرر (Kamp and Rohrer, 1983)، والنظريات الإحالية للزمن مثل نظرية بارتي التي قدمت تصورات تأسيسية حول الوظيفة الإحالية للأزمنة في متواليات الجمل، والتي شكلت بدورها مدخلا لدراسة السلوك العائدي للأزمنة في النصوص. وتمثل نظرية تمثيل الخطاب وجها آخر لمقاربة سلوك الأزمنة في النصوص، وأدوارها في التنظيم الزمني لمتواليات الأحداث من جهة التقدم أو الاحتواء (احتواء الأزمنة لبعضها البعض)، ولهذه النظرية دور أساسي في نحت مصطلحات لتمثيل الإحالة الزمنية وإسقاط الأحداث في المحور الزمني، وعلى رأسها مفهوم المنظور الزمني الذي يشكل مفهوما تأسيسيا في هذه النظرية.

- انبرت المقاربات التداولية لمعالجة ظاهرة حشوية الأزمنة في اللغات الطبيعية، فالمعالجات التقليدية لا تقدم حلا كافيا لهذه الظاهرة، بل اكتفت بإسناد محتوى دلالي أساسي للأزمنة، معتبرة كل الاستعمالات "الشاذة" للزمن انحرافات عن "الدلالة الأصلية"، مكتفية بإحصائها وتحديد سياقات استعمالها. وغير خاف أن هذه الاستراتيجية المتبناة في

التحليل تُخفي اطراد هذه الظاهرة وشيوعها في اللغات الطبيعية، فالأزمة لا تمتلك محتوى دلاليًا ثابتًا غير قابل للتغيير في السياقات. واطراد هذه الظاهرة يستلزم صياغة تفاسير كافية. وتعتبر مدرسة جنيف التي تضم ثلة من الباحثين المشتغلين في مختبر "الإحالة الزمنية" التابع للجامعة نفسها، والتي تضم مجموعة من الباحثين من بينهم من يشتغل في مجال الحجاج في اللغة الطبيعية، وعلى رأسهم: جاك موشلير وستويل ولويس دوسوسير، رائدة في قيادة أبحاث أسفرت عن نظريات ونماذج تفسيرية أوضحت واسعة الانتشار في أوساط الدارسين في مجال تداوليات الزمن، وتكمن أهمية هذه المدرسة في احتضانها لمقاربات معرفية cognitive، وأهمها نظرية الملازمة لدى Wilson و Sperber ومقاربات أخرى مثل النظرية الأمثلية optimality، وقد نُجحت مع انطلاق الأبحاث التي يقودها مختبر الإحالة الزمنية في ترويح مجموعة من الفرضيات. مثل:

- نفي المحتوى التصوري عن الأزمة وسلب المورفيمات الزمنية السمات الدلالية التحتية، نظرا لكون الزمن مقولة إجرائية يستند تأويلها إلى إجراءات التأويل السياقي، وتمنح هذه الفرضية تفسيراً لظاهرة حشوية الأزمة، فالحشوية ناتجة عن مبادئ التأويل السياقي. فالالتباس الزمني للحاضر مثلاً في الفرنسية، أو المضارع في العربية. ناتج بموجب هذه الفرضية عن توليد الزمن لتمثيلات دلالية متعددة، تتدخل فرضية الملازمة والسياق المعرفي في ترجيح التمثيل المناسب للزمن في سياق محدد. ومن نتائج هذه الفرضية أن الزمن مخصص تخصيصاً أدنى، ولا يحتوي سمات دلالية ثابتة تتكرر في كل استعمالاته.
- تعميق مفهوم المنظور الزمني الذي أضحي مقرونا بوعي الفاعل والمتلفظ، وقد اصطلح على هذا التصور بـ "تذويت المنظور الزمني". ولهذا التصور نتائج مهمة في تفسير استعمال الأزمة والتباسها الدلالي في سياق السرد.

## خلاصات

لقد حاولنا على امتداد هذا الفصل تقديم بعض النماذج التمثيلية المعاصرة للزمن في سياقات نظرية متباينة، تتوزع بين المقاربات المنطقية، والدلالية، والتركيبية، والتداولية. احتكمتنا في تصنيفها إلى معيار المنظور وطبيعة الآليات الوصفية والتفسيرية التي توظفها في دراسة وتبويب بنية الزمن وعناصره في اللغات الطبيعية.

بإمكاننا بعد عرض مختلف اتجاهات دراسة الزمن استنباط بعض القضايا الكبرى، التي أفضى إليها البحث في النسق الزمني للغات الطبيعية، وهي قضايا تبين التقدم الحاصل على مستوى فرز محاور جديدة، وتحديد محاور قديمة في تاريخ الأبحاث اللغوية المنجزة حول الزمن. ونعتبر من جهتنا أن هذا التقدم موصول بثورة النماذج المنطقية واللسانية والمعرفية cognitive المعاصرة، ويحتاج تقويم هذا الصرح النظري الكبير إلى أبحاث إبستمولوجية منظمة، علاوة على التقويم الذي يقع داخل النظريات نفسها، أو التقويم العبري transversal الذي يتم عبر النظريات وفيما بينها.

ويمكن لبحث من هذا القبيل أن يبين كيف أن النظريات المعاصرة لا تطرح الإشكاليات القديمة بنفس الصيغة، بل تخضعها لسلطة النماذج التمثيلية وآليات الصورة والتجريد، مع الحرص على إدماجها في سياق فرضي قابل للإبطال والدحض، علاوة على تدقيق خصائص الأبعاد المتعددة للزمن (البعد الصرفي أو المنطقي أو التركيبي).

وقد سعينا قدر الإمكان أثناء تقديم المنظورات البارزة في خريطة الأبحاث المعاصرة حول الزمن، المزاوجة بين عرض التصورات وتمثيلها بمعطيات زمنية مقترنة بالنسق الزمني العربي. وسنقدم فيما يلي أهم المحاور البارزة في المقاربات المعاصرة للزمن، والتي تشكل خلاصة ما انتهت إليه دراستنا للمنظورات السالفة الذكر:

1. يشكل تفكيك عناصر الزمن المفهومي (زمن التلفظ، زمن الحدث، زمن الإحالة)، مدخلا أساسيا لفهم الطبيعة الإشارية والخطية للأزمنة في اللغات الطبيعية، ومفتاحا لبناء الأنساق الزمنية، وصياغة خطاطات زمنية لتصنيف أزمنة اللغات الطبيعية.
2. يعد بناء نماذج منطقية للزمن مقدمة ضرورية لتخصيص المحتوى التصوري والمفهومي للأزمنة، وهو مستوى تمثيلي (المستوى المنطقي) يعكس ما تلتقي وتتوحد فيه اللغات الطبيعية، على أساس أن المحتوى التعبيري للأزمنة يختلف من لغة إلى أخرى، وهو

- اختلاف يمكن وصفه داخل نماذج صرفية أو تركيبية. وأقصى ما يمكن أن تسعى إليه هذه النماذج المنطقية، هو أن تصل إلى شرح آليات تمثيل الزمن في الذهن البشري، وكيفية استعماله لمعلومات وتمثيلات زمنية تركيبية لبناء تمثيلات ذهنية مجردة.
3. طرحت النماذج اللسانية المعاصرة المتأثرة باللسانيات التوليدية وتطوراتها عددا من القضايا ذات الدلالة في بناء الأنحاء الزمنية للغات الطبيعية، وهي نماذج غلبت المنحى التركيبي والدلالي كما بينا. وأهمها:
- أ. آليات اكتساب البنيات الزمنية.
- ب. علاقة التوافق بين البنيات الزمنية التصورية، والبنيات الزمنية الصرف - تركيبية.
- ج. اشتقاق التركيب الزمني والدلالة الزمنية بموجب قواعد حسابية منظمة لبناء الأنحاء الزمنية الخاصة.
- د. صورنة البنية الزمنية لفهم نظام عناصر الزمن.
- هـ. توسيط الاختلاف بين اللغات في ترميز سمات الزمن، وما ينتج عنه هذا الاختلاف من تباين في الأنساق الزمنية وتأويلاتها عبر اللغات الطبيعية.
- و. فحص كفاية تخصيص الزمن كسور، أو كعنصر إحالي، أو كمحمول.
- ز. دراسة سلوك الأزمنة في سياق البنيات اللغوية: البنيات البسيطة أو المعقدة (الصلات والملحقات...)، لأنه من شأن هذه الدراسة أن تكشف طبيعة السمات الدلالية للأزمنة ومدى ثباتها أو تحولها عبر البنيات والتراكيب، وتفاعلها مع عناصر لغوية أخرى، مع تبيان الآليات المتحكمة في هذا الثبات أو التحول.
- ح. بناء قواعد محددة لتفسير تغير القيم الزمنية في الخطاب.
- ونخلص إلى أن مجمل محتويات هذا الفصل ستسهم في تخصيص البنية الزمنية في اللغة العربية، وفي بناء "نحو زمني" للعربية ذي دلالة، ما دام مؤطرا بنماذج وبأدوات واصفة ومفسرة، وبفرضيات قابلة للدحض والإبطال.



## الباب الثاني

### البنية الزمنية والجهية والموجهية

### في اللغة العربية

الفصل الأول: سمات الفعل العربي: مقارنة صرف - تركيبية لنظام

الصرفة في الفعل العربي

الفصل الثاني: المقولات الزمنية والجهية في اللغة العربية

واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

الفصل الثالث: العلاقات الزمنية في الخطاب وآليات تخصيص الزمن



## تمهيد

مما لا شك فيه أن دراسة البنية الزمنية والجهية والموجهية للغة من اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتم إلا في إطار الإجابة عن مجموعة من القضايا والأسئلة، التي تعد مدخلا ضروريا لتخصيص هذه البنية:

1. تحديد آليات بناء لغة معينة لنظامها الزمني.
2. تعيين العناصر الفاعلة في تشكيل هذا النظام.
3. تبيان طبيعة الوجاهة التي تمثل مجالات واردة في اشتغال النظام الحسابي العام لسيمات الزمن، فالزمن له وجه صرفي ووجه تركيبى ووجه دلالي ووجه تداولي. كيف تبني إذن، هذه السمات؟ وكيف تتفاعل أثناء تخصيص الإحالة الزمنية؟

سنحاول في الفصل الأول من هذا الباب تفكيك البنية السماتية للفعل العربي متسائلين عن مواقع تحقيق السمات الزمنية والجهية والموجهية، وآليات تخصيص هذه السمات ومسارات وسمها وانعكاس هذا الوسم على سلوك الصور الزمنية في التركيب، علاوة على تفسير مظاهر لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغة العربية ومختلف أشكال التباس الصور الزمنية.

1. الكشف عن آليات تأويل الزمن في السلاسل الزمنية البسيطة والمركبة، ويستوجب إنجاز هذا المطلب الانفتاح على تراكيب زمنية متنوعة واستجلاء كيفية تفاعل عناصر السلسلة الزمنية المتشكلة من الزمن والجهة والوجه.
2. رصد مظاهر التأويل الزمني في الخطاب، وصياغة الفرضيات الملائمة لتفسير تعدد دلالات الزمن في السياق.

ويشكل هذا الباب بفصوله الثلاثة تعميقا لمجموعة من الأسئلة والقضايا التي طرحناها في الفصل الثاني من الباب الأول، لذلك خصصنا الفصل الأول من هذا الباب للمظاهر الصرفية للزمن، وتفاعل الصرف والتركيب في تخصيص السمات الزمنية في الفعل العربي. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه إشكالية تحديد المقولات الزمنية والجهية والموجهية، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة استراتيجية بناء السلاسل الزمنية في النظام الزمني العربي، وآليات تخصيص سمات لزمان في السلاسل البسيطة والمركبة. وخصصنا الفصل الثالث لدراسة سلوك الزمن في الخطاب.





## الفصل الأول

### سمات الفعل: مقارنة صرف - تركيبية لنظام الصرف في الفعل العربي

توطئة: إشكالات وقضايا عامة حول أدوار السمات ووظائفها في مستويات النحو ووجائها

المبحث الأول: مسائل في التخصيص

1.1. النظرية الصرفية وتكوين الكلمة

2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية

المبحث الثاني: إشكال تنميط وتوزيع السمات الزمنية والجهية والوجهية

1.2. وضع اللغة العربية داخل الأسواق الصرافية للغات الطبيعية

2.2. دور اللواصق التصريفية والاشتقاقية في نظرية النحو

3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي

4.2. أوليات تنميطية مرتبطة بالتحقيق الصرفي للمصرفات

المبحث الثالث: إشكالات التمثيل والاشتقاق: نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل

واشتقاق السمات الزمنية

1.3. نماذج صرف - صوتية

1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر

2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعلا في صرافة الأفعال العربية:

الشكيري نموذجاً

3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعوية: التافي نموذجاً

2.3. نماذج صرف - تركيبية

1.2.3. مقاربات تركيبية لسمات الفعل العربي

- 1.1.2.3. مقارنة ناجي: نحو تأويل تركيبى للاصقة الشخص في صورة غير التام
- 2.1.2.3. مقارنة بنمامون (1998): توسط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي
- 3.1.2.3. مقارنة ماجدولين النهيبي: المعالجة الزمنية والجهية للتناوب الحركي في

الفعل العربي

4.1.2.3. مقارنة الفاسي الفهري

1.4.1.2.3. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه

2.4.1.2.3. سمة الوجه

3.4.1.2.3. سمة العدد باعتباره سمة دلالية سوروية في الفعل العربي

المبحث الرابع: السمات الزمنية ومسارات وسمها

المبحث الخامس: لا تناظر الصرف والدلالة في الصرف الزمني والتأويل  
الزمني في اللغات الطبيعية

خلاصات

## توطئة

توفر اللغات الطبيعية لائحة محدودة من المقولات أو أجزاء الكلم للتعبير عن التصورات، وتنشئ جهاز قواعد لتوليد عباراتها اللغوية وللربط بين هذه الأجزاء وفق ضوابط كلية يخصصها النحو الكلي أو ضوابط خاصة تميز اللغات عن بعضها البعض، وتُفرد أنساقا لغوية عن أخرى. وتختلف المقولات عن بعضها البعض من جهة السمات التي تُرمزها، وقد تشترك في نسق منها.

ضمن هذه اللائحة المحصورة نجد الفعل والاسم والصفة والحرف<sup>(1)</sup>، ويعد الفعل من أكثر المقولات ضمن أجزاء الكلم التي تلجأ إلى ترميز أكبر كمية من المعلومات أو القيم (valeurs) الوظيفية والدلالية<sup>(2)</sup>.

لقد ارتبط البحث في السمات بمحاولة الكشف عن الأدوار التي تضطلع بإنجازها، وعلى الدراسة النسقية لنظام السمات أن تهتم بإبراز الخصائص التالية، والتي نخالها ضرورية لفهم سلوكها في بنية العبارات اللغوية (صوتا ودلالة):

1. بناء نسق تصنيفي للسمات.
2. كشف الأدوار والوظائف التي تتكفل بإنجازها.
3. ربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل.

---

(1) لا تحقق اللغات الطبيعية هذه اللائحة بشكل كلي ونسقي، فمنها من لا يمتلك الصفة، بمعنى أن الأنساق اللغوية قد تقتطع مقولات بعينها دون أخرى:  
- الفاسي الفهري، 1990، ص 265.

(2) Katamba (1993): Morphology, p. 220.  
يميز كاتامبا Katamba بين السمات المحايدة والسمات الشجرية للفعل، استنادا إلى ما تتداوله الأبحاث المهتمة بالخصائص العامة للصفة في اللغات الطبيعية. ولا يفسر القيمة الاعتبارية الترميزية للفعل، لكون البرنامج الاستدلالي الصرفي غير كاف لإنتاج تفسير لهذه الظاهرة، ما دام الاستدلال يحتاج إلى الانفتاح على مكونات النحو الأخرى (الدلالة والتركيب). وللتوسع انظر مقالة متميزة لسبنسر Spencer حول المقولات المعجمية في اللغات الطبيعية:

Spencer 1997, The redundancy of lexical categories, Draft, p. 15.

وقيمة المقال المذكور تكمن في تجاوز صاحبه للنظرية السماتية المعيار التي تقيم التمييز بين المقولات استنادا للتقابل السماتي [±ف] و[±س]، ليصير التمييز عنده مبنيا على احتواء المقولات المعجمية لدور إحالي يربط بسمات وظيفية خاصة تحدد الهوية المقولية والإطار التركيبي لكل مقولة على حدة. مثلا تحتوي الأسماء على دور إحالي داخلي وهو <إ>=إحالة، والأفعال تمتلك دورا حدثيا <حد>= حدث، والصفات دور إحالي صفي <ص>.

4. فهم علاقة السمات اللغوية بأنساق أخرى غير لغوية تستعملها وتنفذ إليها لبناء تمثيلاتهما.  
5. فهم العلاقة بين السمات التصورية والسمات النحوية. وبعبارة أخرى هل السمات النحوية فرع من السمات التصورية؟ وما هي أشكال التوافق Mapping/correspondance بينهما؟ هل تعبر السمات النحوية عن خصائص ترتبط بالنسق اللغوي يمكن اشتقاقها من قيود أو مبادئ تركيبية أو دلالية أو صوتية كلية أو خاصة؟  
بالرغم من شساعة أفق البرنامج الذي تفتحه هذه الأسئلة، إلا أننا نعدها مشروعاً في سياق البحث اللساني.

تروم المقاربة التي نسعى إلى تقديمها في هذا الفصل إسناد محتوى تجريسي لهذه الأسئلة، حيث ستقدم الفصول اللاحقة محاولة صياغة حلول لها، من خلال دراسة سلوك ثلاث مقولات مركزية في الصرفة الفعلية (الزمن، الجهة والبناء والوجه).

بخصوص المسألة الأولى (إشكال التصنيف). نرى أن محاولة التصنيف ينبغي أن تتجه إلى:

أ. وضع معايير للتصنيف تأسيساً على تأثير السمات في سلوك المقولة في التركيب والدلالة.  
ب. تمكين التصنيف من شرح العلاقة بين المقولات، لتحديد السمات المشتركة والسمات الفارقة أو المميزة.

فيما يتعلق بالإشكال الأول، ومن خلال تخصيص التمثيل في الفعل دون غيره من أجزاء الكلم، يمكن أن نقسم السمات الفعلية إلى سمات انتقائية تقترن بعلاقته بالموضوعات التركيبية التي ينتقياها وبالأدوار الدلالية التي يسندها إليها، وسمات محايثة تخصص جهته المعجمية أو التركيبية أو زمنه أو بنائه أو وجهه.

وسمات شجرية/تطابقية تعكس علاقته بالمركبات التي تصاحبه في التركيب والتي ينسخ سماتها. ومن المؤكد أننا بصدد لائحة من السمات تمتاز على مستوى الخصائص والعلاقات التي تجمعها بالمكونات الأخرى، كما تمتاز على مستوى الأدوار التي تؤديها في بناء الفعل، فضلاً عن تمايزها في المستوى الذي يمثل فيه لخصائصها.

أما عن الأدوار والوظائف وهو ما يطرحه المطلب الثاني ضمن لائحة المهام التي أسندناها إلى البحث في نظام السمات، فمن المفروض أن تكون السمات غير متناظرة في سلوكها وعلاقتها بالفعل. فالسمات الانتقائية تحدد الشبكة الموضوعاتية للمحمول، وقد تقرر مكونات هذه الشبكة بأدوار دلالية<sup>(1)</sup>. والسمات التطابقية لا تتمظهر إلا ضمن نظام

(1) نترك إشكال اشتقاق الأدوار الدلالية جانباً: هل يتم في المعجم استناداً إلى الخصائص التفرعية والانتقائية التي تمتلكها المحمولات الفعلية؟ أم في التركيب كما تذهب إلى ذلك الدراسات الحديثة؟ ينظر بهذا الخصوص:

علائقي شجري ولا يرثها المحمول أو يسوغها إلا في التركيب<sup>(1)</sup>. أما عن سمة الجهة والزمن فهما متعلقستان بحدث الفعل، تقومان إما بتسويره أو نعتة Modification<sup>(2)</sup>. وفيما يخص البناء Voice فهو سمة تعكس العلاقة الهرمية التي تقرن الفعل بموضوعه أو موضوعاته التركيبية. والوجه وإن كان مقولة قد تتمظهر صرفيا على الفعل أو تستقل عنه، إلا أن اقتراها بالفعل ليس مباشرا، فالوجه يخصص موقف المتكلم من القضية تأكيدا أو تسويفا أو احتمالا... من وظائف السمات الجهمية تمكيننا من تصنيف الأفعال إلى طبقات (طبقة الأفعال اللحظية، الاستمرارية، أفعال النشاط والإتمامات والإنجازات). ومن المعلوم أن الصوتيين قد بادروا بدراسة نسق السمات الصوتية، ودشنوا هذا المبحث بوسائل تقنية تجريبية ونظرية في إطار مشروع تصنيف الأصوات ودراسة التقابلات الصوتية لاستنباط صوتيات اللغات الطبيعية phonèmes أو لبناء طبقات الصوتيات التي تكون حساسة بحكم سماها التصنيفية إلى تطبيق قواعد محددة، وصولا إلى بناء طبقات صوتية طبيعية. وبمعية هذا المشروع كانت تنصب الأبحاث على التآليفات الممكنة والتآليفات غير الممكنة بين الأصوات راسمة مسارات للوسم تقطعها كلية أو خاصة<sup>(3)</sup>. كما أن البحث في السمات الدلالية احتل موقعا نظريا دالا في تاريخ الأبحاث الدلالية التوليدية. وبالرغم من النقاش الحاد الذي طبع البحث في أدوار المكون الدلالي في علاقته بالمكون التركيبي بين الدلالين التوليديين والدلالين التأويليين، بين من يعتبر الدلالة مكونا توليديا، وبين من يحصر وظيفتها في تأويل البنيات المولدة تركيبيا، فإن تخصيص السمات الدلالية للمفردات جزء محوري في اشتغال الآلة النحوية. فبناء التمثيلات الدلالية لا يمكن أن يتم إلا عبر وساطة نسق سمات دلالية مبنية وفق قواعد تأليفية أو ميكانيزمات اشتقاقية خاصة.

- التنوع اللغوي من الوقائع إلى النظريات: سلسلة ندوات، كلية الآداب، فاس.

- Borer, 2002, Syntactic projections and the lexicon.
- Borer, 1994, The projection of arguments in Ekso-skeletal vs Endo-Skeletal Explanations.
- Kratzer, 1994, "The Event Argument". M.S.
- Marantz, 1997, "No Espace from Syntax".

ذلك أن المقاربات الحديثة تميل إلى تقليص نوع المعلومات التي يرمزها المحمول، وتربط الخصائص التفريعية أو الدلالية ببنية تركيبية شجرية وبمقولات وظيفية جهية تلعب دور التسويغ Licensing.

- (1) النقاش محايد بخصوص مسألة حمل الفعل للواصق في التركيب أم في المعجم، أي ما إذا كان يسقط المحمول دون صرفيات في أسفل الشجرة، ويرثها عبر الإلحاق، أم ينزل من المعجم حاملا لصرفياته، ثم يصعد لكي يفحصها أو يسوغها. كيفما كان الحال، فالتطابق يسوغ عبر نظام علاقي.
- (2) بخصوص تسوير الزمن أو الجهة للحدث انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من بحثنا.
- (3) انظر:

- تورابي عبد الرزاق، 2000، التضعيف وقيود التأليف في العربية، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، ص 1-42.

وبخصوص المطلب الثالث المتعلق بربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل، فالبحث في المسألة لا يأخذ دلالة إلا داخل أطر نظرية تعتبر أن بناء العبارات اللغوية يتم عبر مستويات تكون فيها أجزاء من النسق السماتي العام نشيطة Active، وواردة بالنظر إلى اشتغال هذا المستوى أو ذلك. ومن مقتضيات هذا التصور أن الكلمة كتركيب سماتي يمثل لخصائصها في قوالب متباينة، فالكلمة الصوتية ليست هي الكلمة الصرافية أو التركيبية أو الدلالية<sup>(1)</sup>. فخصائصها تبنى ضمن مستويات متباينة وتوسع سماقتها داخل هذه المستويات في إطار مخصص بقيود أو مبادئ يستقل بها كل قالب، فالخروج outputs غير ممكنة تفسر بدلالة مبادئ أو قيود عامة أو خاصة يشغلها القالب الذي يمثل أجزاء من خصائص الكلمة. ونموذج ذلك أن الخصائص الصوتية للكلمة تحدها مبادئ المكون الصوتي، وخصائصها الدلالية يحددها جزئياً المعجم أو الدلالة، وخصائصها التركيبية تمثل في مستوى وسيط وهو المستوى التركيبي (أو الحاسوبية). وتظل بعض السمات غير منظورة بالنسبة لمستوى تمثيلي (مثلاً من المفروض أن المستوى الذي يبنى دلالتها لا يحتاج إلى النفاذ إلى خصائصها الصوتية). ويبين تاريخ النظريات اللسانية الحديثة مدى وجاهة هذه القضايا التي شكلت جزءاً دالاً من صرح اللسانيات الحديثة بتعدد نماذجها حيث انشغلت صراحة أو ضمناً بمسألة المستويات التمثيلية والعلاقة بين الصرف والتركيب أو المعجم أو التركيب والدلالة. وأسفر هذا النقاش عن تشذيب لأجهزتها التمثيلية وعن إعادة التفكير في المبادئ أو القواعد التي تحتاج إليها اللغات الطبيعية لبناء العلاقة بين الزوج (صوت/معنى).

وفي تلامز مع الطرح السالف تبرز مقتضيات أخرى للمسألة، فالسمات الفعلية (زمن، جهة، بناء، وجه، تطابق)، تقرأ في وجائه Interfaces متباينة، فالجهة المعجمية واردة في وجيهة المعجم - تركيب Lexic-syntax، والجهة النحوية واردة في التركيب. والزمن له ورود في وجائه متعددة، فالزمن له وجه صرف تركيبية، وبالتالي تشتق خصائصه الصرف تركيبية في إطار العلاقة صرف/تركيب، وله وجه دلالي/تأويلي Semantic Tense، يبنى جزئياً في التركيب الظاهر، وتشتق الخصائص التأويلية للزمن في وجيهة الدلالة Semantic interface (صورة منطقية)، وله وجه تداولي/خطابي تتحدد مظاهره بواسطة مبادئ وميكانيزمات تأويلية تتفاعل فيها مبادئ دلالية وتداولية<sup>(2)</sup>.

(1) دافع الفاسي الفهري عن هذا التصور في كثير من كتاباته، أخص بالذكر:

- البناء الموازي، ص 92.

- المعجم العربي المولد، ص 46-48.

(2) انظر:

- Carlota Smith, 2000, Aspectual entities and tense in discourse draft.

ولربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل فضائل متعددة إبستمولوجية وتجريبية. إحدى فضائله الإبستمولوجية إحلال نوع من البساطة على الشتات الذي تظهره المعطيات. فمعلوم أن الزمن والجهة مقولتان تنتميان إلى حقل شاسع من الظواهر يضم معطيات متنوعة (طبقات الأفعال الجهمية وقيودها الانتقائية، سلسلة المتواليات الزمنية Sot sequence of tense، مظاهر تفاعلية تساهم في تعقيد الظواهر الزمنية منها تفاعل الزمن والجهة، تفاعل النفي والزمن، تفاعل الوجه والزمن...) وتمكن البساطة من توحيد بعض الظواهر التي تبدو بالملاحظة السطحية مفتقرة إلى جامع أو رابط، وأيضا من التمثيل للمعطيات داخل مستويات واضحة تشتغل بمبادئ وقيود اشتقاقية أو تمثيلية واضحة. أما الفضيلة التجريبية فتكمن في اكتشاف معطيات زمنية جديدة غير المعطيات التي تقدمها كتب النحو، الشيء الذي سيسمح للنظرية بتغطية مجالات واسعة وبإضافة مخزون من المعطيات إلى رصيد المحيط التجريبي الذي ترصده أو تستكشفه.

فيما يخص المطلب الرابع، ففي اعتقادنا أن المسألة لا تأخذ دلالة إلا ضمن النظريات اللسانية التي تقر بوجود علاقة بين الملكة اللغوية وبقية الملكات المعرفية الذهنية في إطار التصور القلبي للذهن Modularity of Mind الذي دشنه فودور (1983)، وتشومسكي وعمقته النقاشات المعرفية<sup>(1)</sup>. وسيتخذ نقاشنا للمسألة بعدا أعمق حينما سنطرح بعض المبادئ الكلية في تخصيص الزمن وحساب تأويلاته داخل الجملة البسيطة أو المركبة أو داخل الخطاب، مثلما سنستأنف النظر في المسألة أثناء دراسة التأليف بين السمات الزمنية<sup>(2)</sup> في

- Verkuyl De Zwart, 1999, "Tense ans Aspect in Sentence and Discourse Draft".

- Mosheler 2000: Inférences directionnelles et autre objets temporels recueil d'articles. Univ. Geneve.

وانظر الفصل الثاني والثالث من الباب الثاني من أجل تدقيق الخصائص المتعددة للزمن ومجالات ووجائه تمثيلها وتأويلها.

(1) انظر:

- مصطفى حداد: "اللغة والفكر وفلسفة الذهن"، منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية لكلية الآداب بتطوان.

- محمد غاليم، 1999، نفسه، ص 387-425.

- تشومسكي: 1992/1994/1998.

(2) نقصد بالسمات الزمنية مقولة مركبة من ثلاث مقولات زمنية كبرى (الزمن والجهة والوجه). نتبنى التجميع الثلاثي لهذه المقولات الذي اقترحه دراسته كثرية:

- Dahl, 1985, Tense and aspect systems.

- Kinberg, 1991, Figurative uses, polysemy and Homonymy.

، نفسه، ص 14 و 2001.168 - جحفة،

- Chung S, Timberlant A, 1985, Tense Aspect and Mood.

فالجهة لها بنية زمنية داخلية، والوجه يحتاج إلى زمن.



اللغات الطبيعية، وما يفرزه هذا التأليف من اطرادات. فما يبدو كليا أو نتيجة مبادئ أو قيود كلية قد يكون نتاج قيود موضوعة على اللغة من الأنساق التصورية الخارجية التي تنفذ إلى التمثيلات الدلالية التي ينجزها جهاز اللغة لبناء تمثيلاتها التصورية. كل ذلك في إطار مفهوم شروط المقرئية Legibility conditions التي يتحدث عنها تشومسكي 1998 أو شروط الخرج العارية مرادفها الاصطلاحي في كتاباته السابقة 1994 - 1995. أما المطلب الخامس والأخير فيحمل في طياته إرثا نظريا كبيرا يبدأ مع نظرية النسبية اللغوية (وورف سابير) والدراسات المعجمية/الدلالية. ويمكن اختزاله في سؤال: كيف ترمز اللغات الطبيعية عبر مؤشرات النحوية وأنظمتها النحوية المقولات التصورية؟ هل هناك علاقة أحادية الاتجاه بين العنصر التصوري Conceptual والعنصر النحوي Grammatical. خذ مثلا مقولة الجنس Gender، فالجنس تصوريا يختلف عن أشكال بنائه وترميزه في اللغات الطبيعية، هناك لغات تستعمل نظاما مثنويا لترميز هذه المقولة.

وهناك لغات لا ترمزها نحويا، أو ترمز قيمة واحدة (Male أو Female): أنثى، وذكر.

وثمة لغات تستعمل نظاما ثلاثيا (المذكر، المؤنث، والمحايد).

ينبغي إذن الفصل بين الجانب التصوري للمقولة وجانبها التعبيري Expressive الذي تبنيه الأنظمة النحوية من خلال أنساقها. وتنسحب المسألة على مقولة الزمن، فمما لا شك فيه أن هناك فرقا بين الزمن التصوري والزمن النحوي. فاللغات الطبيعية لا تنحون الزمن بشكل كلي ولا تبنين أنساقها الزمنية بنفس الكيفية. وداخل العائلة اللغوية الواحدة قد يفرز البحث في أنساقها أشكالا تنظيمية مختلفة. ومن القضايا الدالة أن نفس البنية الصرفية الزمنية قد تكون ملتبسة في لغة وغير ملتبسة في لغة أخرى<sup>(1)</sup>. كما يكشف تطور الأنظمة الزمنية والجهية أن نمو الأنساق يخضع لضوابط داخلية<sup>(2)</sup>. وقد تتحقق المقولة الزمنية بطريقة تأليفية Synthetic في نظام لغوي وبطريقة غير تأليفية (تحليلية) Analytic في نظام لغوي آخر أو بطريقة عارية Bare في أنظمة أخرى<sup>(3)</sup>. كما أن توزيع قيم الوسم Markdness على

(1) انظر الفصل الثاني للاستدلال على إجرائية هذا التصور.

(2) انظر الدراسة الرائدة لـ:

- Fuye Osawa: "The Relation between Tense and Aspect: The Emergence of System", 1996, Draft.

يبرز أوساوا التعالق بين اكتساب النسق الزمني لدى الطفل وتطور الأنساق الزمنية والجهية دياكرونيا، مبينا أسبقية الأنساق الجهية على الأنساق الزمنية من جهة الاكتساب اللغوي والتطور التاريخي، كما برهن على أن التأويل الزمني يستخلص من السمات الجهية أو الظروف أو الحروف الزمنية في غياب الصرفيات الزمنية في عدد من اللغات القديمة المصنفة ضمن اللغات الجهية.

(3) المقصود بالبنية العارية أن اللغة لا تستعمل مؤشرات صرفية ظاهرة للتعبير عن القيم الزمنية أو الجهية.

السمات الزمنية ليس متماثلا عبر اللغات<sup>(1)</sup>. وينعكس ذلك على السلوك التركيبي للمقولة الزمنية. ويزيد الأمر تعقيدا ولبسا أن الزمن في اللغات الطبيعية ليس مقولة صافية وإنما تتفاعل مع مقولات أخرى كالجبهة أو الوجه، وهذا التفاعل محكوم بقيود، ليست دائما ذات طبيعة تصورية، وإنما تستخلص من الأنظمة النحوية (الصرفية والتركيبية) للغات الطبيعية. وينتج عن هذا الاختلاف أن الأزمنة في اللغات الطبيعية يختلف عددها مثلما تختلف وظائفها<sup>(2)</sup>.

جماع القول في المسألة أن البحث يمكن أن يتخذ اتجاهات متعددة حيث يمكن أن ننطلق من التصورات الزمنية إلى الأشكال الزمنية النحوية، أو نتجه من الأشكال الزمنية صوب التصورات الزمنية التي تقابلها.

تأسيسا على ما سلف نؤكد على كون القضايا المبسطة أعلاه ليست إلا فرشا ينبغي أن يحمل حمل استشكال الموضوع، وإعداد الفرش التجريبي والنظري الذي يتحرك في إطاره بحثنا. وسعيا منا إلى التخصيص المتدرج للمسائل سنخصص الفصل الأول للمعالجة الصرف تركيبية لسمات الفعل. وهو موزع إلى خمسة مباحث كبرى.

---

(1) سنبين أن "المضارع" غير موسوم، والسمة الموسومة تحملها صورة الماضي، وسنقدم أدلة متعددة للبرهنة على هذا التصور (بتليل النفي الزمني وجمل الحال والجمل المتصدرة بالمصدري "أن"....).

(2) انظر: جحفة 2001، نفسه، ص 12.



## مُقَدِّمَة

- يتحرك بحثنا في موضوع السمات الفعلية داخل أرضية أسئلة وإشكالات كبرى توجه دراستنا للموضوع، نرى من الضروري طرحها بصفة واضحة:
1. ما هي أهم السمات المشكلة للبنية الصرفية للفعل العربي؟
  2. كيف تنتظم وتتوزع داخل الفعل؟
  3. ما هي أهم المبادئ المحددة لهذا التوزيع؟
  4. هل تخضع سيرورة اشتقاق السمات وتحققها الصرف صوتية لمبادئ صرفية عامة؟
  5. هل ثمة كليات نمطية تستطيع وضع نمط التوزيع المخصص ضمن إطار مقارن، ساعية إلى تفسير طرق التنظيم السماتي؟
  6. ما طبيعة الجرد التصريفي Inflectional paradigm في اللغة العربية؟ وما الذي يجعله مختلفا عن جرود تصريفية أخرى؟ وما هي وسائط parameters هذا الاختلاف إن وجدت؟
  7. هل بإمكان النظريات الصرفية الحديثة (نظرية الصرف الموزع ونظريات أدنوية صرفية) أن تقدم تفسيراً لشكل تنظيم السمات في الفعل العربي؟
  8. ألا يمكن اشتقاق هندسة السمات بموجب مبادئ تركيبية، وبالتالي تفسير طبيعة انتظامها في إطار تركيبية؟
  9. ما هي السمات التي يفرزها الفعل العربي والتي تعد نشيطة في التركيب؟ وما هي السمات التي لا تلعب أدواراً تحتسب في الاشتقاق والحوسبة داخل التركيب؟
  10. ما هو الدور الذي تلعبه اللواصق باعتبارها حوامل Exponences للسمات التركيبية في تركيب الكلمة وتركيب الجملة؟
  11. هل بإمكان الصرف أن يفيدينا في تحديد زمنية أو جهة نسق لغوي معين أو عدم زمنيته أو جهيته؟

## المبحث الأول

### مسائل في التخصيص

#### 1.1. النظرية الصرفية وتصوير تكوين الكلمة

للدراصة الصرفية أهمية بالغة، فهي تفيد في معرفة تنظيم السمات النحوية Grammatical features. بحكم اهتمام النظرية الصرفية بدراسة بنية الكلمة في اللغات الطبيعية، فهي تعالج سيرورة ائتلاف وحدات دنيا لتشكيل الكلمة، وتقارب التركيب الصوري للكلمات. كما تحاول أن تدرس البنيات الصرفية Morphological structures التي توفرها الأنساق الصرفية للغات الطبيعية، وهدفها الأقصى إيضاح شكل تفاعل الصرف مع التركيب والصواتة والمعجم<sup>(1)</sup>، ما دامت النظريات الصرفية تعد نفسها جزءاً من نظرية النحو بغض النظر عن تفاعلها مع المكونات الأخرى كالتركيب والصواتة. وهكذا فالسؤال عما إذا كان الصرف جزءاً من التركيب<sup>(2)</sup> أو مستقلاً عنه كما هو الشأن بالنسبة لنظرية ويليامز وديشليو (1988) التي تقترح قالباً صرفياً متفاعلاً مع باقي قوالب النحو<sup>(3)</sup>، لا يغير من أهمية دور المكون الصرفي في نحو اللغات الطبيعية. ومعلوم أن كل نظرية صرفية تقوم على أساس مجموعة من الأوليات أو الأجدديات النظرية المنظمة للوصف. وهي:

أ. الكيانات الصرفية: وتشكل حدود المقاربة، وهي الجذور والجدوع واللواصق، أي الصرفيات المربوطة التي لا يمكن أن تظهر منعزلة<sup>(4)</sup>، غير أن هذا الربط يخضع لضوابط، ولا يمكن أن يتم بشكل اعتباطي. ومن ثمة ضرورة قواعد التأليف.

ب. قواعد التأليف: تفسر قواعد التأليف سيرورة قرن الوحدات الصرفية وما يطرأ على هذا الربط من عمليات كالتعديل<sup>(5)</sup> Readjustment أو الحذف، فإذا كانت اللغات الطبيعية تنتج جملها بإجراء ائتلافات بين الكلمات محكومة بقواعد، فالكلمة بدورها نتاج ائتلاف قطعاً صغيرة. ولقد دفع هذا التصور عدداً من الباحثين المعاصرين

(1) A. Spencer, 1991, Morphological theory, p. 31.

(2) Sproat, 1985a.

(3) انظر عرض: Spencer, 1991, pp. 447-452 حول فرضية الصرافة الموازية لدى بورر Borer.

(4) يرصد بيكر Baker هذه الظاهرة داخل إطار تركيبى بواسطة مبدأ يصطلح عليه بمبدأ اللواصق Affix principle.

(5) حول قواعد التعديل انظر: S. Scalise, 1986, Generative morphology, pp. 7-66.

إلى إدماج الصرف في التركيب، أي أن الكلمة تكون في التركيب. فكلمة Chanterons تتكون بصعود الجذع Chant ليلتصق بالعناصر التصريفية ومنها اللاصقة (er)، ولاصقة التطابق (ons). فالكلمة لا تأتي من المعجم مصرفة، وإنما تصرف في التركيب عندما تلتصق باللواحق التصريفية التي تكون مسقطة في الشجرة التي تمثل لبنية الجملة<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن ندعو هذا التصور بالمنظور التركيبي القوي، وهو يتعارض مع المنظور المعجمي القوي strong lexicalism الذي يتصور تكوين الكلمة في المعجم، لأن التركيب عند أصحاب هذا التصور لا يمكن أن يعزل عناصر الكلمة أو يضيف إليها، كما أن القواعد التركيبية لا يسمح لها أن تفكك عناصر الكلمة<sup>(2)</sup>. ومن ثوابت نظرية ديشليو وويليامز في الصرف<sup>(3)</sup> اعتبار الصرف والتركيب نسقين فرعيين للنحو، واعتبار قالب الصرافي مستقلاً بمبادئه وقواعده عن قوالب النحو الأخرى، فالموضوعات التي يمكن للتركيب أن يولدها مختلفة عن الموضوعات التي يولدها الصرف.. ويوضح هذا التصور الجدول التالي<sup>(4)</sup>:

الصرف	التركيب	
- نظرية الرؤوس وبنياتها - السوابق، اللواحق، الجذور، الجذوع - الإطار التفريعي للصرفيات	- نظرية المركبات والجمل وتأويلاتها - اسم، فعل، صفة، صرف - الإسناد المحوري - الإسناد الإعرابي	القاموس
- مبدأ ربط اللواحق - قاعدة الرأس إلى اليمين أو إلى اليسار حسب طبيعة اللغات	- مبدأ الإسقاط - المقياس المحوري - مبدأ المقولات الفارغة	المبادئ
القواعد المعجمية	- القواعد التركيبية	
- تربط القواعد المعجمية وحدات تنتمي إلى أصناف مختلفة من الكلم (تشتق ظروف من الصفات...).	- القواعد التركيبية لا تغير أجزاء الكلم	

(1) تبنى هذا التصور عدد من الدارسين التوليديين مثل تشومسكي 1981-1986 و Ouhala 1988 و Pollock 1987 من بين آخرين.

(2) من أجل مزيد من المعلومات انظر: Scalise, 1986, pp. 101-102.

(3) ومن أجل اقتراح آخر للتخفيف من قوة هذا الطرح انظر: S. Anderson 1992, A Morphous morphology, pp. 83-84.

(3) Spencer, 1991, p. 425.

(4) الجدول صيغة تأليفية لاقتراحين:

اقتراح: Akkal, A. 1992, Syntactic Derivation of The Inflections of The Verb in Morrocan .Arabic. PHD, p. 17

واقترح: Katamba, 1993, Morphology, pp. 217-219.

- القواعد المعجمية تنطبق على خرج قواعد معجمية من صنفها ولا تنطبق على خرج القواعد التركيبية.	- تنفذ القواعد التركيبية إلى خرج القواعد المعجمية والقواعد التركيبية
- لا تستعمل القواعد المعجمية التكرار إلا في حدود معقولة.	- يستعمل التركيب إوالية التكرار Recurring بوفرة
- تمتلك الصرافة نسقا جرديا.	- لايمك التركيب جردا Paradigms

وفي إطار المقارنة التي أجراها Carstairs (1987) بين خصائص كل من الصرافة الصرفية *Inflectional Morphology* والتركيب، يرى أن الفارق بينهما يكمن في ما اصطلح عليه بمبدأ الاقتصاد أو التقتير الصرفي *Parsimony*. وهو بمثابة مبدأ منظم لاشتغال الصرافة الصرفية، ولا يوجد نظيره في التركيب. ومفاد هذا المبدأ أن صرفتين *Two inflections* لا يمكن أن تكونا متماثلتين وظيفيا، وأنه ينبغي أن تدخلا في توزيع تكاملي فيما بينهما، حيث إذا اختار شكل صرفي وحدات صرفية لتحقيق سمات صرف - تركيبية (الجنس أو العدد أو الزمن أو الجهة...)، تعذر انتقاء وحدة أخرى لتحقيق السمات ذاتها. وللتمثيل نأخذ نماذج من تصريف سمات الفعل في اللغة الفرنسية. فالشخص الثالث المفرد في الزمن الحاضر يتحقق في شكل قطعة ((e)) أو قطعة Segment ((It)) في *elle donne* و *elle finit*، فالأفعال المنتهية التي تنتهي جذوعها باللاصقة (er) تنتمي إلى الجرد (Donner)، والأفعال المنتهية جذوعها بـ ((ir)) تلحق بأنموذج *Finir*. والأنموذجان يقصيان بعضهما البعض، بحيث لا تأتلف Donner مع *elle donnit*، ولا تأتلف *Finir* مع *elle fine*. يخلص Castairs إلى أن الجرود تقلص عدد الأشكال التي تحملها الكلمات. ويعبر عن المبدأ نفسه في نظريات صرفية أخرى بمبدأ المنع *Blocking*. فوجود كلمة بدلالة محددة يمنع اشتقاق كلمة أخرى بنفس المعنى. وهكذا تصير الجرود صيغة أخرى لتصريف مبدأ المنع، فوجود *finit* في نظام التصريف يمنع إنتاج كلمة *finie*. وفيما يخص التركيب لا شيء يمنع أن تتوارد داخله الكلمات بمرادفاتهما في نفس السياق التوزيعي<sup>(1)</sup>.

غير أن هذا الفصل لا يمنع إمكانية تقاطع وصف الظواهر التركيبية مع إجراءات وصف الظواهر الصرفية. ومن ملامح هذا التقاطع مفهوم الرأس *Head*. ففي نظرية التركيب تكون للمركبات (المركب الفعلي أو الاسمي) رؤوس. والكلمات تمتلك بدورها رؤوسا. ويستند هذا التوسيع الإجرائي إلى مبدأ تعميم الإجراءات الصورية لنظرية التركيب لتشمل الصرف، وفي سياق هذا التناظر تتبنى سلكرك *Selkirk* المسلمات التالية:

- تتميز بنية الكلمة بنفس الخصائص الصورية العامة التي تميز البنيات التركيبية.

(1) Katamba, 1993, p. 219.

- يناسب النحو الحر سياقيا تخصيص مفهوم بنية الكلمة الممكنة، مثلما يتناسب مع توليد البنيات التركيبية.
- يمكن توسيع هندسة نظرية س لتشمل بنية الكلمة، أي أن الشجرية ليست خاصة تنفرد بها البنيات التركيبية، فالشجرية توجد في الصرف وفي التركيب على حد سواء<sup>(1)</sup>.
- لا تلعب التحويلات دورا في نحو الكلمة.
- تمتلك الصرافة نسقا توليديا يولد مجموعة من الموضوعات الصرفية تختلف عن الموضوعات التي يولدها التركيب.
- تخصص سلكرك Selkirk للواصق مداخل معجمية، فاللاصقة تخصص من خلال إجراءات:
- أ - حزمة السمات والنمط المقولي لأخت اللاصقة.
- ب - عنوان المقولة التي تشرف على اللاصقة وأختها.
- تندرج الكلمة التركيبية عند سلكرك في مستوى (صفرى) أي ((س))، وهي إما ((س)) أو ((ف)) أو ((و)).
- وتحدد المستويات الصرافية عندها في ثلاثة:
- أ - مستوى 1: الكلمات المركبة (النحت).
- ب - مستوى 0: الكلمات البسيطة (الجدوع غير المركبة).
- ج - مستوى 1 - : الصرفيات والصور المربوطة (الواصق، حروف الزيادة).
- يشكل المستوى ((0)) الصفرى، الذي يحيل على الكلمات البسيطة، نقطة التماس بين الصرافة والتركيب. بينما يؤشر المستوى ((1 -)) للصور الصرفية التي تحتاج إلى عماد تلتصق به، ولا يمكن أن تظهر مستقلة. ونحدد من خلال الرسامتين التاليتين السوابق واللواحق:
- س ← س 1 - ص (السوابق).
- س ← ص س 1 - (اللواحق).
- وتظل سلكرك وفيه للطرح المعجمي القوي، فالكلمة عندها لا تفكك بالقواعد التركيبية التي تعمل على مستوى فوق ((0)) أي مستوى < أو = 1.

(1) عن الشجرية في الصرف والدلالة والمعجم، انظر:  
 - الفهرى، 2002، المعجم العربى المولد، ص 199.  
 - الفهرى، 1997، المعجمية والتوسيط، ص 26.  
 - الفهرى، 1998، المقارنة والتخطيط، ص 47-48.



وتمتلك الكلمة المركبة رأساً، والرأس في الكلمة الإنكليزية هو العنصر الأقصى في اليمين، لأن الرأس يحدد خصائص الكلمة كالمقولة أو الجمع. مثل:

[bartend] → v

N V

[par suppliers] → P L

S G P L

فكلمة "Bartend" مكونة من عنصرين، والعنصر الثاني فيها "فعل" حدد مقولة الكلمة ككل، وكذلك الأمر مع كلمة "par suppliers"، العنصر الأول فيها مفرد، والثاني جمع، وسمة الجمع أصبحت سمة للكلمة بغض النظر عن عنصرها الأول.

وهكذا فاللواحق الإنكليزية تشكل دائماً رؤوساً، إذ بإمكانها تغيير المقولة كلاصقة "ion" التي تشتق بواسطتها الأسماء، أو لاصقة "ify" التي تنتج أفعالاً عندما تلتصق بالأسماء أو الصفات. لقد طرحت العلاقة بين التركيب والصرف مجموعة من المحاور التي شغلت البحث اللساني خلال السبعينيات والثمانينيات. من بينها:

1. برنامج البحث في التوازيات الصورية بين البنيات الصرفية والبنيات التركيبية.
2. تأثير البنية الصرفية في البنية الموضوعاتية.
3. دراسة التوافق أو عدمه بين البنية الصرف - تركيبية والبنية الصرف - صوتية.
4. برنامج بيكر (1985) حول الإدماج.

وفي خريطة التصورات التي أفرزها البحث في علاقة الصرف بالتركيب كانت الأسبقية للتصور المعجمي القوي الذي عرف صياغات متعددة لا تخرج عن المسلمة الكبرى التي ترى أن الكلمات "عناصر ذرية" في التركيب المركبي أو التركيب الدلالي، وحتى إن كانت مالكة لسمات وخصائص إلا أن هذه السمات تفتقر إلى بنية فضلاً عن كون علاقة هذه السمات بالتكوين الداخلي للكلمة ليست واردة بالنسبة للتركيب. فخرج الصرف (قواعد تكوين الكلمة) يشكل دخلاً بالنسبة للتركيب، ويعد هذا الطرح مجرد استعادة للعلاقة الترتيبية التي ربطت الصوتية بالتركيب في النماذج التوليدية، فالصوتية لا تشتغل إلا على خرج التركيب.

إن الحجج التي يسوقها أصحاب الطرح المعجمي القوي، لصالح تركيب داخلي للكلمة لا يحلله التركيب، متعددة من بينها:

1. يتضمن قالب تكوين الكلمات خصائص وسيرورات تفردته: الاطرادات الفرعية، الثغرات العارضة، التعاوض Supplication، التحول الدلالي Semantic drift، المنع Blocking.

- صعوبة اشتقاق خصائص الكلمة وخصائص الجملة من نفس المبادئ الأساسية للنحو (تصور تبنته لير 1992).

- أية إضافة لنظرية التركيب لتعزيز تصور تكوين الكلمة داخل التركيب ستكون غير مبررة نظريا، وستعقد النحو أكثر مما ستبسطة. لأن الميكانيزمات المضافة لتوليد الكلمات أو تحليل خصائصها لن تكون واردة تركيبيا بالنسبة للمركبات، وإنما ذات انطباق محدود في مستوى س أو أقل من س.

- تراوح الدراسات التي تنجز في إطار الاشتقاق التركيبي لبنية الكلمة في مجال ضيق من المعطيات، كما أن توسيع نتائجها لصياغة نموذج تفسيري عام للتكوين التركيبي للكلمة يبدو صعب التحقيق.

وبالرغم من وجهة هذه الافتراضات<sup>(1)</sup>، إلا أن للتركيب أدوارا ما فتئ يقوم بها ليؤكد من جديد على مركزيته. وتعد فترة الثمانينيات الفترة التي تعززت فيها النماذج التركيبية بآليات نظرية وإجرائية جديدة جعلتها قادرة على احتواء جزء من الصرف داخل التركيب والإبانة على أن المهام ينبغي أن يتقاسمها التركيب مع المكونات الأخرى للنحو (المعجم والصرف والصواتة). ونخص بالذكر أعمال Travis و sprout و pollock و baker. لقد أكدت هذه الأعمال على الدور الذي تلعبه ميكانيزمات تصعيد الفعل وإلحاقه بالرؤوس الصرفية في اشتقاق البنية المركبة للكلمات. فالتقويس في الكلمة واللواصق المتعددة التي تنتظم وفق رتبة محددة في اللغات السلسلية هي نتاج اشتقاق للكلمة في التركيب بوساطة آليات ومبادئ تركيبية. ويث المكون الصرف - صواتي بعد الاشتقاق التركيبي في المظاهر التي لا تخضع للتقويس أو بعض مظاهر التعديل. هذا وإن كان جزء كبير من الصرف الصرفي Inflectional يشتق في التركيب، سيظل الجزء المتعلق بالصرف الاشتقاقي Derivational Morphology يتكفل به المكون المعجمي. وقد تبني هذا الطرح ودافع عنه الفاسي الفهري (1990 - 1993) وأوحلا (1988) وبنمامون (1992) بالنسبة للعربية من بين آخرين. فبعد أن استعرض الفاسي<sup>(2)</sup> الفرضية المعجمية الضعيفة، حيث يسمح لبعض المظاهر اللالسلسلية للكلمة أن تبني في المعجم ومظاهرها السلسلية تناط مهام تكوينها بالتركيب - نظرا لكون الكلمة العربية تفرز خصائص تقويسية - برهن أن فرضية اشتقاق السمات التي تبدو لا سلسلية في المعجم، وتكوين ما بدا ذا مظهر تقويسية في التركيب لا تستقيم. لأن ما بدا غير سلسلي يجلي مظاهر سلسلية عميقة.

(1) انظر التفاصيل في مقال: Borer, 1996, Syntax and Morphology, Draft.

(2) الفهري، 1990، ص 49-50.

وانسجاما مع الطرح الذي يرمي إلى بناء تركيب للكلمة Syntax of word مواز لتركيب الجملة، وفي إطار صياغة هذه الموازيات نجد دراسات جادة عممت التخصيص السمائي لأجزاء الكلم أو المقولات [+ف] أو [+س] على اللواصق، فهناك لواصلق لها سمة [+ف] ولواصلق لها سمة [+س] ولواصلق بمثابة نعوت Modifiers.

ويقودنا النقاش حول هذه المسألة إلى الأبعدية النظرية الثالثة المنظمة للوصف الصرفي: ج. وسم العناصر الصرفية مقوليا: من المعلوم أن السمات المقولية لا تنطبق في النظريات اللسانية إلا على المقولات المعجمية الكبرى Major lexical categories الاسم والفعل والحرف والصفة. فالفعل يوسم بـ [+ف] والاسم [+س] والحرف [-س]. غير أن هذا الوسم امتد في الأوصاف الصرفية المعاصرة إلى الكيانات الصرفية التي تعتبر وحدات أقل من الكلمة. فلاصقة الزمن في اللغات الطبيعية [+ف]<sup>(1)</sup> والتطابق [+س]، ولاصقة السببية [+ف] ولاصقة الانعكاس [+س]. وبالرغم من الاشتراك في هذا التنظيم السمائي التحتي إلا أن هذه اللواصق لا تنتمي إلى طبقة متجانسة، فالأولى ذات طبيعة وظيفية وتنتمي إلى طبقة اللواصق الصرفية، أما الثانية فذات طبيعة محورية Inflectional Thematic وتنتمي إلى الصرافة الاشتقاقية. الجديد في هذا الطرح أن دائرة الموضوعات الصرفية لا تعد كيانات مجردة من السمات، ومن مستلزمات هذا التصور أن الكلمة في جميع اللغات نتاج تنظيم للسمات بطرق مضبوطة<sup>(2)</sup>. فالجذر يمكن أن يجلل إلى سمات تحتية Inherent features يتم تهجيتها حسب طرق معينة ترجع إلى كيفية تنظيم اللغات لبنياتها الصرفية، وهناك ضوابط لهذه التهجية، من بينها أن الصرفيات التصريفية لا تأتي عادة في الرتبة بعد الصرفيات الاشتقاقية:

v ← [Modernizes] ← ADJ [Modern]

فاللاصقة ize لاصقة اشتقاقية غيرت المقولة التركيبية للكلمة، واللاصقة "s" لاصقة صرفية واردة بعد اللاصقة الاشتقاقية رتبة، وهذا الترتيب مطرد في كثير من اللغات. والأمر نفسه ينسحب على اللغة العربية، فاللواصق الاشتقاقية مثل (است، "أ"، "ن") تلتصق بالجذر قبل تصرفه. فكلمة "يستكتب" تلتصق فيها اللاصقة والحركات الداخلية بالجذر لنحصل

- (1) يقترن هذا التنظيم السمائي بنظرية الربط العاملي، وإن كان تشومسكي قد أعاد النظر فيها في البرنامج الأدنوي. فالزمن ذو تخصيص سمائي متشكل من سمتين [+ف + حد]. تفحص السمة الأولى بصعود الفعل إليه، وتفحص الثانية [+حد] بواسطة المركبات الاسمية التي تملك سمات اسمية Nominal features.
- (2) نتبنى التصور التركيبي في صيغته الحديثة جدا، وبشكل أخص الفكرة التي يتبناها رواد الصرف الموزع مفادها أن السمات تملك بنية داخلية، بعكس التصور الذي تبناه رواد المنظور المعجمي القوي، والذي تبناه جزئيا أندرسون في 1982، وأعاد النظر فيه في كتاب: A. Morphous Morphology, 1992.

على "يستكتب"، وإذا عكسنا ترتيب الإلصاق كان الخرج سيئ التكوين "ستيكتب". ويبدو أن العربية تشاطر في هذا التنظيم لغات كثيرة باستثناء خصوصية نسقها اللاسلسلي. تلعب هذه السمات دورا أساسيا في تركيب الجملة، فسمّة البناء Voice تسجل مثلا علاقة الفعل بموضوعاته والتطابق ينقل سمات الموضوعات إلى المحمول وسمّة الزمن تقوم بفحص إعراب الفاعل ومحو سمته الإعرابية التي تعد غير مؤولة. ففي إطار النحو التقليدي يسند دور الإعراب إلى الفعل، حيث يتلقى فاعل الجملة أو مفعولها إعرابه من الفعل بشكل مباشر. ولا يفصل في هذا التصور بين العناصر التي تدخل في تشكيل "الفعل" والتي تلعب دورا أساسيا في وسم موضوعاته وبين الفعل.

لقد دفع هذا التصور بعدد من الباحثين<sup>(1)</sup> إلى توسيع الموقف السماتي إلى القطعات الصرفية التي تعد أقل من الكلمة، مع إسناد مداخل معجمية خاصة بها قياسا على المداخل التي تسند إلى المقولات المعجمية الكبرى مثل الفعل. فالمدخل المعجمي هو تنظيم صوري لعدد الموضوعات التي ينتقيها الفعل والأدوار الدلالية التي يسندها إلى هذه الموضوعات. مثلا "أكل" ينتقي موضوعين. وقد دافع ويليامز عن هذا التصور في عمله حول البنية الموضوعية والصرافة سنة 1981<sup>(2)</sup>. فهناك تغيير يلحق المفردة حين تخضع للتكوين حيث نحصل على مفردة ذات بنية موضوعية/محمولة مغايرة، وهذا التغيير تلعب فيه اللواصق دورا مهما. فحسب ويليامز تربط الدالة Function البنية السابقة للمفردة قبل الإلصاق بالبنية اللاحقة بعد الإلصاق، وتجسد هذه الدالة القاعدتان التاليتان:

\* استخراج موضوعا داخليا.

\* استدخال موضوعا خارجيا.

تمكنا القاعدة الثانية من وصف الدور الذي تلعبه لاصقة السببية الهمزة أو التضعيف في اللغة العربية حيث تقوم باستدخال الموضوع "المنفذ"، فالعلاقة بين خرج زيد وأخرج زيد عمرا ناتجة عن استدخال المسبب causer الذي لعبت الهمزة دورا أساسيا فيه.

يسمح لنا هذا التصور ببناء دخلات معجمية للواصق، فاللاصقة الهمزة يمكن أن نسند

لها المدخل الآتي:

لاصقة: "أ".

تمثيلها الصوتي: ...

(1) انظر:

- Lieber: The organization of the lexicon.

- Selkirk, 1982, The syntax of word.

(2) انظر: M. Speas, 1990, Phrase Structure in Natural language, pp. 102-105.

مقولتها: محمول predicate

تمثيلها الدلالي: سببي causative

إطار إدماجها: س 1 \_\_\_\_\_ س 2

أي تدمج في إطار يتضمن موضوعين.

يمكن أن يوسع هذا النمط من المداخل إلى عدد من اللواصق في اللغة العربية التي تدخل في اشتقاق المفردات كلاصقة المطاوعة والانعكاس حيث تقوم هذه الطبقة من اللواصق بتقليص أو زيادة تكافؤ الفعل، وتسمى هذه الطبقة باللواصق المحورية، وهي لواصق تضبط علاقة المحمول بموضوعاته، فلاصقة السببية تضيف معلومة جديدة للفعل تتعلق بمسبب الحدث، ولاصقة المطاوعة تحذف المحمول السببي وموضوعه المسبب، لتحفظ فقط بالموضوع المتأثر بالحدث، أما لاصقة الانعكاس فتمتص دور الشخص الذي يقع عليه الحدث. لن تكون هذه الطبقة من اللواصق محط اهتمام من لدنا لأنها تنتمي إلى زمرة اللواصق الاشتقاقية، لكن حسبنا أن نسجل أن النظرية الصرفية تمكننا من ضبط سلوك هذه اللواصق بواسطة المداخل المعجمية التي تبنيتها.

نتساءل عما إذا كان بالإمكان بناء مداخل معجمية ماثلة للواصق التصريفية. وبعبارة أخرى هل يمتلك الزمن أو الجهة أو الوجه مداخل معجمية ثابتة في اللغات الطبيعية، تمكننا من ضبط سلوك هذه المقولات؟ هذا ما أدى ببعض الباحثين إلى التمييز بين اللواصق المحورية Thematic واللواصق النحوية Grammatical Affixes، إذ يدخل الزمن والبناء والوجه والجهة ضمن الطبقة النحوية التي لا تؤثر في البنية التصورية المحورية<sup>(1)</sup>. وبتعبير هيغنهاوتم Higginbotham<sup>(2)</sup> لا تتضمن شبكة محورية Theta-grid<sup>(3)</sup>.

(1) حول مفهوم البنى التصورية انظر: M. Speas, 1990, pp. 9-14.

تتضمن البنية التصورية الموضوعات التي تنتقيها الدخلة المعجمية، فضلا عن الأدوار الدلالية المسندة لهذه الموضوعات. تعمد سبيز إلى تفكيك الوحدة المعجمية إلى وحدات تصورية باعتبارها ثوابت لدراسة المعنى. كما نجد في نظرية جاكندوف 1983-1990.

(2) J. Higginbotham, 1985, On semantics.

انظر تفاصيل تصور هيغنهاوتم في:

- الفهري، 1990، ص 169-170.

(3) يحمل هذا التصور في طياته رواسب الطروحات التي تميز المقولات المعجمية عن المقولات الوظيفية، وتخصص كل طبقة بلانحة من الخصائص الفارقة. وقد تبنت هذا الطرح النماذج التوليدية في فترة الثمانينيات حيث اعتنت بدور البنية الوظيفية في بناء رتبة مكونات الجملة عبر اللغات الطبيعية، وفي اشتقاق بنية الجمل وتنظيم مكوناتها. غير أن كثيرا من الأبحاث الحديثة جدا في النظريات اللسانية قد أعادت النظر في هذا التصور، وتبنت طرحا مغايرا. فمثلا زاكونا Zagona 1999/1990 تعتبر الزمن محمولا يملك شبكة موضوعاتية على غرار المحمولات المعجمية، وبالتالي أعطت لتصور تشومسكي 1998-1999 الذي يدرج الزمن ضمن لائحة المقولات الجوهرية Substantive categories محتوى تجريبييا ملموسا.

والشبكة المحورية عند هيغنهاوتم هي لائحة الأدوار الدلالية التي يحملها الفعل أو الصفة، وتشبع هذه اللائحة في التركيب. ففعل مثل "كتب" له شبكة محورية ذات موضوعين (كتب، 2، 1)، وهذان الموضوعان ينبغي إسقاطهما في تركيب الجملة، ولا يمتلك الزمن والجهة شبهة محورية بهذا المعنى، ولكن يمكن أن تكون لهما شبكة إعرابية Kase - grid. فالزمن يحمل سمة الرفع والجهة في اللغات الجهة قد تحمل هذه السمة التي تفرغ أو تفحص مع فاعل محقق في التركيب. أما البناء Voice فهو مقولة تصريفية لا تحمل شبكة محورية، ولكنها تلعب دورا أساسيا في تركيب الجملة، فالبناء للمجهول يخضع لقاعدة تطرد في كثير من اللغات الطبيعية، مما يسمح بصياغتها كالتالي:

لاصقة البناء للمجهول: \*تمنع الدور الدلالي للفاعل من التحقق  
\* تمتص إعراب المفعول<sup>(1)</sup>.

لقد أسندت هذه الخصائص في النحو التقليدي للفعل المبني للمجهول، في حين أنها خصائص كامنة فيما ترمزه اللاصقة من سمات. هكذا إقامة وصف شامل لنظام اللواصق في اللغة العربية يجب أن يستند إلى نظرية واضحة حول دورها في اللغات الطبيعية حتى تتمكن من التمييز بين الخصائص التي تشاطر فيها العربية لغات أخرى وتلك التي تميزها عن بقية اللغات. وضمن الخصائص التي نخالها مميزة للعربية أو للساميات عموما خصائص تنظيم اللواصق في الكلمة. فهذا التنظيم يسمح لنا بإقامة تمييز بين لغات تعتمد التأليف الخطي بين صرفياها أثناء بناء الكلمة، ولغات تستثمر جهاز الصيغ أو ما يعرف باللغات اللاسلسلية non- concatenative، والصيغة وسيلة "ميتالغوية" تمكننا من تحديد شكل تقاطع الجذر باعتباره سلسلة صامتية متقطعة بالنماذج الحركية التي يفرزها النسق الصرفي. وتكون القوالب الحركية مزودة بعدد من المعاني النحوية والدلالية كالزمن والجهة والبناء والتصغير والتكسير. فالنموذج الحركي:

---

ويبين الرحالي 2003، نفسه، ص 68، بعد بيزتسكي كيف أن المقولات الوظيفية تتقاسم والمحمولات خاصة الانتقاء الدلالي والوسم المحوري. ويحمل تصور الفهري 1988-1990 (البناء الموازي) عن البناء للمجهول باعتباره محمولا جهيا فكرة مشابهة لما ذهبنا إليه، فلاصقة البناء للمجهول عنده بمثابة محمول جهي تكرر خصائص الفعل المبني للمجهول، ولها شبكة محورية، وبالتالي فاللاصقة ذات مضمون معجمي ووظيفي. ولهارلي 1995 Harley ومارنتز 1997 و nash 2002 تصور مماثل بصدد الفعل الصغير little verb حيث يمتلك هذا الأخير خصائص معجمية متعددة، بالرغم من انتمائه إلى لائحة المقولات الوظيفية، فهو مسؤول عن التعدية وعن إسناد الأنوار الدلالية، وله مضمون جهي وبنائي وزمني. ومن أجل تنقيح هذا التصور ينظر فصل المقولات الزمنية والجهية وفصل السلاسل الزمنية.

(1) A. Spencer, 1991, p. 303.

يشير إلى البناء للمجهول في الصور الفعلية التامة.

1 2

والقالب: يقترن باسم المفعول في الصيغ المزيده.

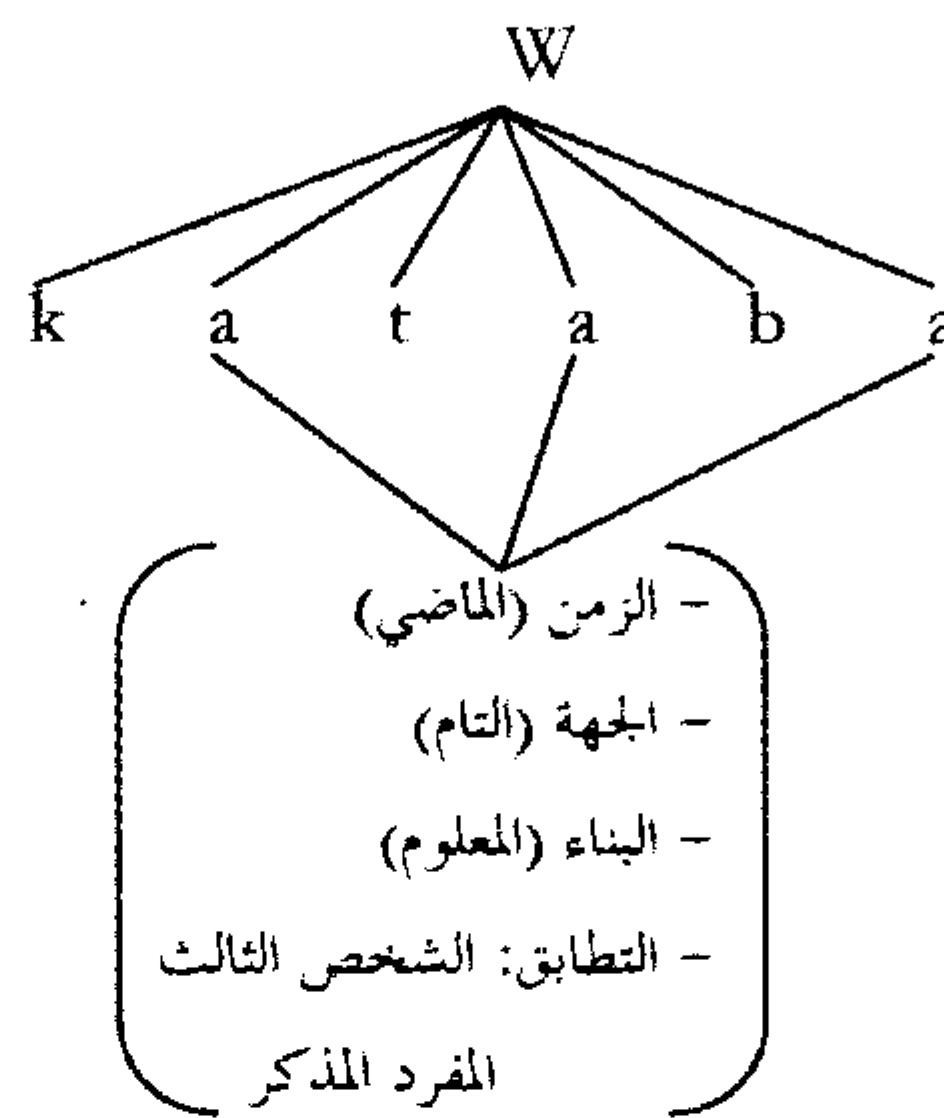
3 1

والقالب ي، يرتبط بصيغة التصغير.

1

إضافة إلى أن قالب الفعل المتصرف البسيط مثل "فعل" يمكن التمثيل له على المنوال التالي:

w = word  
(الكلمة)



تتكتل المعلومات الصائتية المحققة للمقولات الصرفية في قالب صائتي، ولا تتحقق في شكل قطعات صامتية كما هو الحال في لغات أخرى كالفرنسية أو الإنكليزية، وهي ذات دور فعال في بناء النسق البنائي والزمني والجهوي. فضلا عن كونها تقوم بأداء أدوار تركيبية هامة كإسناد الإعراب أو امتصاصه<sup>(1)</sup>.

## 2.1. بعض مشاكل التقويس في بناء الكلمة العربية

لقد انشغل البحث الصرفي في السبعينيات<sup>(2)</sup> بمحاور هامة انصبت على قضايا البنية الداخلية للكلمات. ويمكن تحديد هذه المحاور في النقاط التالية:

1. محاولة بناء الخصائص الصورية للمكونات الدنيا التي يحتاج إليها المحلل في المجال الصرفي.
2. تحديد الخصائص الصورية للقواعد الصرفية.
3. بناء نظرية للمعجم، لدراسة الإبداعية المعجمية وقضايا التعالق الاشتقاقي بين الكلمات.

(1) يحدد سبانسر هذه الأنساق قائلا: "لدينا نسق صرفي تمثل متواليه الأصوات داخله مقولة [أو مقولات] صرفية معينة" Spencer, 1991, p. 18.

(2) نحيل على دراستين أساسيتين: Hall 1973: Prolegomena to a theory of word formation و M. Arronoff 1976: word formation in generative theory.

طرحت هذه القضايا في إطار أعمال اهتمت أساسا باللغات التي تخضع للنمط التأليفي في بنيتها الصرفية، كاللغة الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والإسبانية، حيث تشكل الجذوع وحدة أساسية تضاف إليها اللواصق بشكل لا يكسر بنية الكلمة. هكذا فالصرف الاشتقاقي أو الصرفي للغة معينة ينتج بموجب نسق من القواعد، مهمتها رصد الائتلافات الممكنة بين مختلف الصرفيات Morphemes لتكوين وحدات معجمية معقدة complex words.

نسوق النص التالي قصد التمثيل لهذا التصور:

«تحدد المهمة الأولى بالنسبة لوصف النسق الاشتقاقي للغة ما في بناء نسق من القواعد التي ترصد بأكثر قدر من التعميم مختلف الإمكانيات الائتلافية داخل الوحدات المعجمية. وتعتبر البنية الصرفية المسندة من قبل النحو لكل وحدة معجمية معتبرة في ذاتها بنية مستنبطة كحالة خاصة من مجموع الخصائص العامة لنسق القواعد المفترضة»<sup>(1)</sup>.

يفضي بنا التحليل الصرفي إلى بنية صرفية للكلمة تتكون من متواليات من الصرفيات تتجاور بشكل سلسلي يحيل عليها التقطيع الصرفي ويعينها كوحدات متميزة. وإذا أسندنا للكلمة بنية داخلية فإننا نصف متتالية اشتقاقية رتبة وحداتها هي رتبة انطباق عملية اشتقاق معجمي. وللتمثيل نأخذ الكلمات التالية:

Coller → Décoller → Décollable → indécollable.

فكلمة Coller متضمنة في Décoller، وهذه بدورها متضمنة في Décollable، واشتقاق هذه الكلمات يتم بزيادة لواصلق إلى يسار أو يمين المفردة، وتبقى بنية الأصل متضمنة في بنية الفرع، وتضاف اللواصق دون تكسير بنية الوحدة المعجمية، وكذلك شأن اللواصق الزمنية والجهية والتطابقية التي تخضع لإلصاق خطي إلى وحدة جاهزة في المعجم. إن الكلمة في اللغات السلسلية نتاج لرتبة السيرورات الصرفية، فاللواصق تتصل بالدخلة المعجمية Lexical Entry في ترتيب محدد لينتج ما يسميه بيكر (1985) Baker بالخاصية السلوكية للسيرورات الصرفية، أو ما اصطلح عليه بالتقويس Bracketing. وهناك ميزة أخرى للغات التي أقيم عليها التحليل أعلاه تتمثل في كون الزوائد المتكفلة بالاشتقاق تقبل التكرار، ولذلك فالمعجم المحتمل قد يكون غير محدود النطاق، مما يفسر ظاهرة الإبداعية في المعجم. أما النسق العربي فهو يتمنع على تحليل من هذا القبيل، فإذا أخذنا مجموعة الوحدات التالية:

شغل، شغل، شاغل، اشتغل، منشغل...

(1) نص لـ: Dell مقتبس من رسالة محمد بلبول، 1988، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، ص 81.



درس، درس، درس، مدرس، مدرسة...  
الله أكبر ← كبر...

سنجد أن هذه الوحدات تشترك فقط في مادة صامتة نسميها الجذر Root، يتضمن دلالة عامة تخصص أو توسع بواسطة الصيغة، ومن الصعب صياغة متاليات اشتقاقية من النمط التأليفي، لأن صرف العربية صرف لا سلسلي. والوحدات المستجيبة للتحليل السالف قليلة من نمط:

كتب ← [ن] [كتب]

[است] [كتب]

كاتب ← [ت] [كاتب]

تندرج المعطيات الصرفية العربية في زمرة الأنساق الصرفية الصهرية Fusional، وهي تختلف عن الأنساق التحليلية Analytic حيث نجد الأواسط Infixes تلعب دورا في بناء الكلمة. فكلمة "اكتب" لاصقتها واسطة لا يمكن فرزها في التحليل التأليفي، والتضعيف لاصقة مجردة ترد وسط الكلمة، والمد لاصقة مجردة ترد في الوسط كذلك، ولواصق الزمن والجهة والبناء لواصق مجردة تدمج وتصهر في وسط الكلمة ولا تحقق في نهايتها. وفي جموع التكسير لا تضاف لاصقة الجمع إلى نهاية الكلمة كما هو الحال في اللغات الهندوأوروبية، وإنما تبني بائتلاف الجذر بصيغ مخصصة بشكل مجرد بسمه الجمع.

يفضي بنا هذا التحليل إلى ملاحظة هامة لهاريس (Haris) في دراسته للغات السامية، فقد بين أن الأنساق الصرفية في الساميات تتشكل من وحدتين متقاطعتين:

أ. وحدة صامتة: الجذر، وهو وحدة صوتية أصلية في الكلمة، وبالإمكان إضافة زوائد إليه.

ب. النموذج الحركي: وهو ما أسماه القدماء بالصيغة أو الوزن، غير أن النموذج الحركي عنده يختلف عن الصيغة في تحديدها التقليدي، لأن الصيغة عندهم تتضمن حروفا صامتة، وهي عنده نظام صائتي. وتوفر العربية عددا من النماذج الحركية لبناء الكلمات، نماذج حركية خاصة بالأفعال ونماذج حركية خاصة بالمشتقات...

ويلخص مكارتي هذه التصورات بقوله: «ليس هناك علاقة بين صورة الأصل وصورة الخرج، باستثناء صوامت الجذر، فكل خاصية للأصل باستثناء الجذر تتجاهل في صورة الصيغة المشتقة، فهذه الواقعة المثيرة للانتباه هي أهم خاصية للصرف التسلسلي المتميز بالجذر والوزن، وهذا يعني صوريا أن أية قاعدة تربط فعلا مشتقا بأصل له يجب أن تتجاهل الخصائص الصورية باستثناء الجذر، وعليه يعسر أن نرى كيف يمكن لمقاربة قطعية تحويلية [يقصد المقاربات التأليفية السالفة الذكر] في أساسها أن ترصد هذه العلائق»<sup>(1)</sup>.

(1) انظر مكارتي: M. McCarthy, 1979, Formal problems in Semitic phonology and morphology, p. 280.

فالأ نموذج الحركي ضروري لبناء ما اصطلح عليه القدماء بالدلالة الصناعية كالجبهة والبناء والزمن...

هكذا فالنسق العربي يبني على الأبجديات الصرفية الآتية:

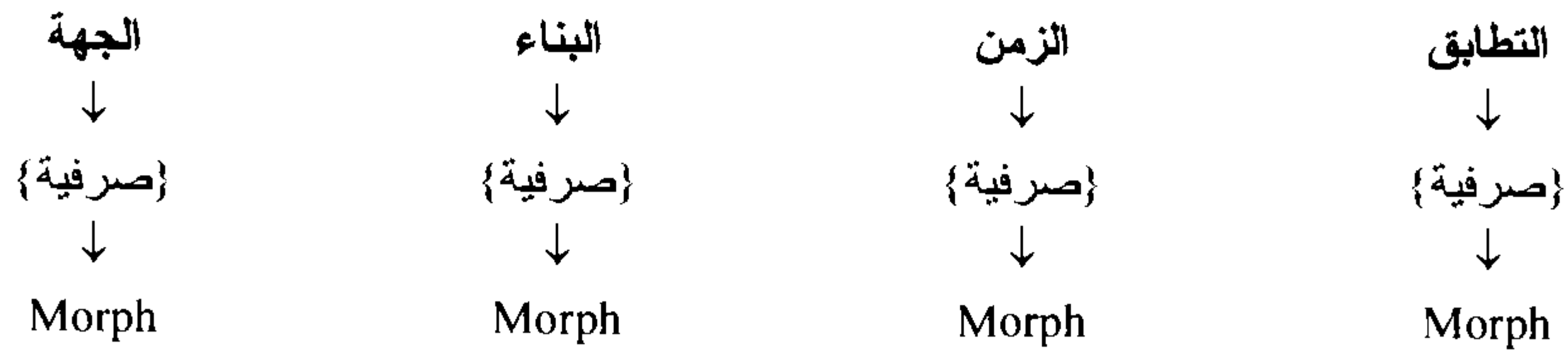
- أ. لائحة جذور غير محددة يمكن إجراء التقاليب عليها.
  - ب. لائحة جذوع عامة لا تحتاج في رصدتها إلى فرضية الجذر، كالكلمات التالية: جرس، باب... .
  - ج. لائحة اللواصق أو الزوائد بلغة القدماء، وتمثلها حروف "سألتمونيها".
- فالكلمة العربية في أساسها كلمة متعددة الصرفيات Polymorphic، تنتج عن تقاطع الجذر بالصيغة، وهما صرفيتان متميزتان، لا بد من تقاطعهما لتكوين وحدة معجمية مجدولة، لأن «الأصوات الممثلة للكلمة ليست متآخية، فصرفية جذر "ك، ت، ب" تكسر خطيتها الصوائت الممثلة لصرافية مختلفة»<sup>(1)</sup>.

لقد لاحظنا بعض مشاكل التحليل التألفي الذي ينطلق من تصور الإلصاق الخطي للصرفيات، وتواجه هذا التصور عدة مشاكل من بينها أن «المقولات الصرفية ترمز بالحذف (في بعض اللغات) وبواسطة إعادة الترتيب وليس بإضافة قطع صوتية، ولذلك يتعذر اختزال الصرافة كلها في الإلصاق دون تبسيط للمسألة»<sup>(2)</sup>.

تنطلق النظريات التألفية من أساسيات نجملها في الآتي:

1. الصرفيات وحدات متجانسة وذرات غير منقسمة للشكل اللغوي.
2. تمثل كل صرفية مجردة في كلمة معينة صوتيا بوحدة صرفية Morph، وكل وحدة صرفية تمثل صرفية مجردة واحدة.
3. ترد الصرفيات مرتبة في البنية في شكل تسلسلي.
4. تتكون الكلمات أساسا من صرفيات.

وتمثل الرسامة التالية لهذا التصور:



لكن يمكن لنفس الصرفية المجردة أن تحقق بواسطة وحدتين صرفيتين في حالة اللواصق المتقطعة مثل التطابق في العربية الذي يتحقق على يسار ويمين الفعل المضارع:

(1) Katamba, 1993, p. 173.

(2) S. Anderson, 1992, p. 67.

تخرجون

∨

تطابق

ويمكن لوحدة صرفية تمثيل معان مختلفة كمعنى الجهة والزمن والبناء، وهو ما يسمى في الأدبيات الصرفية بالصرفية بالجامعة Portmanteau. وكل هذه الحالات تستعصي على التحليل المورفيمي، ولذلك نحتاج إلى مفاهيم جديدة لوصف هذه الأنظمة<sup>(1)</sup>.

(1) إن فشل النظرية الصرفية التي تأسست لوصف الأنظمة الصرفية السلسلية - والتي تقوم على الإصاق الخطي للصرفيات النحوية - في وصف أنظمة صرفية تخضع لنظام لا سلسلي، دفع عددا من المنظرين في مجال الصرف إلى اقتراح بدائل نظرية. وأهم هذه النماذج الصرفية: الصرافة المؤسسة على اللكسيم Lexeme based Morphology لدى بيرد Beard، أو ما يعرف بالصرافة الفاصلة Separationist Morphology أو الصرافة التحقيقية، ومن روادها ستامب Stump وسينسر Spencer من بين آخرين. لقد قامت هذه النماذج، وبشكل أخص نموذج الصرافة الفاصلة، لمعالجة حالات اللاتوافق بين "الشكل" و"الوظيفة" أو "الصوت" و"المعنى". نذكر بعضا منها:

أ - الوسم المراكم Cumulative Exponence: الشكل الواحد يحقق أكثر من سمة نحوية (الصرفيات النحوية في اللاتينية مثل اللاحقة - o التي تحقق سمة الشخص والعدد والزمن والوجه. ونموذج الوسم المراكم في العربية سمة العدد والإعراب في جمع المذكر السالم والمثنى.

ب - الوسم الممتد: Extended Exponence: عندما تتحقق الوظيفة أو السمة النحوية الواحدة بأكثر من صرفية نحوية ونموذجها وسم المتدرج في الإنكليزية بواسطة المساعد واللاحقة الصرفية (ing).

ج - القيم الوظيفية المتعددة للشكل الواحد: ونموذجه اللاحقة "ing" التي تشغل كلاحقة فعلية أو لاحقة لاشتقاق الاسم أو الصفة.

د - التحقيق المتعدد لنفس الوظيفية النحوية: وذلك عندما تحقق نفس الوظيفة بواسطة لواصق متباينة. ومثال ذلك اللاحقتان "ity" و"ness" اللتان تدخلان على الصفات لتسلبها سمتها المقولية: [+ص] كي تمنحها سمة مقولية اسمية.

هـ - ظاهرة التجانس الصوتي Syncretism: وهي ظاهرة شائعة في جرود التصريف في كثير من اللغات الطبيعية، ومثالها الجمع السالم المنصوب والمجرور، الذي يعبر عنه بلاحقة واحدة: [ين]. وتعمل هذه الظاهرة على إخفاء التمايزات السماتية، مع التأشير الصرفي للسمات بلواصق متشابهة صوتيا.

و - ظاهرة الاشتراك اللفظي في اللواصق: فقد تحمل اللواصق صورا صوتية متشابهة، مع اختلاف بنياتها السماتية: ياء النسبة "قرشي" تشبه في اللفظ ياء المتكلم "كتابي". وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين الاشتراك اللفظي لللاصقة والتباسها السماتي، فإيا النسبة والمتكلم تندرج ضمن المشترك اللفظي. وهو ما نجده مثلا في صيغة "انفعل" بين الدلالة على المطاوعة والانعكاس: (انعزل وانكسر). ويمكن التخصيص المعجمي للواصق من التمييز بينها عن طريق وضع مداخل معجمية متميزة لكل واحدة منها. بينما التباس تاء "تكتب" بين المخاطب المذكر والغائب المؤنث التباس صرف - تركيبى لنفس اللاصقة. أي أننا إزاء لاصقة واحدة تحمل تخصيصين متميزين حسب السياق الصرف - تركيبى. وتمكن الصرافة الفاصلة من التمييز بين النوعين، ويضاف إلى ذلك مشكل الالتباس الدلالي للواصق. وفي السنوات الأخيرة أصبحت معظم الظواهر المشكلة التي انبرت لدراستها الصرافة الفاصلة محتواة داخل نظريات تركيبية مثل الصرف - الموزع أو الصرف الأذنوي. ونحيل على دراسة إمبيك (2000) Embic لالتباس لواصق البناء للمفعول في الإنكليزية واللاتينية.

ز - الصرفيات الفارغة: فقد تتضمن البنية الداخلية للكلمة مواقع فارغة لتمثيل السمات النحوية؛ بحيث لا تتوافق السمة النحوية المجردة مع صورة صرف - صوتية.

تعكس هذه الحالات مجتمعة ظواهر اللاتوافق بين البنية الصرف - تركيبية المجردة والبنية الصرف - صوتية المنظورة، وهي حالات ناتجة عن تعدد السمات ومحدودية العلامات في النظام التصريفى الذي توفره اللغة. فاللاصقة قد تحقق أكثر من سمة نحوية، ويمكن أن نفترض وجود سمات بدون لواصق، أو سمات تنتمي إلى نفس المقولة الصرفية مشطرة بين أكثر من حامل صوتي. وتعتمد الصرافة الفاصلة لمعالجة هذه الظواهر على إجراء الفصل بين السمات الصرف - تركيبية وتحققاتها الصرف - صوتية، وبالتالي تفصل بين مستويين للاشتغال الصرفي: المستوى الصرف - تركيبى والمستوى الصرف - صوتي.

## المبحث الثاني

### إشكال التنميط وتوزيع السمات

#### النحوية/الوظيفية

#### 1.2. وضع اللغة العربية داخل الأنساق الصرفية للغات الطبيعية

إن بناء تصور نسقي لبنية الكلمة العربية يقتضي إجراء مقارنة بينها كلغة سامية وبين لغات تخضع بنياتها الصرفية لقوانين تأليفية خاصة. فاللغة العربية تعتمد إجراء خاصا في تصرف أفعالها *Finitness*. يتحقق هذا الأخير صرفيا بوسائل خاصة، ينبغي وصفها انطلاقا من طريقة تكوين الصور "الفعلية" في اللغة العربية. تلزمنا هذه الطريقة البحث عن موضع اللغة العربية ضمن التنميط المعتمد في الأدبيات الصرفية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنتمي اللغة العربية إلى اللغات العازلة *Isolating languages*، أم اللغات المراكمة، أم اللغات الصرفية *inflectional*، أم اللغات التأليفية *polysynthetic*؟ وقبل ذلك، لنعرف بهذه الأنساق الصرفية وخصائص بنياتها.

- اللغة العازلة: لا يعتمد هذا النمط على الصرف في بناء كلماته، لأنه لا يملك الصرف كجهاز تكويني، فالمقولات النحوية تظهر في سطح الجملة في شكل كلمات أو وحدات معجمية منعزلة، ولا تتكون عبر سيرورات صرفية كالإلصاق. وتمثل اللغة الصينية والفيتنامية طراز *Prototype* هذا النمط من البنيات.
- اللغة المراكمة: تكون صرفيات هذا النمط متعددة، وتمثل كل واحدة منها معنى معجميا أو نحويا محددًا، وتعد التركيبية نموذجًا لهذا النمط.
- اللغة الصرفية: تشبه اللغة المراكمة، وتختلف عن اللغة العازلة من جهة أن الصرفيات متوافرة فيها، لكنها تتعرض لعملية صهر أو دمج *fusion* في الجرد التصريفي *inflectional paradigm* الذي يتضمن الزمن والجهة والوجه والتطابق والبناء. وتمثل كل من اللاتينية والروسية نموذجًا لهذا النمط. فاللاصقة "oma" في اللاتينية تتضمن الجنس والإعراب والعدد. ولا تقبل هذه المعاني العزل في التحليل القطعي *segment analysis*. فليس هناك لاصقة للجنس متميزة عن لاصقة الإعراب، فاللاصقتان منصهرتان في وحدة تامة. واللغة العربية تنتمي إلى هذا النمط من اللغات حيث تنصهر المعلومات

الصرفية في الكلمة، فالزمن والجهة والبناء يصهر في الجذع والإعراب والعدد يصهر في الأسماء، حيث لا يمكن التمييز بين قطعة صامتة تمثل العدد عن قطعة تمثل الإعراب. فكلمة "رجلين" و"كتابين" في المثالين التاليين:

1. شاهدت رجلين

2. قرأت كتابين

نجد فيها اللاصقة "ين" تصهر العدد والإعراب.

- **اللغة التأليفية:** تعبر فيها الكلمة الواحدة عن معان كثيرة يعبر عنها في لغات أخرى بجملة أو جمل<sup>(1)</sup>. لا يمتلك هذا الترميز خاصية العمومية، إذ هناك حالات يمكن للغة فيها أن تمثل أنماطا يكون فيها نمط معين مهيمنا. فإدراج لغة ضمن نمط معين يقوم على مبدأ التغليب، وتسمح اللغات بوجود عناصر تكون فيها حالات صهر، ومثال ذلك اللغة الإنكليزية، التي يمكن أن نقول عنها إنها لغة مراكمة من جهة مقولاتها الصرفية. والعربية بدورها مراكمة من جهة مقولاتها الاشتقاقية، حيث تتوفر على زوائد اشتقاقية كثيرة تعبر عن معان محددة، لكنها صهرية من جهة مقولاتها الصرفية، فالزمن والجهة والبناء والوجه لا يتحقق في قطعات منفصلة يمكن للتقطيع الصرفي فرزها، فهذه المقولات تذوب في الجذع.

واتجاه اللواصق الاشتقاقية إلى العزل، بخلاف المقولات الصرفية أو الجرود التصريفية التي تميل إلى الصهر، وورد في عدد من اللغات. ويقترح أندرسون (Anderson)<sup>(2)</sup> ربط هذه التقسيمات بالقواعد الصرفية بدل ربطها باللغات.

هكذا نسمي قاعدة اشتقاقية قاعدة مراكمة، بينما نسمي قاعدة صرفية ما قاعدة صهرية. يولد جهاز القواعد الصرفية في اللغة العربية وحدات معجمية مشتقة بواسطة الزيادة واتصال اللواصق بشكل تراكمي إلى حد ما، بينما تولد القواعد الصرفية التي تتكفل بتحقيق مقولات الجهة والزمن والبناء والوجه صرفيا في الفعل بواسطة قواعد صهرية. لكن هناك ميل كما يقول باور (Bauer)<sup>(3)</sup> داخل اللغات التي تعتمد الصهر إلى أن تتضمن عددا مرتفعا من الصرفيات داخل الكلمة الواحدة، كما هو الشأن في الكلمة الآتية في اللغة اللاتينية: Regentur التي تحقق المورفيمات التالية: [شخص ثالث، جمع، زمن مستقبل، المبني للمجهول].

(1) Spencer, 1991, p. 28.

(2) Anderson, 1991, p. 329.

(3) Bauer, 1988, Introducing linguistic morphology, p. 169.

كما أن اللغات الصهرية تميل رتبة مكوناتها إلى أن تكون حرة كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية.

يساهم البحث في مسألة التمييز الصرفي في فهم وضع أنساق اللغات السامية للكشف عن الاطرادات في مجال الصرف على مستوى البنيات المجردة، وهذه الاطرادات تجعل اللغة العربية تقاسم لغات أخرى سمات معينة، باعتبارها لغة طبيعية تشاطر اللغات الأخرى، خصائص عامة، وانتمائها إلى فصيلة اللغات السامية يجعلها تتميز بخصائص محددة في طريقة تكوين كلماتها.

## 2.2. دور اللواصق التصريفية (الزمن والجهة والبناء والوجه والتغليب) واللواصق الاشتقاقية في نظرية النحو

يعتبر القدماء الزيادة: «إلحاق الكلمة ما ليس فيها، وذلك لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة»<sup>(1)</sup>.  
والحروف الزوائد عندهم هي التي تجمع في كلمة "سألتمونيها". وترد الزيادة في ثلاثة أشكال:

1. زيادة معنى: حروف المضارعة وألف "فاعل" مثل: قاتل، قارئ.
  2. زيادة إلحاق بناء بيناء مثل: الواو في "كوثر" و"جوهر".
  3. زيادة بناء: ليس لها دور في المعنى، مثل: ألف "كتاب" وواو "ثمود".
- فالزيادة عندهم قد تأتي لمعنى أو تكون بدون معنى. لكن مشكلة المقاربة الصرفية التقليدية تتمثل في توحيدها بين الزيادات التي تكون في الاشتقاق والزيادات التي تكون في التصريف<sup>(2)</sup>. وهكذا فالعلائق من صنف: أضرب وضارب وتضارب، ترد في محل واحد مع العلائق من صنف: "يضرب، تضرب..."، حيث نجد الزيادات تدل على معنى نحوي (الزمن والجهة والشخص) ولا تدل على معنى معجمي. يقول أبو البقاء: «الاشتقاق هو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركاً، كما أن حروفه الأصول مشتركة فيزيد على معنى الأصل تغير اللفظتين بوجه كـ: ضرب، يضرب، ضارب، مضروب وضراب.. فإن ذلك كله مشتق من الضرب»<sup>(3)</sup>. غير أن هذا الاضطراب يخلق إشكالا في تنظيم اللواصق، فمن جهة هناك لواصل تطرد في الدلالة على المطاوعة والانعكاس مثل التاء والنون. الهمزة تطرد في الدلالة على السببية، لكن يبدو أن زيادة الواو أو الهاء أو اللام لا

(1) ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي في التصريف، ص 101.

(2) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1، ص 21 و 32.

(3) أبو البقاء، الكلبيات، ص 23.

تلعب دورا في الاشتقاق. هكذا فالنمط الأول من الزيادات هو الذي يمكن أن نسميه بمصطلح "اللاصقة" AFFIX بالمعنى الحديث، واللاصقة هي وحدة معجمية مربوطة تقوم بأدوار في النحو. ولكي نرصد هذه الأدوار بشكل متسق نقترح التمييز الذي دأبت عليه الأدبيات الصرفية بين اللواصق الاشتقاقية واللواصق التصريفية. تفيدها عدة مقاييس تمييزية في فهم سلوك هذه الذوات الصرفية، كما تفيدها في فهم تنظيمها داخل الكلمة العربية، حتى يتسنى لنا إيضاح وضع اللواصق التي تشكل ميدان بحثنا، وهي لواصق الزمن والجهة والوجه في اللغة العربية. فما هي إذن المقاييس التي يستند إليها الصرفيون؟

يسوق سكاليز (Scalise) عددا منها للدفاع عن فرضية فصل الصرافة الاشتقاقية عن الصرافة التصريفية. وهي كالآتي<sup>(1)</sup>:

1. تغير القواعد الاشتقاقية المقولة التركيبية، في حين أن القواعد الصرفية لا تغيرها.
2. تنطبق القواعد الاشتقاقية قبل القواعد الصرفية.
3. تعد اللواصق الاشتقاقية رؤوسا بخلاف اللواصق الصرفية.
4. القواعد الاشتقاقية أقوى من القواعد الصرفية، حيث يمكن لها تغيير أي جزء فردي من المعلومة الملتصقة بالدخلة، في حين أن القواعد الصرفية لا تؤثر إلا على جانب المعلومات النحوية كالجنس والعدد.
5. القواعد الاشتقاقية تفرز حالات اطرادية أو تكرارية، بخلاف القواعد الصرفية<sup>(2)</sup>.

(1) Scalise 1986, pp. 62-63.

تلتبس الحدود أحيانا بين ما ينتمي للمقولات التصريفية والمقولات الاشتقاقية، كما أن مقاييس التمييز ليست فارقة بينهما، فقد تتداخل. وهذا ما دفع البعض إلى افتراض أن الأمر لا يتعلق بتمييز بين صرافتين، وإنما بين استعمالين مختلفين للصرافة.

انظر بصدد التداخل المشار إليه: Booij, 2003, Inflection and derivation, Draft. Amsterdam, p. 13 وحرمان: "مفهوم الفئة التصريفية"، محاضرات السلك الثالث، السنة الجامعية 2003-2004، ص 58.

(2) Bauer, 1988, p. 78.

إن عدم قابلية اللواصق الصرفية للانطباق المتكرر داخل نفس الكلمة قد يعود إلى قيود تصورية دلالية، فمثلا لا يمكن للزمن الصرفي أن يتكرر مرتين في نفس الكلمة. فالكلمة الافتراضية التالية غير ممكنة:

\*je chanterai.

وإذا افترضنا أن السلسلة الزمنية داخل الجملة لا يمكن إلا أن تتوفر على زمن إشاري واحد، فاللاصقة توفر حاملا صوتيا لهذه السمة، وبالتالي إما أن يكون تكرارها في الكلمة حشويا أو أن تكون مخصصة بزمنين إحصائيين متمثلين في الآن نفسه، وهو ما لا يمكن قبوله تصوريا. أما الأمثلة المضادة التي تقترح في الأدبيات مثل جمع الجمع أو جمع الكثرة فيمكن أن نفترض أن الأمر لا يتعلق بتخصيص متكرر لنفس السمة، وإنما بتأويلين مختلفين لها، على أساس أن هناك صرفية دالة على الجمع الدلالي (التعدد) وصرفية تقوم بوظيفة نعتية تضيف معنى المبالغة أو الإكثار...

انظر: Alain Kihm, 2000, Agreement in Noun Phrases in Semitic: its nature and some consequences for morphosyntactic representations. Draft, p. 23.

6. القواعد الصرفية منتجة على عكس القواعد الاشتقاقية.
7. تغير القواعد الاشتقاقية المعنى التصوري للأصل، في حين لا تغير القواعد الصرفية إلا المعاني النحوية.
8. تعدد القواعد الصرفية ضرورية، في حين أن القواعد الاشتقاقية اختيارية، فالفعل مثلا لكي يظهر في التركيب يجب أن يحمل عناصر الزمن والجهة والبناء، وينبغي أن يتطابق مع الفاعل. في حين أن القواعد الاشتقاقية لا تتأثر بهذه المسائل التركيبية، كما أن زمن الفعل يتأثر بالسياق وبنوعية الظروف الزمنية التي يتوارد معها في الجملة، والشيء نفسه ينسحب على مقولة الجهة التي تبدو حساسة للظروف التي تصاحبها في الجملة.
9. تتأثر القواعد الصرفية بالتركيب، أما القواعد الاشتقاقية فلا تتأثر به.
- يضيف باور عدة تميزات تجعل من الصرافة نمطا مميزا، فمن جهة، يلاحظ أن اللواصق الصرفية تتميز بمعنى مطرد، في حين أن اللاصقة الاشتقاقية يمكن أن يكون لها معاني متعددة. مثلا لاصقة التصغير في العربية لا تفيد دائما التصغير، إذ تفيد معاني كثيرة كالتحقير والتودد... وكذلك لاحقة: -ment في الإنكليزية. بينما لاصقة الزمن والبناء والجهة لها معنى مطرد، فلاصقة البناء للمجهول، ولاصقة جهة التام تدل دائما على هذه الجهة، ولا يمكن أن تتعدد معانيها<sup>(1)</sup>. وهناك ميزة أخرى للصرافة الصرفية تتجلى في استعمالها لائحة

(1) ترد بكثرة ظاهرة الاشتراك اللفظي والتحول الدلالي Semantic Drift في اللواصق الاشتقاقية. وهناك مشكل آخر يتعلق بالتمييز بين ما يدخل ضمن خانة الاشتقاق أو التصريف، فأحياناً لا نجد إجماعاً بين الدارسين بخصوص بعض المقولات، فمثلاً مقولة الجنس تعتبر تصريفية عند البعض، واشتقاقية عند البعض الآخر، لما تفرزه من خصائص اعتباطية يصعب التنبؤ بها بآليات قياسية مطردة. ومراوحتها بين الاشتقاق والتصريف يعود إلى اقترانها بمقولات تصريفية لها دور في التركيب مثل العدد والتطابق، وبشكل أخص تركيب الصفات والأفعال التي تعد مقولة الجنس بالإضافة إلى العدد ضمن المقولات الأساسية في بنائها التركيبي. ويمكن إضعاف الطرح المتعلق بالثبات الدلالي لسمات المقولات التصريفية. فالمحتوى الدلالي لهذه السمات متأثر بالسياق التركيبي، فمثلاً قد يستعمل الزمن استعمالاً وجهياً، وقد يتم تحييد neutralizing سمة دلالية للاصقة الزمن في سياق نحوي معين. إلا أن ما يميز اللواصق التصريفية أن تحولها الدلالي يخضع لضوابط تركيبية يمكن فرزها. زد على ذلك أننا إذا أخذنا الزمن كنموذج سنلاحظ أن سمة اللاصقة فيه لا تتغير دلالتها إلا في سياق تفاعلها مع مقولات أخرى لها محتوى زمني مثل الجهة أو الوجه، أي في إطار تفاعلها مع مقولات من نفس صنفها (المقولات التصريفية). مما يؤكد أن تغيير المحتوى السماتي مقيد، ويدعم في الآن نفسه فكرة ترابط المقولات الزمنية (الزمن والجهة والوجه)، وذلك ما سنبرهن عليه في إطار فرضية السلاسل الزمنية.

ويقترن المشكل أعلاه بمسائل أخرى في المعالجات الصرفية لروائز التمييز بين خصائص العلامات التصريفية والاشتقاقية، ذلك أن هذه الأخيرة تظهر خصائص فرادية ideosyncraties لا تطرد في الصرافة التصريفية. ويلاحظ بوج: 2003 Boož، نفسه، ص 6. أن الصرافة التصريفية ذات طبيعة جردية paradigmatic بخلاف الصرافة الاشتقاقية. ولعل طابعها ذاك هو الذي انبثرت لدراسته نظرية الصرف المؤسس على الجرد والصرافة الفاصلة.

انظر: حرفان، محاضرات السلك الثالث: مفهوم الفئة التصريفية، ص 1-4.

- السعيد، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، ص 42-46، في اللغات واللسانيات، عدد 11.



مغلقة من اللواصق<sup>(1)</sup>، ومن الصعب أن نبدع لاصقة زمنية صرفية جديدة. وهكذا نجد أن اللغة الإنكليزية أضافت لواصق اشتقاقية في السنوات الأخيرة إلى معجمها مثل لاصقة - Nomics التي نجدها في الكلمات التالية: Reaganomics, Nixonomics<sup>(2)</sup>. لذلك فعدد اللواصق الصرفية يكون عادة أقل من اللواصق الاشتقاقية، فإذا فصلنا الجذوع عن اللواصق التصريفية، وقمنا بحساب لعدد لواصق الزمن والجهة والبناء والتطابق سنجد أنها أقل من عدد لواصق الاشتقاق<sup>(3)</sup>، لأن اللغة تميل إلى أن تفقد في سياق تطورها الدياكروني اللواصق الصرفية<sup>(4)</sup>، فاللغة الإنكليزية المعاصرة حينما نقارنها بالإنكليزية القديمة نجد أنها فقدت سمات الوجه<sup>(5)</sup> وبعض سمات الشخص، وكذلك الدوارج العربية التي تميل إلى حذف علامات إعراب الأفعال التي تدل في العربية الفصحى على سمة الوجه.

(1) قد يعود هذا الانغلاق في جزء منه إلى كون اللواصق التصريفية تستعمل في جرود التصريف inflectional paradigms بحكم ارتباطها بسمات تصريفية توزع بطريقة نسبية لبناء الجرود. فمثلاً لبناء الجرد التصريفي للأفعال في اللغة العربية نحتاج إلى لائحة سمات تطابقية مغلقة (جنس، عدد، شخص) ولائحة سمات زمنية/جهية مغلقة [± تام] أو [± ماضي] ولائحة سمات بنائية مغلقة [± معلوم]. فالتأليفات المختلفة بين هذه السمات وتوزيعها هو الذي يفرز تحققات الجرد التصريفي للأفعال. وسنعود لمسألة تصريف سمات الفعل العربي لاحقاً.

(2) لا بد من التطرق إلى مسألة الإنتاجية وعدمها، وهي مسألة تقترن بالاطراد وعدمه. فما يميز اللواصق التصريفية هو قوتها الإنتاجية في النسق اللغوي. خذ مثلاً تحقيق سمات الزمن والتطابق في الأفعال، نلاحظ أن معظم الأفعال العربية تصرف هذه السمات في الصيغتين (فعل، ويفعل). ويمكن أن نستثني بعض الحالات القليلة القابلة للتفسير، مثل بعض الأفعال الموجهية (يجب، ينبغي)، أو بعض الأفعال الجهية (ما انفك، \*ما ينفك، \*ما سينفك...)، أو بعض الأفعال التي لا تقبل البناء للمجهول لأسباب دلالية مثل: \*حزّن، \*ذهل، \*ظرف، \*حسّن... وفي مقابل ذلك نجد لواصق الاشتقاق مقيدة بقيود معجمية ودلالية، فمثلاً لا تدخل لاصقة المطاوعة على كل الأفعال، فهي منتجة مع طبقة من الأفعال وغير منتجة مع طبقة أخرى، ولا تخضع للاطراد.

(3) Bauer, 1988, p. 83.

(4) نلاحظ ذلك في الدوارج العربية، ومنها الدارجة المغربية التي فقدت الإعراب والحركات الداخلية للجذوع، التي تؤدي أدواراً نحوية في نسق العربية الكلاسيكية. كما سنرى لاحقاً:

- كتب محمد لبرا

- تيككتب محمد لبرا

إذا تركنا جانباً مسألة السكون الثاني في الصامت الثاني للجذر، ما إن كان سكوناً أو حركة مختلصة shwa، فالملاحظ أن الماضي لا يتميز عن اللماضي إلا بموقع لاحقة التطابق، وهو ما احتفظت به الدارجة من العربية المعيار كعلامة فارقة بين الصيغتين. لكن في المقابل نلاحظ أن الدارجة تتجه نحو تخصيص الجهات بلواصق أو صرفيات مستقلة:

- تيككتب لبرا/تيككتب لبراوات

- ساير كيلعب برّا/ساير يلعب برّا

(5) لضياع صرفيات الوجه في الإنكليزية الحديثة انعكاس على تركيب الجملة ورتبة مكوناتها كما بين ذلك Pollock 1997، مما يبين أن ما يقع في الصرف قد يكون له انعكاس على مكونات النحو الأخرى. وقد تطور النقاش في الأدبيات التوليدية نحو تعميق البحث في مسألة علاقة الصرف بالتركيب، أي ما إذا كان الصرف يحرك الاشتقاق والحوسبة التركيبية أو لا يحركه.

انظر: Bobaljik, 2002, "Realizing German inflection: Why morphology does not drive syntax", Draft.

تحليل القواعد الاشتقاقية على المقولة المعجمية والإطار التفريعي للمدخل المعجمي، بالإضافة إلى البنية الدلالية والتركيبية<sup>(1)</sup>، فهذه الأشياء تعتبر مدخلا أساسيا لإجراء الاشتقاق<sup>(2)</sup>. أما القواعد التصريفية فغير حساسة لطبيعة البنية الموضوعية Argument structure للمفردة، أو محتواها الدلالي التصوري، باستثناء طبيعة المقولة<sup>(3)</sup>، لأن الزمن والوجه لا يمكن أن يلتصقا بالأسماء، والجهة حساسة بدورها لطبيعة المقولة التي تتصل بها، وإن كان من الضروري الفصل بين جهتين: جهة الصيغ التي سيأتي الحديث عنها لاحقا، وهذه الجهة تنشطر إلى مقولتين: التام وغير التام، لا يمكنهما الوجود إلا في الأفعال، بينما يمكن للمشتقات الحديثة التي تحتوي الحدث في بنيتها الدلالية التحتية أن تتضمن أقساما جهية أخرى. هكذا يتبين أن «الأنساق الصرفية الأكثر غنى وتعقيدا نجدها في حالة الأسماء، وبشكل خاص مع الفعل...» إلا أن المقولات الصرفية للأفعال [الزمن، الجهة، البناء، الوجه، الموجه] والأسماء [التطابق] والصفات هي مقولات طراز، لذلك يمكن للأسماء أن تتبنى صفات الفعل... غير أن هذه الحالات ليست ذات أهمية نظرية<sup>(4)</sup>.

(1) لاحظ مثلا أن اشتقاق اسم الفاعل لا يتم من البنيات الساكنة: \*حاسن، \*ظارف، \*كابير... كما أن إلحاق نون المطاوعة يحتاج إلى تخصيص الأفعال بالقابلية للتأثر affectedness فلا تقول: \*انفهم الدرس. وفيما يخص الأمثلة الدالة على ورود المعلومات المتعلقة بالبنية الموضوعية ما نلاحظه في إلصاق همزة السببية، فالأفعال المتعدية بالتناوب لا تقبل أن تتعدى مرة ثانية بإلصاق صرفي: حزن زيد ← حزن عمر زيدا ← \*أحزن زيد عمرا خالدا.

(2) Anderson 1992, p. 184.

(3) - مثلا لا تقبل كل الأفعال تصريف سمة غير التام. لا تقول:

- \* يجد زيد النقود الآن.

كما أن هناك استثناءات وردت في أعمال:

- J. Lecarme, 2001, "Tense in Nominals", p. 3. Draft To Appear in "The syntax of Time". MIT. Press.

حول اللغة الصومالية التي ترمز الزمن نحويا في الأسماء. ولا تعتبر الباحثة هذا التحقيق استثناء بل تدافع عن كلية السلسلة الزمنية في الأسماء والأفعال على حد سواء، بحيث يكون الاختلاف بين اللغات موسطا في المستوى الصرف - تركيب، لكن الملاحظ أن اللغة التي تخضعها لوكارم Lecarme للوصف لا ترمز الزمن في الأفعال. مما يدفعنا إلى افتراض سلمية مقولية عبر اللغات تصف المجال المقولي الذي يلتصق به الزمن الصرفي:

الفعل > الصفة > الاسم

تقول هذه السلمية إن الفعل إذا وجد يمكنه أن يحمل الزمن الصرفي، وإلا حملته الصفة أو الاسم. وتتنبأ السلمية بظاهرة مطردة في اللغات الطبيعية وهو أنه لا يمكن للزمن الصرفي أن يتحقق في الفعل أو الاسم في الآن نفسه. فإما أن يتحقق في أحدهما أو ألا يتحقق في البنى العارية من الزمن، ولا يمكنه التحقق في كليهما. ويعبر في البرنامج الأدنوي عن ارتباط الزمن بالفعل باجتذاب الزمن لمقولة فإلية لأنه يمتلك سمة فعلية في تخصيصه السماتي.

(4) Spencer 1991, p. 47.

يتضح من خلال النص أن هناك حالات استثنائية يمكن من خلالها أن يحمل الاسم الزمن في بعض اللغات، وهي حالات غير مطردة وتشكل استثناءات لا يقاس عليها، لأن كل مقولات الصرفة تتعلق بالحدث، فالزمن يربط الحدث بلحظة التلفظ، والجهة تسجل نظرة المتكلم للحدث، والأسماء غير المشتقة لا يعد الحدث جزءاً من تكوينها، لذلك لا يمكن أن تحمل هذه الصرفات<sup>(1)</sup>، وكذلك الأمر بالنسبة للتطابق في العربية، فهناك تطابق خاص بالأفعال وتطابق خاص بالصفات<sup>(2)</sup>، فتطابق الأفعال يتضمن سمة الشخص، وهذه السمة تفتقر إليها الصفات. وسنبين أن حضور سمة الشخص مرتبط بالزمن، فالزمن هو الذي يسوغ الشخص في العربية، وهذه الملاحظة أشارت إليها الأعمال الوصفية في مجال اللسانيات إلا أنها لم تتمكن من اقتراح تفسير ملائم لها. نعتقد أن التفسير الذي يستند إلى دور الزمن في العربية في تسوية سمة الشخص في الفعل يمكننا من رصد الظاهرة بشكل أنيق.

من بين الأدلة المهمة حسب أندرسون (Anderson) لصالح فصل الصرفة عن الاشتقاق، كون الأنساق الصرفية للغات الطبيعية تفرز طبقة من الصرفيات تعرف في الأدبيات بالصرفية الجامعة Portmanteau Morphs، فلاصقة واحدة تصهر عددا من السمات كالتطابق والوجه<sup>(3)</sup>، وهذه اللاصقة غير قابلة للتحليل إلى عناصر دنيا، كما هو الشأن بالنسبة للعربية حيث لا يمكننا أن نفصل الزمن عن البناء أو الجهة بواسطة إجراءات التحليل المورفيمي، أو لاصقة الجهة عن اللاصقة المسؤولة عن تحول الفعل إلى مشتق في حالة اسم الفاعل أو اسم المفعول، فكلمة: ضارب - آكل نجد فيها الفتحة الطويلة مسؤولة عن تحول الجذر الفعلي إلى وصف، وكذلك عن وسم الجذر جهيا للدلالة على جهة المتدرج

(1) تعرف دراسة البنية الزمنية للمشتقات عدة مشاكل من بينها طبيعة الزمن في هذا النوع من البنيات التي يرأسها المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول: هل نعده زمنا ناتجا عن السياق التركيبي؟ أم زمنا ترمزه نحويا هذه البنيات ويتم حسابه باقتترانه بعناصر البنية التركيبية من ظروف وأدوات مساعدة؟ سنرجئ الإجابة عن هذه الإشكالات إلى فصول لاحقة، وإن كنا نقر بضرورة التمييز بين الزمن المفهومي والزمن النحوي، مقترحين ربط البنيات المشتقة بالزمن الأول والبنيات الفعلية بالزمن الثاني، وهو ما عبر عنه الرواعي بالزمن التصريحي والتضميني. انظر:

- الرواعي عبد الصمد، 2003، نفسه، ص 450.

غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعمق والفحص.

(2) نعتبر أن هذه القضايا لا تأخذ دلالة إلا ضمن برنامج بحث في طبيعة المقولات المعجمية الطراز في اللغات الطبيعية، أي الفعل والاسم والصفة لفرز السمات التحتية الأساسية التي ترمزها كل مقولة، والتي تجعلها تختلف عن مقولة أخرى. وقد شهدت الأبحاث المنضوية في إطار اللسانيات التوليدية في الثمانينيات أعمالا نتج عنها تخصيص البنية الصرفية لكل مقولة، أي تدقيق ما عرف بالإسقاطات الموسعة للمقولات المعجمية، فالأسماء تتدرج ضمن بنية أوسع وهي المركب الحدي الذي يتضمن سمات صرفية اسمية مثل المركب التطابقي أو مركب العدد أو المركب الإعرابي...

(3) Anderson, 1992, p. 75.

Progressive، وهذه اللاصقة تذوب فيها الجهة في العنصر المسؤول عن التحول المقولي<sup>(1)</sup>، وظاهرة الصرفية الجامعة Portmanteau نادرة في حالة الاشتقاق. فلا يمكن أن نجد في اللغات الطبيعية لاصقة تصهر السببية والانعكاس في الوقت نفسه، أو تصهر معنى السببية والزمن، فليس هناك فيما نعلم صرفية جامعة Morphs Portmanteau تدمج Combine مقولة صرفية واشتقاقية، وهذه الظاهرة ملاحظة أيضا في النسق الفصيح، حيث تشكل لواصق الاشتقاق لائحة معزولة ومتميزة عن لائحة اللواصق الصرفية كلواصق التطابق مثلا.

وإحدى الاطرادات الهامة في مجال تنظيم اللواصق شكل توزيعها. فعادة ترد لواصق الاشتقاق أقرب إلى الجذع من لواصق التصريف. وتستخلص Baybee هذا السلوك من مبدأ عام تسميه مبدأ الورود Relevance principale. فاللواصق التي تؤثر في معنى الكلمة تكون أقرب إلى الجذع كالسببية أو المطاوعة<sup>(2)</sup>، أما لواصق الصرفة فتحل في موقع بعيد عن الجذع، أي في أرباض الكلمة. لكن في حالة اللغات غير السلسلية، كما هو الشأن بالنسبة للعربية، يصعب تطبيق هذا المبدأ وإن كانت آثاره تتضح في حالة التطابق، حيث تتصل الزوائد الاشتقاقية بالجذر، ثم يدخل الجذر في قالب صيغي، بعد ذلك تتصل لواصق التطابق وترد قبل لواصق الاشتقاق، حيث ترد هذه الأخيرة أقرب إلى الجذر من التطابق، ونوضح هذا السلوك من خلال المثال التالي:

يستخرج ← [خ ر ج] ← [س ت] [خ ر ج] ← [س ت] ← [يـ] س  
ت [خ ر ج] نستطيع أن نلخص خصائص الصرفة حسب أندرسون في أربعة خصائص:

(1) في تحليل آخر يمكن أن نعتبر أن هذه المقولات تتحقق في مواقع مختلفة، وبالتالي نكون بصدد صرفية جامعة، على أساس أن حركة الساكن الثاني في الجذر (الكسرة) تمثل للبناء للفاعل وتتحول إلى ضمة في البناء للمفعول: كاتب ← مكتوب، وتخضع هذه الحركة للتمديد في الصفة المشبهة (فهيم، عليم، حكيم...)، وهي الحركة نفسها التي تظهر في بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي (مستخرج، مستعمل...). وبذلك يصير مسار البناء والتحول المقولي واحدا.

وينسجم هذا التحليل مع نتائج الأبحاث الصرفية الحديثة في الساميات عموما والعربية خصوصا في إطار الصرافة التطريزية التي تعتبر أن مجال التغيير في الأسماء يكون في يسار الهيكل. وهكذا تكون الصفات والمصادر أسماء بحكم الهياكل التطريزية التي تشكل مركز اشتقاقها، فلا مجال في هذا السياق للنقاشات القديمة من قبيل: هل المصدر أو الصفات مشتقة من الفعل أو الفعل مشتق من المصدر.

انظر التفاصيل في بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ص 266. في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

نحتاج إلى تفسير الألف الممدودة في بناء اسم الفاعل من الثلاثي، ونترك المسألة لأبحاث لاحقة.

(2) Baybee 1985. عن Boož 2003.

مقال مذكور، ص 7-9.

1. **الخصائص الشجرية Configurational properties**: وتسند في سياق البنية التركيبية الموسعة التي ترد فيها الكلمة التي تظهر عليها علامات صرفية، وكمثال على ذلك سمة التطابق والإعراب، فهذه السمات لا يمكن إسنادها إلا من خلال البنية التركيبية<sup>(1)</sup>.
2. **الخصائص التطابقية Agreement properties**: وتسند إلى كلمة معينة بالنظر إلى قيمة كلمة أخرى داخل نفس البنية التركيبية. مثلاً: علامة التطابق في الفعل تفحص في إطار علاقتها بقيمة الاسم الذي تتطابق معه<sup>(2)</sup>.
3. **الخصائص الجمالية Phrasal properties**: تسند إلى مكونات أكثر اتساعاً في البنية ولكن يمكن أن تتحقق في كلمة معينة. مثلاً: يسند الإعراب إلى المركب الاسمي بمجمله ولكنه يتحقق في الاسم، وكذلك الأمر بالنسبة للزمن والوجه، فالزمن خاصية للجملة ككل، وكذلك الوجه لكنه يتحقق في الفعل.

(1) يلاحظ ذلك حرفان، حيث يقول: "إن الذي يدفع البعض في اتجاه اعتبار النوع والعدد مقولتين تصريفتين هو حقيقة أنهما يظهران في التطابق في الأفعال وعند الوصف".  
ورفعاً للتساؤل يضيف: «لكن الأمر مختلف... لأننا إذاً نكون بإزاء مقولة أخرى مختلفة كل الاختلاف عن النوع والعدد في الأسماء، ويتعلق الأمر بمقولة التطابق».  
محاضرات السلك الثالث: مفهوم الفئة التصريفية، ص 4.

يرد هذا التعليق في سياق استدلال يذاع فيه حرفان عن تصور استقلالي للقوالب، فالصرافة باعتبارها مكوناً مستقلاً في معمار النحو قد تفرز مقولات ليست لها دلالة إلا داخل نظامها مثل مفهوم الفئة التصريفية. لكن ما يكتسي دلالة في منظورنا هو التصور الذي يعتبر أن تجسير العلاقة بين المكون الصرفي والتركيبية قد يتم عبر مقولات معينة، فالتطابق مقولة تجسر العلاقة بين السمات النحوية في الأسماء والأفعال، وتسمح بإقامة علاقة الإسناد. ونقترب هنا من طرح العماري، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 87-117. وHoekstra و 1988 gueron عن دور التطابق في النحو. ويكتسي الأمر مغزى أكبر عندما ندرك أن الأنساق النحوية لا تمثل نحويًا لجميع السمات التصورية أو الدلالية التي يمكن فرزها في مستوى من مستويات التحليل، حيث تقتطع نسقاً سماتياً تبني من خلاله نظامها النحوي، وهو النسق الذي تراه مكونات النحو (الصرف أو التركيب)، وتتمكن من استعماله وقراءته (أو حوسبته).  
انظر: حرفان، 2003، نفسه، ص 8-9.

(2) يمكن أن نلاحظ اجتماع الخاصيتين المشار إليهما سابقاً في صيغة تحقيق السمات التصريفية (العدد والإعراب والشخص والجنس) في المثال التالي:  
- جاءت الطالبتان المجدتان اللتان حدثتك عنهما.

حيث تتوزع العلاقة التطابقية على أكثر من مكون (الموصوف والصفة والموصول والفعل). وأشار إلى أن النقاش محايد بصدد ما إذا كانت سمة الجنس والعدد تصريفية أم اشتقاقية. ما دمنا نتناول التطابق كعنصر وسيط يجسر العلاقة بين الصرف والتركيب، فالفرق بين الجنس والعدد والتطابق هو فرق بين مقولة معجمية/اشتقاقية وأخرى تركيبية - تصريفية. وبالإمكان تعميق التمييز في ثلاث مستويات: الجنس الطبيعي وهو ما يقابل المستوى التصوري المفهومي، والجنس النحوي وهو يندرج ضمن ما ترمزه الأسماء كسمات داخلية، والتطابق كمقولة تركيبية. وقد سبق أن أثرنا نقاشاً مشابهاً بخصوص التمييز بين ما هو تصوري مفهومي في الأزمنة وما هو نحوي في الفصل الثاني من الباب الأول، وهو نقاش سنعمقه أكثر في الفصل الثاني من هذا الباب. ويومئ العماري لهذا الطرح حينما يقول: «تعتبر مقولة الزمن مقولة معقدة ولا أدل على ذلك من توفرها على تسميات مختلفة: الزمن الصرفي، الزمن النحوي، الزمن المنطقي...». قضايا لسانية، ص 50.

إذن، فالصرفة جزء من الصرفة وتعد واردة بالنسبة لقواعد التركيب<sup>(1)</sup>، فالتطابق، وهو جزء من الصرفة، خاصية علائقية لا يتحقق إلا في إطار علاقة الفعل بالفاعل، حيث يكون مؤشر التطابق علامة على طبيعة سمات الفاعل التي تنقل إلى الفعل، وتحدث هذه العملية وفق ضوابط حسب تحقق الفاعل قبل أو بعد الفعل، كما أن البناء علامة صرفية تغير صورة الفعل، وهذا التغيير يكون مؤشرا على إعادة تنظيم مكونات الجملة من حذف للفاعل أو تصعيد للمفعول إلى موقع الفاعل. والزمن خاصية للجملة<sup>(2)</sup>، ويعتبر عنصرا أساسيا في تركيبها، إذ يعد مسؤولا على إسناد إعراب الفاعل.

إن إحدى الخصائص الهامة في مجال الصرفة خاصة تنظيم لائحة لواصقها، ويتحقق هذا التنظيم في إطار نسق الجرود؛ ذلك أن «الصرفة التصريفية تنظم غالبا نفسها داخل جرود (Paradigms)»<sup>(3)</sup>، ونموذج هذا التنظيم نتناوله من اللغة الفرنسية، حيث يقسم النحو التقليدي الأفعال حسب طبيعة العلامات التي تحمل في نهايتها، وكل فعل يحمل علامة معينة يندرج من خلالها في جرد تصريفي خاص. فالأفعال التي تنتهي بعلامة (er) تدمج في جرد خاص، والأفعال المنتهية بـ (ir) تلحق بها علامات خاصة يوفرها الجرد التصريفي، وتسمى العلامات المثلة للزمن والجهة والوجه والتطابق بـ Desinences، واللغة الفرنسية غنية بهذا النمط من العلامات وتشكل طرازاً للتنظيم داخل الجرود (Paradigms)<sup>(4)</sup>. ولا تسمح اللغة العربية بهذا التنظيم المعقد، فهي لا توفر لائحة من العلامات Desinences التي تلتحق بالجدوع<sup>(5)</sup>، ويمكن توسيع هذه الملحوظة على باقي اللغات السامية التي يبنى نسقها

(1) دافع أندرسون عن هذا التصور منذ 1982. انظر أندرسون 1992، ص 83.

(2) تنطلق نظرية الربط العاملي من افتراض الزمن رأسا للجملة التي تتضمن الزمن كمكون من مكوناتها، وهو مسؤول عن إسناد الإعراب إلى الفاعل.

(3) Spencer, 1991, p. 193.

(4) يتحدد الجرد باعتباره الأشكال المحققة للسمات الصرف - تركيبية بالنسبة للكسيم، فإذا أخذنا التقابل بين جذع الماضي والمضارع سنجد أن إضافة التخصيصات الممكنة لسمات الجنس والعدد والشخص تفرز الأشكال الممكنة للجذعين داخل النسق التصريفي. ومن بين مميزات الجرد التماسك والاقتصاد، حيث إن عناصر فئة محددة للكلمات ينبغي تصريف سماتها الصرف - تركيبية بنفس الطريقة، وهو ما يمنع أن تأخذ أشكال فئة معينة الصورة الصوتية لفئة أخرى أو تصرف بلاحة سمات مختلفة، فالكلمات المنتمية لنفس الفئة يجب أن تنقسم نفس الجرد. ويسمح تنظيم الكلمات داخل فئات وجرود من ملاحظة عدد من الظواهر الصرفية مثل ظاهرة التجانس الصوتي للصرفيات syncretism.

(5) يرتبط هذا الفرق بطبيعة الكيانات الصرفية التي يعتمد عليها لتشكيل الكلمة، فاللغات الموصوفة أعلاه تعتمد الجذع كأساس لتكوين كلماتها، بينما يتم التكوين في العربية والساميات عموما بالاستناد إلى نظام الجذور. غير أن هذا الطرح لا يمكن تعميمه. فقد لا يكون أساس التمييز الشطر بين لغات جذعية وأخرى جذرية، وإنما يعود الفرق إلى نظام العلامات وتعقدها والفئات التصريفية التي تدرج فيها. ويمكن أن نلاحظ الفرق بين اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية باعتبارها لغات منتمية إلى عائلة اللغات الرومانية من جهة

على تقاطع الجذور بجهاز صيغ توفره اللغة، والعلامات التي تلحق بهذا الجهاز لا تسجل قيما Values زمنية أو جهمية أو وجهة كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية، وإنما قيما تطابقية. هكذا، فالنماذج في اللغة العربية تتأسس على توزيع علامات التطابق، وهذا الأمر سنوضحه بشيء من التفصيل في الفقرة الموالية المتعلقة بتنظيم اللواصق في الكلمة العربية، حيث سنتطرق إلى مسألة الجرد بشيء من التفصيل.

نستخلص إذن أن المقاربات الصرفية الحديثة تقوم على تمييز مجالين لمعالجة البنية الداخلية للكلمة في اللغات الطبيعية، هما مجال الصرافة الاشتقاقية والصرافة الصرفية، ولكل ميدان خصائص تسمح لنا بإقامة هذا التمييز. لقد راكمت البحوث الصرافي عددا من الاطرادات في ميدان الصرفة يمكن توظيفها في دراسة نظام الصرفة في الفعل العربي. ولا يمكن للبحث اللساني العربي أن يبقى في معزل عن النتائج التي تصل إليها المقاربات الحديثة، ومبتغانا أن نستثمرها لتقديم تصورات جديدة لطرق بناء الكلمة العربية.

لقد لاحظنا أن الاشتقاق عند علماء الصرف يخالف ما يسمى بـ Derivation في المقاربات الحديثة، إذ يضم علائق تخرج عن صرافة الاشتقاق وتدخل في إطار الصرفة، ليضم علائق من نوع: ضرب، يضرب، تضرب... وهي تحمل مؤشرات نحوية تدخل في إطار صرف تركيب الكلمة Morpho - syntax of the word، إلا أننا نستشف من نص لابن عصفور ما يفيد إخراج هذه المعاني النحوية من الاشتقاق، يقول ابن عصفور: «وأصل الاشتقاق وجله إنما يكون في المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة، وفي الصفات كلها لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية، وفي أسماء الأعلام لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل»<sup>(1)</sup>.

غير أن الدرس التقليدي لم يدقق في طبيعة الزوائد ووظائفها، وهو ما تسعى الأدبيات الصرفية الحديثة إلى ضبطه. لقد لاحظنا أن اللواصق ذوات تختزل عددا من السمات، مما

---

والإنكليزية، حيث تشهد هذه الأخيرة تقلصا ملحوظا في عدد الصرفيات النحوية المحققة للسمات الصرف - تركيبية في نظام أفعالها بحيث تظل عدد من السمات بدون علامات صوتية منظورة. أما العربية فتصريف سماتها الصرف - تركيبية يتم بطريقة معقدة من خلال توزيع لواصق التطابق ونظامها وتحولات الحركات الداخلية للجذع. وأخيرا يمكن الإقرار بأن اللغات التي يصح أن نقول عنها بأنها لغات بدون جرود هي اللغات التي لا يوجد فيها تصريف، أي لغات بجذوع أو لكسيمات عارية bare stems/lexemes وتحتاج هذه المسألة إلى مزيد من البحث.

(1) الممتع في التصريف.

يمكننا من إفراز مداخل معجمية لها كالمفردات الكاملة التكوين<sup>(1)</sup>. ولا تختلف في ذلك لواصلق الاشتقاق عن اللواصلق النحوية (الزمن والجهة والتطابق...). وفيما يلي نقتراح

(1) يؤكد ذلك ويليامز وسلكرك من خلال المسلمات التالية:

- اللواصلق مقولات معجمية مثل الكلمات "ذات محتوى".

- اللواصلق لها بنية موضوعية/محورية.

- اللواصلق لها عنوان مقولي فهي س (اسم) أو ف (فعل) أو و (وصف).

- انظر: الفهري، 1990، ص 33-34.

إذا أخذنا كنموذج اللاصقة الجعلية "أ":

أكتب زيد عمرا الرسالة

يمكن أن نقول إن لاصقة الجعل عبارة عن محمول فعلي يعادل دلاليا الفعل "جعل":

جعل زيد عمرا يكتب الرسالة

ويمكن إسقاط اللاصقة الجعلية في التركيب تحت إسقاط فعلي. ونسحب التحليل نفسه على قطعات صرفية أخرى مثل المطاوعة والانعكاس، وهي لواصلق اسمية تعوض مركبات اسمية ذات وظائف نحوية فسي التركيب. ولاصقة النسبة: قرشي/أموي... يمكن عدها لاصقة صفية، تضيف قيمة دلالية وصفية على الكيانات الاسمية التي تلتصق بها... ومن الباحثين من يسحب صفة اللازوم والتعدي على اللواصلق.

انظر: بوشعيب راغين 1998، تركيب ودلالة لواصلق المطاوعة في بعض اللغات العربية، في أعمال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الحامية السامية، ص 79.

حيث يرى أن لواصلق السببية والجعل لواصلق متعدية، بينما لواصلق الانعكاس والمطاوعة تلاميضية.

يقول الفهري: «نعرف أن هناك نوعين من اللواصلق (أو العلامات) ... في نحو العربية: نوع أول يمكن تسميته باللواصلق المحورية، وهو لا يختلف كثيرا عن الكلمات المعجمية ذات المحتوى الدلالي، وهو ذو بنية محورية، ويمكن أن يغير في عدد محلات الحمل الذي يلتصق به... وهناك نوع ثان من اللواصلق صُرفية أو نحوية مثل الزمن والتطابق المحض والوجه، فهذا النوع يمتاز عن سابقه بكونه لا يؤدي دورا في البنية المحورية، وليس له شبكة محورية معجمية ضرورية». الفهري، نفسه، ص 189.

وإذا كانت فكرة حمل النوع الأول من اللواصلق لسمات محورية واضحا، إلا أن تحديد الدور الذي يلعبه النوع الثاني من العلامات في النحو، ونوع السمات التي يرمزها وعلاقتها بالوحدات المعجمية التي تلتصق بها غير واضح. ويمكن أن نميز بين موقفين في الأدبيات:

أ - موقف صرف - تركيب: يعتبر أن العلامات الوظيفية - النحوية تدخل في علاقة فحص أو إسناد إعرابي مع المركبات الاسمية التي ينتقياها المحمول، وبالتالي تمكن من تعيين الوظائف النحوية وانتظامها في الجملة، وتعيين سماتها التطابقية.

ب - موقف دلالي: يسند للواصلق الوظيفية وظيفة التسوير، فهي بمثابة أسوار operators تربط متغيرات variables وتقيد إحالتها. ونموذجها الزمن النحوي الذي يحصر إحالة الحدث ليجعله حدثا في زمن مقيد. أو الحد المالك لسمات التعريف الذي يحصر بدوره إحالة المتغير الإحالي في الاسم ليجعله، إما دالا على ذات معينة أو مخصوصة في عالم الخطاب.

انظر: الفهري، نفسه، ص 169-170.

- Hagit Borer, 2002, Structuring sense, p. 6.

تري بورر أن الرؤوس الوظيفية تمتلك قيمة مفتوحة مقترنة بعنوان مقولي category label يحدد الطبقة الدلالية للعناصر التي تقيد إحالتها. ونموذجها دلاليا. معنى ذلك أن الرأس الزمني إذا احتوى قيمة مفتوحة <+ماضي> محددة دلاليا ينبغي أن يقترن بمقيد restrictors يحتوي صرفية زمنية حاملة لنفس السمة، أي الفعل الماضي حتى يتم تسويغه دلاليا.



المدخل التالية للواصق<sup>(1)</sup> الصرفية في اللغة العربية:

- الزمن: الإطار التفريعي: [+ ف].
- وظيفته الدلالية: ربط الحدث بلحظة التلفظ.
- تمثيله الصواتي: لاصقة مجردة Abstract Morpheme.
- شبكته الإعرابية: إسناد إعراب الرفع للفاعل.
- الجهة: الإطار التفريعي: تشترط الحدث كجزء من المقولة التي تلتصق بها.
- وظيفتها الدلالية: تسجل نظرة المتكلم إلى الحدث.
- تمثيلها الصواتي: لاصقة مجردة.
- شبكتها الإعرابية: ليس لها شبكة إعرابية.

هكذا يتبين لنا من جديد الفرق بين لواصق الصرفية ولواصق الاشتقاق. فلواصق الاشتقاق يمكن تحديد مقولتها التركيبية وشبكته المحورية، بينما لواصق الصرفية لا يسعنا إلا أن نوضح إطارها التفريعي وأن نمثل لشبكته الإعرابية، وقد سبق أن قدمنا في الفصل الثاني من الباب الأول تدقيقاً حول طبيعة المقولة التي يندرج فيها الزمن من خلال مناقشة بعض الطروحات النظرية التي قدمت في السنوات الأخيرة في إطار تحديد طبيعة المقولة الزمنية باعتبارها حملاً Predicates أو اسماً. ومنتقل إلى الفقرة الموالية لمعالجة مشاكل توزيع اللواصق في الكلمة العربية.

(1) المدخل المقترحة ليست إلا محاولة أولية تعترضها مجموعة من المشاكل التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

فيما يلي سأسوق التوضيحات التالية للمدخلين المقترحين:

أ - لا يقترن الإطار التفريعي المقترح للزمن إلا بالأزمنة النحوية التي ترتبط بأفعال حاملة لأزمنة صرفية، وإلا فالبنيات المشتقة التي لا تحتوي أزمنة صرفية ينبغي أن تكون مالكة لإحالة زمنية حتى تشبع المدخل المعجمي للزمن النحوي، إلا أن إحالتها لا تتم عبر إقران رؤوسها (اسم الفاعل/المصدر/اسم المفعول) بسيمات زمنية صرفية، وإنما يتم حساب الإحالة الزمنية في بنياتها بأوليات تركيبية سنعمل على تدقيقها في فصل السلاسل الزمنية.

ب - ثمة استثناءات ترتبط بالوظيفة الدلالية للزمن (ربط الحدث بلحظة التلفظ) التي لا تتحقق إلا في حالة كون الزمن إشارياً، أي في الأزمنة الإحالية، وإلا فإن البنيات الزمنية ذات الإحالة/القراءة العامة generic reading لا يربط فيها الحدث بلحظة التلفظ.

ج - طبيعة التمثيل الصوتي المقترح للزمن والجهة (اللاصقة المجردة)، ناتج عن تقنيات التقطيع الصرفي والأوليات التحليلية المتبناة، وإلا فالتمثيل قد يتغير حسب المبادئ التحليلية التي قد نتبناها للبنية الداخلية للفعل العربي، وهو ما سنبرهن عليه في المحاور اللاحقة من هذا الفصل.

د - فيما يتعلق بالجهة، نقترح أن يكون مدخلها مرتبطاً بما يصطلح عليه بجهة البناء أو جهة الصيغة، أي الجهة التركيبية وليس جهة الوضع أو الجهة المعجمية. فسيرورة مثل "يكتب" يمكن أن تدل على غير التام أو الاعتيادي أو التكرار أو الابتدائي حسب وجهة النظر المتخذة:

- يكتب زيد دائماً في المقهى.

- بدأ زيد يكتب الرسالة.

### 3.2. تنظيم اللواصق في الكلمة العربية: مسألة الجرد الصرفي

سننطلق أولاً من تعريف نويير (Noyer) لمفهوم الصرفية، وهو تعريف عام يسمح بتغطية مجال الصرفيات، حيث «الصرفية تأليف سمة أو عدة سمات تحدد محتواها الدلالي، إضافة إلى لاصقة تمنح التمثيل الصوتي لهذه السمات، والموقع الذي يتم فيه تهجئة هذه السمات»<sup>(1)</sup>.

ولنويير ملاحظة عامة تخص مشكلة التنظيم التي تشكل محور هذه الفقرة. فهو يلاحظ أن مقارنة ظواهر الصرافة الصرفية في لغة معينة، لا يختزل فقط في معرفة لوائح محدودة من اللواصق ومعرفة مبادئ تنظيمها، لكن يجب تحديد مجموعة من الميكانيزمات والمصافي *Filtres* تمهد للتمثيل الصرف - التركيبي وتحققه في صور متوالية صوتية<sup>(2)</sup>. هذه الملاحظة صائبة من عدة جوانب، إذ لا يمكن للملاحظة الاستقرائية أو الوصف التقريري لأشكال توزيع اللواصق أن يفيدنا في تفسير ظواهر الصرف، بل نحتاج إلى مبادئ صرفية عامة. مثلاً، لوحظ أن التطابق ليس مجموعة من السمات غير المنظمة، وإنما يكشف عن تنظيم هرمي يتحقق في كثير من اللغات، حيث يكون العدد أعلى من الجنس، والشخص أعلى من العدد.

جنس > عدد > شخص.

هذا التنظيم يسمح لنا بتفسير عدد من الظواهر الصرفية في اللغات<sup>(3)</sup>. لوحظ أيضاً أن سمة الشخص تعتمد في تحقيقها على حضور الزمن أو غيابه<sup>(4)</sup>، ولذلك فالمشتقات في العربية خلافاً لما سطرته الأبحاث النحوية القديمة يغيب فيها الزمن<sup>(5)</sup>. ومن الاطرادات الهامة في هذا

(1) A. Rouveret, 1994, Principes Generaux et typologie, p. 29.

(2) Ibid., p. 27.

(3) Ibidem.

(4) A. Fassi El Fehri, Distributing features and affixes, p. 13.

في أبحاث لسانية، المجلد 1، العدد 2، 1996.

(5) لاحظ أن اسم الفاعل لا يحقق من سمات التطابق إلا الجنس والعدد، كيفما كان شخص الفاعل المقرون به:

- أنتما داخلان.

- هما داخلان.

- أنت داخل.

- أنت داخل.

فالمشتقات لا تحمل زمناً صرفياً وتؤول جملها على الإحالة الزمنية ناتج عن حساب تركيبى، وبذلك نخالف كثير من الدراسات النحوية القديمة، وأيضاً بعض الدراسات الاستشرافية التي أسندت لهذه الأشكال محتوى زمنياً. وارتباط الزمن بالشخص له مسوغات دلالية، فالشخص يحيل على المتكلم كمركز إشاري في بناء الإحالة، وكذلك الزمن يحيل على المتكلم بشكل غير مباشر من خلال ارتباطه بلحظة التلفظ التي تعد

المجال تحقق عدد من سمات الصرفة كالزمن والجهة والوجه في لاصقة واحدة في اللغات الصهرية Fusalional languages<sup>(1)</sup>.

لقد استثمرت بايبي (Baybee, 1985) مبدأ الورد Relevance لتفسير تنظيم سمات الصرفة. ينطلق هذا المبدأ من الأوليات التالية:

1. العناصر التي تعد واردة Relevant لمعنى الفعل تميل إلى أن تكون مربوطة به.
2. الرتبة التي ترد فيها هذه العناصر مرتبطة بدرجة الورد.
3. من بين المعاني الواردة بالنسبة للفعل، المعاني الأكثر عمومية، يتم التعبير عنها صرفيا Inflectionally<sup>(2)</sup>. الفكرة إذن هي أن لواصلق الاشتقاق تؤثر في معنى الوحدة المعجمية، ولذلك تتحقق في شكل لواصلق مربوطة، وتكون أكثر قربا إلى الجذع بخلاف الزمن والجهة والوجه، باعتبارها مقولات خاضعة لنظام في كثير من اللغات. فالجهة أكثر ارتباطا بالفعل، لأنها تتعلق بينية الحدث الداخلية، فهي أكثر ورودا بالنسبة للفعل<sup>(3)</sup>، فما نتظره هو أن تتحقق الجهة في موقع قريب من الفعل أقرب من الزمن والوجه. هذا السلوك تبديه المعطيات التي درسها بايبي<sup>(4)</sup>، وأيضا معطيات اللغة الإنكليزية والعربية، فالزمن يتحقق في رتبة أعلى من الجهة، لنمثل لذلك من خلال المعطيات الآتية<sup>(5)</sup>:

أ. كان زيد يكتب الرسالة.

الزمن جهة غير التام

---

إشارية. وبذلك يتوحد الزمن مع الإشارات الممركزة حول المتكلم (أنا: (إشارية الشخص)، الآن (إشارية زمنية)، هنا (إشارية مكانية). وكلها إشارات يتموضع المتكلم فيها داخل المركز المحوري، وتشتمل اتجاهات الإحالة بالنظر إلى هذا المركز.

علاوة على المسوغات الدلالية السابقة، يمكن إدراج مسوغات صرف - تركيبية، فالشخص له علاقة بالتصريف المنتهي Finiteness، إذ يرمز التقابل بين سمة موجبة [+ منتهي] finite وغيابه يدل على وجود سمة سالبة [- منتهي]. وبالتالي فحضور الشخص وغيابه بين الأفعال والمشتقات يعكس تقابلا في مستوى أعمق بين [+ منتهي] و[- منتهي].

(1) Marantz and Hall, 1993, Distributed Morphology and the pieces of inflection, p. 133.

(2) P. Hooper and El G. Trangott, 1993, Grammaticalization, pp. 141-142.

(3) Ibid., p. 143

(4) نعد محاولة بايبي اتجاهها دالا نحو صياغة تفسير لكونية Greenberg الاستقرائية في مجال الصرفة التي تعتبر أن لواصلق التصريف ترد أبعد من لواصلق الاشتقاق التي تحقق في موقع أقرب إلى الجذع.

(5) المعطيات المقدمة تقريبية لكون الزمن والجهة منصهرتين في صرافة الفعل العربي، وانفصال الجهة عن الزمن في البنيات المركبة من أفعال مساعدة لها وظائف التخصيص المدقق للزمن والجهة.

انظر: العماري، الجملة العربية، ص 21-23.

تساعدنا هذه المعطيات على ضبط توزيع المقولات الوظيفية في الجملة. وإن كانت المعطيات أعلاه وأخرى مماثلة سترد في الفصول اللاحقة يمكن تفسيرها بدلالة الأحياز scope.

ب. كان زيد قد أوشك أن يخرج.

الزمن جهة الشروع

ج. \* زيد يكتب كان الرسالة.

الجهة الزمن

د. كان زيد قد أصبح يلعب الكرة.

الزمن جهة الابتداء

هـ - \* أصبح زيد كان يلعب الكرة.

الجهة الزمن

مثل هذا النمط من المقاربات يسلط الضوء على عدد من خصائص الصرافة الفعلية

### . Verbal Morphology

وتضع هذه المقاربات عددا من التنبؤات للفصل بين اللواحق الفعلية التي من المحتمل أن تكون جمالية Phrasal وبين اللواحق التي تكون لاصقية Affixal<sup>(1)</sup>، فالجهة في اللغات الطبيعية تتحقق في شكل لواحق، ومن النادر أن يعبر عنها جماليا Periphrastically، والزمن أيضا يميل إلى الالتصاق بالفعل. بينما يتحقق الوجه وهو المقولة الأقل ورودا في شكل أفعال مساعدة أي جماليا، إلا أن ما حدث في الأنساق السامية هو أن الزمن والجهة والوجه انصهرت في جذع الفعل، مما دفع بعدد من المستشرقين<sup>(2)</sup> إلى وسم اللغة العربية بفقر نظامها الصرفي. فبينما تقدم اللغات الهندوأوربية نظاما معقدا من الجرود الصرفية Inflectional paradigms، لا تقدم اللغة العربية واللغات السامية إلا نظاما فقيرا، وكثير من الباحثين الذين درسوا نظام أفناها، انتبهوا إلى الطبقات الاشتقاقية Derrivational classes وحاولوا تصنيفها إلى أصناف أسندوا لكل صنف رقما محددًا كما هو الحال مع مكارثي الذي يسمي هذه الطبقات "Binyanim"<sup>(3)</sup>. وإن وسم العربية بنقص في الإحالة الزمنية والجهية ليس إلا ضربا من التعسف لا تسنده البراهين، فالعربية تتوسل بواسطة الأفعال المساعدة والأدوات الموجهية وأدوات النفي للتعبير عن قيم زمنية ووجهية Modal، والفعل يحمل بدوره قيما صرفية متعددة تتحقق حسب السياق.

(1) يحيلنا هذا التمييز بين ما هو لاصقي affixal وجملي periphrastic إلى التقابل بين synthetic التأليفية والتحليلية analytic. ويمكن اشتقاق التمييز من مبادئ أعم. وذلك ما حاول الفاسي أن يبرهن عليه في دراسته عن السلسلة الزمنية والجهية والبنائية في أفعال اللغات الطبيعية.

- Fehri, 2001, Synthetic/analytic asymmetries in voice and temporal patterns, pp. 11-52, in Ling Research, vol. 6, no. 2.

(2) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول.

(3) Mccarthy, 1979.

لا يمكن أن نقيم مقارنة بين النسق الزمني للغات الهندوأوربية<sup>(1)</sup> والنسق الزمني للغات السامية على أساس دراسة الجذور التصريفية، فما يميز اللغات الهندوأوربية أن الجذع يكون فيها غير مصرف، تلتصق به علامات Desinences تسجل قيما زمنية وجهية، واللغات الرومانية Romance languages (الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية) غنية بهذه العلامات، تسمح بإقامة جداول زمنية دقيقة. لكن اللغة العربية تكون جذوعها مصرفة:

Ya-Ktub-un

↓ ↓ ↓

تطابق جذع تطابق

وتتوسط الجذع علامات التطابق، والجذوع صور مصرفة<sup>(2)</sup>. ولا توفر العربية إلا شكلين فعليين: شكل يمكن أن نسميه تبعا للاصطلاح الاستشراقي Prefixed Form وتمثله الأفعال المضارعة. في كلتا الحالتين يظهر الجذع مصرفا، وهذان الشكلان: "فعل - يفعل"، ربما كانا يعبران عن تنظيم جهي في أصل اللغات السامية قبل أن يتطور نظام الإحالة الزمنية وتظهر الأفعال المساعدة<sup>(3)</sup>. غير أن نظام الجذور الذي يعد أساس بناء الكلمات في هذه اللغات والمتقاطع مع جهاز الصيغ الذي لا يوفر في اللغات السامية إلا صيغتين في حالة

(1) نعتقد أن دراسة مقارنة للنساق الزمنية والجهية لا يمكن أن تقوم على تقديم لوائح من الجذور التصريفية للغات موضوع المقارنة. فالمشكل لا يوجد في الجذور التي يمكن أن تقترح وإنما في طبيعة التخصيصات الصرف - تركيبية لسمات الأفعال، وهي تخصيصات ذات أهمية في بناء الجذور. وأي بناء تنظيمي لنسق الأفعال داخل الجذور التصريفية ينبغي أن يبدأ بتخصيص سمات الأفعال ودراسة البنية الداخلية للفعل، لصياغة تخصيص مبني على مبادئ وأوليات تحليلية وتمثيلية صرفية واضحة تمكن من وصف كاف للقيم الصرفية التي ترمزها الأفعال. ومن جهة أخرى نرى أن دراسة النسق الزمني أو الجهي للغة معينة لا يمكن أن تتم بمعزل عن استعمال الأشكال الفعلية في السياقات التركيبية ولا ينبغي أن ينظر للأشكال الزمنية منفردة. وهو ما سنبرهن عليه في الفصول اللاحقة من خلال مسلمة تأليفية الزمن.

(2) يدافع الفهري في أكثر من مناسبة عن فكرة الجذوع المصرفة. ونظرا لتشابه الطرح في كثير من مقالاته نكتفي بهذا الاقتباس: «تتشكل المقولات المعجمية العربية من السواكن أساسا [الجذر] بينما تتحقق المقولات النحوية في شكل حركات، وبهذا المعنى تصوغ النغمة الحركية مقولة الجذع». ويضيف: «ترمز الصرفية الحركية داخل الجذع الفعلي مقولة الزمن والبناء...».

- El Fehri, 1988, Passive Affixes as Aspectual Predicates, pp. 88-101 in:

لسانيات إفريقية: وقائع الندوة الدولية الثانية، جمعية اللسانيات بالمغرب.

إذا أسقطنا لواصق التطابق واللاصقة الحركية الأولى في جذر الفعل، يمكن القول حينئذ إن التقابل الأنثى بين التام وغير التام يتمظهر من خلال التناوب الحركي في الجذع:

Ktab ↔ Ktub

فتكون هذه الجذوع الدنيا minimal stems جنوعا مصرفة. ونترك جانبا طبيعة السمات النحوية التي يرمزها هذا التناوب وتفاعلها مع سمات نحوية أخرى تتحقق بإضافة نغمات حركية أخرى.

(3) يتبنى هذا الطرح دافيد كوهين في: D. Cohen, 1989, p. 89.

الأفعال؛ أي صيغتين لتسجيل قيم الصرفة (الزمن/الجهة/الوجه) وصيغ متعددة لبناء المشتقات، يعد من بين الأسباب التي جعلت النظام الصرفي في اللغة العربية لا يستند في تكوينه على أساس العلامات Les desinences.

نقترح الجدول التالي والذي نقبسه من دافيد كوهين David Cohen<sup>(1)</sup> للتمثيل لحالة اللغة الهندوأوروبية، واللغة التي تمثل بواسطتها هذه الظاهرة هي اللغة الفرنسية:

Tu écris	Tu écrivis	Tu as écrit
Tu écrivais		Tu eus écrit
Tu écriras		Tu avais écrit
Tu écrivais		Tu auras écrit
		Tu aurais écrit
تكتب		كتبت

في هذه اللغات كل فعل ينتظم داخل جرد، والجرد هو: «مجموعة من الأشكال المصرفة التي تأخذها الكلمة»<sup>(2)</sup>. لقد لاحظ سبانسر (Spencer) أن الجرد الصرفي يضم طبقات اشتقاقية، يقول: «تمتلك العربية كذلك مجموعة غنية من الطبقات، طبقات الفعل المصرفية»<sup>(3)</sup>. ثم ينظم هذه الطبقات<sup>(4)</sup> في لائحة مرقمة:

(1) Ibid., p. 12.

(2) A. Spencer, 1991, p. 11.

(3) Ibid., p. 17.

(4) يقترح حرفان ربط الهيكل بمقولة الفئات التصريفية، فالهيكل عنده فئات تصريفية للأفعال. بينما لا تؤدي الهيكل في الأسماء عنده وظيفة تصريفية نحوية ولا تمتلك جرودا. بخلاف هيكل الأفعال وأبنيتها ذات الجرود المقترنة بالسماوات الصرف - تركيبية، والتي تحوز وظائف تركيبية/دلالية داخل نظام النحو. حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية في اللغة العربية"، ص 69.

وينبغي هذا التصور على مقدمات استدلالية محكمة نبرز أهمها:

أ - الأبنية والهيكل مقولات اشتقاقية، وتتضح ملامح هذا التصنيف في الطبيعة الفرادية والاعتباطية والفراغات التي تطبع هذا النظام، فمثلا لا تأخذ الأفعال كل الصور الاشتقاقية التي يفرزها النسق الاشتقاقي، مثلا هناك أفعال لا يأتي منها المطاوع، وقد تقبل صورة فعلية دالة على الجعل (فعل) ولا تقبل صورة فعلية أخرى تؤدي نفس الوظيفة (أفعل). تقول: بيّضه وليس: \*أبيّضه على الجعل. وينتج ذلك عن وجود قيود دلالية أو تركيبية تحصر بناء بعض الصور الفعلية من أخرى. لقد قدّم الفهري في العديد من مقالاته حول معجم الصور الفعلية أدلة دلالية وتركيبية وصرفية مفصلة لمعالجة هذا المشكل. انظر على سبيل المثال: - الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 73.

و: Fehri, 1997, Selective diathesis and arabic forms, p. 159.

و: Constraining the lexicon of Arabic forms, in:

اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، 1996، ص 163-188.

وما يؤكد اشتقاقية الأبنية امتناع التعبير عنها بصرفيات حرة أو ما يعرف لدى بيرد Beard بالرائز الحر الموازي، وهو ما يميز المقولات التصريفية عن الاشتقاق.

التام للمعلوم	التام للمجهول	غير التام للمعلوم	غير التام للمجهول
I - كتب	كتب	أكتب	أكتب
II - كتب	كوتب	أكتب	أكتب
III - كاتب	أكتب	أكتب	أكتب
IV - أكتب	أكتب	أكتب	أكتب
V - تكتب	تكتب	أكتب	أكتب
VI - تكتب	تكتب	أكتب	أكتب
VII - نكتب	نكتب	أكتب	أكتب
VIII - كتب	كتب	أكتب	أكتب

تشكل هذه الطبقات لوائح اشتقاقية تنتظم داخلها لائحة اشتقاقية، تتوزع داخل جهاز صيغ للأفعال التامة وغير التامة المبنية للمعلوم وللجهول. ولقد انتبه سبانسر إلى هذه الخاصية. يقول: «يبدو بشكل مباشر أن الجهة (التام وغير التام) والبناء (للمعلوم وللجهول) مقولات مرتبطة بمتواليات الصوائت التالية:

التام للمعلوم	(a - a (a :
التام للمجهول	(I - u (u :
غير التام للمعلوم	(I - a - a (a أو I - a - u :
غير التام للمجهول	(a) - a - a - a - u :

ب - تقوم الهياكل الفعلية في اللغة العربية بالتنشيط أو التفعيل الصرافي لسيمات الجرود التصريفية (الزمن والجهة وسمات التطابق)، وهو ما يعني أن جميع الهياكل لا تستثنى من عملية تصريف السمات الصرف - تركيبية الاطرادية المحققة لنظام الجرود في اللغة العربية. وهذه الإنتاجية الاطرادية تميز المقولات التصريفية في اللغة العربية، ذلك أنها تنطبق مع استثناءات قليلة على جميع الهياكل المولدة.

ج - إن عدد الهياكل الفعلية باعتبارها فئات تصريفية محصور في نظام العربية الصرفي، وهو ما يشكل ملمحاً فارقاً بين هياكل الأفعال وهياكل الأسماء. وسنفسر هذا الأمر في فقرة لاحقة استناداً إلى بعض الأعمال في نحو الساميات، وأحيل هنا على:

- Borer 2002, Structuring Sense.

وبشكل أخص الفصل الأخير والفقرة ما قبل الأخيرة More on phonological، تقول في نفس السياق: «إن الحركات الداخلية للجدوع في الأفعال واللواحق تحقيق لبنية صورية [وظيفية] تركيبية كانت أو صرفية».

- Maya Arad, 2001, The Stuff Roots, MS. Univ. Geneva.

سأبين كيف أن هذه الإجبارية تفسر بالنظر إلى ما يرمزه الهيكل الفعلي مقارنة بهياكل الأسماء، ونستبق ما سيرد ذكره لاحقاً، لأقول إن هيكل الأفعال يرمز ببنية نحوية مركبة تصهرها أو تكسبها الأفعال، ويكون الثبات الملحوظ انعكاساً لوجود بنية نحوية/وظيفية قارة تتدرج فيها البنى الفعلية. وما يبرهن على الدور المميز لهيكل الفعل في نحو العربية أن اللغات الموصوفة في أعمال الصرفيين أمثال أرونوف وبيرد ترمز الفئة التصريفية من خلال قطع صوتية تلتصق بالجدوع. فالتمييز مشتق من الفرق بين لغات تستعمل الجدوع ككيانات صرفية تربط إليها العلامات التصريفية، وبين نظام صرفي يقوم على تقاطع منتج بين الجذع والهيكل أو الصيغة، مما يساهم في ترسيخ تصور كون الهياكل أو الصيغ أبنية ترمز بنى نحوية/وظيفية متعددة في نحو الساميات.

وبذلك نكون بصدد نسق صرافي تمثل داخله متواليه الصوائت مقولة صرفية نحوية»<sup>(1)</sup>.  
 أ. يمكن افتراض بنيات أساسية للغات، بمعنى أنه لا بد من خصائص كلية نبي انطلاقاً منها المقارنة بين اللغات الطبيعية.  
 ب. يجوز لنا افتراض وجود نمط Type في أنساق لغوية مختلفة، إذا ما وجدت معه مجموعة من الخصائص المطردة.  
 من بين هذه الكليات التتميطية، ما اقترحه كرينبارك بصدد ترتيب المكونات، حيث كشف عن ست إمكانات رتبية ممكنة في اللغات، ثلاثة منها سائدة وهي: فا - ف - مف، وف - فا - مف، وفا - مف - ف.  
 ويلاحظ أيضاً أن اللغات التي تبتدئ بالفعل يسبق فيها الاسم المضاف إليه، ويسبق الحرف الاسم الذي يعمل فيه. واللغات ذات الرتبة: ف - فا - مف تميل في اتجاهها الدياكروني إلى فرز رتبة بديلة مغايرة، وهي رتبة فا - ف - مف<sup>(2)</sup>.  
 وفي المجال الصرفي تم اقتراح بعض الكليات، وهدفنا من عرض هذه القضايا إبراز مدى خضوع النسق الفعلي العربي لهذه الكليات، ذلك لأن نظام اللواصق الفعلية لا يمكن أن يكون عشوائياً؛ إذ لا بد للغة العربية أن تشاطر فيه لغات أخرى باعتبار الخصائص البنيوية المشتركة بين اللغات الطبيعية.

وسنبتدئ بعرض بعض الكليات الواردة في أعمال Greenberg و Dahl و Baybee.  
 أولاً: كليات Universals<sup>(3)</sup> (Baybee)

- أ. يؤشر للجهة في موقع قريب من الجذع، فهي أقرب للجذع من الزمن.
- ب. الجهة أقرب للجذع من الوجه (وهو ما تجسده العربية إذا اعتبرنا العلامة التي يحملها المضارع في آخره دالة الوجه).
- ج. الجهة أقرب للجذع من الشخص.
- د. الزمن أقرب للجذع من الوجه.

(1) A. Spencer, 1991, pp. 17-18.

(2) ينظر من أجل مزيد من التفاصيل حول برنامج التتميط:

في اللسانيات والآفاق التي دشنها برنامج الربط العاملي في اللسانيات التوليدية لبناء مقارنات لغوية مؤسسة على مفهوم الوسائط اللغوية.

A. Rouveret, 1994, pp. 1-7.

وينظر أيضاً كتاب:

- Bhatt, 1997, Prominence of Tense and Mode and Aspect, pp. 1-9, pp. 91-102.

من أجل تكوين فكرة مدققة عن أسلوب التتميط في اللسانيات الوصفية ومسألة الكليات.

Bauer, 1988, p. 173. (3)



هـ - الزمن أقرب للجذع من الشخص.

و. مؤشرات الأمر ترد أقرب إلى الجذع من سمات الشخص والعدد.

يمكن اختزال هذه الكليات وفق الترتيب التالي:

الفعل: الجذع < الجهة < الزمن < الوجه < الشخص.

يمكن التمثيل لبعض هذه الكليات في النسق الفعلي العربي، بينما المبدأ الكلي "أ" صعب التأشير له في بنية الفعل العربي، لأن الزمن والجهة يذوبان في الجذع كما بينا. أما المبدأ الكلي "ب" و"د" و"هـ" من السهل أن نبين انطباقه، فالجهة والزمن أقرب للجذع من سمة الوجه، والعلامة التي تظهر في نهاية الفعل المضارع، والتي درست في النحو التقليدي باعتبارها علامة إعرابية هي تحقيق لمقولة الوجه، وهذه السمة ترد في نهاية الجذع، وتحقق سمة الزمن والجهة قبلها، أما سمة الشخص فهي ترد بعد الزمن والجهة في نهاية الكلمة في حالة الفعل الماضي.

وهكذا يتضح أن الفعل العربي يوزع سماته بشكل منسجم مع مبادئ (Baybee).

سننتقل بعد ذلك إلى الكليات الاستلزامية عند كرينبرك<sup>(1)</sup> التي تتمثل في الآتي:

أ. يستلزم وجود صرافة صرفية في لغة من اللغات وجود صرافة اشتقاقية.

ب. يستلزم التحقيق الصرافي لسمة الشخص والعدد أو الجنس في الفعل التحقيق الصرافي لزمن والوجه في الفعل.

تحترم اللغة العربية هذين المبدأين، حيث يضمن نسقها الصرافي الاشتقاق والتصريف على حد سواء، فتحقق سمة الشخص يتلازم مع تحقق الزمن والوجه في الفعل<sup>(2)</sup>. حاول عدد من الباحثين تحديد المقولات الزمنية والجهية الأكثر اطرادا في اللغات الطبيعية، وفي هذا الإطار سعى داهل (1985)<sup>(3)</sup> من خلال دراسة النسق الفعلي لعدد كبير من اللغات المنتمة إلى عائلات لغوية مختلفة إلى استخلاص مجموعة من الخصائص الصرف - تركيبية والدلالية لمقولة الزمن والجهة في اللغات التي قام بدراستها، ومن بين النتائج التي توصل إليها:

أ. تشكل مجموعة معدودة فقط من المقولات الطراز Category Type والتي يمكن للتحليل أن يفرزها، الأنساق الزمنية والجهية للغات الطبيعية، وكل لغة من اللغات تختار داخل

(1) يستعمل بعض اللسانيين المنشغلين بمسألة بناء الأنماط اللغوية وصياغة التتميطات تقنية "الآليات الاستلزامية الإحصائية"، والتي تعد نزوعات tendencies تسمح بتلافي «مزلق التعميم المطلق وتتيح إمكانات التعديل كلما ظهرت أمثلة مضادة دالة». المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، 2003، ص 67-68.

(2) أول مشكل يعترض هذه الاستلزامات كونها مبنية على اطرادات وصفية تستلزم صياغة مبادئ لتفسيرها. وعلى سبيل المثال: لماذا يتلازم وجود الشخص والزمن في كثير من اللغات الموصوفة؟

(3) O. Dahl, 1985, p. 182.

هذه مجموعة عددا محدودا تبني بواسطته نسقها الفعلي<sup>(1)</sup>.

ب. يتحقق عادة الزمن الماضي في اللغات صرافيا، بينما تتحقق جهة التدرج جمليا  
.Periphrastically.

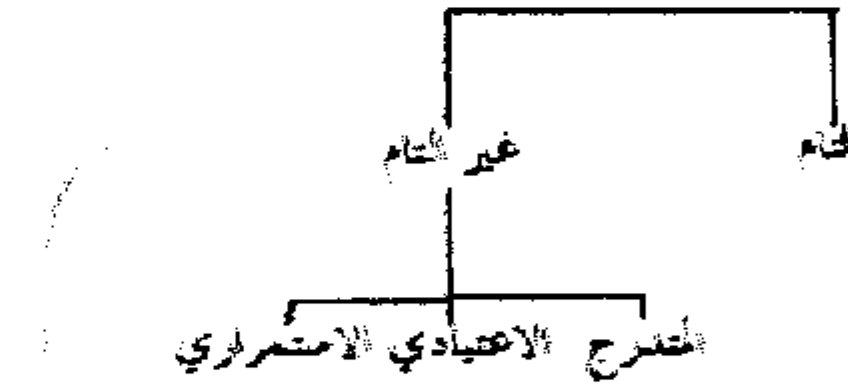
ج. المقولات الأكثر مركزية في الأنساق الزمنية والجهية، كمقولة الماضي والتام والمستقبل،  
تميل إلى أن تتحقق في شكل صرفات متصلة بالفعل.

د. ثمة تعالق بين النمط الصرافي الذي تنتمي إليه اللغة وبين نوع المقولات، الزمنية والجهية  
التي تمثلها. فبما أن الزمن الماضي لا يتحقق إلا بواسطة الصرفة في اللغات الطبيعية فإن  
اللغة التي لا تمتلك الصرفة لا يمكن أن تتضمن الماضي كمقولة في جهازها النحوي،  
فهذا يعتبر رائزا للاستدلال على وجود الصرفة في اللغة العربية.

هـ - المقولات التي تتحقق صرافيا هي المقولات الأكثر اطرادا في اللغات، لذلك نجد  
الماضي وجهة التام وغير التام من بين المقولات الأكثر شيوعا في اللغات الطبيعية<sup>(2)</sup>.

(1) يعبر عن هذا التصور الأستاذ العماري في دراسة عن "الزمن والجهة" قائلا: «إن لكل لسان نظاما زمنيا  
خاصا به، وهذا ما يؤكد H. Weinrich عندما يقول: لا بد أن توضع لكل لغة وظيفة زمنية خاصة بها...  
وما يؤكد Lyons يقول: من غير الممكن عرض التنوع الكبير للأنظمة الزمنية التي نجدها في اللغات».  
قضايا لسانية، ص 50.

(2) يتضح مغزى هذه الملاحظة من التفريع الذي اقترحه كومري للمقولات الجهية في اللغات الطبيعية:



إذ يتضح أن التقابل القاعدي بين "التام" و"غير التام" أكثر ترميزا في اللغات الطبيعية، وتميل بعض اللغات  
إلى تدقيق التمييز من خلال فرز مؤشرات صرفية خاصة لتحقيق التمييز المتفرعة عن "غير التام".  
ويفهم من ملاحظاته أن التقابل المركزي هو الأكثر إنتاجية في صرف أفعال اللغات الطبيعية. انظر:  
- Comrie, 1976, Aspect, p. 25.

يظهر هذا التقابل القاعدي في كثير من الدراسات التركيبية للزمن. وأحيل هنا على:

- Giorgi and Pianessi, 1997.

- El Fehri, 2002a, The syntax of Arabic Times, in: ling research, vol. 7, no. 1.

من بين آخرين، حيث تظهر الشجرة التركيبية المصاغة لحساب وبناء التأويلات الزمنية عددا محدودا من  
السمات الزمنية التي تقوم على نظام الوسم وعدمه. وتوضع السمة الموجبة والسالبة في تمثيل الزمن على  
الأزمنة القاعدية فقط.

ز 1 [± ماضي]

ز 2 [± مكتمل]

جه [± تام]

ويؤكد ما نرمي إليه داهل Dahl قائلا: «لقد أكدنا في بايني وداهل 1989 أن العناصر المشكلة للأنساق  
الزمنية - الجهية في لغات العالم تنتمي إلى مجموعة صغيرة نسبيا من الأنماط النحوية... وإحدى  
التعميمات [الدالة]... أنه بإمكان المرء أن يلاحظ أن أجزاء الأنساق الزمنية - الجهة المحققة بواسطة

تبيّن هذه الكليات Universals أن تنظيم السمات الصرفية لا يمكن أن يتم بشكل اعتباطي. ويمكن أن نستخلص الكليات من مبادئ عامة كمبدأ الورود (Baybee)، إلا أن الاتجاه العام للتحليل يوضح أن هناك اطرادات في مجال الصرف مثلما هناك اطرادات في مجال التركيب.

---

الصرفات (لا بواسطة الأفعال المساعدة أو الأدوات غير المربوطة) تتجلى في مجموعة صغيرة من الأنماط النحوية متمثلة في سمة: التام/غير التام، أو الماضي أو المستقبل.»  
- O. Dahl, 1994, Areal Tendencies in Tense-Aspect Systems: The Afro-Asiatic Perspective, p. 82. in:  
التنوع اللغوي من الوقائع إلى النظريات، سلسلة ندوات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس.

## المبحث الثالث

### إشكالات التمثيل والاشتقاق:

### نماذج صرفية وتركيبية لتمثيل واشتقاق

### السمات الزمنية

نرمي من خلال هذا المبحث إلى تقديم أهم النماذج اللسانية الصرف - صوتية منها والصرف - تركيبية والتركيبية التي سعت إلى بناء تخصيصات سماتية المفعول العربي، ومعالجة بنيتة السماتية المركبة داخل أطر تمثيلية تتباين في طبيعة المنطلقات النظرية وآليات التحليل، واستراتيجيات الاستدلال، وتقنيات التمثيل والصورنة. وتتقاطع الاختلافات المشار إليها مع اختلاف آخر يقترن بطبيعة قوالب النحو المحتضنة لاشتغال تلك النظريات، فمنها ما يتم داخل قوالب صرف - صوتية محضة أو قوالب صرف - تركيبية أو قوالب تركيبية. ولكل قالب أبعدياته النظرية والمفاهيمية وسماته الإجرائية في التمثيل، وهو ما ينسجم مع معمار اللسانيات الحديثة، ومبدأ استقلالية القوالب وتفاعلها في الآن نفسه. وينسجم هذا التقسيم مع التصورات العامة المؤسسة لطرحنا عن البنية السماتية للكلمات عموماً، والأفعال خصوصاً، والتي نعتمد فيها على مسلمتين مركزيتين سبقت الإشارة إليهما ونعيد سوقهما للتذكير:

- أ. نعتبر أن الكلمة الصوتية ليست هي الكلمة الصرفية أو التركيبية، فكل مستوى من مستويات تخصيص خصائص الكلمة يتحدد بموجب مصاف Filters ومبادئ تخصه. وهي مبادئ وآليات تحليلية مبررة داخلياً في إطار القالب المحتضن. وفي استلزام مع هذا الطرح، نزعم أن الكلمة تبني خصائصها في قوالب متباينة داخل معمار النحو.
- ب. ننطلق من تصور وجود سمات متباينة ترمزها الكلمات في اللغات الطبيعية: تتباين طبيعتها تبعاً لخصوصيتها (سمات صوتية/صرفية/تركيبية/دلالية). وي طرح هذا التنوع عدداً من القضايا التي تستوجب المعالجة، ومنها:

- اختلاف مستويات بناء السمات النحوية للكلمة. فمنها ما يبني في الصوارة أو في الصرف أو في تقاطع الصرف مع التركيب أو في التركيب المحض أو في المعجم أو الدلالة.

- ينتج عن هذا الاختلاف إشكال تقاطع المستويات أو توافقها Mapping، وهو مشكل أضحت تطرحه اللسانيات المعاصرة مع الثورة المعرفية cognitive في سياق المعالجات المتعددة التخصصات، مع تنامي المد التقاطعي للمسارات العلمية (اللسانيات - علم النفس/اللسانيات - العلوم العصبية/اللسانيات - الذكاء الاصطناعي...). ويمكن لهذا الإشكال أن يتلقى معالجة كافية في إطار التحليل داخل الوجائه، باعتبار أن الوجائه متفاعلة: وجيهة الصرف - تركيب أو التركيب - الدلالة.

ج. ثمة مشكل يبرز في تقاطع مع القضايا أعلاه، يقترن بطرق بناء سمات الكلمة وتحديد ما هو كلي منها وما يشكل سمات فرادية<sup>(1)</sup>.

ومعظم هذه المشاكل ليست ذات قيمة تمثيلية محضة، أي تخصيص التمثيلات النحوية الكافية لصياغتها، وإنما ذات دلالة بالنظر إلى تفسير سلوك السمات الفعلية في اللغات الطبيعية، وحدود تعقدها وتنوعها وانتظامها في سيرورة من العلاقات المركبة التي تستلزم التنقل أثناء صياغة الأوصاف والتعميمات والتفسيرات بين قوالب النحو ووجائهم interfaces. وما يسوغ تناول سمات الكلمة في إطار تصور نظري يعتمد مبدأ تعدد المستويات والقوالب والوجائه، أننا نعتبر الكلمة والمفردات عموماً عناصر تستدعي سيرورات حسابية، ولا تقوم إلا حينما تبنى<sup>(2)</sup>.

فالكلمة عبارة عن بنيات أو نظام معقد من البنيات، منه ما هو صوتي وصرفي وصرف - تركيبية ومعجمي ودلالي، وكلها بنيات مكبوسة داخل الدخلة المعجمية المفردة، ينبغي تفكيكها في مستويات التحليل لإبراز المكبوس منها. فمثلاً مفردة "امرأة" عبارة عن منظومة سمات صوتية منتظمة في نسق تألفي مقطعي خاص، وهي أيضاً كلمة ذات تخصيص سماتي صرف - تركيبية يستدعي سيرورة حسابية للسمات الصرفية التي ترمزها واللواصق التي تحققها. وهي أيضاً حاملة لدلالة إحالية: [+نكرة] أو تأويل التخصيص الإحالي إذا كانت تحيل على امرأة معينة، حيث تربط بسور وجودي غير منظور صوتياً، ومما يستدعي سيرورات تأويلية في المستوى المنطقي. وهي تحمل علامة إعرابية، وتمتلك بنيات صورية - معجمية تبرزها القواميس المحددة لدلالة الدخلة المعجمية. ويقتضي ذلك أن بناء التمثيل الشجري لهذه الكلمة يفترض إسقاط مركبات وظيفية تمكن من حساب هذه الخصائص أو

(1) انظر: مقدمة كتاب سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب والإشكالات التأطيرية المطروحة هناك.

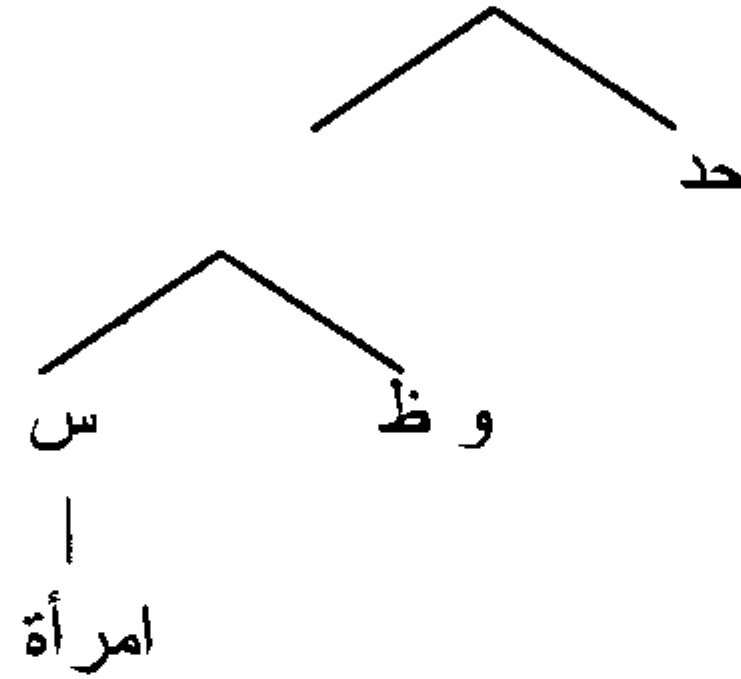
(2) انظر: محمد الراضي، 2002، الخصائص التركيبية للوحدات المعجمية في: المعجم العربي المولد، ص 159.

السمات. فلتمثيل الدخلة "امرأة" لا نكتفي بتحديد مقولي عار Bare، كما يعكس ذلك التمثيل (أ):



وإنما يستوجب الأمر صياغة تمثيل مركب من نمط التمثيل (ب) أسفله، لبناء بعض الخصائص المشار إليها، لأن النظام التمثيلي الشجري لا يعكس إلا السمات التي يمكن حسابها داخل التركيب، والتي تُحرَّك الحوسبة والاشتقاق التركيبي، على أساس وجود سمات تُحوسب في وجائته النحو الأخرى (وجيهة الصوت، ووجيهة المعنى أو الصورة المنطقية).

(ب)



نرمز بـ "وظ" لمركب وظيفي محايد، لأننا نسعى فقط للتمثيل وليس للتخصيص الدقيق لطبيعة هذه المركبات التي قد تكون مركبات عديدة أو مركبات إعرابية أو سورية أو تطابقية<sup>(1)</sup>.

بمجل ما نتوخى إبرازه أن خصائص الكلمة وسماتها مبعثرة داخل مكونات النحو، وقوالبه ووجائته. وهناك سمات لها علاقة بأكثر من مكون أو قالب، وسمات لا ترد إلا داخل قالب معين، ولا تأخذ معنى إلا في سياقه، مثل السمات الصوتية لصوامت الكلمة التي نفترض أن لها علاقة فقط بالقالب الصوتي أو الصرف - صوتي. أما السمات الدلالية، فقد تحظى بورود في أكثر من قالب. ومثال ذلك السمات الجهية التي نعتقد أن مجالات ورودها ومستويات بنائها غير محدودة في قالب واحد. فهناك سمات جهية نحتاج إليها لتصنيف الأفعال إلى طبقات دلالية، مثل طبقة الأفعال الساكنة، أو الدينامية، وهي ذات ورود في القالب المعجمي، وسمات جهية لا تبني ولا تحوسب إلا داخل التركيب، ومنها ما يحوسب في إطار علاقة التركيب بالدلالة.

(1) لتفاصيل دراسة البنية الداخلية للمركبات الاسمية انظر روفيري 1997، و Ritter، والفهري 1998، والسعيد 2001 من بين آخرين.

ونتبنى في هذا السياق تصور الفهري للكلمة العربية باعتبارها مالكة لطاقة إصهارية كثيفة<sup>(1)</sup>، حيث يميز في هذا الإطار بين الإصهار المعجمي - التصوري والإصهار الوظيفي<sup>(2)</sup>. فالوحدة المعجمية وحدة ذاكرية تختزل بنية أو مجموعة من البنى. فالمفردة تظهر ذري لما يوجد في التركيب من بنى، وبتفكيك الوحدة وتحليلها تبرز البنى الموضوعية والتصورية أو الوظيفية التي تكبسها.

### 1.3. نماذج صرف - صوتية

#### 1.1.3. الصرافة الهيكلية وفرضية الجذر

سنحاول في هذا المحور الفرعي تقديم نماذج تمثيلية في إطار النظريات الصرفية أو الصرف - صوتية التي انبثقت في سيرورة تطويرية، انطلاقاً من الأبحاث الصوتية التي دشتها الصوتية المستقلة القطع auto-segmental phonology<sup>(3)</sup>. ومنها نظريات توصلت بمبادئ التمثيل داخل الطبقات المستقلة لدراسة خصائص الأنساق الصرفية اللاسلسلية، كنظرية الصرافة الهيكلية أو التطريزية مع مكارثي (1981/1979) أو مكارثي وبرينس (1986)، بالإضافة إلى الصرافة العروضية.

تفرز هذه النظريات وبشكل أحص الصرافة الهيكلية أبجديات تقطيع الكلمة الصرفية، وخصوصاً الفعل العربي مقرة بضرورة التمييز داخل البنية الداخلية للكلمة بين صرفيات

(1) انظر: الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 15-29.

- الفهري، 1998، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 167-168.

(2) الإصهار الوظيفي هو كبس الفعل لعناصر وظيفية/نحوية مثل الزمن والجهة والتطابق. فعندما نقول: "جاء" تكون قد عبرت بكلمة واحدة عن مجموعة من المعاني النحوية والوظيفية، فبذلك تقتصد اللغة في البناء والتوليد. وهذا الاقتصاد يجعل اللغة العربية تعبر بكلمة واحدة عما تعبر عنه لغات أخرى ببنى أو كلمات. والإصهار المعجمي - الدلالي يتمثل في إصهار الأفعال لعدد من العناصر المحورية التي لا تظهر إلا أثناء التفكيك مثل: ألبنت الناقة/سرجت الفرس/رففت الكتب/علبت المنتج، التي تعد معادلات إصهارية للبنى التالية:

صار لبن في الناقة/وضعت سرجاً على الفرس/وضعت الكتب على الرف/وضعت المنتج في العلب.

لمزيد من التفاصيل انظر: الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 26-28.

سنعتمد كمرتكز في تحليل بعض الظواهر على مفهوم الإصهار المعجمي والإصهار الوظيفي. سنبين أن هناك إصهارات تتم في المعجم بالنسبة لعدد من الكلمات في اللغة العربية مثل بعض الأفعال الجهية: ظل/بات/ما زال/ما انفك/أوشك... التي تصهر سلاسل زمنية وجاهية في المعجم. أو النفي الذي يصهر سمة السلب (النفي) وسمات زمنية ووجهية. انظر أيضاً الإشارة الذكية الواردة في العماري: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 9. انطلاقاً من تحليله لنص وارد في شرح الكافية للاسترابادي، وهو ما يؤكد أن فكرة الإصهار كانت حاضرة في أذهان بعض النحاة القدامى.

(3) انظر: كتاب "الفونولوجيا التوليدية الحديثة لـ: فان درهالست ونورفال سميث، ترجمة: حنون مبارك وأحمد

العلوي، ص 36-37. وأيضاً: Katamba 1993، ص 163-167.

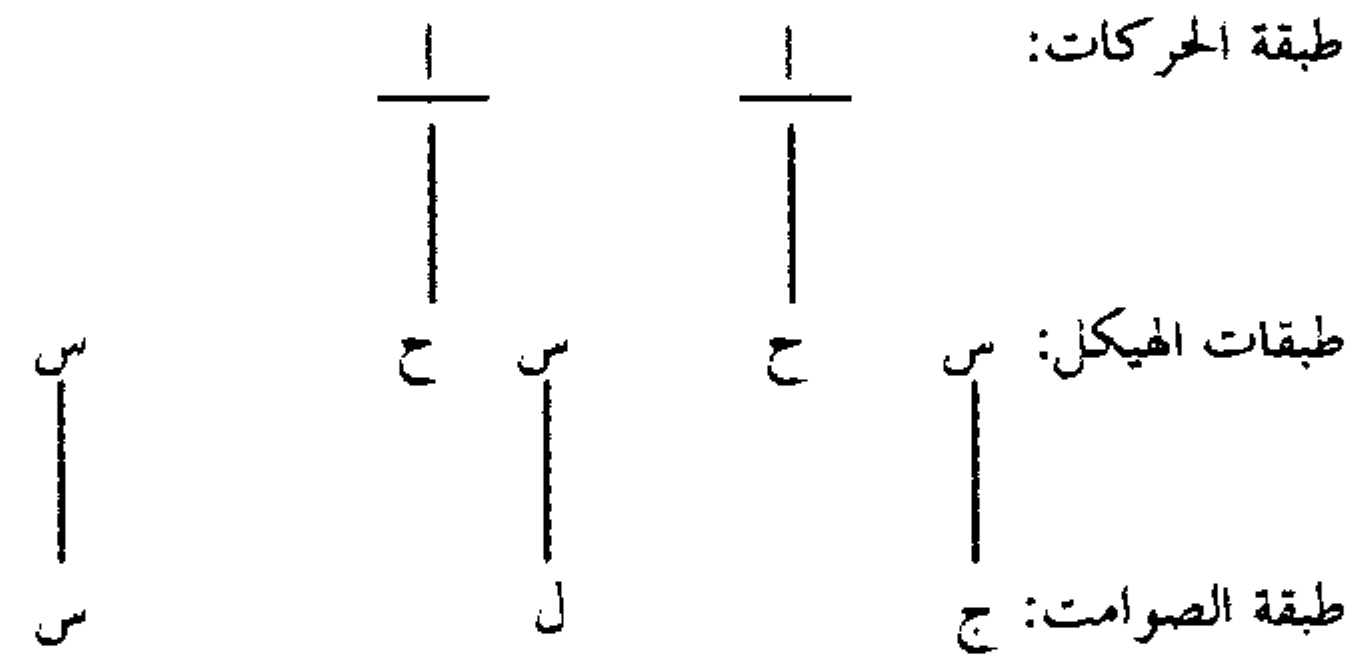
تتقاطع في بناء الفعل، لكن البنية التمثيلية تمكن من فرزها وتمثيلها بشكل مستقل. وتمنح هذه النظريات إمكانية تمثيل الهندسة الداخلية لمفردات اللغات السامية باعتبارها لغات ذات أنساق صرفية لا سلسلية. فالأساسي في هذا الطرح الإقرار بوجود ثلاث طبقات تشكل الأبجديات الصرفية الضرورية لفهم سيرورة تشكل الكلمة العربية:

أ - طبقة الجذر.

ب - طبقة النغمات الحركية.

ج - طبقة الهيكل.

ويمثل لهذه الطبقات في شكل صفوف مستقلة تأتلف فيما بينها لتكون صورة الكلمة. ويخضع الربط بين المستويات لمواضع ربطية عامة: من اليمين إلى اليسار. وينبغي ألا تتقاطع خطوط الربط فيما بينها. ولهذا التحليل فضائل لأنه يسمح بمعاملة الصفوف بشكل مستقل، وصياغة قيود سلامة خاصة بكل واحدة منها. وللتمثيل نسوق طريقة تقطيع<sup>(1)</sup> فعل "جَلَسَ":



يقترح مكارثي الهياكل القاعدية التي تبنى انطلاقاً منها جميع الصور النحوية المشتقة في العربية (تفعّل، استفعل، تفاعل، انفعل...) مبيناً السيرورة الاشتقاقية التي يقتضيها هذا البناء من خلال استراتيجيات الربط وتخصيص المواضع الهيكلية<sup>(2)</sup>. والأساس في هذا الطرح أن القوالب الحركية المقرونة بالموقعين الحركيين الأول والثاني في طبقة هيكل الفعل، ترمز السمات النحوية والوظيفية (البناء والزمن والجهة)، فالحركات تُحقق صُرفات الفعل.

وينسبني هذا التحليل على مفترضات توجهه تتمثل في كون الصيغ في اللغات السامية تكون محملة بمعان، ولا ورود للصيغة بمفهومها التقليدي هنا، فما يفرزه التحليل هو مجرد قوالب حركية مستقلة وإطار هيكلية تنتظم فيه مكونات الكلمة. إلا أن المظنونة الأساسية للمقاربة لا تبتعد عن جوهر ما لاحظته المستشرقون في دراستهم للغات السامية من كون

(1) انظر: التورابي، 2000، التضعيف وقيود التأليف في اللغة العربية، ص 20، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، دجنبر.

(2) انظر: Mc Carthy 1979, Problems in Semitics.



الصيغ تلعب دورا أساسيا في الاشتقاق مقارنة بالإلصاق التأليفي الذي يغلب على أنساق صرفية تنتمي إلى سلالات لغوية أخرى. ويمكن أن يرصد ذلك في تعدد صيغ الجموع (جموع التكسير) والمصادر والصفات، وبذلك يتضح الدور الذي تلعبه الحركات الداخلية داخل الجذور في إنتاج المعاني الصرفية.

فالعلامات الصرفية تكون أحيانا عبارة عن قوالب حركية منصهرة في قطعات صامتية قد تكون أصلية أو زائدة. وقيمة هذا الطرح تتجلى في انفصاله عن تصورات الصرفيين العرب القدامى عن طبيعة الاشتقاق وأصله، حيث انبنى اختيارهم على تبني فرضية الكلمة. فالاشتقاق منطلقه كلمات كذوات تامة التصريف، وهذا يظهر في نقاشهم حول أصل الاشتقاق: هل يكون من المصادر أو من الأفعال؟ فالكلمات تؤخذ من الكلمات، والصيغ تشتق من الصيغ<sup>(1)</sup>. وإن كانت المصادر والأفعال كأصول اشتقاقية كيانات صرفية مشتقة من وجهة النظر الصرف - تركيبية ما دامت تحمل ملامح وسمات صرف - تركيبية فالحركات الداخلية كيانات مستقلة يعتمد عليها في تهجية الجذور والانتقال بها من وضعية الكيانات الصرفية المجردة إلى الكيانات الصرفية المنطوقة. وينضاف إلى هذا الدور ما لاحظته الرواعي<sup>(2)</sup> محمدا إحدى مزالق الطرح التقليدي في افتراض وجود الصيغة خارج سياق الكلمة، و«كأن الاشتقاق عملية صرفية محضة، وبناء للكلمة من صفاته أنه منعزل عن بنية التركيب، في حين أن للبعد الصرفي انعكاسا تركيبيا ودلاليا واضحا على طبيعة المقولة المشتقة، مما يوحي بأن الاشتقاق سيرورة تركيبية وحسابية وليس إجراء صرفيا معزولا»<sup>(3)</sup>.

تشارك كثير من الدراسات الاستشراقية (بلاشير، فليش، كوهين، كانتارينو) في تأكيد مركزية الجذر في صرف اللغات السامية، من حيث هو تجسيد للفكرة العامة والمجردة والكيان الصرفي الناظم لمجموعة السلاسل الاشتقاقية، في حين أن الصيغة تقوم بدور تدقيق المعنى الصرفي وتفصيله، فضلا عن أدوار المقولة categorization، أي إسناد الكلمة إلى صنف مقولي أو آخر (صفة، فعل...). وتشكل هذه الأفكار خلفية تصورية أساسية في مقاربة مكارثي، وفي كثير من الدراسات العربية الحديثة حول صرف العربية يقول السغروشي: «تمثل الصيغة أساس الاشتقاق، وهي ليست سوى متوالية من الحركات... ففي اللغة العربية التي هي لغة جذور وصيغ، كلما التقى جذر بصيغة يتكون جذع. وكلما اندرج جذع في سياق تتكون كلمة... إن الاشتقاق يأتي في مستوى الصيغ... فالصيغة

(1) السغروشي، 1987، عن الرواعي 2003، بنية المصدر التركيبية والدلالية، ص 54.

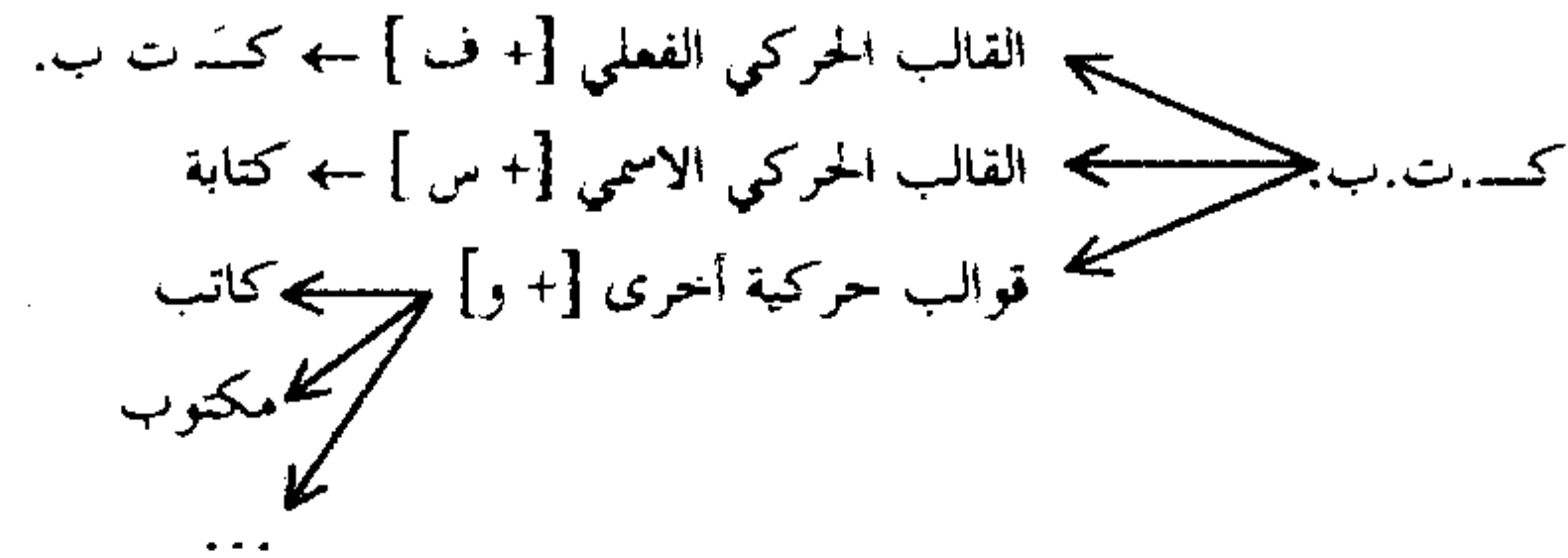
(2) الرواعي، نفسه، ص 55.

(3) نفسه.

تطبع الجذر وتجعل منه جذعا ملفوظا. وهكذا تصبح الجذور اللغوية جذوعا عندما تندرج في صيغة»<sup>(1)</sup>.

هكذا تأتلف الجذور باللواحق الحركية التي تتكثل فيها العناصر إلى القوالب الحركية مشكلة عمادها الصرفي.

فإذا أخذنا جذر "ك. ت. ب" سنجد أن سيرورة الاشتقاق بضم الجذور إلى القوالب الحركية تشكل الآلية التي تولد البنى المقولية المختلفة للجذر نفسه:



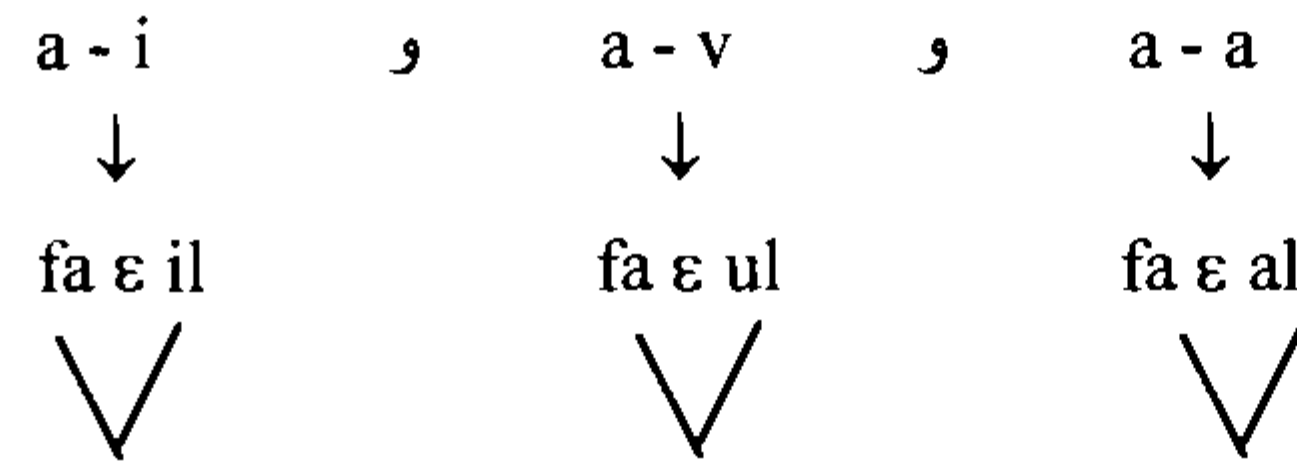
فالجذور غير مخصصة مقوليا، لأن الجذر "ك. ت. ب." مثلا يقبل الاندراج في قوالب حركية متباينة تمنحه هوية مقولية وتخصيصا نحويا/وظيفيا. وأما الخصائص الاشتقاقية المشتركة بين المصدر والفعل واسم الفاعل فلن تكون في هذا التحليل نتيجة اشتقاق مقولة من أخرى، وإنما نتاج الاشتراك في الجذر الذي له سمة [+حدث]<sup>(2)</sup>، وهي السمة التي تبرر

(1) السغروشني، 1988، "حول الاشتقاق"، ص 87.

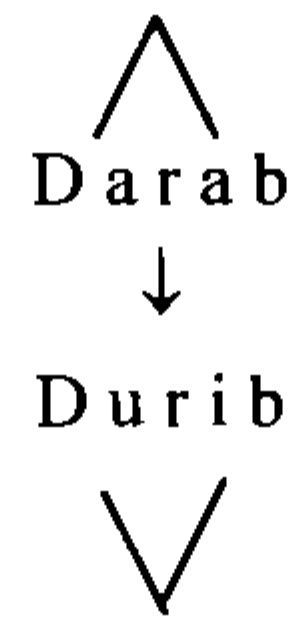
(2) مما يدفعنا إلى تبني تصور أن الجذور تقبل أن تحلل في مستوى من مستويات التحليل، إلى سمات دلالية تحتية. ويرى الفهري أن هذا الطرح لا يمكن تعميمه على جميع الجذور العربية، وينبغي تنسيبه إذا ما شئنا صياغة تخصيص موفق. فهناك كلمات ينبغي أن نقر بأن أصلها أسماء، فمثلا فعل "رأى" يجب أن نعتبر جذر اشتقاقه اسم "رجل" وكذلك ألبن وأعرق، وهناك جذور أصولها صفات (حسن، كبر، صفر...)، وجذور أصلها أسماء (عراق، لبن...)، وهي أصول للبنى الفعلية المولدة. طرح الفهري هذه الملاحظة في كتاب issues 1993 دون تدقيق، وفُصِّلت في ندوة المعجم العربي المولد، ص 166. ويضيف الفهري أن التخصيص المقولي في لغات مثل الإنكليزية أو الفرنسية تخصيص وارد في الجذوع. ف: chanson جذع اسمي و: chanter جذع فعلي دون التباس. لكن لا شيء يمنع في العربية أن تبدأ الجذور بتخصيص مقولي اسمي في مستوى من المستويات، وتفقد اسميتها لتصير أفعالا، وهو ما نلاحظه مثلا في ألبن وأعرق التي هي عبارة عن جذور اسمية تحولت عبر إصهار اسم أي فعل إلى أفعال. وهناك جذور ملتبسة. والتركيب هو الذي يفصل في هذا الالتباس. فمثلا كلمة "سائل" ملتبسة بين الأمر واسم الفاعل، فالتركيب أو الإسقاطات الوظيفية التي تولد تحتها الكلمة تساهم في فك لس البنى والصيغ. فالاشتراك الصيغي قد ينتج اللبس لأن اللغة تستعمل صيغا متماثلة لبناء أصناف مقولية متباينة، مثلا صيغة "فعل" أو فعل مقيدة دلاليا في الأفعال، وترددها في الصفات جعل النحاة يربطون الأفعال الواردة في هذه الصيغ بطبقة دلالية دالة على الهيئة أو السجاية... وإذا تركنا هذه التخصيصات جانباً يمكن أن نقول إن التركيب يحسم في كثير من الأمور المشكلة. ويمكن من رفع لبس البنى والصيغ. ورغم ذلك لا ينبغي أن نخلط بين القوالب الحركية في بنى الأفعال والقوالب الحركية في بنى الأسماء، فبالرغم من وجود بعض المشاكل التي تعترض الدارس للوصول إلى بناء اطرادات وتقييس لهذه الظاهرة، لا شيء يمنع في نظرنا من صياغتها، وهو ما سنعمل على استجلائه لاحقا.

وجود إسقاطات وظيفية (الجهة؛ إسقاط الفعل الخفيف، البناء) تسوغ الموضوعات المشتركة بين هذه المقولات<sup>(1)</sup>. أما الخصائص الفارقة فستعد نتاج قوالب حركية لها دور التأسيم، أي إسناد الخصائص الاسمية.

جماع الأمر أن القوالب الحركية عماد تَصَرُّف الأفعال، وهي تقوم على نظام حركي - حسب مكارثي - يتجسد في القوالب التالية المحققة لقيم الزمن والجهة والبناء في صيغة التام.



فالقالب الحركي صرفية متقطعة discontinuous تذوب فيها سمات تصريفية متعددة، والدليل على ذلك أنه لا يمكن أن نحدث تغييرا في الحركة الأولى في حالة البناء للمجهول دون أن تتغير الحركة الثانية:



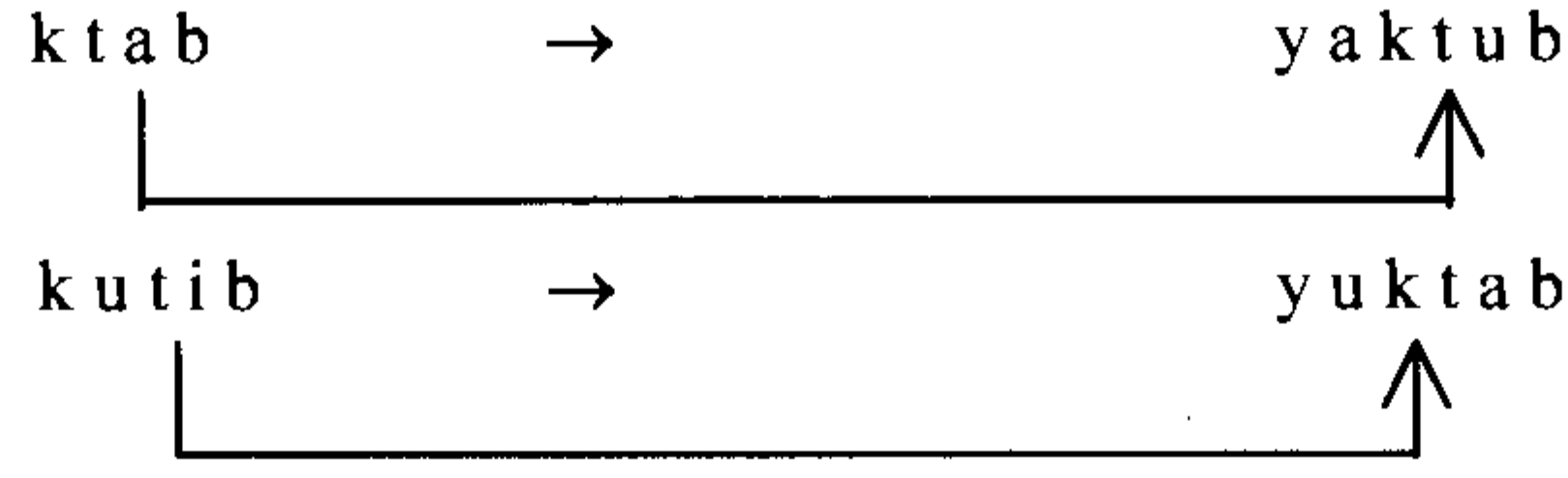
فزمن الفعل لا يتغير، ولكن يتغير بناؤه، والزمن وإن كانت لا تدل عليه صرفية محددة فهو يشكل مع مقولة البناء مقولة واحدة تذوب عناصرها في بعضها البعض. ومن خلال التقابل بين التام وغير التام نكتشف أن هذا التقابل يُجَلِّي تناوبا حركيا منتجا في كثير من طبقات الأفعال العربية<sup>(2)</sup>.

ما نسعى إلى تأكيده هو وجود شفافية واطرادات أكثر مما يمكن أن نتمثله من خلال تحليل صرفي غير مدقق. فبالرغم من هذا اللبس والاشتراك الصيغي أو الاشتراك اللفظي في بعض اللواحق الصرفية في اللغة العربية هناك اطرادات منتجة ينبغي أن يكشفها التحليل الصرفي، فالنظريات الصرفية تتباين من جهة قدرتها على التنبؤ بهذه الاطرادات وكشفها أو تقييسها. ويعتقد التورابي أنه بالإمكان إسناد تخصيص مقولي للصيغ واللواحق، كأن نحدد اللواحق التي تدخل على الأسماء وتلك التي تدخل على الأفعال لتفادي إلباس الجذور صيغ أو لواحق غير مناسبة.

- التورابي، 2002، توليد الصور الصرفية، ضمن: المعجم العربي المولد، ص 78.

(1) انظر: لمزيد من التفاصيل: الرواعي 2003، نفسه، ص 58-60.

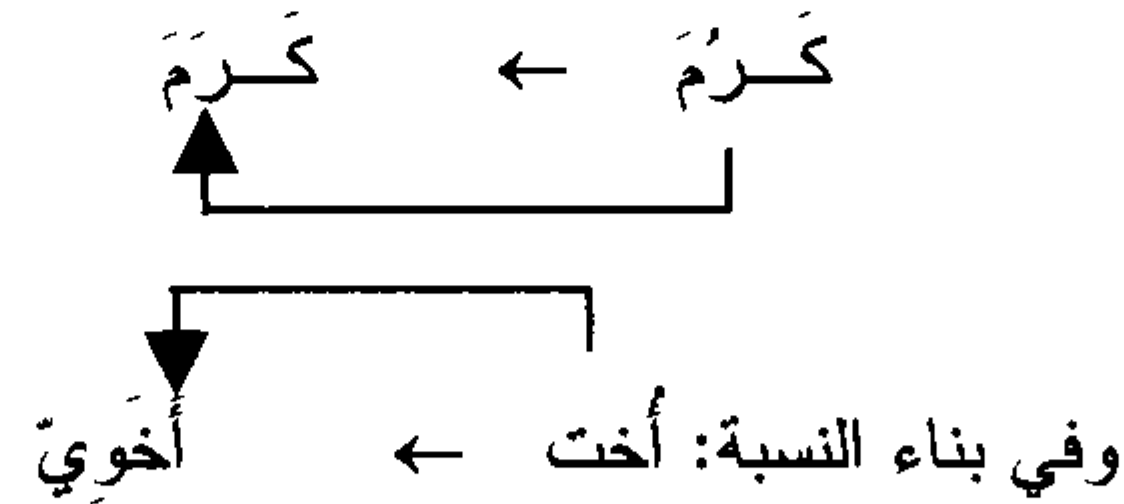
(2) باستثناء بعض الصيغ الفعلية التي تتمنع على إجراء قاعدة التناوب الحركي، ويمكن التنبؤ بظاهرة التناوب الحركي التي لا تحكمها فقط قواعد صرف - صوتية كما ورد في كرسال ولوفنشام 1993 اللذان وضعوا مسارا صوتيا للتنبؤ بظاهرة التناوب الحركي، وإنما تخضع لتفسير معجمي - دلالي أساسه مفهوم الزمن والجهة. وذلك ما سنبينه لاحقا.



نظرا لانصهار حركة البناء في الزمن، فقد اعتبر الفاسي أن الزمن تناوبي Apophonic في صيغ الأفعال العربية<sup>(1)</sup>.

فالزمن والبناء جزء من الصرف الداخلي للجذع. وحجته في ذلك أنه لو كان الموجه "س" الذي يلتصق كصرفية مربوطة بالفعل المضارع علامة زمنية لامتدت حركة البناء المصهرة في الزمن إليه ولحصلنا على الكلمة اللاحقة:  
\* سِيُضْرَبُ بدل سِيُضْرَبُ

فالموجه علامة صرفية تؤثر في الدلالة الزمنية، لكنها لا تلتبس بالزمن الصرفي الداخلي الذي يبني داخل مسار النظام الحركي الداخلي للجذع. وتعود فكرة التناوب الحركي إلى كوريلوفيتش الذي درس تلميحاته ومساراته الدياكرونية في بناء صرف الساميات عموما، إذ يزعم أن التناوب الحركي في بداية تشكل النظام الصرفي للأفعال السامية تعرض لعملية نحونة Grammaticalization، أي تحول من مجرد ظاهرة صوتية إلى ظاهرة نحوية منتجة في مرحلة من مراحل تطوره، ليصير خاصية عابرة لمحمل المقولات المعجمية، وهو ما يلاحظ في الأصناف المقولية في العربية، فهو غير محصور في طبقة الأفعال، إذ تظهر آثاره في المصادر:



واللائحة طويلة<sup>(2)</sup>.

(1) Fehri (1993), Issues, pp. 83-84.

في الواقع هناك التباس في كتابات الفهري فيما يتعلق بالصرفيات المحققة للزمن في نظام الأفعال، حيث يصوغ تصورا مغايرا في كتاباته اللاحقة معتبرا الزمن منصهرا في لاصقة الشخص الدالة على التطابق في صيغة "فعل".

انظر: الفهري، (1998)، المقارنة والتخطيط، ص 52.

(2) انظر مقال التورابي: Apophonic system of standard Arabic in:

أبحاث لسانية، المجلد 3، العدد 1، يونيو 1998، ص 40-68.

وقد سبق لسبنسر أن لاحظ دور التناوب العربي في ترميز المقولات النحوية الوظيفية في لغات أخرى، يقول بهذا الشأن: «عندما يتحول التناوب الصواتي إلى مقولة صرفية، يصبح مستقلا معبرا بذلك عن علاقات نحوية محددة»<sup>(1)</sup>.

ونعتقد أن طبقة الأفعال أكثر شفافية فيما يخص مسألة قرن التناوب بترميز السمات التصريفية من الطبقات المعجمية الأخرى، إذ يستعصي علينا تعميم تخصيص التناوب في نظام الأفعال على المقولات الأخرى. وقد يعود هذا الفرق إلى ما لوحظ من قبل بعض الباحثين من اختلافات بين دور الصيغ في الأفعال ودورها في الأصناف المقولية الأخرى<sup>(2)</sup>، نظرا لتعدد القوالب الحركية للمقولة نفسها، وأحيانا للكلمة نفسها داخل نظام الصيغ (مثلا تعدد

(1) Spencer 1991, p. 19.

(2) انظر: حرفان، 2003، مفهوم الفئة التصريفية.

وأیضا: Maya Arad, 2001, "The Stuff Roots".

من أجل مزيد من التدقيق.

ونستثني من هذا التخريج محاولات حديثة ترمي إلى إقامة توازي بين أشكال الوسم الصرفي لمقولات دلالية معينة في الفعل والاسم. ففي مقال الفهري: Causativity, Transitivity and Iterativity as pluralities المنشور في أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 1، يونيو 2001، ص 9-72.

نجد حجبا دالة لصالح ورود العدد كسمة دلالية في كل من الفعل والاسم، حيث يتشابه نظام الترميز الصرفي لسمة العدد في المقولتين، فجموع القلة ترد على وزن أفعل (أكلب) وأفعله (أطعمه) وأفعال (أفراخ)، وفعله (صبيبة). وإذا استثنينا صيغة "فعله" سنلاحظ أن الصيغ السالفة وردت جميعها مسبوقا بالهمزة، وهي دالة على الجمع الصرفي في الأسماء، ودالة على جمع خاص في الأفعال، إذ يتلزم ورودها مع تعدد الموضوعات التركيبية في البنيات المتعدية بدل أفرادها في البنيات اللازمة. وفي جموع الكثرة تكون الصيغة ممدودة (رجال، أسود...) حيث تتكرر حركة المقطع الثاني، ويتكرر الساكن الثاني في الجذع مع صيغ بعض الجموع المكسرة والصفات المعجمية (كتاب، سجد...).

ويمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة مظاهر التوازي الصرفي في صيغ الأفعال التي ترمز بدورها مقولة العدد بسيرورات صرفية مماثلة. فأفعل صورة جمع تساهم في إضافة عدد الموضوعات، وهو ما يلاحظ أيضا في صيغة "فعل" سواء في حالة تعدد موضوعات الحمل أو تعدد الموضوع الحداثي مثل: جوال الرجل/علقت الأبواب/قطعت اللحم، أي أكثر التجوال والإغلاق والتقطيع؛ حيث يدل المحمول على ورودات متعددة للحدث. وثمة تواز آخر بين المد الحركي في صيغة "فاعل" التي تفيد المشاركة أو تعدد في عدد المساهمين في الحدث والمد الحركي في جموع التكسير.

فما هو وارد في هذا التحليل بالنسبة لسياق استدلالنا هو الإحالة على دور القطع الصوتية (المد/التضعيف الحركي/إسباق الهمزة...) في وسم سمات دلالية مثل الجمع بالتوازي بين صرف الفعل وصرف الاسم، وهو تحليل يتجه نحو تجزئ بنية الكلمة وفرز اللواحق التي لها دور في بناء الدلالة المعجمية. وقد يساهم هذا الطرح في تنسيب التصور الذي ينطلق من كون أبنية الأسماء لا تسمح بعزل صرفيات ثابتة فيها سواء كانت صامتية أو صائتية دالة على مقولة محددة تصريفية أو اشتقاقية. إن مسوغات الطرح الذي ننطلق منه تظل قائمة ما دام الأمر يتعلق بمقولات متميزة، أي مقولة الجمع باعتباره مقولة اشتقاقية/معجمية. فإن كان هناك اطراد في اللواحق التي تسمه، إلا أن هذا الاطراد لا ينفي تعدد وتنوع واسماته، بخلاف المقولات التي تفيد استدلال عليها، وهي المقولات التصريفية (الزمن، والجهة، والوجه) التي من المفترض أن تكون أقل تنوعا في أشكال وسمها. ومن أجل المزيد من التفاصيل حول اشتقاقية مقولة الجمع انظر: حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية"، ص 3-4.

جمع دار ← دور، ديار، أدور...)، أو تعدد صيغ الصفات<sup>(1)</sup>.  
وحتى تتضح ملامح الاستدلال نأخذ كنموذج التقابل التام/غير التام المبني على نظام  
التناوب الحركي<sup>(2)</sup>.

النسق التناوبي	التام	غير التام
الفتحة ← الكسرة ←	جَلَسَ ←	يَجْلِسُ
الفتحة ← الضمة ←	كَتَبَ ←	يَكْتُبُ
الكسرة ← الفتحة ←	قَبَلَ ←	يَقْبَلُ
الضمة ← الفتحة ←	لَبَّبَ ←	يَلْبُبُ
الفتحة ← الفتحة ←	فَعَلَ ←	يَفْعَلُ
الضمة ← الضمة ←	كُبِّرَ ←	يَكْبُرُ
الكسرة ← الكسرة ←	وَثِقَ ←	يَثِقُ
الكسرة ← الضمة ←	نَعِمَ ←	يَنْعَمُ <sup>(3)</sup>

(1) لاحظ التناوب الموجود في بناء النسبة. نقول:

- أُخْتُ ← أَخُوِي  
- أُمِّيَّة ← أُمُوِي

هل يرمز الانتقال من الضمة إلى الفتحة سمة نحوية معينة؟ أين يوجد معنى "النسبة" في اللاحقة "وي" بمعزل عن تناوب الحركة الأولى في الجذع؟ ولماذا نقول:  
- قُرَيْشٌ ← قُرَشِيٌّ وليس: \*قُرَشِيٌّ، دون إجراء قاعدة التناوب؟ هل تعتمد النسبة على صرف صيغي، بمعنى أن النسبة لا ينحصر بناؤها في إضافة اللاحقة الصرفية، وإنما بإجراء صرفي صيغي، وليس إلحاقيا فحسب؟  
انظر بهذا الصدد: بلبول، 2003، تكوين النسبة وقيود الوفاء، ص 65-116. في أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 1، يونيو.

ويطرح نفس الإشكال في الجموع:

يوم ← أيام  
عنب ← أعناب  
برج ← أبراج  
عماد ← أعمدة  
رغيف ← أرغفة  
عين ← أعين

يعتبر الفهري أن ما يوحد هذه البنى الاسمية بالبنى الفعلية هو إلصاق الهمزة التي ترمز سمة الجمع والتعددية باعتبارها جمعا في الموضوعات، أي انتقال من موضوع فردي إلى موضوع متعدد. فالمد في الجموع الاسمية لا يطرد في الدلالة على الجمع لأنه لا يرد في كل البنيات المولدة كما تبين الأمثلة أعلاه.

(2) نقتبس هذا النموذج من التورابي:

Tourabi, 1998, The Apophonic system of standard Arabic, p. 53. In ling research, vol. 3, no. 1.

(3) يلاحظ التورابي أن التناوب فتحة ← كسرة أو فتحة ← ضمة أو كسرة ← فتحة أكثر انتشارا في نسق الأفعال مقارنة بتناوب ضمة ← فتحة. وتجسد الخطاطة التالية المسار التناوبي في التام وغير التام.

تكشف المعطيات التمثيلية المقدمة أعلاه عن مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يلي:

أ. نلاحظ أن حركة المقطع الأولى في جذع الفعل التام ثابتة (الفتحة).

ب. وهي ثابتة أيضا في غير التام إذا ما افترضنا أن حركة سابقة التطابق في غير التام ترثها من جذع التام عبر إوالية القلب Metathesis<sup>(1)</sup>. وهي لا تتناوب إلا في البناء للمجهول سواء في صيغة التام أو غير التام، ولا تتناوب إلا في اتجاه الضمة.

ج. في مقابل الثبات الملحوظ في حركة المقطع الأول تُمظهر حركة المقطع الثاني تنوعات حركية. وهذه التنوعات هي التي دفعت مجموعة من الباحثين المنشغلين بصرف العربية إلى اعتبار الحركة الثانية حركة معجمية لأنها تبرز السمة الفرادية الاعتبارية التي يصعب التنبؤ بها، ولذلك ينبغي أن يمثل لها في طابق مستقل عن الطبقة التي يمثل فيها للاصقة الأولى التي تعكس سمة نحوية وظيفية، وبالتالي تمثل لاصقة صرفية (حركة محورية) يمثل لها في طابق اللواصق الصرفية<sup>(2)</sup>. وهكذا تنفصل الحركة الأولى عن الحركة الثانية تمثيلا، وهو ما يتعارض مع تصور الفاسي الفهري أو مكارثي للقلب الحركي في الفعل العربي، حيث تتوحد الحركتان في التمثيل الصرفي للكلمة على أساس أنهما يمثلان طبقة ذات تخصيص وظيفي منسجم يعكس انصهار السمات الوظيفية فيهما.

وسنعرض فيما يلي لتصورين يمثلان هذا الافتراض، أحدهما له انعكاس على مستوى الكيان الصرفي المركزي الذي يشكل أساس اشتقاق وبناء الكلمة، ويتجلى في إعادة الاعتبار للجذع Radical كوحدة صرفية أصلية في توليد الأفعال، وهو ما أضحت تبناه عدد من النظريات الصرفية الحديثة حول اللغات السامية، ويمثل هذا التصور الشكيري. أما التصور الثاني فسنمثل له بمقاربات التاقي لتوليد الصور الفعلية في اللغة العربية.

---

ويضيف بأن النسق اللاتناوبي ضمة ← ضمة أقل انتشارا، وهو محدود في طبقة الأفعال الساكنة. والنسق كسرة ← كسرة نادر، بينما النسق فتحة ← فتحة يرد مع الأفعال ذات الصوامت الحلقية في الموقع الثاني أو الثالث من الجذر:

سأل ← يسأل  
مزح ← يمزح  
ذهب ← يذهب...

- Ibid., p. 55.

(1) انظر التورابي، نفسه، ص 56، الهامش 18.

(2) ينظر محمد بلبول من أجل تصور مماثل في دراسة أبنية المصادر، مع فارق في موقع اللاصقتين (المعجمية والمحورية). إذ تنعكس الصورة مع المصادر، وهو ما يرسخ في نظرنا الاختلاف بين أبنية الأفعال وأبنية الأسماء. - بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر تحليل، في المركبات الاسمية والعربية في اللسانيات المقارنة، إشراف الفهري، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ص 281.

### 2.1.3. فرضية الجذع: الجذع باعتباره كيانا صرفيا فعالا في صرافة الأفعال العربية:

#### الشكيري نموذجاً

تبني الشكيري<sup>(1)</sup> فرضية تتعلق ببناء الفعل العربي، فحسب الباحث ليس الجذر أصل تكوين الأفعال التامة، وإنما ننطلق من الجذع لبناء الفعل. ويبيّن استدلاله على حجج دياكرونية وأخرى سانكرونية، حيث يبدأ دراسته برصد ظاهرة تعدد الصيغ في اللهجات العربية القديمة، ففي لهجة الحجاز يتحقق الجذر "ز. هـ. د" على وزن "زهْد"، والجذر "ع. ر. ض." على وزن عَرِض، والجذر "ب. ر. أ." على وزن بَرِيء، بينما تحقق لهجة تميم هذه الجذور بأوزان مختلفة، وهي على التوالي: فعل "زهْد"، وفعل "عَرِض"، وفعل "بَرَأ"، فضلا عن اقتراح اللغويين العرب بالنسبة للفعل نفسه إمكانات تحقيقية مختلفة. لذلك يقترح الباحث لمعالجة هذا المشكل فرضية "الجذع"، فالجذع يضم متوالية الصوامت، بالإضافة إلى الصائت الذي يشكل أساس الاختلاف بين اللهجات، وبذلك يكون أساس توليد فعل مثل "زهْد" هو الجذع zhid في لهجة الحجاز، وزهْد جذع الأساس هو zhud. ويسحب تحليله على المعطيات الفعلية الثلاثة القارة في أوصاف النحاة والصرفيين التي تطرد على قياس معين مثل "كتب" ذات الجذع [Ktab] الذي يضاف إليه صائت يمثل الصرفة لكي نحصل على فعل متصرف في الماضي، فالجذع لا يتصرف إلا حينما يضاف إليه صائت الصرفة، وهي صرفة بنائية في تحليله، ويتم الانتقال إلى غير التام بإجراء قاعدة التناوب الحركي المنتجة في صرف العربية، فنحصل على [Ktub] في جذع غير التام بدل [Ktab] مقابله التام، ثم نضيف اللواصق التطابقية للحصول على الصورة التامة للفعل.

ويقترح تمثيلا متعدد الطبقات لاشتقاق هذه الصور:

	ن		ن		الميكال
X	X	X	X	X	
					الطبقة المعجمية b
(كَب) K	∅	b	a		
		b	o	s	
(لَيْس) L		b	u	R	
(كَبِر) K		b			
	البناء للمعلوم				الطبقة الصرفية
(a)		Katab			

CheKayri, 1995, Le radical et la variation, Dirassat lissania. Pub faculté des lettres. (1)  
Casablanca, p. 37-52.



وبالنسبة للحالات التي تصير فيها الحركة الداخلية للجذع دالة على معنى صرفي معين مثل البناء للمجهول الوسيط Medio-passif في أبنية (فَعَلَ/فَعِّلَ) التي تتناوب مع صورة (فَعَّلَ) المنفذية المبنية للمعلوم، وهو ما يظهر في المسح المعجمي الذي قام به الشكيري لمعاجم عربية قديمة وحديثة: أبدأ: الهروب من الأماكن العامرة.

بينما: أبدأ: أن يكون المكان قاحلا وخاليا من السكان.

أتى: الإتيان عند شخص، أو الإغارة على شيء ما.

بينما: أتى: أن تكون موضوعا لتهديد غزو العدو.

أنفـ(هـ): ضرب شخصا ما في أنفه.

أنفه: + أن يكون الشخص موضوعا لألم في الأنف.

+ يعاني الشخص من ألم في أنفه.

يعتبر أن هذه الصور مشتقة عبر التناوب الحركي من صورتين تحثين: فَعَّلَ تأتي من

فَعَلَ، وفَعَّلَ تأتي من فَعَلَ بتطبيق قاعدة المسار التناوبي التي اقترحها كرسال ولوفنستام.

فبما أن صور المجهول الوسيط التام نتيجة سيرورة اشتقاقية، وبما أن موضوع هذه السيرورة

هو الحركة الثانية في الجذع التي تعتبر معجمية في الصورة الأصلية، فقاعدة التناوب الحركي

تمنحها وضعا جديدا، وتصبح دالة على معنى صرفي (المبنى للمجهول الوسيط)، وإن كانت

داخلية في الجذع ما دامت نتاج سيرورة اشتقاقية، وهو ما يجسده التمثيل الصرفي التالي<sup>(1)</sup>:

البناء للمعلوم

X	X	X	X	X	X	الهيكل
	f		ε	u	l	الطبقة المعجمية

البناء للمعلوم  
[a]

U الطبقة الصرفية

البناء للمجهول الوسيط

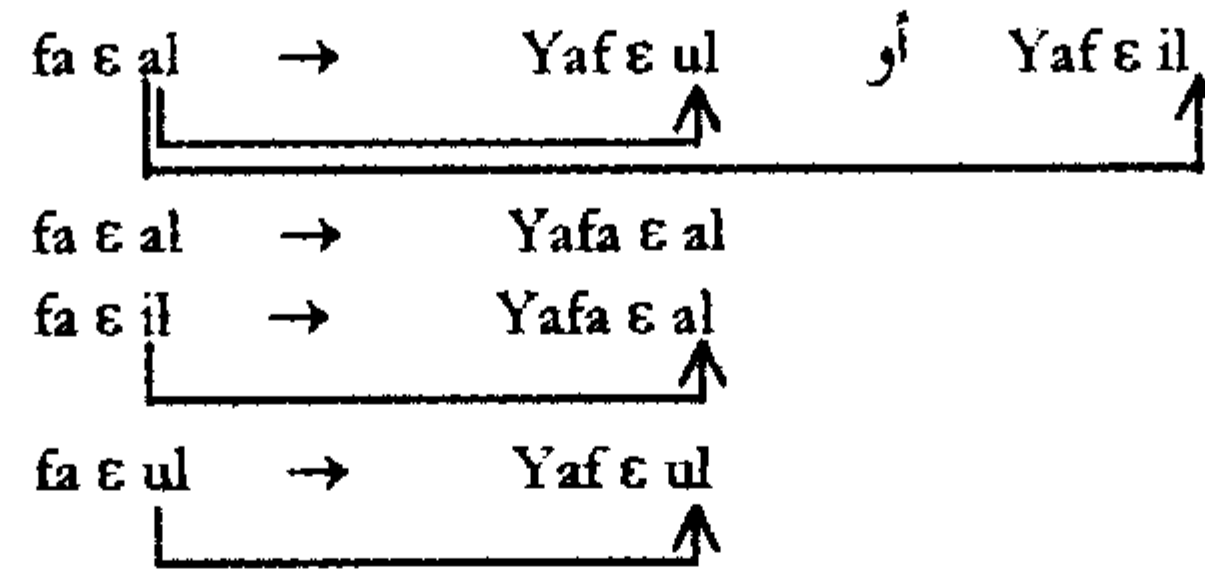
X	X	X	X	X	X	X	الهيكل
	f		ε	a		l	الطبقة المعجمية
		A			U		الطبقة الصرفية

(المعلوم)

(1) CheKayri, "Le Medio-passif en Arabe".

في: "مكانة الأتداء التقليدية في اللسانيات الحديثة"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1995، ص 21-39.

إن الانتقال إلى غير التام يتم عبر إجراء قاعدة التناوب الصرفي على حركة الجذع،  
وتتبعاً قاعدة كرسال ولوفنستام<sup>(1)</sup> بنوع الحركة التي ستظهر في صورة غير التام:



ومن خلال المقارنة بين المبني للمجهول الوسيط والمبني للمجهول غير الوسيط، يمكن أن نلاحظ بأن الموضع الثاني في الجذع يكون موضوع قاعدة صرف - صوتية تمنح للحركة سمة صرفية نشيطة، وتظل الحركة الأولى للجذع ثابتة. وهو ما يميز بين البنائين، لأنه ما دامت قاعدة المبني للمجهول تستهدف Target الموضع الأول، وهو موقع بنائي في تحليل الشكيري للصور التامة وغير التامة. وفي مقابل التغيير الحركي في جذع المبني للمعلوم التام نجد ثباتاً حركياً في المبني للمجهول في الحركة الثانية، يناظر ثبات الحركة الأولى، كما لو أن القاعدة لا تستهدف موقعا واحداً، إلا أننا نعتبر أن الصورة التامة وغير التامة في البناء للمجهول تتوحد في ضمة الموقع الأول وتختلف في حركة الموضع الثاني:

فعل ← يُفعل.

لذلك يمكن أن نقول إن الموضع الأول يشكل موضعاً صرفياً بنائياً في الفعل العربي، ويخضع الموقع الثاني لقاعدة التناوب الحركي.

والسؤال الذي يطرح بصدد هذا التحليل: هل نعتبر حركات جذوع التام حركات معجمية اعتباطية؟<sup>(2)</sup> ألم تتجه محاولات الصرفيين القدامى نحو تخصيص الأفعال التامة ذات

(1) تقول هذه القاعدة إن الانتقال من حركة إلى أخرى يخضع لمسار تناوبي مضبوط.

(2) في تعليقات صرفية حديثة لنسق الأفعال في الساميات عموماً (والعربية خصوصاً) إشارات دالة لمفهوم الجذع ككسيان صرفي أصلي بدل مفهوم الجذر. لقد دأبت الأدبيات الصرفية على اعتبار الجذر المكون الأصل في توليد الكلمات السامية. تولد عن هذا التوجه أنموذج يدعى النظرية المؤسسة على الجذع Stem Based Theory كبديل لأنموذج الجذر والنسق Root and pattern من ممثليه رانكيف 1997 وبنمامون 1999. بالنسبة للعربية، بات إيل Bat-el 1994 أو سيشكين Ssishkin بالنسبة للعبرية. ويقود مجموعة من الباحثين في إطار المعجم الذهني mental lexicon أبحاثاً حول دور النظام الحركي والجذر أو الجذوع في سرعة التعرف على الكلمات وفي تحديد مقولاتها (أفعال أو أسماء...) في إطار المعالجة المعجمية lexical processing أو في إطار الاجتلاب retrieval. ونحيل لأجل التفاصيل على مقال: عبد الستار محفوظي:

Reading semitic languages في مجلة اللغات واللسانيات، العدد 2004/13، ص 1-18.

- Bat-el, 2001, In search for the roots of the c-root. MS Tel Aviv University.

- Gafos, 2001, Deriving Greenberg's Asymmetry in Arabic. MS. OTS.

الحركات الموسومة (الكسرة والضمة) بخصائص دلالية معينة (مثل التعبير عن السجاي أو السقام أو الهيئة...)؟ هل نحصر التناوب في مجال القواعد الصرف - صوتية؟ ألا يُعبر التناوب الحركي عن سمات زمنية وجهية نشيطة في صرف الأفعال؟ إذا اعتبرنا اللواصق الحركية في المواقع الأولى بنائية وأن اللواصق الحركية في الموقع الثاني معجمية، أين يوجد الزمن والجهة صرفيا في هذا النظام؟ فتحليل الشكري يتنبأ بكون الانتقال إلى غير التام يتم عبر التناوب الحركي، وبما أنه يستهدف حركة معجمية وليس سمة نحوية/وظيفية، فإنه من الصعب أن نقول إن التناوب سيرورة لتحقيق سمات صرف تركيبية؟ زد على ذلك أن إصاق التطابق في غير التام هو تحقيق لسمات تطابقية في تحليله، وإن تحقق في موقع سبقي في غير التام، إلا أنه لا يتجاوز تحقيق السمات التطابقية. علاوة على أن المسلمات التحليلية التي يؤسس مقارنته عليها ترفض تحليل مكارثي الفاصل بين الجذر واللاصقة الحركية الموزعة على موقعين، وهو تحليل يسمح بإصهار الزمن والجهة والبناء في الموضعين معا. وقد سبق أن لاحظنا أن الفاسي يبيّن تصوره على خلفية تحليل مكارثي.

وتقرر المقاربات الجذعية بضرورة تخصيص الأفعال الثلاثية التامة بصائت معجمي حيث ينبغي أن ترد الأشكال المجدولة listed forms كجذوع موحدة بصائت داخلي. وبالنسبة لكوريلوفيتش 1992 الذي يعتبر غير التام شكلا مركزيا في صرف السامية يضع الصائت داخل الجذع/Ktub//Drib/، فالهياكل الصامتية غير واردة في التمثيلات التي يقترحها. وهناك ملاحظة وصفية تفرض نفسها في هذا النقاش، وهو أن كل الأبنية المشتقة من الثلاثي يضعف فيها التنوع الصائتي (فَعَل/تَفَعَّل/فَاعَل/انفَعَل/استفَعَل). أما النماذج التي تعتبر التام شكلا أساسيا، وما يتولد عنه من صور غير تامة يكون من خلال التناوب الحركي، فهي تضع الصائت داخل جذع التام وتختلف في صيغة تمثيله. (انظر حرفان: الفئات التصريفية في اللغة العربية، محاضرات السلك الثالث، ص 55-56. ولمفهوم الجذر حضور قوي داخل النماذج التركيبية الحديثة:

- Borer 2002, Marantz 2001, Chomsky 2001.

وأشير في هذا السياق إلى أن ثبات الحركة الجذعية الثانية في هيئة الفتحة يقابله تناوب صائتي مقيد في الصور غير التامة المولدة من الأبنية المزيدة، فمقابلاتها غير التامة إما ذات فتحة (تكسّر) ← يتكسّر/خرَج ← يتخرَج، نازع ← يتنازع، أو كسرة انكسر ← ينكسر، استخرج ← يستخرج. ويدفعنا هذا التعقيد إما إلى افتراض أن لاصقة الزمن في الأفعال مجردة أو أنها منصهرة في لواصق التطابق، وربما هذا ما دفع الفهري في مقارنته الصرفية الأخيرة إلى ربط الزمن بلاصقة الشخص في التام، أي بالتطابق. انظر: المقارنة والتخطيط، ص 52.

وانظر أيضا:

- Synthetic/Analytic Assymetries.

أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر 2001.

يقول عن صيغة فعل: «تسم اللواصق الحركية الداخلية: الضمة ← الكسرة مقولة البناء للمجهول، وتتناوب مع المعلوم الموسوم بالفتحة، أما اللاصقة الحركية الفتحة [فعل] فتسم الماضي أو المكتمل [صرفيا] وإن كان هذا الوسم يتم في مواقع متباينة». ويضيف: «يصعب فصل صرافة التطابق عن الزمن لأن موقع صرفية التطابق كسابقة أو لاحقة محدد [للتقابل] ماضي/لا ماضي (ز1) أو مكتمل/لا مكتمل ز2». نفسه، ص 37.

### 3.1.3. الجذع وتوليد الصور الفعلية: التاقي نموذجاً

لا تختلف المعالجة التي يقدمها التاقي عن مقارنة الشكيري، إلا في الإطار النظري المنظم لآليات التحليل والاستدلال، ويتعلق الأمر بنظرية العمل والتغليب La théorie du charme et du gouvernement<sup>(1)</sup>. ينطلق التاقي<sup>(2)</sup> من افتراض هيكل أو وزن gabarit مولد لجميع الأشكال الفعلية في العربية؛ انطلاقاً من فرضية كرسال ولوفنستام (1993) التي تتأسس على تصور وجود بنية هيكلية وحيدة مكونة من مقطع واحد [س ح] متكرر تنتظم فيه جميع الأشكال الفعلية بدل فرز هياكل متميزة في البنية المقطعية كما هو شأن الصرافة الهيكلية التي تقسم فصلاً بين بنية الهيكل والبنية المقطعية على أساس أن البنية المقطعية غير محددة للأبنية التطريزية أو الهيكلية.

يسوق لوفنستام تصوراً مغايراً يعتبر فيه النظام المقطعي مركزياً ومحدداً، وبذلك تشتق جميع البنى أو الصور الفعلية من صورة مقطعية وحيدة تتضمن مقطعا اشتقاقياً داخلياً يكون مركزاً السيرورات الاشتقاقية المنتجة للبنى المزيده: [س ح] [س ح] [س ح] [س ح]. فضلاً عن كونه محدداً للرأس الصرفي تحديداً سورياً. ويزعم الباحثان أن البنية الكلية للمقطع هي: [س ح]، بغض النظر عما إذا كانت الأنساق الصرفية التي يرصدها هذا النظام أنساقاً هيكلية أو لا هيكلية، وينبغي إعادة النظر في الشرط بين ما هو هيكلية أو لا هيكلية (لغات إصاقية) على أساس سيرورات تحليلية جديدة<sup>(3)</sup>.

يعتبر التاقي أن جميع الصور الفعلية المرقمة في المقاربات الصرفية الهيكلية للثلاثي المزيده والتي يتم توليدها من أساس جذري صوري  $\sqrt{R_1R_2R_3}$ ، والتي يمكن التمثيل لها بطريقة خطية تشتق جميعها من نظام مقطعي خماسي. وسنمثل للنموذجين من خلال ما يلي:

---

(1) نعتمد على مجموعة من المقالات المتفرقة التي سبق أن نشرها الباحث في دوريات لسانية وأخص بالذكر المقالات التالية:

- Taki Mohammed, 1997, Les formes verbales de l'arabe classique.

في: أبحاث لسانية، المجلد 2، العدد 1، أبريل، ص 27-65.

- La flexion casuelle en Arabe classique: traitement des formes verbales imperfectives.

ندوة: الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سبب فاس، 1997، ص 58-80.

- Architecture d'expression et structure interne des pronoms affixes en formes verbales en Arabe et dans d'autres.

أعمال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الجامعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سبب فاس، 1997، ص 275-291.

(2) "Les formes verbales de l'arabe classique".

(3) انظر تفاصيل هذا التصور في محمد بلبول، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ص 265-270.

## أ - النموذج الخطي

$R_1 A R_2 \vee R_3$	←	صورة 1 (فَعَل):
$R_1 A R_2 R_2 \vee R_3$	←	صورة 2 (فَعَّل):
$R_1 AA R_2 \vee R_3$	←	صورة 3 (فاعِل):
$? A R_1 R_2 \vee R_3$	←	صورة 4 (أفَعَّل):
$tAR_1 A R_2 R_2 \vee R_3$	←	صورة 5 (تَفَعَّل):
$tAR_1 AA R_2 \vee R_3$	←	صورة 6 (تَفَاعَل):
$nR_1 A R_2 \vee R_3$	←	صورة 7 (انفعل):
$R_1 tA R_2 \vee R_3$	←	صورة 8 (افتعل):
$R_1 A R_2 \vee R_3$	←	صورة 9 ():
$stAR_1 R_2 \vee R_3$	←	صورة 10 (استفعل):

{	R :	الصامت الجذعي
	A :	العنصر الصائتي المحقق للبناء
	V :	الصائت المعجمي

الملاحظ أن الاشتقاق كسيرورة صرفية في هذه الصور يتم إما من خلال التضعيف أو التمديد الحركي أو إضافة اللواصق. وهناك مواقع ثابتة تظهر في التمثيل الخطي، ويتعلق الأمر بصائت البناء والصائت المعجمي الجذعي. والملاحظ أن الموقع الأول يتم استغلاله لإنتاج الصور مثل "فاعل" التي تُؤلَّد عبر تمديد صائت البناء، وهي الحالة التي رصدناها في إطار انصهار سمة تصريفية في سمة اشتقاقية، وهو انصهار نادر في هندسة اللواصق ونظام تحقيقها في اللغات الطبيعية كما سلف. أما الموقع الحركي المعجمي الداخلي في الجذع فلا يتم استغلاله، لأنه موقع في اتجاه يمين الهيكل. ولقد لوحظ أن نظام الإلصاق الاشتقائي في الأفعال العربية يتم في الغالب في يسار الهيكل، وهو ما يميز بين نظام الإلصاق في الأسماء ونظام الإلصاق في الأفعال<sup>(1)</sup>. وقد يعود الأمر إلى طبيعة الموقع الحركي المخصص للصائت المعجمي، فهو أكثر تمنا على الاستغلال في السيرورات الصرافية.

(1) يرى التورابي أن اشتقاق الصور الفعلية يتم بتفعيل المقطع الأول في غالب الأحيان. أما تفعيل المقطع الثاني فكثيرا ما يرد في الأسماء والصفات، ولذلك فصورة افعال و افعال في الأفعال التي فَعَل فيها المقطع الثاني تقترب دلاليا من الصفات، وهو ما تؤكد الدلالة المعجمية للأفعال الواردة على هاتين الهيئتين فهي أفعال دالة على صفة معينة مع الدلالة على التكثر (احمر/اصفر...).  
التورابي، 2001، التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية، ص 31-73. أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر.

ويشاطر التاقي الشكيري في تخصيص الأفعال بصائت معجمي داخلي، وهو الصائت الذي ينقلنا من جذع صوري مجرد  $\sqrt{R_1R_2R_3}$  إلى جذع معجمي.

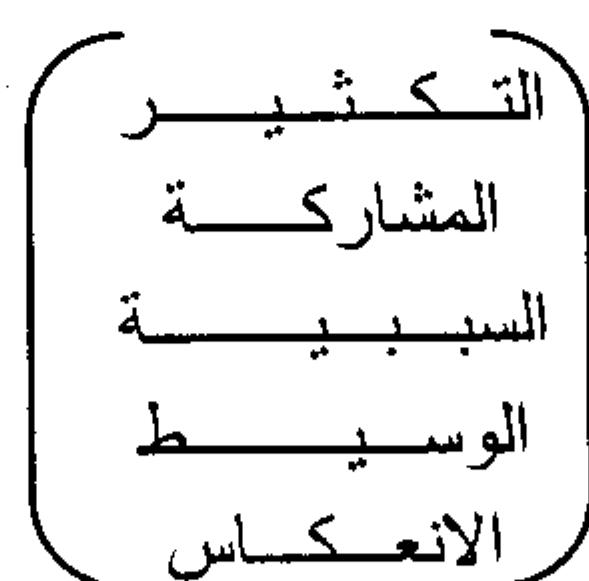
### ب - الوزن أو الهيكل الموحد

$$\begin{array}{ccccc} [AN]_1 & [AN]_2 & [AN]_3 & [AN]_4 & [AN]_5 \\ \begin{array}{c} | \quad | \\ X \quad X \end{array} & \begin{array}{c} | \quad | \\ X \quad X \end{array} & \begin{array}{c} | \quad | \\ X \quad X \end{array} & \begin{array}{c} | \quad | \\ X \quad X \end{array} & \begin{array}{c} | \quad | \\ X \quad X \end{array} \\ \left( \begin{array}{l} \text{استئناف المقطع : A} \\ \text{نواته : N} \end{array} \right) \end{array}$$

كل مقطع من هذه المقاطع له دور في بناء الكلمة:

- المقطع الأول حامل لسمة صرف - تركيبية (اللزوم).
- المقطع الثاني: تخصص نواته لإرساء صائت البناء في الفعل ( $\pm$  معلوم). أما استئنافه فيملاً به الصامت الجذعي الأول في بناء "فعل".
- المقطع الثالث: يتم تفعيله إذا حمل عنصر داخل الفعل خاصية صرف - تركيبية موجبة (التعدية، التأثير، المشاركة...)، فهو يعادل المقطع الاشتقاقي في نظرية كرسال ولوفنستام (1993).

ولا يُنشط المقطع إلا إذا تم تخصيص القالب السماتي المرافق للصور الفعلية، والذي يمثل تخصيصاتها الصرف - تركيبية والمعجمية - الدلالية، وهو قالب يوضع في مستوى قبلي بالنظر لسيرورة التوليد، ويحمل الصورة الآتية:



وكل سمة مخصصة بعلامة [+ ] فهي تمثل "الخاصية الساخنة" للقلب، والتي تُستهدف أثناء التوليد من خلال قرنها بسمة صرف - تركيبية تكون بمثابة عامل صرف - تركيبية.

فالتخصيص يعمل في مستويين: مستوى معجمي دلالي يقترن بالسمة الساخنة، ومستوى صرف - تركيبية يحدد القيمة الصرف - تركيبية *opérateur morpho-syntaxique* وهي التعدية [+ transitiviste] بالنسبة لـ (فعل/فاعل/وأفعل).

فالأشكال الفعلية المرقمة أعلاه تكون مخصصة بعامل صرف - تركيبية يظهر في تمثيلات القوالب، ويميز هذا العامل بين دلالات الصور ويعمل على تفعيل المقطع

الاشتقائي المناسب أثناء التوليد. وكل سمة ساخنة تحتاج إلى تأويل صوتي يمنحها الصورة الصوتية المناسبة، مما يعني أن التخصيصات السماتية لها انعكاس على التحقيق الصوتي،  
مثلا:

[+ التكثر] = التضعيف

[+ المشاركة] = التمديد الصرفي

[+ السببية] = /س/.

صورة 4 = + س

(- تكثر  
- مشاركة  
+ سببية  
- الوسيط  
- الانعكاس)

الصورة 3 = + ش

(تكثر  
+ مشاركة  
- سببية  
- الوسيط  
- الانعكاس)

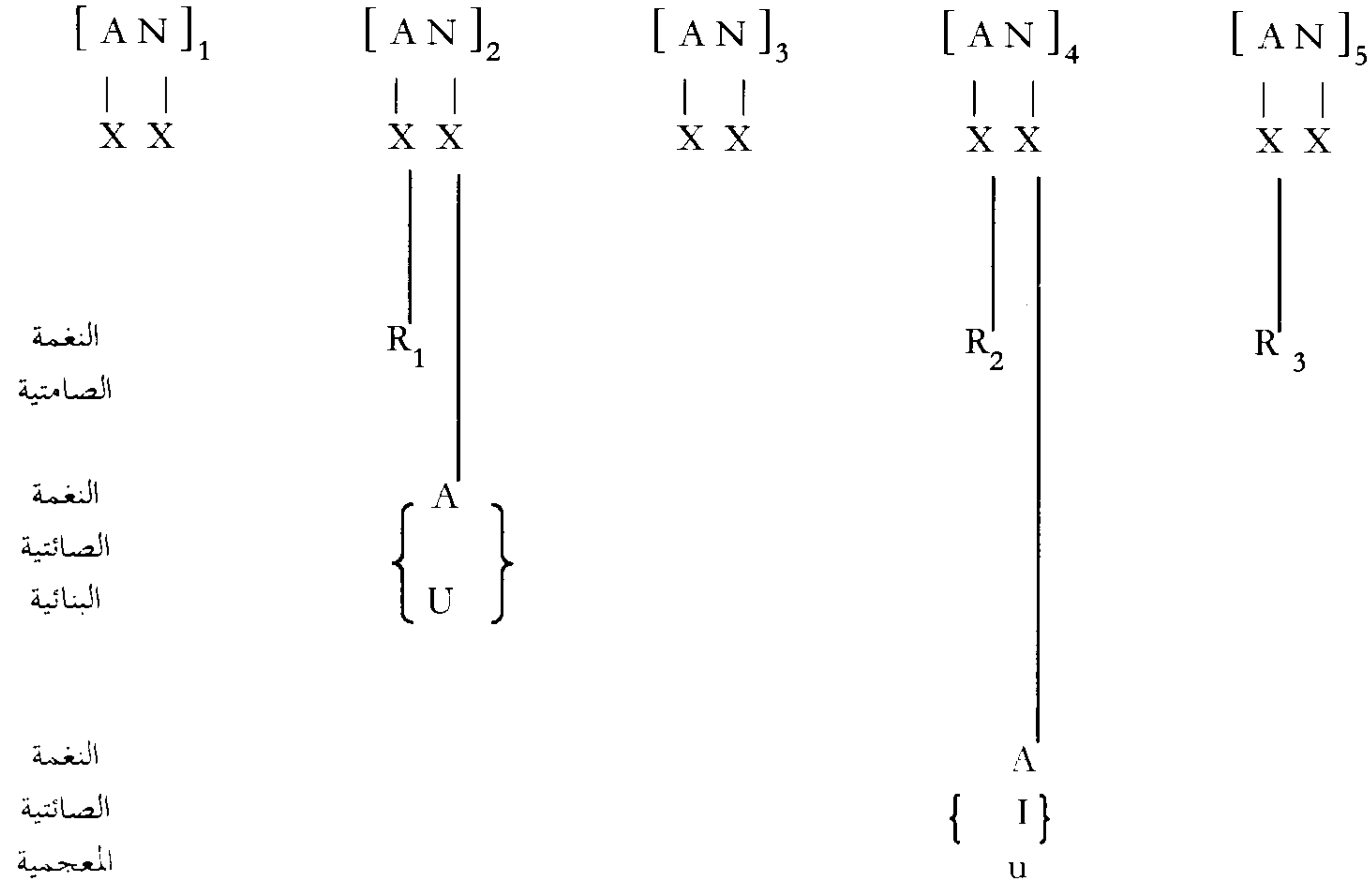
الصورة 2 = + تكثر

(+ تكثر  
- مشاركة  
- سببية  
- الوسيط  
- الانعكاس)

ث: تدل على التكثر  
ش: تدل على المشاركة  
س: تدل على السببية

أما الصورة (فَعَلَ) فهي الصورة العارية nue بالنظر إلى تخصيصات القالب السماتي، ولا يُفَعَّل المقطع الأول والثالث حين اشتقاقها، وهي الصورة غير الموسومة في تحليلات صرفية أخرى.

نكتفي بالتمثيل المسند لهذه الصورة في النسق التمثيلي المقترح من طرف التاقي، وعلى أساسه سنصوغ مجموعة من الملاحظات:



أ. إذا تركنا التفاصيل التمثيلية التي تجسد تباين معالجة الشكيري والناقي جانبا، فإنه بالإمكان جرد مجموعة من الملامح المشتركة بين المقاربتين فيما يتعلق بتخصيص بناء الثلاثي وصوره التامة وغير التامة. وهي ملامح تلتقي في أبجديات التقطيع الصرفي للفعل وتخصيص بنيته الداخلية. فمن جهة نرى محاولة للتخلص من مفهوم الجذر واستبداله بمفهوم الجذع؛ ومن جهة ثانية نلاحظ أن التخصيص يتجه نحو فرز مواضع متباينة في صرف الفعل حيث يتم الكشف عما يشكل مواقع لتحقيق سمات نحوية (البناء والتطابق) ومواضع مفتقرة لهذا التخصيص حيث تقترن بوجود حركات ذات تخصيص معجمي اعتباطي تشكل مدخلا لزرع مفهوم الجذع في التحليل الصرفي.

ب. لا تطرح مسألة تحقيق الزمن والجهة بشكل صريح في المقاربتين. هل هي لواصق مجردة لا تمتلك تخصيصا صوتيا معينا في الفعل العربي؟ هل هي سمات مصهرة في التطابق أم في البناء؟

ج. إذا اعتبرنا أن ما عُدَّ صائتا معجميا في الجذع ليس اعتباطيا، وإنما انعكاس لسمات معجمية دلالية يمكن تخصيصها من خلال إجراء مسح معجمي - دلالي لطبقات الأفعال في العربية، ومن خلال رصد سيرورات التناوب الصائتي بين التام وغير التام في مجموعة من الأشكال، وبإدراج بناء الوسيط واستغلال الحركة الداخلية في تناوب النزوم والتعدي في مجموعة من الأفعال مثل الانتقال من فَعَلَ إلى فَعَلْ، كسيرورة اشتقاقية دالة على التعدي مثل:

حَزِنَ ← حَزَنَهُ.

فَتَنَ ← فَتَنَهُ.

دَهَشَ ← دَهَشَهُ.

سيتخذ التخصيص مسارا آخر مختلفا، حيث لن تتمتع المواضع الحركية الداخلية في الجذوع سواء منها المواضع الأولى أو الثانية عن التخصيص الصرف - تركيبى أو التخصيص المعجمي - الدلالي. ويحتاج الاستدلال على وجهة هذا الطرح إلى الانتقال بالمقاربة من مستوى المعالجة الصرف - صوتية إلى مستوى المعالجة الصرف - تركيبية أو التركيبية، مع استغلال مبدأ تفاعل القوالب والمكونات النحوية، ومسلمة بناء سمات الفعل وتأويلها في مستويات تمثيلية متعددة، وهي المسلمة التي تشكل عماد استدلالنا كما سبق أن بيَّنا في مقدمة هذا المحور.

### 2.3. نماذج صرف - تركيبية وتركيبية

إن الانتقال من المعالجة الصرف صوتية إلى المعالجة الصرف - تركيبية أو التركيبية يجد مسوغاته فيما يلي:



1. إن التقطيع الصرفي للكلمة لا يمكن أن يكون محايدا بالنظر إلى مجموعة من القضايا المتعلقة بمجموع السمات التصريفية (زمن/جهة/بناء/وجه/تطابق) وآليات تحقيقها، حيث ينبغي أن يكون هذا الرصد مبنيا على مسح لجرود الفعل وطبقات الأفعال.
2. كما تسهم هذه المقاربة في محاولة صياغة تفسيرات لظاهرة التجانس الصوتي للصرفيات التصريفية ولمسألة صهر السمات في مواقع معينة دون أخرى، أو مسألة شطر السمات وفصلها بين تصريف وآخر فعلى سبيل التمثيل: لماذا تظهر لواصق التطابق في موقع لاحق في التام بينما تكون موزعة بين موقع سبقي وآخر لاحق في غير التام؟
3. لماذا تكون اللواصق أحيانا ذات تخصيص تام في بعض الجرود وذات تخصيص جزئي في أخرى:

أ - تذهب (أنت)
+ شخص 2
+ مفرد
+ مذكر
ب - تذهب
+ الغائب
+ المؤنث

- هل نحن بصدد لاصقتين مختلفتين أم بصدد لاصقة واحدة ذات تخصيصات مختلفة؟ لماذا تكون الكسرة في جذع التام تارة دالة على البناء للوسيط وتارة مفتقرة لهذا التخصيص. فهل نحن إزاء حركتين ذات تخصيصين معجميين مختلفين، أي بصدد اشتراك لفظي في اللواصق، بحيث نكون بصدد حركتين مختلفتين وإن تجانستا لفظا؟
4. لماذا يحدث الانصهار بين سمات دون أخرى: إذا افترضنا أن الزمن ينصهر في التطابق، وبالضبط في لاصقة الشخص في التام، فما هي مسوغات هذا الانصهار الدلالية والتصورية؛ باعتبار الشخص جزءا من الدلالة الزمنية للفعل؟
  5. ما هي أهم أدوار السمات في التركيب؟ هل تلعب دورا في تركيب الجملة وترتيب مكوناتها؟
  6. لماذا تميل لواصق السلسلة الزمنية temporal chain (زمن، جهة، وجه البناء) إلى الانصهار الصرفي في كثير من اللغات، فلاصقة الماضي البسيط passé simple في الفرنسية تصهر سمة زمنية { الماضي }، في سمة جهة { التام }، وكذلك في الإسبانية حيث يتم إصهار الزمن في الجهة، وفي لغات أخرى موصوفة في كومري<sup>(1)</sup> يشترط البناء وجود سمات

(1) انظر: كومري، 1976: 66-73. Aspect.

- جبهة معينة حتى يتحقق. فهل تضبط القيود الدلالية - التصورية هذا التفاعل الصرافي<sup>(1)</sup> المنتج في كثير من اللغات؟
7. لوحظ في كثير من اللغات أن الصُّرْفَات المنحونة grammaticalized inflections تلبس في تخصيصها، ويظهر هذا الالتباس في التخصيص الأدنى underspecification لسماقتها، فصورها الصرفية المتماثلة قد تنتج تأويلات زمنية متباينة داخل اللغة نفسها<sup>(2)</sup>. وكل مقارنة صرف - صوتية ستعجز عن رصد هذا الالتباس مما يستوجب الانفتاح على معالجات تركيبية أو دلالية لصياغة تفسير نسقي لهذه الظاهرة. وللتمثيل نأخذ صورة "فعل" التي ترد ملتبسة بين الماضي والمكتمل، وفي سياقات مركبة قد تدل على الماضي المكتمل past perfect.
8. ما هي انعكاسات المقاربة المؤسسة على مركزية الجذر أو الجذع على السلوك التركيبي للكلمة، وعلى المَقْوَلَة categorization؟
9. ما هي سمات السلسلة الزمنية (زمن/جهة/وجه/بناء) التي تقبل الائتلاف فيما بينها؟ وما هي السمات التي يتعذر التأليف بينها في النظام الزمني العام للغة؟ وهل لهذا الائتلاف ارتباط بقيود دلالية؟
10. أي السمات يمكن اعتبارها السمات الموسومة داخل النظام الزمني للغة الموصوفة؟ وهل لوسمها انعكاس على سلوكها التركيبي والدلالي؟
11. تعد السمات التصريفية داخل التصنيف المتداول للسمات (بين ما هو اشتقائي وما هو تصريفي) السمات الأكثر عرضة للتحييد Neutralization في بعض السياقات التركيبية، والأكثر عرضة لإنتاج حالات اللاتوافق بين صورها الصرفية وتأويلاتها الدلالية، وهي حالات تبين أن الاعتماد على المؤشر الصرفي، أو الصورة الصوتية لبناء التأويل الزمني لا يكون دائما موفقا، مما يبين أن هذه الطبقة من السمات ذات إشارات تركيبية ودلالية هي المحدد الأساسي لتأويلها<sup>(3)</sup>. وهي خصيصة عابرة لكثير من اللغات الطبيعية. فمثلا لا يدل "الماضي المستمر" imparfait في الفرنسية على الماضي، فقد يستعمل في سياقات غير زمنية، أي موجهية، ولا يدل دائما على الاستمرار

(1) عن التفاعل الصرافي والدلالي بين الزمن والجهة انظر:

- Dahl 1985, Kinberg 1991, Chang and Timbelank, 1985.

- Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, p. 9, ling research, vol. 7, no. 2.

(2) وهو ما يعبر عنه جحفة بحشوية الأزمنة في اللغات الطبيعية. ينظر: جحفة، 2001 ص 13

(3) انظر: المبحث الخامس من هذا الفصل: "حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني" من أجل مزيد من التفاصيل.

في إطار ما يسمى بـ: *imparfait de rupture*. وكذا الشأن بالنسبة لصيغة "يفعل" في العربية التي تستعمل في سياقات متعددة. فزمنها يُحَدِّد في سياق النفي، وفي سياقات أخرى دالة على تأويل العموم وغيره... مما يبين أن أي نظرية صرف - صوتية تقوم على صياغة تخصيص قبلي *pre-specification* للأشكال الصرفية ومؤشراتها أو قطعها ستواجه حتما مجموعة من الإحراجات أثناء رصد سلوك الصورة الصرفية في استعمالها المختلفة. والملاحظ أن التحديد المشار إليه لا يرد مع اللواحق الاشتقاقية (المطاوعة أو الانعكاس أو التعددية)، فلا نعرف حالات يُحَدِّد فيها معنى المطاوعة في اللاصقة داخل التركيب أو تتحول دلالتها...

تدفعنا هذه الإشكالات مجتمعة إلى اقتراح مسلمتين لهما انعكاس على تحليل المعطيات الزمنية وتمثيلها:

- المسلمة الأولى: إسناد محتوى دلالي للصرفيات التصريفية مشروط بالمحيط التركيبي.
- المسلمة الثانية: بناء الدلالة الزمنية وتأويل المؤشرات الزمنية في اللغات الطبيعية يخضع لمبدأ التأليفية *compositionality*<sup>(1)</sup>.

وصفوة القول نعتقد أن معالجة هذه المشاكل يشكل المدخل المناسب لدراسة البنية الزمنية للعربية، ويعد حلها مفتاح بناء تصور شمولي لنظام الإحالة الزمنية. وسنعمل في بقية أقسام هذا الفصل وما سيليه من فصول على تدقيق تصورنا لهذه القضايا.

### **1.2.3. مقاربات تركيبية لسيمات الفعل العربي**

#### **1.1.2.3. مقارنة ناجي: نحو تأويل تركيبى لللاصقة الشخص في صورة غير التام**

لقد لاحظنا أن المشكل الذي يعترض دارس البنية الصرفية العربية يتمثل في تخصيص الأوليات المعتمدة في التقطيع الصرفي للكلمة، وتحديد السمات التحتية الأساسية المشكلة لهذه الكيانات الصرفية المفترضة، ثم صياغة استراتيجية للتأليف بين هذه الكيانات. على فرض أن العربية تعتمد على أبجديات صرفية لتوليد كلماتها. وهي:

- الأبجدية الصامتة التي تولد جذور كلماتها<sup>(2)</sup>.

(1) التأليفية تقتضي بناء الدلالة في إطار حساب تفاعلي يستلزم استحضار المكونات الاسمية والظرفية والأسوار والعوامل *operators* المملوءة أو الفارغة داخل البنية التركيبية التي يكون الفعل رأسا لها. ومن أجل تحليل مشابه لفرضية التأليفية في حساب الجهة انظر: فركويل، 1995، وجحفة، 2001، ص 254-261.

(2) الملاحظ أن مفهوم الجذر يرد في أوصاف بعض الصرفيين العرب (ابن جني)، ولم يرق إلى مفهوم أساسي ككيان صرفي مستقل مركزي في بناء التحليلات الصرفية لديهم. والغريب أن هذا المفهوم قوي في بناء المعاجم العربية القديمة.

- الأبيدية الحركية التي تولد صيغها.  
- تأليف الجذوع البسيطة واللواصق لبناء الجذوع المركبة.  
- تأليف الجذوع والمتصلات لبناء الكلمات السياقية.  
فالتأليفات ينبغي أن تكون مبنية على انتقاعات مقيدة<sup>(1)</sup> أصواتيا وصواتيا وصرفيا ودلاليا.  
«فالصامت الأول من الجذر، مثلا، ينتقي الصوامت التي ترد بعده، والحركة الأولى من الصيغة تنتقي الحركات التي تأتلف معها، واللواصق تنتقي الجذوع واللواصق الأخرى»<sup>(2)</sup>.  
فالتأليف بين الحركات في جذوع الأفعال يخضع لتأليفات محددة مبنية على التقابل:  
تام/غير تام، واتصال اللواصق التطابقية بالجذوع مقيد أيضا بقيود تأليفية تحدد ما يسبق الجذع وما يلحقه في حالة غير التام. وينبغي أن تكون هناك قيود تمنع إصاق لواصق الأسماء بالأفعال أو لواصق الأفعال بالأسماء. وهناك مسألة أخرى ذات دلالة تتعلق بدور الجذور في بناء المقولات واشتقاقها؛ وفي التنبؤ بدلالة الصيغة، فكثير من التحليلات التركيبية والصرفية على حد سواء تُقر بأهمية مفهوم الجذر في التحليل، ونظرا لوجود ظاهرة التجانس الصيغي في صرف العربية يتعذر أحيانا استخلاص طبيعة المقولة ومعناها من الصيغة، وإنما يتحتم العودة إلى الجذر، فصيغة "فعل" غير مختصة في الصفات، ومعرفة الكلمة إن كانت صفة أو اسما أو شيئا آخر يستوجب استقراء أصولها الجذرية: "قميص" مثلا اسم، لكن "كريم" و"عظيم" صفات و"جريح" صفة بمعنى مفعول، أي مجروح<sup>(3)</sup>. "ألبن" مثلا فعل له أصل اسمي، وأخرج فعل له أصل فعلي. هناك عودة إلى الجذر ومراوحة بين الجذر والصيغة لاستقراء المعنى. والعودة إلى الجذور ذات أهمية في توليد الصور المزيدة: فتكتَّب وتجلَّس غير سليمة في المطاوعة، لأن الجذر غير مخصص بسمة [+مطاوع]. ونظير ذلك في كثير من الكلمات يستوجب اعتماد نظام تألوفي بين سمات الجذور وسمات الحركات واللواصق، للتنبؤ بالبني السليمة ومعانيها وبالبني غير السليمة<sup>(4)</sup>، مما يرسخ لدينا فكرة أن ترتيب

(1) تورابي، 2002، توليد الصور الصرفية، عن المعجم العربي المولد، ص 65-66.

(2) نفسه، ص 66.

(3) انظر: السغروشني، 2001، قضايا معجمية، في التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب المجلد 2، ماي، ص 113-123.

يقول بهذا الصدد: «يمكن أن نقول إن هناك صيغا تدل على الصفة المجردة، وهناك صيغ تدل على المعاني التصورية، فيما عدا ذلك يبقى الأمر لاصقا بالجذور». نفسه، ص 121.

(4) هناك حالات تستوجب توظيف مفهوم الجذع يشير إليها تورابي في مقال "توليد الصور الصرفية"، ص 75-77:

- المضارع يرضيان يؤخذ من جذع الماضي رضي بدل الجذر رضو.

- الجمع مدارس يؤخذ من المفرد مدرسة بدل الجذر "درس".

- جمع الجمع أكالب يؤخذ من أكلب بدل الجذر "كلب".

أما السيرورات الأخرى مثل جمع التكسير والمصدر الثلاثي فهي تستلزم الجذور إلى جانب الجذوع.

الكلمات وفق نظام المقولات أو ما يعرف بالمقولة categorization لا نعتمد فيه على الصيغ، وإنما على نظام مركب من الجذور والصيغ والقوالب الحركية وآليات انتظامها وتوزيعها في الكلمة<sup>(1)</sup>.

سنجعل نقاشنا فيما يلي مركزا على نظام الأفعال، وعلى ما ترمزه قوالبها الحركية وتناوباتها من سمات، وعن دور اللواحق التطابقية وتوزيعها في بناء المقولة الفعلية، وهو نقاش يراوح بين استخدام آليات تركيبية في الاستدلال وآليات صرف - تركيبية. وسنستقرئ بعض النماذج التمثيلية الدالة في هذا السياق.

ينطلق الباحث محمد ناجي<sup>(2)</sup> في دراسته للبناء للمجهول في اللغة العربية من وجهة نظر مؤسسة على المقارنة بين العربية واللغات الرومانية (الفرنسية/الإسبانية والإيطالية)، متسائلا: ما هو التحقيق الصرفي الذي تأخذه صرافة البناء في النظام الصرفي للفعل العربي؟ هل نعتبر البناء ضربا من الصهر الصرفي بين البناء والجهة أم تحقيقا لمقولة البناء وحدها؟ وللاستدلال يعتمد على التغيرات الحركية في الصورة التطريزية للأفعال الثلاثية المبنية للمعلوم:

أ) تمثل الأفعال المتعدية → cacac

ب) تمثل الأفعال اللازمة → cacic

ج) تمثل بدورها البنيات اللازمة → cacuc

ويلاحظ أن تعميم هذا التصنيف على جميع طبقات الأفعال قد تحول دون استثناءات، لكنها استثناءات قابلة للرصد والتنبؤ. ويقترن النظام الحركي بتصنيف دلالي للأفعال، حيث ترد الطبقة الثانية والثالثة في لوائح معجمية ذات تخصصات دلالية موسومة مثل أفعال السجايا أو الحالة أو الهيئة... والأساسي عنده أن البناء يستهدف في الصنف (أ) و(ب) الحركة الجذعية الأولى. ويقترح المقابلات التالية المبنية للمجهول لهذه الأصناف:

أ) cucic

ب) cucic

ج) ∅

ويرى أن الحركة الجذعية الثانية (i) في البناء للمجهول تأخذ صورة الحركة التي نجدها في الصنف الثاني من طبقات الأفعال اللازمة، ويلاحظ أن ما كان واردا على صورة "فعل"

(1) يؤكد السغروشني على هذا التصور في محاضرات التكوين في السلك الثالث 1993-1997، حيث يقول: « إن تناوب الحركات وتوزيعها هو الذي يكسب الجذر وضعه اللغوي فيجعل منه اسما أو فعلا أو صفة لا الحركات نفسها».

(2) Mohamed Naji, 1997, Vérification morphosyntaxique et structure de la phrase en arabe thèse de Doctorat, p. 290.

في البناء للمعلوم لا يغير حركته الثانية، مما يقوده نحو صياغة تعميم وصفي مفاده أن الحركة الجذعية الثانية ترمز إلى البنية التكافئية للأفعال ولا تعكس البناء. وورودها في المبني للمجهول متنبأ به إذا اعتبرنا المجهول تقليصاً للبنية المحلالية للفعل وتغيير لتكافئه valence. والضمّة في البناء للمجهول لا يمكن أن تكون نتيجة إصهار الزمن في لاصقة البناء (u) لأن الفعل يحافظ على نفس الحركة البنائية (u) سواء ورد في صيغة التام أو غير التام:

أَكَلَ ← يَأْكُلُ

أُكِلَ ← يُؤْكَلُ

فالتحول الزمني ليس له أثر صرفي ظاهر، بينما التحول البنائي ينعكس صرفياً. ومن جهتنا نرى أن هذا التحليل يشكو من ثغرة استدلالية، لأنه يقيم تعميماته على جرد التام ولا يفسر التحول الحركي الذي تعرفه بني غير التام والذي لا ينعكس على البنية الموضوعاتية للفعل، ما دام الفعل يحافظ على بنيته الموضوعاتية عندما ينتقل إلى غير التام، وإن تغيرت حركته الداخلية. وإذا كان تحليل ناجي سليماً فما نتظره هو أن تظل اللاصقة الحركية ثابتة في شكلها في صيغة غير التام ما دامت لاصقة مخصصة للبنية الموضوعاتية للصورة الفعلية.

مثلاً: ضَرَبَ ← يَضْرِبُ

وما يعتبر في تحليله استثناءات في صيغة (فَعَلَ) الواردة في التعدي، ينبني على استقرار ناقص للائحة الأفعال الكثيرة في اللغة العربية الواردة على هذه الصيغة ذات البنية المتعدية. وما ينبغي التشديد عليه من خلال ما سقناه من ملاحظات على المقاربة التي يقترحها ناجي أن الخصائص الصرف - تركيبية التي يمكن أن تُرمزها الحركات الداخلية للجذوع لا ينبغي أن تُستقرأ من خلال صور التام معزولة عن مقابلتها الفعلية غير التامة، فالتخصيص يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التناوب بين الصورتين نظراً لتعالقهما صرف - صوتياً وصرف - تركيبياً<sup>(1)</sup>. أما التحليل الذي قدّمه لصالح فصل صرافة الزمن عن البناء، فهو تحليل سليم نشاطره إياه. وقد عمّقه الباحث من خلال رصد التكوين الصرفي للأشكال الفعلية التامة وغير التامة وبني الأمر، مبيناً دور السمات النحوية للواصق التطابق في هذه الأشكال في بنائها المقولي وسلوكها التركيبي<sup>(2)</sup>.

(1) نعني بالتعلق الصرف - صوتي وجود قاعدة للتناوب الحركي apophonic قابلة للرصد بموجب المسار التناوبي الذي وضعه لوفنستام، 1993. وانظر: نقد تورابي لقاعدة المسار التناوبي مقابل قاعدة صرف - صوتية بسيطة:

- Tourabi A, 1998, Apophonic system of standard arabic, pp. 54-56.

Naji, 1997, pp. 17-30. (2)

يبدأ ناجي مقاربتة بدراسة صورة غير التام معتبرا إياها المقولة المركزية التي تكشف عددا من الخصائص الأساسية في صرافة الأفعال العربية، فالظاهرة التي تشكل مفتاحا لفهم التقابل بين التام وغير التام تتحدد في لاصقة الشخص التي تتحقق كسابقة في غير التام وكلاحقة موحدة مع سمات الجنس والعدد في التام. وفي هذا السياق استند بنمامون (1992) إلى تخریجات مكارثي (1979) الصرفية معتبرا الفعل غير التام مفتقرا إلى صورة صرافية مستقلة، بخلاف التام ذي الصورة الصرافية. ولذلك يأخذ الفعل غير التام صورة صرافية بالتجرد par défaut، والحجة التاريخية (الدياكرونية) تبين كيف أن غير التام في الساميات مشتق من الأشكال المشاركة (اسم الفاعل)، وهذا التحول المقولي من صيغة المشاركة participial إلى صيغة فعلية اقتضى إصاق سابقة الشخص، فاللاصقة قامت بدور تفعيل verbalization الكلمة وإعادة مقولتها recategorization<sup>(1)</sup> خالقة بذلك جردا فعليا قائما على التقابل بين صورتين: التام من جهة، وغير التام من جهة ثانية. غير أن ناجي يرى أن التفسير التاريخي غير كاف، لا يفسر لماذا لا يتم إدراج الشخص مع العدد والجنس في لاصقة واحدة بدل شطرهما في صيغة غير التام. ويرى أن التحليل ينبغي أن يراعي الخصائص المقولية للمقولات المعجمية والخصائص المقولية للصرفيات مثل الزمن وشكل تفاعلها في الحساب التركيبي. وهو ما لا يمكن لمعالجة كوهن أن ترصده. ففي مستوى من مستويات التحليل تظهر السمات التطابقية متضامة (شخص، عدد، جنس)، وينفصل الشخص عن قالب السمات الإحالية التطابقية كنتيجة للتوتر الموجود بين سمة الزمن المقولية والسمة الاسمية التي تخصص غير التام في العربية في المعجم. فالزمن مقولة فعلية وغير التام يحمل سمتين متناقضتين [+ف] و[+س]. ويرى أن الطبيعة الاسمية لغير التام تمكنه من أن يتحرك في سياقات تركيبية تقتضي السنت بطريقة حرة، بحيث يستبدل بسهولة بمقولات صافية لها تخصيص اسمي خارجي مثل اسم الفاعل:

- جاء زيد يلبس الوزرة الصفراء.
- جاء زيد لابس الوزرة الصفراء.

(1) الإحالة هنا على دراسات دافيد كوهين، 1984 و1989، للغات السامية الأوكاريشية، الحبشية، الأكادية. انظر التفاصيل في ناجي، 1997، الهامش 2، ص 25. ويلاحظ ناجي أن الدوارج العربية تمكنت من تطوير نظام لواصق زمنية وجمعية لتخصيص الإحالات الزمنية والجمعية، لكنها احتفظت بخاصية إسباق الشخص كخاصية موروثية عن النسق الصرفي العربي:

- مريم كاتكمي
- مريم غادية تشري لكسوا
- مريم تاتلعب لكرة

- رأيت زيدا يلعب.

وتستخدم هذه الصورة في السياقات التي يظهر فيها النفي الزمني وفي سياقات التأويل الزمني العام التي تكون فيها البنية حاملة لتأويل الحالة الدائمة، وتُحيد السمات التطابقية فيها:  
- تُقاومُ الرجال العدو.

حيث تسند صفة المقاومة كحالة دائمة للرجال، ويكون تأويل الرجال والحدث على العموم، ولاصقة التطابق لا تحمل جنسا ولا عددا، وذات سمة شخصية غير فاعلة inactive. وكل هذه السياقات يتعذر فيها استعمال صيغة التام، مما يبين أن هناك فرقا مقوليا تحتيا بين الصيغتين على اعتبار أن التام مخصص بسمة واحدة: [+ف]. ويخلص الباحث إلى أن السمة [+س] أو [+حد] في توصيفه هي كل ما احتفظ به غير التام في سيرورته التطورية وانفصاله عن صورة المشارك. وبما أن لاصقة الشخص تدخل التعداد<sup>(1)</sup> مزودة بسمة [+ف]، فهي تلتحق بغير التام بعد أن تنفصل عن لاصقة العدد والجنس حتى يتمكن من الاستجابة لطبيعة الزمن المقولية الذي يقتضي أن تكون المقولة التي تصعد لفحص سمته مقولة فعلية. والحجة التي يسوقها لصالح هذا التحليل تتجلى في بنية الأمر التي تسقط فيها علامة الشخص. فبما أن الشخص يتفاعل مع الزمن حيث يُمكنه من السمة المقولية التي يحتاج إليها، وبما أن الأمر لا زمن له، فمن الطبيعي ألا يظهر مبرر لإدماج الشخص في بنية الفعل. وعلة فصل الشخص عن العدد والجنس تتجلى في الأدوار التركيبية التي يضطلع بها والتي لا تشاطره إياها بعض السمات الإحالية (الجنس والعدد)، فهو تارة يلعب دور التعيين الفعلي لغير التام، وتارة يكون سمة غير نشيطة في حالة النعت الاسمي أو التأويل العام للزمن<sup>(2)</sup>.

(1) في البرنامج الأدنوي (تشومسكي، 1992) يتم بناء الجملة عبر خطوات، وتبدأ الخطوة الأولى بمكون التعداد الذي يحصر ويجمع الوحدات التي تمثل لبنات توليد الجملة. ويتضمن التعداد الكلمات المعجمية والوظيفية على حد سواء.

(2) يعلل ناجي عدم حذف الشخص في حالة كون غير التام جملة صفية تنعت مركبا اسميا وحيث الزمن هنا له طبيعة اسمية وليس فعلية بكون لاصقة الشخص هي الاستراتيجية الوحيدة التي تمكن من الفصل بين الفعل والصفة مقوليا، وبين الوصف الفعلي والوصفي المحض في البنية المنطقية:

- رأيت زيد لابسا وزرته

- رأيت زيد يلبس وزرته

فلاصقة الشخص تساهم في تفعيل verbaliser الكلمة فقط وليس لها خصائص زمنية قوية، ويلاحظ ذلك أيضا في البنى الزمنية ذات التأويل العام، حيث الزمن هنا أيضا ذو وظيفة اسمية وإحالة الزمنية ضعيفة وتابعة. ويرى من جهة ثانية أن التام لا يظهر في مثل هذه البنى لأنه مقولة ذات سمة فعلية قوية وإحالة الزمنية قوية.

فـ "فعل" موسومة لا تقبل سمتها الزمنية التحديد أو أن تتحول إلى سمة اسمية عائدية مثل البنيات التي يظهر فيها غير التام.



ويقدم بنمامون (1998) حجة مماثلة<sup>(1)</sup>، إذ تعتبر سمة الشخص عنده سمة فارقة بين بني بعض المشتقات والأفعال غير التامة. فالهياكل التطريزية تبين أن الاختلاف كامن في طبيعة السابقة:

- يُدرِّس ← مُدرِّس.

- يقرِّر ← مُقرِّر.

فالسيم تؤسم البنية، والشخص يمنح الفعل سمته المقولية التي تخصصه، والشيء الدال أننا نقرأ التمايز المقولي انطلاقاً من الموقع الأول في الكلمة. فالشخص هو السمة التي لا تتأثر بالرتبة:

- تكتب البنات.

- البنات تكتبن.

- يدخل الرجال.

- الرجال يدخلون.

فالتام يمتلك شكلاً صرافياً محدداً وهيكلًا تطريزياً واضحاً، أما غير التام فيأخذ صورته الصرافية بالتناوب الحركي من التام، ويشترك فيها مع صور بعض المشتقات. وهيكله التطريزي غير موسوم وغير مخصص<sup>(2)</sup>.

(1) Benmamoun, 1998, The feature structure of functional categories, p. 186.

وأيضاً: السعيدى، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق، ص 56، الذي يتبنى نفس الحجة في إطار الفصل بين أدوار سمات التطابق (الشخص، العدد، الجنس) في النحو، إذ يرى أن الشخص يحدد الهوية المقولية للفعل. فالهياكل التطريزية لاسم الفاعل تبين أن الفرق بين المقولتين يتمظهر في طبيعة السابقة فهي اسمية في حالة اسم الفاعل وفعلية في حالة المضارع.

ويرى بنمامون أن صورة غير التام تستعمل داخل سيرورات اشتقاقية متعددة، فالأمر يشتق من المضارع والأسماء تتولد عنه. وبما أن اشتقاق الأسماء من الأفعال يستلزم عدم تصرفها فإن الأمر يقتضي أن يكون غير التام صورة مجردة default of form غير حاملة لأي تخصيص جهي أو زمني.

(2) لكن انظر حرفان وتورابي من أجل تصور مغاير حيث يعتبر حرفان أن "فعل" هي البناء الخلفي للأبنية الفعلية العربية، وحجته في ذلك:

أ - تعدد أشكال الثلاثي (الحركات الداخلية للذرع).

ب - التعدد الدلالي بخلاف التخصص الدلالي في غيرها.

ج - تعذر توقع أشكال مصادر الثلاثي بخلاف غيرها.

د - لا يمنع من الصرف ما ورد من الأسماء بناء "فعل".

أما التورابي فيرى أن "فعل" تشكل الصورة المحايدة التي تبرز كتحقيق غير موسوم للقيود المؤثرة في اللغات، وتصلح أن تكون فعلاً أو اسماً أو صفة. انظر تورابي: التعدد والتكرار، أبحاث لسانية، مقال مذكور، ص 64-65.

ومن جهتنا نرى أنه ينبغي الفصل بين الوسم على المستوى الصرف - صوتي والوسم الصرف - تركيبى أو الدلالي. فـ "فعل" غير موسومة صرف - صوتياً لكنها موسومة في المستوى الدلالي داخل نظام الإحالة الزمنية. مما يستلزم التمييز بين مستويات الوسم في النحو، ذلك أن معايير الوسم ومقاييسه تختلف بمجرد الانتقال من مستوى إلى آخر، وقد ينتج عن ذلك قلب قيم الوسم من سمة موجبة إلى سمة سالبة أو العكس.

على امتداد التحليل الذي قدّمه ناجي، بالرغم من نجاحته في تحليل كثير من الظواهر المُشكّلة في تركيب الفعل العربي ونسقه الحركي، إلا أننا لا نجد إجابة واضحة عن سؤال: أين يوجد الزمن في الفعل العربي؟ وكل ما هنالك تصورات تخص لاصقة الشخص وتخصيصاتها وتفاعلها مع الزمن، ولا نجد إشارة واضحة، إلا أن الزمن يتحقق في لاصقة الشخص، وهو ما سيتبناه بشكل واضح الفهري. وسنجد إشارات واضحة إلى الوضع الصرافي للزمن في الفعل العربي في أبحاث بنمامون، وهو ما سيشكل محور القسم الفرعي الموالي.

### 2.1.2.3. مقارنة بنمامون: توسيط البنية السماتية للزمن في الفعل العربي

يؤسس بنمامون (1998) تحليله للزمن الصرفي في الصورة الفعلية على فرضيتين موجّهتين:

1. الماضي صرفية مجردة في التام لا تملك تحققاً صوتياً منظوراً، فالتطابق لا يُصهر الزمن، وحركات الجذع هي حركات محققة لصرفية البناء.
  2. لا تحمل الصور غير التامة أي تخصيص صرف - صواتي زمني أو جهي، فهي الصورة المحايدة أو المجردة default في إطار النظام التقابلي: تام/غير تام.
- يبني تحليله لهذا التقابل على حجج يراوح فيها بين الدليل الصرفي والدليل التركيبي. تتأسس الحجة الصرفية على ما يلي:

أ. وجود لواصق تطابق التام في النفي بـ "ليس" الذي يدل على الحاضر، فإذا كانت لواصق التطابق يظهر فيها الزمن الماضي بطريقة منتظمة لدل النفي بـ "ليس" على الماضي والحال عكس ذلك فالبنى المنفية التي ترأسها "ليس" تدل على الزمن الحاضر: - ليس زيد يكتب الدرس (\*البارحة). - ليس زيد في البيت (\*البارحة).

ب. لو كانت الحركات الداخلية في الجذع دالة على البناء والزمن لتم إصهار مقولتين متباينتين من الناحية الصرفية، فالبناء مقولة اشتقاقية لأنه يرتبط بتكافؤ الفعل وانتقاله من المتعدي إلى اللازم، فهو مقولة ذات اقتران دال بالبنية الموضوعاتية، ويقربها هذا الاقتران من اللواصق الاشتقاقية الأخرى في اللغات الطبيعية التي تعكس البنية الموضوعاتية للمحمولات مثل المطاوعة والتعدي... ولارتباط حالة الإصهار التي دُرست بوفرة في الأبحاث الصرفية الحديثة بالمقولات التصريفية يجعل التصور القائم على إصهار البناء والزمن في صرفية حركية واحدة صعب القبول<sup>(1)</sup>. ويدعم حجته بالدوارج العربية التي أسقط منها نظام الحركات الداخلية، وابتدعت لواصق دالة على الوجه:

Benmamoun, 1998, pp. 28-32. (1)

تأينكُتُبو لُبراواتُ.

فلو كان البناء والزمن مصهرا في نظام واحد لدلت لاصقة البناء على الزمن، غير أن البناء يستقل بصرفيته، والزمن يستخلص من نظام التطابق وآليات توزيعه، مما يؤكد طرح استقلال وسم البناء عن التطابق.

لا يبقى بعد كل هذا إلا أن نفترض أن الماضي صرفية مجردة في العربية. غير أن نفي إصهار الزمن في البناء أو العكس بحجة اختلاف الطبقتين بين الوضع الاشتقاقي والتصريفي لا يستقيم، إذ بإمكاننا أن نبرهن علي أن هناك طبقة من المقولات ذات وضع ملتبس في اللغات الطبيعية، فهي تتأرجح بين الوضع الاشتقاقي والتصريفي، فالبناء يعبر عنه بمقولة اشتقاقية في لغة، وقد يندرج ضمن النظام التصريفي في لغة أخرى، وتفاعله مع الجهة كما تؤكد دراسات كثيرة يرسخ اندراجه في النظام التصريفي<sup>(1)</sup>.  
ج. يسوق الباحث حججا تركيبية لتسويغ تخصيصه لغير التام بالصورة المجردة أو المحايدة<sup>(2)</sup>، حيث يلاحظ أن هذه الصورة ترد في سياقات متباينة تركيبيا:

- يدرس - سيدرس - كان يدرس - قد يدرس - لم يدرس - لن يدرس - أراد أن يدرس

لا تدرس - خرج يضحك.

فغير التام يرد في الحاضر والمستقبل والماضي والأمر، والبنية المدججة والملحقة، وكل هذا دليل أن هذه الصورة لا تحمل أي تخصيص جهي أو زمي صرفي ملازم لأنه من الصعب استخلاص سمة زمنية أو جهة واحدة مشتركة بين كل هذه البنيات. ذلك ما دفعه إلى اعتبار غير التام صورة لا تحمل تصريفا منتهايا *finite morphology*، فالسمة الزمنية توجد في اللواصق الموجهية (سوف/س-) أو في المساعد (كان) أو في النفي (لم/لن) أو الفعل الرئيسي في حالة الإدماج أو الإلحاق<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: الرحالي، 2003، نفسه، ص 56.

حيث يرى - نقلا عن شينكوي، 1997، ص 87 - أن اللغة الكورية تعامل مقولة البناء على أنها تنتمي إلى المجال التصريفي. فاللغات غير موحدة في تعاملها مع اللواصق الصرفية. وانظر دراسة الفهري بشأن مقولة جهة البناء على أساس أنها مقولة مركبة تبرز تفاعل البناء مع الجهة: البناء الموازي، ص 190.

(2) Benmamoun, 1998, pp. 35-39.

(3) يخرج الفهري (89c و 93) هذه المعطيات انطلاقا من فرضية الزمن العائدي. فبالنسبة إليه تعتبر الصرفية الزمنية الموجودة في غير التام صرفة مركبة من بنية سماتية ثلاثية القيم (زمن، جهة، وجه)، وهذه البنية السماتية مخصصة تخصيصا أدنى *underspecified* ولا تتشطر قيمها إلا داخل السياق التركيبي الذي قد يجعل سمة الزمن مفصولة عن الجهة كما في:  
- كان زيد يلعب.

ولا تكتمل المنظومة الاستدلالية التي يقيم على أساسها بنمامون فرضياته إلا بإقامة تمايز بين السمات المقولية للبنية الزمنية في العربية. فبالنسبة إليه يتشكل النظام الزمني العربي من ثلاث سمات زمنية: [+ ماضي] و[+ مستقبل]، [+ حاضر]<sup>(1)</sup>، وكل سمة زمنية ذات تخصيص مقولي قد تشاطر فيه السمة الأخرى، وقد تتميز به عنها. ويجد هذا الاستدلال مسوغاته التصورية في البرنامج الأدنوي لتشومسكي الذي يرى أن الوحدات المعجمية تنزل مزودة بلواصقها وأنها عبارة عن حزمة من السمات (سمات صوتية، سمات دلالية، سمات صورية)، وأن من هذه السمات ما هو مؤول، ومنها ما هو غير مؤول، وأن المقولات الوظيفية مزودة بحزمة من السمات المجردة وليس بلواصق المقولات المعجمية، وتقوم هذه المقولات بفحص سماتها وفحص سمات المقولات المعجمية أثناء النقل الذي تحركه السمات غير المؤولة التي ينبغي محوها أثناء الاشتقاق، وهي الحركة للحوسبة. فالزمن كإسقاط وظيفي له سمة زمنية وسمة مقولية غير مؤولة ينبغي محوها، وسمة إعرابية غير مؤولة تمحي بمجرد فحصها في المركب الاسمي الفاعل. وفي هذا السياق يرى بنمامون أن البنية المقولية للزمن في العربية غير موحدة، فالماضي له سمة فعلية، والمستقبل يشاطره هذا التخصيص، بينما الحاضر لا يملك إلا سمة اسمية.

الماضي ← [+ ف].

الحاضر ← [+ س].

المستقبل ← [+ ف].

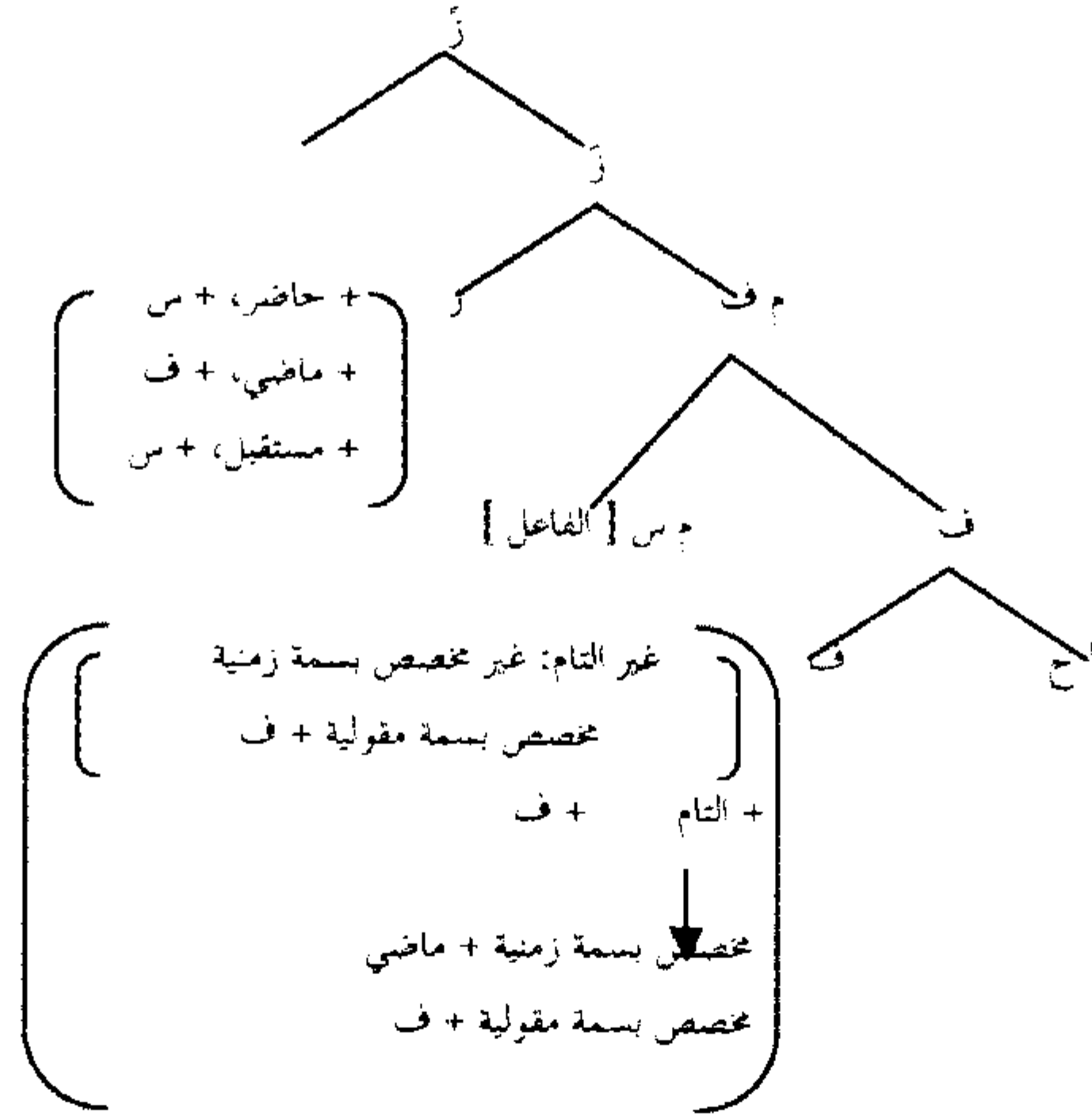
ويستهدف هذا التخصيص المقولة الوظيفية (الزمن) التي تسقط في الشجرة لفحص

السمات:

حيث تظهر "كان" حاملة لسمة زمنية موسومة [+ماضي]، ويبقى الفعل يلعب مخصصا بسمة زمنية عائلية تربطها سمة "كان" الزمنية مانحة إياها تخصيص المضي. ومعنى ذلك أن المركب السماتي في "يلعب" يكون [+ زمن عائدي، +جهة + وجه]. أما في حالة: "يلعب زيد الكرة الآن"، تخصص قيم المركب السماتي ب: [+زمن إحالي، +جهة، + وجه]. وتسمح فرضية التخصيص الأدنى برصد السياقات المتنوعة التي تتدرج فيها صيغة "اللاتام" دون أن تسلب الصورة الفعلية خصيصتها الزمنية.

من خلال هذه المقاربة ينكشف الميسم الفارق بين تحليل يعتمد تجريد الصيغة من حمواتها الزمنية/الجهية وبين تحليل يمكن الصيغة من أن تتدرج في تقابل مع نظيرتها الصورة التامة في إطار يعتمد تخصيصا زمنيا جهيا متناظرا، وتمكن هذه المعالجة من التنبؤ بقيم الوسم التي تظهرها الصورتان: "فعل" موسومة لأنها تحمل في قالبها السماتي على الأقل قيمة موسومة واحدة. وهذا الوسم يسمح بفهم نسقي لتوزيعاتها المقيدة حيث لا تظهر في السياقات التي يمكن لغير التام أن يحل فيها.

(1) سنستدل في فصل "المقولات الزمنية والجهية والوجهية" على عدم جاهة تحليل من هذا القبيل. فالأنظمة الزمنية لا يمكن أن تقوم في اللغات الطبيعية على تقسيم ثلاثي بثلاث سمات موسومة، لأن النسق الزمني في اللغات الطبيعية عبارة عن نظام تقابلي يقوم على سمة موسومة وأخرى غير موسومة.



يقدم الباحث عدة أدلة على تخصيص الرأس الزمني الحاضر بسمة اسمية. أولها البنيات الخالية من الفعل أو ما اصطلح عليه في الأدبيات التوليدية بالجميلات:  
- زيد في الدار الآن.

ففي هذا النوع من الجمل نحصل على تأويل الحاضر في غياب الفعل، فلو كان الزمن مخصصا بسمة صورية مقولية [+ف] لاحتاج إلى ظهور الفعل لفحصها ثم محوها، حتى لا تخرق البنية مبدأ التأويل التام<sup>(1)</sup>. والملاحظ أن هذا التخصيص لا تستخدمه كل اللغات، فوجود الفعل الرابطة ضروري في لغات أخرى:

- Jean est à la maison.

- Mary is here.

مما يعني أن الحاضر فيها مخصص بسمة [+ف].

أما المستقبل والماضي فمخصص بسمة [+ف] ضرورة، فهو يقتضي صعود فعل المحو هذه السمة:

- كان زيد مريضا.

- سيكون زيد مريضا.

- \*زيد مريض أمس.

- \*سوف زيد مريضا.

(1) وهو ما يعبر عنه بضرورة عدم وجود عناصر غير قابلة للتأويل في البنية التمثيلية، سواء في الصورة الصوتية أو في الصورة المنطقية. وبما أن السمات الصورية غير مؤولة في الوجهتين (الصوتية والمنطقية) ينبغي إذن محوها للحصول على اشتقاق موفق، حيث لا يمكن لمستوى تمثيلي معين (الصوت/الدلالة) أن يستخدم عناصر غير قابلة للتأويل في مستواه.

ويقدم حججا أخرى ترتبط بالنفي والبنيات المسكوكة التي يفضل فيها استعمال رتبة

ف - فامع الماضي:

- رحمه الله.

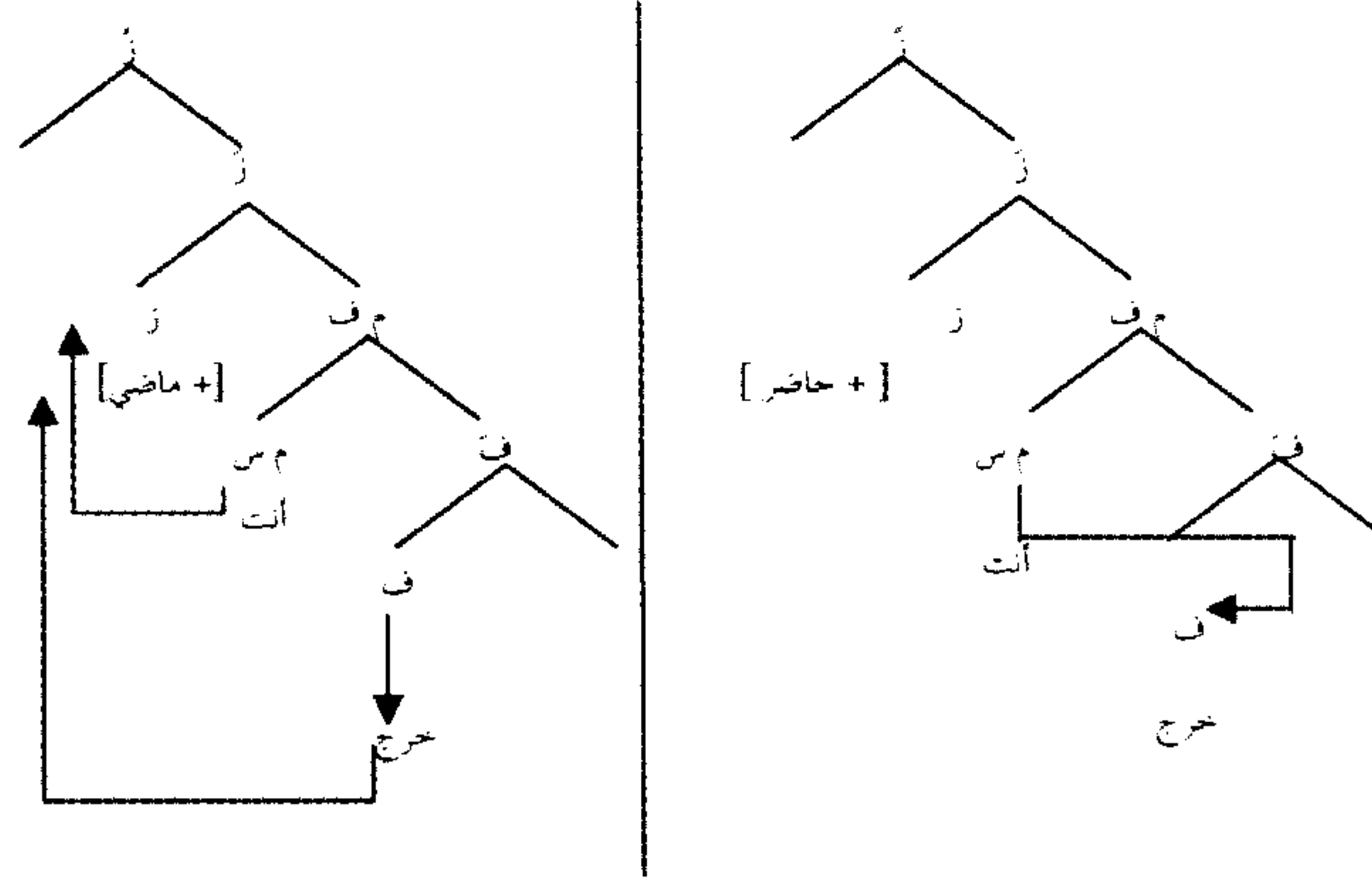
- جازاه الله.

ورتبة فامع غير التام:

- الله يرحمه.

- الله يجازيه.

فبما أن الماضي مخصص ب[ف+] لذلك يصعد الفعل متجاوزا الفاعل خالقا رتبة [ف فامع]. أما غير التام فيبقى في موقعه، وقد يصعد إلى مركب جهي أسفل لأن الرأس الزمني ليس له سمة صورية فعلية يحتاج إلى محوها. ويسوق دليلا آخر يبرر من خلاله وجود لاصقة الشخص السابقة في غير التام ولاحقة في التام، على أساس أن هناك اشتقاقا متولدا عبر سيرورة تاريخية، فعلامات التطابق كانت عبارة عن ضمائر في اللغات السامية. فـ "خرجت" كانت ذات بنية: "خَرَجَ أَنْتَ"، وأسقطت عماد الضمير (أنا) وانصهرت اللاصقة الإحالية التطابقية الموجودة في الضمير في الفعل. ووجودها في شكل لاحقة دليل على أن الفعل صعد إلى رأس الزمن. أما وجودها في شكل سابقة: "تخرج" دليل على أن الفعل لم يصعد في بني غير التام لتلتحق به لاصقة الضمير<sup>(1)</sup>. فلدينا إذن بنيتان شجرتان، كل واحدة منهما تولد عنها شكل صرفي معين:



الملاحظ أن تحليلا من هذا القبيل فيه كثير من التكلف. قد يكون للإسباق أو الإلحاق في شكل الأفعال مسوغات صرفية أو تركيبية أخرى. زد على ذلك أن الدليل المقدم لصالح

(1) انظر العماري من أجل تحليل يربط لواصل التطابق بالضمائر بطريقة نسقية: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 94-101.

تقدم الفاعل على الفعل في البنية المسكوكة دليل محصور في طبقة محدودة من المعطيات قد تفسر بطريقة مختلفة. كما أن الباحث لا يقدم تفسيراً للتساوي الرتبي الذي تظهره الأشكال التامة وغير التامة. والذي لا يجد مسوغه في التخصيص المقولي، فجملة:

- كتب زيد الدرس

لها توزيع رتبي مشابه لـ:

- يكتب زيد الدرس.

لا شيء يمنع من أن نعتبر أن الصعود إلى الزمن يحصل في الشكلين معاً. وهناك إشارة دالة أوردها في الهامش<sup>(1)</sup> تعقد المشكل أكثر مما تحله، إذ يعتقد أن تخصيصات الإحالة الزمنية من الناحية الدلالية التي أوردها الدارسون في دراستهم لمثل هذه البنية وبني أخرى مشابهة مثل الماضي المكتمل والحاضر المكتمل والمستقبل المكتمل:

- يكون خرج.

- كان قد خرج.

- قد خرج

- كان سيكون خرج

كلها تنويعات زمنية لها علاقة بنظام التخصيص الدلالي للإحالة الزمنية، وهو نظام تخصيصي مستقل عن الاعتبارات الصرف - تركيبية، كما لو أن الصرف الزمني قد يحضى بتخصيصات لا يلعب فيها التأويل أو تخصيص المحتوى الدلالي أي دور. وهو لا يفسر كيف يمكن أن نبني إحالة زمنية معقدة بصرف زمني فقير، ولا كيف يتم حساب التعقيد الزمني بشكليين أحدهما يحمل صرفية زمنية مجردة وثانيهما عارٍ من التخصيص الزمني والجهي. كما أن دراسته لبني النفي لا تشكل خطوة في هذا الطريق ما دام النظام الزمني يقتضي معالجة شمولية يتداخل فيها الزمن مع النفي والشرط وأدوات الاقتران الزمنية أو ما يسمى بالروابط الزمنية *conecteurs temporels* والتسوير بالظروف والإدماج والإلحاق وأمور أخرى ستخصص لها فصلاً قائماً بذاته<sup>(2)</sup>.

ومن جهتنا نرى أن تحليلاً من هذا النوع لا يمكن إلا أن يوقعنا في مشاكل تحجب دراسة النظام الزمني أو الجهي دراسة متكاملة. لذلك نعتقد أن المقاربة ينبغي أن تتجه صوب تخصيص تفاعل فيه المستويات وتكامل، يتفاعل المستوى الصرف - صواتي مع المستوى الصرف - تركيبية والمستوى الدلالي. وسنعمل في الأقسام الفرعية الموالية من هذا المحور

(1) Benmamoun, 1998, p. 39.

(2) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

على بناء تصور يشغل مبدأ تفاعل المستويات التمثيلية، وسندقق فيه العلاقة الجامعة بين  
الصرف الزمني والدلالية الزمنية، أي بين الصور الزمنية وتأويلاتها.

### 3.1.2.3. مقارنة ماجدولين النهيبي: المعالجة الزمنية والجهية للتناوب

#### الحركي في الفعل العربي

نرمي من خلال هذا القسم تقديم معالجة نسقية لنظام التناوب الحركي في الأفعال  
العربية<sup>(1)</sup>. لقد لاحظنا أن المعالجات التي قدمت لهذه الظاهرة تقوم على اعتبارات صرف -  
صواتية محاولة بناء قاعدة تضبط المسار التناوبي في نظام أفعال العربية. وحاولنا أن نبرز  
عددا من الاقتراحات في الأدبيات الصرفية التي حاولت تخصيص حركات جذوع الأفعال  
بسمات نحوية/وظيفية. ولقد لاحظنا أن هذه الاقتراحات تواجهها عدة مشاكل إما نظرية أو  
وصفية. ونحتاج إلى تصور شمولي يضبط النظام الحركي في الأفعال في اتجاه تقييسه وسلب  
الاعتباطية عن نسقه. تصور منسجم مع الافتراضات العامة المقدمة في مستهل هذا المحور،  
وسنعمل على تفعيل مسلمة بناء السمات عبر المستويات ومسلمة تفاعل المستويات  
والتداخل بين القوالب. سننطلق من الفرضية التالية التي سنعمل على روزها:

+ يعكس التناوب الحركي في الأفعال درجات التوافق أو عدمه بين السمات  
الجهية/المعجمية للجذور والسمات الجهية النحوية لصرفية الزمن.

يشكل إثبات صحة هذه المسلمة مدخلا لتفسير اختلاف أبنية الأفعال، وهياكلها عن  
أبنية الأسماء فيما يتعلق بقابلية نظامها الحركي للتقييس.

فيما يلي سنبرز أساسيات التحليل المعتمد استنادا إلى دراسة متميزة لماجدولين  
النهيبي، مطورين أفكارها في اتجاه تعميم التحليل على أشكال فعلية غير مدروسة في  
مقالها، مستخلصين أهم مقتضيات هذه المقاربة.

أ. نؤسس النهيبي دراستها على إشارات دالة واردة في أعمال الفهري، تقول باقتران  
التناوب الحركي في الأفعال بالمحتوى الجهي، وهي محاولة تنحو صوب ربط التناوب  
بالتخصيصات النحوية أو المعجمية/الدلالية. ففي دراسته للتعدية والمطاوعة<sup>(2)</sup>، لاحظ  
الفهري أن الأفعال الدالة على الأعمال تكون حركاتها الداخلية عبارة عن فتحة، والكسرة  
أقل إنتاجية. والحالات الساكنة تأخذ حركة الضمة لوصف الخصال والعاهات، والكسرة  
لوصف الحالات الذهنية. والنتيجة أن الأفعال المتعدية لا ترد بضمة لكونها الحركة الواسمة

(1) سنقيم استدلالاتنا انطلاقا من مقالة ماجدولين النهيبي، 2004، مقارنة جهية للتناوب الحركي، في "سمات  
الفعل العربي وطرق بنائها"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 309-331.

(2) Fehri, 1987, Anti-causatives in Arabic, causativity and affectedness, p. 11.



للحالات باعتبارها لازمة<sup>(1)</sup>. فإذا كان الأمر كذلك ستكون حركات الجذوع الداخلية محكومة معجميا lexically governed، تعبر جزئيا عن الجهة المعجمية aktionsart. ب. تعتبر المغايرة الحركية عملية إبدال تتم بين حركة محايدة (غير موسومة) وحركة موسومة. يقوم النظام الحركي على تقابل بين حركة غير موسومة وهي الفتحة، وحركتين موسومتين وهما الضمة والكسرة<sup>(2)</sup>. والمغايرة هي عملية وسم marking أو تحييد للوسم demarking، حيث نحصل على الوسم بانتقال من الفتحة إلى الضمة أو الكسرة، ونحيد الوسم بالانتقال من الحركتين الموسومتين إلى الحركة المحايدة. وتوجد في أنظمة الأفعال مسارات غير تناوبية:

أ - ذهب ← يذهب.

ب - جَمَلٌ ← يَجْمَلُ.

ج - حَسِبَ ← يحسب.

وهي مسارات متتباها. فالمسار الأول محصور في طبقة الجذوع التي عينها أو لامها حروف حلقيية<sup>(3)</sup>. والمسار الثاني يكثر في أفعال الحالات الساكنة المحضة، والمسار الثالث نادر الاستعمال. وكل هذه الاستعمالات اللاتناوبية يقع فيها نسخ copying لنفس الحركة في الشكلين. تحصر الباحثة مقاربتها في المسارات التناوبية التالية:

+ \_\_\_\_\_ ← \_\_\_\_\_ ← مسار مرتبط بأفعال الحالات الدالة على الأوصاف العارضة أو الظرفية:

حَزِنَ ← يحزَنُ

فَرِحَ ← يفرح

قَلِقَ ← يقلق.

(1) انظر مقال سعاد الصغير، 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، سمات الفعل وطرق بنائها، ص 264. ونشير من جهتنا إلى أن كرسال ولوفنستام في مقالهما التأسيسي حول ظاهرة التناوب الحركي قد أوردا في مستهل دراستهما إشارة تدل على وعيهما بارتباط المغايرة في الحركات باعتبارات معجمية/دلالية مثل التعدي واللزوم أو الاعتبارات الجهية. ولكون مقاربتهم ترمي إلى منسقة الظاهرة صرف - صوتيا فإنهما اكتفيا بالإشارة دون إيراد التفاصيل.

- Guerssel and Lowenstam: Ablaut in classical Arabic, p. 2.

حيث يلاحظ الباحثان في إشارة عابرة أن الفتحة والكسرة كحركة داخلية تقترن بالأفعال الدالة على العمل والانتقالات والحالات العارضة، بينما الضمة ترتبط بالأفعال الساكنة.

(2) انظر: مقال تورابي:

- A phonetic system of standard arabic, pp. 44-45.

من أجل فهم للاعتبارات الصوتية أو الصرف - صوتية المفسرة لهذا التقابل.

(3) انظر: محمد الوادي، 2004، الخصائص الصرف - صوتية لبناء بعض الأفعال في اللغة العربية. في: "سمات الفعل وطرق بنائها"، ص 335-359. من أجل تحليل مفصل لهذه الظاهرة.

+ \_\_\_\_\_ ← \_\_\_\_\_ ← مسار غير تناوبي يشيع في أفعال الحالات الدالة على  
أوصاف ثابتة وملازمة:

حَسُن ← يحسُن

ظُرِف ← يظُرِف

+ \_\_\_\_\_ ← (\_\_\_\_\_, \_\_\_\_\_) ← مسار يظهر مع بعض أفعال الحالات المؤولة  
على الأنشطة والأفعال الدالة على الأعمال:

قَتَلَ ← يقتُل

أَكَلَ ← يأكلُ

بَثَرَ ← يبثِر/يبثرُ

ج. تتبنى الباحثة فرضيات الصرف الموزع لدى مارنتز (1997) معتبرة بناء الكلمة سيرورة  
حسابية توليدية مشابهة لسيرورة تكوين الجمل، أي أن هناك قرنا لوحداث معجمية  
جوهريّة كالجذور بوحدات معجمية وظيفية كالزمن أو الجهة، أي ما ينتمي إلى ما  
يسميه مارنتز (2000) بالمعجم الوظيفي<sup>(1)</sup>، كلائحة مغلقة من السمات الصرفية  
(التطابق، الزمن، الجهة)، وأن الاشتقاق في المعجم يتم بآليات مشابهة لما يقع في  
التركيب، حيث تقرن الجذور بالمقولات الوظيفية باعتبارها مشرفة على حزمة من  
السمات، وهو إقران بالضم Merger. وبعد ذلك تهجى الكلمة أو المركب في المستوى  
الصوتي. ولتفسير المعطيات التناوبية تفترض تخصيصا معجميا داخليا للجذور الفعلية  
بسمات جهية/دلالية، وتخصيصا جهيا/نحويا للصرفة الزمنية، معتبرة أن اقتران الجذر  
بالصرفة الزمنية يحدث اجتماع سمات الجذر بسمات الصرفة الزمنية، وأن هذا الاجتماع  
يسفر عن توافق جهي/زمني أو عدم التوافق الذي ينعكس صوتيا على الحركات الداخلية  
للجذوع.

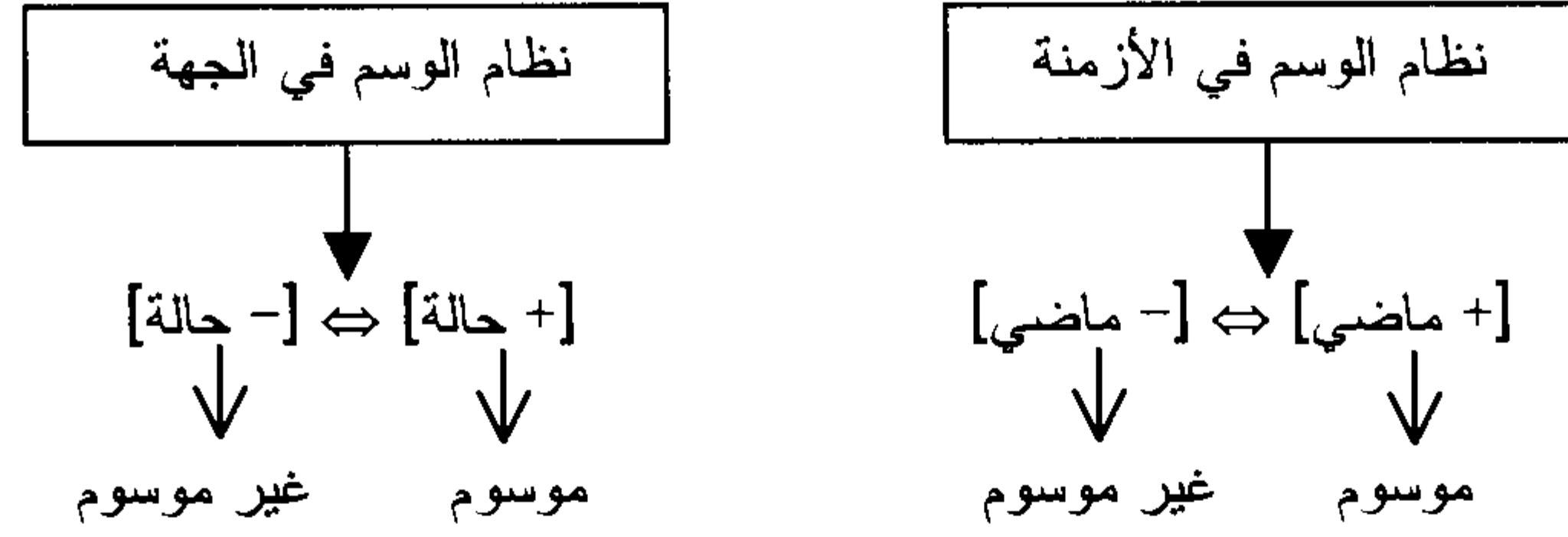
د. ولاشتقاق درجات التوافق بين نظام الوسم العام في الحركات ونظام التخصيص  
الجهي/الزميني للأفعال تعميم الوسم على الصرفة الزمنية والجهية معتبرة الماضي زمنا  
موسوما تأسيسا على دراسات الفهري للتقابل [ماضي]/[لا ماضي] في العربية. كما أن  
الحالة جهة موسومة في إطار التقابل [الحالة] [الحدث]<sup>(2)</sup>.

(1) Marantz, 2000/2002.

عن الفهري: 88-91, pp. Nominal classes and parameters.

أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 22.

(2) قد تكون الأحداث سيرورات أو أنشطة أو إنجازات. انظر فصل المقولات الزمنية والجهية لمزيد من  
التفاصيل.



وتبرر وجود السمة الموسومة في الحالة بكون معظم أفعال غير الحالات تتضمن الحالة كنتيجة للحدث في تكوينها الدلالي الداخلي:

- قتل زيد عمرا ← جعل زيد عمرا صار لا حي<sup>(1)</sup>.

وأن سيرورة التلزم في الأفعال المتعدية قد تولد بني دالة على الحالة:

انكسر الكأس ← صار الكأس منكسرا (في حالة منكسرة).

فيصير المطاوع حاملا لبنية معجمية دلالية مطابقة لتخصيص أفعال الحالات غير المشتقة:

فَرح = [ صار س [فَرحُ س ] ]

انكسر = [ صار س [منكسر س ] ] .

كما أن الأفعال الدالة على الحالة إذا عُدَّت لا تفقد سمتها الدلالية الجهمية المحاثة، أي

[ + حالة ] .

فالبنية المعجمية الدلالية للفعل "أفَرَحَهُ" تبرز الحالة أثناء التفكيك المعجمي الدلالي

كجزء من تكوينها الدلالي الداخلي: [ جعل س [ صار ص [فَرح ص ] ] ] .

وهو ما يبين أن السمات الموسومة أقل عرضة للتغير وأكثر السمات ميلا للثبات عبر

السيرورات الاشتقاقية.

هـ) تعتقد الباحثة أن بناء التوافق لا يتم إلا بتخصيص سماتي شبه متناظر بين الجهة

النحوية والجهة المعجمية، ولهذا التناظر أو ما يشبهه مسوغات. فالأحداث الدالة على التدرج

تكون بنيتها الزمنية الداخلية منظورة، وبذلك تتناظر مع الزمن الحاضر، أو غير التام، وهي

سمات تتداخل في هذه المقولات، بينما الأحداث التي لا تدل على التدرج مناظرة للماضي أو

التام الذي يخفي بنيته الزمنية الداخلية ليجعلها غير منظورة<sup>(2)</sup>.

(1) انظر تحليل داوتي لهذه الطبقات من الأفعال في جحفة، 2001، ص 250-254.

(2) بالرغم من أن الباحثة قد أحالت بشكل ضعيف على بعض الدراسات التي حاولت إبراز هذا التناظر مثل الفهري وبارسنتر، 1990، إلا أننا لا نعدم وجود مقاربات صاغت بشكل دقيق إمكانية بناء تخصيص تناظري للسمات الجهمية الموجودة في الزمن والسمات الزمنية الموجودة في الجهة. انظر: Gueron, 1996. والإشارات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول.

- Ana M. Discillio, 2001, "Quantification and Aspect". M.S. U.Q.A.M.

هناك إذن سمات جهية في الزمن تبرز إمكانية صياغة قياس تناظري بين الأوضاع Aktionart<sup>(1)</sup> وسمات الزمن. واستنادا إلى هذا الطرح تقدم الاقتراح التالي:

تخصص الجذور الفعلية في المعجم بتخصيص جهي تقابلي [+/- حالة]، وتخصص الصرفة الزمنية في المعجم بسمة [+/- قبلي]؛ وترأس السمة الزمنية الأساسية [+/- قبلي] سميتين جهيتين نحويتين فرعيتين [+/- حركي] [+/- منته]. وترأس السمة الجهية المعجمية [+/- حالة] سميتين فرعيتين [+/- حركي] [+/- عارض].



فالماضي [- حركي]، لأنه يدل على وضع فقد حيويته، ولم يعد جاريا عند التلفظ، وهو [+ منته]، لأنه دال على وضع وصل إلى نهايته<sup>(2)</sup>. يستلزم الماضي الانتهاء. فالجملة التالية:

- بني زيد الدار وما زال بينها.

لاحنة مقارنة ب: - كان زيد يبني الدار وما زال بينها.

فالأولى تستوجب سمة الانتهاء، والثانية لا تستوجبها.

أما تخصيص الحالات ب- [- حركي] و [+/- عارض]، فيمكن من التمييز بين الصفات الظرفية أو المحمولات الطورية stage level predicate كصفات غير ملازمة وحالات متغيرة مثل الفرح والحزن والقلق، فهي [+ عارض] مقابل الصفات الساكنة والثابتة والمنسجمة مثل الجمال والكبر، وبإمكان الثانية أن تتحول إلى صفات عرضية أو ظرفية مثل:

- جَمَلَت الفتاة فجأة.

وليس بإمكان الأولى أن تنتقل إلى صفات ساكنة.

تتحدث ديشيلو في مقالها عن سمة الانتهاء (terminative) باعتبارها سمة موزعة داخليا (في الجهة المعجمية) وخارجيا في الرأس الزمني المتضمن لسمة جهية محايدة.

(1) انظر فصل المقولات الزمنية والجهية لأجل تدقيق مصطلح الوضع والجهة النحوية والزمن. وحول تناظر الأوضاع وبناء تخصيصات متناظرة للأحداث والكيانات انظر:

- شوطا، 1999، تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد التعريب.

- وغاليم، 2001، سمات جهية في الأشياء والأوضاع، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر 2001.

(2) وهو ما يعبر عنه الفهري بارتباط الماضي بسمة التمام perfectivity أو الانتهاء terminativity. انظر الفهري:

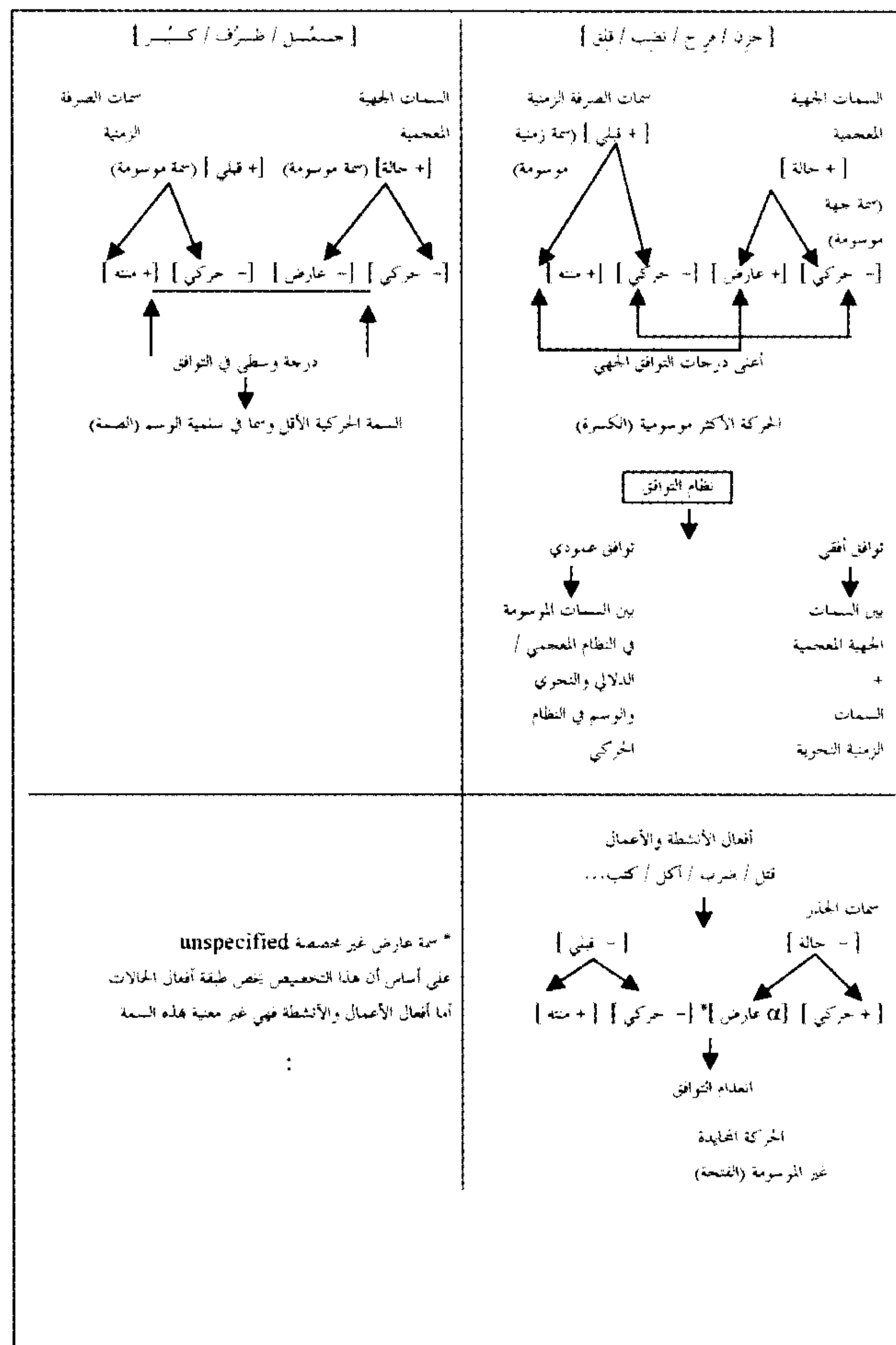
- The syntax of Arabic time, 2002, p. 26.

ونميز في هذا السياق بين الانتهاء والمحدودية telecity أو الأوجية. انظر التفاصيل في فصل المقولات الزمنية والجهية.

ويتنبأ هذا التخصيص بتوافق بين ما حُصِّص بـ [ + حالة ] و [ - حركي، + عارض ] و [ + قبلي ]، فكلاهما يشترك في سمة [ - حركي ]، وكلاهما يتلاءم مع السمتين [ + عارض ] و [ + منته ] لأن ما هو عارض آيل للانتهاء. وهو تجسيد لأعلى درجات التوافق، وهذا التوافق في السمات الموسومة هو الذي يجعل هذه الجذور أثناء تضامها Merger بسمات الصرفة [ + قبلي ] تنتقي select السمة الأكثر موسومية، على أساس أن هناك سلمية متدرجة للوسم في الحركات تنقلنا من سمة محايدة (الفتحة) إلى سمة أكثر موسومية (الكسرة) فالسمة الأقل وسما (الضمة)<sup>(1)</sup>.

الفتحة > الكسرة > الضمة.

ويمكن التمثيل لذلك من خلال الخطاطين التاليين:



(1) انظر: نورابي، 2000، التضعيف وقيود التأليف، ص 9-10.

حيث يستدل على أن التأليف بين القطع الخلفية والكسرة كصائت عالي خلفي مقيد أكثر من تأليف القطع غير الخلفية.

يتنبأ هذا التحليل بمسارات التناوب الحركي بين الماضي والحاضر:

أ - حزن ← يحزن.

ب - جمُل ← يجمُل.

فالحاضر باعتباره [- قبلي] له تخصيص [+ حركي، - منته]، وهذا التخصيص يجعل الجذر يفقد درجة التوافق التي يأخذها في النظام القبلي، فتعارض بذلك تخصيصات الجذر (ح ز ن)، [- حركي، + عارض] مع تخصيصات الصرفة الزمنية [+ حركي] ≠ [- حركي]، [- منته] ≠ [+ عارض] وغياب التوافق التام يجعلنا ننتقل من الحركة الموسومة إلى الحركة المحايدة. فحركية الزمن الحاضر ناتجة عن كون الوضع قائماً في زمن التلفظ وغياب الانتهاء يجعل بنيته الزمنية الداخلية منظورة، وهو ما يؤهله للتعبير عن التدرج، ويجعله يتقاطع دلالياً مع سمة التدرج الجهمية.

أما الأفعال التي تثبت حركتها في التصريفين:

قُبِحَ ← يقُبِح.

عُظِمَ ← يعظُم.

فثبات حركتها دليل على وجود درجة وسطى من التوافق يحافظ عليها الجذر أثناء انتقاله من النظام القبلي إلى النظام اللاقبلي، وهي محافظة ناتجة عن التقاء أدنى بين صرفة الحاضر باعتبارها [- منته] وتخصيص الجذر باعتباره [- عارض]، وما دامت [+ منته] تناظر [+ عارض] في تخصيص بنية (فعل) ف- [- منته] تناظر [- عارض].

ويفسر هذا التحليل تنقل بعض أفعال الحالة من صيغة (فعل) إلى صيغة (فعل):

بَثِرَ ← بَثِرَ

بَشِرَ ← بَشِرَ

بَرَدَ ← بَرَدَ

يجعلنا هذا التنقل نتحول من فعل دال على الحالة إلى فعل دال على الأنشطة. فدلالة هذه الأفعال تقترن بمعنى النشاط والحركة، مما يجعلها تقترب من طبقة الأفعال الدالة على النشاط والحركة بحكم وضعها (أكل، كتب...). فـ:

بَثِرَ ← تشير إلى تغيير طراً على الوجه.

بَشِرَ ← تشير إلى حالة بثور في الوجه مستقرة.

بَثِرَ ← تشير إلى عملية خروج البثور في الوجه، فكأنها نشاط تتم ملاحظته

ورصده.

حزن ← حزن

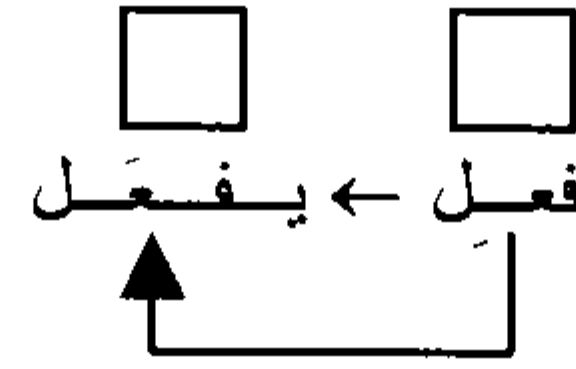
فَتَنَ ← فَتَنَهُ ← تشير الصيغ المتعدية إلى عمل يقوم به المنفذ، وهي صيغ يمكن تخريجها على الفعلية التي تفيد النشاط. تمتص هذه الصيغ محمولا يستلزم وجود جاعل منفذ وجعل أي عمل. وقد يتحقق هذا المحمول في شكل فعل، مما يعطينا جعلية تركيبية:

- جعل زيد عمرا يخرج.

أو في شكل تضعيف أو لاحقة الهمزة الجعلية. والأساس هنا أن الفتحة دالة على النشاط باعتبارها علامة صرفية لمحمول جعلي مصهر في الفعل.

وحتى تمتلك الفرضية التي أقامتها الباحثة، لتفسير ظاهرة التناوب الحركي تفسيراً يقوم على اعتبارات جهية/زمنية، قوة التعميم على معطيات أخرى غير المعطيات المدروسة في مقالها، نقترح توسيع مجال التفسير إلى ظاهرة المبني للمجهول والصيغ المزيدة.

لقد لوحظ أن الحركة المعنية بالبناء للمجهول في الأفعال هي الحركة الأولى، أما الحركة الثانية فتخضع لتناوب حركي بين التام وغير التام:



وعلى الرغم من أن جذور الأفعال الدالة على الأعمال والأنشطة تمتلك سمة [- حالة]، إلا أن بناءها للمجهول يحولها من أفعال دالة على العمل إلى أفعال دالة على الحالة، فتكسر عين المبني للمجهول مثلما كُسرَّت عين الأفعال الدالة على الحالة معجمياً، والفرق بينهما أن البناء للمجهول دال على الحالة تركيبياً بحكم أن الاشتقاق هنا عملية تركيبية فيها نزع لموضوعات وامتصاص للإعراب وأشياء أخرى، وأفعال الحالة تدل على هذا المعنى معجمياً<sup>(1)</sup>. ولذلك فكثير من الأفعال الدالة على الحالة لا تبني للمجهول، فلا تصح:

- \*سُعد

- \*فُرِحَ

- \*مُرِضَ<sup>(2)</sup>.

لأنها لا يمكن أن تدل على الحالة مرتين.

(1) نحيل على مقال شوطا 1995: "الأفعال النفسية في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي"، ص 149-150.

(2) لكن يمكن أن نقول: "حَزِنَ عليه" ولا نريد أن نخوض في القضايا الدلالية والمعجمية المرتبطة بالبناء

للمجهول، ونحيل على العماري: الجملة العربية، ص 344-361.

والفهرري، 1986، المعجم العربي، ص 64-66.

فسيرورة البناء التي تخضع لها الأفعال:

كَتَبَ/خرج/درس/فتح...

لها انعكاس على التخصيص الجهي المعجمي الداخلي لهذه الجذور. فالتخصيص الدلالي المحايث للجذور يمكن أن يتغير أثناء دخول الكلمة في سيرورات اشتقاقية معينة<sup>(1)</sup>.

فتنتقل "كتب" من الدلالة على [- حالة] إلى [+ حالة]. وبدهي أن يقترن هذا التحول بتخصيص بقية السمات نظراً لوجود تعالق نسقي بين السمات كما أوضحنا أعلاه. لتُصيرها [+ حالة] دالة على [- حركي]، [+ عارض]، وبذلك تجعلها هذه السمة متوافقة مع صرفة الماضي [- حركي، + منته]، وبالتالي نحصل على الكسرة.

والانتقال إلى الفتحة في غير التام يخضع لنفس المسوغات التي سقناها بالنسبة لصيغة "فعل". وتنعكس تراتبية التخصيص على تراتبية النظام الحركي في الأفعال المبنية للمجهول، فكما أن التخصيص المعجمي الدلالي للجذور يسبق التخصيص الزمني النحوي، نلاحظ أن التخصيص الدلالي المرتبط بالسمة [+ حالة] مرمر له بالضمة التي تسبق خطياً الكسرة الدالة على درجات التوافق. معنى ذلك أنه في سيرورة الاشتقاق تتحول السمات المحايثة للجذر، وبعدها تستمر الكلمة في السيرورات الحسائية الأخرى، وهو ما يمكن أن نبرهن عليه بسهولة بتبني نظرية الصرف الموزع.

فإذا كانت الكلمة تنتقل كجذر عبر مراحل اشتقاقية لتتوحد بحزمة من السمات الوظيفية/النحوية، وعلى افتراض أن هذه السمات مسقطه بطريقة هرمية في الشجرة، يمكن أن نفترض أن هناك سيرورات حسائية تسبق سيرورات أخرى، وأن تنقل الجذر ينبغي أن يحترم الهرمية الشجرية وخاصة السلوكية وأشياء أخرى، وأن هذه الهرمية التي تحملها معها الكلمة في آخر محطة اشتقاقية تنظر فيها البنية الصرفية بحيث قد تحافظ عليها أثناء تمجيد سماتها، وقد تقوم بإعادة تنظيمها من خلال سيرورة الصهر أو الشطر، ولتنفيذ الاقتراح نتبنى تصورات الصرف الموزع في تطوراته الأخيرة مع مارنتر 2001/2000.

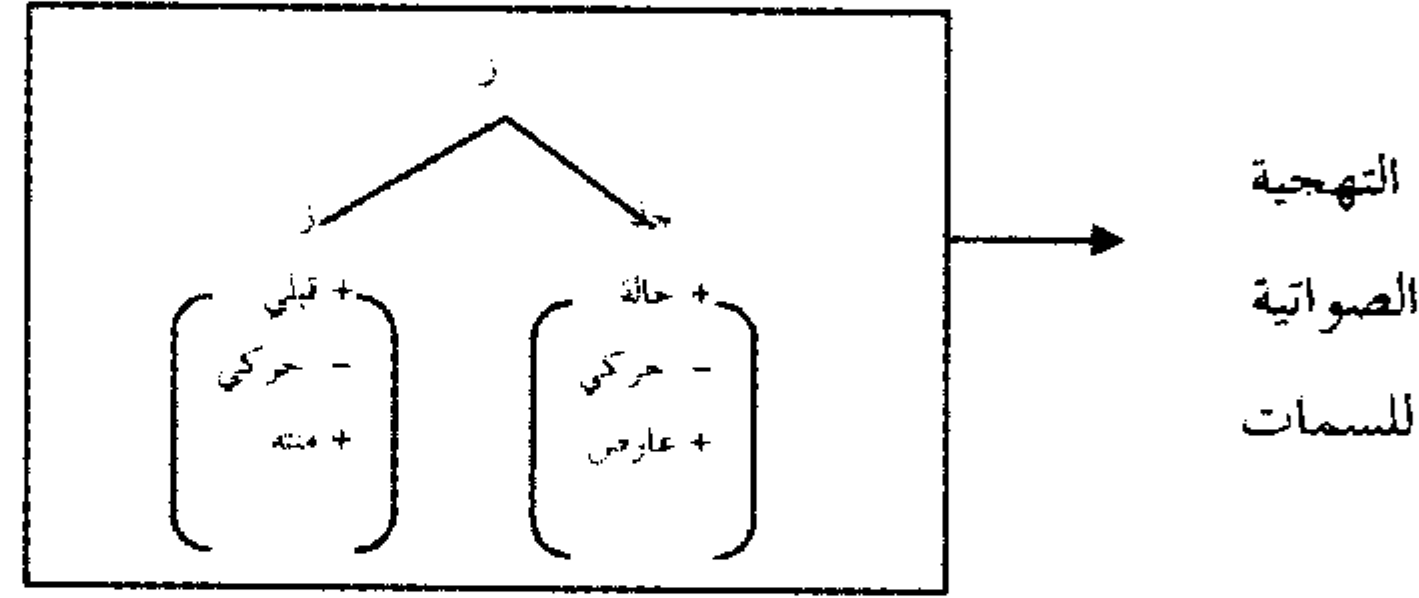
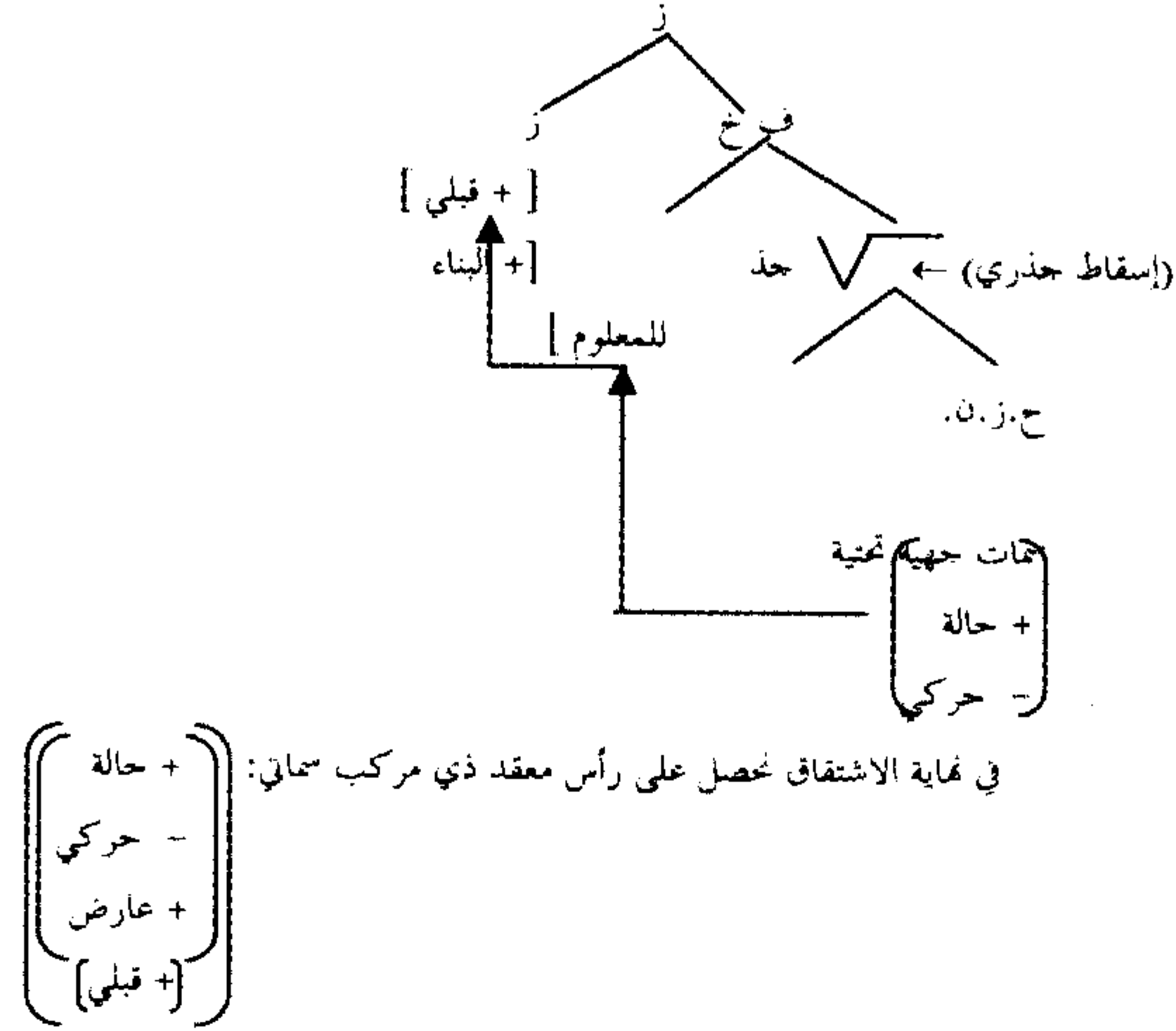
تسقط الأفعال في هيئة جذور غير مخصصة مقولياً، لكنها حاملة لتخصيصات دلالية جزئية، ولا تكتسب هويتها المقولية إلا داخل محيط تركيبى، فالجذور تصير أفعالاً مصرفة إذا وجدت في سياق الإسقاطات الوظيفية الفعلية (البناء/الجهة/الزمن)، وقد تصير مشتقات لها الخصائص الموضوعاتية والمحورية للأفعال في سياق إسقاطات البناء والجهة وإسقاط

(1) يمكن تفسير هذا التنقل باعتماد سيرورات تحويلية تطراً على السمات مثل سيرورة: انقل إلى الحالة stativize واسلب سمة الحالة destativize.



التأسييم، أو جذورا اسمية محضة في سياق إسقاطات اسمية لا تتضمن أي إسقاط له خصيصة انتقاء الموضوعات أو إسناد أدوار محورية<sup>(1)</sup>.

ولتنفيذ الاقتراح نقترح نموذج اشتقاق كلمة "حَزَن":



سيخضع هذا المركب لانطباق قواعد البنية الصرفية التي ستنتظر قبل الإدماج المعجمي النهائي فيما سيصهر من السمات وما سيفصل أو ينشطر أو يضم. وينبغي اقتراح آليات لقواعد التهجية قادرة على النظر فيما هو موسوم في هذه السمات، بحساب درجات التوافق وفق الصيغة المقترحة أعلاه، حتى نصل إلى بناء نظام قادر على إقامة تناظر سليم بين الوسم الدلالي أو الصرف - تركيبى وبين نظام الحركات الموسومة، وهو نسق مبرر داخل الوجيهة الصرف - صوتية. ومعنى ذلك أن تحليلا من هذا القبيل لا يمكن أن يستقيم إلا بافتراض آليات تمكن من تفاعل الوجائه. إلا أن هذا التحليل تحول دون تعقيدات ومشاكل من بينها أن القوالب مستقلة ومبادئها مبررة داخليا، وأن الوجائه لا ترى بعضها البعض. لن نخوض في هذه القضايا ونترك المسألة

(1) انظر:

- Marantz, 1997, "No escape from syntax", p. 402.

- Borer, Structuring sense.

- Fehri, 2003, "Nominal classes and parameters", p. 88.

لأبحاث لاحقة. وكل المعطيات التي حللناها تبين وجود تخصيص توافقي بين نظام الوسمين ينبغي تبريره.

نتوخى تعميم تحليل النهيبي في خاتمة هذا المحور على الأفعال المشتقة التي لاحظنا أنها ترد بيناء حركي ثابت:

- أفعل - فَعَل - انفعَل - افتعل - استفعَل - فاعَل - تفاعل.

الملاحظ أن هذه الأفعال لا ترد إلا مفتوحة العين، ولها سيرورة تناوبية واحدة في غير السام، أي الانتقال من الفتحة إلى الكسرة. وتفسيرنا لهذه المعطيات لا يشذ عن المقترحات السالفة. فهي دالة على النشاط أو العمل، ويستثنى من ذلك المطاوعة (انفعَل). غير أن المطاوعة تحافظ على التخصيص الجهي للجذر، وهو التخصيص الذي نحتاج إليه لبناء التوافق. ووجود صرفيات الجعل (الهمزة والتضعيف...) دال على النشاط والحركة. ويمكن استقراء هذا المعنى بدراسة متأنية لدلالة الصيغ.

لهذه المقاربة نتائج هامة في دراسة نظام الأفعال في العربية وقوالبها الحركية، وفي تبيان الفرق بين هياكل الأفعال والأسماء ونظام الوسم في العربية ودرجات التوافق بين مستويات الوسم. سنلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

أ. تمكنا المقاربة النسقية لنظام التناوب الحركي في الأفعال من فهم أعمق لسلوك الهياكل والأبنية في الأفعال واختلافها عن أبنية الأسماء. وهو ما تمت الإشارة إليه في أبحاث كثيرة انصبت حول دراسة اللغات السامية<sup>(1)</sup>. فالقوالب الحركية ترمز نظاما

---

(1) أشير إلى حرفان الذي أقام هذا التمييز استنادا إلى مفهوم الفئة التصريفية معتبرا هياكل الأفعال فئات تصريفية، وهذا التوصيف لا ينسحب على أبنية الأسماء التي تمتاز بكثرتها وتعدد صيغها وتداخلها وغياب اطرادها وإنتاجيتها مقارنة بنظيرتها في الأفعال. حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية"، ص 68-69. وأيضا دراسة Arad للأبنية في العبرية حيث ترمز الصيغ عندها النظام النحوي/التصريفي بطريقة مطردة وهو ما يجعلها أكثر نسقية في طريقة بنائها.

- Arad, 2001, Stuff of the roots.

ولقد أشارت بورر في المقال أسفله إلى أن الأبنية في العربية ترمز نظاما وظيفيا معقدا وأن القوالب الحركية ونظامها وسيرورة بناء الكلمة تبين أن الكلمة ترمز النظام الوظيفي. فالتشكيل الصرافي للأفعال السامية يعكس نظاما وظيفيا معقدا يتضمن مقولات تصريفية مثل الزمن والجهة والبناء والتطابق. وتلعب الصرفيات الوظيفية المندمجة في الجذوع دور تحقيق السمات الوظيفية المجردة التي تظهر كرؤوس تقيد إحالة المركبات الوظيفية ذات القيم المفتوحة. لأن السمات المجردة لا تقوم بدور التقييد الدلالي للقيم المفتوحة، إلا إذا كانت مسوغة عبر حامل صوتي مناسب، أو عبر مركب يظهر في مخصصها يحمل سمات دلالية تسوغ السمات التي يحملها الرأس. انظر:

- Borer, 2002, "Minding the absent: Arguments for the full competence hypothesis". University of Southern California. pp. 8-9.

وظيفيا/نحويا، ويخضع هذا النظام إلى سيرورة حسابية مضبوطة تقوم على حساب درجات التوافق ومستوياتها بين نظامين للوسم. وهذا التحليل لا يمكن تعميمه على أبنية الأسماء.

ب. تتبأ هذه المقاربة بثبات الموقع الأول من الجذع ما دام موقعا لوسم مقولة البناء، فثبات حركة الفتحة للمعلوم والضممة للمجهول متبأ به إذا اعتبرنا أن التخصيص الحركي يأخذ بعين الاعتبار سمة واحدة (سمة البناء). أما التنوع الحركي في الموضع الثاني فناتج عن حساب سماتي معقد يأخذ بعين الاعتبار قالبين سماتين: القالب السماتي للجذر، والقالب السماتي للصرف الزمنية، وهما قالبان تتغير قيم سماتهما، وهذا التغيير يُنتج المغايرة الحركية.

ج. تمتلك المقاربة السالفة نتائج هامة فيما يخص درجات التوافق بين البنية الصرف - صوتية والبنية الدلالية أو الصرف - تركيبية، فإلى عهد قريب اعتبرت هذه العلاقة لا توافقية في كثير من جوانبها، حيث لم يكن بالإمكان تصور تناظر تام بين نظام الوسم في البناء الصرف - صوتي ونظام الوسم الدلالي أو التركيبي، إلا أنه ليس هناك ما يمنع وجود مستويات يتقاطع فيها الوسم الصرف - صوتي والوسم الدلالي أو التركيبي. ينبغي إذن أن يكون الاختلاف بين اللغات موسطا في درجات التوافق ومستوياته. ولا يطعن هذا الطرح في فكرة استقلالية القوالب ومستويات التمثيل، إلا أنه يتبأ بإمكانية وجود مجالات تقاطعية.

إذا صح هذا التحليل، تكون معالجة بنامون السالفة للمحتوى الزمني والجهي للصور الفعلية في العربية غير سليمة.

### 4.1.2.3. مقارنة الفهري

في هذه الفقرة سنبرز سمات أخرى في الفعل العربي حتى يكتمل تخصيص بنيته السماتية. سنناقش ثلاث طبقات من السمات، وهي:

أ - التطابق وتفاعله مع الزمن والوجه.

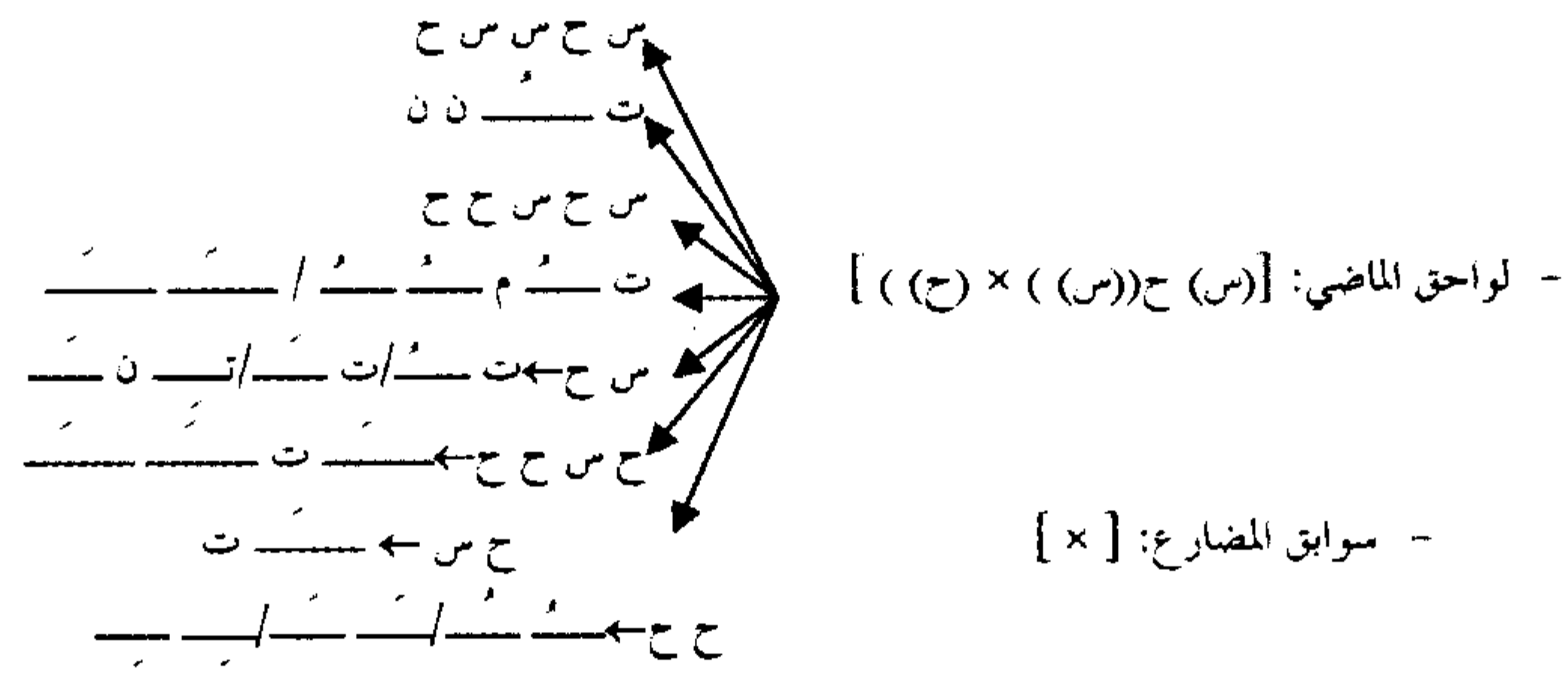
ب - سمة الوجه.

ج - سمة العدد.

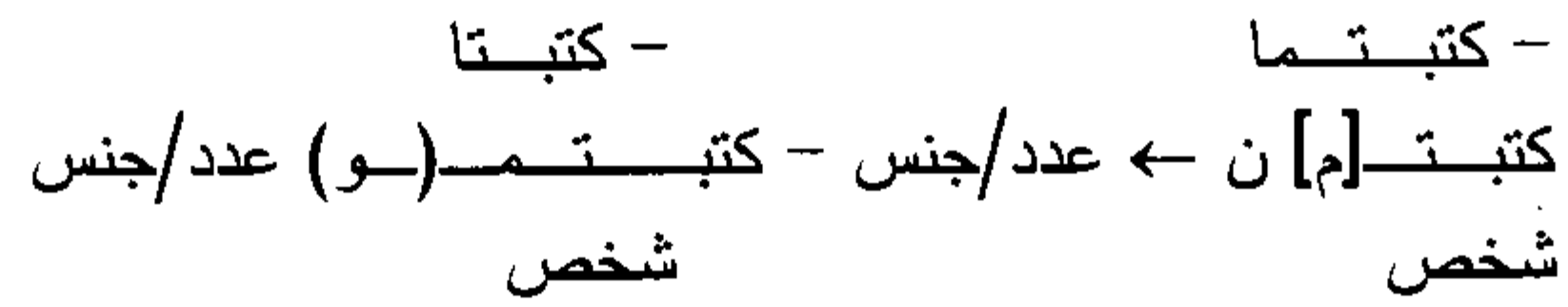
### 1.4.1.2.3. التطابق وحدود التفاعل مع الزمن والوجه

تُصَرَّفُ الأفعال العربية سمات التطابق بطريقتين حسب طبيعة الفعل: ماض أو مضارع، حيث تتحقق سماته في الموضع اللاحقي مع الماضي، ويتوزع مع الفعل المضارع على موقعين:

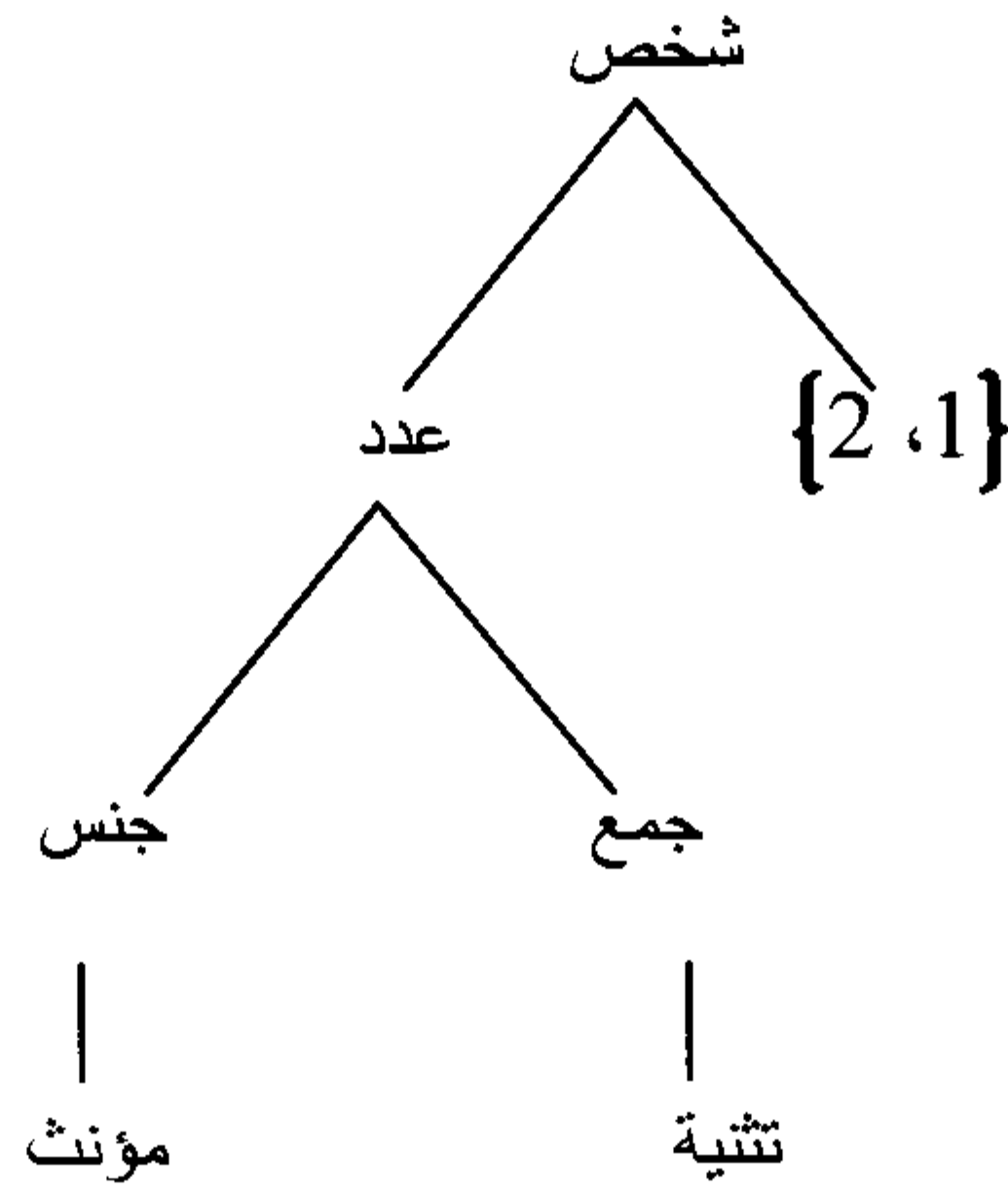
موقع سابق وموقع لاحق. وتختلف البنية المقطعية للواصق الماضي والمضارع، وهو ما يجسده الهيكل التطريزي prosodic template للواصق الماضي والمضارع<sup>(1)</sup>:



ثمة تراتبية ملحوظة في تخصيص سمات التطابق الثلاثة (الشخص، العدد، الجنس)، ففي لواصق الماضي نجد تخصيص الشخص يسبق تخصيص السمتين المتبقيتين:



يسهل رصد هذه التراتبية بافتراض وجود سلمية لسمات التطابق، حيث يكون الشخص أعلى من العدد، والعدد أعلى من الجنس.



والملاحظ أن هذه الشجرة لا تشرف إلا على السمات الموسومة في اللغة، على افتراض أن المفرد والشخص الثالث والمذكر سمات غير موسومة في العربية.

(1) تورابي: قيود تأليف الأبجديات الحرفية، كتاب التوليد والنسقية والترجمة الآلية، مرجع مذكور، ص 138. وانظر أيضا:

- Tourabi, 2000, Markedness and person number ordering, pp. 47-76, in ling research, vol. 5. no. 1.

والفهرري، 1998، المقارنة والتخطيط، ص 39-65.

وتمنح هذه السلمية استراتيجية لتفسير تخصيص السمات والتطابق بين المكونات في التركيب في حالة (ف - فا) أو (فاف) وأمور أخرى<sup>(1)</sup>.

ويدفعنا الهيكل التطريزي المقترح أعلاه إلى افتراض وجود موقعين صرفيين في الماضي والمضارع. الموقع الأول هو موقع الشخص، والموقع الثاني موقع العدد و/أو الجنس. ويساعدنا افتراض تقسيم اللاصقة إلى موقعين على رصد سلوك التطابق في الماضي والمضارع.

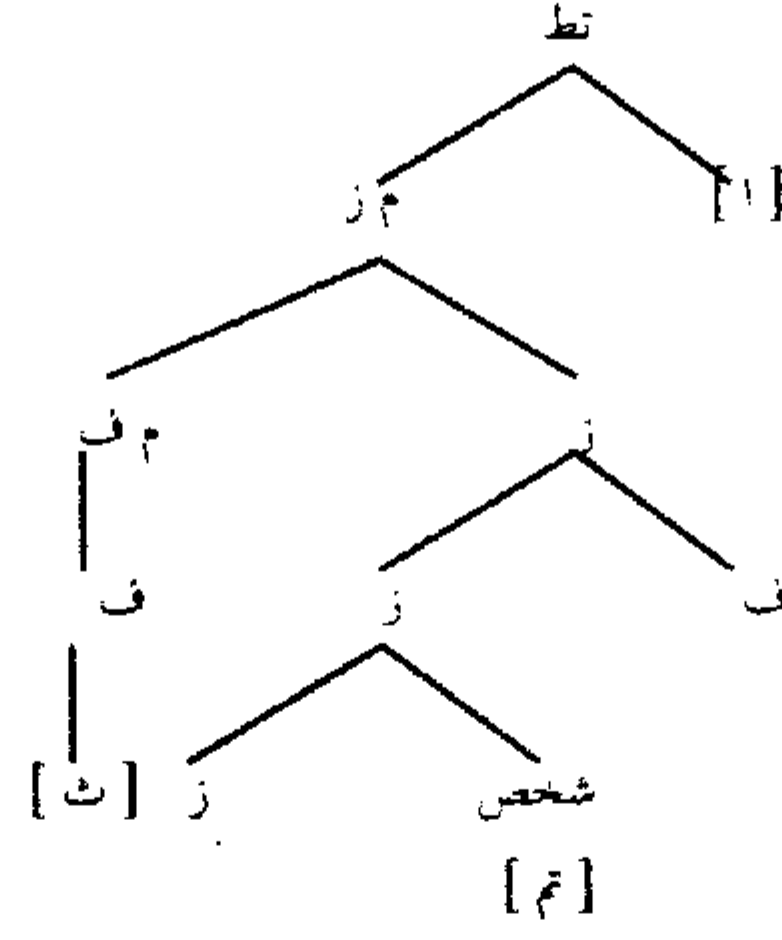
فالموقع الأول متغير بحسب الدلالة الزمنية، أو الوجهية للفعل، بينما يظل الموقع الثاني ثابتاً، حيث يفصل الموقع الأول عن الثاني مع المضارع، وهذا الفصل تتحكم فيه ضوابط تركيبية حسب الفهري. وللتمييز بين الموقعين مبررات دلالية، فالشخص عنصر إشاري مما يجعله أقرب دلالياً للعناصر الإشارية في اللغة (الزمن، المشيرات...)، كما يمنح سمة التعريف أو التحديد الإحالي<sup>(2)</sup>. بينما العدد والجنس علامات للفاعل. والشخص يرتبط بالزمن ارتباطاً قوياً لدلالتهما على الإشارة، ولهذا الاقتران دلالة بالنسبة لفحص إعراب الفاعل كما سلف<sup>(3)</sup>.

يفترض الفهري أن علامة الشخص تدمج في الزمن مع الماضي، أما العدد والجنس فيظهران تحت إسقاط التطابق. معنى ذلك أن الزمن والشخص يُصهران في الموقع الأول. وعندما يكون الشخص مخصصاً بسمات موسومة نحصل على الصور: كتبتُ أو كتبت/ت... وعندما يكون غير مخصص (على اعتبار أن الشخص الثالث هو اللاشخص، وهي سمة مجردة)، نحصل على لاصقة مجردة: يَخرج/خرج/تَ أو — باعتبارهما تعبيرات خالصة عن الزمن، لكون الموقع الأول لا يحمل تخصيصاً للشخص في البرنامج الأدنوي لتشومسكي في صيغته (1995) حيث يتضمن الزمن سمة حدية (والسمات الحدية سمات اسمية كما نعلم)، وهي سمة غير مؤولة في إسقاطه، وبمحوها حينما يصعد الفاعل إلى مخصصه والذي يحمل بدوره سمة إعرابية غير مؤولة، وتمحى السمتان أثناء الاقتران في علاقة فحصية checking. ففي إطار هذا التصور لتفكيك السمات الإحالية للتطابق، على افتراض أن الضمائر موضوعات مدمجة في الفعل، يمكن أن نقول إن سمة الشخص في الضمير فاحصة للسمة العددية في الزمن.

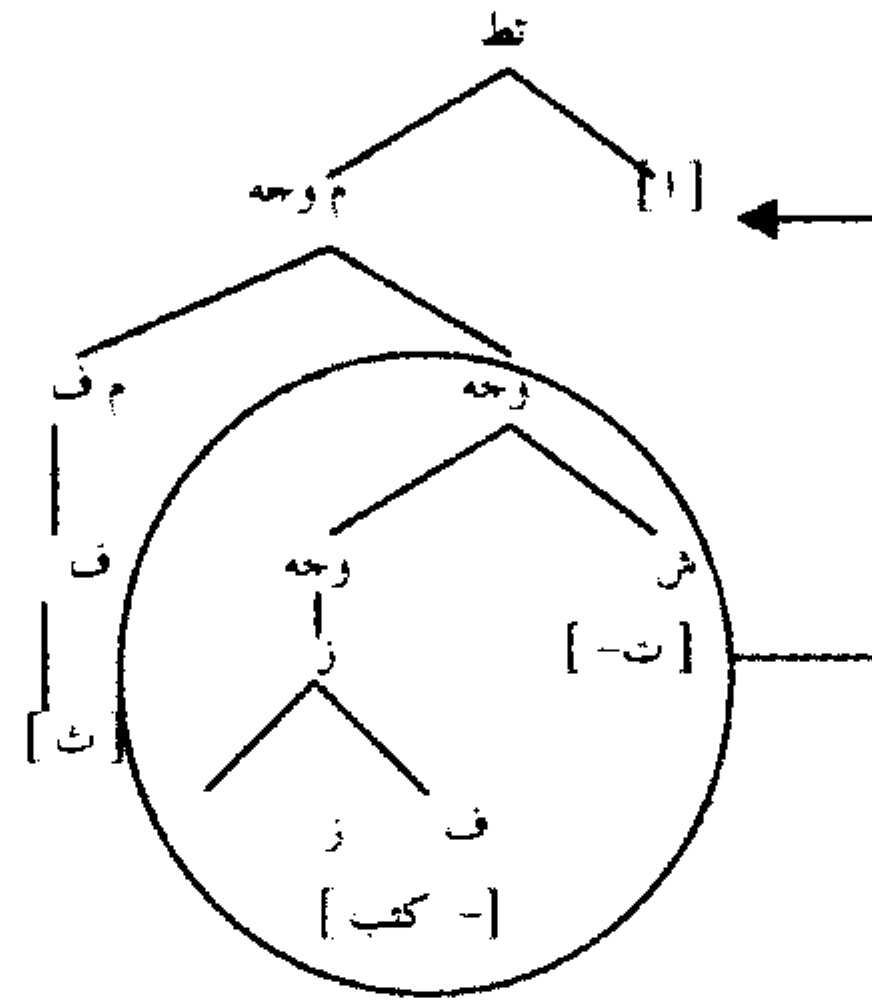
(1) انظر التفاصيل في الفهري: المقارنة والتخطيط، ص 48.

(2) انظر: بينامون، 1998، ص 164-165.

(3) انظر الهامش من 2 ص 225 من هذا الفصل.



وفي حالة المضارع يظهر إسقاط الوجه، ويفرض ظهوره هندسة جديدة للواصق داخل الجذع. فمع المضارع يصير الشخص في علاقة بالوجه، فتتغير موقعة اللواصق، لنحصل على بنية الإسباق:



يفرز صعود المركب الوجهي إلى يمين التطابق بنية الإسباق: تكتبان. فتحليل من هذا القبيل يبين أن لواصق التطابق، وبالضبط لاصقة الشخص تلعب أدوارا تركيبية متميزة بين تصريف الماضي والمضارع<sup>(1)</sup>.

ويشكو تحليل الفهري من بعض الثغرات الاستدلالية التي لا نجد تفسيراً لها في مقاله:

1. يعتبر أن مسوغات ظهور الشخص مع الوجه مسوغات إعرابية، وهو بذلك يشترط فحص إعراب الشخص بين إسقاطين متميزين، فتارة يفحصه الزمن، وتارة يفحصه الوجه. ونرى أن الفحص الموحد أكثر بساطة واقتصاداً من افتراض آيتين للفحص.
2. هناك تنافر في تخصيص مواقع العلامات في الفعل، حيث يظل الموقع الثاني في المضارع حاملاً لتمييزات إعرابية لها علاقة بالوجه في تحليله. مثل: الأمر والوجه التذييقي والتوكيدي...

(1) انظر من أجل تحليل مؤسس على ضوابط تركيبية لسلوك لواصق التطابق في الأفعال العربية مقال: - Girma Halefam and J. Lumsden, "Subjectivity in verb conjugations in classical arabic".

مجلة معرفية، عدد 2-3، 1999، ص 37-45.

- أريد أن يخرجَ.

- اخرجُ.

- لتخرجنَّ.

- يخرجون/ن/لن يخرجوا.

عدد وجه

وفي المقال نفسه يفترض أن تخصيص العدد يأتلف مع تخصيص الوجه في اللاصقة الثانية، وهو ما تعكسه الأمثلة أعلاه على غرار ائتلاف الإعراب والنون في الأسماء<sup>(1)</sup>.

رجلان	/	معلمين	/	رجلين	/	معلمين
عدد/إعراب		عدد/إعراب		عدد/إعراب		عدد/إعراب

3. التحليل الذي يقدمه يستلزم وجود تمايز على مستوى إسقاطات الماضي والمضارع. فالماضي إسقاط للزمن، والمضارع إسقاط للوجه، بالإضافة إلى إسقاطات الماضي (الزمن والجهة...). في حين أن المعالجة الدقيقة للمعطيات تفرض إعادة النظر في هذا التصور. فالماضي يتضمن إسقاط الوجه، وعدم ظهور علامته صرفيا يرتبط بمسوغات صرفية أو صرف - أصواتية لا علاقة لها بالتركيب أو الدلالة<sup>(2)</sup>.

لتجاوز المشاكل النظرية والتجريبية التي تعترض تحليل الفهري نفترض ما يلي:

أ. لنظام التطابق في الأفعال علاقة بالزمن. فسمات الزمن الإحالية، ونسقه [+/- قبلي] تتفاعل مع التطابق وبالضبط مع سمة الشخص. يتيح هذا التحليل الاحتفاظ بفرضية دمج الشخص والزمن في الرأس الزمني كما يقترح الفهري في تشجيرة الماضي، فالشخص يسوغه الزمن. ويظهر ذلك في تطابق الصفات التي يقوم نظامها التطابقي على سمة الجنس والعدد، وغياب الزمن في مثل هذه البنى يقترن بغياب علامة الشخص.

وفيما يخص إسباق اللاصقة مع المضارع، نقترح أن يكون تسوية فصل الشخص عن المركب السماتي التطابقي مرتبطين بالاستجابة لمقتضيات الزمن الذي يحمل سمة فعلية والتي لا يستطيع هيكل غير التام أن يوفرها لقيامه على تخصيص مقولاتي يغلب التخصيص الاسمي. وتلافيا للتكرار نحيل على ما سلف ذكره بخصوص طرح ناجي الذي تتبنى موقفه في هذا السياق. ففي السياقات النعتية التي يرد فيها غير التام والتي تحل فيها عادة الصفات الناعية وفي سياقات تأويل الزمن على العموم، التي يبدو فيها المحمول الفعلي مسندا لخاصية ملازمة

(1) الفهري: "الصرف الموزع وتصريف الفعل"، مقال مذکور، ص 57، هامش 25.

(2) انظر: الرحالي، 2003، ص 80-99.

وفي مقال الفهري: Syntetic/Analytic Asymmetries, p. 50، يظهر إسقاط الوجه مع الماضي.

للفاعل؛ يكون إصاق سابقة الشخص للمحمول الفعلي - وإن كانت غير مخصصة  
Unspecified - استراتيجية آخر ملجأ لمنح المحمول الصفة المقولية [+ف]. وإذا كان الزمن  
يصهر في الشخص، فقد يكون إحالياً أو غير إحالياً، لذلك ففي تأويل الزمن على العموم،  
يتلازم عدم تخصيص السمات الإحالية للتطابق مع عدم تخصيص الزمن بالسمات الإحالية.  
لاحظ الاختلاف في تخصيص سمات التطابق والزمن الإحالية في المعطيات التالية:

1 - يقاوم زيد العدو

2 - الرجال يقاومان العدو

3 - تقاومان العدو

4 - الرجال تقاوم العدو

5 - النساء تنتقد دائماً (التأويل العام)

6 - النساء يُنتَقَدْنَ في هذا المجلس (التأويل الزمني الإحالي)

لاحظنا أنه حينما يحدث التطابق في الأمثلة الثلاثة الأولى تكون قيمة الزمن الإحالية  
بارزة، بينما في المثال الرابع تظهر "الناء" كعلامة غير دالة لا على الجنس ولا العدد، فهي  
علامة محايدة إحالياً<sup>(1)</sup>. ويتلازم غياب التخصيص الإحالي التطابقي بغياب التخصيص الزمني،  
فالجملة هنا على تأويل الزمن العام Generic Tense، وينسحب هذا التحليل على المثال  
(5) و(6)، مثلما ينسحب على الوسيط Mideles الذي يختار سمات تطابقية غير مخصصة أو  
مخصصة بشكل أدنى Underspecified<sup>(2)</sup>.

ب. هكذا نصل إلى صياغة تفسير نسقي لتخصيصات الأفعال في العربية، فالحركات  
الداخلية لجذوع الماضي والمضارع ناتجة عن تفعيل السمات الجهمية للزمن، فقد لاحظنا  
أن استراتيجية التوافق ترى سمات الزمن الجهمية [± حركي، ± منته]. ويقتضي الأمر أنه  
كلما خصص الزمن بسمة [+ أو - قبلي] استلزم الأمر تخصيص السمات الجهمية،  
وينظر ما يقع هنا في نظام الزمن ما تنبأ به الفهري في سمات التطابق: الشخص < العدد <  
الجنس، الذي يقضي بأن التخصيص الموجب للسمات تنازلي؛ فكلما خصص الشخص  
خصص معه العدد والجنس<sup>(3)</sup>. أما التطابق في الأفعال العربية فتتاج سيرورة تفاعلية مع  
السمات الإحالية للزمن. فإذا كانت الحركات الداخلية في الجذوع ترى السمات التي

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 120.

(2) انظر: الفهري، 1990، ص 207. لأجل تحليل مفصل لبنى الوسيط في العربية.

وانظر مقال: Holmberg: Generic pronom عن الضمير، أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 2، دجنبر 2004.

وفصل المقولات الزمنية من أجل معالجة مستفيضة لبنى الوسيط والتأويل الزمني العام.

(3) الفهري، 2004، زمن اللغة، ضمن: سمات الفعل وطرق بنائها، ص 17 و22.



يشرف عليها التقابل [+ أو - قبلي]، فالتطابق يتفاعل مع القالب السمائي الزمني الإحالي رأس هذا التفرع.

### 2.4.1.2.3. سمة الوجه<sup>(1)</sup>

معظم الدراسات التي اهتمت بالوجه في الفعل العربي خُصّصت للفعل المضارع باعتباره الصورة التي تتعاقب على أواخرها لواحق تتخذ عدة صور صرفية، ويترايط هذا التغيير الذي يسم صورة المضارع في آخره بعوامل تركيبية ودلالية متنوعة. فالأساسي في هذا التحليل أن الأفعال العربية تنقسم باعتبار تحقق سمة الوجه صرافيا إلى أفعال موسومة بالوجه (المضارع)، وأفعال غير موسومة بالوجه (الماضي)<sup>(2)</sup>. لا نود الخوض هنا في مسألة إعراب الأفعال وتناظر الوسم الإعرابي فيها مع الأسماء، فهذه مسألة شائكة سنناقشها في فصل: المقولات الزمنية والجهية والموجهية<sup>(3)</sup>.

تتنوع لواحق المضارع الوجهية متخذة الصور الصرفية التالية:

- حركات: الرفع/النصب.
- مقطع صوتي، أي الصورة غير الحركية: نون التوكيد (الوجه التأكيدي).
- الصرفية الفارغة: الجزم<sup>(4)</sup>.

تطرح دراسة نسق الوجوه عدة تعقيدات نلخص أهمها فيما يلي:

أ. تعدد صور العلامات.

- 
- (1) سنعود في الفصل الثاني من هذا الباب كي ندقق أكثر في المسائل النظرية والتجريبية التي سنقدمها في هذه الفقرة. وسنحصر النقاش هنا في القضايا ذات الارتباط بالصرف.
- (2) يتردد هذا الموقف في كثير من دراسات الفهري. انظر: Issues, p. 150.
- (3) انظر العماري في دراسة حول دور الإعراب كأداة نظرية مفسرة في التحليل اللساني كتاب: - ظواهر لسانية، ص 55.
- أدوات الوصف والتفسير اللساني، ص 157-170.
- (4) الرجالي، 2004، المصدر والوجه وسمة الأمر، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، ص 42. وأيضا التاقي:

- "La flexion casuelle en Arabe classique", Ibid., pp. 58-80.

يميز التاقي بين صنفين من الإعراب في المضارع، بحسب لواحق التطابق وتخصيصاتها:

+ إعراب جذعي (الرفع/النصب/الجزم).

+ إعراب صرفي: يتفاعل مع لواحق التطابق المخصصة العدد والجنس والشخص. ويكون عبارة عن لاحقة مقطعية وليس حركية:

يكتبان - نكتبين - يكتبون - يكتبن.

عدد شخص/جنس عدد عدد/جنس

ويحاول أن يرصد تنوع الوسم الإعرابي بحسب أنظمة الوجوه: الوجه التذيיתי (subjective) والجزم والوجه التصريحي (declarative) وتفاعل الإعراب الصرفي مع لواحق الجنس (يكتبن).

ب. ارتباط الصورة الواحدة بدلالات متعددة، فنظام الوسم الصرفي للوجوه لا يتوافق بصورة منسجمة مع الدلالة. فقد تشترك وجوه متعددة في نظام وسم صرفي واحد. وقد يقترن الوسم الصرفي الواحد بتأويلات دلالية متعددة، أي أن قرن الدلالة بالصرف هنا غير توافقي. ولنأخذ كنموذج الجزم الذي يتحقق في سياقات وجهية متباينة:

- لم يخرج (النفي).
- إن تخرجُ أخرجُ (الشرط).
- اخرجُ (الأمر).
- أريد أن يخرجَ (وجه تذييبي).
- لن يخرجَ (نفي المستقبل).

وفي مقابل النسقية التي يعرفها نظام الحركات في الجذوع وما ترمزه من سمات نحوية أو وظيفية حاولنا صياغة تحليل نسقي لها في الفقرات السالفة، نجد نظام الوسم الصرفي هنا غير خاضع لضوابط منتظمة قابلة للرصد بشكل منظم. وسنسعى إلى تقديم فرضيات تفسيرية لهذه الظاهرة منطلقين من مسلمتين سنخصص لهما استدلالاً معمقاً في الفصل الثاني من هذا الباب:

أ. إعراب الأفعال لا يناظر في شيء إعراب الأسماء.

ب. خلافاً لتصوير الفهري ومن ساير طرحه، نعتبر أن الوجه يسم الماضي مثلما يسم المضارع، وأن غياب نظام الحركات التي تظهر في صور المضارع وتغيب في صور الماضي له مبررات صرف - صوتية.

لنعتبر أن السمة المجردة غير الموسومة في المضارع هي سمة الوجه التصريحي Declarative والتي لها تخصيصان صوتيان: الضمة مع الجذوع المفردة، والنون مع الجذوع التي تعبر عن سمة عدد موسومة: يكتبان/ يكتبون/ تكتبين.

تتغير حركة هذه النون حسب نوع لاصقة العدد أو الشخص التي تسبقها. وهذا التنوع تفسره ضوابط التأليف الصوتي بين الحركات لثقل توالي فتحتين (\* يكتبان)، أو تعاقب الضمة والكسرة (\* يكتبون)، أو تعاقب كسرتين (\* تكتبين). الأساس أننا بصدد سمة وجهية تأخذ صورتين متباينتين (صورة حركية وصورة مقطعية). فهل نحن إزاء بدائل صرفية Allomorph لنفس السمة؟

يمكن أن نقارن النون التي تظهر مع الأفعال الخمسة بنون الأسماء في سياقات موسومة صرفياً تشبه سياقات الوسم الصرفي في الأفعال، أي وسم العدد بسمات مخصصة لنلاحظ المعطيات التالية<sup>(1)</sup>:

(1) نعتمد في بناء استدلالنا الصرفية على دراسة الرحالي، 2003، ص 79-94.

- مكتبان هنا.
  - مررت بالمكتبين.
  - جاء العمران/العمران.
  - التقيت بالعمرين/بالعمرين.
- فكما تحذف نون الاسم في بعض السياقات التركيبية، تحذف نظيرتها في الفعل في سياقات تركيبية معينة:

- كتابٌ/كتابان
- كتابٌ/كتابا المرأة
- لن تكتبا
- لم تكتبا

وينكشف زيف هذا التناظر بمجرد أن نلاحظ أن العدد ينصهر مع الإعراب في الأسماء وتحذف النون. بينما في الأفعال تثبت لواصل العدد ولا تزول إلا لاصقة النون، مما يدل على أن النونين متميزتان في كلا النسقين (نسق الأسماء، ونسق الأفعال). وهناك ما يدل على أن نون المضارع تسلك كما لو كانت حركة إعرابية، ما دامت تتوزع تكامليا مع لواصل إعرابية أخرى:

- \*اكتُبْنِ/اكتَبْنِ.

فعندما يوسم الفعل في الوجه التأكيدي تسقط حركة الوجه التصريحي. وفي نسق الأسماء تتجاوز الحركة الإعرابية مع النون، مما يبين أن النون في الأسماء لها وظيفة مباينة؛ ونعتقد أنها تشير إلى درجة تمكنها في الاسمية.

وثمة تشابه صوتي Homophony بين اللاصقتين لكن محتواهما الوظيفي مختلف، فنون الأسماء ذات محتوى إحالي، ونون الأفعال تشبه وظيفيا الإعراب، وتظهر إحالية نون الأسماء في حالة الحذف في الإضافة، فالإضافة تحافظ على حركة المضاف الإعرابية، لكنها لا تستسيغ احتفاظه بالتنوين. وتحذف نون الأفعال في السياقات الموسومة عندما تنتقل من سياق غير موسوم (الوجه التصريحي) إلى الوجوه الموسومة. قارن:

1 - يكتبان

2 - لن يكتبا

3 - لم يكتبا

والذي يثبت عدم إمكانية قيام قياس تناظري شامل بين النسقين الاسمي والفعلي، أن الحركات الإعرابية في الأفعال لها صورتان صرفيتان: الحركة والنون، بينما تحقق بصورة

موحدة في الأسماء وهي الحركة. فلو كان الأمر متعلقا بإعراب مناظر للأسماء؛ لاستلزم مبدأ الاقتصاد بناء نسق إعرابي موحد لكليهما.

وللمزيد من الاستدلال سنقدم المعطيات التالية استنادا إلى ما ورد في دراسة الرحالي المذكورة أعلاه:

(4) أ - أتمنى أن يدخلَ المدرسة

ب - يجب أن يكتبَ المقالة

ج - كاد أن ينجحَ

(5) أن تكتبَ الدرسَ خير لك

(6) ذهبت لأتسوقَ

(7) خرجت كي ألتقيهُ

(8) جئني بالمجلة فأعطيك الكتاب

(9) لا تكذب فيغضب زيدٌ منك

(10) لم أكتبُ شيئا

(11) لما أخرجُ بعد

(12) لتقرأُ الرسالة

(13) لا تنصتُ له

(14) إن تكتبَ أكتبُ

(15) من تضربهُ يضربك

(16) متى تذهبُ أذهبُ

نلاحظ من خلال الأمثلة المقدمة أعلاه ما يلي:

- لا يحتاج إعراب الأفعال إلى عوامل ظاهرة (مثال 8 و9)، بخلاف الأسماء. وفي افتراض عوامل مضمرة كثير من التكلف؛ لإعراب النصب دليل إعرابي شكلي يدل على سمة وجهية وهي الطلب.

- في المثال 14 لا داعي لافتراض أداة واحدة جازمة لفعلين كما يذهب إلى ذلك القدامى، لأن الحرف سيكون مسندا لإعراب واحد مرتين. والذي يدل على أن العامل ليس أداة الشرط "من" و"متى"، أنها أسماء استفهام منقولة إلى صدر الجملة والأسماء لا تعمل.

- العلامات تأشير صرفي لمعان وجهية تدل على الطرق المتنوعة التي يرى من خلالها المتكلم الحدث: الأمر أو الشرط أو الطلب أو النهي. واشتراك بعض الحركات في معان وجهية متباينة مرتبط بمحدودية العلامات الصرفية وبكثرة المعاني الوجهية.

ويبين توزيع الفعل الماضي امتلاكه لسمة الوجه. ويبرز من خلال الأمثلة التي سنسوقها أن الفرق بينه وبين المضارع ليس فرقا في التخصيص [+ وجه] بالنسبة للمضارع و[- وجه] بالنسبة للماضي، وإنما الفرق بينهما صرفي. فالمضارع وجوهه محققة في شكل صور صرف - صوتية منظورة، والماضي يملك وجهها مجردا؛ لا تقترن سماته بتحقيقات صوتية منظورة.

فأول ملاحظة تفرض نفسها في هذا الإطار أن جذع الماضي تتغير حركته بحسب الضمير المتصل به الذي يفرض تأثيرا على طبيعة الحركة وشكلها كما يؤثر على وجودها أو غيابها، لتأمل المعطيات التالية:

(17) كَتَبْتُ

(18) خَرَجْتُ

(19) كَتَبْتُ

(20) كَتَبْنَا

(21) كَتَبْنَا

(22) كَتَبُوا

فاتصال الضمائر التي تحمل حركات معينة يفرض على الجذع حركة محددة ناتجة عن قيود التأليف الصوتي أو عن القواعد الصوتية التي تفرضها البنية المقطعية العربية؛ فمثلا ظهور الضمير الساكن في (18) يلغي إمكانية تسكين الجذع لأن الكلمة العربية لا تقبل توالي ساكنين في الآخر: \*خَرَجْتُ. وظهور السكون في (19) و(20) و(21) نتيجة لامتناع أربعة أحرف متحركة في الكلمة: \*كَتَبْتُ/\*كَتَبْنَا/\*كَتَبْنَا. والضم في (22) ناتج عن اتصال الجذع بحركة مد طويلة (الواو)، ولذلك لا يصح: \*كَتَبُوا<sup>(1)</sup>. وبذلك تكون صورة الجذوع في الماضي والمضارع موحدة، فالأصل فيها أن تكون كلها عبارة عن صورة ساكنة<sup>(2)</sup>:  
- كَتَبُ.

وهذه الصورة تخضع لسيرورات صرفية إصاقية. ولا شك أن هذه السيرورات ستختلف بين الماضي والمضارع لاختلاف طبيعة اللواصق المتصلة بالصورتين، ولطبيعة القيود الصوتية التي يفرضها هذا الاتصال والتي تجبر الجذع في الماضي أن يأخذ صورة حركية

(1) الشيء الذي يبين أن تحليل النحاة لهذه البنى على أساس مفهوم البناء أو الإعراب تحليل واه، فلا هي مبنية ولا هي معربة، فحركة الجذوع تفرضها التأليفات الصوتية ولا دخل للإعراب أو البناء في تشكيل صورها.

(2) وهي فكرة سبق أن طرحها العماري في دراسة مفصلة عن الإعراب كأداة واصفة ومفسرة. انظر العماري: قضايا لسانية، ص 63.

تنسجم مع القواعد الصوتية للغة العربية. أما عدم قبول الماضي للواحق حركية أو مقطعية دالة على الوجه كما هو شأن المضارع فيبررُ بضوابط صرفية، لأن لواصلق الوجه عبارة عن لواحق، ولواحق الماضي قد تخصصت في التعبير عن موقعين لسمات التطابق كما سلف. فتقطع لواصلق التطابق في المضارع بين موقع سابقي وآخر لاحقى يجعل إما آخر الجذع مفتوحا لتلقى حركات إعرابية في حالة انفراد الجذع بسابقة تطابقية دون لواحق:

- اكتبُ/تكتبُ/نكتبُ/يكتبُ

أو لاحقة مقطعية مشتملة على نون في حالة وجود لواحق تطابقية:

- تكتبين/يكتبان/يكتبون.

وقد يعترض المرء على هذا التفسير باقتراح أشكال ممكنة لكنها لا ترد، فمثلا لماذا لا يقبل الماضي:

\*كَتَبْتَمَانَ/كَتَبْتَانِ/خَرَجُونَ.

والتفسير الذي نقرحه أن هذه الصور لم ترد لكونها سيئة التكوين صوتيا، بل لأن التناظر في تصريف السمات يقتضي أن ترد الصورة الصرفية المقابلة، وبما أن الجذوع المفردة لا تقبل الحركات الدالة على الوجه التصريحي، فإنه لا مجال لورود البديلة الصرفية Allomorph التي يوفرها جذع المضارع، فقد لاحظنا أن جذوع المضارع تبني وجهها التصريحي بلاصقة حركية مع المفرد، وبديلتها الصرفية مع الجذوع الموسومة بسمات المثنى والعدد والجنس.

وهناك مسألة ذات دلالة في هذا النقاش، وهي أن الماضي يقع في سياقات عاملية شبيهة والتي يرد فيها المضارع؛ تدفعنا إلى تخصيصه بالوجه كسمة دلالية. ونستقي المعطيات التالية - بعد إعادة صياغتها - من دراسة الرحالي حول تركيب اللغة العربية<sup>(1)</sup>:

(23) قد كان شمرٌ للصلاة ثيابه

(24) وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر

(25) مررت بطفل قام

(26) ما ذهبت إلى هذا المكان قط

(27) إن كتبتَ كتبتُ

(28) كان يلعب في الحديقة

(29) انتفض العصفور يبلله القطر

(30) مررت بطفل يلعب

(1) الرحالي، نفسه، ص 91-92.

(31) ما يذهب زيد إلى الملعب

(32) إن تكتبُ أكتبُ

(33) كان مشمرا للصلاة ثيابه

(34) انتفض العصفور مبلا بالقطر

(35) مررت بطفلٍ قائمٍ

في (23) ورد الماضي في موقع خبري في محل النصب في اصطلاح القدماء، وهو ما يظهر في (33)؛ وفي (24) حل في موقع الحال مماثلا بذلك المضارع. ويرد الماضي في مواقع الصفات أيضا مشاكلا بذلك المضارع. ويقع في موقع الشرط، وهي مواقع مجزومة. بذلك يناظر الماضي المضارع من جهة الحلول في بعض السياقات المعمولة. وهناك اختلافات في التأويلات الزمنية التي يُديها الماضي والمضارع في هذه السياقات سنعود إليها بشكل مفصل في فصل السلاسل الزمنية.

تقوم الأدوات مع الماضي بدور إبراز مقولة الوجه<sup>(1)</sup> مثل "لو" الدالة على التمني أو الإرادة، ويشترك في التوارد معها الماضي والمضارع.

(36) تمنيت لو حضرَ

(37) تمنيت لو يحضرُ

والملاحظ أن المضارع قد يشاكل الماضي من جهة عدم تحقق الوجه في شكل علامة صرفية والاكتفاء بالأدوات لإبراز الدلالة الوجهية دون اقتران الأداة بأثر شكلي صوتي على الفعل.

والملاحظ أن التمني في (37) قد يحقق بتركيب مختلف يبرز علامة الوجه الصرفية:

(38) تمنيت أن يأتي/يحضرَ

فوجه الاختلاف بين المضارع في (37) و(38) صرفي وليس دلاليا، فهما يشتركان في نفس المقولة الوجهية.

ويؤكد المثالان التاليان الاشتراك الدلالي والاختلاف الصرفي، حيث يؤدي القسم بالصيغتين، فيكون وجه القسم في إحداهما موسوما صرفيا، وفي ثانيهما سمة وجهية مجردة:

(40) والله لدخل

(41) والله ليدخلنَّ

(1) الرحالي، نفسه، ص 92.

من خلال ما سلف، نخلص إلى كون ما سمي إعراباً في الأفعال نتاج اعتبارات دلالية تقترن بترميز سمة الوجه، وأن مسوغات وسم الأسماء إعرابياً مباينة لمسوغات وسم الأفعال<sup>(1)</sup> بالإعراب. فالإعراب تحتاجه الأسماء في إطار تعيين الوظائف النحوية وتوزيعها التركيبي<sup>(2)</sup>. بينما الاعتبار التي تتحكم في تسويغ الأسماء لا يمكن أن تكون نفسها مع الأفعال. فاعتبارات تسويغ الأفعال تتمثل في مفهوم الزمن ودوره في ربط حدث الفعل، فالحدث يحتاج إلى زمن حتى يؤول. وفي مفهوم الإسناد، فالفعل يسوغ كمحمول بموجب علاقة الإسناد، وهذه العلاقة يقوم فيها التطابق بدور الوسيط. وهناك سمات أخرى تقوم بأدوار مهمة في دلالة الفعل، ومعظمها سمات ذات علاقة بالحدث في الفعل مثل الجهة والوجه والموجهات والسمات الإنجازية، وهي سمات لا يشاطر الاسم فيها الفعل<sup>(3)</sup>. ومما يعمق الطرح اللاتناظري بين طبيعة الإعرابين أن المواقع الإعرابية في الأسماء قد تختلف بحسب طبيعة الإعراب (الرفع أو النصب)؛ حيث قد يؤدي تباين الإعرابات إلى تباين المواقع التركيبية. في حين أن اختلاف السياقات التركيبية والتأليفية لا ينتج بالضرورة إعراباً مختلفاً؛ بل يفرز علامة إعرابية واحدة، وقد يحدث أن تتوحد السياقات التركيبية والتأويلات الزمنية ويختلف الإعراب. فلا يوجد تناظر تام بين الإعراب والتأويلات الزمنية، ولا بين الإعراب والمواقع التركيبية<sup>(4)</sup>، وهو ما تجسده الأمثلة التالية:

#### اختلاف السياقات وتوحد الإعراب

(41) إن تكتبُ أكتبُ

(42) لم يسافرُ

(43) لتقرأُ

فالتأويلات الزمنية متباينة، والدلالات الوجهية مختلفة، والإعراب واحد.

#### توحد السياقات واختلاف الإعراب

(44) أتمنى أن يسافرَ

(1) يلاحظ العماري في كتاب أدوات الوصف والتفسير اللساني أن إعراب المحمولات الفعلية أثر شكلي لسمة دلالية يكون حيزها جُملي. وهذه السمة تتسرب إلى الفعل باعتباره رأساً للجملة. العماري: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 181.

(2) يصوغ حرفان تفسيراً آخر لدور الإعراب في الأسماء، فعلاوة على ارتباطه بالسياقات التركيبية وما تشرطه من توزيع للوظائف النحوية، يلعب الإعراب دوراً في الفئات التصريفية للأسماء. ومن الغريب أن نتحدث عن الإعراب في الأفعال بشكل مماثل، ما دام الإعراب يتوزع في الأسماء مع سمات تصريفية أخرى للعب دور مختلف عما يقع مع الأفعال التي تحدد هياكلها الفئات التصريفية. حرفان: "مفهوم الفئة التصريفية".

(3) انظر: الرحالي، نفسه، ص 96-98.

(4) نفسه، ص 99.



(45) أتمنى لو يسافرُ

(46) لم يكتبُ

(47) ما كتبَ

وهناك مسألة في غاية الأهمية سبق أن أشرنا إليها؛ تنضاف إلى لائحة الخصائص الفارقة بين طبيعة الإعراب في الأسماء وفي الأفعال، وهو أن إعراب الأسماء يحتاج إلى عوامل. ولقد لاحظنا مع الأفعال أن هناك حالات لا يشترط فيها تغيير الأواخر ظهور عامل في الجملة.

كما تظهر السمات الوجيهة صرفيا في الفعل المضارع، وتتفاعل مع مقولات أخرى مثل الزمن أو النفي... وهو ما يبين أن اللغة العربية تمنح للوجه صورة صرفية، إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التدقيق لتحديد العلاقة بين الوجه والزمن: هل تمتلك الوجوه دلالة زمنية؟ هل تنتقي أزمنة محددة في العربية؟ كيف تتفاعل الوجوه مع الموجهات والنفي ومقولات أخرى؟ كيف يساهم هذا التفاعل في بناء نسق الإحالة الزمنية؟...

### 3.4.1.2.3. العدد باعتباره سمة دلالية سورية في الفعل العربي

يقول السعيد في دراسة حول "البنية السماتية لمكونات التطابق": «العدد... خاصية اسمية أصلها اسم، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع... لا ينطبق العدد بسمة [جمع] على الفعل، لأن لفظ الفعل الواحد قد يعبر به عما هو قليل وعما هو كثير أيضا، فإذا قلت: "جلس محمد"، لا يعلم كم جلس من مرة؛ فقد يكون الجلوس مرة واحدة أو أكثر... وسمة العدد الأساس [غير الموسومة] [مفرد]»<sup>(1)</sup>. ففي سياق التمييز بين أدوار السمات ووظائفها في النحو، وفي تركيب الجملة والفعل يشدد الباحث على كون العدد بخلاف الشخص يقوم بدور في ترتيب المكونات وفي التوزيع التكاملي بين ظهور الفاعل الجمع وظهور تطابق العدد على الفعل في رتبة (ف - فا). فالشخص لا تحمله المركبات الاسمية بعكس الأفعال التي تحتاج إلى الشخص، حتى تتميز عن الأسماء.

سنتبنى تصورا مخالفا لطرح السعيد، إذ سنزعم متبنين طرح الفهري<sup>(2)</sup> أن العدد سمة دلالية ملازمة للفعل. وينبغي التمييز في هذا الإطار بين العدد كعلامة تطابقية تبرز سمات الفاعل في رتبة معينة. وهي سمة تخصص التشجيرة التركيبية التي تصف علاقة الفعل بالفاعل.

(1) السعيد الحسن، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات، العدد 11، ص 31.

(2) انظر الفهري، 2001، in: Causativity, transitivity and iterativity as pluralities, ص 9-72.

وسنسمي هذا العدد بالعدد التطابقي، وهو سمة صرف تركيبية. والعدد كسمة دلالية سورية تتحقق في الفعل بطرق متعددة وينتج عن انطباق العدد الجمع على الأفعال توليد صور صرفية متعددة مثل: التعدية والمشاركة والتكثير والانعكاس... وقد ينطبق العدد على الرأس الحدسي أو على الموضوعات/المخصصات، أو هما معاً، وسيرورة الانطباقات الممكنة تفرز تشجيرات مختلفة. وقد أشرنا في ملاحظة في الهامش<sup>(1)</sup> إلى أشكال وسم الجمع في الأسماء والأفعال، وحددنا مجالات التشابه والتجانس في توظيف آليات صرفية شبه متناظرة. وقبل أن نسوق أمثلة الفهري وآليات تحليله للمعطيات من خلال توظيف فرضية "العدد الجمع في الأفعال". لتأمل المعطيات التالية التي تبين أن الأفعال تتضمن مواقع غير موسومة Unmarked مجردة لسمة عددية مقترنة بالحدث، وأن المكونات المصاحبة للفعل تقوم بنعت أو تخصيص هذا الموقع<sup>(2)</sup>.

- 1 - غسل هؤلاء العاملون في الداخلية الطفل
- 2 - أكل كل الرجال دجاجة
- 3 - وصل الجنود تدريجياً
- 4 - وصل الجنود دفعة واحدة
- 5 - ضاعف العطاء
- 6 - ضاعف الضرب
- 7 -؟؟ ضاعف التفاحة
- 8 - سعل زيد حتى المساء
- 9 - نام زيد حتى الظهر
- 10 - تسابق زيد وعمرو
- 11 - سابق زيد عمرا
- 12 - أكل التفاح ثلاث مرات/مرارا

(1) انظر الهامش 2 ص 248 من هذا العمل.

(2) الزعلي لحفيظ، 2003، المركبات العددية، رسالة الدكتوراه، إشراف كركاي.

بعض هذه الأمثلة مأخوذ من:

- الفهري، 1999، عن التوراث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي. ضمن: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 9-41.

- غاليم، 2004، في بعض سمات الفعل الدلالية، ضمن: سمات الفعل وطرق بنائها، ص 161.

Kratzer, 2003, Event argument and the semantics of verb, pp. 7-20. MS.

تري Kratzer أن بناء تأويل التعدد يقتضي ترميزه في شجرة تركيبية يظهر فيها الجمع كسور في مخصص مركب تطابقي يرأس سمة الجمع. ويصعد الفعل إلى رأسه حتى يكون في مجال هذه السمة.

في المثال (1) يمكن أن نتصور أن كل عامل يقوم بحدث غسل، فنكون بصدد عدة أحداث، أي أن الحدث ينتقل من الأفراد إلى الجمع. ويمكن أن نتصور أن الفريق برمته يغسل الطفل وأن الحدث وقع أكثر من مرة فنحصل على تأويل التكرار.

وفي المثال (2) إما أن يكون التأويل موازعا Distributive؛ فيكون حدث الأكل جمعا موزعا على أفراد الرجال حيث يتوافق كل فرد مع حدث أكل دجاجة، حدث واحد لكل رجل، أو تأويل مجامع Collective، أي أن كل الرجال اشتركوا في حدث أكل واحد. تفرز القراءة الأولى تعددا في الأحداث. فإذا افترضنا وجود موقع عدد/حدث في هذا الفعل وأن هذا الموقع قد يكون موسوما Marked في حالة الجمع أو غير موسوم؛ وهذا الالتباس وارد في المصادر التي وصفت في النحو القدام بكونها أسماء جنس غير مخصصة بالنسبة للعدد، أي ذات عدد ملتبس، فعندما نقول: الضرب/الأكل فقد يكون واحدا أو متعددا ولا شيء في الكلمة يرجح سمة دلالية على أخرى. وهناك آليات صرفية لو سم العدد في الأفعال. قد نستعمل وسائل صرفية لترميز العدد، وقد يخصص المحيط التركيبي والمركبات التي توارده موقع العدد في الحدث ليمنح تأويل الجمع بمعنى التعدد أو التكرار أو ما شاكل ذلك.

لاحظ أننا في المثال (3) نكون بصدد أحداث متعددة، أي عدة وصلوات لنحصل على تأويل جهة التوزيع Distributive Aspect، بينما في الجملة (4) ينتفي هذا التأويل فنكون بصدد حدث وصول واحد. والذي أنتج هذا الاختلاف الفرق بين (تدرجيا) و(دفعه واحده)، وجهة الإتمام Achievement في الفعل. أما في المثال (5) فدلالة الجمع مرمزة معمما، فالفعل مخصص معمما بما يفيد الجمع، وهو لا يأتلف إلا مع ما يقبل التعدد. لاحظ كذلك عدم مقبولية (7) لأن التفاحة كيان معدود ومحدود في واحد، ولا يقبل الكثير. أما المثال (8) فيجسد ظاهرة تعدد الحدث، لأن حدث السعال لحظي ومحدود؛ وإذا أردنا تمطيته حتى المساء لا يمكن إلا أن يكون على سبيل تعداد الحدث. هناك ما يدفعنا إذن إلى افتراض أن العدد الحدث موسوم بسمة الجمع في هذه الأفعال. أما في المثال (9) فالبنية الجهية للفعل تفرض قيودا دلالية وتحصر إمكانية بناء تعددي للحدث، لأن النوم سيرورة ممتدة تقبل التمطيظ دون تعدادها أو تكرارها بخلاف "سعل". وفي المثال (10) نكون بصدد حدث واحد حاصل من موضوعين مختلفين، وفي هذا السياق يصعب الحديث عن وسم سمة العدد في الحدث بالجمع. وفي (12) نكون بصدد حد للحدث وحصره بواسطة العدد أو تعدده بشكل غير محدود.

إذا كانت التأويلات الجمعية السالفة للحدث تتم بواسطة التأويل والتأليف الدلالي بين مكونات الجملة، فإن حالات الزيادة في الأفعال العربية يمكن تفسيرها بسهولة إذا افترضنا أن

الترميز الصرفي لمقولة العدد الجمع ينطبق إما على الرؤوس الحديثة أو على الموضوعات، منتجا قراءة التعدد. وتوجد في الصرف العربي بعض الاطرادات النسقية الدالة، فوسائل وسم الجمع صرفيا في جموع القلة والكثرة والمبالغة (الإسباق بالهمزة/التضعيف الصامتي/التضعيف الحركي) تشبه سبل التأشير الصرفي في نظام الأفعال لبناء التعدية أو التكرار...و تكون التعدية في صيغة "أفعل" نتاج انطباق مقولة الجمع على الرأس الحديثي والموضوعات، فنتج الزيادة بموجب إدماج هذه السمة، فالهمزة تقوم بدور إضافة موقع حديثي آخر إلى جانب الحدث المستفاد من المحمول الأصلي، فهي تُضعف الرأس بتكثيره بدل تفريده:

13 - أخرج زيد عمرا

14 - خرج عمرو

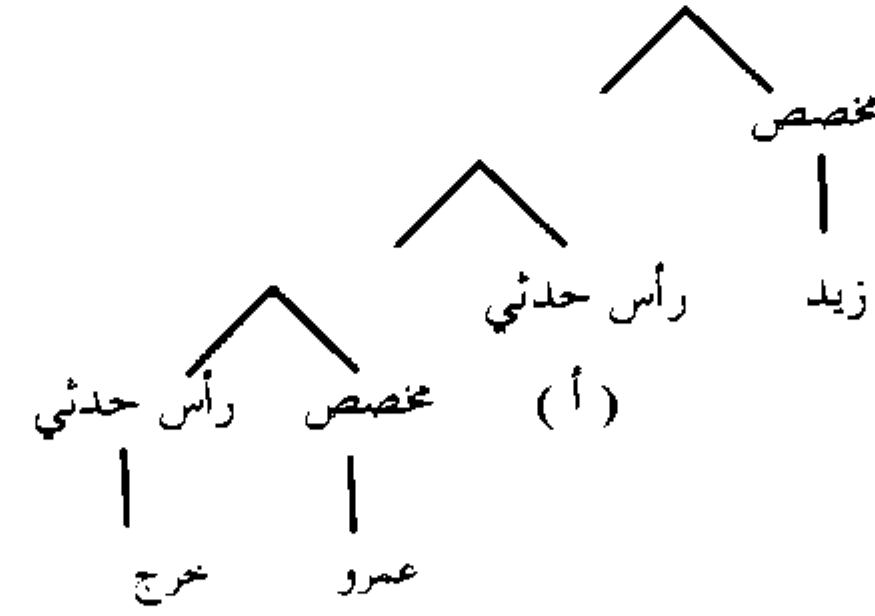
نلاحظ أن تشجيرة التعدية تعكس تعقدا في المخصصات وفي الرؤوس، فلدينا زيادة في عدد موضوعات الفعل، وزيادة "حدثية": فعل إخراج جعلي وفعل خروج<sup>(1)</sup>. وهناك حالات يسم فيها الجمع الرأس دون الموضوعات. مثل:

15 - قَطَعَ الثوب

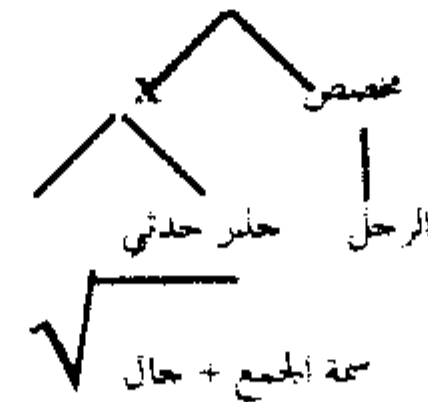
16 - غَلَّقَ الأبواب

17 - جَوَّلَ الرجل

18 - جال الرجل

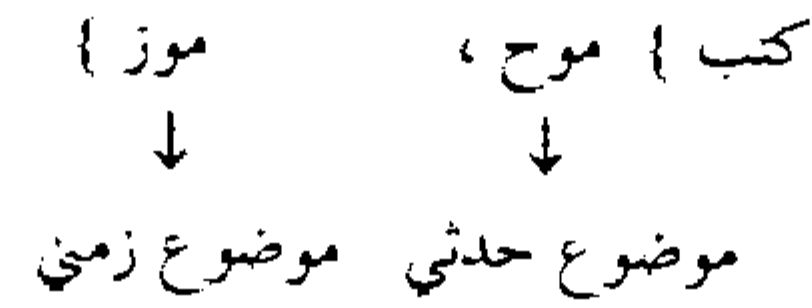


إذا كانت سمة الجمع في الرأس في بنية "أفعل" تؤدي إلى شطر الرأس، فوجود هذه السمة في (17) لا يستلزم ذلك، لأن الجمع هنا تجميعي Collective تأليفي. والتضعيف هنا غير مؤكّد للتعدية، لأن الجمع في الرأس وليس في الموضوعات:



(1) انظر الفهري، 2001: p. 21 Transitivity as plural number.

ومما لا شك فيه أن البنية غير الموسومة بالتضعيف (18) لا تنتج الدلالة الجمعية للحدث كما هو شأن (17). فالتأويل غير الموسوم لـ (18) هو حصول جولة واحدة في زمن الماضي. بينما التكرار الحدثي في (17) يقترن بتكرار زمني، أي أنه من المنتظر أن يكون الحدث قد وقع مرات متعددة. وهنا نصل إلى نتيجة لها انعكاس على البنيات الزمنية (التكرار، العادة، تأويل العموم) التي سندرسها في فصل السلاسل الزمنية؛ فقد اعتبر هيغنهاوتم متبنيا آراء دافيدسن حول الشبكة المحورية للفعل؛ أن للأفعال موقع حدثي بمثابة موضوع Event Argument كامن في شبكتها المحورية؛ أي أن الشبكة المحورية للفعل تتضمن بالإضافة إلى الموضوعات التي ينتقيها ويسمها بأدوار دلالية معينة، موضوعا حدثيا داخليا. وسنسعى إلى تطعيم هذا التصور الذي تبنته الدراسات الدلالية حول البنية الحدثية في اللغات الطبيعية بإضافة موضوع داخلي زمني. وهكذا تطور إشارات دافيدسن في اتجاه اعتبار الفعل حاملا لموضوع حدثي داخلي وموضوع زمني داخلي:



وكما يتفاعل العدد مع الموضوع الحدثي الداخلي، سنفترض بأنه يتفاعل بشكل منسجم مع الموضوع الزمني الداخلي، كما أنه يفرد أو يُعدّد الموضوع الحدثي، فكذلك يتمكن بالنسبة للزمن إما من تفريده أو تعداده. ولهذا التصور نتائج بالغة الأهمية في شرح علاقة العدد بالزمن، وتفسير دلالة أزمنة العموم Generics والعادة والتكرار. سنفسر الأمر بافتراض أن الزمن الدلالي متضمن لسمة العدد في اللغات الطبيعية، وذلك في إطار بناء هندسة تناظرية بين المقولات والعناصر اللغوية<sup>(1)</sup>، وتخصيص المقولات اللغوية بسمات متناظرة. سنفترض بأن العدد سمة دلالية عمودية Orthogonal، بمعنى أنها ليست سمة خاصة بطبقة معينة من المقولات. وهو اتجاه جديد في الدراسات اللسانية أضحت تتبناه عدد من الأبحاث في سياق بلورة أنطولوجيا موحدة للأشياء والأوضاع. ولهذا التصور انعكاس على تمثل وضعية المقولات في اللغات الطبيعية، فقد يكون عدد السمات الدلالية التحتية التي تلتقي فيها المقولات أكثر من السمات التي تمايز بينها، وقد تكون المقولة Categorization مسألة

(1) من المحاولات الرائدة في بناء هندسة تناظرية بين طبقات الأوضاع وطبقات الأسماء دراسة شوطا:

- تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء، في المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، ص 191-211.

- محمد غاليم، 2001، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر، ص 11-23.

بشأن تخصيص الأشياء، أي الكيانات والأوضاع التي تصفها المحمولات والجمل بسمات جهة متناظرة.

صرف - تركيبية محضة<sup>(1)</sup>. ويمكن أن نفترض أن الأفعال والأسماء في مستوى أعمق ذات تخصيص أنطولوجي موحد. بموجب تفعيل هندسة سماتية مبررة تصوريا<sup>(2)</sup>.

سنستبق بعض التصورات التي سنؤسس لها في فصل السلاسل الزمنية وبشكل أخص في الجزء المتعلق بالتسوير في الأزمنة؛ لتقدم بعض الفرضيات التي سنخضعها للتحليل:

أ. تمتلك المحمولات الفعلية موضوعين بالإضافة إلى الموضوعات التي تنتقيها دلاليا ضمن شبكتها المحورية: موضوع حدثي وموضوع زمني (م/ح/ز).

ب. السمة العددية للموضوع الزمني الداخلي غير مخصصة Unspecified؛ ويتم تخصيصها أو تسند لها قيمة Valuing حينما يقترن الفعل بالرأس الزمني الذي يمتلك بدوره سمة عددية دلالية، وهذه السمة الدلالية يتحكم فيها سور زمني مجرد في المصدر؛ يقوم بتخصيصها.

ج. السور الزمني المجرد في المصدر إما أن يكون سورا وجوديا يمنح تأويلا فرديا للزمن، وبالتالي يُفرد Individualize السمة العددية في الزمن. فنحصل على تأويل الحصول الواحد:

- خرج زيد أمس

ففي هذا المثال تتمثل القراءة غير الموسومة، في أن هناك خروجا واحدا، تم في زمن قبل الآن. وافترض وجود عدد معين من الخروجات لا يلغي قراءة التفريد لأن ما هو مُفرد هو المحور الزمني (قبل الآن) زمن واحد في الماضي (أمس). وبالتالي فقيمة العدد في الزمن مفردة. عكس ذلك يقع في حالة الاعتيادي Habitual:

- يأكل زيد التفاح دائما/كل صباح.

(1) أضحت تتبنى هذا التوجه النماذج التركيبية خاصة مع مارانتز 2001 في إطار الصرف الموزع. فالعناصر اللغوية لا تدخل الحساب التركيبي بسماتها المقولية وإنما تأخذ هيئة جذور (الجذر هنا كيان تركيبى وليس كيانا صرفيا) في أسفل الشجرة وتمقّل في التركيب داخل محيط تركيبى تتحكم فيه العناصر الوظيفية التي تُحيز الجذر. فالجذر يكون فعلا إذا تحيز في سياق مقولات الوظيفية معينة مثل الزمن والجهة والبناء، واسما إذا تحيز في سياق المقولات الوظيفية التي يرأسها المركب الحدي. وتمتلك هذه النظرية أدوات إجرائية دقيقة لتفسير سلوك المقولات المزدوجة مثل المصادر واسم الفاعل التي تملك هوية مقولية مركبة [+ف، +س].

ويتضمن التمثيل الشجري في إطار هذا التصور مقولات وظيفية من قبيل الفعل الخفيف الذي يمنح التخصيص الحدثي للمحمول، ويسوغ الموضوع الخارجي، ومقابلته في البنى المؤسمة المركب الإسمي الصغير الذي يؤدي وظيفة تأسيم البنية الجمالية، إذا أسقط مباشرة فوق الجذر كان الجذر متمكنا في اسميته. وإذا وجد بينه وبين الجذر مقولات وظيفية فعلية كنا بصدد المقولات المزدوجة، وبالتالي يتأخر التأسيم. وبذلك نميز بين أسماء الحدث وأسماء النتيجة، فالفرق يتمثل في مستويات الإصاق وأحيازه.

(2) غاليم، 2001، سمات جبهة في الأشياء والأوضاع، ص 12.

نفترض بأن الاعتيادي لا يسور الأحداث فقط (أي عدة أحداث للأكل)، وإنما يسور الأزمنة (عدة أزمنة للأكل).

في إطار فرضية العدد، نفترض بأن سور الاعتيادي يعدد/يضاعف/يكثّر pluralize سمة العدد في الزمن.

أما مع الجهة أو الزمن العام Generic:

- يتمدد الحديد عند مئة درجة من الحرارة.

فسور العموم يُحيد سمة العدد في الزمن، وبالتالي يسلبه وظيفة الحد Delimiting.

يمنحنا تخصيص شبكة المحمول الدلالية بموضوع حدثي وزمني إمكانية الفصل بين انطباق العدد على الأحداث دون الأزمنة أو انطباق سمة العدد عليهما معا. ويوازي ذلك ما لاحظته الفهري عن انطباق العدد على الرأس أو الموضوعات أو هما معا، وهو تمييز يمكننا من رصد الفرق بين جهة التكرار Iterative وجهة الاعتيادي. فالتكرار يفيد حصولا متعددًا للحدث في نفس المحور الزمني، فهو سمة تسور الموضوع الحدثي ولا تسور الموضوع الزمني، والاعتيادي لا يستلزم تفريد المحور الزمني.

وسنبين كيف أن النظام الزمني للغات الطبيعية قائم على العدد، وأن هناك تناظرات ذات دلالة بين تخصيص العدد في الأسماء وتخصيصه في الأزمنة، فكلمة مثل "القطط" سمة العدد فيها ملتبسة، قد تشير الكلمة إلى جنس القطط فتكون حينئذ غير مخصصة بالنسبة للعدد؛ ويكون تخصيصها كالتالي:

[Ø ذري + تفريدي]<sup>(1)</sup>

Ø Singulative Atomic

أو قد تحيل على كيانات أو ذرات فردية متعددة: مجموعة من القطط متكونة من أفراد. فالعدد ملتبس بين التخصيص أو غياب التخصيص، مما يولد التباسا في قراءة الجموع (كتب، رجال...). بين القراءة العامة التي تشير إلى النمط أو الجنس، فيكون العدد ذا دلالة عامة، أو القراءة الوجودية أو التعدادية التي تشير إلى أفراد معينين.

الفكرة أن الالتباس الموجود في سمة العدد في الأسماء يناظره التباس في سمة العدد في

الزمن، وقد يتقاطع الالتباسان. فعندما نقول:

- يقاوم الرجال العدو.

(1) أحيل على مقال الفهري، 2003: حول الصنائف الاسمية:

- Nominal classes and parameters across interfaces and levels, with particular reference to arabic.

أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر.

تكون الجملة حاملة لتأويلين زمنيين (قراءة التدرج/قراءة العموم)، وفي هذه الحالة،  
مكمن الالتباس غير موجود في الزمن؛ وإنما ينتج عن التباس سمة العدد في الزمن. فكما تلتبس  
سمة العدد في الأسماء فكذلك تلتبس في الأزمنة. يتقاطع التباس العدد في الاسم (الرجال) مع  
نظيره في الزمن في الجملة أعلاه.

وقد يقع الاعتراض على تصور إضافة سمة العدد إلى لائحة سمات الفعل الصرفية بحجة  
كونها سمة دلالية ترتبط باشتقاق الصور الفعلية وبنائها الموضوعاتية، الشيء الذي يجعلها  
أقرب إلى المقولات الاشتقاقية منها إلى المقولات التصريفية. لكن هذا الاعتراض يسقط إذا ما  
ذكرنا بأن العدد سمة دلالية عبر مقولية GrosCategorial تسم مقولات متعددة، فاقترانها  
بالزمن كمقولة تصريفية تأكيد لهذا الطرح.



## المبحث الرابع

### السمات الزمنية ومسارات وسمها

ننطلق من تصور أن اللغات تنظم سمات العناصر اللغوية (الصوتية/الصرفية/التركيبية/الدلالية) في إطار تقابلي بين عنصر/قيمة موسوم/ـة *Marked element* وعنصر/قيمة غير موسوم/ـة. وأن اعتبارات الوسم تختلف من مستوى لآخر، فالاعتبارات التي نقيم على أساسها الوسم في المستوى الصوتي ليست هي الاعتبارات التي تنظم الوسم في المجال الدلالي. لكن هذا لا يمنع من وجود مقاييس أو خصائص مشتركة توحد آليات الوسم في اللغات الطبيعية. لمفهوم الوسم جذور تاريخية تعود إلى دراسات تروبتسكوي وبعده ياكسون لصوتيات اللغات الطبيعية ولخصائص السمات الصوتية. وقد تبنت الصوارة التوليدية بعد ذلك تنظيم سمات النسق الصوتي في إطار العلاقة موسوم/غير موسوم.

نستقي المقاييس التالية التي أوضحت سائدة في استعمال مفهوم الوسم كأداة لسانية إجرائية في تصنيف ووصف الظواهر اللسانية في الدراسات اللغوية من دراسة لشينكوي<sup>(1)</sup>، وهي مقاييس وروايز لتحديد العناصر الموسومة:

أ. العنصر الموسوم هو العنصر الأكثر تقييدا في انطباقه، في مقابل العنصر غير الموسوم الذي له استعمالات عامة مقارنة بنظيره الموسوم<sup>(2)</sup>.

ب. أقل ورودا أو استعمالا.

ج. أكثر تعقيدا من الناحية التصورية.

د. يعبر عنه بصرافة ظاهرة، بخلاف غير الموسوم الذي لا يحتاج إلى الوسم الصرافي<sup>(3)</sup>.

(1) G. Cinque, 1997, Adverbs and Functional Heads across linguistic perspective, pp. 214-219.

(2) للتمثيل نتناول النظام الحركي العربي، فالنسق الحركي يقوم على ثلاث حركات قاعدية تتوفر على عنصر محايد غير موسوم واحد، وهو الفتحة في مقابل الضمة والكسرة. فالتأليف بين الفتحة لا يخضع لقيود: كَسَبَ. يمكن أن تؤلف مع نظيرتها بحرية أو تتألف مع حركة موسومة أخرى بدون مشكل: لَعِبَ، بينما التأليف بين السمات الموسومة يكون أكثر تقييدا: فَعَلَ سَيْئَةً وَفَعَلَ سَيْئَةً. انظر:

- Tourabi, 1998, The apophonic system of standard Arabic, p. 44.

(3) لاحظ أن المذكر غير موسوم في العربية، فهو لا يحتاج إلى علامات صرفية، بخلاف المؤنث، وفي نفس الإطار يمكن أن نقول إن التقابل في نظام العدد تقابل بين عضو غير موسوم (المفرد)، وأعضاء موسومة (المتنسى والجمع). وفي إطار هذا التقابل نلاحظ أن المؤنث يعرف التباسا أكثر في علاماته وتأويله، فهو أكثر تنوعا من الناحية الصرفية مقارنة بالمذكر. هناك ميل إلى عدم تخصيص القيم المجردة default أو

يلاحظ شنكوي أثناء استعماله لهذه الروايز أن الأزمنة التي لا تلتقي فيها العناصر الثلاثة (زمن التلفظ، وزمن الحدث، وزمن الإحالة) هي الأزمنة الأكثر موسومية في اللغات، وتتجلى هذه الخاصية في المستوى الصرفي حيث تميل اللغات إلى عدم رسم الصورة المحايدة وسمها صرفيا؛ كما هو شأن الحاضر في لغات كثيرة. وفي المقابل، توسم الأزمنة الأخرى بأشكال صرفية معقدة. وفي إطار التقابل العام للوجه [±متحقق] Realisis، يرى أن السمة المجردة هي [+ متحقق]. أما الوسم في الجهات فيتخذ عنده الصورة أسفله، وهو نظام توزيعي يستند فيه شنكوي بشكل أساس إلى أنظمة الوسم الصرفي في اللغات الطبيعية. ملاحظا أن هناك سمات لها تحققات صرفية أكثر من سمات أخرى يعتبرها السمات غير الموسومة التي تميل إلى اختيار استراتيجية عدم التأشير الصرفي. نلاحظ في هذا النظام أن السمة الموجبة موسومة، والسمة السالبة مجردة:

[+ اعتيادي] ⇔ [- اعتيادي]/[+ تكراري] ⇔ [- تكراري].  
 [+ ترديدي] ⇔ [- ترديدي]/[+ منته] ⇔ [- منته].  
 [+ مكتمل] ⇔ [- مكتمل]/[+ امتدادي] ⇔ [- امتدادي].  
 [+ استمراري] ⇔ [- استمراري]/[+ متدرج] ⇔ [- متدرج].  
 (أو مخصص زمنيا) (غير مخصص زمنيا)  
 (عام)

يضيف شينكوي أن نظام الوسم يتعقد عندما نرصد مساره داخل نظام تألفي تفاعلي، ذلك أن [- ماضي] تكون سمته الجهية [- منته] هي السمة المجردة غير الموسومة، بينما في [+ ماضي] تصير سمة [+ منته] سمة مجردة غير موسومة. كما أن السمة [- مستمر] غير موسومة في المحمولات الدالة على الأنشطة والحالات، بينما تختار المحمولات الأوجية/المحدودة Telic السمة [- مستمر] كسمة مجردة. وسنحاول فيما يلي أن نرصد ما يشبه هذا التعقيد في نظام تأليف السمات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية.

---

غير الموسومة في اللغات الطبيعية. ويولد عدم التخصيص الالتباس. قارن ذلك باستعمالات "يفعل" في العربية كصورة ملتبسة، ويمنح عدم التخصيص للصورة الصرفية استعمالات أوسع، ويضيق التخصيص الخناق عليها، حيث يسيجها بسمات تقيد سياقات استعمالها. انظر:

- Iris Berent, Pinker, Tzelgov, 2002, Computation of semantic, Number from morphological information, p. 5. Draft

إن وجود قيمة غير موسومة لا يعني دائما تخصيصا سلبيا للسمة، وإنما قد يعني غياب التخصيص unspecification. فمثلا كلمة "كلب" dog في الإنكليزية عضو غير موسوم، فإما أنه يشير إلى ذكر الكلاب أو أنها كلمة غير مخصصة بالنسبة للتقابل [ذكر ≠ أنثى].

لاحظ شنكوي أن الأنظمة اللغوية قد تفرز مساراً غير تجانسي في الوسم، كما يلاحظ في اللغات الكريولية Créoles، حيث يكون نظام الوسم في الجمل ذات المحمولات الساكنة، مختلفاً عن نظيره في الجمل ذات المحمولات الحديثة Eventive. ففي الأول يتم اختيار صورة الحاضر كسمة غير موسومة، ويقع اختيار [+ ماضي] كسمة غير موسومة بالنسبة للثاني. فالوسم هنا يراعي الطبقات الجهية للمحمولات وتتحول قيمه أثناء الانتقال من طبقة إلى أخرى. وهذا التحول في قيم الوسم ظاهرة يمكن ملاحظتها في كثير من اللغات نتيجة اختلاف طبقات المحمولات وطبيعة الرؤوس الوظيفية التي تلتصق بها، حيث تتحول قيم الوسم نتيجة حصول ائتلاف بين الخصائص الجهية أو الزمنية للرؤوس والخصائص الزمنية أو الجهية للصفات الزمنية<sup>(1)</sup>. وهو ما لاحظناه أثناء دراسة التناوب الحركي ومساره في المحمولات الفعلية في العربية. لقد لاحظنا أن المحمولات الدالة على الأعمال والأنشطة ذات سمات جهية غير موسومة وهي [+ حركي، α عارض]، بينما تخصص الحالات بسمات جهية غير موسومة [- حركي، ± عارض]، وقد تتغير قيم الوسم في الحالات عندما يتم نقلها إلى أعمال أو ما يسمى Destativization حيث تصير القيمة غير الموسومة [+ حركي] بدل [- حركي].

وفي إطار دراسة النظام الزمني العربي سنعمد تخصيصات الوسم التالية:

أ. يتأسس النظام الزمني العربي على تقابل مركزي تتفرع عنه تقابلات أخرى. والتقابل المركزي فيه يبني على قيمة زمنية واحدة موسومة وهي [+ قبلي] Anterior<sup>(2)</sup>. أما [- قبلي] فيشكل القيمة غير الموسومة في هذا النظام. وتنتقى الصورة غير الموسومة في استعمال واسعة، فهي الصورة التي تنتقيها الوجوه، وهي الشكل الصرفي المؤهل لحمل علامات الوجه الصرفية، وهي أيضاً الصورة التي تستعمل في سياق الحال والوسيط والنفي الزمني (لم، لن) والبنى النافية، وفي البنى التي تعادل غير المنتهي Infinitive في لغات أخرى. وانتقاؤها مبني على قيود زمنية وجهية، بينما الصورة الموسومة لاحنة في مثل هذه البنى<sup>(3)</sup>. فصورة "يفعل" أقل تخصيصاً أو مخصصة تخصيصاً أدنى Underspecified. ويتجلى ذلك في التباسها الزمني بين الحال/العادة/العموم.

لم يخرج/لن يخرج ← \* لم يخرج/لن يخرج.  
أريد أن يلعب الكرة ← \*أريد أن لعب الكرة.

(1) شنكوي، 1997، نفسه، ص 215.

(2) حول موسومية الزمن الماضي في العربية انظر فصل المقولات الزمنية والجهية.

(3) انظر الفصل الثاني من هذا الباب الباب للمزيد من التفاصيل.

جاء زيد يضحك ← \*جاء زيد ضحك.  
 تُلعب الكرة هنا (بتأويل الوسيط) ← \*لُعِبَت الكرة هنا (لاحنة في تأويل الوسيط).  
 صار زيد يلعب ← \*صار زيد لعب.  
 كاد زيد يسقط ← \*كاد زيد سقط.  
 بدأ زيد يكتب ← \*بدأ زيد كتب.  
 ما زال زيد يكتب ← \*ما زال زيد كتب.

لا شك أن هناك تخرجات لهذه المعطيات تتداخل فيها القيود الجهمية الانتقائية التي تضعها الأفعال الرئيسية وسياقات الحال. لكن يكفي أن نلاحظ أن الصور غير الموسومة تتوزع بسهولة في هذه المواقع.

ب. يمتلك [+ قبلي] تفريعات زمنية منها المكتمل Perfect والماضي البسيط والمكتمل الفائق أو الماضي البعيد Plus perfect، وهي تفريعات موسومة صرفيا وتركيبيا، لأن معيار التمييز أحيانا بين سمة زمنية أو أخرى (الماضي البسيط أو المكتمل) قد نلتجئ فيه إلى التركيب.

ج. نظام الوسم في الجهة المعجمية يقوم على تقابل بين [+ حالة] باعتبارها جهة موسومة [- حالة]. وروائز الفصل هنا دلالية ومعجمية كما سلف أثناء تحليل مسار التناوب الحركي في جذوع الأفعال.

د. نظام الوسم في الجهة النحوية يقوم على تقابل [+ تام] كسمة موسومة و[- تام]. ففي الحالات المجردة يخصص الفعل غير التام بسمة زمنية غير موسومة [الحاضر] وسمة جهمية غير موسومة [غير التام]:  
 - يكتب زيد الرسالة (الآن).

أما التفريعات الجهمية لغير التام مثل الاعتيادي Habitual والتكرار Iteration والعموم Generic، فكلها جهات موسومة ووجه موسوميتها أنها تحتاج إلى عناصر لغوية وتخصيصات دلالية داخل التركيب حتى تتحدد مثل الظروف أو الأسوار الظاهرة أو المجردة، حيث ترد في سياقات تأويلية موسومة دلاليا.

نستعيد ملاحظة شنكوي بشأن نسبية نظام الوسم وتغير قيمه أثناء التأليف.

هـ - ينسب نظام الوسم في الوجوه على تقابل بين سمة غير موسومة [+ تصريحي] Declarative. أما باقي السمات الوجهية فهي موسومة. تحمل الأفعال في وجه التصريح الحركة الإعرابية الأكثر تجردا في نظام الإعراب في اللغة العربية وهي الرفع. بينما تُعلم الوجوه الأخرى بنظام وسم Marking صرفي غير متجانس، إما الوسم بالحركة أو

بمقطع صوتي (ن)، أو بصرفية فارغة (الجزم). ويتلازم التأشير الصرفي مع شروط تركيبية ودلالية تقيد الدلالة في أحياء تركيبية معينة.

يمكن دراسة هذه السمات في إطار تصور تألفي على غرار ما أنجز في النظريات الصوتية التي درست التأليف بين القطع الموسومة وغير الموسومة، راصدة مسارات الوسم في اللغات الطبيعية. وبرنامج المقاربة التألفية لسمات السلسلة الزمنية (زمن، جهة، وجه) واعد، يفتح آفاق مهمة لفهم سلوك الأزمنة في اللغات الطبيعية. ونظراً لشساعة هذا البرنامج سنحاول أن نرسي بعض معالمه على أساس أن تحقيق الفرضيات والتصورات يحتاج إلى بحوث تفصيلية. وسنقدم تصورنا للموضوع في شكل ملاحظات وتعميمات وصفية:

أ. يلاحظ أن السمات الموسومة أكثر تقييداً في التأليف من السمات غير الموسومة. فالوجه غير الموسوم [+ التصريحي] يتألف بسهولة مع سمات الزمن المختلفة [+ الحاضر] و [+ الماضي] و [+ المستقبل].

بينما تضع الوجوه الموسومة قيوداً تألفية انتقائية، حيث تنتقي أزمنة مخصصة. لنلاحظ سلوك الأفعال في المعطيات التالية:

- يجب أن تخرجَ
- \*يجب أن خرجتَ
- يمكن أن تشتري الكتاب
- \*يمكن أن اشتريتَ الكتاب
- أريد أن تعتقد في ذلك
- \*أريد أن اعتقدتَ في ذلك

فالأمر كسمة وجهية موسومة لا يقبل الائتلاف مع سمة الماضي أو السمات الجهية الموسومة، لأنه لا يملك زمناً ولا جهة محددة، فزمنه تأويلي، حيث إن تأويله في الحاضر أو الاستقبال يقوم على قواعد الاستلزام التخاطبي.

والملاحظ أن المعطيات الفعلية السالفة الواردة في سياق الوجه يقابلها في لغات أخرى الوجه التذيبي Subjunctive أو الصورة غير المصرفة Infinitive للفعل. والوجوه التذيبية ذات بنية وظيفية مقلصة في كثير من اللغات التصريفية لا زمن لها، فرؤوسها الزمنية فارغة وتكتسب سمتها الزمنية من الأفعال الرئيسية. وما يهمنا هو أن الوجه الموسوم يختار إما الصورة غير الموسومة في نظام الأفعال أو أزمنة غير مخصصة أو غير موسومة.

ويمكن أن نعمم الملاحظة على نسق الأزمنة، فـ [- قبلي] يتألف بسهولة مع السمات الجهية الموسومة: (الاعتيادي والعام والتدرج)، ويقبل بسهولة تحييد قيمته الزمنية الإحالية

والاشتغال كزمن عائدي. ويمكننا التخصيص الأدنى لنسق سماته من تحييدها أو تخصيصها تخصيصاً موجباً أو سالباً. بينما يبدي النظام القبلي [+ قبلي] باعتباره الصورة الموسومة للتقابل الزمني نوعاً من الانغلاق Opacite إزاء هذه السياقات.

وهناك سمات لا تأتلف لأسباب تصورية دلالية، فهي عبارة عن تخصيصات تُقضي بعضها البعض، فالتأليف [+ عام Generic، + متدرج] تأليف لاحق في اللغات الطبيعية، ويمكن اشتقاق أسباب لحنه من مبادئ دلالية عامة داخل وجهة التركيب/الدلالة Interface. ولا يمكن أن نجد جملاً يتوارد فيها تأويل التدرج والعام.

وهناك لغات يجيز صرفها أو نظامها التركيبي التأليف بين سمات معينة، خذ مثلاً المركب [+ أمر، + اعتيادي]. لقد لاحظنا أن الأمر يميل إلى تقليص بنيته السماتية وهو تقليص ينعكس على صرفه.

لكن يبدو أن الداريجة المغربية تجيز التأليف التركيبي بين هذه السمات:  
- كَنْ تَثْلَعَبْ مَرْيَانُ.

ويؤكد هذا المثال طرحنا لأن الفعل "لعب" لا يمكن أن يحمل صرفياً سمة [+ أمر/اعتيادي] لذلك يظهر الفعل المساعد لحمل سمة الأمر. وفي هذا الإطار ينبغي أن نميز بين السمات التي لا يمكن للفعل أن يؤلف بينها لأسباب تصورية/دلالية، وبين السمات التي لا يمكن تحقيقها لأسباب صرفية تقترن بنوعية المواقع Slots الموجودة في الفعل وطبيعة السمات التي يمكن أن تحل فيها. فالفعل العربي يتضمن مواقع صرفية لتمثيل سمات البناء والزمن والجهة والوجه. وتقبل هذه المواقع التخصيص بنسق سماتي محدود، وإذا أضيفت سمات زمنية أو جهية أخرى اضطرت اللغة إلى استغلال الأفعال المساعدة الزمنية والجهية لتهجية هذه السمات ومعجمتها.

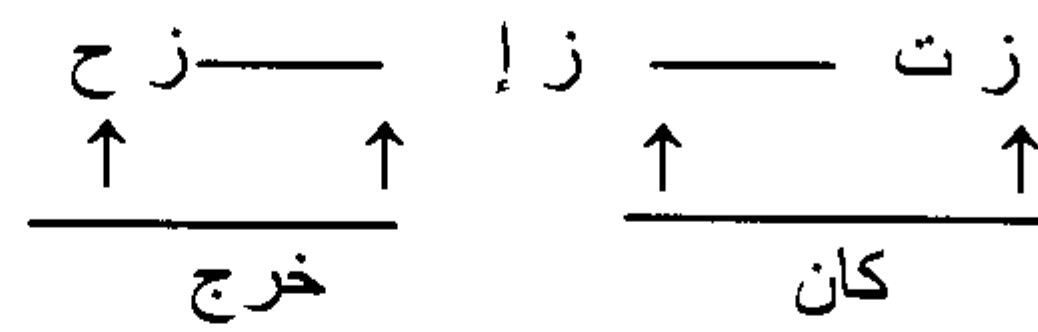
فإذا كان الزمن [- قبلي] والجهة [- غير التام]، وأضفنا إلى تخصيص الجهة تقسيمات معينة مثل [+ اعتيادي] أو [+ عام] أو [+ متدرج] لم نحتاج إلى أفعال مساعدة لمعجمتها، لأن الموضع الزمني في صورة غير التام محل لتأويل هذه السمات بتخصيص سمة العدد فيه. الحساب التأويلي لهذه السمات لا يحتاج إلى إسقاطات إضافية. أما إذا انتقلنا إلى تخصيصات جهية أدق مثل:

(+ استمرار)  
(+ ابتداء)  
(+ شروع)

احتجنا إلى إدراج أفعال مساعدة، لأن موضع الجهة في الفعل لا يصلح إلا لبناء تقابلات عامة [+ تام] [- تام]. ويحتاج الحساب التأويلي لهذه السمات إدراج رؤوس

وظيفية إضافية. وفي النظام الزمني نظير ما لاحظناه في نسق الجهة. فصرفية الزمن في الفعل ترمز نظاما تقابليا عاما [± قبلي]. أما تفريعات [+ قبلي] (المكتمل Perfect والمكتمل الفائق أو الماضي البعيد Plus perfect) فتحقق من خلال التأليف بين الفعل المعجمي والفعل المساعد: - كان قد خرج.

فعلى افتراض أن الجملة السالفة ذات تخصيص زمني يتأسس على علاقيتين زمنيتين سبقيتين: زمن الإحالة يسبق زمن التلفظ، وزمن الحدث يسبق زمن الإحالة.



فـ "خرج" ترمز إلى العلاقة السبقية (ز/إ/ح) و"كان" ترمز إلى العلاقة السبقية (ز/ت/إ). فالتعقيد الزمني ينعكس على التعقيد الصرفي، وباعتبار أن الموقع الزمني في الفعل لا يمكن إلا أن يمثل لعلاقة سبقية واحدة، لذلك ينبغي توفير الفعل المساعد لحمل العلاقة السبقية المتبقية. هناك مراوحة إذن بين التحليلية Analyticity والتألفية Synthenticity. فالتحليلية نتاج التعقيد الزمني والوظيفي الناتج عن إضافة سمات زمنية أو جهة موسومة لا يمكن للفعل ترميزها<sup>(1)</sup>. ويمكن أن نلاحظ اقتران التعقيد الوظيفي أو الزمني بظاهرة التحليلية في كثير من اللغات الطبيعية<sup>(2)</sup>. وهناك تخريج آخر لبنية "كان خرج" قائمة على تصور الوسم، فإذا كانت سمة [+ قبلي] سمة موسومة في نظام الزمن، يمكن أن نقول إن

(1) في سياق استدلالى مشابه مبني على التقابل [قيم مجردة ≠ قيم موسومة] يرصد شنكوي الفرق بين بنية: - prices rise

الأثمنة ترتفع

و: prices must not have been being raised.

ففي البنية الأولى تأخذ الرؤوس الوظيفية: جهة التدرج/جهة المكتمل/الوجه المعرفي قيما متجردة default، ويتمظهر ذلك على مستوى البنية الجمالية حيث يظهر محمول فعلي واحد في الجملة دون مساعدات بخلاف البنية الثانية، حيث يتوافق وسم السمات الوظيفية مع التعقيد الصرفي. ومع ذلك يفترض شنكوي أن البنية الوظيفية للجملة الأولى لا تختلف عن الثانية في عدد الإسقاطات. فعدد الإسقاطات الوظيفية وترتيبها ثابت، وتختلف الجمل فقط في تخصيص هذه الإسقاطات من جهة الوسم أو عدمه، وهو ما لا نتفق معه فيه. فإذا كانت قيم السمات مجردة لا داعي لإسقاطها في التمثيل الشجري لأنه ليس لها أي انعكاس على مستوى الصوت أو الدلالة. وإسقاطها يتنافى مع القيد الوجيه interface condition وشروط المقرئية legibility conditions في نظرية تشومسكي، 1998، ما دما سنضطر إلى إسقاط رؤوس وظيفية ليس لها تأثير في التمثيل الصوتي أو المنطقي/الدلالي.

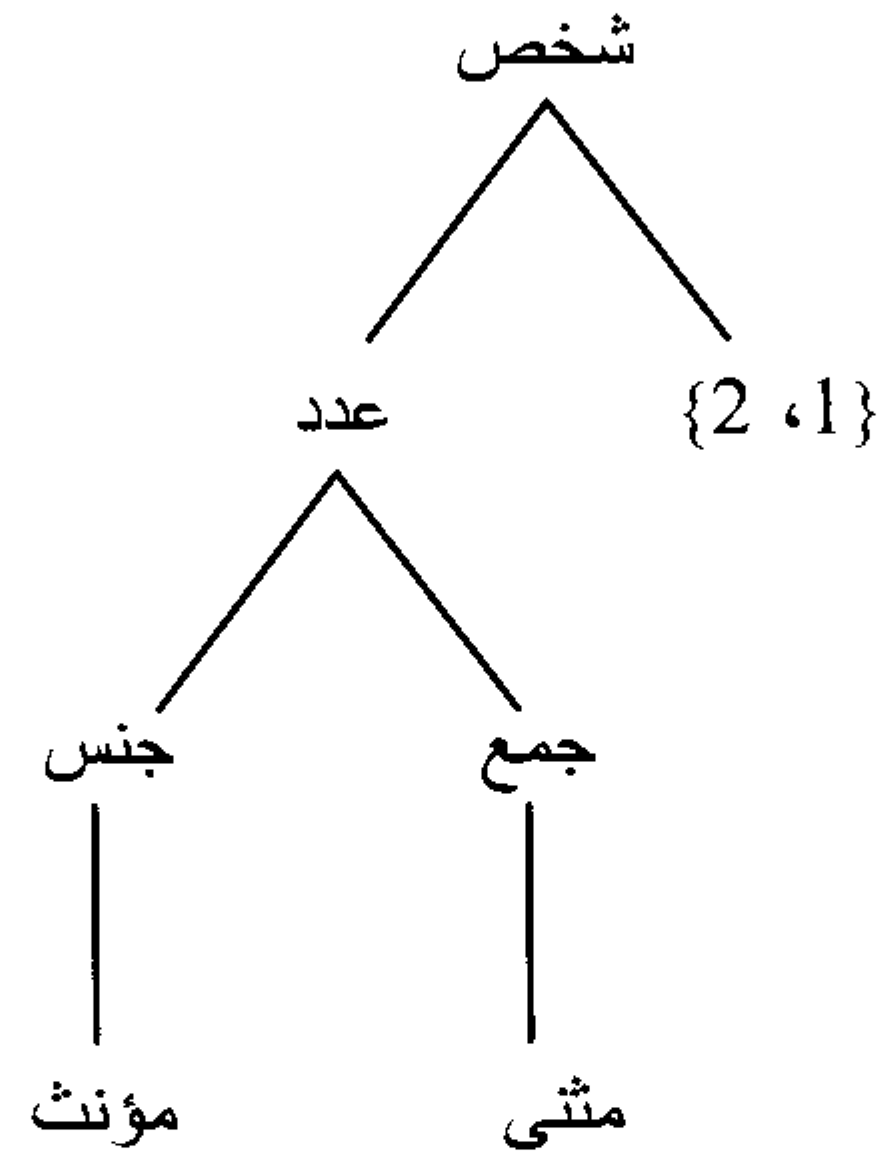
- G. Cinque, 1997, p. 217.

والرحالي، 2003، ص 51-63.

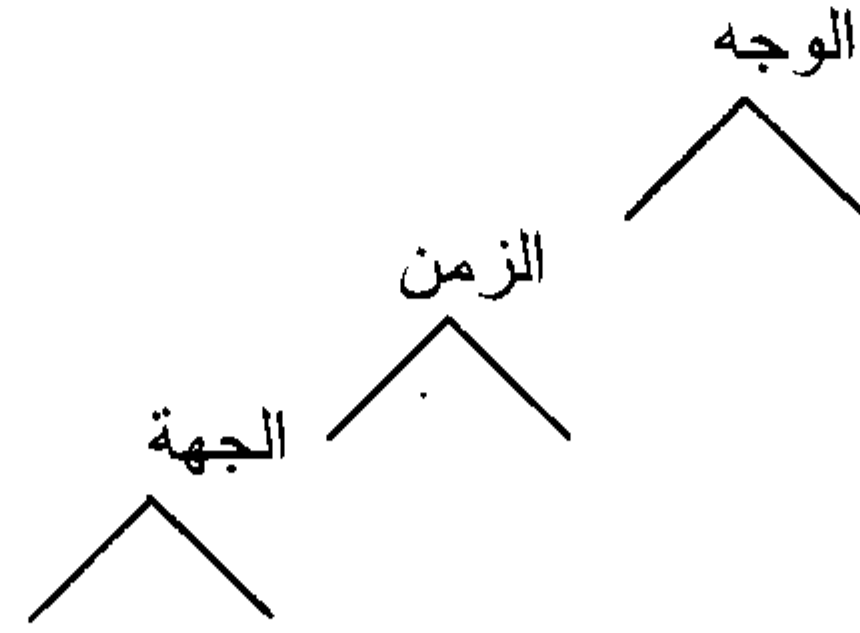
(2) انظر: Fehri, 2001, Synthetic/Analytic Assymetries in voice and temporal patterns, pp. 11, 15.

عدم قابلية الفعل أن يحمل تأويل الماضي البعيد في غياب المساعد راجع إلى قيود الوسم، على أساس أنه لا يمكن لنفس الصورة أن تحمل السمة الموسومة نفسها مرتين، كما هو شأن الوسم في نظام الحركات (فعل/فُعْل).

يمكن أن نُحوّل النقاش إلى مستوى أعم متسائلين حول إمكانية بناء هندسة سماتية للنسق الزمني في اللغة العربية على غراء الهندسة السماتية لنسق التطابق التي يفترضها الفهري، حيث يزعم وجود سلمية لتخصيص السمات التطابقية يكون فيها الشخص أعلى من العدد، والعدد أعلى من الجنس، وتتنبأ هذه السلمية بمسار التخصيص وإمكانياته، فإذا خُصّصت السمات العليا خُصّصت معها السمات الأدنى، وتخصيص السمات الأدنى لا يستلزم تخصيص السمات العليا.



وبذلك نحصل على تأليفات ممكنة وأخرى غير ممكنة. فتبعاً لهرمية السمات تعتبر التأليفة (شخص، عدد، جنس) تأليف سليمة، بينما تأليفة (جنس بدون عدد) و\* (شخص، جنس بدون عدد) لاحنة. وبافتراض وجود سلمية مشابهة في نسق الوجه/الزمن/الجهة ستتحذ الهرمية الشكل التالي:



فالوجه يحتاج إلى زمن حتى يتحيز. لأن الوجوه تملك سمات زمنية، حتى إذا افترضنا أن الفعل غير مخصص زمنياً. مثلاً في الوجه التذيي:



- أريد أن أخرج.

- ينبغي أن يخرج.

يموقع الوجه الوضع في المستقبل. غير أن التخصيص الجهي لا يقتضي دائما تخصيص الزمن بمعناه الإحالي. لنأخذ للتمثيل جهة الاعتيادي/أو العموم، لا تأخذ الأفعال مع هذه الجهات وجوه موسومة، حتى إن تأويل الوجه هنا غير منظور دلاليا. وفي المقابل نلاحظ أنه كلما تخصصت سمة الزمن في الفعل إلا واقتضى الأمر تخصيص سمة الجهة<sup>(1)</sup>، لأن الزمن يحمل سمات جهية محايدة من جهة، ولأن البنية الزمنية في العربية تعرف توارثا للسمات بشكل تنازلي من جهة ثانية، حيث إن الماضي يحمل سمة التمام بشكل ملازم في العربية<sup>(2)</sup>. جَرَّب إدخال الوجوه الموسومة على الاعتيادي والعام ستلاحظ أن الفعل يفقد دلالاته الجهية:

- ليت الشمس تشرق في الصباح

- ينبغي أن تشرق الشمس في الصباح

- أريد أن يأكل زيد التفاح كل يوم

ويمكن تأويل الوجه في جهة العام Generic على التصريح Declarative كسمة مجردة غير موسومة، وهو تأويل في غياب التخصيص؛ يناظر في ذلك ما لاحظته الفهري بالنسبة للشخص الثالث/الغائب في: يفعل زيد.

حيث يكون الشخص غير مخصص Unspecified. وعدم التخصيص لا يستلزم غياب الشخص، وإنما الشخص موجود ولكن في غياب تخصيص لسماته الموسومة [+ شخص 1 أو 2] التي تقتضي التخصيص لتصير منظورة دلاليا، وبالتالي تميز بين الصفات التي تفتقر إلى الشخص هائيا وبين الفعل المشار أعلاه إليه الذي لا يحمل الشخص فيه تأويلا موسوما<sup>(3)</sup>. نخلص إلى أن الفعل العربي يعرف تنوعا في صُرفه Inflections، حيث تتركب بنيته الصرفية من مقولات وظيفية متعددة تخصص المجال الوظيفي للفعل. ونمثل لهذه البنية وفق الشكل التالي:

{صرز، صربناء، صرجه، صروجه، صرتظ} (صرفات الفعل العربي)

(1) ينظر فيما يخص سلمية السمات الزمنية/الجهية وتناظرها مع هندسة السمات الإحالية في التطابق: - الفهري، 1998، المقارنة والتخطيط، ص 57. وأحيل أيضا على مقال زمن اللغة، كتاب سمات الفعل وطرق بنائها.

- جحفة، 2001، ص 192.

(2) انظر: الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 22.

(3) انظر: Tourabi, 2000, Markedness and person/Number ordering, p. 57.

وتخضع هذه البنية السماتية لسيرورات تخصيصية معقدة، تتداخل في تحديدها القيود التركيبية والدلالية، سنسعى إلى تدقيقها في فصل السلاسل الزمنية. كما أن مسار وسم سماتها ذو نتائج بالغة الأهمية في تفسير عدد من البنى الزمنية في اللغة العربية، مثلما يمتلك إمكانات تفسيرية لشرح التفاعل بين الوجه والزمن والجهة في اللغة العربية. ونأمل أن نكون قد أرسينا فرشا تحليليا ذا دلالة في نحو الزمن والجهة.

## المبحث الخامس

### حول لا توافق الصرف الزمني والتأويل الزمني

يطرح هذا المحور مشكل التوافق بين الصرف والدلالة باعتباره مشكلا يعكس إشكالية أعم تتمثل في العلاقة بين المقولات النحوية والتصورية. تجلي العلاقة شكل/معنى عددا من الالتباسات في اللغات الطبيعية، حيث يمكن للشكل الواحد أن يحمل تأويلات متعددة، ويمكن للمعنى الواحد أن يتمظهر في صورتين متباينتين مترادفتين أو أن يتجسد في صورة متقطعة. كما أن السمات النحوية أو الدلالية لا تقتضي دائما صورة صوتية منظورة حتى تُؤوَّل، فوجود الصرفيات الفارغة أو عناصر فارغة في التمثيل، والتي تحظى بغنى تأويلي، ظاهرة شائعة في اللغات كما هو شأن الضمائر الفارغة أو الحدود الفارغة في اللغات الطبيعية.

إن إشكال التوافق يعد في العمق إشكال قرن الشكل بالمعنى، وهو قرن ييدي حالات اللا تناظر Assymetries أو عدم التوافق Mismatching، يمكن رصدها في الصرف والمعجم والدلالة والتركيب. ففي مجال الصرف اتجه برنامج الصرافة الفاصلة نحو اقتراح حلول تمثيلية للا تناظرات الصرفية مثل الصرفيات المتقطعة والفارغة والصهر والصرفيات المتعددة الوظائف والمتجانسة لفظيا. وتجسد ظواهر الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي معطيات تمثيلية دالة في إطار المعجم لظاهرة عدم التوافق المشار إليها أعلاه. فضلا عن إصهار العناصر الدلالية والتصورية في الكلمة مثل إصهار المكان: فَوْس/أعرق، أو الزمان: أمسى، أضحى أشتى، أو الأداة: سكر، أملح، أو الكيفية: انزلق، تدحرج، أو العدد: ثلث، ثنى... كل هذه الأمثلة تكشف أن الفعل ليس ذاتا بسيطة وإنما ذرات دلالية مصهرة لأن الفعل عبارة عن بنيات كامنة. بذلك تكون الكلمة في مستوى من مستويات التحليل عبارة عن بنيات تم قرنها بواسطة الإصهار؛ فالبنية الدلالية أو المعجمية للكلمة أغنى من الشكل البسيط الذي تُمظهره<sup>(1)</sup>.

(1) انظر:

- الفهري، 1997، المعجمة والتوسيط، ص 21-29.

- غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 433-456.

من أجل تحليل مفصل لظاهرة التوافق بين البنية التصورية والتركيب حيث يرصد غاليم ظاهرة إسقاط عناصر البنية التصورية في التركيب، ليلاحظ أن هناك عناصر تصورية غير منظورة في التركيب، لكنها حاضرة في التمثيل التصوري للكلمة.

وانظر: العماري، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص 9.

لقد أصبح البحث اللساني الحديث يتجه نحو تقييس هذه الظواهر ومنحها صورة نسقية. فالصورة التي قدمت بها الأنحاء التقليدية هذه الظواهر، علاوة عن الاعتبارية في وصفها، واللا نسقية التي وُسمت بها تحجب كثيرا من مظاهرها الاطرادية. وفي الأبحاث التي يقودها بوستويفسكي في المعجم المولد والدراسات التركيبية للمعجم نعثر على محاولات جادة لاستحداث أدوات تمثيلية مفسرة للمعطيات السالفة<sup>(1)</sup>.

نعتبر أن المسلمات التي قمنا بصياغتها في مستهل المبحث الثالث محاولة لصياغة المشكل أعلاه صياغة دقيقة، فقد اعتبرنا الكلمة نظاما سماتيا معقدا، تخفي قوالب سماتية. ولذلك ينبغي أن يتجه البحث نحو تخصيص هذا النظام التحتي. وبدهي ألا يكون الاقتران ينحو دائما نحو التوافق، فالمفردات نظام أكثر محدودية من النسق السماتي الذي يبي معانيها. وإذا أخذنا كنموذج للتمثيل النظام السماتي للتطابق وأخذنا العناصر السماتية المركزية في هذا النظام (الشخص، العدد، الجنس)، وإذا وسعناه بإضافة سمات التعريف والإعراب على أساس أن التطابق في الصفات يقتضي إدراج هذه السمات<sup>(2)</sup>، وقمنا بتأليف سماته الممكنة:

$$\left( \begin{array}{l} \text{شخص 1 + مثنى + مذکر} \\ \text{شخص 1 + مثنى + مؤنث} \\ \text{شخص 2 + مفرد + مذکر} \\ \text{شخص 2 + مفرد + مؤنث} \\ \dots \end{array} \right)$$

سنجد أن هناك فراغات في إطار قرن التأليف السماتي والشكل الموافق، لأن نظام علامات التطابق أو ما أسميناه بالدخلات المعجمية محدود، والنظام السماتي أوسع منه. وهذا ما ينتج اشتراك اللاصقة الواحدة في تخصيصين سماتيين أو وجود حالات التخصيص الجزئي...<sup>(3)</sup>.

---

من أجل إشارة تأصيلية دالة لمفهوم الإصهار عند الأسترابادي، حيث يعتبر أن الأفعال ذوات قابلة للتفكيك، فأصل: ظل: كان في النهار، وبات: كان في جميع الليل، وما زال: كان دائما. نجد تحليلا دقيقا لظواهر الإصهار أيضا في اللغات الطبيعية في المقاربات التوليدية المهمة بتركيب المعجم، انظر: Hall and Keyser و almy من بين آخرين.

(1) انظر:

- بوستويفسكي: Generative lexicon 1995.

- بريسول، 2004، دلالة أفعال الحركة، ص 183-235. ضمن: سمات الفعل وطرق بنائها.

- بريسول، 2004، حدث الحركة والأوجية، ص 57-88. ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 1، يونيو.

(2) انظر: السعيد، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية من خلال البرنامج الأذنوي، ص 24-25.

(3) لذلك تتبنى نظرية الصرف الموزع فكرة التخصيص الأدنى للوحدات المفردة، حيث تكون العجر التي تدمج فيها الوحدات أكثر تخصيصا، ويسمح ذلك بإمكانية التنافس بين الوحدات أثناء الإدماج حسب مبادئ معينة. فمثلا الدخلة الأكثر تخصيصا هي التي تدمج مقارنة بأخرى أقل تخصيصا. انظر:

وقد تكثر عدد الفراغات في الجرود التصريفية بين نظام تخصيص سماقي غني ونظام فقير للصرفيات المحققة للسماط، وهو ما نلاحظه في نظام تطابق أفعال الإنكليزية، حيث لا تهجي الأفعال إلا عددا قليلا جدا من السماط التطابقية مقارنة بأفعال لغات أخرى. ويشكل البحث في هذه الظواهر مجالا خصبا لتطور البرنامج المقارني للنظريات اللسانية الحديثة، وبشكل أخص التوليدية منها، حيث يكون الاختلاف بين اللغات متمظها في المجال الصرف - تركيبى، ومشكل التوسيط هو مشكل قرن أجديتين متباينتين: أجدية تصويرية أو دلالية أو نحوية أو صرفية مجردة، وأجدية صوتية شكلية منظورة. وتحليل من هذا القبيل يدفعنا حتما نحو فهم سلوك العبارات اللغوية في اللغات الطبيعية نحو الاختزال والاقتصاد والترميز واللاتناظري وقرن ما هو التصوري بما هو النحوي...

نود طرح مشكلة علاقة الصرف الزمني بالتأويل الزمني داخل هذه الأرضية المعرفية العامة. فعلى اعتبار أن الأشكال الزمنية ذوات صرفية تدرج ضمن النظام التصرفي العام للغات الطبيعية، وتتنظم بمعية أنظمة سماتية أخرى داخل الجرود التصريفية، فإن تخصيص هذه الذوات الصرفية بسماط ذات محتوى دلالي يطرح إشكالات متعددة من بينها:

أ. أن هذا التخصيص بقدر تمكينه من بناء الجداول الزمنية في اللغات الطبيعية، مثلما هو شأن الجداول الزمنية لتصرف الأفعال التي نبجدها في كتب النحو التقليدية للغات الرومانية:

	(الحاضر : Présent)
الماضي البسيط: Passé simple	الماضي المركب: Passé composé
الماضي المستمر: Imparfait	الماضي الفائت: Plus que parfait
الشرط الحاضر: (conditionnel present)	الشرط الماضي: Conditionnel passé

لا يستطيع أن يتنبأ باستعمالات هذه الأزمنة داخل السياق التركيبى، حيث تصرف عدد من الأشكال الزمنية عن دلالتها الزمنية المسندة في الجداول الزمنية أو تُحيد سماطها الزمنية، أو تنوب مناب بعضها البعض، أو تُفرغ من التأويل الزمني، أو تتحول من الدلالة الزمنية إلى الدلالة الوجيهة Modal، ولا يمكن أن تحتزل هذه "الانحرافات" في مشكل "الاستعمال" ما دام هذا الاختزال التوصيفي غير دقيق، لأنه يجعل مسألة الالتباس الزمني ظاهرة غير قابلة للتقييس والمنسقة.

ب. وإشكال التخصيص امتدادات أخرى تتعلق بترميز المؤشر الصرفي الزمني لمجموعة من "القيم" يتوزع فيها التخصيص على مستويين زمنيين متداخلين، فصرفية الزمن في الماضي البسيط أو الماضي المستمر في الفرنسية لا تؤشر لقيمة الزمن بمعزل عن الجهة، فالمؤشر

- تورابي، 2001، قيود تأليف الأبجديات الصرفية، ص 126. ضمن: التوليد والنسقية والترجمة الآلية. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

هنا يحمل قيمتين زمنييتين منصهرتين: إحداهما زمنية، وثانيهما جبهة. لذلك يصعب في نظام الجداول الصرفية للزمن المبنية على اعتبارات تصنيفية عامة فهم هذا التداخل بين القيم في الأزمنة الصرفية.

ج. بما أن الأشكال الصرفية الزمنية تنتظم في إطار تقابلات، فإن تحديد طبيعة الفروق بينها وفرز معيار تنسيقها قد يحتكم إلى القيم الزمنية أو الجبهة أو الوجهية. فالتقابل بين الماضي البسيط والمركب في الفرنسية ليس زنيا وإنما جهيا. والتقابل بين الماضي المستمر والفائق تقابل زمني/جهي، والتقابل بين الشرط وباقي الأزمنة تقابل وجهي/زمني. وفي إطار التقابل الزمني يكون الفرق بين أزمنة الأشكال الأخرى وأزمنة الوجوه فرقا إحصائيا، فأزمنة الأشكال الصرفية: الحاضر والماضي... تعيينية إحصائية، وأزمنة الوجوه الموسومة افتراضية. ففي إطار هذا النسق التقابلي نكون إزاء مستويين للإحالة الزمنية حيث تربط الأزمنة بتصنيف العوالم الممكنة إلى عوالم "حقيقية" وعوالم "افتراضية" "محملة"، مما يعني أن الإحالة الزمنية لا تشتغل داخل مستوى واحد متجانس؛ بل تتوزع على مستويات ينبغي تخصيصها في إطار تفاعلي.

د. إن الانطلاق من البنى الصرفية الزمنية لبناء النسق الزمني مسلك غير كاف. صحيح أن الأشكال الصرفية الزمنية تبني الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعية، لكن استنباط النسق الزمني التي تنتظم في إطاره هذه الدوات الصرفية يحتاج إلى دراسة تقابلاتها وتخصيصها بسمات الوسم وعدمه، وملاحظة سلوكها داخل التركيب. ومن شأن معالجة من هذا القبيل أن تكشف نظام التعارضات الزمنية في اللغات الطبيعية وعددها ووظائفها<sup>(1)</sup>. وتبين كيف أن اللغات، وإن احتكمت لنفس الجرود الصرفية الزمنية لا تولد أنساقا زمنية متشابهة<sup>(2)</sup>.

هـ - إن الانطلاق من الجرود الصرفية الزمنية كما تتحقق في الأنظمة اللغوية قد يحجب مسألة أساسية من قبيل الأزمنة القاعدية الأساسية التي نحتاجها لتوليد هذه الأشكال. وفي نظريات الزمن التي صيغت استنادا إلى عمل رايشباخ نجد إشارات دالة لما يمكن أن

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 12.

(2) انظر: Giorgi، وPianessi 199.

بشأن الفروق الدقيقة بين الإيطالية والفرنسية والإسبانية في استعمال بعض الأشكال الزمنية المتشابهة. وانظر دراسة كيرون بشأن الفرق بين الحاضر في الإنكليزية والفرنسية.

- Gueron, 1993, La syntaxe des temps.

- Norah Boneh, 2003, pp. 71-113.

بشأن دراسة مقارنة بين النظام الزمني في العربية والعبرية والسورية. حيث تبين "بونيه" أن النظام الزمني في هذه اللغات الثلاث لا يبنى على تخصيصات متشابهة وبشكل أخص العبرية والعربية.

تكون عليه الأزمنة التصورية أو المفهومية القاعدية<sup>(1)</sup>. فكما أننا نحتاج إلى عدد محدود من السمات الصوتية لتخصيص أصوات اللغات الطبيعية في العالم، أو عدد محدود من التصورات الدلالية أو أبجدية دلالية محدودة لتخصيص الدلالة في اللغات الطبيعية<sup>(2)</sup>، فالأزمنة التصورية قد تكون محدودة في ثلاثة (زمن التلفظ، زمن الحدث، وزمن الإحالة). والاقتران البسيط لهذه الذوات الزمنية يولد جدول الأزمنة القاعدية البسيطة (الحاضر والماضي والمستقبل)، فيكون الاختلاف بين اللغات اختلاف صرف - تركيب في كيفية ترميز هذه الذوات، صرفياً، وكيفية تركيب عناصرها في علاقات معقدة لتوليد أشكال زمنية معقدة<sup>(3)</sup>.

ويمكن أن نلخص الإشكالات المطروحة أعلاه في المسائل التالية:

1. هل يمكن جرد الأشكال والمؤشرات الصرفية الزمنية في لغة ما من بناء نسقها الزمني؟
2. هل تتم العلاقة بين الزمن الصرفي والتأويل الزمني وفق اقتران تناظري وتوافقي؟
3. كيف تسقط الأزمنة المفهومية والتصورية في النظام النحوي؟ على اعتبار أن الزمن له وجه تصوري ووجه نحوي، مثلما أن الجنس أو النوع في نظام التخصيص الإحالي للذوات الاسمية له وجه تصوري وآخر نحوي. وينبغي أن نحدد كيفية تقاطع الوجهين. فإذا كان الزمن سمة نحوية فسينطبق عليه ما ينطبق على السمات النحوية التي عاجلنا بعض خصائصها في هذا الفصل من تمييز التخصيص أو التخصيص الأدنى أو الالتباس الدلالي أو التفاعل مع سمات أخرى، أو تخصيص السمة الأصلية بسمات فرعية، مثل تخصيص الزمن بسمات جهة أو تخصيصه بسمة عددية مجردة. وبما أننا سنخصص الفصل الثاني لمقاربة المسألة الأولى والثالثة، سنعمل في هذا الفصل على بلورة تصور

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الأول: المقاربات الحديثة للإحالة الزمنية.

(2) انظر:

- غاليم، 2002، الأبجدية الدلالة والتوليد، ص 75-176. ضمن: المعجم العربي والمولد.

- غاليم، 1999، المعنى والتوافق، ص 175-192.

(3) تقول كيرون J. Gueron: «إن التقابلات بين اللغات في نسق التأويل الزمني لا يمكن أن تأتي من التركيب ولا من الدلالة، لهذا نقترح إسنادها إلى صرف - تركيب العناصر التي تكوّن السلسلة الزمنية... والوسائط الصرفية التركيبية». مقال: "حول تركيب الزمن"، في أبحاث لسانية، المجلد 1، عدد 1996/2، ترجمة أحمد بريسول، ص 36.

وتقول: "التحقق الصرف - تركيب يمكن أن يتنوع من لغة إلى أخرى... ويمكن للغة ما... أن تميز في الصرف - تركيب الزمن الحقيقي [+/- ماضي] من الزمن الخيالي الذي يدل على المستقبل وأشياء أخرى"، الهامش 4، ص 80، نفسه.

وفي إطار العلاقة بين الكلي universal والخاص تطرح بحدة إشكالية بناء نحو زمني كلي، أو تحديد السمات الزمنية الكلية التي نحتاجها لوصف أنظمة الزمن في اللغات الطبيعية. علاوة عن تفسير التنوع الزمني الملحوظ في اللغات، مع تحديد الوسائط الصرفية أو التركيبية أو الدلالية التي تمكن من بنائه.

للمسألة الثانية. وسنقدم أولاً الظواهر الزمنية التي تشكل حالات لا توافق بين الصرف والدلالة في أزمنة بعض اللغات<sup>(1)</sup>.

ولنبداً باللغات التي تمتلك صرف زمني غني مثل الفرنسية، فصورة الحاضر في هذه اللغة لا تحافظ على الدلالة الزمنية للحاضر في عدد من السياقات؛ حيث نلاحظ في كثير من السياقات لا توافق/لا تناظر الصرافة الزمنية والتأويل الزمني:

- Jean chante bien en cet instant
- Je chante l'opera très bien
- Si tu chantes; je t'offrirai un cadeau

وهناك حالات يفقد فيها الماضي المستمر L'imparfait سمة الاستمرار في سياقات ما يصطلح عليه بـ L'imparfait de Rupture، أو يفقد سمة الماضي في الشرط:

- Et si tu chantais cette belle chanson

وفي متواليات الأزمان في الإنكليزية، تؤول الأزمنة الماضية المدججة تأويلاً دالاً على التآني كما لو أن الزمن المدمج دال على الحاضر دلاليًا، بينما الماضي فارغ دلاليًا:

- John said that Mary was pregnant.

- قال جون إن ماري كانت حاملاً.

حيث لا يؤول الحمل على أنه واقع قبل زمن قول جون، بل يعتبر متواقفة مع زمنه. كما لو أن سمة الزمن الصرفي هنا غير مؤولة دلاليًا. وفي الإغريقية يفقد غير التام سمته معبراً عن معنى التام في سياقات التمني والدعاء...<sup>(2)</sup>.

وفي الألمانية يحمل الشكل الصرفي المكتمل تأويلات زمنية متعددة، فصرافة المكتمل ملتبسة زمنياً بين الدلالة على الماضي البسيط أو الماضي الممتد إلى الحاضر أو المستقبل المكتمل أو المكتمل النتيجة<sup>(3)</sup>. وتكشف هذه الحالة عن ظاهرة التباس الصرافة بشكل عام،

---

(1) أحيل على بعض الدراسات التي درست حالات اللاتناظر بين الشكل والمعنى بشكل عام، ولا تناظر الشكل الزمني وتأويله بشكل خاص:

- Greg Carlson, 2000, Mismatches of form and interpretation. In: University of Rochester working papers in the language sciences. vol. Spring 2000. no. 1. Katherine M. Crosswhite and Joyce McDonough (eds).
- Armin, Von Stechow, 2001, The Janus face of Aspect. Draft.
- Armin, Von, Stechow and Eva-Carin Gera, 2002, Tense in time: The Greek perfect. Draft.
- Armin, Von, Stechow, 2002, Mood under Attitudes. Draft.

Carlson, 2000, p. 7. (2)

انظر: Von Stechow, 2002, Tense in time, p. 6. (3)

يلاحظ ستيشوف مقارناً بين الشكل الصرفي المكتمل في الألمانية ومقابله المشابه في الإيطالية أن الزمن الصرفي المكتمل أكثر تقييداً في إحالته الزمنية في الإيطالية، فهو لا يسمح بالتباس زمني. ويلاحظ الفهري نفس الأمر مقارناً الماضي البسيط في الإنكليزية والعربية.



حيث لا توجد حالة تناظر أو توافق واحد بواحد بين الشكل والدلالة **One to one Mapping**.

وفي العربية يلتبس شكل "يفعل" بين الدلالة على الحاضر والمتدرج والاعتیادي:

- يأكل زيد التفاحة الآن.

- يأكل زيد التفاح كل صباح.

كما قد يدل على المستقبل في سياق الشرط:

- إن تكتب الدرس، أمنحك هدية.

كما أن نفس الصورة ترد في سياق النفي الزمني بتأويلين زمنيين متباينين (الماضي والمستقبل):

- لم يغادر زيد القاعة أمس.

- لن يسافر زيد غدا.

لا شك أن معطيات من هذا القبيل، تدفع الباحث في دراسته لعلاقة الزمن الصرفي بالتأويل الزمني إلى مساءلة دور الصرافة الزمنية في بناء الإحالة الزمنية بشكل خاص، وأدوارها في تشكيل الأنحاء الزمنية للغات الطبيعية بشكل عام. سنؤسس تصورنا للمسألة استناداً إلى افتراضين:

أ. الافتراض الأول: فرضية تأليفية الزمن: إن التأويل الزمني في اللغات الطبيعية تأويل تألفي، بمعنى أن التأويل الزمني يخضع للحساب التركيبي داخل هندسة شجرية تمثل السلسلة الزمنية التي تشكل عناصرها أو حلقاتها العناصر المركزية في تمثيل الزمن وتأويله. ونفترض أن عناصر السلسلة الزمنية موجودة في كل اللغات الطبيعية، وأن الاختلاف بين اللغات صرف - تركيبى، يتمثل في القدرة التعبيرية للغات الطبيعية على معجمة هذه السمات وترميزها صرفياً. وفي إطار تمثيلي من هذا القبيل لا معنى لانحصار التأويل الزمني في صرفيات الزمن. فصرفيات الزمن لا تؤول إلا داخل علاقات محددة تركيبياً، ولا تمثل الصرفية الزمنية إلا لجزء من حلقات السلسلة الزمنية. كما أن مشكل الالتباس الزمني للأشكال الصرفية يصير متبأ به في ضوء الفرضية التأليفية، حيث تختلف التأويلات باختلاف التخصيصات الدلالية التي تحملها حلقات السلسلة الزمنية<sup>(1)</sup>.

- John told to me.

حدثني جون.

لا تدل إلا على الماضي. أما "كتب" في العربية فملتبسة بين الماضي البسيط والمكتمل:

1 - كتب زيد الدرس أمس.

2 - كتب زيد الدرس الآن.

3 - (اليوم أتممت عليكم نعمتي وأكملت لكم دينكم).

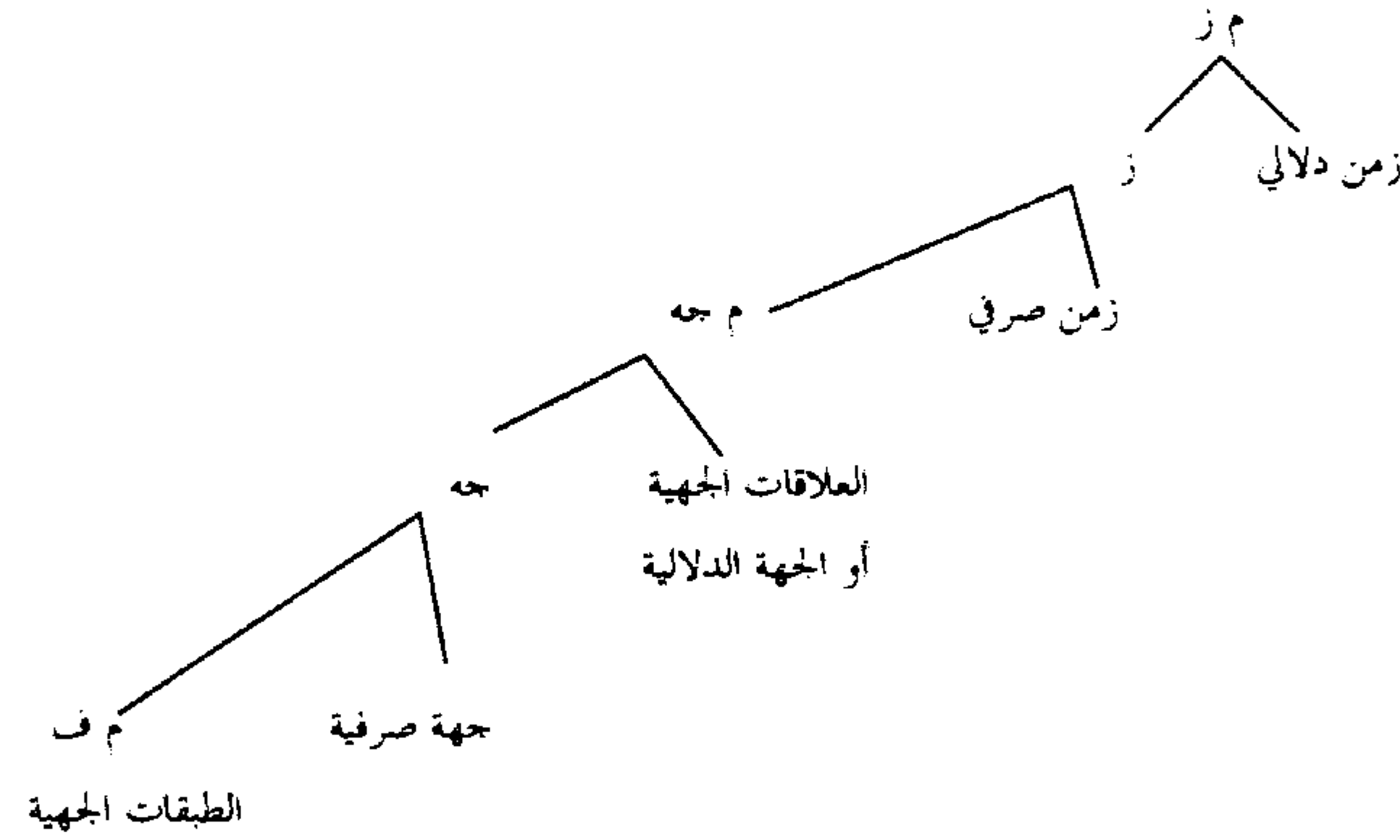
- الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 18.

المثال الثالث من اقتراحنا.

(1) ينظر فصل المقاربات اللسانية الحديثة للإحالة الزمنية. وبشكل أخص القسم المتعلق بالمنظور التركيبي للإحالة الزمنية. وأيضاً فصل السلاسل الزمنية في اللغة العربية.

ب. الافتراض الثاني: يقول الافتراض الثاني إن الزمن الصرفي لا يحصل على تأويله إلا حينما يكون مقترنا بزمن دلالي يسوغه. كما لو أن الزمن الصرفي في الفعل لا دور له إلا فحص السمات الصرفية المجردة في الرأس الزمني. وفي الصورة المنطقية تحذف هذه السمات ولا يبقى إلا الزمن الدلالي الذي يخص المحتوى الدلالي الزمني للزمن الصرفي، حيث تحوسب سماته دلاليا. ويتبنى هذه الفرضية فون ستيشو Von Stechow<sup>(1)</sup>، الذي يرى أنه في الحالات الموسومة نحصل على تأويلات قارة أو ثابتة، حيث يقتضي الشكل الصرفي تأويلا جهيا ثابتا. بينما السمات الجهية غير الموسومة ملتبسة ومتوافقة مع تأويلات متباينة. فبينما تنتقي السمات الجهية الموسومة طبقة جهية معينة أو سمة جهية نحوية محددة، تبدي السمات غير الموسومة حيادا انتقائيا، حيث يمكن أن ترد في حيز سمات زمنية أو جهية متعددة مبدية حالة من الالتباس الزمني أو الجهي كنتاج طبيعي لحالة التخصيص الأدنى<sup>(2)</sup>.

ويقترح ستيشو التشجيرة التالية لتمثيل حالات التوافق وعدمه:



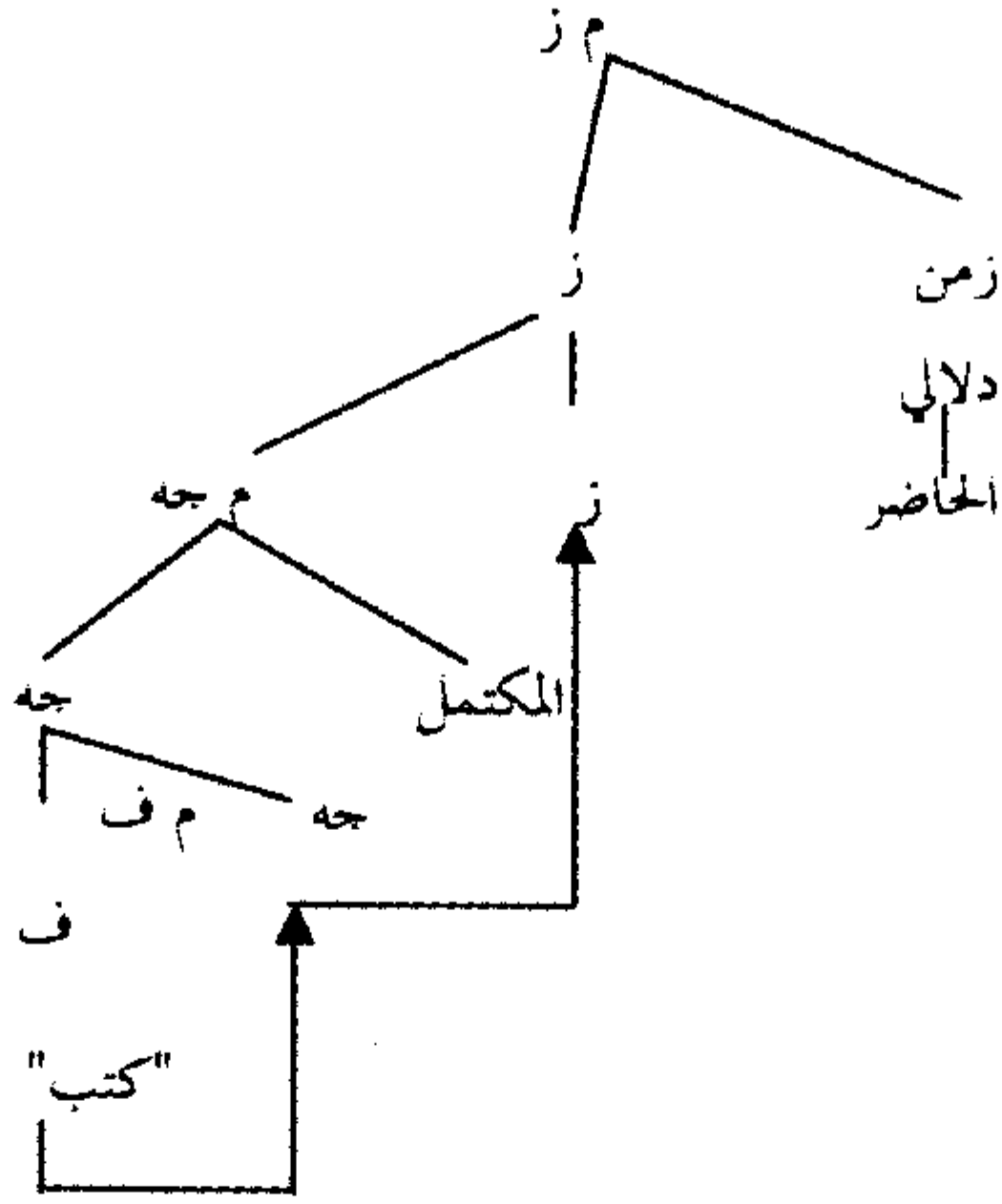
فليست كل صرافة زمنية ماضية دالة على الماضي. ولا نحصل على هذا التأويل إلا إذا كان الصرف الزمني الماضي في حيز زمن دلالي ماضٍ، ومعنى ذلك أنه في حالات اللاتوافق مثل تلك الموصوفة في صرافة ماضي الألمانية أو التباس الماضي في العربية. يكون الماضي الصرفي مومضعا داخل تشجيرة زمنية مركبة من زمانين دلاليين: الحاضر والمكتمل:

(1) ينظر: Von Stechow, Binding by verbs, 2002, pp. 2-6, 16, Draft.

يرى ستيشو أن السمات الصرفية غير المؤولة لا تحذف إلا في سيرورة الاشتقاق نحو الصورة المنطقية. أما الاشتقاق نحو الصورة الصوتية، فيقتضي الاحتفاظ بهذه السمات ما دامت تملك صورة صوتية منظورة. نفسه، ص 16. وانظر أيضا:

- Stechow, 2001, The Janus face of Aspect, pp. 2-3.

(2) انظر: Ibid., p. 1.



- كتب زيد الدرس الآن.

- اليوم أتممت عليكم نعمتي.

تصعد الصورة الصرفية "كتب" أو "أتممت" إلى الرأس الجهوي أو الزمني كي تكون في حيز الزمنين الدلاليين، وبالتالي نحصل على تأويل المكتمل الحاضر Present perfect. ومن شأن هذه الافتراضات أن تعيد صياغة تصوراتنا عن أدوار الصرافة الزمنية في النحو وعلاقتها بنظام الإحالة الزمنية، باعتباره نظاما دلاليا يقوم على آليات حسابية توظف عناصر وذرات زمنية متعددة (زمن التلفظ، الزمن الإحالي، زمن الحدث)، مشغلة داخل أحياز مصممة تركيبيا ومتفاعلة مع الأسوار الجملية الظاهرة والكامنة، والظروف والموجهات والروابط الزمنية وأشياء أخرى. وفي السنوات الأخيرة صيغت أبحاث ودراسات حول أدوار الصرفيات الزمنية، أشير في هذا السياق إلى ثلاث افتراضات مستقاة من بعض الأعمال<sup>(1)</sup>:

**1. الافتراض الأول:** يتبناه بيير بيرتينتو في معالجته لدور صرافة التام وغير التام في بناء إحالة الاعتيادي والإحالة الزمنية العامة Generics والتكرار<sup>(2)</sup>. يتأسس هذا الافتراض على

(1) انظر:

- Iatridou, Sabine, 2000, The grammatical ingredient of counter factuality. Linguistic inquiry. 31/2. pp. 231-271.
- Denis Delfitto and Pier Marce Bertinetto, 2000, Word order and quantification over times. In: Speaking of events. Edited by J. Higginbotham. Fabio Pianessi and Achille. C. Varzi. Oxford University Press.
- A. Lenci and P. M. Bertinetto, 2000, Aspects, adverbs and events: Habituality vs perfectivity. Ibid.
- Jacqueline Lecarme, 2004, On three interpretations of past determiners in Somali". in 27th. Glow colloquium. Draft.

(2) انظر: Lenci and P. M. Bertinetto, 2000, Aspects, adverbs and events: Habituality vs perfectivity, pp. 259-260.

ومقال: Word order and Quantification over times, pp. 223-227.

تصور مفاده أن الصرافة ليست محايدة، فهي ترمز سمات تسويرية للموضوع الزمني باعتباره جزء من بنية تسويرية معممة Generalized Quantifier Structure. والأساسي في هذا الافتراض أن السمات التسويرية المؤولة تتحقق في شكل ظروف كامنة تمنح تسويغا للصرافة الجهمية عبر التطابق بين الرأس الجهي الحامل لهذه السمة والمخصص الذي يحمل سورا ضمنا فارغا. فالسمات هنا غير مؤولة في الرأس ومؤولة في المخصص. ودور الصرافة الزمنية الجهمية يشبه دور التطابق حيث تشتغل سمات التطابق في الفعل كوسيط لترميز سمات الفاعل، فالسمات التطابقية غير مؤولة في الفعل ومؤولة في الفاعل. ونقترب هنا من تصور الفهري<sup>(1)</sup> الذي يعتبر أن الزمن سمة صورية تطابقية، يتطابق مع ظروف ظاهرة أو كامنة، فالأصل في الزمن ألا يكون مؤولا في الفعل، وهو سمة تطابقية تماثل ما يحدث بين الفعل والفاعل في التركيب.

ومن مستلزمات تصور برتينتو أن الصرافة الزمنية غير مؤولة في حد ذاتها، فهي جزء من بيئة أوسع. ينحصر دورها في التأشير لعلاقات دلالية/تسويرية أوسع في الجملة. لذلك تحمل الصرافة الزمنية قيما متحولة؛ تارة تكون تسويرية، وتارة غير تسويرية. ودورها فقط الإعلام بأن الموضوع الزمني الداخلي للفعل يحمل سمات تسويرية معينة. فالأمر شبيه بما يحدث في نظام التطابق. فعندما نقول:

- جاءت هند.

- جاء عمر.

تكون سمة التذكير أو التأنيث علامة فقط تؤشر إلى وجود فاعل حامل لهذه السمة، وهي سمة مؤولة في الفاعل وغير مؤولة في الفعل، لأن الأفعال لا تذكر ولا تؤنث بشكل محايت. وتعميم هذا التخريج على الصرافة الزمنية، يقتضي بأنك عندما تقول:

- خرج خالد

- يدخل زيد المنزل

يكون الصراف الزمني علامة تدل على أن الموضوع الزمني الداخلي للفعل (زمن الحدث) متموقع قبل زمن لفظك (الآن)، أو متزامن معه. فالسمات الإحالية الزمنية مؤولة في الموضوع الزمني الداخلي وغير مؤولة في الفعل. وتقوم الظروف الكامنة أو الظاهرة بدور فحص السمات الزمنية غير المؤولة حتى تمحي، وتقوم أيضا بنعت الموضوع الزمني الداخلي حتى يحدث تقاسم السمات الزمنية.

- خرج خالد أمس.

(1) الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 16.

فالظرف "أمس" في المثال أعلاه ينعت الموضوع الزمني الداخلي الموضوع قبل "الآن" حتى يقاسمه نفس السمة. وفي حالة وجود سمات تسويرية في الموضوع الزمني الداخلي تقوم الأسوار بدور التقييد Restriction.

2. الافتراض الثاني: تبنته ياتريدو (2000) أثناء دراستها لبنى الشرط في اللغة الإنكليزية، حيث لاحظت أن الماضي ينتقل من الإحالة الزمنية العادية إلى الإحالة على العوامل الافتراضية أو الممكنة في بنى الشرط. ولتوحيد المعالجة افترضت أن اشتقاق دلالة الماضي العادي والماضي في الشرط:

- خرج زيد.

- إن خرج زيد لحقت به.

تقوم على نظام دلالي واحد:

- "ت" سر تقصي "ص" سر.

(س) متغير يعمم على الأزمنة أو العوامل.

ما يتغير هو طبيعة المتغير (س)، فإما أن يكون المتغير زمنيا وحينئذ نحصل على إحالة زمنية مطلقة عادية (خرج زيد أمس)، ويعوض (س) بـ (ز) التي تدل على الأزمنة، فـ:

س(ز) = الزمن المحوري أو زمن الحدث.

ص(ز) = زمن التلفظ (زمن المتكلم الآن).

وبالتالي علاقة "الإقصاء" تقتضي بأن الماضي يدل على علاقة سببية بين (س ز) و(ص ز).

وفي الشرط تبقى العلاقة الإقصائية ثابتة، ويصير المتغير دالا على العوامل الممكنة:

س(ع) يقصي ص(ع). بمعنى أن:

س(ع) العالم الممكن الافتراضي موضوع الحديث.

ص(ع) العالم الحالي، عالم المتكلم.

وبالتالي تقتضي "علاقة الإقصاء" أن يقصي عالم الافتراض عالم المتكلم الحالي. فـ "إن

خرج زيد..." تقتضي أن خروجه حاصل في عالم افتراضي مباين لعالم المتكلم. وبما أن

الإحالة الزمنية تشتغل بالنظر إلى عالم المتكلم فلا يمكن أن نتحدث عن دلالة زمنية وفق

منطق الإحالة الزمنية العادية. فما هو دور الصرف هنا؟ تعتقد ياتريدو أن الصرف يرمز إلى

"علاقة الإقصاء" وأن متغيرات هذه العلاقة يحددها السياق التركيبي. وأن التحول من نظام

إحالي إلى آخر لا يمكن للصرف أن يحدثنا عنه<sup>(1)</sup>.

(1) Iatridou, 2000, p. 240.

ومقال: Michela Ippolito. UCSC, 2003, "On the semantic composition of subjunctive conditionals". M.S.

3. الافتراض الثالث: نستقيه من دراسة جاكين لوكارم<sup>(1)</sup> في دراستها لدلالة الحدود الزمنية Temporal Determiners في اللغة الصومالية التي ترمز إلى الزمن صرفيا في الأسماء. ترى لوكارم أن الحدود الزمنية الدالة على الماضي تتوزع إحالتها على ثلاثة محاور أو أبعاد:

- البعد الإحالي: الإحالة الزمنية التعيينية، وهنا نكون بصدد ماضٍ إحالي.
- البعد التسويري: وتأتي الدلالة التسويرية من الأسوار الكامنة الدالة على العموم. ويتحول الزمن الصرفي هنا إلى سمة تسويرية تقيدها الظروف الكامنة.
- البعد الموجهي Modal: يكشف توزيع استعمالات الماضي في الصومالية على المحاور الثلاثة معطين أساسين في علاقة الزمن الصرفي بالدلالة، بالنسبة للباحثة:
- المعطى الأول: أن الماضي ليس "أوليا" Primitive في نظام الإحالة، فالتكلم الذي يستعمل الماضي الصرفي قد يختار أي تأويل ممكن متوافق مع مبدأ "الإقصاء" عند ياتريدو، باعتباره سمة أصلية Basic في الماضي، مؤولا الماضي على الإحالة الزمنية أو الموجهية.
- المعطى الثاني: أن الماضي الصرفي يبدي تظاهرات دلالية متباينة، فهو تارة سمة دلالية مؤولة إحاليا، وتارة سمة غير مؤولة، ومجرد انعكاس تطابقي مع عناصر دلالية تسويرية.

وسنعمل في الفصل الثاني من هذا الباب على تقديم مقاربة لتسوير الأزمنة. ويكفي أن نمثل للقيم التسويرية لزمان الماضي بالجملة التالية:

- كلما دخل زيد إلى المقهى وإلا وحدث النادل بأسلوب غير لائق.
- فهنا يتحول "الماضي" من إحالة دلالية تعيينية إلى متغير مُسَوَّر Variable quantified، مما يعني أن الماضي قد يفرغ من قيمته الإحالية ليتحول إلى مجرد متغير واقع في حيز الأسوار؛ أي إلى مجرد انعكاس تطابقي لسيمات سوروية. وهو ما يقتضي فرز الطبقات الإحالية التي يتوزع فيها الماضي بين الإحالية القوية والدلالات التسويرية المحددة سياقيا، من مستلزمات هذا التصور أن الزمن الصرفي يدخل ضمن علاقات دلالية أوسع ينبغي تعيينها، ولهذه العلاقات أدوار في تحديد طبيعته ووظائفه.

---

(1) Jacqueline Lecarme, 2004, On three interpretations of past determiners in Somali, pp. 6-7, 15.

## خلاصات

حاولنا على امتداد هذا الفصل أن ندرس نظام السمات التصريفية في الفعل العربي،  
ساعين إلى ضبط:

أ. طبيعتها، هندستها، طرق توزيعها على الفعل.

ب. نماذج مقاربتها: حيث فحصنا النماذج الصرف - صوتية التي قاربت البنية السماتية للفعل العربي؛ محددة الكيانات الصرفية في إطار التقطيع الصرفي لمكونات الفعل. وتمكنا من روز الفرضيات الكبرى الموجهة للتحليل الصرف - صوتي مثل فرضية الجذر والجذع، وتحديد الكفاية الوصفية والتفسيرية لهذه الفرضيات؛ مبينين في الآن نفسه حدودها في وصف انتظام واطرادات البنية السماتية للفعل. وهو ما دفعنا إلى الانتقال إلى صنف آخر من المقاربات ذات طبيعة صرف - تركيبية أو تركيبية. وحاولنا أن نبين مسوغات تبني مقاربات من هذا الصنف. وأهم فرضية دافعنا عنها فكرة بناء سمات الفعل عبر وجائه ومستويات تمثيلية مختلفة، وخضوع هذه السمات للنظام الحسابي. وقد مكنا هذا التصور من إعادة بناء عدد من الظواهر والمعطيات وتقييمها ومنحها صفة الاطراد والنسقية مثل ظاهرة التناوب الحركي في الأفعال وارتباطها بالنظام الجهي للجذور وبالصرفيات النحوية. وبيننا كيف أن موقع الجذع وخصائصه محلات لتمثيل السمات الصرفية وترميزها. ومن هذه السمات ما يحظى بصورة مجردة، ويخضع هذا النظام لإواليات تخصيص معقدة من خلال الإصهار أو التخصيص الأدنى أو الالتباس...

ج. مسارات وسمها: لاحظنا أن السمات الزمنية والجهية والوجهية تنتظم في إطار قوالب سماتية حاملة قيمة الوسم أو عدمه. وبيننا كيف أن مسارات الوسم متفاعلة ومعقدة، وأن روائز تحديدها تتراوح بين الروائز الصرفية والتركيبية والدلالية. وحاولنا أن نفسر مدى انعكاس الوسم على سلوك الصور الفعلية في التركيب وسياقات الاستعمال.

د. توافقها أو عدم توافقها مع الدلالة: سعينا في هذا المحور إلى بلورة تصورات دالة حول حدود تفاعل الصرافة الزمنية والتأويل الزمني في اللغات الطبيعية بشكل عام، محتفظين بأهم الظواهر الزمنية التي تكشف عن لا تناظر التخصيص الصرفي للزمن وتأويله الدلالي، محددين الافتراضات الكبرى المصاغة في الأدبيات اللسانية الحديثة لتفسير هذا اللاتناظر.

ونعتقد أن ما صغناه من تصورات وفرضيات في هذا الفصل ليس إلا مدخلا لتأطير أهم قضايا الإحالة الزمنية والجهية، وأن روز قيمة بعض الافتراضات لن يتم إلا من خلال الانفتاح على ظواهر البنى الزمنية المتعددة في اللغة العربية، وهذا ما سنسعى إلى إنجازه في الفصلين المواليين.





## الفصل الثاني

# المقولات الزمنية والجهية في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

### تمهيد

المبحث الأول: المقولات الجهية والزمنية والوجهية في اللغة العربية

1.1. المقولات الجهية المعجمية

2.1 المقولات الجهية النحوية

3.1 المقولات الزمنية في اللغة العربية

4.1 الوجه والموجهات في اللغة العربية

المبحث الثاني: النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء

السلاسل الزمنية

1.2. السلاسل الزمنية البسيطة

1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية

2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية

2.2. السلاسل الزمنية المركبة

1.2.2. متوالية الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف القضوية

2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة

3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني

1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي

2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني

1.2.3.2.2. الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدلالية في الزمن.

### خلاصات



## تمهيد

تثير مسألة دراسة الأنظمة الزمنية عددا من الإشكالات على رأسها تحديد جهاز المقولات الزمنية التي تبني النسق الزمني داخل لغة محددة أو عبر اللغات الطبيعية، والدور الذي تلعبه سمات هذا الجهاز في حساب الإحالة الزمنية داخل البنيات الزمنية التي يولدها النسق اللغوي. فسمات الزمن لا تخصص بآليات متجانسة في التراكيب والجمل.

تختلف آليات التخصيص حينما تنتقل من الجملة البسيطة إلى الجملة المركبة، كما تشعب هذه الآليات نفسها داخل الأنماط الفرعية للجمل المركبة مثل البنيات الزمنية الملحقة، والأزمنة المدججة فضلات أفعال الظن أو القول، أو الإدماج في الصلات، حيث يصير التخصيص خاضعا لآلية الربط الزمني والتبعية الزمنية أو المطابقة والتوافق بين الأزمنة. ويسلك الزمن سلوكا مختلفا مع الروابط أو ظروف الاقتران الزمني. فمن المعلوم أن هذه الروابط تفرض قيودا على ربط الأزمنة وتخصيص دلالتها. ومن بين القضايا الكبرى التي تطرحها هذه الروابط التباس أدوارها ووظائفها، ومرادفها بين الروابط ذات النمط الزمني أو الموجهي، أو الروابط ذات الطبيعة التسويرية. فحساب الإحالة الزمنية ينبغي أن يراعي طبيعة الرابط.

ولا تشد الجمل البسيطة عن هذا التعقيد الذي يديه تخصيص الزمن في الجمل المركبة، فالزمن في البنيات البسيطة يتفاعل مع مقولة الجهة أو الوجه أو النفي، حيث يشكل معها سلسلة زمنية يساهم تفاعل عناصرها في حساب الإحالة الزمنية العامة للجملة. لدراسة هذه المسائل سنعمل في هذا الفصل على إثارة مجموعة من القضايا، نوجزها فيما يلي:

1. ما هي العناصر المشكلة للنظام الزمني في اللغة العربية؟
2. كيف يتفاعل جهاز المقولات الزمنية والجهية والموجهية لبناء النسق الزمني؟
3. ما هي الآليات التي يعتمد عليها النظام الزمني لتخصيص سمات السلسلة الزمنية، في الأزمنة البسيطة والمركبة، وفي بنى النفي؟
4. كيف يبني النسق مختلف التأويلات الزمنية لصورة "فعل" و"يفعل" والمحمولات المشتقة؟
5. ما هي حدود التوافق أو اللاتوافق بين الأزمنة الصرفية والأزمنة الدلالية؟ وما هي الآليات التمثيلية التي يمكن اقتراحها لتفسير اللاتوافق بين الصرف الزمني والدلالة الزمنية؟

6. هل يتم تخصيص سمات الزمن بشكل متجانس داخل بنيات وتراكيب اللغة العربية؟
7. هل تماثل المقولات الزمنية في تخصيص سماتها عبر اللغات؟ أم هناك توسيط لسمات الأزمنة الصرفية في اللغات الطبيعية؟ مما ينتج اختلافا في تأويل المقولة الزمنية الواحدة بين اللغات وأحيانا داخل اللغة الواحدة.

## المبحث الأول

# المقولات الجهية والزمنية والوجهية في اللغة العربية

### 1.1. المقولات الجهية المعجمية

سنقدم في هذا المحور تصنيفاً للمقولات الجهية البارزة في اللغة العربية مستحضرين نتائج الدراسات المنجزة حول نحو الجهة في الأبحاث اللسانية الغربية وبعض تطبيقاتها على النظام اللغوي العربي.

تنتمي الجهة إلى حقل واسع من المعطيات، يضم السمات الزمنية المحايثة للمحمولات المعجمية المجردة من السمات التصريفية الزمنية والسمات الجهية للأفعال المصرفة، علاوة على تفاعل الهندسة الزمنية الداخلية للمحمولات مع السمات الإحالية والعديدية للمركبات الاسمية فضلات المحمول. كما أن هناك عدداً من الظواهر التركيبية التي بالإمكان تخصيصها من خلال تحديدات جهية كالتعدي واللزوم، وتفاعل الأدوار المحورية مع السمات الجهية للمحمولات، ودلالة المحمولات على الموازنة Distributive أو الجامعة Collective، والتفكيك المعجمي للأفعال، وهندسة الحقول الدلالية والمعجمية في اللغات الطبيعية<sup>(1)</sup>. فنحو الجهة له إسقاطات هامة في معجم وتركيب ودلالة البنى في اللغات الطبيعية. ويمكن تقسيم هذا المجال مبدئياً إلى قسمين مركزيين:

جهة الأوضاع أو الجهة بمعناها المعجمي؛ وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات الغربية Aktionsart.

الجهة التركيبية، أو الجهة النحوية، وهي جهة مقترنة بالسمات التصريفية التي توفرها الجرود والأنظمة النحوية للغات الطبيعية، إنها جهة منحونة Grammaticalized، كمقابل

---

(1) تلعب السمات الجهية مثل السكونية stativity والحركية dynamicity والامتداد duration أدواراً هامة في تصنيف الأفعال إلى طبقات معجمية. (التمييز مثلاً بين أفعال الحالات النفسية) (عرف، حب، كره...) ذات السمة [+ ساكن] والأفعال الحركية (جرى، لعب، قرأ...). كما تساهم السمات الجهية في التمييز بين التخصيصات المقولية (اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول والأسماء الدالة على المبالغة). للمزيد من التفاصيل ينظر:

- الفاسي الفهري، 1990، البناء الموازي، ص 149-152.

للجهة المعجمة Lexicalized التي تنتمي إلى القسم الأول. وعلى هذا الأساس تختلف اللغات فيما يتعلق بالجهة في معناها الثاني، حيث قد لا تتضمن لغة معينة صرفة جهة، بينما لا تتمايز فيما بينها فيما يتعلق بالطبقات الجهمية الكلية<sup>(1)</sup>.

وتطرح جهة الأوضاع بعض الإشكالات، منها ما يرتبط بالوسائط Parameters المحددة للسمات الضرورية والكافية لفرز الطبقات الجهمية، ومنها ما يقترن بالمجالات التي تصفها المقولات الجهمية المعجمية وتمقولها، بمعنى أدق هل تنطبق على المحمولات أم على الجمل أم على المركبات؟ ومنها ما يتعلق بحدود التفاعل بين الجهة المعجمية والجهة النحوية ومدى مساهمتها في الدلالة الزمنية للبنى.

من بين التصنيفات الشائعة في الأدبيات الجهمية للطبقات الجهمية نشير إلى تصنيف فاندلر 1967 Vendler المراجع في عمل داوتي Dowty 1979. وهو عبارة عن تصنيف يقوم على أربع مقولات جهة تخصصها مجموعة من السمات الجهمية التحتية، وتساهم عدد من الروايز الإضافية في تحديدها<sup>(2)</sup>.

تتمثل هذه المقولات الأربعة في:

أفعال الحالات مثل: "كره" و"أحب" و"عرف"...

أفعال الأنشطة: "جرى" و"سار" و"غنى"...

أفعال الإنجاز: "بنى منزلاً" و"أكل كعكة" و"حرر رسالة" و"رسم لوحة"...

أفعال الإتمام: "مات" و"صنع" و"وصل" و"ربح" و"وجد" و"عثر"...

وللتمييز بين هذه الأصناف الجهمية ينبغي إدراج نسق من السمات الجهمية لإبراز ما تشترك فيه وما تتمايز فيه. أهم هذه السمات: سمة [± سيرورة] أو سمة [± امتداد زمني] وهما سمتان مترادفتان، وسمة [± محدودية] وسمة [± تغيير] أو [± تدرج]، وسمة [± تغيير الحالة]، و [± تأثر]<sup>(3)</sup>.

(1) للمزيد من التفاصيل حول التمييز بين نمط الوضع والجهة ينظر: Lyons, 1980, Semantique linguistique, p. 326.

- التوكاني، 1989، خصائص المشتقات الجهمية: اسم المفعول نموذجاً، ص 11-13.

- الفاسي الفهري، 1990، نفسه، ص 80.

Issues, 1993, pp. 142-143.

(2) نجد في الأعمال التالية إحالات مفصلة على أبحاث داوتي وفاندلر:

- التوكاني، 1989، خصائص المشتقات الجهمية، ص 63-80.

- جحفة، 2001، ص 246-251.

- شوطا، 2001، طبقات الأفعال في اللغة العربية تحليل دلالي معجمي، ص 301-328.

(3) حول تبرير هذا النسق من السمات ينظر:

- جحفة، 2001، ص 246-251.

- سعاد الصغير، 2000، الأنماط الجهمية في صورة "فعل"، ص 118. ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها.

وهناك من اللسانيين من يضيف سمات أخرى مثل [± لحظي]. غير أن هذه السمة حشوية في التخصيص ما دامت سمة [± امتداد زمني] تسد مسدها<sup>(1)</sup>.

يلخص الجدول التالي السمات الأساسية للطبقات الجهمية

الأصناف الجهمية	السيرورة	الامتداد الزمني	المحدودية	تغيير الحالة	التأثر
الحالة	-	+	-	-	
النشاط	+	+	-	-	
الإنجاز	+	+	+	+	موضوع داخلي
الإتمام	-	-	+	+	موضوع خارجي

يتضح بأن الجهة المعجمية، أو ما يسمى بجهة الوضع تقيس البنية الزمنية الداخلية للأوضاع. ومجمل السمات الواردة في الجدول ذات علاقة وطيدة بالهندسة الزمنية للأوضاع التي تعبر عنها المحمولات أو الجمل التي ترأسها الأفعال.

فمثلا غياب سمة "السيرورة" في الحالات، إشارة واضحة إلى عدم قابلية أفعال الحالة للانقسام إلى أحداث فرعية، فالحالة تحيل إلى أوضاع منسجمة تفتقر لبداية معلومة أو نهاية محددة في المسار الزمني العام للوضع، ولذلك فهي لا تقبل صرفة التدرج أو البناء لغير التام، وعندما تبني في الزمن الحاضر تشير إلى حالة حاصلة أو ناتجة، وبالتالي لا تقبل أن تحيل إلى سيرورة متدرجة في الزمن. فالجملة (1) لائحة:

#### 1 - \* John is loving mary

وكذلك الجملة (2) لائحة؛ إن دلت على التدرج في الحاضر:

2 - \* يحب زيد هندا الآن

كما أن الحالات تشير إلى سيرورات ممتدة في الزمن، لكنه امتداد يفتقر إلى مراحل، يمكن أن ينقسم إليها الوضع، ولذلك لا تقبل أفعال الحالات أن تدخل عليها الأفعال الجهمية التي تسور بنية الحدث، وتقسمه مثل "بدأ" أو "شرع" أو "طفق"، حيث لا تصح:

3 - \* شرع زيد يكره هندا

بخلاف أفعال النشاط التي تقبل أن ينقسم الوضع الموصوف إلى مراحل، وبالتالي تحقق

(1) يوظف موريلاتوس Mourelatos سمة [± لحظي] في وصفه للطبقات الجهمية للأفعال. ينظر:

J. Français, 1980, Classement semantique des predications, p. 17.

يلجأ لسانيون آخرون إلى مبدأ الاقتصاد في التخصيص، بموجب توظيف حد أدنى من السمات الأكثر مركزية في التخصيص. حيث قدم ساندرا شانك وألان تيمبرلاك في عملهما حول الزمن والجهة والوجه نسقا مثنويا يعتمد سمتين [± حركية] و [± ساكن]. لكن بإمكاننا أن نبين أن التخصيص المثنوي لا يستجيب لمقتضيات الكفاية الوصفية، حيث تظل الحاجة واردة إلى نسق من السمات أكثر غنى.

- Sandra chung and Alan Timberlake, 1985, Tense Aspect and Mood, p. 215.



ما يسميه داوتي بخاصية الفاصل الفرعي<sup>(1)</sup> Subinterval property؛ أي أنه إذا قلنا:

4 - جرى زيد من الساعة التاسعة إلى العاشرة.

فإنه يصح أن نقول إن الجري كنشاط متحقق في كل الفواصل الفرعية الموجودة في الفاصل الزمني "من الساعة التاسعة إلى العاشرة". وباعتبار النشاط يحقق هذه الخاصية، فإنه يجوز الإحالة على الأجزاء الفرعية في بنيتها الحديثة. فيصح حينئذ:

5 - بدأ يجري زيد

6 - ما زال يجري زيد

وإذا كانت أفعال الحالة تمتلك امتدادا زمنيا، فإن هذا الامتداد يبقى غير مراقب من الفاعل الذي يحمل دور المعاني Expériencer في هذه الطبقة من الأفعال، ولذلك لا تقبل محمولات الحالة أن ترد فضلات أفعال الإقناع أو الإرغام، أو في الجمل شبه الفاصلة، فلا يصح:

7 - \* أقنعت زيدا أن يعرف/يفهم الجواب

8 - \* ما فعله زيد أنه عرف/فهم الجواب

فالفاعل باعتباره معانيا يفتقر إلى القدرة على مراقبة الحدث والتقدم في أطواره أو مراحل إنجازه.

أما أفعال الإتمام فلا تمتلك مدة زمنية، فالحدود بين بداية الحدث ونهايته غير واضحة، وإن كانت هذه المدة قابلة للقياس غير أنها قصيرة جدا، لا تمتلك منظورية دلالية في التأويل، ولا يمكن استهدافها بظروف دالة على الفواصل الزمنية، حيث لا تصح جمل من قبيل (9-11) بتأويل الحصول الواحد للحدث غير المتكرر:

9 - \* سعل زيد من الساعة الرابعة إلى الخامسة

10 - \* انفجرت القنبلة من الساعة التاسعة إلى العاشرة

11 - \* عثر زيد على المقال في دقيقة

وإذا صحت الجملة (11) فهي لا تدل على المدة الزمنية لحدث العثور؛ وإنما تدل على الفاصل الزمني الذي يسبق ويهيئ للحظة العثور.

أما سمة [± محدودية] فإنها تشير إلى كون الحدث مغلقا ممتلکا لنقطة نهاية محددة في الزمن؛ أي أن الحدث متأوج في الزمن، يصل إلى أوجه. فأفعال الإنجاز لها نقطة نهاية باعتبارها مسارات مغلقة زمنيا، وينتج هذا الانغلاق عن تفاعل بين البنية الزمنية الداخلية للفاعل والفضلات الحرفية وغيرها التي تخصص مسارات مكانية مغلقة، تغلق المسار الزمني للحدث الذي يصفه الفعل. ومثال ذلك أفعال الاستهلاك أو الخلق والتغيير:

(1) انظر: جحفة، 2001، ص 49.

12 - أكل زيد كعكة

13 - رسم زيد شجرة

14 - سلخ الجزار الخروف

تصف الجملة (12) وضعا محدودا؛ لأن البنية الزمنية الداخلية للحدث مغلقة، ما دامت "الكعكة" كيانا محدودا ومعدودا ومفردا، بحيث يصل الحدث إلى نهايته مع استهلاك آخر جزء من الكعكة. كذلك مع أفعال الخلق ممثلة بالجملة (13)، التي يمكن أن نعتبر أن الحدث فيها منته مع رسم آخر جزء من الشجرة. وفي الجملة (14) يصل الحدث إلى نهايته مع سلخ آخر جزء من أجزاء الخروف.

ويمكن أن تنتج المحدودية بطرق متعددة، فالمركبات الحرفية الدالة على المسار الهدف، وظروف المقدار قد تأتلف مع أفعال الأنشطة لتنقلها إلى أفعال دالة على الإنجاز.

لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية:

15 - دفع زيد السيارة (- محدود)

16 - دفع زيد السيارة نحو المرأب (+ محدود)

17 - جرى زيد (- محدود)

18 - جرى زيد نحو المقهى (+ محدود)

19 - جرى زيد ميلا (+ محدود)

وفيما يخص سمة المحدودية في الإتمامات، فهي لا تعتمد في تخصيصها على الفضلات وخصائصها الإحالية من حيث التفريد والحصر والكم، فمحدوديتها سمة تقتضيها بنيتها الزمنية المحايثة، ولأن مجموعة من أفعال الإتمام لازمة.

لا ينبغي إذن، الخلط بين المحدودية من جهة والتمام أو الانتهاء من جهة أخرى، باعتبارهما سمتين جهيتين نحويتين. فالجهة النحوية تجسد المنظور الذي ننظر من خلاله إلى الحدث؛ فالتام يحيل إلى الأحداث باعتبارها كلا، وبالتالي يمتنع معه النظر إلى البنية الداخلية للحدث؛ لأن الأحداث قد تكون غير محدودة وتامة. ومثال ذلك:

20 - جرى زيد

فالمحدودية تقيس البنية الزمنية الداخلية للحدث، بينما تصف جهة التام البنية الكلية للحدث. أما فيما يتعلق بسمة تغير الحالة، فمن الواضح أن أفعال الإنجاز تعبر عن انتقال عبر الحالات، «فأكل زيد للتفاح»، ينقل الكيان موضوع الحدث من حالة قبل الأكل إلى حالة يصير فيها مستهلكا بشكل كلي، وكذلك تفعل محمولات الإتمام، ويرتبط ذلك بقيد التأثير الذي يخضع له الموضوع الداخلي أو الخارجي.

أهم اعتراض يمكن صياغته بالنسبة إلى تقسيم فاندلر وداوتي، أنه يحصر التخصيص الجهي في الأفعال، التي تعرف مرونة جهية، بحيث يمكن أن يظهر الفعل الواحد في طبقات جهية مختلفة تبعا للبنية التركيبية التي يندرج فيها، فالأصناف الجهية لا تخصص المحمولات بمغزل عن الفضلات والمركبات الحرفية أو الملحقات التي تتوارد معها في البنية الجمالية. لذلك يجب أن يراعي التخصيص الجهي التفاعل التأليفي بين عناصر ومكونات الجملة. وتشكل الفرضية التأليفية مدخلا مهما للدفاع عن فكرة وجود سلاسل جهية في الجملة تحوسب سماها في التركيب.

تعتبر ظاهرة التحول الدلالي الجهي أو ما يسمى بالانزلاق الدلالي Semantic Drift شائعة في طبقات الأفعال. فأفعال الإتمام تتحول إلى أفعال الإنجاز إذا تواردت مع مركبات اسمية دالة على عدد جمع، أو على كمية عددية محصورة، أو إذا دلت على التكرار المعدود، وقد تتحول إلى أفعال النشاط إذا اقترنت بأسماء دالة على جمع غير محدود، كما أن أفعال الإنجاز قد تدل على النشاط إذا فرغت إلى فضلات اسمية غير مخصصة في كميتها العددية، كأن تدل على الكتلة أو جمع غير محدد<sup>(1)</sup>. ذلك ما تبينه الأمثلة الموالية:

21 - وصل الأستاذ إلى الكلية

22 - وصل مجموعة من الأساتذة إلى الكلية

23 - وصل أربعة أساتذة إلى الكلية في ساعة

24 - ألف زيد قصة جيدة في شهر

25 - ألف زيد القصة/ \*القصص في شهر/مدة شهر

26 - أكل زيد اللحم/ \*شرب زيد الزيت في دقيقة/مدة سنوات.

استعملنا رائر ظروف المقدار للفصل بين القراءة المحدودة للحدث، والقراءة غير المحدودة، فالظرف الزمني الدال على مقدار محدد من الزمن (في) يأتلف مع أفعال الإنجاز، بخلاف الظروف غير المحدودة (لـ...).

نلاحظ من خلال الأمثلة كيف أن فعل الإتمام قد تحول إلى فعل نشاط نتيجة اقترانه بجمع غير محصور في المثال (22)، وإلى إنجاز يربطه بجمع معدود، فالجمع بنوعيه يمنح للفعل امتدادا زمنيا، وبالتالي يخرج من طبقة الإتمامات. وفي المثال (25) يتحول فعل الإنجاز إلى فعل نشاط؛ لأن الفضلة الاسمية (القصة/القصص) تفتقر إلى كمية عددية محصورة، فهي دالة

(1) انظر: شوطا، 2003، أنماط الحدث والتأويل الجهي في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات عدد 11، ص 4-7.

- جحفة، 2001، ص 256-257.

على الجنس (القصة)، والجنس يفيد الاستغراق والعموم، ولا يفيد التخصيص العددي أو التفريد. كما أن (القصص) ملتبسة بين جمع غير معدود، وبين تعداد النوع؛ أي أنواع القصص. وهذا الالتباس مرده إلى التباس سمة التعريف أو الحد بين الدلالة على العهد أو على الجنس.

ويبين المثال (26) كيف تفرض أسماء الكتلة قراءة غير محدودة؛ لأن هندستها الفضائية الداخلية لا تخصص كمية محددة، فهي بطبيعتها تراكمية<sup>(1)</sup> Cumulative. فتصير المحمولات الفعلية أثناء إسنادها إليها محمولات منسجمة تراكمية لا تقبل التجزيء أو التقسيم. وبالتالي تنسجم التراكمية والانسجام مع طبيعة النشاط باعتباره سيرورة ممتدة غير مغلقة زمنياً. يمكن أن نخلص إذن؛ إلى أن الأفعال لا تحمل خصائص جهية ملازمة، ولا يجوز إسنادها إلى طبقات جهية بشكل قبلي دون مراعاة شروط المؤلف Co-composition، لذلك أضحت الكثير من الأبحاث اللسانية في نحو الجهة تفر بتألفية الجهة باعتبارها نتاج سيرورة تفاعلية بين خصائص المحمول والخصائص الإحالية أو السوروية للمركبات التي تساوقه في التركيب.

وبطبيعة الحال ينبغي أن تكون هناك قيود على انتقال الأفعال بين الطبقات الجهية، فسيرورة التحول الدلالي ليست حرة وإنما مقيدة، لكن تقييدها يجب أن يكون قابلاً للحساب التركيبي. بموجب إواليات اشتقاقية وحسابية مضبوطة للدلالة الجهية. لاحظ مثلاً أن أفعال الحالة لا يمكن أن تنتج القراءة المحدودة سواء اقترنت بكيان معدود أو غير معدود:

27 - كره زيد المدرس\* في ساعة/لمدة سنوات.

28 - كره زيد الشعر\* في دقيقة/لمدة سنوات

لكن أفعال الحالة يمكن أن تتحول إلى أفعال إنجاز في حالات معينة، مع تحول في خطاطة توزيع الأدوار المحورية، مما يبين أن الجهة مثلما ترتبط بمسألة التعدي واللزوم، ترتبط أيضاً بمسائل أخرى، كتوزيع الأدوار المحورية. الشيء الذي يدل على أن دراسة عدد من الظواهر الدلالية والتركيبية من خلال آليات التحليل الجهي مسألة ذات دلالة، لنلاحظ الفرق بين<sup>(2)</sup>:

(1) تعني التراكمية أن الإضافة التراكمية لكمية من اسم الكتلة لا تنتج كمية محصورة، فنتاج: لحم + لحم = لحم. بينما كتاب + كتاب = كتابان. فحاصل جمع الذوات المعدودة ينتج ذواتاً معدودة، بخلاف الجمع في أسماء الكتلة أو النوع.

(2) التوكاني نعيمة، 1990، لسانيات الجهة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 81/80، ص 100.

29 - عرف زيد الجواب

معاني محور

30 - عرف زيد الجواب

منفذ هدف

يشير الفعل في المثال (29) إلى وجود حالة قارة مسندة للفاعل التركيبي، وفي المثال (30) يزاوّل الفاعل نشاطا يراقبه باعتباره منفذا<sup>(1)</sup>. فالاختلاف الملحوظ على مستوى التخصيص الجهي للأفعال مقرون باختلاف الأدوار الدلالية.

يطرح هذا المثال إشكال مستويات تخصيص السمات الجهية للأفعال بصفة عامة: هل تخصص في المعجم أم في التركيب؟ هل يحمل الفعل "عرف" تخصيصا جهيا ملازما في المعجم [+حالة]؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا يفقد هذا التخصيص في التركيب؟ هل نعتبر الأفعال غير حاملة لسمات جهية في المعجم، أم تحملها بشكل اختياري؟ أم أن التخصيص الجهي يتم في التركيب؟ أم أن التخصيص المحتمل في المعجم محدود في نسق أدنى من السمات محصور في نسق مثنوي [± حالة] أو [± حركي]، على أساس أن السمات الجهية الأخرى [± محدود] و [± إنجاز] و [± إتمام] تبنى تركيبيا عن طريق الحساب التأليفي؟

الافتراض الذي ننطلق منه لمعالجة هذه القضايا، يقوم على فكرة تأليفية الجهة، وعلى أن هناك عددا من السمات الجهية مثل [± محدود]، [± إنجاز]، أو [± إتمام] لا تحملها الأفعال في المعجم، فهي عبارة عن سمات تبنى في التركيب بواسطة الحساب التأليفي. وإذا

(1) تحتاج أفعال الحالة إلى تأمل مدقق لرصد آثار تأويل النشاط أو الإنجاز فيها. ففي الأمثلة الموالية يصير تأويل الحالة كسيرورة ساكنة غير منظور دلاليا، وتقترب دلالة المحمولات من النشاط الذهني الذي يقتضي وجود سلوكات ذهنية ينجزها ويراقبها المنفذ:

- كان زيد بصدد فهم التمارين الرياضية، لما دخلت الغرفة

- عرف زيد عمرا المسائل الرياضية

- فهم زيد عمرا قضايا الفيزياء النسبية

لكن لنلاحظ أن الخطاطين المحوريتين للفعل عرف في (29) و(30) تختزل مع الفعل المضارع في خطاطة واحدة؛ أي أننا عندما نقول:

- يعرف زيد الجواب

فإن الجملة لا تحتمل إلا تأويلا واحدا، أي أن هناك معرفة حاصلة، وليس نشاطا مستمرا في الزمن الحاضر، أي بعبارة أخرى يستعصي تجزيء الحدث إلى فواصل فرعية يقتضيها معنى التدرج. وهو ما يعكسه بجلاء التقابل الآتي:

- كان زيد يكتب محاضراته، لما فتحت باب غرفته

- كان زيد يعرف الجواب، لما فتحت باب غرفته

فتأويل -تدرج في الماضي وارد في المثال الأول، وتأويل التوافق بين حدث الكتابة والفتح وارد أيضا، بينما يتمنع المثال الثاني عليهما معا.

تبيننا آليات اشتقاق السمات وبنائها حسب النظرية الأدنوية لتشومسكي (1995) يمكننا القول إن هذه السمات تأخذها الأفعال في التعداد Numeration وتفحصها في رؤوس وظيفية حاملة لسمات موافقة وفق شروط محدودة سببها أسفله.

يتبنى الافتراض التألفي عدد من الباحثين أهمهم فركويل (Verkuyl 1972-1993-1995)، وجحفة (2001)، و (Arad 1999)، وهارلي (Harley 1995)، وبورر (Borer 2002)، وكيرون (Geuron 1998)<sup>(1)</sup>.

ننطلق من التمييز الذي أقامه فركويل بين مجالين جهيين: المجال الداخلي Inner Aspect والمجال الخارجي<sup>(2)</sup> Outer Aspect، يضم الحيز الأول الفعل والمفعول، فالجهة الداخلية محكومة بنسقين سماتيين: النسق السماتي للأفعال؛ حيث تنشطر الأفعال إلى صنفين: أفعال تقبل أن يضاف إليها في مدتها الزمنية الداخلية، ويتعلق الأمر هنا بالتمييز - حسب فركويل - بين أفعال الحالة المخصصة بسمة [- أضف إلى] [ADD TO -]، وأفعال اللاحالة المخصصة بالسمة الموجبة. ثم من جهة ثانية نجد المركبات الاسمية المخصصة بسمة [+ كمية مخصصة من] أو باختصار [± كم]، أي أن الأسماء إما أن تكون محدودة ومعدودة، قابلة للعد والحصص، أو غير ذلك<sup>(3)</sup>. وينتج عن التخصيص الموجب لسمة الفعل وسمة المفعول القراءة المحدودة، فيؤول المركب الفعلي على الإنجاز، وإذا خصص أحدهما دون الآخر بسمة سالبة انعدمت القراءة المحدودة. أما المجال الخارجي outer aspect، فيحدد الجهة من ناحية تعداد الحدث، خالفاً بذلك تقسيماً خارجياً للحدث، ومساهماً في التمييز بين القراءة الموازعة أو الجماعية، وفي هذا السياق يندرج دور الفاعل وسماته التسويرية في التمييز بين القراءتين. لنلاحظ الفرق بين:

31 - رسم الفنانون لوحتين

32 - حملت ثلاث فتيات طاولة

(1) يتعلق الأمر بالكتابات التالية:

- Verkuyl H, (1972), On the compositional nature of Aspects.
- Verkuyl H, (1993), A theory of Aspectuality.
- Verkuyl H, (1995) Aspectualizers and Event Structure.
- Arad M, (1999), On the nature of little v Ms.
- Harly H, (1995), Subjects, Events and licensing PHD combridge Mass, MIT.
- Borer 2002, Structuring sense Ms.
- Gueron 1998, On the syntactic Domains of Temporal interpretation. MS.

(2) انظر: Verkuyl, (1993), p. 12.

Ibid., p. 23.

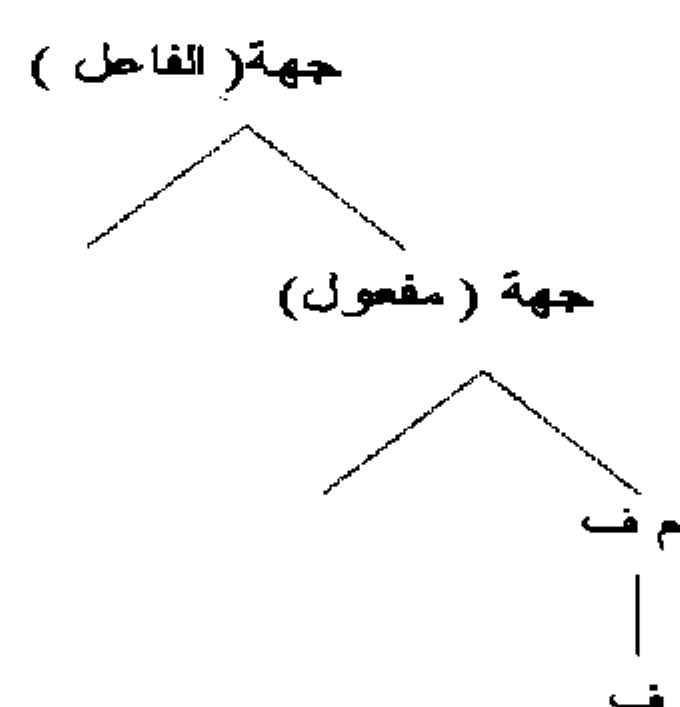
Ibid., p. 12. (3)

تحتمل الجملة (31) قراءتين، إما أن كل رسام واحد رسم لوحتين، وتسمى هذه القراءة موازعة، تقسم الحدث إلى أحداث، وهو تقسيم خارجي يفضي إلى التعدد في الأحداث، وهذا بخلاف التقسيم الداخلي في الحيز الأول الذي يقسم الحدث الواحد. وفي القراءة الثانية الجماعية يكون كل الرسامين قد اشتركوا في رسم لوحتين. وقياسا على هذا المثال تحتمل الجملة (32) معنيين: إما أن الفتيات الثلاث اشتركن في حمل طاولة واحدة، أو أن كل فتاة حملت طاولة.

يُدرج فركويل (1993) الزمن والجهة بالمعنى النحوي في إطار عوامل المجال الخارجي للجهة outer aspect التي تلعب دورا في تغيير النمط الجهي.

وفي إطار الفرضية التأليفية يمكن أن نعتبر أن عددا من خصائص الفعل التركيبية (التعديّة/اللزوم/المطاوعة) والدلالية (الجهية) والتركيبية الدلالية (الأدوار المحورية المسندة للموضوعات) بمثابة خصائص مشتقة من البنية الجهية المصممة تركيبيا وفق هندسة شجرية محددة. نحن إذن، بصدد إمكانيتين لتمثيل هذه الخصائص:

أ. الإمكانية الأولى: تسند للمحمولات الفعلية سمات جهية معينة بشكل اختياري، ثم تسقط هذه السمات في التركيب في شكل رؤوس وظيفية مستقلة تسوغ موضوعات الفعل وأدواره الدلالية/الجهية، وعلى عكس النظام التمثيلي المعياري لبنية الفعل، والذي يشتمل على مخصص وفضلة في حالة التعدي، يكون المركب الفعلي غير مفرّع:



وحيثما يصعد الفعل إلى رأس المركب الوظيفي الجهي، الذي يشتمل على المفعول في مخصصه يفحص سمة المحدودية المنتجة لتأويل الإنجاز، إذا كان المفعول يحمل السمات الإحالية المناسبة التي تمكنه من قياس حدث الفعل وحده، وحينئذ يحصل المفعول على دوره الدلالي الجهي المناسب. الفكرة أن الأطر التفريعية المحتملة للمحمولات الفعلية نتاج التفاعل بين الخصائص الجهية المعجمية التي ترمزها الأفعال بشكل اختياري، والتركيب الشجري الجهي الذي يعد المسوغ الأساسي للتنوع التركيبي للبنية الموضوعاتية للفعل ويتبنى هذه الفكرة الفاسي الفهري<sup>(1)</sup>، الذي طور أفكارا مشابهة لبورر (Borer 1994) وأراد (Arad 1996)،

(1) Fassi Fehri, 1997, Selective Diathesis and Arabic forms in Langues situees, Technologies et communication, vol. 1, pp. 162-164.

ولنأخذ على سبيل التمثيل الأفعال المسماة متعدية (أكل - قتل - فتح)، فالتشجيرات الموضوعاتية المحتملة لمثل هذه الأفعال غير محدودة في تشجيرة التعددي المعيار (الفاعل = منفذ، المفعول = ضحية/محور/هدف). بمخصص وفضلة، كما تبين الأمثلة التالية:

33 - أكل خالد الجبنة (إنجاز)

34 - أكل خالد (نشاط)

35 - كان أكل في المقهى

36 - أكل أكل

37 - فتح زيد الباب (التنفيذ)

38 - فتح المفتاح الباب (الأداة)

39 - فتحت الريح الباب (القدرة)

40 - قتل زيد عمرا

41 - قتل زيد

42 - قُتل عمر

43 - كان قتل في الساحة

إن التنوع المشار إليه في الأمثلة، ليس نتيجة للخصائص المحايثة للفعل، وإنما نتاج للرؤوس الجهمية وسماتها التي قد تكون عبارة عن أفعال خفيفة، إذا ما اعتبرنا الفعل ليس ذاتا بسيطة، وإنما كيان مركب من أحداث فرعية مصهرة في التركيب. فعندما نقول: "أكل زيد جبنة" هناك سيرورة "أكل" منفذها زيد، وهي بنية حديثة جهمية فرعية، ثم حالة ناتجة تفضي إليها السيرورة: "الجبنة صارت مأكولة". وعندما نقول: "كان أكل في المقهى" فإننا نكون بصدد بنية جهمية عارية Bare aspectual structure: سيرورة بدون منفذ، وبدون حالة ناتجة.

ب. الإمكانية الثانية: لا تدخل الأفعال إلى التركيب بسمات جهمية مؤولة أو ذات قيمة valued، وإنما تسند لها القيمة الجهمية في التركيب عبر الالتحام بأفعال خفيفة تمثل الخصائص الجهمية المركبة التي يصير الفعل حاملا لقيمها المخصصة في آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق داخل رحيلة المركب الفعلي الخفيف<sup>(1)</sup> small vp phase. وبدل افتراض مركب فعلي خفيف واحد يمكن أن نتبى آلية شطر المركب الفعلي الخفيف

(1) نتبع تشومسكي، 1998، في افتراض وجود رحيلتين two phases في النظام الحوسبي للجملة: رحيلة المركب الفعلي الخفيف ورحيلة المركب المصدر. وكل رحيلة أنهت سيروراتها الحسابية يتم إرسالها إلى المكون الصوتي أو المنطقي لحساب خصائص البنية النطقية - الصوتية أو البنية المنطقية - الدلالية.



split small vp<sup>(1)</sup> إلى مركبين فعليين خفيفين. ولهذا الشرط مسوغات:  
 أولها: أن البنية الحديثة للأفعال مكونة من بنيات حديثة فرعية، يتم إصهارها أثناء  
 تكوين المحولات، وتجسد هذه البنيات الحديثة الفرعية التركيب الجهي للأفعال.  
 ثانيها: أن عددا من الخصائص الجهمية والتركيبية (الإعراب، التعدي والوزوم، والمطاوعة  
 والجعلية) للأفعال تبني وتحوسب في مخصصات الأفعال الخفيفة التي تعكس الإسقاط المقولي  
 للبنيات الحديثة الفرعية.

ثالثها: أن هذا الشرط يتوافق مع تقسيم الرحيلة phase في النظرية الأدنوية (تشومسكي  
 1998) إلى قسمين: مجال الرحيلة domain of phase، وأطراف أو حواف الرحيلة edge  
 of phase، حيث يشكل المجال نواة الرحيلة؛ أي الجزء الأسفل المجسد لعلائق تركيبية/دلالية  
 من نمط الانتقاء أو الإسناد الحملي، بينما تمثل الأطراف مواقع انتقال المركبات، والمواقع  
 المحتملة لتقييم valuing السمات الصورية الإعرابية أو التطابقية للمركبات، وهو أيضا مجال  
 لإسناد قيم معينة لبعض السمات الدلالية أو الإحالية (البؤرة، والموضع، والتخصيص)<sup>(2)</sup>...

رابعها: يجسد هذا الشرط المدخل المناسب لتحقيق فرضية السلاسل الجهمية حيث  
 يشكل كل مركب فعلي خفيف سلسلة جهية تبني في حيزها سمات الفعل الجهمية. فالأفعال  
 تأخذ في التعداد السمة بدون قيمة جهية سالبة أو موجبة، وتحدد قيمة السمة في أحياز

(1) من بين الدراسات التي تفترض وجود مركب فعلي خفيف واحد فوق المركب الفعلي نجد: هارلي، 1995،  
 وأراد، 1996. الفكرة أن الفعل الخفيف يساهم في منح الفعل المعجمي الدلالة الحديثة، كما يساهم في اشتقاق  
 دلالة التعديّة والمنفذية والجعلية، حيث يمكن أن يحمل تخصيصات جهية مختلفة؛ فهو إما محقق لمعنى  
 الجعل وحينئذ يسقط موضوعا خارجيا يكون هو الفاعل التركيبي والمنفذ، أو محقق لمعنى وقع happen أو  
 صار Become فيكون دالا على الحالة أو المطاوعة، أو مخصص لبنى اللانصوبات؛ أي البنى التي يكون  
 فاعلها التركيبي في الأصل عبارة عن موضوع داخلي. مثل:

جبرت اليد

ذاب الثلج

فنحن بصدد تناوبات تقترن بالتخصيصات الجهمية والسماتية للمركب الفعلي الخفيف

أ - ف خفيف = جعل

ب - ف خفيف = وقع أو صار

ولهذه التناوبات نتائج على إسقاط الموضوعات التركيبية. فالتخصيص (أ) ينتج بنية التعديّة (فاعل ومفعول )  
 حيث يضم الفاعل إلى مخصص المركب الفعلي الخفيف، والتخصيص (ب) يرتبط بأفعال المطاوعة  
 واللامنصوبات حيث لا يظهر الموضوع الخارجي في المخصص. وهناك من يتبنى افتراض الجذر (مثل  
 مارنتز 1997-1999)؛ أي أن المحمول الفعلي لا يملك أية سمة تبين أنه فعل أو ما شابه، وإنما يصير كذلك  
 عندما يظهر في تشجيرة يرأسها مركب فعلي خفيف مالك لسمة حديثة. فهذا الافتراض كما يبدو يذهب بعيدا  
 في اتجاه تعرية الفعل في بداية الاشتقاق التركيبي من كل سماته. انظر الإحالة على هذه الفرضيات في:

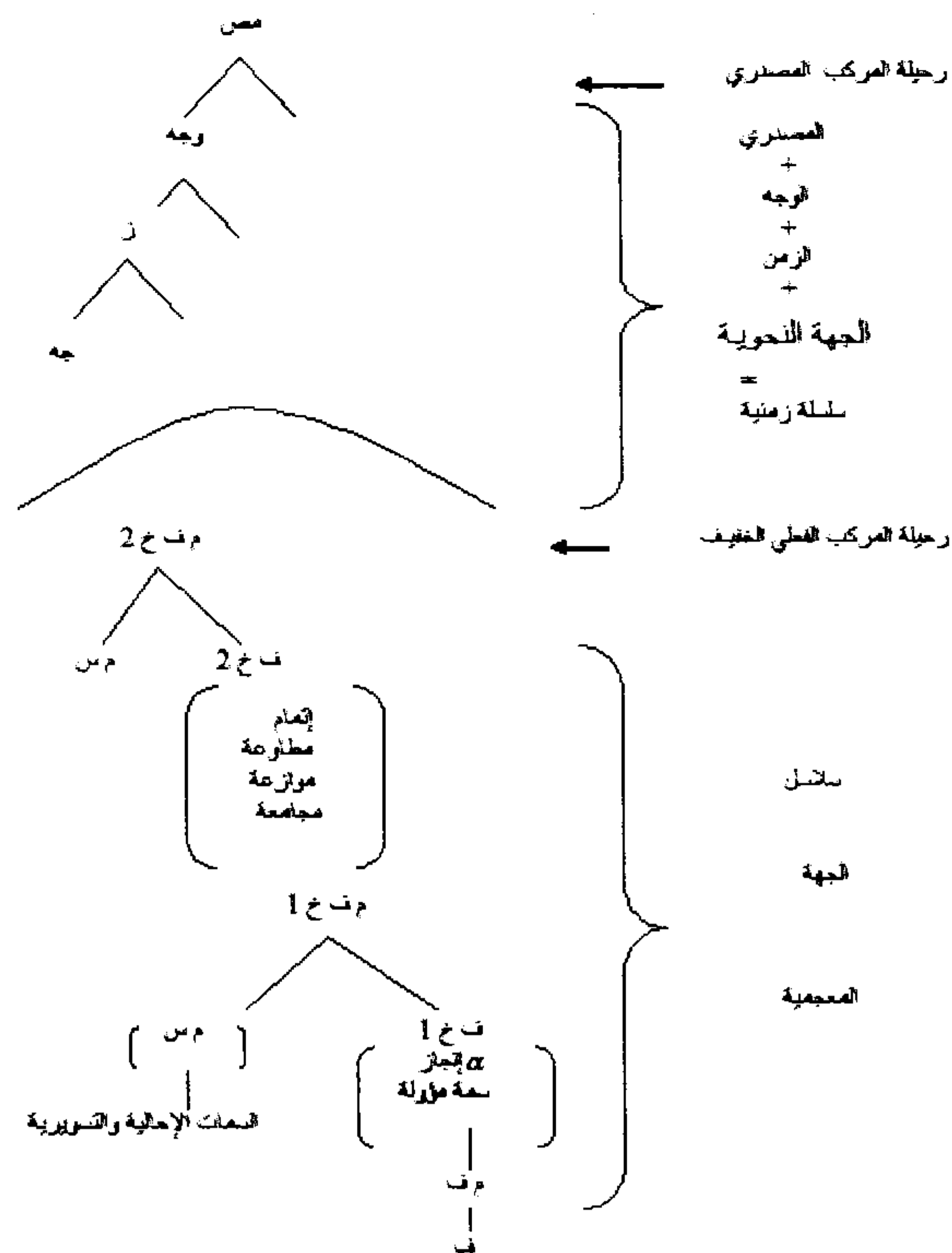
.Butler Jonny, (2004), Phase structure, phrase structure and quantification, PHD, pp. 84-90

وفيما يتعلق بفرضية شطر المركب الفعلي الخفيف أحيل على: Butler Johnny, (2004), Ibid., pp. 86-87

Ibid., pp. 15-16. (2)

السلاسل. الفعل "كتب" مثلا يحمل في التعداد سمة محايدة جهيا  $\{\alpha$  إنجاز} وعندما يصعد إلى المركب الفعلي الخفيف الأول الذي يشرف على سمة جهية مؤولة  $\{\alpha$  إنجاز}. تأخذ هذه السمة قيمة موجبة، حينما تقرر بمركب اسمي حامل لسمة إحالية أو تسويرية مناسبة [+ معدود] تمنح القيمة الموجبة لسمة الرأس الجهي. وهناك عدد من السمات الجهية التي تبنى إما في المركب الفعلي الخفيف الأول أو الثاني، بحسب ما إذا كان الفعل متعديا أو لازما، أو دالا على المطاوعة أو الإتمام في البنى اللازمة أو حاملا للدلالة الموازنة أو الجامعة. وبالموازاة نفترض أن المصدرى والمركبات الوظيفية التي تسفله يشكلان مجالا لحساب السمات الزمنية والجهية النحوية للجمل في اللغة العربية، تماشيا مع افتراض وجود رحيلتين ذواتا مضمون قضوي: رحيلة المركب الفعلي الخفيف وإسقاطاته ورحيلة المركب المصدرى وإسقاطاته. وكل رحيلة أهدت سيرورة حساب سماتها ترسل إلى المكونات الوجيهية التي تتماس مع الصورة المنطقية أو الصوتية، باعتبار هذين المكونين يغديان الأنساق الخارجية في التمثيل المعرفي/الذهني.

ونقترح فيما يلي النظام الشجري للسلاسل الجهية والزمنية:



الإشكال الذي يفرضه هذا التمثيل الشجري يتحدد في الإجابة<sup>(1)</sup> عن الأسئلة الآتية:  
كيف تساهم سلاسل الجهة المعجمية والسلاسل الزمنية والجهة النحوية في بناء الإحالة  
الزمنية العامة للجملة؟

هل للجهة المعجمية دور في التأويل الزمني في اللغة العربية؟  
في أي مستوى من مستويات النظام يتم اشتقاق وتوليد الدلالة الزمنية؟  
هل يمكن أن نعتبر الدلالة الزمنية تأليفية على غرار تأليفية الجهة المعجمية؟  
وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل مفصل في المحاور الموالية، نقترح الانتقال إلى  
دراسة أصناف المقولات الجهمية النحوية في اللغة العربية.

### 2.1. المقولات الجهمية النحوية:

ترتبط المقولات الجهمية النحوية بالسمات التصريفية للأنساق النحوية. ولذلك فهي  
جهة تبني تركيبيا في تفاعل مع صرفات الفعل الزمنية والوجهية، حيث تجسد "الطرق المختلفة  
لرؤية التكوين الزمني الداخلي للوضع"<sup>(2)</sup>. فالصرفات الجهمية تحدد الوجهة المتخذة لرؤية  
الوضع، فالوضع إما أن ينظر إليه باعتباره كلا غير مجزء فيكون تاما perfective، أو ينظر  
إليه من حيث بدايته أو وسطه أو نهايته، فيكون غير تام imperfective.

يستلزم التام عدم الإحالة على التكوين الزمني الداخلي للوضع، فسمات الوضع من نمط  
الامتداد أو اللحظية، تصير سمات غير منظورة في جهة التام التي تعمل على إبراز الأوضاع  
باعتبارها كلا موحدًا، في غياب الإحالة على بنائها أو هندستها الزمنية الداخلية<sup>(3)</sup>. ففي جملة:

1. ترأس رئيس الجمهورية ثلاث مرات.

يتم جمع فترة "ثلاث سنوات" في كل موحد. بخلاف الجملة الموالية:

2. كان يرأس زيد الجمهورية ثلاث سنوات.

حيث تعني أن زيدا كان يحكم في كل نقطة زمنية على امتداد ثلاث سنوات، ويمكن أن  
تشتغل الجملة كإطار للأحداث المنفردة التي تقع طيلة مدة حكمه، وهكذا يمكن  
الحصول على الجملة التالية:

---

(1) ينظر الأعمال التالية فيما يتعلق بمقاربة تركيبية للزمن والجهة مبنية على تمثيل الدلالة الزمنية في إطار  
نموذج الاشتقاق بالرحائل:

- Gueron J, (2004), Tense construal and auxiliaries, pp. 299-328, in syntax of time.  
- Zagana K, (2008), Phasing in modals: phases and epistemic/root distinction, pp. 273-291, in  
Time and Modality, ed. by Gueron, J, Iecarme, J, studies in natural language and linguistic  
theory, no. 75, springer.

Comrie, (1976), Aspect, p. 3. (2)

Ibid., p. 21. (3)

3. كان زيد يحكم مدة ثلاث سنوات، وأثناء هذه المدة كان الولاة يظلمون العباد.  
تجسد الأمثلة الموالية قدرة غير التام على إدراج أحداث ضمن بنيتة الزمنية المفتوحة،  
بخلاف التام، كما تبين الأمثلة الآتية:

4. كان خالد يكتب الباب الثالث من أطروحته، حينما كان يكسر عمر الزجاج، وهند  
تحل تمارين الرياضيات.

5. كتب خالد الباب الثالث من أطروحته، عندما كسر عمر النافذة.  
نلاحظ بأن غير التام يسمح بأن تدرج أحداث في بنيتة الزمنية المفتوحة؛ فحدث  
التكسير يقع ضمن حدث كتابة خالد، بينما لا يسمح المثال (5) الذي يشتمل على  
صورة "التام" إلا بتأويل يقوم على علاقة الترتيب بين الحدثين، وليس على علاقة تضمن؛  
لأن التام يغلق بنية الحدث، وبالتالي لا يسمح إلا بإقامة علاقة تراتبية وتسلسلية بين  
الأحداث.

وتوظف مقولة التام في سياقات زمنية متعددة، ومعنى ذلك أنه ليست هناك أية علاقة  
استلزامية بين جهة التام في اللغة العربية وبين الزمن الماضي. كما تشير إلى ذلك الأمثلة  
الموالية:

7. كتب عمرو المحاضرة.

8. إذا كتب زيد المحاضرة ناولته مبتغاه.

فالحدث التام في المثال (8) موضع في المستقبل زمنيا.

يقترح الفاسي الفهري تفسيراً تركيبياً لهذه الظاهرة مبنياً على أطروحة التوارث  
السمات؛ "فالجهة لا تحدد زمناً مخصصاً، ما دام التام يمكن أن يكون دالاً على الماضي أو  
المستقبل، وغير التام قد يقترن بالحاضر والماضي أو المستقبل. في مقابل ذلك يحدد الزمن  
المخصص الجهة؛ فالماضي يكون تاماً، والحاضر غير تام"<sup>(1)</sup>. ومقتضى هذا الكلام أن توارث  
السمات إما أن يكون تصاعدياً أو تنازلياً، ويؤدي هذا التمايز على مستوى اتجاه التوارث  
إلى تنميط للغات، فهناك لغات يكون فيها التأويل الزمني تابعا للسمات الجهية مثلما هو الشأن  
بالنسبة إلى اللغات الإفريقية، فتكون الجهة محددة للتأويل الزمني للجملة، حيث تسرب الجهة  
سمة زمنية للرأس الزمني الأعلى الفارغ كي تجعله مؤولاً، ولغات يحمل فيها الزمن سمات  
جهية ثابتة، يسربها إلى الرأس الجهي الذي يسفله في التركيب الشجري للسلسلة  
الزمنية/الجهية. ومعنى ذلك أن الفعل إذا دل على الماضي فهو حتماً يدل على التام، ولكنه إذا  
دل على التام فهو ليس بالضرورة دالاً على الماضي، فالتام لا يحمل سمة زمنية يسربها إلى

(1) Fassi Fehri, (2002), The syntax of Arabic Time, linguistic Research, vol. 7, no. 1, p. 35.

الزمن، لكن الزمن إذا كان مخصصا يحمل بالضرورة سمة جهية يسربها إلى الجهة<sup>(1)</sup>. تظهر هذه الخصائص مجتمعة من خلال الأمثلة الموالية:

9. يكتب زيد المقال (الآن).
  10. كان زيد يكتب المقال (اللاتام يقترن بالماضي).
  11. سيكتب زيد المحاضرة (اللاتام يقترن بالمستقبل).
  12. بعثك الشاة (التام يقترن بالمستقبل).
  13. إذا بعثك الشاة، منحتني ما أريد (التام يقترن بالمستقبل).
  14. ذهبت إلى المكتبة (التام يقترن بالماضي).
- ويمكن الاستدلال على امتلاك الماضي لسمة التام من خلال رائر "متوالية الأزمان". فعندما يكون الماضي مدججا في الخطاب المحكي، لا يمكن أن يكون دالا على التوقيت، وإنما على قراءة زمنية محولة نحو الماضي *back shifting reading*، بخلاف الماضي في الانكليزية وفي اللغات الجرمانية التي يعد فيها محايدا بالنظر إلى التقابل (تام/لا تام)، حيث يسمح في مثل هذه السياقات بالحصول على قراءة التوقيت. لننظر في الأمثلة الموالية:
15. قال لي عمرو إن خالدا بنى منزلا.
  16. قال لي عمرو إن خالدا يبني منزلا.
  17. John said that Mary was ill.

ففي المثال (17) يكون زمن مرض Mary موافقا لزمن القول في الماضي؛ أي أن (17) محولة بتطبيق قاعدة المطابقة الزمنية، أو ما يسمى بقاعدة متوالية الأزمان، عن:

John said: Mary is ill. 18.

بينما (15) لا يمكن أن تكون محولة عن (16) بحيث تترادف الجملتان زمنيا، وحدها (16) تسمح بقراءة التوقيت، ومعنى ذلك أن "عمرا" عندما قال إن خالدا "بنى" منزلا، كان خالد قد بناها في ماضي سابق على زمن قوله<sup>(2)</sup>. فكون الماضي حاملا لسمة التام هو ما يجعل الاستلزام التالي غير ممكن:

---

(1) يمتلك تصور الفاسي الفهري المشار إليه نتائج مهمة على مستوى ترميز اللغات، فقد دأبت الأدبيات على إقامة تمييز بين نوعين من اللغات: لغات زمنية ولغات جهية، والفكرة أن هذا التمييز الترميزي يقوم على روائز صرفية أو تركيبية تحتاج إلى إعادة النظر، فاشتقاق التمايز بين هذين النمطين من اللغات ينبغي أن ينبني على أسس واضحة. وهكذا فإن الاختلاف يعود إلى اتجاه توارث السمات وطبيعتها، والشروط التي تسمح بتوارثها أو تمنع هذا التوارث وفق قيود تركيبية محددة. ينظر:

- الفهري، 2004، زمن اللغة، ص 22-23.

وأیضا: Fehri, (2002), Ibid., pp. 36-37.

(2) Ibid., pp. 23-24.

19. \* أكل زيد تفاحة، وما زال يأكلها.

أما جواز جمل من قبيل:

20. قرأت هند مقالات تشومسكي، وما زالت تقرأها إلى الآن.

21. درست زينب اللسانيات، وما زالت تدرسها.

فهي مقبولة في حالة تعدد المحاور الزمنية، أي أننا لسنا بصدد ورود واحد  
single occurrence للحدث في محور زمني مفرد individuated وإنما تتعدد ورودات الأحداث  
في محاور زمنية مختلفة؛ أي أن حدث قراءة معين تم في الماضي، وتكررت الأحداث في  
مناسبات أخرى. ذلك لأن الحدث الواحد إذا تم لا يمكن فتح بنيته أو تمطيته.

ثمة خاصية زمنية تميز المضارع عن الماضي في العربية، تظهر من خلال المثال (16) وهي  
خاصية التبعية الزمنية، فقد بين جيورجي وبيانيسي<sup>(1)</sup> من خلال مقارنتهما بين أزمنة الماضي  
في اللغات الجرمانية والرومانية، أن اللغات التي تميز على مستوى الصرف الزمني بين أزمنة  
الماضي مثل: الماضي البسيط والمركب والمستمر Imparfait والفائق Plus que parfait،  
تستعمل الماضي المستمر في السياقات المدججة للدلالة على زمن ماضي عائدي تابع ومواق  
لماضي الجملة الداجمة. وبما أن الفعل الماضي العربي لا يملك إلا زمنا ماضيا عاما<sup>(2)</sup>، ولا  
يفرق بين هذه الأزمنة على مستوى الصرف وإنما بواسطة التركيب، فإنه يستعمل "المضارع"  
الذي يمتلك خاصية التبعية الزمنية. وتبدو هذه الخاصية بارزة من خلال الأمثلة التالية:

22. بينما يكتب زيد الأقصوصة، دخل عمرو مكتبه

23. جلس خالد يرسم اللوحة

24. رأيت زيدا يلعب الكرة

25. جعلت خالدًا يشتري الكتاب

فحدث الكتابة في المثال (22) موضع في زمن ماضٍ موقت لحدث الدخول. ويبرز  
هذا التوافق في المركبات الزمنية الملحقة الدالة على الحال في المثال (23) و(24) وفي البنى  
الجعلية المثال (25). ويظهر من خلال الأمثلة المقدمة أن "المضارع" يملك سمة زمنية غير  
موسومة أو محايدة، ولذلك يتمكن بسهولة من نسخ البنية الزمنية للزمن الذي يعلوه ويتحكم  
فيه. فالمضارع يحمل "سمة زمنية" بالإضافة إلى سمته الجهمية "غير التام"، وسمته الزمنية محايدة  
وغير موسومة؛ لأنها تتخصص في تفاعلها مع الجهة المعجمية أو مع الموجهات أو أدوات

(1) Ibid., p. 24.

(2) الفاسي الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهمية. في البنى الزمنية  
أو أشكالها، ص 20-21.

النفي. وبحكم سمته الزمنية المحايدة يقبل الاندراج في سياقات زمنية متعددة تتراوح بين سياقات المتوالية الزمنية وسياق الإلحاق أو الإدماج أو النفي (الزميني) أو الوسم الوجهي. وبحكم سمته الجهية (غير التام) يقبل أن يركب مع الأفعال الجهية، وهي عبارة عن سلسلة من الأفعال الموصوفة بالأفعال الناقصة في الأدبيات النحوية التقليدية تدل على الاطراد أو الاستمرار أو ابتداء الحدث أو نهايته، وكلها سمات جهية تحملها هذه الأفعال ولا تصير مؤولة إلا إذا اقترنت بالفعل غير التام (المضارع). مثل:

26 - بدأ يؤلف روايته

27 - ما زال يرسم اللوحة

28 - ظل يلعب

فالأفعال الجهية تتفاعل مع السمة الجهية (غير التام). مخصصة أو مسورة البنية الجهية المفتوحة للمضارع، إما بتخصيص زمن بداية الحدث حيث يقتطع الفعل "بدأ" الجزء البدئي من الحدث، فالتخصيص هنا لا يلعب فيه الزمن أي دور، فالسمة الزمنية تكون محمولة من لدن الفعل الجهي، لذلك نعتبر أن التخصيص المثنوي لسمات "المضارع" الزمنية؛ أي التخصيص الذي يقوم على وجود سمة زمنية غير موسومة ومحايدة<sup>(1)</sup> وسمة جهية (غير التام) يفضل افتراضات تسلب هذه الصيغة الفعلية سمتها الزمنية، لتجعلها صورة جهية محضة في اللغة العربية<sup>(2)</sup>. هناك سياقات تقتضي تفعيل سمة جهة غير التام، وسياقات تستلزم تفعيل السمة الزمنية غير الموسومة. حيث يلعب السياق التركيبي دورا في تنشيط سمة أو أخرى. ففي سياق الجمل البسيطة غير المركبة يخصص الظرف (الآن) السمة الزمنية غير الموسومة ليجعل تأويل الزمن في الحاضر واردا، بينما في حالة الماضي ينعت الظرف الزمن (أمس) الماضي المخصص بسمة ماضية موسومة.

29 - يحضر زيد دروسه (الآن).

30 - حضر زيد دروسه (أمس).

(1) لا يعني التخصيص غير الموسوم غياب السمة، وإنما نقصد أن السمة موجودة في البنية الزمنية للصورة الفعلية، لكنها غير مالكة لتخصيص محدد حيث يلعب المحيط التركيبي الذي ترد فيه الصورة غير الموسومة دورا في تعيينها.

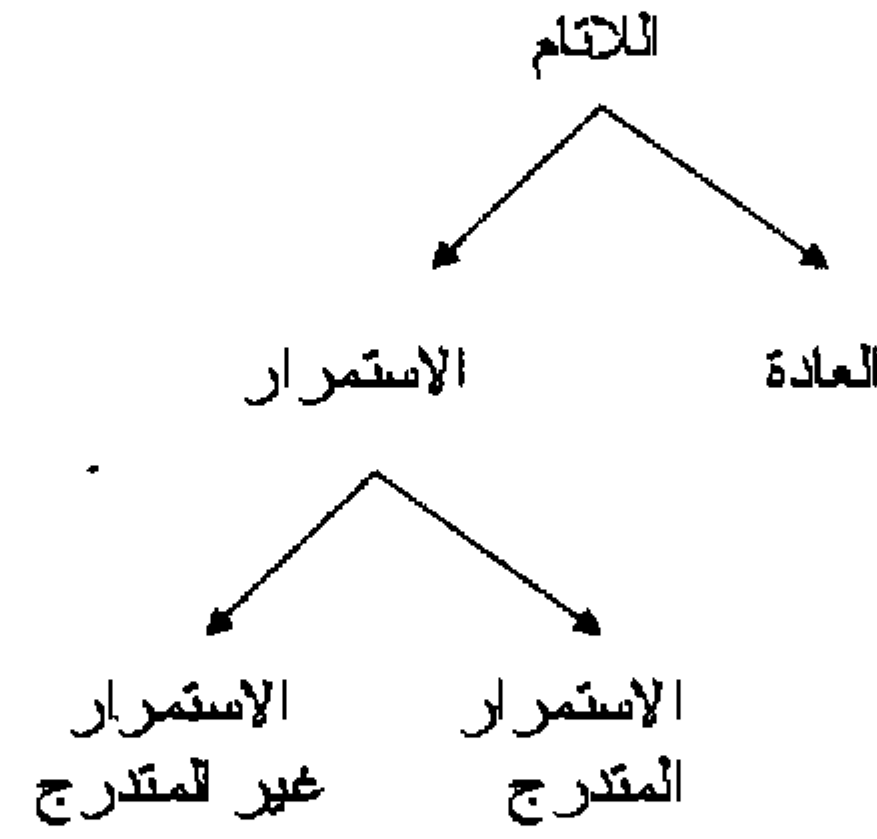
(2) اقترح السعيد الحسن، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، ص 136-137. اعتبار صورة "المضارع" صورة جهية محضة استنادا إلى أعمال لسانيين اشتغلوا على العربية ودوارجها وبعض اللغات السامية مثل (العبرية) أمثال شلونسكي، 1997، وبنمامون، 2000. مبينا أن "المضارع" لا يستطيع أن يحمل إحالة زمنية في ذاته وإنما مع غيره. غير أننا قد بينا أن التخصيص الزمني ضروري في قراءة التوافق، لأن التوافق تأويل زمني للتركيب الزمني للأحداث وليس تأويلا جهيا.

ولعل التخصيص المزدوج الذي دافعنا عنه هو ما يميز صورة المضارع عن المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول) التي تمتلك السمات الجهية دون السمات الزمنية، فزمنها تركيبية وليس صرفياً<sup>(1)</sup>، وإن كان زمنها أحياناً محكوماً بالجهة المعجمية كما هو الشأن مع "المضارع".

ويمكن أن نضيف دليلاً آخر لصالح التخصيص المزدوج لصورة "المضارع"، استناداً إلى حالات يلتبس فيها التأويل بين التأويل الزمني (التوافق)، والتأويل الجهي، فالفعل في المثال التالي ملتبس بين القراءة الزمنية (التوافق)، والقراءة الجهية المحضة (العادة):

31 - التقيت رجلاً يدرس اللسانيات جيداً

بالإضافة إلى سمة "غير التام" التي يحملها "المضارع" في اللغة العربية، تمتلك هذه الصيغة مجموعة من القيم الدلالية الجهية المحسدة للمقولات الجهية التي تنفرع إليها هذه المقولة الجهية المركزية في نظام الأنساق الجهية في اللغات الطبيعية. وتمثل الترسيم التالية هذا النظام التفرعي<sup>(2)</sup>:



تعبّر العربية في نسقها الفعلي عن التقابل المركزي [تام # لا تام]. بينما تظل التفرعات الجهية لغير التام تفرعات غير منحونة أو محققة في شكل صرفات فعلية ملتصقة بجذع الأفعال. فالتخصيصات الدلالية المختلفة لجهة "اللاتام" تشتق داخل السياق التركيبي والدلالي الذي ترد فيه، فالمضارع يحمل سمة جهية "عامة" دالة على "اللاتام"، تخصص بسمات جهية فرعية بحسب السياق، أو إذا دخلت عليه الأفعال الجهية الدالة على الاطراد والاستمرار (ظل، ما زال، صار...). ويمكن أن نمثل لهذه السمات الجهية من خلال الأمثلة الموالية:

32 - ينشر زيد مقالة كل شهر

(1) انظر الفهري، 2000: عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية، ص 21-22.

(2) Comrie, 1976, Aspect, pp. 25-26.



33 - يصلح زيد حاسوبه (الآن)

34 - يحزن زيد لقدم هند

35 - يصفع خالد عمرا

فحدث النشر في (32) يشير إلى وجود عادة ملازمة لزيد تتكرر في مناسبات متعددة وإن كانت هذه المناسبات محصورة في "كل شهر". ولا بد من إقامة تمييز بين العادة habitual والتكرار iterative. فالتكرار يقتضي إعادة الوضع في مناسبة واحدة أو في مجموعة من المناسبات المحصورة كميا، كما يستلزم تكميم المحاور الزمنية للحدث، لأن التكميم المشار إليه تخصصه ظروف التردد بشكل ظاهر أو خفي، كما يتجلى من خلال المثالين المواليين:

36 - صفع زيد عمرا خمس مرات

37 - ذهب زيد إلى السينما هذا الأسبوع ثلاث مرات

يجعل التام الحدث مغلقا زمنيا. وهذا لا يعني بأن تأويل العادة لا يمكن الحصول عليه مع التام، كما يظهر من خلال المثال (38)<sup>(1)</sup>:

(1) نعتبر أن تأويل العادة مع الفعل "التام" المجرد من الأفعال الجهية أكثر موسومية من "الفعل غير التام"، فجملة مثل:

- ذهب زيد مرارا إلى السينما في صباح

ملتبسة بين قراءة التكرار؛ لأن ظرف التردد لا يحمل سمة عددية مخصصة، وإن كانت قابلة للحصر، وبين قراءة العادة. بينما ينتفي هذا الالتباس في حالة ظهور غير التام المصحوب بالفعل "كان":

- كان زيد يذهب دائما إلى السينما في صباح

لاحظ أننا استبدلنا الظرف "دائما" في المثال الثاني بـ "مرارا"، ولاحظ أيضا أن استعمال الظرف "دائما" مع الفعل التام يمنح الجملة درجة دنيا من المقبولية

- ??? ذهب زيد دائما إلى السينما

ومرد ذلك إلى أن هذه الظروف تملك سمات جهية تتفاعل مع السمات الجهية في الأفعال. ولذلك لا يصح

- \* ضربه يوميا

- \* اكل التفاح تكرارا

في مقابل:

- كان يضربه يوميا

- كان ياكل التفاح تكرارا/مرارا.

وهذا التباين في التأويل الجهي بين صورة التام وغير التام نجده في المثالين التاليين:

(تأويل الحصول الواحد) - زار النواب البرلمانين السنة الماضية هذه المعلمة الأثرية

(تأويل التكرار) - كان النواب البرلمانين يزورون السنة الماضية هذه المعلمة الأثرية

بينما لاحظ أن جملة:

- رافق زيد هندا إلى الشاطئ مرتين

تسدل على التكرار حيث يلعب الظرف نور حصر عدد ورودات الحدث. مكمما الوحدات الحديثة كما تكتم

الأعداد الكيانات الاسمية. يذهب برتنتو ولينسي أبعد من ذلك في تحليلهما، حيث يعتبران الفرق بين التام

واللاتام في جهة العادة يكمن في الطبيعة التسويرية والمنطقية للجهتين، فالتام له طبيعة ما صدقية وجودية

Existential ودخول الظروف الحاملة لمعنى العموم والعادة عليه يرشحه لدلالة الأحداث الواقعية Factual

### 38 - ذهب زيد في صباه كثيرا إلى الملاهي

ويجسد المثال (33) (الاستمرار المتدرج)؛ أي أن هناك حدثا يستمر ويتدرج في اتجاه تحقيق فعل الإصلاح باعتباره أوج النشاط. وتمثل الجملة (34) لاستمرار غير متدرج لأن أفعال الحالة ساكنة وتعبر عن انسجام في سيرورتها الزمنية فهي سيرورة ممتدة (مستمرة) مفتقرة إلى التدرج.

ويمكن أن نعتبر العادة والتكرار سمات تسويرية في مقولة الجهة استنادا إلى تصور بهات (Bhatt 1999) والفهري (2001)<sup>(1)</sup>. فهي سمات إما مسورة للحدث أو مسورة للزمن<sup>(2)</sup>. تتفاعل مع التخصيص العددي كسمات سورية كامنة في الأحداث والأزمان. فتحصر كمها في الورود الواحد أو في الورود المتعددة، الموزعة على محور زمني واحد، أو على عدد من المحاور الزمنية المكتملة. فهذه السمات التسويرية في الجهة تؤثر في الإحالة الزمنية للجملة، وكمثال على ذلك سمة التكرار إذا خصصت الحدث دون الزمن تكون إحالة الزمن الإشارية قوية. مثل:

### 39 - صفع زيد خالدا خمس مرات أمس

أما سمة العادة فتسلب الزمن خاصيته الإحالية:

---

المكتملة، بينما يملك غير التام طبيعة مفهومية Intentional جاعلا التأويل الأكثر طبيعية هو التأويل الدال على التعميم الذي يكاد يتحول إلى شكل "قانون عام". فالفرق واضح بين الجملتين التاليتين:

- يدخن زيد سجارة كل صباح

- دخن زيد سجارة كل صباح عموما

تشير الجملة الثانية إلى وقوع أحداث، قد نفترض بأنها لم تحدث بطريقة مطردة "كل صباح" وإنما حدثت وقائع بشكل متقطع مرتبطة بتدخين زيد للسجارة. بينما لاحظ بأن المثال الأول يشير إلى ما يشبه "القانون السلوكي" الملازم بشكل غير محدود لزيد.

انظر المزيد من التفاصيل:

- A. Lenci and P.M, bertineto, 2000, aspect, adverbs, and events, pp. 247-251, in "speaking of events".

Bhatt D.N.S, 1999, The prominence of Tense, Aspect, and Mood, pp. 53-55. (1)

- Fassi Fehri, 2001, Causativity, Transitivity and iterativity as pluralities, p. 40, pp. 49-51.

(2) يشير برينتينو ولينسي في معرض حديثهما عن الفرق بين التام واللاتام في تأويل التكرار والعادة، إلى كون اللاتام، يشبه العبارات الاسمية الدالة على الكتلة، بخلاف "التام" الذي يناظر الأسماء المعدودة ذات البنية الداخلية المغلقة. فاللاتام الدال على العادة لا يألف بسهولة مع ظروف التكرار التي تعبر عن كمية أحداث معدودة ومحصورة. ويقترح برينتينو ربط هذا القيد بالطبيعة الداخلية لبنية غير التام، الذي يتسم باللاتحديد من حيث عدد المرات التي يتكرر فيها الحدث، فجملة:

- كان يرافق زيد هندا إلى الشاطئ مرتين

لا يمكن أن تسدل على قراءة العادة، إلا إذا افترضنا أن مرافقة زيد لهند حدثت في عدة محاور زمنية في الماضي، معنى ذلك أن ظرف التردد العددي (مرتين) لا يخصص قراءة العادة، وإنما يلعب هذا الدور سور جنسي خفي (generic operator).

40 - يقرأ زيد الجرائد في الصباح

ويظهر الفرق بين التام وغير التام في مستوى الإحالة الزمنية؛ حيث يجوز استعمال غير التام لبناء الدلالة الزمنية العامة أو ما يسمى بالزمن الجنسي أو الزمن العام generic tense ويستعمل في البناء للوسيط midle، بينما يتعذر استعمال التام في هذا النمط من الدلالات الزمنية:

41 - تلعب المدرسة دورا هاما في تكوين شخصية المتعلم

42 - لعبت المدرسة دورا هاما في تكوين شخصية المتعلم

43 - تباع الجرائد في الأكشاك

44 - بيعت الجرائد في الأكشاك

يبدو من خلال المثال (43) و(44) بأن غير التام يقبل أن تصير سمته الزمنية محايدة أو عامة وغير محيلة، بخلاف "التام" فهذا الفرق نعتبره تجليا لتقابل أعم بين زمن موسوم (الماضي)، وزمن غير موسوم (زمن المضارع).

ونشير إلى أن المنظورية التأويلية لمجموعة من المقولات الجهمية مثل العادة والعموم مشروطة بوجود الزمن كسمة تصريفية<sup>(1)</sup> في المقولة التركيبية الحاملة لهذه الجهات، حجتنا في ذلك تعذر الحصول على تأويل العموم أو التأويل الجنسي أو التكرار مع اسم الفاعل أو اسم المفعول. كما تبين الأمثلة:

45 - زيد كاتب الرسالة (\*كل يوم/ \*دائما)

46 - التفاح مأكول (\*كل يوم/ \*عموما/ \*مرارا...)

كذلك عندما نقول:

47 - زيد كاتب الرسائل وليس المقالات

فالجملة أعلاه لا يمكن أن تحمل معنى:

48 - زيد يكتب الرسائل وليس المقالات (التأويل العام)

نعتقد أن الدلالة الزمنية في بنى اسم الفاعل واسم المفعول غير مشروطة بوجود زمن تركيبى تقرن به السمات التصريفية الزمنية لهذا النمط من المشتقات. ما دام التركيب السماتي لهذه البنى يفتقر إلى سمة زمنية صرفية. لذلك فالدلالة الزمنية تكون في هذا النمط من التراكيب مشتقة من طبيعة الجهة المعجمية، حيث تشرط وتتحكم الدلالة الجهمية المعجمية المحايثة للمحمولات في التأويل الزمني، لاحظ الفرق بين الجمل التالية:

(1) نميز في هذا المستوى بين وجود السمة وقيمتها ومنظوريتها التأويلية في الصورة المنطقية من جهة، واستراتيجية اشتقاق القيمة الدلالية للسمة من جهة ثانية، وهي أشياء سنناقش فيها في المحاور المقبلة من هذا الفصل.

49 - زيد آت لا محالة (\*أمس)، (غدا)

50 - خالد محب هنداً (\*أمس)، (\*غدا)

51 - النقود ساقطة (الآن)، (\*غدا)

52 - زيد نائم (الآن)، (\*غدا)

53 - زيد مسافر (غدا)، (الآن)

54 - محمد آكل التفاحة

نلاحظ أن المحمولات الساكنة الدالة على الحالة stative مثل (50) لا تقبل التأويلات الزمنية الدالة على الماضي أو المستقبل، ويمكن أن تدل على حاضر ممتد، أما محمولات الإتمام (ساقطة) فلها تأويل الاكتمال perfect؛ أي أن هناك حدث تم في ماضي ونتائجه ملحوظة في زمن التلفظ، ولذلك يجوز اقترانه بظرف آني ولا يمكن نعتة بظرف بعدي. والملاحظ أن تأويل القبلي المنسجم مع دلالة الماضي تقبله المحمولات الدالة على المحدودية مثل (54). أما أفعال التنقل مثل (49 و 53) فهي تستسيغ نعتها بظرف بعدي، وقد لا تقبل الظرف القبلي مثل (49). إن هذه الخصائص الزمنية ليست انعكاساً لأزمة صرفية مصهرة في جذوع المشتقات، وإنما يتم بناء التأويل الزمني بآليات اشتقاقية تأخذ بعين الاعتبار المحتوى الجهي المعجمي للمحمولات المشتقة والذي لا يقرون في التركيب برؤوس زمنية، على غرار الفعل، وإنما يربط مباشرة بالمصدر الذي يتضمن سمة زمنية دالة على حدث التلفظ<sup>(1)</sup>.

وفيما يتعلق بمسألة الدلالة الجنسية أو سمة العموم، ينبغي الفصل بين الجنسية التركيبية syntactic genericity والجنسية المعجمية<sup>(2)</sup> lexical genericity، فالدلالة الأولى مشروطة

(1) قدمت نورا بونيه اقراحاً مشابهاً بصدد تراكيب اسم الفاعل في السورية، حيث اعتبرت أن إسقاط الزمن غير موجود في مثل هذه البنى، أما إسقاط الجهة النحوية أو الإسقاط الزمني الأسفل ذو التأويل الجهي بتعبيرها، فهو غير نشيط تركيبياً وتأويلياً، والنتيجة أن التأويل التام وغير التام الموجودان بصفة دائمة مع الأفعال المصرفية، غير محققين في تركيب اسم الفاعل، وتقترح ربط التركيب الزمني المحايث للجهة المعجمية بشكل مباشر بالسمة الزمنية الموجودة في المصدر والتي تدل على حدث التلفظ كنقطة رسو للحصول على تأويل القبلي أو البعدي. ينظر:

- Boneh (Norah), 2003, pp. 165-169.

إن الماضي أو المستقبل أو الحاضر كتأويلات زمنية محتملة لهذه التراكيب، ليست نتاجاً لأزمة نحوية مؤولة حاملة لهذه السمات الزمنية في تمثيلها الشجري، وإنما يشق الزمن بآليات تركيبية تحدث من خلال التأليف بين محتوى زمني موجه بدلالة جهية معجمية وزمن التلفظ كسمة زمنية مستقلة في التركيب الشجري.

(2) يتقاطع التمييز بين الجنسية المعجمية والجنسية التركيبية بشكل جزئي مع التمييز الذي يشير إليه كارلسون (1977) بين محمولات المستوى المرحلي (stage-level predicate). ومحمولات المستوى الفردي (individual-level predicate). فالمحمولات الأولى تشير إلى حالات مؤقتة متدرجة تدل على تنقل الذات عبر أوضاع مثل أفعال الحركة والنشاط وغيرها، بينما تدل المحمولات الثانية على صفات قارة وحالات ساكنة مسندة للذات الفاعلة، مثل الحزن والجمال والذكاء وغيرها. فالمحمولات الطورية المرحلية يمكن أن

بوجود الزمن الصرفي، لذلك يجوز:

55 - زيد يستمع جيدا، كلما بدأ خالد في العزف

ولا يجوز:

56 - \* زيد مستمع جيد، كلما بدأ خالد في العزف

57 - \* عندما زيد عازف، يستمع خالد جيدا

تصير (57) نحوية بمجرد استبدال (اسم الفاعل) بصورة الفعل "غير التام":

58 - عندما يعزف زيد يستمع خالد جيدا

والذي يدل على أن الجملة (59) لا تحمل دلالة "العموم" و"الاستغراق"<sup>(1)</sup> أنه لا

---

تتحول إلى محمولات قارة في المستوى التركيبي وذلك في سياق العادة عندما يظهر الفعل في سياق جهة  
حاملة لتخصيص موجب بالنظر لسمة الاعتيادي التي يسوغها ظرف جنسي خفي يظهر في مخصصها كما  
بين ذلك كيركيا (chierchia) فعندما نقول:

- زيد يدخل السجائر

فإننا نكون بصدد محمول مرحلي دال على النشاط محول في التركيب إلى محمول دال على خاصية فردية  
مسندة لزيد بشكل اعتيادي وهي تدخين السجائر، وبالتالي فالجنسية مبنية هنا في التركيب. أما المحمولات  
الفردية فتظهر في المعجم حاملة لتخصيص محايت دال على جنسية محايتة.

والصفات مثل مريض ونكي وأحمق وغبي مخصصة بشكل ملازم بسور جنسي يظهر في تخصيص  
مدخلها المعجمي ولذلك فهي تدل على حالات قارة منسجمة وثابتة، وعندما تظهر في شكل أفعال حاملة  
لتخصيص زمني [- قبلي] تحافظ على هذا التخصيص الجنسي:

- يحزن زيد ويمرض زيد

ولمزيد من التفاصيل نحيل على مقال:

- Spencer (Andrew) and Zartakaya (Marina), 1999, Inherently generic predicates in Russian,  
draft, pp. 3-6.

(1) قد يستشف من بعض التراكيب مثل تركيب "أسماء المبالغة" بأنها قد تدل على التأويل العام، لكن بمجرد

فحص هذه التراكيب يتبين بأن الدلالة الاستغراقية غير واردة في تأويلها، فعندما نقول:

- زيد ضرباً أو أكل أو قتال.

لاتؤول بدلالة:

- زيد ضرباً/أكل (\*كل يوم أو \*دائماً).

فنحن بصدد صنفية عددية دالة على الجمع غير المحدود مسورة للحدث، في حين أن سمة العدد في الدلالة  
الجنسية محايدة. والذي يبين أن صنفية العدد في هذا النوع من البنى غير دالة على جمع محدود، أن اسم  
المبالغة لا يسوغ ظهور المركبات العددية المحصورة مثل:

- فريد ضرباً (\*مرتين/ \*خمس مرات).

وثمة سمة فارقة بين التكرار iterative وسمة العموم أو الاعتيادي في البنى المشتقة، فهذه الأخيرة تقبل  
تأويل التكرار لكنها لا تستسيغ تأويل العموم والعادة. ومرد ذلك إلى أن هذا التأويل مشروط بوجود الزمن،  
بخلاف تأويل التكرار وهذا ما تبينه الأمثلة الموالية:

زيد مضروب مرتين

- خالد كاتبٌ مقالته خمس مرات

وثمة فرق آخر بين اسم الفاعل الدال على النشاط واسم الفاعل الدال على حالة أو صفة مسندة للفاعل.

فالتالي لا يستسيغ ظروف التردد حيث لا يصح:

يجوز استبدالها بـ (60):

59 - زيد آكل الدجاج

60 - زيد يأكل الدجاج (دائما)

وهذا يبين أن وجود الزمن كسمة صرف - تركيبية شرط ضروري لتأويل المحمولات على العموم أو الاعتيادي في البنى الزمنية المركبة والبسيطة على حد سواء. ومن جهتنا نرى أن مسوغ ذلك يعود إلى طبيعة جهة العادة التي تستلزم التعدد والجمع غير المحدود في الفواصل الزمنية. فجملة مثل (58) تقتضي بأن أزمنة الاستماع متعددة بتعدد أزمنة العزف. فوجود سمة العدد في الزمن يمكن روزها بسهولة من خلال استعمال ظروف التردد وظروف التكميم العددي كما أسلفنا، أما المحمولات القارة فهي عبارة عن صفات مسترسلة وساكنة أشبه ما تكون بأسماء الكتلة التي لا يمكن عدها، وينبغي الفصل بين العد الداخلي (عد الحدث) والعد الخارجي (عد الزمن). فالعد الداخلي جائز في الصفات الدالة على النشاط على سبيل التكرار الحدتي. وهو غير جائز في الصفات الثابتة. أما العد الخارجي (جهة الاعتيادي) فهو غير جائز فيهما معا<sup>(1)</sup> كما تبين الأمثلة الموالية:

62 - زيد عازفٌ مقطوعةً بتهوفن مرتين

63 - \* زيد عازفٌ بتهوفن (كل يوم، دائما)

64 - \* زيد عازفٌ بتهوفن (كل يوم/دائما)

فالمحمولات الدالة على النشاط مكونة من فواصل حدثية وبالتالي فهي عبارة عن جموع داخلية، ولذلك يمكن عدها.

- \* خالد كاتبٌ المقالة ثلاث مرات

- \* خالد ضاربٌ عمر خمس مرات

فهذان المثالان لا يقبلان إلا تأويل الحصول الواحد؛ أي أنها تحصر الحدث في ورود واحد. ويعود هذا التمايز إلى الفرق بين المحمولات الدالة على النشاط والمحمولات الصفية. فالصفات لا تقبل التكميم العددي:

\* زيد مريض خمس مرات.

\* زيد حزين ست مرات.

\* خالد طويل مرتين.

(1) نؤسس مقاربتنا للخصائص السماتية للأفعال والصفات على:

- الفهري، 2005، الكل والجزء في الأشياء والأحداث، ص 9-19. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تقارير ووثائق.

- عبد الواحد خير، 2006، في التأويل المعجمي وكيفية بناء التصورات، ص 56-57.

بصمات (01)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك - الدار البيضاء.

فسي اعتمدنا على هاتين المقالتين حرصنا على استلهام بعض الأفكار مع تطويرها، وإن كانت المعطيات التي أسس عليها الاستدلال في المقالتين غير مشابهة للمعطيات الموصوفة في عملنا.

### 1. 3. المقولات الزمنية في اللغة العربية

سنخصص هذا المحور لمعالجة النسق الزمني للأفعال في اللغة العربية لإبراز السمات الزمنية التي تبني هذا النسق وتتحكم في اشتغاله تركيبياً وتأويلاً. ننتقل من تصور مفاده أن الأنساق تتأسس على نظام محدود من السمات، يقوم على تقابل بين عنصر موجب وآخر سالب، فالتخصيص الذي يعتمد على ثلاث سمات زمنية موجبة [+ حاضر + ماضي + مستقبل] تخصيص أقل طبيعية ولا يعكس طريقة اشتغال الأنساق الزمنية في اللغات الطبيعية مقارنة بالأنساق المثوية مثل [+ ماضي]/[- ماضي]، أو [+ مستقبل]/[- مستقبل]<sup>(1)</sup>.

لنعتبر أن العنصر الموجب في التقابل [+ ماضي]/[- ماضي] موسوم **Marked** ودليل موسوميته في العربية أنه لا يتأثر بالجهة المعجمية ولا توجهه نحو دلالة زمنية مخصصة، بخلاف المضارع الذي يلتبس في إحالته الزمنية تبعاً للطبقات الجهية المعجمية التي تشكل المحتوى الجهي للفعل. وتبين الأمثلة الموالية هذا التباين في التأويل الزمني بين صورة الماضي وصورة المضارع:

- 1 - جرى زيد (أمس) [فعل نشاط]
- 2 - حزن خالد (أمس) [حالة]
- 3 - أكل زيد خمس تفاحات (أمس) [إنجاز]
- 4 - عرف زيد الحل (أمس)
- 5 - يجري خالد (الآن، غدا)
- 6 - يعرف زيد الجواب (\*الآن، \*غدا)
- 7 - يسافر خالد إلى الرباط (الآن، غدا)
- 8 - وجد زيد الحل
- 9 - يجد زيد الحل (\*الآن)

يبدو من خلال الأمثلة أن الماضي لا يتأثر زمنه بالجهة المعجمية. بينما يخضع المضارع في تأويله الزمني للجهة المعجمية، فأفعال الحالة لا تقبل الظرف البعدي (غدا)، وأما قبولها للظرف الآني فللإشارة إلى وجود حالة ناتجة ينعثها الظرف، ولا يمكنه أن ينعث الحالة، ولذلك يستلزم الفعل وجود معرفة حاصلة وليس سيرورة معرفية متدرجة في الحاضر، لأن أفعال الحالة لا تقبل التدرج في الحاضر. وتنسحب هذه الملاحظة على فعل الإتمام (وجد)

(1) ينظر: Comrie (Bernard), 1985, pp. 48-50.

- الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج، ص 14.

الذي لا يقبل التدرج في الحاضر؛ لأنه لا يملك بنية زمنية مفتوحة، يمكنها أن تتقاطع مع بنية الحاضر المفتوحة، بينما لا يطرح الماضي أي إشكال مع هذا النمط من الجهات<sup>(1)</sup>.  
والذي يدل على أن المضارع لا يملك سمة زمنية مخصصة مقارنة بصورة الماضي، نسخه للمعلومات الزمنية التي تحملها الأفعال التي تتحكم فيه في البنى الزمنية المركبة بإلحاق أو بإدماج، بخلاف الماضي الذي يحمل سمة زمنية موسومة يصعب أحيانا تحييدها. ولنمثل لذلك بما يلي:

10 - جاء خالد يبكي/بكي\*

11 - قال زيد إن خالدا يكتب المقالة/كتب المقالة

12 - التقيت رجلا يحمل مزهرية/حمل مزهرية

في المثال (10) ينسخ المضارع باعتباره حاملا لسمة زمنية محايدة وغير موسومة زمن المجيء، ويلاحظ أن الحال لا يمكن أن يأتي من الماضي؛ لأن الماضي لا يقبل التوافق في مثل هذا البنى. وفي المثال (11) يتوافق زمن الكتابة مع زمن القول، وبالتالي ينسخ الفعل "يكتب" السمة الزمنية لفعل القول، وفي حالة استعمال الماضي تصير الدلالة الزمنية قبلية؛ أي أن زمن الكتابة سابق على زمن القول، مما يبين أن الماضي يخلق خطاظة زمنية قائمة على السبق وليس على النسخ، فسمته الزمنية مخصصة ومؤولة وغير محايدة، أو غير موسومة، ويمكن سحب هذا التحليل على المثال (12).

وهناك دليل آخر لصالح عدم موسومية المضارع يقترن بيني النفي، فمعلوم أن أدوات النفي الزمنية (لم ولن) لا تقبل الائتلاف إلا مع المضارع، باعتباره صورة زمنية محايدة وغير مخصصة، تخصصها هذه الأدوات بسمات زمنية محددة (+ ماضي مع "لم" و- ماضي مع "لن")<sup>(2)</sup>. أما الماضي فهو مخصص بسمة موسومة؛ ومعنى ذلك أن السمات غير الموسومة تقبل التحييد والتخصيص على حد سواء، عكس السمات الموسومة؛ وذلك ما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار "المضارع" في العربية صورة جهية محضة وليس صورة زمنية؛ لأنه لا يمكنه حمل إحالة زمنية من ذاته وإنما مع غيره<sup>(3)</sup>. غير أننا نذهب مذهبا آخر؛ إذ نعتبر "المضارع" مثله مثل الماضي يحمل سمة زمنية وجهية ووجهية، إلا أن سمته الزمنية محايدة وغير موسومة يمكن تخصيصها في سياقات محددة.

(1) للمزيد من التفاصيل حول انعكاس نظام الوسم في الأزمنة على تأويل صورة الماضي والمضارع، ينظر: الفاسي الفهري، 2000، نفسه، ص 16-23.

(2) نعتبر أن آليات التحديد الزمني في بنيات النفي لاتعتمد على قلب الزمن كما ذهب إلى ذلك القدماء في تحليلهم، وإنما تستند إلى آلية التخصيص الزمني، كما سابين لاحقا في مبحث السلاسل الزمنية.

(3) الحسن السعيد، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية. مرجع مذكور، ص 136-137.



ثمة خاصية تميز صورة "الماضي" في العربية تتمثل في طبيعته العامة؛ أي أن العربية لا تميز في صرافة الفعل بين أنواع الماضي الموجودة في اللغات الرومانية، مثل الماضي البسيط (passé simple) أو الماضي المستمر (imparfait) أو الماضي المركب<sup>(1)</sup> (passé composé)، ومعلوم أن هذه الصور الزمنية تتمايز على مستوى السمات الجهية والزمنية<sup>(2)</sup> بحسب ما إذا كان الماضي ممتدا أو لحظيا أو ذا ارتباط بالحاضر أو متدرج، وهي سمات لا يمكن تحقيقها في العربية دون اللجوء إلى التأليف بين الماضي والأفعال المساعدة أو الأدوات الزمنية، أي دون اعتماد نسق الأزمنة المركبة.

وفيما يخص الزمن الحاضر فهو زمن غير موسوم يمكن لصورة المضارع أن تدل عليه، في سياقات معينة، وإن كانت هذه الصورة ملتبسة<sup>(3)</sup> بين الدلالة على الحاضر والعادة والعموم، وذلك لكون سمتها الزمنية غير مخصصة كما أسلفنا. فعلى عكس اللغات الرومانية والجرمانية التي تظهر فيها الرابطة لمعجمة سمة الحاضر، نجد العربية لا تضطر إلى إظهار الرابطة إلا في سياق تخصيص قيم الزمن أو الجهة أو الوجه بسمات موسومة كما بين ذلك الفهري<sup>(4)</sup>، وكما يظهر من خلال الأمثلة الموالية:

13 - الرجل مريض (\* أمس، \* غدا)

14 - كان الرجل مريضا (أمس)

15 - سيكون الرجل مريضا (غدا)

16 - عندما يكون زيد في الدار، يشاهد النشرات الجوية

(1) الفاسي الفهري، 2000، نفسه، ص 22.

(2) يمكن أن نزع بأن الزمن يمتلك سمات جهية فضلا عن الطبيعة الإحالية للأزمنة باعتبارها كيانات إشارية موضوعة للأحداث في الخط الزمني، فهي تمتلك هندسة جهية محايدة بحسب دلالتها على الامتداد أو التدرج أو اللحظية، ومعنى ذلك أن الفرق بين الماضي البسيط والمركب في الفرنسية والماضي المستمر (Imparfait) ليس فرقا جهيا بمعنى أن الأمر يتعلق بجهات في زمن الماضي، وإنما نعتبر أن التمايز وارد على مستوى السمات الجهية التي ترمزها هذه الأزمنة. ويمكن أن نتبنى في هذا الإطار بعض الأفكار الواردة في أعمال كيرون، 2004 الأخيرة، والفهري، 2005، بافتراض أن الزمن مخصص بسمات [± ممتد] أو [± جمع] على غرار الذوات الاسمية موسعين صنائف الأحداث والأسماء المقترح في الفهري 2005 لينسحب على سمات الأزمان.

(3) نميز بين المحتوى المفهومي للمقولات الزمنية وبين المحتوى التعبيري، أي بين الزمن الدلالي والزمن الصرفي، فالمحتوى المفهومي تخصيص للتصورات الزمنية على المستوى الدلالي/المنطقي باعتبارها تصورات تتقاسم سماتها اللغات الطبيعية (مفهوم الماضي، مفهوم الحاضر...)، بينما يمثل الزمن الصرفي الأشكال التعبيرية التي تظهرها اللغات الطبيعية للتعبير عن الأزمنة، ولذلك فالمعالجة التي نقدمها في هذا المحور تنصب حول الزمن الصرفي والتباساته وأشكال تأويله، باعتباره محط اختلافات وتباينات بين اللغات الطبيعية في ما يخص تخصيصاته السماتية.

(4) Fehri, 1993, Issues in the structure of arabic clauses and words, p. 156.

17 - كن متفههما

18 - أكون في المكتبة

لا يقتضي الحاضر إظهار الرابطة (المثال 13) بخلاف الأزمنة أو الجهات أو الوجوه الموسومة (الماضي، المستقبل، الاعتيادي، الأمر). ويبين المثال (18) أن الرابطة وإن كانت مصرفة في الحاضر فهي لا تدل على الزمن الحاضر، وعندما تتركب مع فعل معجمي لا تدل على الحاضر المكتمل present perfect، كما تعبر عنه اللغة الفرنسية أو الإنكليزية باستعمال رابطة مصرفة في الحاضر متبوعة بالمشارك الماضي أو الحاضر، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

19 - أكون أدخل (عندما ستزورني غدا)

20 - أكون دخلت (عندما/لما ستزورني/عندما/لما زرتني)<sup>(1)</sup>

فzمن الدخول مؤول في المثالين في الزمن المستقبل، كما يبدو من خلال التدقيقات الزمنية التي تضيفها الروابط الزمنية الموضوعية بين قوسين. وبالتالي فالجملتان لا يجوز أن تقابلا الجملتين الإنكليزيتين الموائيتين:

21 - I am entering

22 - I have entered

(1) يفترض الفهري أن التأليف بين المساعد "كان" في الحاضر والفعل المعجمي المصرف في الماضي لا يمكن أن يدل على حاضر مكتمل وإنما يحمل دلالة "المستقبل المكتمل" بالإضافة إلى القراءة التكرارية في بعض السياقات مثل:

- بهذا يكون الفريق قد سجل خمس مرات

ونعتقد أن هذا المركب الزمني يحل في سياقات غير دالة على التكرار، أو غير دالة على المستقبل المكتمل كما يبدو من خلال المثال الموالي:

- هكذا أكون أنهيت رqn جزء من رسالتي (قبل شروق الشمس/مع نهاية اليوم)

يطرح المثالان اللذان قدمهما الفهري بالإضافة إلى المثال الذي قدمته إشكال توحيد القراءة الزمنية لبنية "أكون فعل" الزمنية، لكونها تفرز قراءات زمنية غير متجانسة. الشيء الذي يبين أن الالتباس لا يوجد على مستوى الصور الزمنية المفردة فحسب وإنما يمتد إلى الصور الزمنية المركبة. إلا أن ثمة خاصية تتفاسمها الأمثلة المذكورة أعلاه تتمثل في كون زمن الحدث الذي يحيل عليه التركيب "أكون فعل" يقيم بالنظر لزمن إحالة منكور أو مقتضى في السياق اللغوي، وبالتالي يشبه تركيب الماضي المكتمل باستثناء أن المسافة الزمنية في الماضي المكتمل أو المستقبل المكتمل يمكن أن تكون طويلة، بخلاف المثالين الأخيرين كما تبين الأمثلة التالية:

- كنت قد أنهيت قراءة الكتاب في الشهر الماضي عندما طلب إعارته أحد أصدقائي

- \* هكذا أكون قد أنهيت رqn جزء من رسالتي في الشهر الماضي، عندما زارني خالد أمس  
قارن بـ:

- هكذا أكون قد أنهيت رqn جزء من رسالتي هذا الصباح، عندما زارني أستاذي في المساء  
للمزيد من التفاصيل حول خصائص بنية "أكون فعل"، ينظر:

- Fassi Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, pp. 12-13.

إذا كانت اللغة العربية لا تعبر عن الحاضر المكتمل باستعمال الفعل المساعد "كان"، فإنها تلجأ إلى بنية "قد فعل" التي تفيد في بعض السياقات معنى الحاضر المكتمل<sup>(1)</sup>. السؤال الذي يفرض نفسه: هل يمكن الحصول على تأويل المكتمل الحاضر في غياب الأداة "قد"؟ انقسمت الآراء بهذا الشأن إلى موقفين: موقف يفترض أن الفعل الماضي ملتبس في اللغة العربية بين قراءة الماضي والمكتمل الحاضر، ويمثل هذا الموقف الفاسي الفهري. وموقف يفترض أن الحاضر المكتمل لا يمكن الحصول عليه بواسطة صورة الماضي العاري من الأداة قد. ويمثل هذا الموقف أحمد الباهي<sup>(2)</sup> الذي يدعم تصوره بمجموعة من الحجج نذكر أبرزها:

أ. لا تقرن بنية "قد فعل" بجملة زمنية، وبشكل أخص مع الروابط الزمنية التي تقرن بنيتين زمنييتين، وحيث يخضع هذا القرن لمجموعة من الشروط أهمها "قيد الخطية" الذي يقر تبعاً لهورنستاين أن البنية الزمنية المشتقة ينبغي أن تحافظ على الترتيب الخطي<sup>(3)</sup> للبنية الزمنية الأصلية، ولا يجوز لجملة زمنية ملحقه أن تقلب ترتيب النقط الزمنية - التي يتأسس عليها تمثيل الزمن وتأويله في اللغات الطبيعية - للجملة الرئيسية.

(1) اختلف مجموعة من اللسانيين بشأن تحديد المقولة الدلالية التي يمثلها الحاضر المكتمل: هل يشكل مقولة زمنية أم جهية، أم مقولة مركبة من زمن وجهة؟ فالمكتمل يعبر عن وضع انتهى لكن له ورود في الحاضر. فزمن الحدث مومض قبل زمن التلطف، وبالتالي فمحتوى المضي مائل في تخصيص المكتمل، لكن زمن الإحالة مقرون بزمن التلطف.

لمزيد من التفاصيل ينظر: Comrie, 1976, Aspect, pp. 52-53.

ويساهم المكتمل في تشكيل الأزمنة المركبة في اللغات الطبيعية، وفي بناء جرودها الصرفية الزمنية مثل: الماضي المكتمل والمستقبل المكتمل...

وثمة التباس زمني ووجهي في بنية قد فعل، ويعود ذلك إلى كون الأداة قد لا تعبر عن محتوى زمني أو وجهي متجانس في مختلف استعمالاتها. فقد تدل على تحقق الحدث، وبالتالي تساهم في تخصيص المحتوى الوجهي للفعل الماضي، أو تكون دالة بمعنية الفعل الماضي - التي تشكل جزءاً من صرفه - على المكتمل الحاضر، وبذلك تصير بنية "قد فعل" في الجملة التالية ملتبسة بين التخصيص الموجهي والتخصيص الزمني: - قد جاء زيد

"قد" تفيد هنا تأكيد المجيء، أو كون المجيء حدث حاصل في ماض قريب من الحاضر، مالك لحالة ناتجة ذات ورود في الحاضر.

ويفسر الفهري هذا الالتباس بحسب المستوى الشجري الذي تظهر فيه "قد"، فإما تسقط أعلى من المركب الزمني الدال على التقابل [± ماضي]، حينئذ تكون مسوغة Licensed في الإسقاط الموجهي باعتبارها مقولة موجهية، أو تظهر في مخصص الرأس الزمني الأسفل الدال على التقابل [± مكتمل]

- Fassi Fehri, 2002, Arabic perfect and temporal adverbs, pp. 23-25.

(2) ينظر: الباهي، 2000، الحاضر المكتمل في العربية، في "البنى الزمنية وأشكالها"، منشورات معهد التعريب، ص 92-94.

(3) ينظر، ص 129-133، من هذا العمل من أجل مزيد من التفاصيل حول نظرية هورنستاين في تمثيل البنيات الزمنية وتأويلها في اللغات الطبيعية.



المكتمل تفتقد في قراءة متوالية الأزمان. فالحاضر يحافظ على القراءة التوافقية بخلاف "الحاضر المكتمل". لاحظ الفرق بين الجملتين (27) و(28):

27 - قال زيد إن عمرا يكتب مقاله

28 - قال زيد إن عمرا قد كتب مقاله

زمن الكتابة في الجملة (27) مواقت لزمن القول، فلما قال زيد إن عمرا يكتب المقالة كان عمر بصدد كتابتها. فما هي الدلالة التي تحملها البنية "قد فعل" في الجملة (28)؟ هل تحمل دلالة موجهية تفيد تحقق الحدث وتأكيد حصوله؟ أم تشير إلى حصول زمن الكتابة بشكل قريب من زمن القول وبالتالي تحافظ على إحالة الحاضر المكتمل. بطبيعة الحال تقبل الجملة (28) تأويل الحاضر المكتمل أي أن حدث القول حصل مع نهاية الحدث المدمج، وبعبارة أخرى فبداية حدث القول ملتصقة زمنيا بنهاية حدث الكتابة. وهو ما يمكن البرهنة عليه باستعمال رائز ظروف الحاضر المكتمل<sup>(1)</sup>:

29 - قال زيد إن عمرا قد كتب مقالة للتو واللحظة/قبل قليل

ورغم وجاهة حجة الباهي، فهي لا تفسر لماذا لا تجوز البنية التالية:

30 - \*عندما قد دخل عمرو قد خرج خالد

كما لا تتمكن من تفسير التقابل بين الجملتين الآتيتين:

31 - كلما قرأت قصيدة شعرية، ابتهجت كثيرا

32 - \* كلما قد قرأت قصيدة شعر ابتهجت كثيرا

يبدو من خلال التقابل بين الجملتين (31) و(32) بأن هناك نمطا آخر من القيود غير "قيد الخطية" تخضع له بنية "قد فعل" في استعمالهما. فإذا كانت "كلما" تندرج ضمن روابط

---

(1) لا يمكن أن نستعمل ظرف "الآن" في متوالية الأزمان المتضمنة للحاضر المكتمل، لأن هذا الظرف يصير مقترنا بزمن الحكي أو زمن الحاكي تحديدا، ولا يصح إلا إذا كان زمن الحاكي وزمن قول زيد متواقنين في سياق تخاطبي معين، لأنه لا يجوز أن نقول:  
- \*قال زيد إن عمرا قد راسل جريدة "المساء" الآن  
كما لا يجوز:

- \*قال زيد في الأسبوع الماضي إن عمرا يرسل جريدة "الصباح" الآن  
وقد يقبل "الآن" في حالة متوالية الأزمان بشرط قبول الزمن المدمج لقاعدة المخرج المزدوج التي سنتحدث عنها لاحقا في محور السلاسل الزمنية المركبة؛ أي أن زمن الحدث المدمج يشمل زمن القول، ويتضمن زمن تلفظ الحاكي، كما يظهر من خلال المثال التالي:  
- قال خالد إن مريم ترسل جريدة "المساء" الآن  
- قال زيد إن هندا نتقن استعمال الحاسوب الآن أكثر من أي وقت مضى  
فحدث المراسلة ممتد من زمن قول خالد إلى زمن الحاكي أو المتلفظ، فتصير "الآن" بذلك ناعنة لزمن الحاكي أكثر من مجرد الاقتصار على نعت زمن القول.

التسوير الزمني، بالإضافة إلى وظيفة الربط بين بنيتين زمنيتين التي تتقاسمها مع "عندما ولما وحينما"، فإن تفسيرنا لقبول الجملة (31) ولحن الجملة (32) يرجع إلى كون الرابط "كلما" رابطا تسويريا يقوم بإضفاء سمة الجمع العددية Pluralizing على الفواصل الزمنية الماضية، الشيء الذي يقتضي بأن العدد في الزمن مفتوح للربط من لدن السور "كلما" بخلاف الجملة (32) حيث تحمل بنية (قد فعل) دلالة الحصول الواحد، فحصول الحدث مقتضى في البنية، والزمن حامل لتأويل الحصول الواحد أي ذو سمة عددية فردية<sup>(1)</sup>. ومن ثمة التعارض بين سمة العدد في السور والسمة العددية الزمنية في بنية "قد فعل". أما بنية "فعل" فسمتها العددية مخصصة تخصيصا أدنى وتقبل التخصيص بالإفراد (الحصول الواحد)، أو بالجمع (الحصول المتعدد للحدث في أزمنة متعددة)<sup>(2)</sup>.

(1) نعتقد أن الأمر يتعلق بوجود زمن مفرد individuated في بنية "قد فعل" على غرار ما يحدث في التسوير بالسور "كل" الذي لا يدخل في قراءة الموازنة على مركب اسمي مفرد كما بين الفهري، 1999، وبالتالي فالنكرات تفيد بأن المركب الاسمي لا يمكن أن يكون مفردا، ولذلك لاحظ أن السور "كل" عندما يدخل على الأعلام تفقد دلالة العلمية أو الإشارة إلى ذات مفردة مثلا:

- كل زيد أو عمر

لا تشير إلى "ذات مفردة" في عالم الخطاب. وقياسا على بنيات الزمن نزع بأن "قد فعل" تفرّد الإحالة الزمنية وتجعلها مخصصة في محور زمني معرف. وبالتالي لا يتوافق استعمالها مع السور "كلما" الذي يفيد الاستغراق وعدم حصر الإحالة الزمنية في التفريد أو التخصيص الفردي للعدد الزمني.

نحيل على مقال:

- الفهري، 1999، عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي في المركبات الاسمية والعددية، ص 18-25.

لمزيد من التفاصيل حول خصائص "التسوير الكلي" في الأسماء. ونعتقد بأنه ينبغي بحث العلاقات الممكنة بين التسوير الكلي في المركبات الاسمية والتسوير الكلي في الأزمنة، في إطار برنامج التوازي بين سمات المركبات الحدية والمركبات الفعلية.

(2) تبدو خاصية التخصيص الأدنى لسمة العدد في الماضي جلية عندما ترد صورة "فعل" في مجال تسوير الروابط "بينما، عندما، قلما، كلما" كما يتبين من خلال الأمثلة الآتية:

- بينما دخل خالد المكتبة، خرجت هند

- عندما تلقى عمرو النتيجة ابتهج كثيرا

- قلما دخل زيد المسرح ووجد مكانا للجلوس

- كلما تلقيت خبرا سارا غمرني إحساس لا أستطيع وصفه.

بينما لا يقبل "المضارع" في مجال الروابط المذكورة أعلاه التناوب بين التأويل الفردي (الحصول الواحد) والتأويل الجمعي، ولا يجيز سوى قراءة واحدة وهي القراءة الجمعية.

- عندما يدخل عمرو مكتبه، يجده غير مرتب

- قلما يدخل خالد قاعة الدرس ويجدها نظيفة

وما يمكن إضافته بصدد التناوب "فعل" و"قد فعل" يرتبط باقتضاء حصول الحدث، فبنية "قد فعل" في الحاضر المكتمل تقتضي حصول الحدث، ولذلك لا يجوز أن ترد في مجال الاستفهام التصديقي. لذلك تصح

الجملة (أ) ولا تصح (ب)

هل دخلت فاطمة؟

ب. الحجّة الثانية التي يقدمها الباهي تتمثل في حجة العطف، حيث يلاحظ التقابل بين  
البنيات التالية:

33 - دخل زيد وخرجت فاطمة

34 - \*قد خرجت فاطمة ودخل زيد

35 - \*خرجت فاطمة وقد دخل زيد

مفترضا أن العطف يخضع لقيد تجانس البنية الزمنية، وبالتالي فما ينسحب على البنيات  
الزمنية المركبة المقرونة بالروابط الزمنية ينسحب أيضا على العطف. وتصير الجمل أعلاه  
سليمة بتأويل الاستئناف ولا تجوز في قراءة العطف.

ج. الحجّة الثالثة التي يعتمدها الباهي ترتبط بالتقابل بين الجملتين الآتيتين:

36 - خرجت الآن

37 - خرجت أمس

لا يبين التقابل أعلاه التباس الماضي زمنيا بين إحالة الماضي وإحالة الحاضر المكتمل، ما دام  
الحاضر المكتمل يشترط إسباق الصيغة الفعلية بـ "قد"، وكل ما في الأمر أن الظرف لا ينعت  
زمن الإحالة حيث يربط بزمن الحكي، فالفرق بين زمن التلفظ وزمن الحكي أن زمن الحكي  
تابع لمنظور المتكلم الذاتي للزمن، بينما زمن التلفظ موضوعي. والدليل أن هناك عددا من الأفعال  
اللحظية لا تبني في الحاضر؛ لأن جهتها الداخلية لا تقبل الاسترسال والتمديد في الزمن الحاضر  
باعتباره فاصلا ممتدا أو متوالية نقط زمنية مسترسلة. بينما تجوز عندما يتحول المتلفظ إلى سارد  
(l'énonciateur se dédouble en narrateur). لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية<sup>(1)</sup>:

38 - أ - \* يجد زيد قطعة النقود الضائعة الآن

38 - ب - يجد الآن زيد قطعة النقود

\* هل قد دخلت فاطمة؟

انظر لمزيد من التفاصيل:

- الباهي، 2000، الحاضر المكتمل، ص 94.

ويمكن تعميم الملاحظة على بنيات أخرى تتضمن الموجه "هلا" حيث لا يمكن قبول الجملة:

- \* هلا قد قمت.

ما دام الموجه "هلا" حاملا لسمة [- محقق] irrealis لذلك لا يتألف مع الحاضر المكتمل، على أساس أن  
اقتضاء حصول الحدث يتنافى وما يقتضيه الموجه.

وفي تحليل آخر تصير علة عدم جواز الجملة مرتبطة بالتناظر في السمات الموجهية، بين سمة الموجه (-  
متحقق)، وسمة البنية "قد فعل" (+ متحقق)، لكن بالرغم من صلاحية هذا التحليل، فبالنظر لالتباس بنية "قد  
فعل" بين التأويل الزمني والموجهي، سنؤسس تفسيرنا على اعتبارات زمنية معتبرين علة لحن الجملة  
مرتبطة بتناظر السمات الزمنية.

(1) نفسه، ص 99.

39 - يقذف اللاعب الكرة الآن

40 - أ - \* تنفجر القنبلة الآن

40 - ب - تنفجر القنبلة الآن

يتبين بأن المسار الاستدلالي والتحليلي الذي يسلكه الباهي يذهب في اتجاه سلب صورة الماضي العارية من الأداة "قد" صفة الالتباس. فتأويل الحاضر المكتمل عنده مشروط ومسوغ بظهور هذه الأداة التي يبدو بأنها لا تلعب أدواراً مماثلة في أنماط المكتمل الأخرى التي ينتجها النسق الزمني العربي بواسطة المساعد "كان" وصوره الزمنية، حيث يتم بناء الماضي المكتمل والمستقبل المكتمل بحضور الأداة "قد" أو بغياهما، كما يظهر من خلال الأمثلة التالية:

41 - كان الرجل (قد) أنهى عمله (الماضي المكتمل)

42 - سيكون الرجل (قد) أنهى عمله (المستقبل المكتمل)

وفيما يخص الافتراض المقابل الذي يتبناه الفاسي الفهري، فيتمثل في الزعم بوجود التباس زمني في صورة الماضي العارية من الأداة "قد"، وهذا الالتباس مرده إلى كون العربية لا تملك صرافة فعلية زمنية للتعبير عن الماضي بمعزل عن الحاضر المكتمل مثلما لا تملك صرافة للتعبير عن المتدرج بمعزل عن الحاضر<sup>(1)</sup>. وهناك عدة روائز تمكن من بناء هذا الالتباس، من بينها روائز الظروف، وعلى رأس هذه الظروف الظرف الامتدادي *Durational Adverb* المرؤوس بـ "منذ". فمعلوم أن المكتمل يضم أصنافاً من القراءات الزمنية/الجهية بحسب ما إذا كان دالاً على القراءة النتيجة *resultative*، أو الاستمرارية أو ما يصطلح عليه المكتمل الكلي *universal perfect*، أو القراءة الوجودية أو التجريبية *Experiential*. وتلعب الظروف الزمنية/الجهية دوراً بالإضافة إلى السياق في فرز القراءات الممكنة، حيث نجد أصنافاً من الظروف تقبل الائتلاف مع نوع من أنواع المكتمل دون أخرى. وفي هذا السياق نعتمد التصنيف الأولي الذي أوردته بانشييفا استناداً إلى دراسة حول شكل ومعنى المكتمل أنجزتها ياتريدو. جمعية *أنا كنوستوبولو وايفورسكي*<sup>(2)</sup>:

- ظروف تأتلف مع القراءة الاستمرارية أو العامة مثل: دائماً، منذ، لعشر/منذ/عشر سنوات حتى الآن، على الأقل منذ.

(1) الفاسي الفهري، 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج، ص 24.

(2) Sabrine Iatridou, Elena Anagnostopoulou Roumyana Ivorski, 2001, Some Observations about the form and meaning of the perfect.

- Raomyana Pancheva, 2002, The Aspectual Makeup of perfect participles and The Interpretations of the perfect, Draft.



- ظروف تأتلف مع القراءة الوجودية: خمس مرات، مرتين (ظروف التردد)، قبل، مؤخرًا.

- ظروف تأتلف مع القراءة النتيجة: للتو.

وللتمثيل نأخذ الجمل التالية:

43 - سكن خالد الرباط منذ 1980

44 - سكن خالد مراكش خمس مرات

45 - سكن عمرو البيضاء منذ 1979 خمس مرات

تتقاسم الأمثلة أعلاه خاصية الحاضر الممتد *extended-now*؛ أي أن الحدث يبدأ في مدى زمني يحدده الظرف ويمتد نحو الحاضر، وبالتالي يجوز إضافة الظرف الآني لجعل قراءة الحاضر الممتد ظاهرة:

46 - سكن خالد الرباط منذ 1980 إلى الآن

وما تختلف فيه هذه الأمثلة يقترن بطبيعة الخطاطة الزمنية والجهية التي تستلزمها قراءة المكتمل في كل مثال على حدة. ففي القراءة الاستمرارية يسور المدى الزمني للحدث وفواصله الزمنية تسویرا كلياً، وتصير القراءة المنطقية للبنية على الشكل التالي:

\* يوجد مدى زمني (مدى زمني مكتمل *perfect time span*) حده الأيسر محصور في 1980 وحده الأيمن زمن التلفظ وعلى امتداد هذا المدى الزمني، وفي كل فواصله الزمنية يعتبر حدث سكن خالد بالرباط صادقا.

أما في القراءة الوجودية، فالمدى الزمني يسور بسور وجودي. وتصير القراءة المنطقية للجملة 44 و45 كالتالي:

\* يوجد مدى زمني حده الأيسر محصور في 1979، وحده الأيمن زمن التلفظ، وتوجد خمس لحظات زمنية متضمنة في الفاصل الزمني الذي يبدأ حده الأيمن من سنة 1979 نحو "الآن"<sup>(1)</sup>.

فالظروف الامتدادية تنعت الحد الأيسر لخط المدى الزمني.

وهناك عدد من البنيات الزمنية تظهر التباس الماضي في العربية، ولا يمكن تفسير هذا الالتباس إلا في سياق افتراض مقولة المكتمل الزمنية وباستحضار مختلف تأويلاتها. وفي ما يلي نقدم الأمثلة الموالية استنادا إلى دراسة الفهري للمكتمل في اللغة العربية:

(1) نستعمل نظام التمثيل المنطقي الوارد في عمل:

- Iatridou, Elena Anagnostapoulou, Ivorsky, 2001, p. 13.

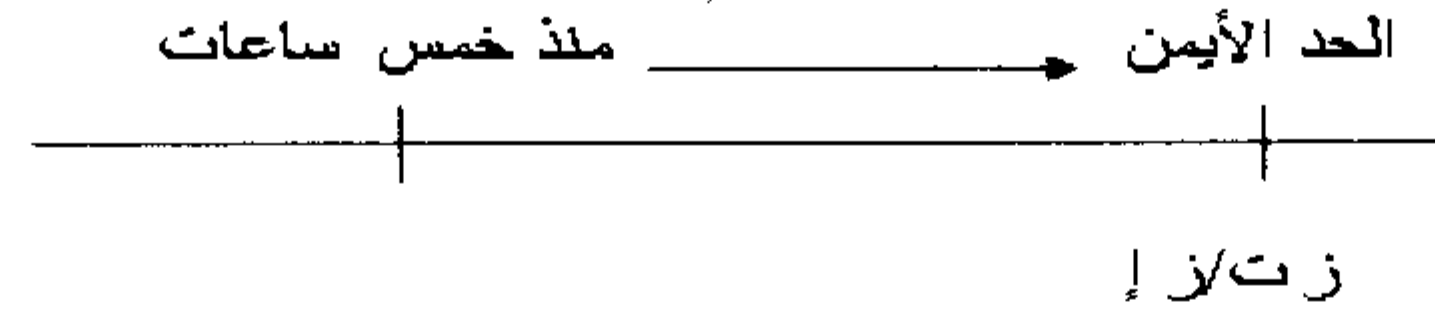
دون توظيف الرموز المنطقية المستعملة في تمثيل هذه البنيات الزمنية، ونحيل على المقال أعلاه للتوسع.

- 47 - أكتب المقالة منذ خمس ساعات (الآن)  
 48 - كتبت المقالة منذ خمس ساعات (الآن)  
 49 - \* كتبت المقالة البارحة منذ خمس ساعات  
 50 - جريت منذ الثالثة  
 51 - أجري منذ الثالثة  
 52 - كتبت الدرس منذ الرابعة  
 53 - تناولت الفطور البارحة منذ الرابعة  
 54 - جعت منذ الخامسة (وما زلت جائعا)  
 55 - وجدت الحل منذ السادسة  
 56 - هند تنتظر قدوم خالد منذ البارحة

في البداية لا بد من التمييز بين نمطين من الظروف، من جهة هناك الظروف الامتدادية مثل: منذ خمس ساعات، ثم من جهة ثانية الظروف الموضوعية التي تحصر زمن الحدث في نقطة زمنية محدودة. فهذه الظروف كما يبدو من خلال الأمثلة لا تفرز قراءات زمنية/جهمية متجانسة؛ فالظرف الامتدادي لا يرد مع الظرف الإشاري القبلي (البارحة) كما يظهر من خلال لحن الجملة (49)، وعلّة لحن البنية تكمن في كون ظرف "البارحة" ينعت زمن الإحالة، وبالتالي يفصله عن زمن التلفظ، ليجعل زمن الإحالة وزمن الحدث متواقين، موضعين على يسار زمن التلفظ، بينما يشترط الظرف الامتدادي أن يكون زمن الإحالة حدّه الأيمن، خالقا فاصلا زمنيا متجانسا غير محدود؛ أي أنه على امتداد الخمس ساعات في اتجاه زمن الإحالة ينبغي أن يكون حدث كتابة المقالة إما مستمرا في اتجاه زمن الإحالة فاصله الفرعي الأخير موافق أو قريب من زمن التلفظ، أو محققا لكن نتائجه مستمرة ومنظورة في زمن التلفظ. وتقتضي خاصية الفاصل الفرعي Subinterval propertie أن تكون القضية الثانية:

أكتب المقالة في كل فاصل فرعي من الفواصل المشكلة للمدى الزمني "خمس ساعات" صادقة<sup>(1)</sup>. تمثل للجملة (48) بالخطاطة الزمنية التالية:

(1) يفقد الظرف الإشاري (البارحة) والظرف الامتدادي المنصوب (خمس ساعات) خاصية الفاصل الفرعي؛ لأنه يجعل المحمول الزمني دالا على التمام مغلقا البنية الزمنية الداخلية للمحمول، وبالتالي يتعذر الإحالة على الفواصل الداخلية للحدث، كأجزاء زمنية يتحقق الحدث عبرها، فعندما نقول:  
 - أكل زيد موزة البارحة في الساعة الثالثة  
 يكون حدث الأكل منجزا ومغلقا في الساعة الثالثة، ولا يقتضي ذلك أنه في كل فاصل زمني من الفواصل الزمنية التي كان زيد ينجز فيها حدث الأكل، قد أكل زيد موزة، ما دام الحدث لم يصل إلى منتهاه. بينما عندما نقول:

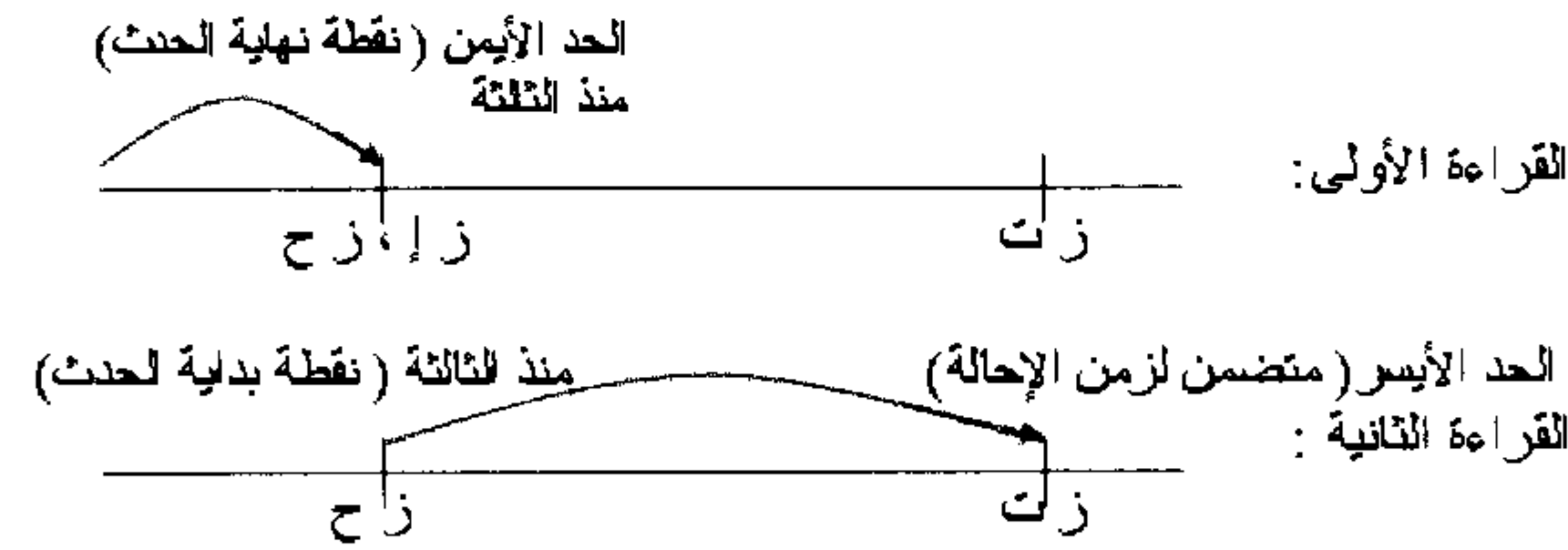


(زت = زمن التفظ)  
(ز لا = زمن الإحالة)

وما يعمق الطرح الالتباسي لصورة الماضي القراءتان الزميتان للجملة (50). ففي قراءة أولى يكون الظرف (منذ الثالثة) مخصصا الحد الأيمن لجهة الحدث أي أن الجري انتهى عند الساعة الثالثة، أما الحد الأيسر فهو غير مخصص، لكن من المفروض أن يكون قد بدأ في زمن ماض قبل الساعة الثالثة. وفيما يخص القراءة الزمنية الثانية فهي تقتضي أن الظرف مخصص للحد الأيسر أي أن الحدث ابتداء في الساعة الثالثة، وقد يكون قد وصل إلى نهايته، أو لا يكون، وبذلك تكون نهاية الحدث مخصصة داخل الحد الأيمن الذي يشكل أقرب نقطة زمنية في الماضي في اتجاه الحاضر، أي أنه ممتد نحو الحاضر أو حاضر ممتد، وتلك خاصية مميزة للحاضر المكتمل في إحدى قراءاته. وبذلك تصح في القراءة الثانية الجملة (57) ولا تصح في القراءة الأولى:

57 - جريت منذ الثالثة (وما زلت أجري)

ونمثل للقراءتين بالخطاطتين التاليتين:



ما الفرق إذن، بين (50) و(51)؟

يتبين من خلال المقارنة أن الفرق التأويلي يكمن في تخصيص الحد الأيمن، فالحد الأيسر لزمن الإحالة في المثال (51) يخصه الظرف، باعتبار أن حدث الجري بدأ في الساعة الثالثة،

- يجري زيد منذ الرابعة (إلى الآن)

يكون الاقتضاء المنطقي أن زيدا جرى في كل فاصل فرعي من الرابعة إلى الآن صادقا ويمكن أن نعمم التحليل نفسه على الظرف الامتدادي المنسوب (خمس ساعات). فجملة:

- جري زيد البارحة خمس ساعات.

تستلزم بأن الظرف مكمم (quantizing) للبنية الزمنية للحدث، كبنية مغلقة، وبالتالي ينسجم مع المحمولات التامة perfective، بخلاف الظرف الامتدادي المرؤوس بـ "منذ". والنتيجة أن الظروف الامتدادية وأصنافها مؤشر على التباس البنية الزمنية للماضي، الشيء الذي يبين أن الماضي الصرفي ملتبس بين قراءة الماضي الدلالي (semantic past) والحاضر المكتمل.

لكن الحد الأيمن غير مخصص وغير مقتضى<sup>(1)</sup>. وليس هناك ما يدل على أن الجري سيتوقف في نقطة معينة في زمن الحاضر أو بعده. ويمكن أن ندقق الفرق بين صورة الحاضر والماضي فيما يتعلق بتضمن التأويل الزمني للحدث لزمن التلفظ أو عدم تضمينه له، حينما نستحضر المقارنة التي أجراها فون ستيشو بين الحاضر المكتمل في الألمانية والإنكليزية، معممين ملاحظته على العربية. يرى ستيشو أن المكتمل في الألمانية يقبل النعت بظرف الماضي بخلاف الإنكليزية. ولا يستلزم بالضرورة أن يكون زمن التلفظ متضمنا في فاصل المدى الزمني، لذلك تجوز في الألمانية كما تجوز في العربية الجملة التالية:

58 - سكن خالد الرباط منذ 1980 (وغادرها مؤخرا نحو مراكش)

ويعود هذا التمييز بالنسبة لستيشو إلى طبيعة الزمن الحاضر في اللغتين (الإنكليزية من جهة، والألمانية من جهة ثانية)، فالأمر يتعلق بتنوع وسائطي parametric variation، بين دلالة الحاضر وسماته في اللغتين. فالحاضر في الألمانية أكثر اتساعا في إحالاته الزمنية، حيث تعد دلالة تواقف زمن الحدث وزمن التلفظ إحدى هذه الإحالات الممكنة<sup>(2)</sup>. بينما تمكننا صورة الحاضر من الحصول على قراءة يكون فيها فاصل المدى الزمني متضمنا بالضرورة في زمن التلفظ. ولذلك لا تنتج الجملة (59) أي التباس. فزمن السكن بالرباط يبدأ من 1980 ويعبر زمن التلفظ:

59 - أسكن الرباط منذ 1980

ولذلك تأتلف صورة الحاضر بسهولة مع الظروف الإشارية (البارحة) محافظة على إحالة الامتداد نحو الحاضر، بينما لا يصرح الحاضر المكتمل مع صورة الماضي بكون زمن الحدث يعبر زمن التلفظ أو يقف عند نقطة زمنية سابقة على زمن التلفظ. لاحظ الفرق بين الجملة (60) و(61):

60 - تنتظر هند قدوم خالد منذ البارحة (وما زالت بانتظاره)

61 - انتظرت هند قدوم خالد منذ البارحة (وما زالت تنتظره/ ولم تعد تنتظره)

يظهر من خلال الأمثلة المقدمة أن رائج الظروف ذو أهمية بالغة في فرز القراءات الزمنية/الجهية الملائمة، غير أن القراءة تصوير محكمة أيضا بالنمط الجهي للمحمولات. وبالتناوب بين الإتمام أو الإنجاز أو النشاط<sup>(3)</sup>. وبذلك يظهر الفرق في التأويل بين (62) و(63) و(64):

(1) Fehri, 2002, Arabic perfect, ibid., p. 31.

(2) ينظر: Iatridou E, Anagnostopoulou, R Ivorski, (2001), Some Observations about The form and

The meaning of the perfect, p. 38.

- A. Von Stechow, Roumyana Pancheva, 2003, on The present perfect puzzle, university of Southern california and university of Tubingen, Draft, pp. 5- 10.

(3) قدمت بانشيفا، مقالا مميزا تشرح فيه دور الأنماط الجهية في التمييز بين أشكال المكتمل مقارنة بين لغتين الإنكليزية والبلغارية، مبينة دور الجهة في تخصيص قراءات المكتمل ومقولاته، وفي التمييز بين المكتمل الاستمراري والوجودي والنتيجي.

62 - جريت منذ ساعتين

63 - فتحت النافذة منذ ساعتين

64 - جعت منذ ساعتين/منذ الرابعة

فإذا كان حدث الجري في (62) يمكن أن يمتد نحو زمن التلفظ، بغض النظر عن تقاطعه مع هذا الزمن أو عدم تقاطعه معه، فإن حدث الفتح يعد إتماماً لذلك لا يمتد في الزمن، بينما يمتد نشاط الجري في الزمن. أما الجملة (64)، فيمكن أن تصف حالة جوع ممتدة في الزمن، فأفعال الحالة ذات امتداد زمني، وبالتالي يمكن أن تبدأ الحالة وتستمر في اتجاه الزمن الحاضر. لقد حرصنا على تقديم تحليل للماضي في اللغة العربية، يكشف اللاتوافق بين الصورة الصرفية الزمنية وتأويلاتها ومدى غنى ساقها الدلالية. ذلك أن العربية تعبر بصورة صرفية زمنية واحدة عن مقولات زمنية وجهية متباينة<sup>(1)</sup>. ويمكن أن نعزز هذا الطرح بمجموعة من الأمثلة تبين أن الفعل الماضي مجرد من الفعل المساعد "كان" وأدوات الاقتران الزمني، يمكن أن يدل على المكتمل الحاضر والمكتمل الماضي. ولمفعول السياق، والنظام الزمني لتوالي الأحداث داخل مجال النص أو الخطاب دور في ترجيح قراءة زمنية على أخرى. وسنعمل على تفسير هذه الخصائص في الفصل الثالث من بحثنا، ونكتفي في هذا المقام بإيراد بعض الأمثلة التوضيحية<sup>(2)</sup>:

ينظر مقال:

- Roumyana Pancheva, 2002, The Aspectual Makeup of perfect participles and the interpretation of the perfect, university of Southern California, Draft, pp. 12-16.

(1) يمكن أن نعتبر السمة الوحيدة الموسومة في صورة الماضي في العربية هي سمة السبق Anteriority، وليس سمة المضي كمفهوم زمني يشير إلى أن زمن الحدث قبل زمن التلفظ. فسمة السبق هي السمة الوحيدة التي تحافظ عليها الصورة الزمنية (فعل) في مختلف التاليفات/التشجيرات الزمنية التي تظهر فيها، كما يبدو من خلال الأمثلة الموالية:

- سأكون قد قرأت المقالة

- إن اشتريت الجريدة أعرتك الكتاب

فالفعل في المثالين لا يدل على ماض زمني، وإنما يشير إلى أن هناك سبقاً لحدث مقارنة بحدث آخر داخل خطاطة زمنية محورها المستقبل. وقد فسر هذا السلوك في أعمال الفهري بكون صورة الماضي ملتبسة بين الدلالة على الماضي أو المكتمل، بمعنى أن هذه الصورة الزمنية إما مؤولة في الرأس الزمني الأسفل الدال على المكتمل أو مؤولة في الرأس الزمني الأعلى. ويضيف موقعا آخر لتأويل هذه الصورة ويتعلق الأمر بموقع "الوجه" في حالة المثال التالي:

- رحمه الله/هلا كتب الدرس.

- Fassi Fehri, 2001, Synthetic/analytic Assymetries, p. 50.

(2) نستقي بعض هذه الأمثلة من أطروحة:

- التوت - ي نعيمة، 2001، خصائص الأفعال الجهية والزمنية في اللغة العربية: أطروحة دكتوراه كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء، ص 160 و 180-181.

65 - ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [سورة غافر: 84].

66 - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا \* وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا...﴾ [سورة مريم: 4-5].

67 - جلس حيث جلس أبوه

68 - مات الرشيد وقد خرج

نلاحظ بأن الفعل "آمنا" في المثال (65) وإن ورد في صورة صرفية دالة على الماضي، إلا أنه مؤول بدلالة الحاضر في زمن القول، فالإيمان هنا غير سابق ومنقطع عن القول بل متصل به وحاصل في زمنه. وينسحب هذا التأويل على "كفرنا" في الآية نفسها، ويبدو بأن الآية تتضمن متوالية زمنية متشكلة من ثلاثة أفعال ماضية واقعة في حيز زمن القول، باعتباره الفعل المتحكم زمنيا في الإحالة الزمنية للأفعال التي تقع في مجاله، لكن الأفعال الماضية الثلاثة لا تخضع لنفس الدلالة الزمنية، فالفعل الثالث "كنا" يستقل بإحالة تدل على سبق الشرك على الإيمان والكفر بما كانوا عليه. ويمكن تعميم هذا التحليل على المثال (66) فوهن العظام واشتعال الرأس شيئا حالات مستمرة في زمن القول، ولا يكن أن نفهم من استعمال الفعل "كان" في آخر الآية انقطاع العقم، فالفعل المساعد لا يصف حالة منقطعة، وإنما مستمرة في زمن القول، مما يبين أن "كان" في هذا السياق لا تمتلك سمة الماضي الدلالية.

أما المثال (67) فيجسد حالة الفعل الماضي الدال على الاكتمال الماضي في استقلال عن المساعد "كان"، حيث تصير (67) مرادفة زمنيا لـ (69):

69 - جلس حيث كان أبوه قد جلس

و(68) مرادفة زمنيا لـ (70):

70 - مات الرشيد وقد كان خرج (من قبل)

وفي نهاية هذا المحور نصوص بعض النتائج التي تبدو ذات أهمية في دراسة النسق الزمني في اللغة العربية:

أ. لقد حرصنا على تقديم جرد لأهم المقولات الزمنية التي تبني النسق الزمني، مستحضرين خصائص سماتها وأشكال تأويلها.

ب. إن أهم نتيجة يفرضي إليها تحليل نظام المقولات الزمنية، أن الحاجة واردة لمقاربة لا تعتمد التصنيف الوصفي لجهاز المقولات الزمنية وأشكال تحققاتها، وإنما يجب أن تنصرف المعالجة نحو دراسة السمات الزمنية وأشكال تأويلها في البنيات البسيطة والمركبة.

ج. كلما فحصنا ظاهرة اللاتوافق بين الصورة الزمنية وسماتها الدلالية والتأويلية، وإلا تبين بأنها سمات غير موحدة داخل بنيات اللغة الواحدة، وعبر لغات مختلفة، مما يستدعي تجديد آليات وصف البنى الزمنية، باستعمال روائز مثل الظروف أو الروابط الزمنية، واستقراء سلوك الأزمنة في بنيات زمنية تتراوح بين البساطة والتركيب (السلاسل الزمنية البسيطة والمركبة).

د. لا يقتصر الأمر على تجديد آليات الوصف، بل ينبغي أن يقرن ذلك بتجديد آليات التفسير، من خلال إضافة نسق من السمات الدلالية والتسويرية إلى الزمن مثل سمة العدد أو العائدية والتفريد والوسم، وهذه السمات أهمية بالغة في رصد سلوك الأزمنة في تراكيب اللغات الطبيعية<sup>(1)</sup>.

#### 4.1. الوجه والموجهات في اللغة العربية

تطرح دراسة نسق الوجوه والموجهات مجموعة من القضايا والإشكالات النظرية والتجريبية، نظرا لصعوبة التحديد التصوري والدلالي للفرق بين الوجه والموجه من جهة، ولاشتراكهما في عدد من الخصائص الدلالية والتصويرية من جهة ثانية، ولا تقتصر صعوبة تناول إشكال النظام الوجهي والموجهي على ما ذكر أعلاه. بل ما يعسر مقارنة هذا النظام هو تداخل السمات الدلالية المخصصة للنسق الوجهي وتعددتها، فضلا عن انتمائها إلى مقولات دلالية متباينة، وتخصيصها لطبقات متميزة (طبقة المحمول، طبقة القضية)، بالإضافة إلى انعدام تجانسها على المستوى المقولي، ذلك أن الموجهات لا تأتلف في طبقة مقولية موحدة، إذ يمكن أن تكون أفعالا مساعدة، أو مجرد أدوات، أو ظروفًا، أو مركبات حرفية، وينضاف إلى ما سلف ذكره إشكال آخر يتعلق بتداخلها وتفاعلها مع الزمن، ذلك أن نظام الموجهات غير مستقل عن نظام الإحالة الزمنية، بل يعتبر في كثير من الأحيان متحكما في طبيعة الإحالة الزمنية للجملة.

وبالرغم من تداخل مقولة الزمن والجهة والوجه في جرود الأنساق الفعلية في اللغات الطبيعية، وفي نسق السمات التصريفية التي تبني هذه الجرود، فإن عددا من الدراسات اللسانية حرصت على حصر ما يميز الموجهات والوجوه عن الزمن والجهة، حيث يشير بهات bhatt في دراسته حول نظام "الزمن والجهة" في اللغات الطبيعية إلى تميز مقولة الوجه عن بقية المقولات التصريفية، حيث يعتبرها المقولة الأقل ارتباطا بالفعل، والمقولة الأقل تجانسا من

(1) يمكن أن تأخذ مسألة السمات الزمنية مضمونا دالا وعميقا في النظرية الأدنوية. من خلال التساؤل عن كيفية دخول هذه السمات إلى النسق الحوسبي وكيفية بنائها في الوجائه، وآليات نفاذ أنظمة التمثيل الذهنية الخارجية إلى البنى الزمنية المؤولة في الوجيهة الدلالية/المنطقية.

الناحية المقولية، والأقل انسجاما من جهة السمات الدلالية التي ترمزها، فنظام سماها ينتمي إلى نسق دلالي يتوزع على محاور دلالية ومنطقية متباينة<sup>(1)</sup>. ولا أدل على ذلك تعدد تقسيمات الموجهات إلى: موجهات معرفية epistemic، أو حكمية deontic، أو حقيقية alethic، فضلا عن تعدد الأنظمة السماتية المخصصة للمقولة الواحدة، فالموجهات المعرفية مثلا ذات سمات دلالية غير متجانسة تتراوح بين السمات التالية: مؤكد، محتمل، ممكن، مستحيل. وبالنسبة لبهات تعدد الجرود التصريفية inflectional paradigms والسمات التي تشكلها، مقياسا فارقا بين مقولة الزمن والجهة من جهة، ومقولة الوجه والموجه من جهة ثانية. فالزمن والجهة مقولتان منحوتتان grammaticalized تساهمان في تشكيل الجرود التصريفية للغات الطبيعية إلى حد كبير مقارنة بالموجهات<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من إشكال التمايز المشار إليه أعلاه، إلا أن الوجه والموجه يمثل بمعية الزمن والجهة في عدد من الدراسات مقولة واحدة، متشكلة من نسق من السمات المتفاعلة، حيث لا يمكن فصل الوجه عن الزمن، فالوجه تساهم في توجيه الإحالة الزمنية وتحديدتها، وتتفاعل إلى حد بعيد مع الأزمنة الدلالية، كما سنبين لاحقا. ويشكل التداخل الصرافي لمقولة الزمن والجهة والوجه في الأفعال في عدد من اللغات الطبيعية حجة لصالح التفاعل الدلالي المشار إليه<sup>(3)</sup>.

أول مشكل يعترض دارس نظام الوجوه والموجهات مسألة حدود تقاطع الوجه والموجه في الخصائص الدلالية. بعبارة أخرى: هل يشكل الوجه والموجه مقولة واحدة على المستوى الدلالي التصوري؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو معيار الفصل بينهما؟

في الدراسة التي قدمها بالمر palmer<sup>(4)</sup> نجد مقياس الفصل بين المقولتين صرفيا وليس دلاليا، فالوجه سمات دلالية تتحقق صرفيا في نظام المقولات التصريفية التي تبني النسق الصرافي للأفعال،

Bhatt, 1999, The Prominence of Tense, Aspect And Mood, Ibid., p. 130. (1)

Ibid., pp. 60-161. (2)

Sandra chung, Alain Timberlake, Tense Aspect, and Mood, Ibid., p. 240. (3)

ويتجلى هذا التفاعل في الأنظمة الصرفية لنسق أفعال اللغات الرومانية، فالجرد التصريفي inflectional paradigm في اللغة الفرنسية على سبيل المثال يتضمن أفعالا تصرف سمات وجهة معينة مثل الوجه الشرطي conditional Mood، لكن لا يمكن أن نعتبر سمة الوجه داخل هذا النظام مستقلة عن الزمن وإمكاناته الإحالية، ودليلنا انقسام الوجه الشرطي صرفيا إلى الشرط الحاضر والشرط الماضي، وينسحب ذلك على الوجه الذاتي subjonctif. ويمكن أن نعتم الملاحظة السالفة على العربية، فالفعل المضارع يحمل علامات سميت بالعلامات الإعرابية، وهي عبارة عن علامات دالة على الوجه، ترد في الغالب في سياق موجهات تتحكم فيها وتسوغها، وغالبا ما تكون الوجوه الدلالية مقترنة بسمات زمنية معينة من الناحية الدلالية، أما من الناحية الصرفية فيمكن أن نعتبر أن الفعل يصهر في صورته الصرفية مجموعة من السمات الدلالية ذات ارتباط وثيق بمعنى من المعاني بالمحتوى الزمني للحدث، وهي سمة الزمن والجهة والوجه.

F.R. Palmer, 1986, Mood and Modality, pp. 5-21. (4)



بينما تتحقق الموجهات في شكل أفعال مساعدة موجهية، أو ظروف موجهية، أو صفات...، ولذلك تعتبر العلاقة بين الوجه والموجه ماثلة للعلاقة بين الزمن النحوي والزمن المفهومي، أو بين الجنس النحوي والجنس التصوري/المرجعي. فكما تتباين اللغات الطبيعية على مستوى أنظمتها الزمنية والجهية باعتبارها أنظمة منحونة grammaticalized، كذلك تتباين على مستوى أنظمتها الوجهية، بينما يتقلص هذا التباين حينما ننظر إلى نظام الموجهات، لأن الموجهات غير متجانسة مقوليا من جهة، ولأنها تبنى على هامش الجرود التصريفية المنحونة من جهة أخرى.

ما يجمع بين الوجوه والموجهات اشتراكهما في تخصيص دلالي متجانس، فالتعريفات الكلاسيكية للوجه والموجه تحصر دلالتها في التعبير عن موقف المتكلم من القضية من جهة تحققها أو عدم تحققها، أو تسجل موقفه من صدق القضية توكيدا أو احتمالا أو إمكانا، أو التعبير عن موقف حكمي متمثل في الواجب أو الإلزام أو الترخيص. ويتردد هذا التقسيم في عدد من المقاربات<sup>(1)</sup>.

وإزاء هذا التنظيم لأنماط الوجوه والموجهات نجد تقسيمات تراعي توزيع الموجهات حسب مستويات وطبقات، نظرا لورود الموجهات في طبقات وأحياز مختلفة في بنية الجملة. فمثلا تعتبر ساندران شانك وتيمبرلاك أن نسق الوجوه ينتظم في إطار ثنائية [+ متحقق]/[- متحقق]، [+ Realis]/[- Realis]، فالواقعة التي تصفها الجملة إما أن تكون متحققة بالنظر إلى العالم المرجعي أي العالم الراهن، الذي يعتبر نقطة إرساء أو مرجع قياس التحقق أو عدمه، وبالتالي يتطابق عالم الحدث مع العالم المرجعي، وهذا ما يعكسه بجلاء الوجه البياني indicative Mood، أو ألا يحدث تطابق بين العالمين، أي أن الواقعة غير متحققة بالنظر إلى العالم الراهن للمتكلم، وبالتالي إما أنها مفترضة أو محتملة أو مشروطة بحدث آخر أو طلبية. ولذلك ترتبط الوجوه غير المحققة بنظام العوالم الممكنة possible worlds، فإذا كان هناك عالم واحد ممكن لوصف حدث تحقق في الماضي أو في طور التحقق في الحاضر، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للوجوه غير المتحققة التي تقترن بعوالم ممكنة متباينة<sup>(2)</sup>.

(1) نشير على سبيل التمثيل إلى تقسيم لاينز. ينظر: Lyons J, 1970, Linguistique theorique, p. 235. وأيضا:

- المتوكل أحمد، 1995، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ص 161-166.

(2) Sandra Chang, Alain Timberlake, 1985, Ibid., p. 241.

يعتبر الباحثان أن المحتوى الدلالي والتصوري لثنائية [+ متحقق]/[- متحقق] ذو صلة وثيقة بنظام الإحالة الزمنية، فالوقائع المتحققة تقترن بزمن المتكلم، نظرا لترابط العالم الراهن بزمن التلفظ، بينما تتقلب العلاقة في الوجوه غير المتحققة حيث يصير العالم الراهن غير مطابق للعوالم الممكنة للوقائع، بحيث يكون زمن المتكلم نقطة إرساء لتقويم الواقعة زمنيا، كما هو الشأن في حالة إسقاط الأحداث في أزمنة افتراضية أو شرطية.

Ibid., p. 256.

تتمثل نقطة الضعف في تصنيف ساندرا شانك وتيمبرلاك في تغييب الأحياز والطبقات التي تتوزع فيها الموجهات، فالوجه إما مخصصة لحيز المحمول أو الواقعة، ما يصطلح عليه في الأدبيات التوليدية بـ Root level، أو مخصصة لحيز القضية، لهذا فالتقسيم حسب الطبقات يعد أكفى من غيره، ونجد هذه المقاربة في أعمال المتوكل الذي يقترح نظاما تصنيفيا يتأسس على ثلاث طبقات: موجهات الطبقة الأولى تخصص العلاقة بين الواقعة والمشاركين في إنجازها، وهذه العلاقة قد تكون دالة على الاستطاعة أو الرغبة أو الإيجار أو الترخيص. مثل

1 - يستطيع عمرو إنجاز الامتحان

2 - يريد خالد أن ينظم الحفلة

3 - أرغم زيد على أن يسافر

وفيما يخص الطبقة الثانية، من خلالها يسجل المتكلم موقفه من إمكانات تحقق الواقعة في حد ذاتها، وتنقسم إلى وجوه معرفية وشرعية، تدل الأولى على حظوظ تحقق الواقعة تأكيدا أو احتمالا أو استحالة، وتدل الثانية على الواجب أو الترخيص أو المنع. نمثل للصنفين بالأمثلة التالية:

4 - قد أتى الخبر

5 - قد يكتب المقالة الصحفية

6 - سأسافر حتما

7 - يجب أن تقوم بالواجب

8 - يستحسن أن تنجز تمارينك

وتمثل وجوه الطبقة الثالثة لموقف المتكلم من صدق القضية، وهي مقسمة بدورها إلى وجوه ذاتية دالة على التأكيد أو الاحتمال أو التمني أو الإمكان، ووجوه مرجعية تحدد المرجع الذي يعتمد عليه المتكلم في تقويمه لصدق القضية.

نلاحظ من خلال هذا التقسيم ورود الوجوه الذاتية داخل طبقتين، وكل تقسيم لا يراعي بنية الطبقات قد يعتبر الوجوه الذاتية مقولات واردة في مجال بنيوي متجانس<sup>(1)</sup>. ومن خصائص الموجهات أنها غير متجانسة مقوليا، فقد ترد في شكل أفعال موجهية، مثل: يجب - يمكن - ينبغي - يلزم - عسى... أو في شكل ظروف موجهية، مثل: ربما - حتما... أو في شكل أدوات، مثل: لعل، قد، سوف، هلا... أو مركبات حرفية، مثل: من الجائز، بدون شك، من الممكن، من المرجح... أو في شكل مركبات منفية، مثل: لا شك، لا بد، لا محالة، دون ريب... أو في شكل تعابير مقارنة، مثل: أغلب الظن، الأرجح...

(1) المتوكل أحمد، 1995، نفسه، ص 167-170.

وفي مقابل تنوع الأصناف المقولية للموجهات، تتحقق الوجوه في اللغة العربية في صورة صرفية موحدة، فهي عبارة عن علامات صرفية تلحق أواخر الفعل المضارع، وغالبا ما تسوغ الموجهات ظهورها، فالموجه يتحكم بنيويا في الوجه، فيكون الوجه بمثابة التحقق الصرافي لسمة دلالية موجهية يقتضيها الموجه. غير أن الإشكال الذي يطرحه نظام العلامات الوجهية أنه لا يتوافق بشكل متجانس مع السمات الوجهية، فالعلامة الإعرابية الواحدة قد توافق سمات وجهية متعددة، وبالتالي فإن عددا من الدراسات المنجزة حول الدلالة الوجهية لعلامات الفعل المضارع "الإعرابية" تصطدم بمعطيات معاكسة لفرضياتها. ونستحضر في هذا الإطار فرضيتين: فرضية المتوكل وجحفة.

يرى المتوكل أن الضمة في الفعل المضارع تدل على الوجه البياني، أي أن الواقعة "مؤكددة التحقق"، وأن احتمال تحقق الواقعة يرتبط بالجزم. في حين أن الوجه المعرفي "محتمل التحقق" يقترن بالمضارع المنصوب. ويشاطر تحليل جحفة تحليل المتوكل فيما يخص ربط الضمة بالوجه البياني *indicative mood*، غير أن الفتحة عنده تقترن بالوجه التذييبي *Subjunctive mood*، أما الجزم فيدل على الوجه الأمرى *Jussive*<sup>(1)</sup>. وللتمثيل نقدم المعطيات التالية:

9 - يكتبُ

10 - أريد أن تكتبَ

11 - لتكتبُ

12 - لتكتبين

من خلال استقراء المعطيات يتبين بأن الضمة لا تقترن بالوجه البياني دائما، كما يبدو من خلال المثالين (13) و(14):

13 - لو يكتب المحاضرة

14 - عسى يشرب الدواء

في المثال (13) ورد المضارع في سياق الشرط، ورغم ذلك لم تتغير علامته الإعرابية. وفي المثال (14) دل على وجه ذاتي (الترجي). أما علامة الجزم فهي لا تدل على الطلب أو الأمر، ويبين المثال (15) و(16) أن الجزم يظهر في سياقات غير طلبية أو أمرية، مثل النفي أو الشرط:

(1) ينظر:

- أحمد المتوكل، نفسه، ص 166.

- جحفة، 2006، دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال، ص 134.

15 - لم يخرج

16 - إن يخرج أحقق مبتغاه

كما أن الفتحة لا ترد في سياقات الوجه التذييقي فالنفي بـ "لن" يسوغ ظهور علامة النصب، بالرغم من عدم دلالة على الوجه التذييقي:

17 - لن يسافر

وبالرغم من أن علامة الفتحة تميل إلى أن تتحقق في سياق الوجوه الذاتية المعرفية، وذلك ما يسوغ نسبيا طرح المتوكل، إلا أن استقراء المعطيات يظهر أمثلة مضادة لهذا الافتراض، وتبين الأمثلة (18 و 19 و 20 و 21) إمكانية ظهور الفتحة في سياق وجهي متجانس دال على الوجه المعرفي الذاتي. أما المثال (22) فيظهر الإمكانية المضادة أي حمل المضارع لعلامة الرفع في سياق الوجه الذاتي "التمني":

18 - يمكن أن يسافر

19 - يجب أن يفعل ما طلب منه

20 - أخاف أن يخالف أمر رئيسه

21 - أتمنى أن يستحسن الرسالة

22 - ليت زيد يمنح قيمة للجائزة

لحل هذا الإشكال نقترح عدم ربط العلامة الإعرابية بمقولة وجهية واحدة، حيث نفترض أن العلامات الإعرابية سمات فرادية *ideosyncratic features* للموجّهات التي تدخل على الأفعال، وتكون جزءا من شبكة السمات التي تسوغها/تفرغها في الفعل، ومعنى ذلك أنه في المعجم تكون بعض الأدوات الموجهية مالكة لسمات إعرابية خاصة تسندها للأفعال، الشيء الذي يفسر تنوع الخصائص الإعرابية للأدوات الموجهية. لاحظ مثلا الفرق بين "لم" و"لن" من جهة باعتبارها أدوات نفي زمني مالكة لسمات موجهية، و"لا" من جهة ثانية كأداة نفي محايدة، لا تملك "سمة موجهية". بينما "لا" الناهية تملك سمة موجهية. ويمكن تعميم هذا الافتراض على أدوات أخرى مثل "قد"، فحينما تدخل على المضارع لا تغير حركته الإعرابية بالرغم من دلالتها الموجهية.

ويمكن أن نفترض في إطار مقارنة تركيبية لإعراب الفعل وفاقا لآليات التحليل المعمول بها في نموذج الاشتقاق بالرحائل الذي يتبناه تشومسكي، أن سمة الوجه في الفعل سمة إعرابية زمنية تسوغها علاقة مطابقة بين مسبار وهدف، وفي حالة سمة النصب مع المحمولات المدجة يتوسط المصدر "أن" العلاقة بين المحمول الدامج الذي ينتقي سمة وجهية/زمنية والمحمول المدمج، فالمصدر يحمل سمة زمنية/وجهية غير مؤولة يسيرها المحمول الدامج ويخصص

قيمتها، فيصير المصدرى بدوره مسبارا يخصص قيمة السمة الزمنية/الوجهية المصهرة في الزمن، فالعلاقة بين المحمول الدامج والمصدرى والمحمول المدمج هي علاقة تطابقية (طابق) بين رؤوس متعددة، مما يفسر كون المصدرى لا ينتقي سمة النصب في المحمول المدمج إلا إذا كان فضلة لمحمول ينتمي إلى طبقة الأفعال الموجهية. ويشكل المصدرى وسيطا أساسيا لتسريب سمة الإعراب الزمني/الوجهي إلى المحمول المدمج، ولا تشكل بنيات النفي الزمني مثلا مضادا لهذا التحليل لأن الأدوات "لم" و"لن" تصهران سمة وجهية ملازمة لا ترثها بوساطة محمول دامج، وبالتالي يتمكن النفي في علاقة المطابقة مع رأس الزمن من تخصيص قيمة الرأس الزمني وقيمة السمة الزمنية/الوجهية (الإعرابية) غير المؤولة في الزمن. وترك جانبا مشكل موقع السمة الزمنية غير المقيمة في النفي أم في الزمن وإن كان منطق التحليل في نموذج الرحائل يفرض أن تكون سمة المسبار غير مقيمة خلافا لسمة الهدف، لأن المسبار ينسخ سمة الهدف المخصصة سلفا بقيمة موجبة من خلال آلية المطابقة، وبغض النظر عن اتجاه تخصيص القيمة ينبغي أن نضمن عدم تهجية سمة الزمن صرافيا مرتين، مرة في الفعل ومرة أخرى في النفي وإلا حصلنا على بنيات لاحنة من قبيل: "لم قرأ الكتاب"، لا بد إذن من وجود قاعدة تضمن تأويل السمة الزمنية في الرأس الزمني، أي في الهدف وتهجيتها في المسبار أي في النفي، وإن كانت كانت هذه التهجية لا تتم وفق صورة صرف - صواتية منظورة.

ثمة إشكال آخر يرتبط بتعميم منظومة المصطلحات الوجهية التي وصفت بها الأنساق الفعلية للغات الرومانية على المعطيات العربية، دون تدقيق للسياقات المتنوعة التي يوظف فيها كل مصطلح من المصطلحات الوجهية في تراكيب الجمل الرومانية ومقارنتها بنظائرها في التراكيب العربية. زد على ذلك أن الوجوه لا تملك تخصيصا دلاليا متجانسا في اللغات الطبيعية، كما تتباين اللغات فيما بينها فيما يخص سياقات تحقق نفس المقولة الوجهية، ويرتبط ذلك بتباين في الأنماط الفرعية subtypes للمقولة الوجهية الواحدة. فعلى سبيل التمثيل يحصي بالمر<sup>(1)</sup>، ستة أنماط فرعية للوجه التذييئي subjunctive في اللغة اللاتينية القديمة، ذلك أنه يتحقق في سياق الأمر الذي يعبر عنه بوجوه مختلفة في أنماط لغوية أخرى، وسياق الدعاء optative وسياق التابع concessive وسياقات أخرى. وفي لغة فولا fula وهي لغة غرب إفريقية يستعمل الوجه التذييئي في سياق الأمر والطلب والدعاء والإرغام. ويظهر التباين جليا حينما نقارن اللغات الموصوفة في عمل بالمر باللغة العربية، حيث نلاحظ أن هذه اللغة تفرد وجوها خاصة للدعاء والأمر والطلب، ولا تستعمل الوجه التذييئي لتحقيقها. فالدعاء يتحقق بصيغة الماضي مثلا.

(1) Palmer, 1986, pp. 39-43.

ومن بين القضايا الكبرى التي يطرحها تركيب الموجهات والوجوه في اللغات الطبيعية، مسألة التوزيع التكاملي بين موجهات الطبقة الواحدة، وإمكانية توارد موجهات متعددة في الجملة دون أن ينتج عن ذلك لحنها. بالإضافة إلى علاقة الموجهات بالنفي، ودورها في حساب الإحالة الزمنية والتوجيه الزمني للجملة. فسيما يخص المسألة الأولى، نرى أن دخول موجهين متباينين في سمانهما ينتج عنه لحن البنية. وذلك ما نلاحظه في الأمثلة التالية:

23 - \* إن لن تأكل

24 - \* قد لن يخرج

25 - \* قد سوف يخرج

26 - \* إن سوف تكتب

27 - \* قد لم يلعب

28 - \* سوف لم يسافر

29 - \* لو لا يخرج

30 - \* عسى لم يأت

31 - \* عسى لن يأتي

علة لحن الجمل أعلاه التعارض في السمات الوجهية أو الزمنية<sup>(1)</sup>. ففي المثال (23) نلاحظ حشوا في السمات الزمنية، ذلك أن "إن" كأداة شرط توجه زمن الفعل نحو المستقبل، وكذلك تفعل "لن". لكن لماذا تجوز الجملة (32) على الرغم من وجود حشو زمني:

32 - سوف لن يخرج

العلة أن الأداة "سوف" تقوم بوظيفة موجهية في هذا المثال، وتبقى السمة الزمنية مخصصة في النفي، وبالتالي ينتفي الحشو المزعوم. ويبدو أن علة لحن (23) مرتبطة بتعارض السمات الوجهية، فـ "إن" باعتبارها أداة شرط تسند الوجه الشرطي وتجعل الزمن افتراضيا، وبالتالي لها وجه الافتراض وعدم الواقعية. بخلاف "لن" التي تدخل على وقائع غير افتراضية لتنفيها، وينسحب هذا التفسير على المثال (29).

ويظهر الصراع الوجهي في المثال (24) بين الاحتمال والتأكيد، وفي (25) و(26) أيضا. أما في المثال (27) تتنافر السمات الزمنية والوجهية، فـ "قد" تفيد الاحتمال وتوجه زمنيا الفعل نحو المستقبل، بخلاف "لم" التي تملك تخصيصا زمنيا ووجهيا مختلفا، وينسحب هذا التحليل على المثال (28) باستثناء أن التعارض يبدو للوهلة الأولى زمنيا، إلا أن الأداة

(1) ينظر: جحفة، 2006، ص 150-153.

"سوف" أداة موجهية، لأننا ننتقل من تصور أن المستقبل في اللغة العربية، وربما في معظم اللغات الطبيعية ذو طبيعة موجهية أكثر منها زمنية<sup>(1)</sup>.

وفي المثال (30) يكون التعارض وجهيا وزمينا في الآن نفسه، فسمّة الترجي الوجهية في عسى تتنافى وسمات لم ولن، وينضاف إلى التنافر الوجهي تنافر ذو طبيعة زمنية في المثال (30)، بين المستقبل كسمّة زمنية مقتضاة دلاليا في الأداة الموجهية "عسى" وسمّة الماضي في "لم".  
ويظهر التعارض في السمات الوجهية دون السمات الزمنية المتجانسة في المثال (33):

33 - \* أريد أن لن يسافر

فـ "لن" تسند سمّتها الزمنية والوجهية، وتبقى السمّة الوجهية للفعل الموجهي "أريد" معلقة، ولذلك لا تجوز الجملة. أما في المثال (34)، يلتقي تنافر السمات الزمنية مع تنافر السمات الوجهية:

34 - \* أريد أن لم يخرج

وتبين مجموع الأمثلة التي ترد فيها أدوات النفي أن أداة النفي في اللغة العربية تملك إلى جانب الخصائص الزمنية، خصائص ذات طبيعة وجهية. الشيء الذي يظهر أن مجموعة من أدوات النفي تصهر في المعجم ثلاث سمات: سمّة النفي وسمّة الزمن وسمّة الوجه.  
ويمكن اقتراح تحليل آخر للجملة (34)، يفترض وجود سلسلة زمنية عائلية anaphoric temporal chain. فالفعل "أراد" يسرب عبر المصدر "أن" سمّة زمنية (المستقبل) للفعل المدمج، وورود النفي الزمني الذي يخصص الزمن الداخلي للفعل المدمج يحول دون إجراء ربط زمني بين الفعل المدمج والدامج، وبالتالي تبقى السمّة الزمنية للفعل الدامج معلقة، ومن ثمّة علة لحن البنية. ويبين المثال (33) أن أداة النفي "لن" مسندة للزمن والوجه، فلو كانت مسندة للوجه دون الزمن، لسمحت للفعل الدامج أن يربط زمنا للفعل المدمج. هناك تعارض في السمات الوجهية، لكن السمّة الزمنية للفعل الدامج تبقى معلقة.

(1) يلاحظ جحفة في هذا السياق، أن المستقبل يستعمل في سياقات: غير واقعية، مرتبطة بالاحتمال أو الاستنتاج أو الافتراض أو انعدام المعرفة أو التمني أو النية أو الإرادة أو الوجوب أو الالزام. ونادرا ما يرتبط بأحكام محايدة وموضوعية حول المستقبل، إنه انعكاس لتمثل ذاتي أكثر مما هو موضوعي. ينظر: نفسه، ص 124.  
وما يدل على أن أدوات الاستقبال (السين وسوف) وجهية، أنها لا تستسيغ التوارد مع موجهات في نفس الجملة، كما تدخل في توزيع تكاملي. ولذلك لا نقول:

- \* قد سيخرج

- \* عساه سيخرج

- نفسه، ص 124.

باعتبار أن "قد" تفيد احتمال وقوع الحدث، و"السين" تفيد تأكيد الحصول، وبالتالي تختلف عن مقابلتها المنفية "لن" التي تدل على تأكيد عدم حصول الحدث، ويبين مثال فعل الترجي، كيف أن موجه الترجي يتنافى مع موجه التأكيد، فالسمتان متنافرتان، ولذلك لا تجتمعان.

بالرغم من أن فرضية التوزيع التكاملي بين الموجهات، تصف عددا من المعطيات باستعمال رائز تنافر السمات الوجهية، إلا أن هناك معطيات تبين أن الموجهات يمكن أن تتوارد في نفس الجملة شريطة أن تنتمي إلى أحياز أو طبقات مختلفة.

يبين المتوكل في دراسته لنسق الموجهات<sup>(1)</sup> بأنه يجوز الجمع بين موجهين أو أكثر في نفس الجملة شريطة انتمائها إلى طبقات مختلفة في الجملة مثل طبقة الحمل وطبقة القضية، ومثل لذلك من خلال الجملة (35) و(36):

35 - فعلا، قد أحقق مبتغاي

36 - من المحتمل، أن يقابل زيد المدير فعلا

فما يسوغ الجمع بين وجهي التوكيد والاحتمال انتماؤهما إلى طبقتين مختلفتين. ويجوز أحيانا تكرار الموجهات لتأكيد الدلالة الموجهية، لكن يظل هذا التكرار مقيدا بشروط. لاحظ الفرق بين الجملتين التاليتين:

37 - فعلا، إن هندا لمسافة

38 - \* يمكن أن قد يسافر خالد

نلاحظ في المثال (37) أن القضية تم توكيدها بالظرف "فعلا"، وبأداة التوكيد "إن" واللام. وتنفرد الموجهات بخاصية التكرارية المقيدة، بخلاف المقولات التصريفية التي لا تنطبق بشكل تكراري، حيث لا يمكن أن نجد في الأنظمة التصريفية للغات الطبيعية زمنا يدخل على نفس السمة الزمنية لتأكيدهما، أو أداة تعريف تدخل على أداة تعريف، فالتكرار محدودة في أنظمة اللغات الطبيعية<sup>(2)</sup>. وفي المثال (38) يبدو بأن هناك فئة من الأفعال الموجهية لا تستسيغ ظهور موجهات في مجال الجمل التي تدجها، فالموجه "قد" يصير حاجزا يحول دون تسريب السمة الوجهية، والذي يبين بأن السمة المعنية وجهية وليست زمنية، أنه يمكن أن نقول:

39 - يمكن أن يكون زيد قد سافر أمس

(1) المتوكل، 1995، ص 187.

(2) يرى غاليم أن التكرارية محدودة المجال في النظام اللغوي، فإذا استثنينا البنية المركبية للعبارات اللغوية التي تقبل انطباق مبدأ التكرار. مثل تضمن مركب اسمي لمركب اسمي آخر، أو تضمن جملة صلية لجملة صلية أخرى، فإن مجال النظام الصوتي أو بعض مظاهر النظام الصرفي لا تقبل التكرار. انظر:

- محمد غاليم، 2006، بماذا تنفرد ملكة اللغة؟ بالتكرار أم بأكثريته، مجلة المناهل، عدد 79، ص 227-228.

يمكن أن نعتبر أن تكرار السمة الزمنية الإحالية يرتبط بقيود الخرج العارية التي توضع على الصورة المنطقية حيث تؤول البنى الزمنية، فإذا تكررت سمة زمنية إحالية سيتضمن التمثيل الزمني للجملة سمة زمنية حشوية، وبالتالي يقصدها مبدأ التأويل التام، وبذلك سيتضمن التمثيل الزمني سمة واحدة غير قابلة للتأويل. وقد يرتبط ذلك بمبدأ عام تشرطه أنظمة التمثيل الذهني لإسقاط الأوضاع المزمنة للجمل في قوالبها التمثيلية، ويستلزم هذا المبدأ ألا يتضمن المجال القضوي الواحد للجملة أكثر من زمن واحد.



فيصير بذلك الفعل المدمج "قد سافر" محددًا للزمن الإحالي للجملة، بينما يساهم الفعل الموجهي في توجيه الإحالة الزمنية الداخلية باعتباره حاملاً لسمة [- متحقق] irrealis. ويشكل المثال (38) و(39) مدخلاً مناسباً لمناقشة المسألة الثانية المتعلقة بمساهمة الموجهات في حساب الإحالة الزمنية للجملة. لقد لاحظنا أن عدداً من الموجهات في اللغة العربية تملك في تخصيصها المعجمي سمة موجهية ووجهية تسريها إلى الفعل في شكل لاحقة صرف - صوتية، فضلاً عن السمة الزمنية. وتمثل بنى النفي والشرط وأفعال الرجاء والتمني والأفعال الموجهية مجالات تمثيلية مناسبة لروز هذا التصور. سنقدم فيما يلي بعض الأمثلة للاستدلال:

40 - عساه يأتي غدا/ \*أمس

41 - هلا قمت الآن/ غدا/ \*أمس

42 - لو يفعل ما طلب منه

43 - أريد/ أتمنى أن يسافر غدا

يتضح من خلال الأمثلة، بأن الموجهات في اللغة العربية، لا تدخل على أفعال عارية من الزمن. بخلاف موجهات اللغة الإنكليزية التي تعرف توزيعاً تكاملياً مع الزمن<sup>(1)</sup>. ويمكن أن نفترض بأن سمة الزمن في سياق الموجه غير موسومة، ويتكفل الموجه بتخصيص القيمة الزمنية للأفعال، وهذا الافتراض أكفى من افتراض عدم وجود الزمن.

نلاحظ أن موجه التحضيض وموجه الترجي يدخل على صورتين فعليتين مختلفتين (الماضي والمضارع على التوالي)، فيمنحهما سمة زمنية مشابهة (المستقبل أو المستقبل المتصل بالحاضر)، ومعنى ذلك أن الموجهين قد خصصا زمن الفعلين. أما الموجه "لو" يجعل الإحالة الزمنية افتراضية وغير متحققة (غير واقعية) وهو ما يتجلى بوضوح في الشرط المضاد للواقع  
:conterfactuel

44 - لو كنت ذهبت إلى المحاضرة لسرك الأمر

ويمكن رصد أثر الموجهات في حساب الإحالة الزمنية وتوجيهها من خلال البنيات الزمنية المركبة، كما سنبين من خلال ما يلي:

45 - \* هلا قمت عندما زرتك أمس

46 - \* لو كنت حضرت الدرس عندما سألتك لسرك الأمر

47 - \* عساه يضافحني حينما زرته

(1) جففة، 2006، ص 141.

في سياق تحليله لخصائص بعض الأفعال الموجهة مثل "يجب" و"ينبغي"، يفترض جحفة أن هذه الأفعال مستقلة زمنياً عن الأفعال المدججة<sup>(1)</sup>. وسنبين أن هذا الافتراض لا يستقيم، لذلك لا نجد:

48 - \* وجب أمس أن ترحل غدا

49 - \* يلزم منذ السنة الماضية أن تحل المسألة الآن

لسنا بصدد بنية زمنية مركبة، فالفعل الموجه لا يستقل بمجال زمني مفصول عما يليه. فلو كانت هذه الأفعال مالكة لتخصيص زمني لاستساغت ظهور أدوات النفي الزمني (لم ولن) بينما تميز أداة النفي "لا" باعتبارها أداة محايدة زمنياً:

49 - \* لن يجب أن تسافر

50 - \* لم يجب أن تسافر

51 - لا يجب/ينبغي/يلزم أن ترحل

تلتبس عدد من الموجهات بين انتمائها لفئة الموجهات المعرفية الدالة على الإمكان أو الضرورة، وبين انتمائها لفئة الموجهات الحكمية الدالة على الواجب أو الترخيص. ونجد هذا الالتباس في مجموعة من اللغات مثل الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية، وكذلك في اللغة العربية. فموجهات من قبيل: *il faut* و *peut* و *can* و *must* ويمكن ويجب... تستعمل استعمالاً معرفياً وحكمياً. فجملة مثل:

52 - يمكن أن تسافر غدا

ملتبسة بين الإمكان والترخيص ويرتفع هذا الالتباس في السياق. كما يساهم الزمن في رفع اللبس.

ففي حالة الماضي تصير الدلالة الموجهية المعرفية أكثر وروداً، ولا تجوز القراءة الحكمية. لاحظ المثال التالي:

53 - يمكن أن يكون سافر أمس

حيث لا تقبل سوى قراءة "الإمكان" وتتنفي قراءة الترخيص. وينسحب هذا التحليل على أفعال الضرورة "يجب وينبغي". مما يعني أن هناك توافقاً أو لاتوافقاً بين دلالات موجهية محددة وبين أزمنة معينة، ويشكل ذلك حجة لصالح تفاعل الزمن والموجهات أو الوجوه بصفة عامة في اللغات الطبيعية. وهذا التفاعل يمكن تأكيده بمعطيات إضافية، نستقيها من عمل لستويل حول نسق الموجهات في اللغة الإنكليزية<sup>(2)</sup>. حيث يلاحظ هذا الباحث أن

(1) نفسه، ص 142.

(2) Tim Stowell, 2002, Tense and Modals, p. 7, Draft, UCLA.

المحمولات الدالة على الحالة حينما ترد مدمجة في سياق الموجه المعرفي تكون الدلالة الزمنية للمحمول المدمج مواقتة لزمن التلفظ، أو محولة نحو المستقبل shifted futur. بخلاف المحمولات الحديثة التي لا تقبل سوى القراءة المحولة في اتجاه المستقبل. والملاحظ أن أفعال الحالة التي يوردها الباحث للتمثيل محصورة في الرابطة "Be" التي تعادل "كان" في اللغة العربية، ولا يوسع منته التمثيلي إلى أفعال الحالة المعجمية، مثل "فرح" و"حزن" التي إذا ما صرفت في الزمن الحاضر قد تشكل أمثلة مضادة لاستدلاله. وللتمثيل نقترح الأمثلة التالية:

54 - يمكن أن يكون زيد في الدار (قراءة مواقتة "الآن"، أو محولة نحو المستقبل "غدا").

55 - يمكن أن يغادر خالد مكتبه (قراءة محولة نحو المستقبل).

56 - يمكن أن تفرح فاطمة بالخبر (قراءة محولة نحو المستقبل).

57 - يمكن أن تكون فاطمة فرحة بالخبر (قراءة مواقتة أو محولة نحو المستقبل).

نلاحظ أن محمولات الحالة لا تدل على قراءة مواقتة إلا عندما تكون صفات فضلات الفعل المساعد، وتتعدى قراءة التوافق باستعمال فعل حالة حامل للسمة الزمنية، كما هو شأن المثال (56). ويمكن تفسير هذا التقابل بافتراض وجود تباين بين معجمة الزمن بالرابطة أو بالفعل المعجمي، فعندما تمعجم الرابطة الزمن تكون قراءة التوافق ممكنة، ويستعصي ذلك مع الأفعال المعجمية التامة، فالتقابل في هذه الحالة لا ينبني على تمايز بين محمولات الحالة أو المحمولات الحديثة كما يفترض ستويل. وقد يعود التمايز إلى كون أفعال الحالة في اللغة العربية لا تقبل قراءة التدرج في الزمن الحاضر، ولذلك تصبح القراءة المحولة نحو المستقبل هي القراءة الوحيدة الممكنة، بحكم أن زمن الفعل يوجهه الموجه المعرفي "يمكن".

يبدو من خلال الأمثلة أعلاه أن الموجه لا يستقل بإحالة زمنية منفصلة عن الفعل المدمج، حيث يوجه الإحالة الزمنية ولا يحددها. ويمكن أن نقدم أمثلة إضافية لصالح هذا الافتراض. لنلاحظ كيف يسلك الموجه مع الفعل المساعد "كان" إذا تصدر الجملة:

58 - كان ينبغي أن يحرر المقالة أمس (ولكنه لم يحررها)

59 - ينبغي أن يكون حرر المقالة أمس (حينما أمره رئيس التحرير بذلك)

في المثال (58) لا يميز المساعد "كان" الموجه بمعزل عن الفعل المدمج، فالقيمة الزمنية التي يمنحها المساعد تمتد إلى القضية برمتها. وثمة فرق دلالي بين الجملتين فحينما تصدر "كان" الجملة نحصل على اقتضاء دلالي مفاده أن الحدث لم يحصل، وحينما لا تصدر الجملة نكون بصدد بنية زمنية مركبة تقتضي دلالة سبق بين بنيتين زمنيتين. وقد برهنا على أن الموجهات لا تستسيغ دخول أدوات النفي الزمنية، لأن النفي الزمني، بخلاف المساعد كان،

يُحيز في حالة التراكيب المدجة الفعل الذي يدخل عليه، ولا يُحيز القضية ككل. كما يظهر من خلال المثال التالي:

60 - لم يعلم/يظن أن فاطمة ستغادر المدينة غدا

فالنفي في المثال (60) يمنح قيمة زمنية للفعل الدامج، ولا يمنحها للفعل المدمج الذي يستقل بإحالة الزمنية.

حاولنا من خلال هذا المحور تقديم معالجة شمولية للوجوه والموجهات، تمحورت حول مجموعة من القضايا البارزة في دراسة النسق الوجيه والموجهي، مركزين على إشكالية التصنيف والتمييز بين الوجوه والموجهات، وتفاعل أصناف الموجهات ومدى مساهمتها في تحديد الإحالة الزمنية. وفي سياق مقاربتنا لأهم إشكالات الأنساق الموجهية يتضح أن المحتوى التمثيلي للزمن متشكل من ثلاث مقولات متفاعلة وهي: الزمن والجهة والوجه. حيث تساهم هذه المقولات بطرق متنوعة في تخصيص الإحالة الزمنية أو توجيهها. وتمثل هذه المقولات الثلاثة سلسلة زمنية دنيا *minimal temporal chain*، تشكل رحيلة زمنية *temporal phase*. ويتم حساب الإحالة الزمنية التامة للجملة استنادا إلى تفاعل سمات هذه المقولات. وذلك ما سنعمل على توضيحه بشكل مفصل في البحث الموالي المخصص لاستراتيجية بناء السلاسل الزمنية.

## المبحث الثاني

### النظام الزمني في اللغة العربية واستراتيجية بناء السلاسل الزمنية

سنخصص هذا المبحث لمعالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بآليات تخصيص السمات الزمنية وتأويلها في البنيات الزمنية البسيطة والمركبة. فتأويل الزمن وتخصيص سماته يخضع لقيود وشروط معقدة، بحسب ما إذا كانت الأزمنة بسيطة أو مدجة بإلحاق أو بغير إلحاق أو مسورة. فالملاحظ أن الزمن لا يخصص ولا يؤول بآليات متجانسة في التراكيب اللغوية، فخصائصه الربطية تختلف بين تركيب أفعال المراقبة أو في سياق الصلة أو الحال أو الصفات الجملية. كما أن سماته الإحالية تتغير مع الروابط الزمنية المسورة، أو تخصص مع أدوات النفي الزمني، أو بعض الأدوات الموجهة التي تخلق سياقات إحالية زمنية مقترنة بدلالاتها المحايثة.

ولا تخلو دراسة هذه القضايا من استلزامات نظرية وتجريبية. أكثرها بروزا في نظرنا إشكالية التوافق بين الصرف الزمني والتأويل الزمني، فاللغة العربية تملك صورتين زمنيتين ( الماضي والمضارع)، لا تتوافق صورتها اللفظيتان في مجموعة من التراكيب مع تأويل واحد متجانس، فقد ترد الصورة الواحدة بدلالات زمنية متباينة عبر البنيات التركيبية. مما يستدعي إشكال مستويات تخصيص السمة الزمنية، وبعبارة أخرى هل تحمل الأفعال سماتها الزمنية في المعجم؟ أم تحملها في التعداد ثم تحوسب في النسق الحوسبي؟ أم أن الأفعال تملك في التعداد قيما زمنية دون تخصيص unvalued، ثم تخصص في النظام الحوسبي، نظرا لكون تخصيص القيمة الزمنية يتم وفقا لآليات بناء وحساب تركيبية، فيتم اشتقاق السمة الزمنية الموافقة للصورة الفعلية في التركيب؟ ومن بين المسائل التجريبية التي تستدعي مقارنة خاصة، مسألة بناء متوالية الأزمان، وحدود اختلاف وتباين اللغات الطبيعية في تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، ومدى خضوع هذا الاختلاف لتوسيط السمات الزمنية. ولمقاربة هذه القضايا مجتمعة سنركز في المحور الأول من هذا المبحث على السلاسل الزمنية البسيطة، وسنتقل في المحور الثاني إلى دراسة قضايا بناء السمات الزمنية وآليات تأويلها في السلاسل الزمنية المركبة.

## 1.2. السلاسل الزمنية البسيطة

### 1.1.2. الزمن والجهة والوجه وآليات تحديد الإحالة الزمنية

سننطلق في هذا المحور من افتراض مفاده أن حساب الإحالة الزمنية للجملة في اللغة العربية يتم من خلال تفاعل سمات الزمن والجهة والوجه. وتمثل هذه المكونات الثلاثة السلسلة الزمنية للجملة. وبعبارة أخرى لا ينحصر المحتوى التمثيلي للزمن في سمة الزمن بمعزل عن سمة الجهة والوجه. ولذلك ينبغي توسيع مجال حساب الإحالة الزمنية للجملة ليشمل مكون الجهة والوجه، باعتبارهما كيانين زمنيين يحددان الدلالة الزمنية العامة للجملة. ويمكن أن نفترض بأن الهندسة العامة للجملة تتضمن رحيلتين زمنيتين/جهيتين

:two temporal phases

يمثل الرحيلة الأولى المركب الفعلي الخفيف الذي يعد مجالا مناسباً لحساب السمات الجهسية المعجمية، كما بينا في المحور الأول من هذا الفصل. ويمثل الرحيلة الثانية المركب المصدرى الذي يتضمن الوجه والموجهات والزمن والجهة كمجال لحساب الإحالة الزمنية للجملة.

وفي هذا التصور الذي نتبناه لا فرق بين ما يصطلح عليه بالزمن البسيط أو المركب فالتمييز بينهما مسألة صرف - تركيبية محضة. فالجمل من قبيل:

1 - ألف خالد كتابين

2 - كان عمر قد رسم لوحة

3 - كان سيكون أستاذا

تحقيق لعناصر أو حلقات السلسلة الزمنية البسيطة. أما السلاسل الزمنية المركبة فتتكون بإلحاق أو بإدماج سلسلة زمنية في سلسلة زمنية أخرى.

لقد لاحظنا أن اللغة العربية تقيم تقابلاً بين صورتين زمنيتين (فعل ويفعل)، وبأن هاتين الصورتين تندرجان في سياقات زمنية متعددة، حيث لا تقابل صورة "فعل" بالضرورة زمن الماضي، ولا توافق صورة "يفعل" كذلك القيمة السلبية للماضي. وقد اعتبرنا أن هذه الحالات تجل واضح للاتوافق الصرف الزمني والتأويل الزمني في اللغة العربية. وسنبين في هذا المحور أن هذا للاتوافق انعكاس طبيعي لتفاعل السمات الثلاثة (زمن وجهة ووجه) في التركيب، وانعكاس كذلك لقابلية الصورة الزمنية الواحدة أن تظهر في تشجيرات زمنية متباينة ذات تخصيص سماوي مختلف لرأس الزمن أو الجهة أو الوجه. وللاستدلال على هذا التصور نطلق من الأمثلة التالية:

4 - ألقى الأستاذ محاضرة قيمة

5 - بارك الله فيك

6 - هلا منحته جائزة

تشتمل هذه الجمل على نفس الصورة الزمنية (فعل) بتأويلات زمنية متباينة (الماضي والمستقبل). ففي الجملة (4) يحمل الفعل ثلاث سمات: سمة زمنية (+ ماضي) وسمة جهمية (+ تام) وسمة وجهية (+ متحقق realis). وفي الجملتين (5 و6) نلاحظ أن سمة المضي سلبية، بينما احتفظ الفعل بسمته الجهمية، وتغيرت السمة الوجهية (- متحقق)، لأن الجملتين لا تعبران عن حدث متحقق وإنما عن حدث مرغوب في تحقيقه، أو عبارة عن طلب من المتكلم موجه للمخاطب على سبيل التحضيض لإبجازه، وبما أنها غير متحققة في عالم المتكلم الراهن، لذلك لم يتم إسقاطها في زمن الماضي كزمن سابق على زمن تلفظ المتكلم. وبعبارة أخرى، فسمة الوجه محددة لسمة الزمن، فالوجه يتوسط تخصيص الزمن ويحدد قيمته. ثمة تلازم واضح بين تخصيص سمة الوجه (+ أو - متحقق)، وتخصيص سمة الزمن (+ أو - ماضي). فعندما يكون الوجه مخصصا بسمة (- متحقق) لا يمكن لصورة "فعل" أن تدل على الماضي الدلالي<sup>(1)</sup>. ويمكن سحب هذه الملاحظة على سياقات أخرى بالإضافة إلى سياق الدعاء والتحضيض المشار إليه أعلاه، ويتعلق الأمر بسياق الشرط، فالشرط يندرج ضمن الوجوه غير المتحققة الافتراضية، وفي سياقه قد يفقد الماضي دلالة المضي الزمنية فيتم إسقاط الزمن في محور المستقبل.

ويمكن التعبير عن تلازم تخصيص سمة الوجه بتخصيص لسمة الزمن على الشكل

التالي:

الوجه [+ متحقق] ← الزمن [+ ماضي]

الوجه [- متحقق] ← الزمن [- ماضي]

(1) يمكن الجزم بصفة عامة بأن سمة الوجه [+ متحقق] أو سمة [+ بياني] indicative تحافظ على الدلالة الزمنية للفعل، بينما تساهم سمة الوجه التذييتي أو [- متحقق] في تغيير الدلالة الزمنية للفعل. نعبر عن هذا التلازم بصيغة أخرى، بافتراض أن الأزمنة البيانية Tenses indicative يتم إرساؤها بربطها بزمن التلفظ. أما الأزمنة غير البيانية Non-indicative Tenses، فترسى بربطها بسمة العوالم Worlds المغايرة للعالم الراهن، والتي تخصص بـ [- متحقق] في حالة الأزمنة غير البيانية، ومعنى ذلك أن عوالم تقويم الجملة عندما تخصص بسمة [- متحقق] تجعل زمن التلفظ غير وارد، أو تحيد وظيفته كزمن تقويمي لزمن الحدث. فسمات الوجه تتحكم في إحالة الأزمنة مما يؤكد الطرح الذي نتبناه حول تفاعل عناصر السلسلة الزمنية في تحديد الإحالة الزمنية. نحيل على زاكونا، 2002، حول فرضية ربط الزمن في الأزمنة البيانية بزمن التلفظ، وربطه بسمة الوجه الدال على العوالم التقويمية في الأزمنة غير البيانية:

- Zagona, 2002, Measuring out complement clauses Tenses, University of Washington, p. 50.

- وينظر أيضا: ص 156-157 من عملنا من أجل تصور مماثل لدى كيرون.

ويتجلى هذا التفاعل السماتي بين عناصر السلسلة الزمنية في الماضي الدال على المكتمل، حيث تتفاعل سمة الزمن مع سمة الجهة، وإذا اعتبرنا دلالة المكتمل دلالة زمنية في العمق، وإن كان التباسها بين الدلالة الزمنية والجهة يظل وارداً، يمكن أن نفترض أن صورة "فعل" تظهر في تركيب زمنية تشتمل على رأسين زمنيين، زمن أسفل يخصص دلالة سبق الحدث لزمن الإحالة، وهي الدلالة الملازمة للمكتمل، وزمن أعلى يخصص توقيت زمن الإحالة مع زمن التلفظ، وهذا الزمن إما أن يكون مملوءاً بفعل رابطة فارغ دال على الحاضر، أو بفعل رابطة معجم دال على الماضي أو المستقبل، كما تبين الأمثلة التالية:

7 - دخل زيد الآن/للتو واللحظة

8 - كان محمد أكمل بحثه

9 - ستكون زينب قد سافرت

ويتضح من خلال أمثلة الزمن المكتمل، بأن حساب الإحالة الزمنية لهذا الزمن لا تحصل إلا عبر تفاعل سمتين زمنييتين داخل السلسلة الزمنية. وتمثل أدوات النفي في اللغة العربية مجالا تمثيلاً ملائماً لتفاعل عناصر السلسلة الزمنية.

### 2.1.2. بنيات النفي في إطار فرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية

لا تشكل أدوات النفي في اللغة العربية نسقا متجانسا من جهة سماتها الإنتقائية وبنيتها السماتية المحايثة. ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات<sup>(1)</sup>:

أ. فئة تسند علامة وجهية إلى أواخر الفعل المضارع، وتساهم في تغيير الدلالة الزمنية للفعل، ويتعلق الأمر بالأداتين "لم" و "لن" اللتان تحملان تخصيصاً زمنياً ووجهياً محايثاً. فلن مخصصة بسمة زمنية [- ماضي] وسمة وجهية. و"لم" مخصصة بسمة زمنية [+ ماضي] وسمة وجهية [+ وجه جزمي] jussive. أما الأداة "لا" فغير مخصصة بسمة وجهية محددة. فقد ترد في سياق النهي بسمة وجهية، وقد ترد بسمة وجهية محايدة في سياق النفي دالة على الوجه التعييني. أما من ناحية الدلالة الزمنية، فلا يبدو بأن هذه الأداة مخصصة بسمة زمنية محددة، ولذلك لا تحدث تأثيراً زمنياً ملحوظاً في الفعل بخلاف "لم" و"لن".

ب. فئة تمثل النفي الفعلي، وتحمل تطابق الأفعال وتكون فضلاتها صفاتاً أو أفعالا، وتمثلها الأداة "ليس"، التي لا تحمل تخصيصاً وجهياً، وإن كانت تدل على الحاضر أو العادة حسب سياقات استعمالها.

(1) نعتمد التصنيف الوارد في:

- جحفة، 2006، ص 146-149.

الذي يستند إلى عمل الفاسي الفهري، 1993، حول أنواع النفي في العربية.



ج. ففة النفي المحايد، وتمثلها الأداة "ما" التي تدخل على الجمل الإسمية والفعلية والصفية. ولا تحمل تخصيصاً زمنياً أو وجهياً أو جهياً معيناً.

يطرح تنوع أصناف النفي في العربية مجموعة من الإشكالات نحصر بعضها فيما يلي:  
- لماذا تحدث بعض أدوات النفي تغييراً زمنياً في الفعل، بينما تظل أدوات النفي الأخرى محايدة؟

- كيف يتم حساب السمات الزمنية في تراكيب النفي؟ هل تحمل أدوات النفي السمة الزمنية بمعزل عن الفعل الذي يظل عارياً من الزمن في التركيب؟ أم يتم حساب الدلالة الزمنية في إطار تفاعلي بين سمة النفي الزمنية و/أو الوجهية من جهة، وسمات الفعل من جهة ثانية؟

- أين يتم تخصيص الزمن في الأفعال؟ هل يتم في المعجم أم في التعداد؟ أم أن الأفعال تنزل إلى النسق الحاسوبى بسمات زمنية عارية من القيمة unvalued، ثم تخصص في التركيب في تفاعل مع سمات أخرى؟

إذا نظرنا في خصائص النفي بـ "لم" و"لن" سنجد أن هاتين الأداتين تملكان بنية سماتية مركبة<sup>(1)</sup> من سمة الزمن والوجه، كما تنتقي محمولاً فعلياً محدداً مخصصاً بسمة [- تام]. فمعلوم أن "لم" تنفي الماضي، و"لن" تنفي المستقبل. ولذلك لا يصح:

10 - \* لم يدخل خالد غداً

11 - \* لن يخرج زيد أمس

غير أنه إذا كانت "لم" تنفي الماضي، فلماذا لا يصح:

12 - \* لم دخل خالد أمس

ما دامت صورة "فعل" مؤهلة لحمل سمة الماضي، وبالتالي ستتطابق سمة النفي الزمنية مع سمة الفعل الزمنية؟

يظهر إذن من خلال المثال (12) أن السمات التي ينبغي أن يحصل فيها التطابق غير محصورة في الزمن، "فلم" يجب أن تتطابق مع الفعل في سمة الوجه أيضاً، وبما أن صيغة "يفعل" مؤهلة لحمل السمة الوجهية "الجزم"، بخلاف صورة "فعل"، فلذلك تم انتقاء الصورة الموافقة لسمات النفي الزمنية والوجهية. وثمة خاصية أخرى يديها النفي بـ "لم" و"لن"

(1) نفترض أن البنية السماتية للنفي يتم إصهارها في المعجم في "لم" و"لن"، بخلاف الأفعال التي لا تصهر في المعجم أية سمة زمنية، وقد تلحق بها عندما تدخل التعداد أو لا تلحق كما سألنا لاحقاً. الشيء الذي يفسر تباث تركيب النفي بهاتين الأداتين في اللغة العربية أي "لم" أو "لن" + يفعل.

تمثل في التغيير الزمني، فالملاحظ أن أداة النفي "لا" المخصصة بسمة الوجه دون الزمن، عندما تقرن بصيغة "يفعل" لا تغير زمن الفعل. فيحافظ الفعل بذلك على زمنه، أو ترتبط سمته الزمنية بسمته الوجيهة كما يحدث في حالة "لا" الناهية التي هي نفي للوجه الأمري، وينضاف إلى ذلك عدم اختصاص "لا" بسمة وجهية محددة، فهي ترد مع الوجه التعييني والنهي باعتباره نفيًا للوجه الأمري، كما يتبين من المثالين (13 و14) تباعا:

13 - لا يذهب عادل إلى المسرح

14 - لا تكتب المحاضرة

بخلاف "لم" و"لن" المختصة بسمات وجهية محددة<sup>(1)</sup>.

وعلى عكس التصور الذي ذهب إليه النحاة القدماء بشأن قلب الأداة "لم" لزمن المضارع، يمكن أن نفترض أن الدلالة الزمنية لا تتم عبر سيرورة القلب الزمني<sup>(2)</sup>، وإنما من خلال تخصيص قيمة سمة زمنية غير موسومة وغير مخصصة، فلو افترضنا أن الفعل المضارع في تركيب النفي — "لم" و"لن" ينزل من المعجم بسمة وجهية مخصصة، فإنه يصعد لفحصها، أما سمته الزمنية فغير مخصصة بقيمة محددة أي عبارة عن سمة بدون قيمة  $\alpha$  [ماضي]، وكذلك الرأس الزمني فهو يتضمن سمة زمنية غير مؤولة بدون قيمة [-value]، لأن الزمن مؤول ومخصص في النفي، وعندما يخصص النفي قيمة الزمن تخصص بالتلازم قيمة الفعل الزمنية فتصير [+ ماضي]. ويمكن تعميم هذا التحليل على الأفعال بصفة عامة في اللغة

(1) تحول مجموعة من الأسباب دون ظهور صورة "فعل" في سياق "لم" و"لن"، من بينها أن هذه الصورة لا تحتل إلا عددا محدودا من التأويلات الوجيهة (الدعاء أو التحضيض أو الشرط). ولا تخصص بتأويلات وجهية أخرى، تختص بها صورة المضارع. معنى ذلك أن هناك بعض السمات الوجيهة المشتركة بين الصورتين وسمات وجهية فارقة بينهما. ولا توجد في نظرنا مسوغات دلالية لهذا التمييز، وإنما المسوغ الوارد ذو طبيعة صرف - تركيبية.

(2) قدم:

- جحفة، 2006، ص 97-99.

تفسيرا آخر لتغيير الزمن في الفعل المضارع مع أدوات النفي، يقوم على فرضية تفاعل الأسوار. فالنفي عنده سور أو عامل operator منطقي يحيز القضية المنفية، والجملة بدورها مسورة إما بسور زمني فردي دال على زمن إحصالي (ماضي أو حاضر أو مستقبل)، أو مسورة بسور زمني كلي دال بذلك على زمن عام. وتختلف أدوات النفي عند جحفة من حيث طبيعتها التسويرية، فيما أن "لم" تنفي الماضي فهي سور فردي، و"لا" عبارة عن "سور كلي"، وعندما تدخل "لم" كسور فردي على الفعل المضارع المسور بسور زمني كلي تقلبه نحو التأويل الفردي الدال على الماضي، أما "لا" فلا تقلب الفعل، لأن "السور الكلي" عندما يدخل على سور "كلي" يحافظ على دلالة الزمن العامة (الكلية). ونقطة الضعف في هذا التحليل أن الأسوار في اللغات الطبيعية عندما تتفاعل داخل الجمل لا تقلب محتوى بعضها البعض، وإنما ينتج التفاعل عن التباس في أحياز التسوير، حيث قد تحتل الجملة وجهين تسويريين: سور كلي يحيز سور فردي أو العكس. كما هو الشأن في الجملة:

- أكل كل الرجال تفاحة.

العربية، مفترضين أنها قد تكون حاملة في السياقات المحايدة وجهيا لسمة زمنية في التعداد، وقد لا تحملها فتردد بسمة بدون قيمة زمنية، ما دام الوجه يحدد قيمة الزمن في التركيب، كما هو الشأن في بني الشرط والدعاء والتحضيض، وفي تراكيب متواليات الأزمان وفي بني النفي<sup>(1)</sup>. معنى ذلك أنه في السياقات المحايدة مثل:

15 - كتب الصحفي مقالة جيدة

16 - ترسم زينب لوحة

يكون الزمن مؤولا وحاملا لقيمة زمنية مخصصة، وبالتالي تخصص سمة زمن الفعل في التعداد، وفي سياق الدعاء مثلا:

17 - بارك الله فيك

يخصص الوجه قيمة سمة الزمن، ولا يضطر الفعل أن يحمل في التعداد قيمة مخصصة، وإنما يحمل سمة بدون قيمة أي [  $\alpha$  ماضي ]، وعندما يصعد إلى الزمن تخصص السمة المحايدة بقيمة [ - ماضي ] في سياق الوجه.

ليس هذا التحليل الذي نقترحه إلا امتدادا لفرضية تفاعل سمات السلسلة الزمنية (وجه، زمن، جهة)، التي تعتبر فرضية مفسرة لعدد من الخصائص التأويلية للبنى الزمنية في اللغة العربية. وتمكن هذه الفرضية من تفسير عدد من بني النفي اللاحقة مثل:

18 - \* لا كنت أرسم

19 - \* أريد أن لم أرسم

20 - أريد ألا أرسم

---

(1) ينطلق كل من بيزتسكي وتوريكو، 2004، من افتراض وجود زوج من السمات في الرؤوس المعجمية والوظيفية على حد سواء، سمة:  $\pm$  مؤول، وسمة:  $\pm$  قيمة valued، مفترضان أن الأفعال كمقولات معجمية تتضمن سمة زمنية ذات قيمة مخصصة valued، وسمة زمنية غير مؤولة، بينما يتضمن الزمن سمة زمنية مؤولة وسمة زمنية غير مخصصة، وينبغي أن تحصل عملية تطابق agree بين سمتي الزمن والفعل في التركيب حتى يصير الزمن ذا قيمة مخصصة. فيما أن الأفعال تحمل صورة صرفية زمنية في المعجم، فهذه الصورة تحدد قيمة السمة الزمنية ولا تجعلها مؤولة إلا عندما تسوغ بالزمن، أما الزمن كرأس وظيفي فلا يمكنه أن يخصص بقيمة زمنية محددة، ما دام عبارة عن سمة مجردة، ولا يحصل هذا التخصيص إلا باقترانه بالفعل. غير أن هذا الاقتراح إذا صح في الإنكليزية، لا يمكن تعميمه على العربية، لأن صور الأفعال اللفظية لا توافق تأويلا زمنيا واحدا. ومعنى ذلك أن الأفعال لا ينبغي أن تخصص قيمتها الزمنية بشكل قبلي في المعجم. انظر لمزيد من التفاصيل:

- David Pezetsky and Esther Torrego, 2004, umass Boston, Draft, The Syntax of valuation and The interpretability of Features, pp. 5-10.

من أجل تحليل مغاير لإجراء التطابق بين سمة الفعل والزمن والنفي في اللغة العربية مؤسس على فرضيات عمل مختلفة عن فرضيات العمل التي تؤسس مقاربتنا لتفاعل سمات النفي والزمن، ينظر:

- Soltan, Osama, 2007, On formal feature licensing in minimalism: Aspects of standard Arabic morphosyntax, pp. 182-213, phd, University of Maryland.

## 21 - كنت لا أكتب

فـ "لا" لا تحمل تخصيصاً زمنياً<sup>(1)</sup>. فلو كانت تحمله لتواردت في سياق الأزمنة المركبة، ولصحت الجملة (18) مثلما تصح الجملة الموالية:

## 22 - لم يكن (قد) لعب

ولذلك لا تجوز إلا مدحجة في الأزمنة المركبة كما هو شأن المثال (21). أما في المثال (19) فالأداة "لم" تصد إسناد الوجه الذي يسوغه الفعل "أراد" للفعل المدمج باعتبارها أداة مسندة للوجه والزمن. وجواز (21) يدل على أن الأداة "لا" تسند وجهها محايداً غير موسوم، ولذلك يجوز تحييد سمتها الوجهية في سياق الفعل الموجهي (أريد)، لأن السمات غير الموسومة كما بينا بالنسبة للزمن [- ماضي] في العربية قابلة للتحديد. ويبين المثال (18) أن أداة النفي "لا" ينبغي أن تتطابق مع الفعل المضارع في سمة الوجه باعتباره حاملاً لسمة وجهية صرف - تركيبية، وبما أن الماضي لا يحمل صرفات الوجه إلا بشكل مجرد abstract ، فالتطابق يتعذر. وتبدي الأداة "ما" خصائص مشابهة لـ "لا"، لكن بصورة معكوسة، أي أنها أداة محايدة بالنسبة للوجه، ومحايدة أيضاً بالنسبة للتخصيص الزمني، ولذلك تدخل على الصفات والأسماء والأفعال وتتصدر الأزمنة المركبة كما ترد مدحجة في سياقها.

ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

## 23 - ما أنا في الدار

## 24 - ما أنا مريض

## 25 - ما كنت أكتب

---

(1) أو لنقل إنها تحمل تخصيصاً زمنياً غير موسوم بدليل ظهور الرابطة "كان" في سياق النفي بـ "لا" وعدم جواز الجمل الإسمية، كما يظهر من خلال المثالين المواليين:

\* لا خالد في المدرسة

لا يكون خالد في المدرسة

وثمة دليل آخر على عدم موسومية زمن الأداة "لا"، يرتبط بتنوع القراءات الزمنية التي يسمح بها المضارع (التدرج والعادة)، والتي لا تتغير في بنيات النفي بـ "لا":

لا/يجيد خالد لعب كرة السلة (عادة)

لا/يرسم زيد لوحة (الآن)

وتقبل السمة الزمنية المحايدة التوجيه الزمني بواسطة الموجه "سوف"، كما هو شأن الفعل المضارع المجرد من النفي:

- سوف لا يخرج

- سوف يخرج

ينظر من أجل تحليل مشابه:

- الرحالي، 2003، ص 118-119. وبيروش العربي، النفي وبنية الفعل الزمنية، ص 235-254، في: البنى الزمنية وأشكالها، مرجع مذكور.

## 26 - كنت ما أرسم لوحة

ويتضح من خلال نماذج النفي بأنه لو كان تخصيص الزمن في اللغة العربية يتم خارج سياق تفاعل عناصر السلسلة الزمنية (زمن، وجه وجهة)، لما أفرزت العربية أصناف نفي متعددة، فتعدد بنى النفي وتنوع سياقاتها دليل على غنى النسق الزمني العربي، وحجة لصالح تفاعل عناصر السلسلة الزمنية، فلا يكفي أن ترد الأفعال في سياق النفي كيفما اتفق لتحمل خاصية المحمولات المنفية، كما هو الشأن في لغات أخرى مثل الفرنسية أو الإنكليزية، بل يجب أن تحمل خصائص ووجهية وزمنية محددة مشروطة بسمات الأداة النافية، فالنفي قد يكون مسوغا لسمة زمنية ووجهية في الفعل، وتنوع صور المحمولات المساوقة للنفي دليل على هذا التسوية. وهذا التركيب السماتي المزدوج [+ زمن/+ وجه] في بعض أدوات النفي في اللغة العربية، يمكننا من فهم سلوك بعض البنيات التركيبية مثل: الحال المنفي بـ "لم"، والأفعال المنفية بـ "لم" أو "لن" في سياق الأفعال الموجهية، فلحن البنيتين يعود إما لعللة زمنية مع بنى الحال أو علة ووجهية مع الأفعال الموجهية. وهذا دليل آخر لوجود بنية سماتية مركبة (زمن ووجه) في النفي بـ "لم" و"لن":

27 - \* جاء لم يرقص

28 - \* أريد أن لم أسافر

29 - \* أريد أن لن أسافر

فبما أن الحال يشترط التوافق، فورود "لم" يحول دون القراءة التوافقية، وبالتالي لا تنسجم قراءة "السبق" التي تشترطها "لم" مع دلالة توقيت الحداثين (المجئى والرقص)، فالتنافر هنا وارد على مستوى السمات الزمنية. أما المثال (29) فيبين أنه رغم ورود زمن المستقبل في الجملة المدججة في انسجام تام مع سمة الموجه الفعلي "أريد" فالجملة تبقى لاحنة، لأن الفعل يشترط سمة موجهية في الفعل المدمج ويسر بها إليه، ووجود "لن" كأداة مسندة للوجه يحول دون ذلك التسريب.

وتسلك أدوات النفي سلوكا مختلفا في الأزمنة المركبة، فـ "لم" تجوز نافية للفعل "كان" أو نافية للفعل المعجمي، بينما لا تجوز "لن" إلا إذا كانت نافية للفعل "كان"، ولا تصح نافية للفعل المعجمي. وهذا يعني أننا بصدد قيود زمنية مخالفة للقيود الزمنية التي تشترطها السلاسل الزمنية المركبة بإدماج كما هو شأن الأمثلة (27 و28 و29). لنلاحظ الأمثلة الموالية:

30 - لم يكن يلعب/قد لعب

31 - كان لم يلعب (عندما زرته)

32 - لن يكون خرج/يخرج (عندما سأزوره)

33 - \* كان لن يخرج (عندما زرته)

فـ "لم" تجوز مدمجة في زمن مركب، فترد حينئذ دالة على عدم حدوث الحدث في زمن سابق على زمن الإحالة الذي تخصصه "كان"، بينما لا تقبل "لن" الورد مدمجة، مما يدل على أن "لن" تشرط توافقت زمن الإحالة مع زمن الحدث<sup>(1)</sup>. ولا تقبل أن تكون مخصصة لزمن الحدث بمعزل عن زمن الإحالة، كما يظهر في المثال (33). وتجوز البنية الزمنية الموجبة المقابلة لـ (33) كما يبين المثال (34):

34 - كان سيخرج زيد (عندما زرته أمس)

وتبدي أدوات النفي مجموعة من الخصائص الدلالية والمنطقية المتعلقة بالعلاقات الحيزية scopal relations، ففي الأزمنة المركبة لا تظهر أدوات النفي في موقعين في الوقت نفسه، حيث لا يجوز أن يدخل النفي على الفعل الرابطة والفعل المعجمي في الآن نفسه. لأن النفي المتصدر للجملة يحيزها باعتباره عاملا منطقيا logical operator، فيمنحها خاصية النفي ويموضعها في زمن محدد. فظهور النفي مع الفعل المعجمي يمنع أداة النفي المتصدرة للجملة من أن تسرب سمة النفي والسمة الزمنية للفعل المعجمي. ودليلنا نستقيه من المعطيات التالية:

35 - لم يكن زيد يدخن

36 - \* لم يكن زيد لا يدخن

37 - \* لن يكن زيد لم يدخن

38 - \* لا يكون زيد لم يدخن

فالنفي المتكرر في السلاسل الزمنية البسيطة يمنح للجملة زمنين، مما يجعل الجملة غير قابلة للتأويل في المستوى المنطقي. لأن هناك قيودا على عدد التخصيصات الزمنية التي تأخذها السلاسل الزمنية البسيطة، ينحصر بموجبه عدد التخصيصات في تخصيص واحد<sup>(2)</sup>. ولا

(1) ما يؤكد سلامة هذا التحليل أن تركيب النفي بـ "لن" لا يجوز في السلاسل الزمنية المركبة بالحقاق مع "حينما" أو "لما" إلا عندما تكون بنى زمن الإحالة وزمن الحدث مترامنة في تمثيل الجملة الرئيسية والجملة الملحقة، ولا تجوز عندما يفصل زمن الإحالة عن زمن الحدث في التمثيل الزمني للجملة، وهكذا نعتبر الجملة الأولى أسفله نظير للجملة (33):

\* لن يخرج، عندما سأكون زرته

لن يخرج، عندما سأزوره

(2) مما يعزز تصور استناد النفي إلى حيز واسع wide scope في السلسلة الزمنية البسيطة ورود الوحدات القطبية (polarity items) أي شيء، قط، أبدا... تالية للفعل الرابطة "كان"، أو للفعل المعجمي، ومع ذلك لا يتغير المعنى، ما دامت مسوغة licensed بالنفي في كلتا الحالتين. ومعلوم أن هذه الوحدات تشترط وجود رابط binder يتحكم فيها مكونيا حتى يتم تسويغها في البنية. لاحظ الفرق بين الجملتين (أ وب) من جهة (ج ود) من جهة ثانية:

ينطبق هذا القيد على بعض السلاسل الزمنية المركبة التي تبيح استعمالات متنوعة ومتكررة للنفي بين الجمل الرئيسية والجمل المدججة، ما دام الأمر يتعلق بسلسلتين زمنيتين وليس بسلسلة زمنية واحدة، كما هو شأن الجمل (35 و38). وتمثل الأمثلة الموالية ما ذهبنا إليه:

39 - لم يظن أن زيدا لن يسافر

40 - لن يقل أن خالدا لم يكتب مقاله

ويتضح من خلال دراسة خصائص النفي الزمني في البنيات الزمنية البسيطة والمركبة، أنه ينبغي صياغة مجموعة من القيود الزمنية والمنطقية التي قد تختلف طبيعتها حينما تنتقل من سلاسل زمنية بسيطة نحو سلاسل زمنية مركبة. مما يعني أن عددا من القيود وخصائص البنى الزمنية ينبغي أن تراعي نظام وتركيب السلاسل الزمنية. وسنسعى إلى تعميق هذا الطرح بدراستنا لنظام السلاسل الزمنية المركبة في اللغة العربية. وهو ما سيشكل موضوع المحور الموالي.

### السلاسل الزمنية المركبة

#### 1.2.2. متوالية الأزمان وإشكالية الالتباس الزمني في أزمنة أفعال المواقف القضوية

تطرح الأزمنة المدججة مجموعة من الإشكالات التي تستوجب مقارنة شمولية داخل أطر نظرية توفر الآليات الوصفية والتفسيرية لعدد من الخصائص التي تبديها الأزمنة في سياق الإدماج. أهمها:

- تنوع الخصائص الإحالية والربطية للزمن المدمج، وينتج هذا التنوع عن تباين في تخصيص الزمن بين التوافق بين الزمن المدمج والزمن المدمج، أو الاستقلالية الإحالية للزمن المدمج عن الزمن المدمج. وهناك تراكيب تشترط التوافق أو المطابقة الزمنية، وأخرى تلتبس بين قراءة التوافق وقراءة الاستقلالية الإحالية الزمنية. مما يستلزم صياغة قيود تضبط هذا التنوع.

أ - لم يكن أبدا/قط عمرو يتقن الرسم

ب - لم يكن عمرو يتقن الرسم قط/أبدا

ج - \* لم أظن أن خالدا سيأتي قط

د - لم أظن قط أن خالدا سيأتي

ثم قارن الجملتين المواليتين:

هـ - \* لم أكن أبدا أخرج قط

و - لم أظن أبدا أن فاطمة لم تسافر قط

ففي الجملة (هـ) لا يمكن لأداة نفي واحدة أن تسوغ وحدتين قطبيتين (أبدا وقط) في الآن نفسه. بينما في الجملة (و) تسوغ "لم" "أبدا" وتسوغ "لم" المدمجة الوحدة القطبية "قط".

- تباين اللغات فيما بينها، فيما يخص نوعية الأزمنة الصرفية التي توظفها في سياقات الإدماج، الشيء الذي يعني أن المطابقة الزمنية ذات وجه إحالي دلالي وذات وجه صرفي. مما يستدعي صياغة توسط صرف - تركيب لسماز الزمن الصرفي في اللغات الطبيعية.

- اختلاف القيود الضابطة للتنوع الإحالي للأزمنة المدجة، فهي لا تنتمي إلى طائفة متجانسة، حيث تتوزع بين قيود ذات طبيعة تركيبية أو معجمية أو دلالية.

سأحاول في البداية إبراز بعض الخصائص التأويلية للزمن المدمج مع المحمولات القضية، أو ما يصطلح عليه في الأدبيات الدلالية بأفعال المواقف Attitudes، وهي عبارة عن طائفة من الأفعال ترد في سياقات الإعتقاد أو السياقات المفهومية في اصطلاح المناطقة. تمثلها المحمولات من قبيل: "قال، ظن، حسب، حال، علم".

ومعلوم أن هذه الفئة من الأفعال قد صنف في النحو العربي القدم ضمن طبقة "أفعال القلوب" في إطار مقارنة يغلب عليها التحليل العامل والإعرابي، وغيت الاعتبارات الزمنية والجهية المرتبطة بتفاعل الزمن الدامج والمدمج. وسأنتقل بعد ذلك إلى دراسة خصائص التأويل الزمني في الصلوات التي ستكون مدخلا مناسبا لتناول البنيات الزمنية الملحقة مثل: الحال والشرط وتراكيب الاقتران الزمني.

تطرح الأزمنة المدجة إشكالا رئيسا يتمثل في حدود التوافق أو اللاتوافق الزمني بين سمة الزمن المدمج والدماج. وقد تم تناول قضايا التأويل الزمني في البنى المدجة في النحو الكلاسيكي الغربي ضمن إطار مفاهيمي عرف بظاهرة تطابق الأزمنة la concordance des temps أو ظاهرة متوالية الأزمان sequence of tense. ففي سياق الأسلوب غير المباشر يحول الزمن الصرفي للخطاب المنقول حتى يتوافق مع زمن الفعل الدامج. ولأخذ كنموذج سلسلة الجمل التالية:

1 - john said: «sue is sick»

قال جون: "سو مريضة"

2 - john said that sue was sick

3 - john said that sue is sick

نلاحظ أنه في الأسلوب غير المباشر نقل زمن محكي القول من الحاضر إلى الماضي، حيث تم تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، حتى يتوافق زمن المدمج مع الزمن الدامج. وينتج التوافق أو المطابقة الزمنية قراءة التزامن بين الحدثين. ولو افترضنا أن الجملة (3) سليمة، فهي لا تتيح القراءة التوافقية، وبالتالي فتأويل الزمن المدمج في الجملة (2) ليس مماثلا لتأويله في



الجملة (3)، لأن عدم تطبيق قاعدة متوالية الأزمان ينقلنا إلى قراءة زمنية للزمن الحاضر تعرف بالقراءة ذات المخرج المزدوج double access reading. بمعنى أن الحاضر يملك ممرين زمنيين<sup>(1)</sup> De Re: ممر نحو زمن الحدث الدامج وممر نحو زمن التلفظ، أي أن "سو" مريضة عندما تلفظ "جون" بالجملة، ومريضة في زمن التلفظ (الحاضر).

وتفرضي دراسة ظاهرة توالي الأزمان إلى ملاحظة ذات أهمية بالنسبة لنظرية الزمن، فالزمن الحاضر أو الماضي لا يملك خصائص تأويلية موحدة<sup>(2)</sup> عبر البنيات، حيث ينبغي مراعاة المواقع التركيبية والبنوية التي يحل فيها. فالزمن الماضي في البنيات البسيطة يملك قراءة زمنية قرينية indexical، أي أن زمن الحدث قبل زمن التلفظ، أو ما يعرف بالنظرية المطلقة للزمن، حيث تؤول الأزمنة إحاليا في ارتباطها بمركز إشاري زمني (الآن). وعندما تنتقل إلى البنيات المركبة تتعقد الصورة، ويتعذر تأويل الزمن المدمج في ارتباطه بزمن التلفظ<sup>(3)</sup>، وعندئذ يصير التأويل الزمني مشروطا بالنظام التركيبي العام للجملة، فيؤول الزمن المدمج في ارتباطه بالزمن الدامج. وثمة تعقيدات تأويلية تقترن بطبيعة الإدماج. (هل الزمن المدمج فضلة للزمن الدامج؟ أم بنية زمنية ملحقة؟). فالماضي أو الحاضر لا يؤولان بشكل موحد في البنيات التركيبية. لنلاحظ أن الماضي الصرفي المدمج في المثال (2) فارغ دلاليا vacuous، ما دام محتواه التأويلي يحدده الزمن الدامج. ويلتبس الماضي بين قراءتين: قراءة التوافق وقراءة السبق، أي أن زمن مرض "سو" سابق لزمن الإخبار، وفي هذه الحالة ستكون (2) محولة عن جملة مخالفة لـ (1)، يرد فيها الزمن الماضي في الخطاب المباشر بدل الزمن الحاضر. معلوم أن

---

(1) نحيل على دراسة أوجيهارا، 1999، للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة "القراءة الزمنية ذات المخرج المزدوج". وينظر أيضا كوسوموتو:

- Ogihara, 1999, Double-access sentences generalized, university of washington. Draft.

- Kusumoto, Kiyami, 1999, Tense in embedded contexts, PHD, pp. 66-67.

(2) دافعت Silvia Gennari في أطروحتها حول "المعنى الزمني والتأويل الزمني" عن تصور نظري مؤسس انطلاقا من فرضية: "التأويل غير الموحد للزمن عبر البنيات التركيبية". محاولة إبراز انعكاس هذا التصور على نظريات الزمن في الأدبيات اللسانية، معتبرة أن هذا التصور مدخل لمراجعة النظريات التي لا تملك كفاية نظرية أو تجريبية. ينظر:

- Silvia Gennari, 1999, Tense meaning and temporal interpretation. PHD, pp. 2-8.

(3) لو جاز تأويل الزمن المدمج بالنظر لزمن التلفظ وليس بالنظر لزمن الحدث الدامج، لكانت العلاقة بين الزمنين اعتباطية، ولأمكن أن يكون زمن الحدث المدمج الماضي لاحقا عن زمن الحدث الدامج. ومعلوم أن هذه القراءة الزمنية غير ممكنة التحقق في المثال التالي:

قال زيد إن فاطمة كانت مريضة

لا يمكن أن يكون زمن مرض فاطمة لاحقا عن زمن القول وسابقا لزمن التلفظ. فالقراءة الممكنة تتحدد في كونه سابقا عن زمن القول. ومن المفروض أيضا أن يكون زمن تلفظ الحديث واحدا، ولا يصح تصوريا افتراض زمنين تلفظيين منفصلين واحد لزمن القول والثاني لزمن المرض.

الفرنسية تحول الماضي إلى ماض فائق *plus que parfait* أثناء تطبيق قاعدة متوالية الأزمان في سياقات مشابهة.

تباين اللغات الطبيعية فيما يخص تطبيق قاعدة متوالية الأزمان، وينتج عن هذا التباين اختلاف موطن *parametrized* مرتبط بسمات الأزمنة الصرفية المدججة، فإذا كانت اللغة الإنكليزية والفرنسية تخصص القاعدة المذكورة أعلاه تخصيصاً موجبا، فاللغة اليابانية والروسية<sup>(1)</sup> والعربية والعربية تمنح تخصيصاً سالبا للقاعدة. وفيما يلي سأقدم بعض المعطيات من اللغة العربية تدعم هذا التخصيص:

4 - قال عمر إن فاطمة تحرر فصلا من رسالتها

5 - قال خالد إن فاطمة حررت فصلا من رسالتها

6 - قال زيد إن هنداً مريضة

7 - قال محمد إن زينب كانت مريضة

نلاحظ أن الجملة (4) تملك قراءة التوافق أي أن زمن التحرير موافق لزمن القول. يبدو أن اللغة العربية تشبه اللغة اليابانية والروسية من هذه الناحية، حيث يرد الزمن الحاضر المدمج كزمن عائدي موافق للزمن الدامج. فالزمن الحاضر يجوز أن يكون فارغاً دلالياً في اللغات ذات التخصيص السالب لقاعدة متوالية الأزمان، بخلاف اللغات ذات التخصيص الموجب، حيث يتعذر تحييد القيمة الإحالية للحاضر في البنى الزمنية الواردة في حيز الأفعال القضوية كما بين "أوجيهارا"<sup>(2)</sup>. أما الجملة (5)، فلا تسمح بقراءة التوافق بخلاف الماضي في الإنكليزية. ومعنى ذلك أن حدث التحرير ينبغي أن يكون سابقاً على زمن القول. أما المثال (6) فيبين أن الرابطة وإن كانت لا تمعجم الزمن الحاضر في اللغة العربية، إلا أن الجمل الإسمية تتضمن صفة زمنية، حيث يربط الزمن غير الممعجم بزمن الفعل الدامج، فنحصل بذلك على قراءة التوافق. بينما لا تسمح (7) إلا

(1) نحيل على كوسوموتو، 1999، فيما يتعلق بقاعدة متوالية الأزمان في اللغة اليابانية والروسية: kusumoto, (1999), pp. 87-93.

(2) ينظر: Ogiara, (1999), p. 4.

يفترض أوجيهارا أن الأثر الدلالي للزمن الحاضر النسبي في السياق المدمج في اليابانية، يمكن صياغته تقنياً أثناء بناء التمثيل المنطقي - الدلالي للزمن بحذف الزمن الحاضر المدمج، وربط الأثر الزمني الفارغ بالزمن الأعلى الذي يتحكم فيه مكوّنيا، وبالتالي نحصل على قراءة التوافق. بينما يتعذر حذف الحاضر المدمج في الإنكليزية لأنه زمن غير فارغ دلالياً، ما دام يملك إحالة زمنية تعيينية تجعله مربوطاً بزمن التلفظ، ومن ثمة نحصل على القراءة الزمنية ذات المخرج المزدوج. ومن المعلوم أن الأزمنة ذات المخرج المزدوج تحيلنا على مستويين زمنيين يتحكمان في حساب الإحالة الزمنية العامة للجملة، ويتعلق الأمر بالمستوى الزمني لفاعل الجملة أي الحاكي، والمستوى الزمني للمتكلم الناقل لخطاب الحاكي.

بقراءة السبق أي أن مرض زينب سابق على زمن القول<sup>(1)</sup>.

حينما نقارن بين سلوك الماضي في اللغات المطبقة لقاعدة متوالية الأزمان، واللغات المالكة لتخصيص سلبي للقاعدة، نجد أن الصنف الأول من اللغات يسمح بتوافق الماضي في سياقات الإدماج مع أفعال "القول" بينما لا يمكن الحصول على القراءة الزمنية نفسها مع الصنف الآخر من اللغات<sup>(2)</sup>. وإذا كان الماضي لا يطرح التباسا في التأويل، فالحاضر لا يسلك بصورة واضحة ومتجانسة في اللغة العربية، حيث تجوز في بعض السياقات الزمنية القراءة ذات المخرج المزدوج<sup>(3)</sup>. وهذا ما تبديه الأمثلة التالية:

8 - أخبرني زيد أن فاطمة تهيء أطروحة جامعية (سأقدم مراجعا لمساعدتها)

9 - علمت أن خالدًا جاسوس (فلتحذر منه)

يحتمل المثال (8) القراءة الزمنية العائدية، فزمن إعداد فاطمة لأطروحتها يتزامن مع وقت الإخبار، ويجوز أيضا افتراض اقتران زمن الإعداد بزمن التلفظ. أي أن الحدث ما زال قائما في زمن تلفظ المتكلم، ولذلك يجوز إضافة الجملة المثبتة بين قوسين التي تؤكد امتداد زمن الحدث المدمج في اتجاه زمن التلفظ، وتنسحب الملاحظة ذاتها على المثال (9).

ومعلوم أن تحليل هيغنهاوتم<sup>(4)</sup> Higginbotham (2006) يشترط إجبارية قاعدة متوالية الأزمان بوجود زمن ماض متحكم في الزمن المدمج، وبما أن أزمنة الماضي المدمجة في أفعال المواقف القسوية فارغة إحصائيا، فالتحليل الذي يقدمه هيغنهاوتم يبني على صعود النسخة الزمنية الموضوعة في الصرفة إلى المصدر، لأن المصدر موضع العائدية الإجبارية. وفي القراءة ذات المخرج المزدوج - وهي القراءة التي تستعمل صورة فعلية للزمن الحاضر - نكون بصدد سمتين زمنيتين إحداهما في المصدر والأخرى في الصرفة، وتؤول سمة المصدر

(1) نختلف مع جحفة في تجويزه لقراءة التوافق في أمثلة من قبيل (7)، على أساس أن "كان" فارغة زمنيا، حيث تتطابق في الزمن مع الفعل الدامج. ويفترض أن الجملة تحتل القراءتين (قراءة التوافق وقراءة السبق). ومن جهتنا نفترض أن قراءة السبق وحدها ممكنة. كما أنه لا يقترح تفسيراً يبرر من خلاله الفرق بين سمة المضي في "كان" التي تجيز الوجهين، وسمة المضي في الأفعال المعجمية التي تجيز قراءة السبق فقط. ينظر: - جحفة، 2006، ص 159-160.

(2) تنطبق هذه الخاصية على اللغة اليابانية أيضا، التي تشاطر اللغة العربية مجموعة من الخصائص التأويلية للأزمنة المدمجة، باعتبارها لغتين مندرجتين في طبقة اللغات غير المالكة لقاعدة متوالية الأزمان. ينظر: Kusumoto, (1999), Ibid., pp. 84-85.

(3) تنسحب هذه الملاحظة أيضا على اللغة اليابانية والكورية، حيث قدم أوجيهارا معطيات تشوش على الصورة المتداولة حول ظاهرة "عدم التباس الحاضر" في السياقات المدمجة في اليابانية. ينظر: Ogiyara, 1999, Double access reading, p. 10.

(4) ينظر: Higginbotham, (2006), The anaphoric theory of tense, pp. 3-4, University of Southern California, draft.

الزمنية على العائدية ما دام الفعل الدامج يحدد إحالتها الزمنية، بينما تؤول سمة الصرفة على الحاضر المتصل بزمن التلفظ، وتخضع السمتين في الصورة المنطقية لقاعدة وصل تقييد القوة التسويرية للأحداث وأزمنتها، فيتم تسوير البنيتين الزميتين الموصولتين برابط وصل منطقي على المنوال التالي:

John said that Mary is pregnant

[ $\exists e': \tau(e') \approx \alpha \ \& \ \tau(e') \approx \beta$ ] حامل (ماري) حامل

الرموز:  $\exists$  = يوجد

$e'$  = زمن حدث الحمل

$\alpha$  = زمن التلفظ

$\approx$  = متضمن في

$\beta$  = زمن القول

$\&$  = رابط الوصل

يبدو أن البنية المنطقية للجملة أعلاه تضمن من خلال رابط الوصل التمثيل لازدواجية المخرج الزمني للبنية. فزمن حدث الحمل متضمن في زمن التلفظ ومتضمن في زمن القول. ولا تجوز القراءة ذات المخرج المزدوج في جميع أفعال السياقات المفهومية<sup>(1)</sup>. فالجملة (10) لا تحمل إلا قراءة زمنية واحدة تتمثل في ارتباط زمن الإعداد بزمن الظن:

10 - ظن خالد أن فاطمة تهيئ أطروحة جامعية

وتبين الأمثلة الموالية مدى تحكم الزمن الدامج في الزمن المدمج في حالة الأفعال

القضوية:

11 - يقول زيد إن عمرا يكتب فصلا من رسالته

12 - سيقول خالد إن عمرا ينجز مشروعاً مهماً

13 - ستقول فاطمة إن هندا أعدت مشروعاً مهماً

14 - ستقول فاطمة إن خالدًا سينجز فصلا من رسالته

ففي المثال (11)، يتحكم الزمن الحاضر الدامج في الزمن المدمج، فالزمنان يشتركان في القرينة الزمنية نفسها، ولذلك نحصل على قراءة التوافق. وفي المثال (12) لا يؤول الزمن

(1) قدمت زاكونا فكرة مماثلة لاقتراح جيورجي وبيانيسي في دراسة أنجزها الباحثان حول القراءة الزمنية ذات المخرج المزدوج في اللغة الإيطالية، حيث لاحظنا أن أفعال "الظن" لا تسمح بإجراء هذه القراءة الزمنية، بخلاف الأفعال المندرجة في زمرة أفعال القول من نمط "قال، أخبر..."، ويربط الباحثان هذا الاختلاف بالفرق الجهي بين النمط الثاني من الأفعال الذي يحيل على سيرورات processes، والنمط الأول الذي يحيل على حالات ثابتة states.

ينظر: Zagana, 2002, Measuring out complement clause Tenses, p. 5, University of Washington.

الحاضر المدمج بالنظر لزمن التلطف وإنما بالنظر للزمن المستقبل الدامج، لأن الإنجاز لم يحصل بعد. وفي المثال (13) يحمل الماضي دلالة الماضي في المستقبل. وتحتل (13) تأويلا زمنيا آخر، يكون فيه زمن إعداد المشروع حاصلا في زمن يسبق زمن القول وزمن التلطف، الشيء الذي يبين أن الماضي عندما يقع في حيز الماضي أو الحاضر في اللغة العربية لا يلتبس<sup>(1)</sup>، ويلتبس عندما يحيزه المستقبل. ويبرز هذا الالتباس بشكل جلي في المثال (16):

16 - سيخبر الرئيس شعبه بعد يومين أن الجيوش أرسلت منذ أسبوع إلى العراق

فالحدث الذي سيتم الإخبار به سابق على زمن الإخبار وزمن التلطف.

ولرفع التباس (13)، ينبغي استعمال المساعد "كان" مصرفا في المستقبل للحصول على

قراءة الماضي في المستقبل:

17 - ستقول فاطمة إن هنذا ستكون أعدت مشروعا

فسمة المستقبل في "كان" تتطابق مع سمة الزمن في فعل القول، وهذا التطابق يجعل

قراءة الزمن المدمج تابعة لزمن الدامج، وبالتالي لا تصير إمكانية بناء ممر لتقويم الزمن الداخلي

في اتجاه زمن التلطف واردة. ولا يطرح أي إشكال عندما يدمج المستقبل في حيز الزمن

المستقبل، فجواز (18) ولحن (19)، يبين أن المستقبل المدمج لا يؤول إلا بالنظر إلى المستقبل

الدامج، باعتباره لاحقا عن الزمن الأول:

18 - بعد يومين سيعلن الرئيس أن اللقاء سيتم

19 - \* بعد يومين سيعلن الرئيس أن اللقاء سيتم غدا

---

(1) إن عدم التباس الماضي في حيز الماضي مرده إلى كونه يرمز دلالة السبق في العربية. بينما تصير سمة السبق Anteriority محايدة في ماضي الإنكليزية ولذلك يجوز التوافق في الإنكليزية ولا يجوز في العربية. لا ننفي وجود بعض المعطيات المضادة لهذا الافتراض في اللغة العربية، لناخذ كنموذج سلوك الفعل الرابطة "كان" التي تبدو أحيانا مواقفة للزمن الدامج وغير دالة على السبق:

- تزوج عمر امرأة كانت غنية

تحتل هذه الجملة قراءتين زمنيتين: قراءة تكون فيها المرأة غنية وقت زواج عمر بها، وبالتالي ترادف زمنيا الجملة المدمجة بدون رابطة، أي:

- تزوج عمر امرأة غنية

وقراءة يكون غنى المرأة غير حاصل وقت زواجه بها. وسأترك مثل هذه المعطيات المضادة لدراسة لاحقة.

ويمكن أن نشير إلى خاصية تميز الإنكليزية عن العربية عندما يكون الماضي مدمجا بالحقاق في المستقبل، فاللغة الإنكليزية تسمح للماضي أن يدل على ماض قبل زمن التلطف أو ماض محول بالنظر للمستقبل الدامج، أي الماضي قبل المستقبل. وهذه القراءة غير ممكنة في العربية التي لا تجيز سوى القراءة الأولى. ويؤكد هذا التمييز الفرق في تأويل الزمن المدمج بين الجملة الإنكليزية الموالية ومقابلتها العربية:

- I will answer every e-mail that arrived

سأجيب عن كل رسالة توصلت بها

ففي (19) يُقَوم الظرف في علاقته بزمن التلفظ، وهو تأويل غير جائز باعتبار أن الظرف لا يملك ممرا نحو هذا الزمن، طالما أنه مقترن بزمن حصول اللقاء الذي يرتب زمنيا بعد زمن الإعلان.

يُحصل التباس التأويل أيضا في حالة إدماج المستقبل في حيز الماضي، ويرتفع هذا الالتباس في اللغة الإنكليزية والفرنسية لأنهما تميزان بين صيغتين صرفيتين للمستقبل. هناك من جهة المستقبل المؤول بالنظر للحاضر (will)، والمستقبل المؤول بالنظر للماضي (would). وفي سياق الإدماج تُطبق قاعدة متوالية الأزمان لتحويل (will) إلى (would). أما اللغة العربية فلا تميز بين المستقبلين إلا باستعمال المساعد "كان" متبوعا بفعل مصرف في المستقبل. لاحظ الفرق في التأويل بين الجمل التالية:

20 - علمت الشهر الماضي أن زيدا سيتزوج بعد أسبوع

21 - علمت الأسبوع الماضي أن زيدا سيتزوج غدا

22 - Jean a dit le mois dernier qu'il partira demain

23 - Jean a dit le mois dernier qu'il partirait après deux jours

الجملة (20) ملتبسة بين قراءتين: تتمثل القراءة الأولى في كون الزواج حاصلًا بعد أسبوع من الشهر الماضي، أو بعد أسبوع من زمن التلفظ. أما الجملة (21) فلا تلتبس في قراءتها، حيث لا يمكن أن تؤول (غدا) إلا بالنظر لزمن التلفظ<sup>(1)</sup>. وفي الجملتين (22) و(23) نلاحظ أن التمييز حاصل في المستوى الصرفي. فالجملة (22) تموضع زمن الذهاب بعد زمن التلفظ، والجملة (23) تموضعه بعد مرور يومين من الفاصل الزمني (الشهر الفارط) من زمن القول.

لنلخص إذن من خلال الخطاطات الزمنية أهم أشكال الإدماج الزمني التي تطرقنا إليها:

[حاضر... [حاضر...]]

[حاضر... [ماضي...]]

[حاضر... [مستقبل...]]

(1) افترضنا أثناء تحليل الجملة (21) أن الظرف "غدا" يندرج ضمن المحيلات الصلبة الموجهة نحو زمن التلفظ speech Time oriented adverbs، وبالتالي تمنع عن التأويلات الدلالية المحولة shifted. لكن سرعان ما تراجعنا عن هذا الافتراض بعد انفتاحنا على معطيات واردة في عمل (Schlenker, 2001a)، تمت الإحالة عليها في مقال: V. Stechow, (2002), Binding by verbs, Draft, p. 13. والنسي تبيين أن الظرف "غدا" يقبل أن يرد في سياق الإنماج الزمني مربوطا بالزمن الأعلى. كما يظهر من خلال المثال التالي:

- كان يقول لي زيد دائما ومنذ سنوات إنه سينهي عمله في يومين/بعد غد/غدا

[ماضي ... [ماضي...]]

[ماضي ... [حاضر...]]

[ماضي ... [مستقبل...]]

[مستقبل ... [حاضر...]]

[مستقبل ... [مستقبل...]]

[مستقبل ... [ماضي...]]

الإشكال الذي يفرض نفسه يرتبط بآليات اشتقاق المطابقة الزمنية أو عدمها، وصيغ بناء التفاعل الزمني بين الزمن الدمج والمدمج.

سنقدم فيما يلي بعض التقنيات التمثيلية لتأويل الأزمنة المدمجة.

يفترض أوجيهارا أن الإدماج الزمني وتطبيق قاعدة متوالية الأزمان مشروطان بقيود تركيبية<sup>(1)</sup>، حيث ينبغي مراعاة المجال المحلي لربط الأزمنة المدمجة. فإذا كانت سمة الزمن الدمج مماثلة لسمة الزمن المدمج، وتحكمت مكونيا في السمة المدمجة، ولم تظهر أية سمة زمنية كحاجز يصد ربط الزمنين، حذفت السمة المدمجة في الصورة المنطقية اختياريا. ويعتبر أوجيهارا أن هذه القاعدة تمكنا من الانتقال من البنية الزمنية (24) إلى البنية الزمنية (25) في الصورة المنطقية:

24 - john say-past that mary be-past sick

25 - john say-past that mary be Ø sick

الزمن الماضي في البنية التمثيلية (24) فارغ دلاليا، وتمكنا قاعدة الحذف من التخلص من السمة الزمنية الفارغة، وربط التأويل الزمني للمحمول المدمج بتأويل الزمن الدمج. وتخضع هذه القاعدة لضوابط تركيبية، فضلا عن كونها اختيارية، فلا نلجأ إلى تطبيقها في حالة ما إذا كان الزمن المدمج مالكا لقراءة السبق<sup>(2)</sup>. أما عن الضوابط التركيبية، فنلخصها في وجود مجال محلي للربط، وسمة تتحكم في سمة مجانسة لها، ولا ينبغي أن تظهر أية سمة زمنية كحاجز يمنع الربط. ونمثل لهذا التصور بالخطاطة التالية:

(1) ينظر: Kusumoto, 1999, pp. 69-71.

لمزيد من التفاصيل حول المبادئ والقيود المستمدة من نظرية الربط العاملي التي يعتمدها أوجيهارا في تحليله.

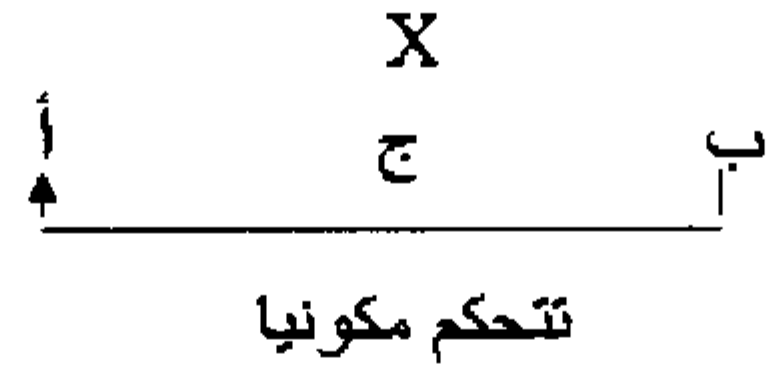
(2) يصوغ أوجيهارا قاعدة متوالية الأزمان sot rule على المنوال التالي:

يحذف اختياريا الزمن الحاضر أو الماضي الذي يتحكم فيه محليا زمن جامل لنفس سمته الزمنية، ويتم الحذف في الصورة المنطقية. تنطبق القاعدة إذن على الخطاطتين الزمنيتين التاليتين:

[ماضي ... [ماضي...]]

[حاضر ... [حاضر...]]

ينظر: Ibid., p. 71.



تمثل "ب" السمة الزمنية العليا التي تتحكم في "أ"، أما إذا ظهرت "ج"، وكانت "ب" تتحكم في "ج"، و"ج" تتحكم مكونيا في "أ"، فـ "ج" ستصير سمة زمنية رابطة لـ "أ"، وستمنع "ب" من ربط "أ".

ويظهر مفعول القاعدة، وتأثير المجال المحلي للربط الزمني في حالة الإدماج المتعدد، حيث يتبين بجلاء حدود تأثير السمة "ج" الحاجز التي تتحول إلى مجال محلي مناسب لربط السمة "أ". وللتوضيح نأخذ المثال (26) و(27):

26 - قال زيد إن هنذا ستزعم أنها كانت مريضة

27 - قال زيد إن هنذا ستزعم أنها مريضة

يمثل "قال" السمة (ب) باعتباره الفعل الدامج الأعلى الذي يتحكم في "ج" (ستزعم)، باعتباره فعلا داجما بدوره متحكما في "أ" (كانت مريضة ومريضة). فالزمن الأسفل يربطه الزمن المستقبل، ولا يربطه ماضي الفعل "قال". ويجسد المثال (28) في اللغة الإنكليزية هذه الخاصية بشكل أكثر وضوحا:

28 - John decided a week ago that in ten days he would say to his mother that they were having their last meal together.

(قرر جون منذ أسبوع أنه بعد عشرة أيام سيقول لأمه أنهما أخذا وجبتهما معا).

لا يُربط زمن "were" الماضي بزمن الفعل decided، وإنما يُربط بزمن المستقبل "would"، باعتبار أن اللقاء لم يتم بينهما بعد. فماضي "were" فارغ دلاليا ولا يحيل على أي ماض قبل زمن التلفظ. والمثال حجة لصالح قاعدة متوالية الأزمان، لأن الماضي في "were" يحذف طالما أنه محكوم بصيغة الماضي في المستقبل "would" التي تحلل إلى ماض + مستقبل، بخلاف "will" التي تحلل إلى حاضر + مستقبل. ويحذف ماضي "would" لأنه محكوم بسمة مماثلة من لدن الفعل "قال".

لا يمكن أن نعتبر أن القيود المحلية التي يقترحها أوجيهارا على ربط الأزمنة تنطبق على جميع المعطيات الزمنية مدججة أم ملحقمة، فهناك بنيات زمنية تمثل أمثلة مضادة لافتراض الربط المحلي للأزمنة، يقدمها دافيد أو شيما<sup>(1)</sup> في إطار ما يصطلح عليه بالربط المنظوري للزمن.

(1) ينظر:



ينبغي تحليل أوشيما على مسلمة مفادها أن الحدث الذي يمكن أن يشكل نقطة إحالة بالنسبة إلى الزمن المنظوري لا يقترن بالضرورة بزمن المحمول الرئيس أو زمن المحمول الذي يتحكم مباشرة في الزمن المربوط، فالأزمناة يمكن أن تربط على مسافة بعيدة، وليس بالضرورة في مجالات مقيدة محليا.

نمثل للربط المنظوري من خلال المثال التالي:

29 - منذ سنتين قرأت زينب رواية كتبتها امرأة كانت تعمل لصالح شركة الحواسيب  
(كانت تعمل لما قرأتها، لما كتبتها، قبل زمن التلفظ)

قراءة 1 ←  $t_2 < t_1 < t_0$  و  $t_2 \subseteq t_3$   
قراءة 2 ←  $t_2 < t_1 < t_0$  و  $t_1 \subseteq t_3$   
قراءة 3 ←  $t_2 < t_1 < t_0$  و  $t_0 \subseteq t_3$

$t_0$  ← زمن التلفظ  
 $t_1$  ← زمن القراءة ( منذ سنتين )  
 $t_2$  ← زمن الكتابة  
 $t_3$  ← زمن العمل في الشركة  
< ← رمز يدل على السبق الزمني  
 $\subseteq$  ← يشير إلى علاقة التضمن بين الأزمنة

القراءة 1 = نقل المتكلم للزمن من منظور المرأة ،  
القراءة 2 = نقل المتكلم للزمن من منظور زينب ،  
القراءة 3 = نقل المتكلم للزمن من منظور زمن التلفظ .

يشير تعدد القراءات الزمنية للجملة إلى التباس البنية الزمنية للزمن الملحق المدمج أسفل البنية. وتمثل الجملة "كانت تعمل لصالح شركة الحواسيب" الزمن المنظوري الذي يرسى بطرق متعددة، بحسب نقطة الإرساء الزمنية التي تتخذ كعماد لبناء الإحالة الزمنية للجملة. ففي القراءة الأولى يرسى زمن عمل المرأة من منظورها، ويشكل زمن كتابة المرأة للرواية زمنا محليا، حيث يمثل أقرب نقطة إحالة زمنية يقرب بها الزمن المدمج. وبذلك تكون الدلالة الزمنية المقصودة أن المرأة كانت تعمل بالشركة عندما كتبت الرواية. أما إذا اتخذ منظور زينب كنقطة إرساء زمنية ستصير الدلالة الزمنية دالة على أن المرأة كانت تعمل بشركة الحواسيب لما قرأت زينب الرواية، وليس هناك ما يدل على أن المرأة كتبت روايتها عندما كانت تشتغل بالشركة. وفي حالة ما إذا اعتمد زمن التلفظ كنقطة إرساء زمنية ستتحول الدلالة الزمنية في اتجاه تأويل محايد تنتفي معه أية إمكانية لصياغة علاقة زمنية بين زمن العمل بالشركة وزمن الكتابة أو القراءة.

- Oshima D, (2007), Perspective, logophoricity, and embedded tenses in japaness, draft, pp. 14-15.

تقترح إنش (1986) آليات تركيبية لاشتقاق الدلالة الزمنية للأزمنة المدجة<sup>(1)</sup>. وثمة قاسم مشترك بين النسق التمثيلي الذي يقدمه أوجيهارا ونسق إنش، يتحدد في ربط الدلالة الزمنية بقيود تركيبية. تنطلق إنش من مبدأ رئيس تسميه مبدأ الإرساء anchoring principle، مفاده أن الأزمنة ينبغي إرساؤها. ويرسى الزمن إذا رُبط في مقولته العاملة أو في مجال المصدر المحلي. والمصدري قد يُربط بمقولة تتحكم فيه محليا وبالتالي يتم إرساؤه، وإذا كان جذرا root للجملة غير محكوم بأية مقولة عاملية فهو يُعين زمن التلفظ. فبموجب آليات إرساء الزمن يتم تفسير التنوع التأويلي للأزمنة المدجة، ولناخذ كنموذج قاعدة متوالية الأزمان. لقد لاحظنا أن الماضي المدمج في حيز الماضي يسمح بقراءة التوافق والسبق في الإنكليزية، ولا يجيز إلا قراءة السبق في العربية. ولتمثيل الالتباس التأويلي في الإنكليزية في إطار نسق إنش، نقترح البنيتين التمثيليتين التاليتين:

أ - [مص...0 ماضي...i ماضي... ماضي...i]

ب - [مص...0 ماضي...i ماضي... ماضي...i]

تمثل البنية (أ) لقراءة السبق. فالمصدري الأعلى يمثل زمن التلفظ (الحاضر). والماضي الدامج مُرسى anchored في مجاله، ويحمل قرينة تمكنه من التوضع قبل زمن التلفظ، أما المصدر المدمج فلا يحمل أية قرينة، ولو حمل قرينة مماثلة للمصدر الأعلى لكان الزمن المدمج مرتبطا بزمن التلفظ، وهذه قراءة زمنية غير متاحة في هذا السياق. ولذلك يحمل الماضي المدمج قرينة مماثلة للماضي الدامج للدلالة على توافق الحدثين. أما في البنية (أ) فقد أسند للمصدر المدمج قرينة مماثلة للماضي الدامج، وخولف بين قرينة الماضي الدامج والمدمج، لتمكين الماضي المدمج من التوقيع قبل الماضي الدامج ومن ثمة قراءة السبق.

وحيثما نقارن بين اللغة العربية والإنكليزية يبدو أن الخطاطة (ب) تنطبق على العربية ولا تنطبق عليها الخطاطة (أ)، ولا نجد في نسق إنش ما يفسر هذا الاختلاف. أما نسق أوجيهارا التمثيلي فيعتمد على فرضية التوسيط parametrization، وهي فرضية مدجة في قاعدة متوالية الأزمان التي يقترحها. فمنطوق القاعدة يجعل حذف الزمن مسألة اختيارية. وهذه الاختيارية يمكن روزها داخل تراكيب الأزمنة المدجة في لغة محددة أو عبر اللغات<sup>(2)</sup>.

(1) نحيل على كو سوموتو، للمزيد من التفاصيل حول نسق إنش لتمثيل الأزمنة المدجة:

- Kusumoto, 1999, pp. 57-59.

(2) قدمت إيوش Abush مقترحا لتفسير سلوك الأزمنة المدجة ينبني على التمييز بين السياقات الماصدية والسياقات المفهومية التي تنصدرها محمولات مفهومية من نمط زعم وظن وقال... ففي الصنف الأول من السياقات يكون متغيرا variable حرا، ويصير مربوطا في الصنف الثاني من السياقات. ويشترط في دلالة الأزمنة الخضوع لقيود من نمط القيد الموضوع على الماضي، الذي يدل على أن متغير الزمن يسبق الزمن

وقبل الانتقال إلى دراسة سلوك الزمن في تراكيب الصلة، سنقدم تفاصيل المقاربة التي سنعتمدها في دراسة الأزمنة المدمجة. وهي تفاصيل مستقاة من الدراسات الحديثة لفون ستيشو<sup>(1)</sup> .von stchow

ينطلق ستيشو من تصور مفاده أن التمثيل التركيبي للبنى الزمنية في اللغات الطبيعية يتضمن زوجا من السمات الزمنية: سمة زمنية غير مؤولة، وهي السمات الزمنية الصرفية التي تحملها الأفعال المعجمية، والمساعدات. وسمة زمنية مؤولة تظهر في الرأس الزمني الذي يتتقي المركب الفعلي، وتحمل الرؤوس الزمنية متغيرات الزمن time variables. وهذه المتغيرات تسند إليها سمات تقيد إحالتها الزمنية (مثل الحاضر أو الماضي). وفي الطريق نحو التمثيل المنطقي ينبغي التخلص من السمات غير المؤولة عبر آلية التطابق مع السمات المؤولة، ولنأخذ كنموذج التمثيل المنطقي للبنية الزمنية التالية: خرجت زينب.

$$\langle \text{حاضر} \rangle_{t_1 \dots t_n} \left[ \begin{array}{l} \langle \text{حاضر} \rangle_{t_1} \\ \langle \text{حاضر} \rangle_{t_2} \\ \dots \\ \langle \text{حاضر} \rangle_{t_n} \end{array} \right] \langle \text{حاضر} \rangle_{t_1 \dots t_n} \text{خرجت}$$

(زغ = متغير زمني، > = السبق الزمني)

في التمثيل المقترح أعلاه نلاحظ أن السمات الزمنية الصرفية تم محوها بعد فحصها. وتمثل البنية التمثيلية الموضوعية بين معقوفتين تأويلا دلاليا للعلاقة الزمنية التي يعبر عنها المتغير الزمني الأعلى الحامل لسمة الزمن المؤولة.

التقويمي المحلي الذي يرمز عندها لزمان التلفظ، وتعتبر بطريقة صورية عن هذه العلاقة بـ  $t_2 > t_1$ . وحينما يكون الزمن الماضي مدمجا في سياق مفهومي يتحكم فيه فعل دامج دال على الماضي، يستحيل تطبيق هذا القيد على الزمن المدمج. ففي إطار التمثيل التالي لمتواليات الأزمان:

- Bernard past1 say λ t2 Mary past2 be sick

تعتبر أن الماضي المدمج مربوط بسور مفهومي يسوغ ظهوره الفعل المفهومي الأعلى، وبالتالي ليس زمن التلفظ هو زمن التقويم المحلي للماضي المدمج وإنما t2 الذي ينقل إليه الماضي الدامج علاقته الزمنية، وبالتالي فـ past 1 و past 2 يشتركان في نفس العلاقة الزمنية، ومن ثمة قراءة التوافق. ونقطة الضعف في تحليل إيوش تكمن في كون علاقة التوافق لا يمكن الحصول عليها إلا في السياقات المفهومية، وهو زعم تفنده المعطيات كما بين ستيشو من خلال المثال التالي الذي يتوافق فيه الماضيان، في غياب محمول مفهومي:

- Bill married a woman that was rich

- Von Stechow, 1997, Tense in intentional contexts, pp. 6-9.

(1) نحيل على المقالات التالية، التي ستشكل رافدا مهما من بين روافد التصور الذي نتبناه لتحليل سلوك الأزمنة المدمجة في اللغة العربية:

- A, Von Stechow, 2002, Binding by verbs: Tense, person and Mood under Attitudes, Draft.
- A, Von Stechow, 2005, Semantic licensing of some uninterpretable features, University of Tübingen, Draft.
- A, Von Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, Tübingen and Cornell, Draft.
- A, Von Stechow, 2006, Types of IF/Uf Agreement, university Tübingen Draft.

تجلى قيمة التمثيل الذي يقترحه ستيشو في دراسة متوالية الأزمان<sup>(1)</sup>. فالمحمولات  
القضوية عبارة عن أفعال سورية verbal quantifiers تربط متغيرات الزمن المؤول المدمج  
وتمحوها.

فالفعل القضوي ينقل عبر الرمز التسويري ( $\lambda$ ) القيمة الزمنية للمتغير الزمني للفعل  
الدامج، وبالتالي يتمكن عبر هذه القيمة الزمنية من مراقبة الفعل المدمج وحذف العلاقات  
الزمنية للمتغير الزمني. وللتمثيل نقترح خطاطين زمنيتين تمثلان العلاقة بين الزمن الدامج  
والمدمج في اللغة الإنكليزية، وصورتيهما المنطقتين:

[حاضر... [حاضر]]

[حاضر... [ماضي]]

30a - smith thinks Mary is sick (القراءة المواقئة)

30b - smith thinks Mary was sick (قراءة السبق)

30 أ -

$t_1^{pres}$  smith thinks  $\lambda^{pres} \gamma < \dots t_2^{pres} \dots > \dots t_2^{pres} \dots$  Mary is  $\lambda^{pres}$  sick

30 ب -

$t_1^{pres}$  smith thinks  $\lambda^{pres} \gamma < \dots t_2^{pres} \dots > \exists t_3 \dots t_3 <^{pres} [t_3^{pres} < t_2^{pres} ]$  mary was  $\lambda^{pres}$

نلاحظ في الخطاطة (a) أن الزمن الصرفي (الحاضر) للفعل القضوي (ظن) يمحو، وقد  
وضعت بين معقوفتين السمة الزمنية للمتغير الزمني للفعل الدامج باعتبارها سمة رابطة  
لمتغيرات الزمن المدمجة، وبذلك تحذف السمة الزمنية للمتغير الزمني المدمج، وسمات الزمن  
الصرفي المدمج تباعا. وتمكننا ميكانيزمات الربط من الحصول على قراءة التوافق. أما في  
الخطاطة (b) فالزمن الدامج لا يسرب إلا سمة الحاضر كسمة رابطة. وبما أن المتغيرات الزمنية  
للفعل المدمج تفرز متغيرا زمنيا جديدا دالا على السبق ( $t_3$ )، فهذا المتغير لا يمكن محوه لأنه لا  
يطابق المتغير الزمني الذي سربه المحمول القضوي ( $t_2$ ). وبالتالي نلاحظ بأن السمة التي تم  
محوها في المتغيرات الزمنية المدمجة هي السمة المطابقة للفعل الدامج ( $t_2^{pres}$ ). ويبين التمثيل  
الموضوع بين معقوفتين علاقة السبق بين الزمن المدمج والزمن الدامج، ويمكننا أيضا من  
الحصول على قراءة السبق. والواضح من خلال الصيغة التمثيلية التي يقترحها ستيشو أن آلية  
حذف سمات المتغير الزمني المدمج لا تتم إلا إذا ماثلت سمات المتغير الزمني السوري المرموز  
إليه بالرمز ( $\lambda$ ). فعندما يكون الماضي مدمجا في الماضي نحصل على قراءة التوافق في  
الإنكليزية. بموجب نقل سمات المتغير الزمني نفسها إلى المتغيرات الزمنية للزمن المدمج.

(1) نستقي المعطيات النظرية وإجراءات التحليل من عمل ستيشو:

- Stechow, 2002, pp. 27-40.

ويفسر ستيشو الفرق بين اللغات المألوفة لقاعدة متوالية الأزمان واللغات غير المألوفة للقاعدة، بموجب وسيط يقترحه بالنسبة للغة الروسية ويعممه على اللغات التي تشاطرها قاعدة متوالية الأزمان. فاللغة الروسية تسمح للأفعال القضوية بحذف سمة الحاضر في المتغيرات الزمنية المربوطة بغض النظر عن زمن الفعل الدامج. أما الإنكليزية فلا تبيح تطبيق هذا المبدأ، الذي يمكن التعبير عنه بصيغة أخرى بقولنا إن الحاضر في الإنكليزية زمن تعيني Deictic. والتالي لا يمكن أن يكون زمنا نسبيا أو عائديا. بخلاف الحاضر في العربية أو اليابانية أو الروسية. فالحاضر يتوافق مع الماضي في العربية والروسية، ولا يتوافق في الإنكليزية، والماضي يتوافق مع الماضي في الإنكليزية ولا يتوافق في العربية واليابانية والروسية، لأن الماضي المدمج في الماضي يخلق متغيرا زمنيا جديدا بموضع زمن الحدث المدمج قبل المتغير الزمني الذي يسر به الفعل الدامج.

يشترك ستيشو في أعماله الأخيرة الفرق بين اللغات المألوفة لقاعدة متوالية الأزمان واللغات غير المألوفة للقاعدة من وسيط آخر وهو وسيط المطابقة الزمنية المتعددة<sup>(1)</sup>، فاللغة الإنكليزية تخصص هذا الوسيط تخصيصا إيجابيا، بينما تخصصه الروسية والعبرية والعربية واليابانية تخصيصا سلبيا.

فعندما نقول في الإنكليزية:

31 - john said that sue was sick

32 - john said that sue was pregnant

لا تخصص الجملة إلا بزمن دلالي واحد وهو زمن الدامج، وهذا الزمن يربط الزمن الصرفي للفعل الدامج باعتباره حاملا لسمة غير مؤولة، ويربط كذلك زمن الفعل المدمج. وتمثل البنية (33) للمطابقة الزمنية المتعددة:

(1) ينظر:

- Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, pp. 15-18.

- Stechow, 2006, Types of IF/uF agreement, pp. 6-8. وأيضا:

- Stechow, 2005, Semantic licensing of some uninterpretable features, pp. 5-8.

- Stechow, 2009, Tenses in compositional semantics, ms, pp. 16-30.

تتبنى فرضية المطابقة الزمنية المتعددة على تصور مفاده أن التمثيل الزمني لمتوالية الأزمان قد يتضمن سمة دلالية مؤولة بمثابة سور زمني يتطابق مع مجموعة من السمات الزمنية الصرفية غير المؤولة، حيث تصير الجملة دالة على زمن دلالي واحد يربط كل ورودات occurrences الأزمنة الصرفية الموافقة للزمن الدلالي في سمته الزمنية. ويمكن لفرضية المطابقة المتعددة أن تمتد إلى ظواهر أخرى، كما أوضح ستيشو، مثل ظاهرة النفي. ففي اللغات التي تسوغ ظهور وحدات النفي القطبية المربوطة بأداة نفي، تعرف مطابقة متعددة في مجال النفي. لاحظ الفرق بين (أ) و(ب).

لم أكتب قط

\*أكتب قط

فحتى تؤول (قط) ينبغي أن تربط أو تتطابق مع عنصر حامل لسمة نفي مؤولة.



نقترح البنيتين التمثيليتين الموالتين للجملتين (36 و 37):  
:40

حاضر [م-حاضر] يقول [غ-م-حاضر] خالد إن فاطمة [غ-م-حاضر] تكتب المقالة

:41

حاضر [م-حاضر] من [م-من] سيقول [غ-م-حاضر، غ-م-مستقبل] إن فاطمة ترسم [غ-م-حاضر]

يتضمن الزمن المدمج في (40) سمة غير مؤولة تتطابق مع سمة الحاضر المؤولة في الزمن الدامج. أما في البنية (41) فالمستقبل يجلل إلى سمتين زمنييتين في نسق ستيشو (الحاضر + المستقبل). ولا يحتاج الحاضر المدمج غير المؤول أن يتطابق سوى في سمة واحدة مع الحاضر الدلالي للزمن الدامج.

وقد تحدث المطابقة الزمنية في سمة واحدة بين الزمن الدامج والزمن المدمج بالرغم من كون البنية السماتية للزمنين مثنوية، غير أن عملية المطابقة لا ترى سوى سمة زمنية واحدة غير مؤولة (الحاضر)، وتربط السمة الثانية داخل الزمن المدمج بموجب سمة مؤولة داخلية. ويتبين ذلك في حالة المستقبل المدمج في المستقبل:

42 - سيقول خالد إنه سيشترك في الندوة

فالمستقبل المدمج لاحق للمستقبل الدامج، وهذا التأويل يمكن اشتقاقه بموجب البنية

التمثيلية (43):

حاضر [م-حاضر] من [م-من] سيقول [غ-م-حاضر، غ-م-مستقبل] خالد إنه من [م-من] سيشترك [غ-م-حاضر، غ-م-مستقبل]

ويتبين من خلال هذا التحليل أن ظهور سمة زمنية واحدة مؤولة داخل الأزمنة المدمجة تنتج القراءة الزمنية المحولة Shifted. أما فيما يخص الافتراض الذي قدمه سيشو بصدد منع المصدر في اللغات غير المالكة لتوالي الأزمان من إجراء المطابقة الزمنية فيمكن رصده بسهولة في الصلات.

وقبل الانتقال إلى دراسة آليات المطابقة الزمنية في البنيات الصلية، سنقدم بعض المعطيات التي تشكك في افتراض عدم وجود قاعدة متوالي الأزمان في اللغة العربية. لقد حرصنا سابقاً على تقديم بعض الأمثلة المضادة في العربية لعدد من الخصائص التي اعتبرت في الأدبيات الزمنية مميزة للغات غير المطبقة لقاعدة متوالي الأزمان. من بين هذه الخصائص:

أ. الماضي المدمج في الماضي لا يقبل سوى قراءة السبق.

ب. غياب إمكانية إجراء قراءة المخرج المزدوج، أي أن الحاضر المدمج في الماضي زمن عائدي ونسبي ولا يملك ممرا نحو زمن التلفظ.

ج. غياب المطابقة الزمنية المتعددة.

لنلاحظ دلالة الماضي في الأمثلة الموالية:

44 - ﴿... قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...﴾ [سورة

البقرة: 247].

45 - ﴿... وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [سورة البقرة: 285].

46 - ﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا...﴾ [سورة هود: 62].

47 - ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا...﴾ [سورة يوسف: 17].

48 - ﴿قَالَ هِيَ رَأودَتْنِي عَنْ نَفْسِي...﴾ [سورة يوسف: 26].

يظهر من خلال المثال (44) بأن زمن اصطفاء الله طالوت ملكا سابق على زمن القول، بينما نعتبر زمن السمع والطاعة حاصلًا في زمن القول، أي أنه موافق لزمن القول وغير سابق عليه، بخلاف الأمثلة (46 و 47 و 48)، حيث تموضع الأحداث زمنيا قبل زمن القول. فالظرف "قبل هذا" يرجح القراءة الزمنية السبقية في (46) كما ترجحها متواليات الأحداث في قصة يوسف. فـ "كان" في المثال (46) تحمل دلالة السبق وقد ترد حاملة لزمن ماضٍ موافق لزمن القول، كأن "كان" لا زمن فيها، وإنما تتطابق صرفيا مع سمة المضي في متواليات الأزمان، كما يظهر من خلال المثال الموالي، حيث لا يمنع المصدر "إن" من إجراء المطابقة الزمنية عن بعد، ومن الحصول على قراءة التوافق خلافا لما يزعمه ستيشو:

49 - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ

شَقِيًّا \* وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا...﴾ [سورة مريم: 4-5].

فلو كان تحليل ستيشو صائبا بالنسبة لدور المصدر في صد المطابقة الزمنية المتعددة في اللغات غير المالكة لقاعدة متواليات الأزمان، لما ربطت سمة المضي الصرفية في الزمن المركب الدال على المستقبل في الماضي بسمة الماضي الدلالي في "قال"، وذلك في المثال (50):

50 - قال زيد إنه كان سيشتري سمكة حية

وهذا الربط يتم بالرغم من توسط المصدر بين الزمن الدامج والمدمج. فمضي "كان" مربوط بسمة المضي في "قال". ونفترض أن الجملة "سمكة حية" تتضمن صرفة زمنية غير ممعجمة دالة على الحاضر النسبي (العائدي). فالجملة (50) شبيهة بالجملة الإنكليزية (51):

51 - John said he would buy a fish that was alive



فالترجمة الحرفية للجملة (51) إلى العربية ستجبرنا على إظهار الرابطة "كان"، كمقابل لـ was، وستغير بذلك الدلالة الزمنية، لأن "كان" المدججة تتطابق مع سمة زمنية داخلية مؤولة لتجعلها سابقة على زمن الشراء. وهذا الإشكال في واقع الحال يرتبط بالفعل "كان" الذي قد يرد حاملا لزمن، وقد يرد مفرغا من الزمن. فعندما يخصص بزمن دلالي فسمته الزمنية مؤولة ودالة على السبق، وعندما لا يخصص بزمن دلالي يكون حاملا لسمة صرفية زمنية تتطابق مع سمة زمنية داخلة مؤولة ومن ثمة قراءة التوافق. فالقراءة الزمنية للجملة (52) مغايرة للقراءة الزمنية للجملة (50):

52 - قال زيد إنه كان سيشتري سمكة كانت حية

فالسمة كانت حية قبل أن ينوي شراءها في مستقبل داخل الماضي، وزمن "كان" في "كانت حية" لا يتطابق مع زمن "كان" في "كان سيشتري"، وإنما يتطابق مع زمن دلالي مؤول داخليا، مما يجعل زمن حياة السمكة سابقا على زمن القول بشكل مماثل للجملة (34). هل نسعى من خلال كل هذه المعطيات إلى التشكيك في الطرح الذي ينفي وجود قاعدة متوالية الأزمان في اللغة العربية؟ ما أريد أن أبينه من خلال الأمثلة المقدمة أعلاه أن التوسيط القائم على قيمتين: إما قيمة موجبة أو سالبة غير سليم. وأنه ينبغي الإقرار إما بوجود أنماط لغوية مختلطة - كما يفترض ستيشو نفسه بالنسبة للغة الألمانية<sup>(1)</sup> - تمزج بين خصائص اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، وخصائص اللغات غير المالكة للقاعدة. أو افتراض توسيط لسماز الأزمنة<sup>(2)</sup>، حيث إن هذا التوسيط يكون مصدر الآثار الناتجة عن قاعدة متوالية الأزمان، فالزمن الحاضر يمكن أن يكون فارغا دلاليا في لغات مثل الروسية أو العبرية أو اليابانية، وغير فارغ دلاليا في لغات أخرى مثل الإنجليزية، وذلك في السياقات الزمنية المدججة، حينما يرد الحاضر مدججا في الماضي. ويمكن تعميم هذا التصور على الماضي المدمج في الماضي.

لقد استدللت إنش<sup>(3)</sup> على غياب قاعدة متوالية الأزمان، مبينة إخفاق القاعدة في وصف معطيات من لغات مختلفة مثل اللغة التركية، معتبرة أن الآليات الوصفية التي توفرها قيود الإرساء الزمني كافية لاشتقاق مفعول القاعدة. فآليات الربط وقيوده في مجال الزمن تنتمي إلى طائفة من القيود التركيبية المتعددة الانطباقات، حيث تنطبق في تركيب الضمائر

(1) Stechow, 2005, Temporal orientation of modals and attitudes, p. 20.

(2) يتبنى هذا التصور أوجيهارا في مقاله:

- Ojihara, 1999, Double-access-sentences generalized, pp. 4-5.

(3) Enc Murvit, (2004), Rethinking past tense, pp. 211-213, in: the syntax of time, ed by jaqueline gueron and jaqueline lecarne.

والأسوار. ففي إطار المفاضلة الإبستمولوجية بين آليات الوصف والتفسير المعمول بها في أدبيات التنظير والصورنة اللسانييتين، تفضل المبادئ والقواعد العامة القواعد الموضوعية التي لا تصف إلا مجالا محدودا. وتمثل قاعدة متوالية الأزمان قاعدة موضوعية لا تنطبق إلا في ميدان محدود في إطار الأنحاء الزمنية التي يمكن بناؤها لوصف الإحالة الزمنية للغات الطبيعية.

وفضلا عن القيمة الإبستمولوجية لنموذج زمني يعتمد مبدأ الصياغة الوصفية والتفسيرية للبنيات الزمنية وفق نمذجة تستند إلى القيود والمبادئ، يملك نموذج إنش فضيلة أخرى تتمثل في رصد التنوع الوصفي بين اللغات فيما يخص تطبيق القاعدة أو عدم تطبيقها، فالملاحظ أن اللغات لا تسلك مسلكا موحدا إزاء الظاهرة، وينسحب ذلك على التنوع داخل اللغة الواحدة، فداخل اللغة الواحدة يمكن أن نجد بنيات تخضع لقاعدة متوالية الأزمان وبنيات لا تخضع لها. والتفسير المتداول لهذا التنوع داخل اللغة الواحدة يقرنه بطبيعة المحمول الدامج من جهة انتمائه لمرمرة الأفعال الماصدقية أو المفهومية، أو بالطبيعة الجهمية للمحمول المدمج تبعا للتقسيم الجهي الذي يميز بين المحمولات الساكنة والمحمولات غير الساكنة الدالة على السيرورة أو النشاط أو الإنجاز. وهكذا عندما يكون المحمول المدمج ساكنا دالا على الماضي يجوز للزمن المدمج أن يتوافق مع الزمن الماضي الدامج، كما تجوز القراءة المحولة نحو ماض سابق للزمن الدامج. بينما لا تجوز مع المحمولات الغير الساكنة سوى القراءة المحولة. ويسهل احتواء هذا التنوع داخل اللغة الواحدة وعبر اللغات في إطار نموذج يعتمد قيودا وآليات تركيبية مضبوطة لربط الأزمنة.

الافتراض الأساسي الذي تعتمده إنش لاشتقاق التنوع الإحالي للأزمنة المدججة في وعبر اللغات الطبيعية يتأسس على مبادئ تحليلية، نحصرها فيما يلي:

- تملك الأزمنة سواء أكانت داخلة أم مدججة قرينتين زمنيتين، قرينة دالة على زمن التقويم وأخرى دالة على الزمن الإحالي.
- لا تُربط قرينة زمن تقويم الزمن الدامج، نظرا لعدم وجود زمن أعلى يمكن أن يمثل مجالا لإرساء زمنها وربطه، وبالتالي تصير القرينة دالة على زمن التلفظ.
- يمثل الزمن الإحالي زمن تحقق الحدث. وتحدد إحالته إذا كان زمنا داخلا بالنظر إلى علاقته بزمن التقويم الذي يساوي زمن التلفظ، وبالتالي يكون الزمن الإحالي إما سابقا على زمن التقويم أو لاحقا له أو متضمنا فيه. فنحصل بموجب هذه العلائق الزمنية على تأويل الماضي والمستقبل والحاضر على التوالي.
- يجمع الزمن المدمج قرينتين زمنيتين إحداهما دالة على زمن التقويم والأخرى دالة على الزمن الإحالي. إذا ماثلت قرينتا الزمن المدمج قرينتي الزمن الدامج حصلنا على قراءة

التواقت بين الزمنين. وإذا خالفت قرينة الزمن الإحالي للزمن المدمج مثلتها في الزمن الدامج، وتمثلت قرينة زمن تقويم الزمنين الدامج والمدمج حصلنا على قراءة السبق أي سبق الزمن المدمج للزمن الدامج، أو ما يصطلح عليه القراءة المحولة.

- يدل الزمن الماضي دائما على الماضي. فالبنيات الناتجة عن تطبيق قاعدة متوالية الأزمان المزعومة في الأدبيات اللسانية، ليست نتاج تحويل زمن حاضر مدمج ليطابق الزمن الماضي الدامج عبر نسخ سمة الماضي الدامجة في الزمن المدمج. مثلما ليست ناتجة عن حذف الزمن الماضي المدمج في الصورة المنطقية إذا تحكمت فيه سمة زمنية ماضية. فبالنسبة إلى إنش الاختلاف الذي ترصده قاعدة متوالية الأزمان بين اللغات المالكة للقاعدة واللغات غير المالكة لها، هو اختلاف ناتج عن مستوى ربط الأزمنة المدمجة، وتحديدًا ربط القرينتين الزمنيتين للزمن الماضي عبر اللغات، وهذا الاختلاف يمكن توسيطه لأن الأزمنة وسماها (أو قرينتها) تقبل التوسيط. فإذا كان الماضي المدمج في الماضي في اليابانية أو العربية لا يقبل التواقت ولا يستسيغ سوى القراءة المحولة، فلأن صرفية الماضي في اللغتين لا تُربط سوى قرينة زمنها التقويمي. خلافاً لصرفية الماضي المدمج في الإنكليزية التي تُربط بشكل اختياري قرينتها الزمنيتان معا أو قرينة الزمن التقويمي دون قرينة الزمن الإحالي.

وتمثل المعطيات التالية لمسارات التأويل الزمني باستعمال نسق القرائن الزمنية:

53 - Teresa ilj heard that Mary jlk won the race

54 - Peter ilj claimed that alicc ilj was sick

55 - Peter ilj claimed that Alice jlk was sick

الرموز: = الصرفة الزمنية

i = الزمن الإحالي

j = زمن التقويم

k = الزمن الإحالي

الملاحظ أنه في البنية (53) قد تماثلت قرينة زمن التقويم الزمنين الدامج والمدمج، بينما خالفت قرينة الزمن الإحالي للزمن المدمج مثلتها في الزمن الدامج، فالقراءة الزمنية الوحيدة التي تبيحها الجملة هي قراءة السبق.

وتبين البنية الزمنية (54) و(55) إمكانية بناء تأويلين زمنيين للجملة نفسها، أحدهما دال على التواقت والآخر دال على السبق، فالتماثل التام بين القرينتين ينتج قراءة التواقت، والمخالفة في قرينة الزمن الإحالي تنتج قراءة السبق.

وتعتبر إنش أن إسناد القرائن الزمنية ينبغي أن يمثل له في الصرفة وليس في الزمن، على اعتبار أن هناك مجموعة من المقولات النحوية التي يمكن أن تشارك في نسق العلائق الزمنية من صنف العائدية والتواقت مثل مقولة الموجهات والتراكيب غير المصرفة المدجة في اللغات الرومانية.

وبإمكاننا أن نرصد وجوها للاختلاف في معالجة إنش لقضايا ربط وإرساء الزمن بين المعالجات السابقة التي قدمتها وبين المعالجة المقترحة. وأهم ملمح مميز لمقاربتها الجديدة اعتماد نسق تمثيلي للزمن مبني على قرينتين زمنيتين بدل قرينة زمنية واحدة.

لقد بينا أن هناك حالات تستوجب العائدية في المعطيات الزمنية العربية، لكن ذلك لا يستلزم بالضرورة وجود قاعدة متوالية أزمان بالصيغة الموصوفة في الأدبيات اللسانية، لأن المعطيات التمثيلية للظاهرة في الإنكليزية أو في الفرنسية أو في بعض اللغات الرومانية أو الجرمانية لا تناظرها بشكل متماثل المعطيات الزمنية العربية سواء أتعلق الأمر بمعطيات متوالية الأزمان أم بمعطيات القراءة ذات المخرج المزدوج.

وهناك عدة أعمال حديثة تشكك في وجود قاعدة متوالية الأزمان على المستوى التركيبي أو المنطقي، فالقاعدة بالنسبة إليها صرافية محضة لا تمت بصلة مباشرة إلى القالب التأويلي للنحو. ومن هذه الأعمال دراسة رودريكز<sup>(1)</sup> Rodriguez حيث يعتمد في اشتقاق مفعول القاعدة على برنامج الصرف الموزع معتبرا أن القاعدة تستهدف ما يصطلح عليه بالزمن المتواقت [- ماضي، - حاضر]. ولا يسوغ هذا المركب السماقي إلا إذا تم انتقاؤه بواسطة محمول أعلى (زمن أعلى) ماض، وفي القالب الصرافي تحول سمة [- ماضي] في المصفوفة السماكية إلى سمة [+ ماضي]، أي من التخصيص السالب للسمة إلى التخصيص الموجب إذا وفقط إذا تحكمت سمة [+ ماضي] في المركب السماقي للرأس الزمني المدمج، فنتج القاعدة مطابقة صرف زمنية بين الزمن الدامج والمدمج، وبعد تطبيق قواعد التهجية والإدماج المعجمي تظهر صورة الماضي الصرافية.

المفترض الأساسي الذي ينطلق منه رودريكز أن الماضي في متوالية الأزمان يفتقر إلى محتوى إحالي دلالي مستقل، ومعنى ذلك أنه لم يكن موجودا في مسارات الاشتقاق في التركيب الظاهر، فالبنية السماكية التي تمثل دخل القالب الصرافي لا تتضمن سمة زمنية موسومة بالماضي، وبالتالي فسمة الماضي تدمج في الصرافة. وبالنسبة إليه ينسجم هذا التحليل

(1) ينظر:

- Rodriguez, P, Joshua, 2004, Interpreting the Spanish Imperfecto: Issues of Aspect, Modality, Tense, and Sequence of Tense, pp. 185-195. PHD. The Ohio State University.

مع الفرضية المركزية في الصرف الموزع التي تستلزم عدم توافق تام بين الصورة الصرفية السطحية والسمات التحثية التي تمثلها، ما دامت هناك قواعد تعديلية تخضع لها حزمة السمات (الصهر والشطر والإفقار والضم) قبل إجراء عملية الإدماج المعجمي (التهجية النهائية).

ويفترض رودريكز وجود توسيط بين اللغات يخصص تطبيق القاعدة، فثمة لغات لا تطبق قاعدة متوالية الأزمان، ومقتضى هذا الطرح أن الماضي المدمج في الماضي في اللغة العربية يستلزم وجود سمة ماضٍ موسومة في المركب السماتي للرأس الزمني في التركيب الظاهر، وفي الصورة المنطقية تحوسب العلاقة الزمنية بين سمتين زمنيّتين مخصصتين، خلافاً للإنكليزية التي تثرث فيها الصورة المنطقية صورة زمنية متشكلة من سمتين زمنيّتين غير مخصصتين [- ماضي، - حاضر] دالة على الزمن المتواقت، وبما أن اللغة العربية تستعمل صورة الحاضر للدلالة على العائدية، فذلك يقتضي أن سمة الحاضر في المركب الزمني الدال على التواقت [- ماضي، - حاضر] تخضع لتخصيص موجب في القالب الصرافي، لأن التخصيص الموجب لسمة الماضي يستلزم استعمال صورة الماضي الصرافية، فمسار التخصيص السماتي لا يمتد إلا إلى سمة زمنية واحدة.

وتمثل المصفوفات التالية لنسق السمات الزمنية التي تتضمن مصفوفتين للسمات المؤولة ومصفوفة الزمن المتواقت، بالإضافة إلى قواعد المطابقة الصرف - زمنية في القالب الصرافي:

الماضي ← [+ ماضي، - حاضر]

الحاضر ← [- ماضي، + حاضر]

الزمن المتواقت ← [- ماضي، - حاضر]

- تستهدف قاعدة متوالية الأزمان مصفوفة الزمن المتواقت.

- إذا كان الزمن موسوماً ب [+ ماضي] أو [+ حاضر] لا تطبق القاعدة.

- طبق القاعدة إذا وفقط إذا كان الزمن الدامج مخصصاً لسمة [+ ماضي].

قاعدة المطابقة الصرف - زمنية في القالب الصرافي:

[- ماضي] ← [+ ماضي]/[ز]، - حاضر]

دلالة القاعدة = حول سمة [- ماضي] إلى [+ ماضي] إذا تحكمت سمة [+ ماضي] في

الزمن المدمج.

[- حاضر] ← [+ حاضر]/[ز]، - ماضي، -

دلالة القاعدة = إذا لم يتحكم الزمن الماضي في الزمن المدمج تظهر صورة الحاضر.

## 2.2.2. قضايا الإدماج الزمني والمطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة:

سأبين من خلال دراسة آليات المطابقة الزمنية في الصلات والجمل الواصفة بشكل عام (الصفات الجملية والحال)، أن اللغة العربية تنتمي إلى النمط المختلط، حيث تتقاسم مع اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، بعض الخصائص التأويلية للأزمنة المدمجة، وتميز عنها في خصائص أخرى تبرز بشكل واضح في التأويل الزمني داخل بنى الجمل الواصفة. معلوم أن الحاضر المدمج في بنى الصلات لا يؤول على التوافق مع الماضي الدامج، وذلك في اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان، وإنما يمتلك قراءة دالة على الزمن الإشاري (الحاضر) المقترن بزمن التلفظ. ففي اليابانية يلتبس الحاضر المدمج بين قراءة التوافق والقراءة الزمنية المستقلة. فالفعل "يكي" في الجملة (56) لا يتزامن مع ماضي الفعل الدامج، وإنما يحيل على زمن التلفظ، كما يتبين من خلال قبوله الاقتران بالظرف الآني:

56 - John talked to the Boy who is crying (now)

(تحدث جون مع الولد الذي يبكي الآن)

وما يقابل الجملة (56) في اليابانية يدل بشكل ملتبس على توافق زمن البكاء مع زمن الحديث، أو اقتران البكاء بالزمن الحاضر. وبالتالي تنتفي قراءة التوافق<sup>(1)</sup>. للحصول على قراءة التوافق في الإنكليزية ينبغي استعمال الفعل المساعد المدمج في الصلة مصرفاً في الزمن الماضي "was"، وبالتالي سيتطابق الماضي المدمج مع الماضي الدامج. ويحيلنا هذا السلوك التأويلي للزمن في الصلات على التصور الذي قدم في الأدبيات الدلالية عن الزمن الحاضر والماضي في الإنكليزية، مفاده أن الحاضر لا يتطابق، لأنه لا يقبل أن يكون عائدياً أو نسبياً، بخلاف الماضي الذي يقبل المطابقة الزمنية لأنه يجوز أن يرد في صورة صرف - زمنية فارغة دلالية من محتوى المضي. هذا السلوك التأويلي للزمن في الصلة لا يمكن تعميمه على اللغة العربية<sup>(2)</sup>. لتأمل المعطيات التالية:

(1) ينظر كوسوموتو لمزيد من التفاصيل: Kusumotto, 1999, pp. 88-90.

(2) لا يعمم هذا السلوك التأويلي على اللغات المالكة لقاعدة متوالية الأزمان. فالروسية التي تتقاسم واللغة اليابانية خصائص القاعدة المذكورة أعلاه في الجمل الواردة فضلات للأفعال القضوية، تتميز عنها في تأويل الجمل الصلية المدمجة، حيث تصير الروسية مشابهة للإنكليزية. فالحاضر المدمج في الماضي في بنى الصلات لا يجوز فيه التوافق، وللحصول على هذه القراءة الزمنية تلجأ الروسية إلى استعمال الماضي غير التام past imperfective الدال على التدرج، بشكل مشابه للإنكليزية. فمن الطبيعي أن يدفعنا مثل هذا الاختلاف في تطبيق قاعدة متوالية الأزمان داخل تراكيب اللغة الواحدة، مثل الروسية حيث تطبق في صنف معين من التراكيب ولا تطبق في صنف آخر، إلى التشكيك في وجود مثل هذه القاعدة كآلية واصفة أو مفسرة لسلوك الأزمنة المدمجة في اللغات الطبيعية، حيث يمكن التفكير في اشتقاق هذه القاعدة من مبدأ مفسر أعم. للمزيد من التفاصيل ينظر: Ibid., p. 90.

57 - التقيت الرجل الذي يحمل الجريدة

58 - التقيت الرجل الذي كان يحمل الجريدة

59 - التقيت رجلا يحمل الجريدة

60 - التقيت رجلا كان يحمل جريدة

61 - التقيت فتاة تجيد رياضة العدو الريفي

62 - قابلت الرجل الذي يضحك كثيرا

تشارك الجمل أعلاه في خاصية الوصف، فهي عبارة عن جمل واصفة للمركب الإسمي (الرجل، فتاة) وتختلف في بعض الخصائص التركيبية المتعلقة بتركيب الصلة، أو التخصيص الوصفي دون توسط الموصول. ويقترن هذا التباين في الخصائص التركيبية بتباين في التأويل الزمني. ففي المثال (57) يحمل الفعل المدمج زمنا إشاريا يحيل على زمن التلفظ، وبالتالي ينفصل زمن الصلة عن زمن الفعل الدامج. ولا تحمل الجملة (58) قراءة التوافق، فماضي "كان" لا يتوافق زمنيا مع ماضي اللقاء، بخلاف الجملة الإنكليزية المقابلة لـ (58) حيث يجوز توافق الزمنين. ويتضح ذلك من خلال رائز الظروف:

63 - التقيت الاسبوع الماضي الرجل الذي كان يحمل الجريدة أمس

وحيث لا تستسيغ الجملة (58) قراءة التوافق، تستسيغ الجملة (60) القراءة التوافقية، فزمن "كان" موافق لزمن اللقاء، والمطابقة الزمنية جائزة بين الزمنين، أي أنني حينما التقيت الرجل كان في ذلك الوقت يحمل جريدة، وتجوز قراءة السبق وحينئذ يسبق زمن "كان" زمن اللقاء<sup>(1)</sup>. وهذا الالتباس الموجود في (60) نجده في الجملة الإنكليزية مع وجود فارق مهم، يتمثل في حضور الموصول "who" وغياب الموصول في التركيب (60).

هل نعتبر إذن أن الموصول يلعب دورا في منع المطابقة الزمنية في تركيب الصلة في اللغة العربية؟ تؤكد الأمثلة الموالية أن المطابقة الزمنية بين الزمن الدامج وزمن الصلة لا تحدث في جميع الصور الزمنية التي يمكن أن يأخذها الزمان، ذلك لأن جملة الصلة تتمتع في جميع الأحوال باستقلالية زمنية<sup>(2)</sup> عن الفعل الدامج. لنقارن المعطيات التالية بما يقابلها من قراءات زمنية مع الأفعال القضوية، حيث يجوز التوافق كما بينا سابقا:

(1) وقياسا على الجملة (60) تحتل الجملة التالية ثلاث قراءات زمنية:

- تحدث زيد مع امرأة كانت تصرخ

ق1: امرأة كانت تصرخ قبل أن يحدثها زيد

ق2: تصرخ بينما يحدثها زيد

ق3: تصرخ بعدما حدثها زيد ولكن قبل زمن التلفظ

(2) انظر: جحفة، 2006، ص 170-171، من أجل تحليل مماثل.

- 64 - ألتقي الاسبوع المقبل الرجل الذي سيسافر غدا  
 65 - سافر أمس الرجل الذي درس في صباه في مدينة مراكش  
 66 - الرجل الذي التقيته أمس يطارد الآن الفتاة التي نالت جائزة الكتاب العام

الماضي

- 67 - جاء الرجل الذي إن أكرمه أكرمك

من الواضح إذن أن الموصول يخلق مجالاً زمنياً مغلقاً يحول دون إجراء ربط زمني خارج مجاله، جاعلاً من زمن التلفظ نقطة التقويم الزمني لزمن الحدث المدمج في الصلة، وتستوي في ذلك الصلة المقيدة المتشكلة من سابق الصلة والموصول، والصلة الحرة المتشكلة من موصول بدون سابق. وهذه الخاصية لا تشاطر فيها العربية لغات أخرى مثل الإنكليزية واليابانية والروسية، فوجود الموصول في هذه اللغات يمنع ربط الزمن المدمج بالدامج بشكل مطلق. لا يمكن أن نربط الفرق في التأويل الزمني بين الجمل الواصفة من (57) إلى (62) بالتركيب الداخلي لهذا النمط من الجمل، لاعتقادنا أن الجمل الواصفة بشكل عام باستثناء جملة الحال تمتلك بنية تركيبية موحدة<sup>(1)</sup> متكونة من مركب مصدرى، وهذا المركب المصدرى قد يكون مملوءاً بموصول مسبق بسابق يشكل رأس الصلة في الصلات المقيدة، أو مصدرى مملوء بموصول غير مسبق بسابق في الصلات الحرة. وعندما يتم وصف النكرات كما هو شأن الجمل (59، 60، 61)، نفترض وجود مركب مصدرى فارغ في الجملة الواصفة. وتبين الجملتان (68 و69) وجود مركب مصدرى كامل في البنية، والدليل إمكانية ظهور بنية الشرط - ومعلوم أن أداة الشرط تملأ المصدرى - أو إمكانية ظهور بعض أدوات الاقتران الزمنية والتي تملأ بدورها المصدرى:

- 68 - صادقت رجلاً إن أكرمه كان لئيماً معك

- 69 - صافحت رجلاً حيثما ذهبت وجدته

(1) ينظر كركاي بصدد فرضية البنية الموحدة لتركيب الصلة:

- كركاي عبد القادر، 1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ص 57، أبحاث في اللسانيات العربية. ونحيل أيضاً على:

- السعيدى الحسن، 2005، ص 356.

ما يميز العربية عن اللغة الفرنسية أو الإنكليزية، أن العربية لا تستعمل الموصول في الصلة المقيدة إلا إذا كان سابق الصلة معرفاً، لاحظ الفرق بين الجمل التالية:

- j'ai vu un homme qui porte un chapeau.

- j'ai vu l'homme qui porte un chapeau.

- رأيت رجلاً يحمل قبعة

- رأيت الرجل الذي يحمل قبعة



قدم أوجيهار<sup>(1)</sup> تفسيراً لالتباس الدلالة الزمنية في بنى الصلات في اليابانية والإنكليزية. يقوم على مفهوم الحيز scope. فسابق الصلة إما أن يكون مالكا لحيز أوسع من الزمن الرئيس، وبالتالي يجعل الزمن الداخلي للصلة مستقلا عن الزمن الدامج، أو أن يكون واقعا في حيز الزمن الدامج، وبالتالي لا يضطر إلى الصعود إلى موقع سابق على زمن الجملة الرئيسة، وذلك في الصورة المنطقية. فعندما يصعد سابق الصلة في الصورة المنطقية إلى الموقع الخارجي متموضعا قبل الزمن الدامج يكون مستقلا بإحاطته الزمنية، وإلا فهو واقع في حيز الزمن الدامج، مربوط بسمته الزمنية ومن ثمة قراءة التواق. فالصورة المنطقية الموافقة للجملة (70) هي البنية المنطقية (71):

70 - رأيت الرجل الذي يقرأ المجلة الآن

$x \in [x \text{ رجل في زمن لتلفظ } \delta \text{ يقرأ المجلة في زمن لتلفظ } \delta \text{ E} \text{ ز} < \text{ زمن لتلفظ } \delta \text{ رأيت الرجل في ز}]$

لماذا لا تسمح إذن اللغة العربية بصعود سابق الصلة إلا حينما يكون معرفا، وبالتالي صعود بنيته الزمنية إلى حيز أوسع من حيز الزمن الدامج؟ ولماذا يجوز الوجهان في اللغة الإنكليزية؟ فلو كان التفسير الذي يقدمه أوجيهارا صائبا لكانت البنية الزمنية في الصلات ملتبسة بشكل مشابه لالتباس الصلات في الإنكليزية. ثم إن هذا التحليل يستعصي تعميمه على تراكيب الجمل الواصفة في العربية بشكل عام، فالجمل الواصفة للسابق النكرة تلتبس زمنيا، وهذا الالتباس يمكن تفسيره بالالتباس في الأحياز، أما الصلات ذات السابق المعرف فلا تلتبس لأنها تخضع لقراءة حيزية واحدة وهي قراءة الصعود. فنحن بصدد فرضية تفسيرية تفسر بنيات جمالية، ولا تقوى على تفسير بنيات تنتمي لنفس النمط التركيبي (الجمل الواصفة الصلية). فالتنوع الزمني الداخلي في الصلات ذات السابق المعرف نجد نظيره في الجمل الواصفة للنكرة. لنلاحظ المعطيات التالية:

72 - صادفت فتاة كانت ستسافر إلى لندن

73 - صافحت فتاة كانت قد أعدت أطروحة مميزة

74 - سألتقي رجلا كان يدرس بجامعة هارفارد لما كنت صبيا

فالجمل الواصفة للنكرة تستقل بإحالة زمنية داخلية، وتتناوب بين الاستقلال الزمني والتبعية الزمنية للزمن الدامج<sup>(2)</sup>، كما أوضحنا من خلال المثال (60). وهذا التناوب لا

(1) انظر: Ogiwara, 1994, Adverbs of quantification and sequence-of-tense phenomena, pp. 2-4, salt IV 256-257 cornell university.

(2) يمكن تعميم الالتباس الزمني على معطيات زمنية يكون فيها الزمن الدامج مصرفا في المستقبل والزمن المدمج متناوبا بين الماضي والحاضر، لنلاحظ المعطيات التالية:

نجده في الصلات ذات السابق المعرف<sup>(1)</sup>.

ولتفسير هذا التناوب نتبنى آليات الإرساء الزمنية التي تقترحها إنش، مفترضين أن الاختلاف بين الصلات ذات السابق المعرف والجملة الواصفة ذات السابق النكرة، يقترن بتمكين المصدر المدمج من الحصول على قرينة زمنية لإرساء الزمن المدمج. ففي الصلات ذات السابق المعرف يكون المصدر المدمج حاملا لقرينة دالة على زمن التلفظ وبالتالي يؤول الزمن المدمج بالنظر إلى زمن التلفظ الداخلي. أما إذا كان سابق الجمل الواصفة نكرة، فالمصدر المدمج قد يرد حاملا لقرينة زمنية مستقلة، وبالتالي نحصل على إحالة زمنية داخلية مستقلة، أو غير حامل لأية قرينة زمنية، فيربط بذلك الزمن المدمج مباشرة بالزمن الدامج.

تمثل الخطاطة (أ) للتأويل الزمني للصلات ذات السابق المعرف، وتمثل الخطاطتان (ب) و(ج) لالتباس التأويل الزمني في الجمل الواصفة للنكرة:

أ - [مص] م س [ماضي]؛ [ف] م س [مص] ... ماضي ز

ب - [مص] م س [ماضي]؛ [ف] م س [مص] ... ماضي؛

ج - [مص] م س [ماضي]؛ [ف] م س [مص] ... ماضي ز

ما يحتاج إلى تفسير، هو توضيح العلاقة بين ظهور الموصول وظهور زمن التلفظ كنقطة منظور زمنية في الأزمنة المدمجة في الصلات. هل هناك علاقة تسوية بين العنصرين؟ نترك الإجابة على هذا السؤال إلى أبحاث لاحقة.

وفيما يتعلق بالتمثيل الزمني لبنية الحال نفترض أن الحال يشترط التوافق، لأن جملة الحال ملحقة بالبنية الزمنية الدامجة، ولذلك تراث السمات الزمنية للزمن الدامج، وهو عبارة

- سألتني في يوم ما برجل درس في هارفارد

- سألتني غدا رجلا درس في هارفارد

في المثال الأول يوضع الماضي في المستقبل، أي أن المتكلم لا يفترض أن الرجل درس في هارفارد قبل زمن التلفظ. أما في المثال الثاني، فالماضي موصول قبل زمن التلفظ وقبل زمن اللقاء. فالماضي يستعمل إما زمن الحدث الدامج كنقطة إرساء زمنية أي كمنظور زمني أو زمن التلفظ كنقطة إرساء زمنية. وينسحب هذا التحليل على المثالين الموالين:

- سألتني حتما يوما ما رجلا يجيد تركيب السيارات

- سألتني الشهر المقبل رجلا يجيد تركيب السيارات

(1) يبدو للوهلة الأولى كما لو أن التباين في التأويلات الزمنية بين الصلة ذات السابق المعرف والجمل الواصفة ذات السابق النكرة مرتبط بالخصائص الإحالية للمركبات الإسمية وتناوبها بين التعريف والتكبير. ففي التعريف تخصيص دلالي لسابق الصلة. ولا يبدو واضحا كيف يمكن اشتقاق الالتباس الزمني من الخصائص الإحالية للسابق، خاصة أن أوجيهارا لا يبني تفسيره على النظام الإحالي للأسماء، وإن كانت المعطيات التي يقدمها من الإنكليزية واليابانية تشترك في خاصية دلالية تميز سابق الصلة تتمثل في سمة التكبير، مما يستلزم استقراء معطيات أخرى في الفرنسية والإنكليزية تقوم على التناوب بين التعريف والتكبير في سابق الصلة، وملاحظة القراءات الزمنية التي يفرزها هذا التناوب.

عن مركب زمني مفتقر إلى المركب المصدرى بخلاف تركيب الجمل الواصفة المذكورة أعلاه.

وفي ارتباط بالنقاش السابق، سأقدم فيما يلي مجموعة من المعطيات المرتبطة بسلوك الأزمنة المدجة في إطار تجريبي<sup>(1)</sup> يتضمن القضايا التالية:

أ. الحدود التأويلية للزمن الماضي المدمج في الماضي.

ب. إشكالية المنظور الزمني ومجالات إرساء إحالة الأزمنة المدجة (المنظور الزمني للمتكلم ولفاعل الزمن الدامج).

ج. الإمكانيات التأويلية للظروف الزمنية المدجة ومدى حدود بناء القراءات المحولة للظروف في سياق تفاعلها مع الأزمنة الداجة أو المدجة.

لا يسمح الماضي المدمج في الماضي بموضعة زمن الحدث المدمج بعد زمن الحدث الدامج.

لاحظ المثالين التاليين:

75 - \* منذ سنتين قال زيد إن هندا كانت مريضة السنة الماضية

76 - \* قالت هند الأسبوع الماضي إنها كانت مريضة أمس

هند كانت مريضة في زمن قبل زمن التلفظ وبعد زمن القول. غير أن هذه القراءة تصير ممكنة في البنيات الصلية:

77 - منذ سنتين شاهدت هند امرأة كانت مريضة السنة الماضية

هند شاهدت امرأة كانت مريضة في ماض بعد ماضي المشاهدة وقبل زمن التلفظ. بإسقاط الظرف الناعت للزمن المدمج تصير الجملة حاملة لقراءتين، قراءة السبق وقراءة التوافق:

78 - منذ سنتين شاهدت هند امرأة كانت مريضة

في قراءة التوافق يكون الفاصل الزمني المقترن بزمن المرض متواقنا أو مدججا في الفاصل الزمني الدال على المشاهدة. وفي قراءة السبق يسبق فاصل المرض فاصل المشاهدة، أي أن المرأة كانت قد اجتازت مرحلة المرض لما شاهدتها هند، ولم تعد كذلك في زمن المشاهدة. فاستعمال الظرف الناعت للزمين الدامج والمدمج يحصر الدلالة الزمنية ويجعلها أكثر تقييدا.

(1) نستوحي في معالجتنا لمجموعة من المعطيات الزمنية وآليات وصفها دراسة هيغنباتوم، 2006: Higginbotham, (2006), The anaphoric theory of tense, university of southen California, draft.

ويسبدو أن التباس الدلالة الزمنية، واحتمال الوجهين: السبق والتواقت يبقى واردا في حالة نعت الظرف للزمن المدمج، وبذلك تتساوى الجملة (78) والجملة (79) في جواز دلالة السبق والتواقت فيهما معا:

79 - شاهدت هند امرأة كانت مريضة منذ سنتين

وتبين الجملتان التاليتان كيف أن تبادل مواقع الظرفين الناعتين للزمن الدامج والمدمج يسمح بإنتاج بنيات زمنية سليمة من الناحية الدلالية، خلافا لبنيات أفعال القول التي تشرط ترتيبا زمنيا مضبوطا بين الزمن الماضي الدامج والمدمج:

80 - تحدث زيد أمس مع فتاة رجحت في المسابقة الأسبوع الماضي

81 - تحدث زيد الأسبوع الماضي مع فتاة رجحت في المسابقة أمس

قارن الجملتين السالفتين بالجملتين التاليتين:

82 - \* قال زيد الأسبوع الماضي إن هنداً زارت فاطمة أمس

83 - قال زيد أمس إن هنداً زارت فاطمة الأسبوع الماضي

ومعلوم أن أزمنة الصلات تسمح بتنوع في القراءات الزمنية لا تسوغه دائما أفعال المواقف القضائية، ذلك لأن أزمنة الصلات تستعمل نقطتين زمنتين لإرساء أزمنتها، إما زمن التلفظ أو الزمن الدامج أو هما معا.

وفي هذا السياق يقترح أوجيهارا معالجة لحل التباس أزمنة الصلات تعتمد آلية صعود المركب الإسمي سابق الصلة في الصورة المنطقية خارج حيز الزمن الأعلى الدامج حتى يتمكن من تلقي تأويل مستقل مستعملا زمن التلفظ كنقطة منظور زمنية، وإلا فهو واقع في حيز الزمن الدامج. ومن ثمة يتلقى الزمن المدمج تأويلا نسبيا (التبعية الزمنية) إذا تحكم فيه الزمن الدامج وتأويلا مستقلا إذا أرسى بالنظر إلى زمن التلفظ، حيث ينفلت من سلطة تحكم الزمن الدامج، بما أن العلاقات بين الأزمنة محكومة بعلاقات بنيوية محلية تضبطها علائق التحكم المكوني في الهندسة التمثيلية الشجرية للجملة.

ويتمكن تحليل أوجيهارا من اشتقاق التباس أزمنة الصلات، وبشكل أخص التباس الزمن الحاضر، غير أن هناك حالات يتعذر فيها تسوية القراءتين، بحيث لا يسمح إلا بإجراء قراءة زمنية واحدة يصبح بموجبها زمن الصلة أو الجملة الواصفة واقعا في حيز الزمن الأعلى أي مالكا لحيز ضيق، ومن ثمة القراءة العائدية.

لاحظ الدلالة الزمنية للجملة التالية:

84 - تحدث زيد مع امرأة تصرخ

الملاحظ أن الإحالة الزمنية في (84) عائدية، فسابق الجملة الواصفة عبارة عن نكرة

غير مخصصة، ولا يخصص زمن الصراخ إلا باعتباره موافقا لزمن الحديث. ويمكن اعتبار هذه القراءة القراءة الوحيدة المستساغة إذا اعتبرنا النكرة غير مخصصة. أما إذا اعتبرنا الاسم نكرة مخصصة تجوز حينئذ في الزمن قراءة التوافق مثلما تجوز قراءة العادة. ويجوز في الجملة (85) على غرار سابقتها إجراء قراءتين زمنييتين، بحسب تأويل سابق الجملة الواصفة "شخص" على التخصيص أو اللاتخصيص:

85 - كانت هند تبحث عن شخص يجيد الحديث باللغة الفرنسية

فإذا افترضنا أن كلمة "شخص" تحمل قيمة اللاتخصيص Non specific reading معنى ذلك أنه لا يوجد شخص محدد في العالم الحقيقي تبحث عنه هند، فلا وجود للشخص سوى في عالمها الاعتقادي، ومن ثمة فالقراءة الممتدة نحو الحاضر غير ممكنة، وبالتالي فحاضر الجملة الواصفة عائدي. أما إذا أحالت كلمة "شخص" إلى كيان مخصص حينئذ يصبح سابق الجملة الواصفة مالكا لحيز أوسع وبالتالي تسوغ القراءة ذات المخرج المزدوج. فالملاحظ أن التعالق بين التخصيص الإحالي والتسويري لسابق الجملة الواصفة، يوازيه تعالق بين الزمن الأعلى وزمن الصفة الجملية. ويفسر أوجيهارا هذا الارتباط بدلالة الأحياز في الصورة المنطقية.

هل يعتبر التباس الجملة (84) مماثلا لالتباس الجملة (85)؟ هناك رائز يمكن توظيفه للفصل بين الجملتين، يتمثل في السياق الماصدقي والسياق المفهومي، فالجملة (84) تنتمي إلى السياق الماصدقي، أما الجملة (85) ففعلها الدامج "بحث" ينتمي إلى طائفة المحمولات المفهومية، عندما ينتقي فضلة قضوية. لكن هذا التحليل لا ينفي إمكانية التباس الجملة (84) كما أوضحنا، فالاسم النكرة "امرأة" يتناوب بين التخصيص واللاتخصيص، ففي قراءة التخصيص يصير الزمن عاما، دالا على العادة، أي أن زيدا تحدث إلى امرأة معينة من صفاتها المائزة الصراخ. والزمن هنا لا يمكن أن يكون عائديا، لأن الأزمنة العامة لا تستسيغ القراءة العائدية.

كما أن هناك حالات لا تسوغ سوى قراءة الصعود، وذلك عندما يكون ماضي زمن الجملة الواصفة واقعا في حيز زمن المستقبل:

86 - غدا ستلتقي امرأة أحببتك

تحتل الجملة (86) قراءة واحدة أن المرأة التي سيلتقي بها المخاطب أحبته قبل زمن اللقاء وقبل زمن التلفظ، ولا يمكن أن تحتل قراءة الماضي في المستقبل، أي أن المخاطب سيلتقي امرأة ستكون أحبته مباشرة قبل لقائه بها غير أن هذه القراءة تجوز في الإنكليزية بالنسبة لهيغناوتم:

87 - Mary expect to marry a man who loved her

88 - Mary expect within the next six month to marry a man who fell in love with her only little while before that

ما يقابل الجملة (87) في العربية لا يستسيغ دلالة الماضي في المستقبل، فالزمن المدمج في الجملة (89) موضع قبل زمن التلفظ، ولا يمكن أن يكون لاحقا عليه:

89 - تتوقع هند أن تتزوج رجلا أحبها

لكن إمكانية الحصول على معطيات زمنية تميز قراءة الماضي في المستقبل تظل ممكنة، خاصة إذا كان سابق الجملة الواصفة نكرة غير مخصصة:

90 - سألتقي حتما في السنوات المقبلة امرأة خبرت جيدا معنى الحياة

ولا تلتبس القراءة أيضا مع الزمن المركب الدال على المستقبل في الماضي، كما يتبين من خلال المثال التالي:

91 - سألتقي امرأة كانت ستحل المشكل

فحل المشكل حاصل في زمن قبل زمن اللقاء وقبل زمن التلفظ، ولا يمكن لحل المشكل أن يحدث بعد زمن التلفظ وقبل زمن اللقاء.

أما عندما يكون المستقبل مدمجا في الماضي، حينئذ تنتفي الدلالة العائدية للزمن المدمج، للنظر في الجملة الآتية:

92 - التقيت امرأة ستحل المشكل

فحل المشكل موضع في زمن بعد زمن التلفظ ولا يمكن أن يكون حاصلًا في فاصل زمني يقع بعد زمن اللقاء وقبل زمن التلفظ.

من الملاحظ أن الزمن الدامج إذا كان مستقبلا لا يشرط مثلما الحال مع الماضي ألا يكون الزمن المدمج لاحقا عليه:

93 - سيخبرني خالد غدا أنه سيغادر المدينة الأسبوع المقبل

لا يسلك الزمن الدامج إذا دل على المستقبل بشكل مماثل للزمن الماضي إذا كان زمنا دامجًا. فالماضي المدمج في المستقبل ملتبس في إحالته الزمنية، خلافا للمستقبل المدمج في الماضي، لنقارن بين البنيتين الموائيتين:

94 - ستقول هند حتما غدا إنها شربت كثيرا من الخمر

95 - قالت هند إنها ستشرب كثيرا من الخمر

بالنسبة إلى الجملة (94) يجوز أن يكون زمن شرب هند للخمر قبل الزمن الدامج وبعد زمن التلفظ، إذا افترضنا أن من عادة هند أن تشرب الخمر في الحفلات المدعوة إليها، ثم بعد

مرور الحفلة تعلن أنها بالغت في شربه، فزمن القول لم يحدث بعد وكذلك لم يتم الشرب بعد، فالماضي موضع في المستقبل. وتحتل الجملة قراءة أخرى يكون فيها الشرب حاصلًا قبل زمن التلفظ وليس بعده، وقبل زمن القول.

ويزول الالتباس إذا استعملت الظرفيات الناعمة للزمنين الدامج والمدمج، وكان الزمن المدمج متوقع الحصول من منظور المتكلم:

96 - سيخبر زيد هندا يوم 20 نونبر أن خالدًا أنجز بحثه يوم 19 نونبر

فإنجاز البحث لم يتم بعد في زمن المتكلم، ولكنه حدث يتوقع حصوله.

أما إذا أدمج المستقبل في الماضي فالالتباس غير حاصل في مستوى الدلالة الزمنية، كما يتبين من خلال الجملة (95) التي لا تحتل إلا تأويلاً زمنياً واحداً يكون بمقتضاه زمن الشرب لاحقاً لزمن القول، وليس هناك ما يبين أنه لاحق لزمن التلفظ، أي أن الشرب لم يحصل بعد. لأن هذا النوع من القراءة ينبنى على الاقتضاءات الدلالية التي يمكن صياغتها بشكل مستقل عن الدلالة الزمنية المشروطة بآليات حسابية مضبوطة تتحكم في العلاقة بين الزمن الدامج والزمن المدمج ومختلف القراءات الزمنية التي تجيزها أو لا تجيزها وفق ضوابط بنيوية للتأويل الزمني.

وهذه بعض الاقتضاءات التي يمكن بناؤها بشكل مستقل، بالنسبة للجملة (95)، والتي تتحكم فيها اعتبارات تداولية:

97 - قالت هند إنها ستشرب كثيراً من الخمر (فشربته)

98 - قالت هند إنها ستشرب كثيراً من الخمر (لكنها لم تشربه بعد)

نفس الاقتضاء الدلالي نجده في الجملة التالية:

99 - قال إن السماء ستمطر

تحتل الجملة اقتضاءين دلاليين:

100 - قال إن السماء ستمطر (فأمطرت)

101 - قال إن السماء ستمطر (لكنها لم تمطر بعد)

فإدماج الاقتضاء الدلالي في مسارات التأويل الزمني يستلزم إرساء الزمن من منظور المتكلم بمعنى أن السماء أمطرت في زمن المتكلم (الحاكي) أو لم تمطر بعد.

تنتفي الاقتضاءات الدلالية عندما يكون الزمن المدمج مركباً دالاً على المستقبل في الماضي، فيصير حينئذ مسار التأويل الزمني محصوراً من منظور واحد وهو منظور الزمن الدامج، كما يظهر من خلال الجملة الموالية:

102 - قال إن السماء كانت ستمطر

ثمة قيود زمنية مشتركة بين أزمنة الصلات وأزمنة أفعال المواقف القضوية، وذلك عندما تكون أزمنة الصلات واقعة في حيز الزمن الدامج. ومن هذه القيود ما يرتبط بالقراءة العائدية، فعندما يكون زمن الصلة ماضيا في الإنكليزية يمكن أن يتوافق مع الزمن الأعلى، وتسمى القراءة العائدية.

تحتل الجملة (103) القراءة العائدية:

103 - التقيت امرأة كانت ستحل المشكل (لما التقيتها)

أما (- ماضي) فلا يمكن أن يكون عائديا:

104 - التقيت امرأة ستحل المشكل (\*لما التقيتها)

فحل المشكل موضح في زمن بعد زمن التلفظ وليس بعد زمن اللقاء.

والظاهرة نفسها توجد مع أفعال المواقف القضوية:

105 - قلت (أمس) إن هندا ستحل المشكل (الأسبوع المقبل)

106 - قلت (أمس في الصباح) إن هندا كانت ستحل المشكل (الأسبوع الماضي)

فحل المشكل في المثال (105) موضح بعد زمن القول وزمن التلفظ، بينما لا يُقوّم

الزمن المدمج في المثال (106) إلا بالنظر إلى الزمن الدامج.

ويخضع تحويل الزمن المدمج في الإنكليزية لشرط المنظورية الزمنية، لاحظ الفرق بين

الجملتين (107) و(108):

107 - John said that Mary will be happy

108- John said that Mary would be happy

إذا كان "جون" يقصد زمنا ممتدا في المستقبل وكان المحتوى القضوي للجملة المدججة غير محقق بعد في زمن المتكلم، فالجملة (107) إذن ما زالت إذن صادقة في زمن المتكلم. لكن إذا كان المتكلم يقصد زمنا غير ممتد ولا يتموضع بعد زمن نقل المتكلم لقوله وزمن "جون" إذن فالقضية كاذبة، وبالتالي لا تصح إلا الجملة (108)، حيث يخضع زمن الجملة المدججة لتحويل بتطبيق قاعدة متوالية الأزمان، فتحول صرفة المستقبل إلى ماض في المستقبل، فإذا كان المتكلم يعرف أن "ماري" صارت سعيدة ينبغي أن يستعمل "would" بدل "will".

وتعبر العربية عن هذا التقابل باستعمال صورة زمنية واحدة، كما يتضح من خلال

الجملة (109):

109 - قال زيد إن هندا ستكون سعيدة

أما الجملة (110):

110 - قال زيد إن هندا كانت ستكون سعيدة



فغير محولة بتطبيق قاعدة متوالية الأزمان عن (109).

تختلف العربية عن الإنكليزية في عدم تجويز العربية للقراءة ذات المخرج المزدوج في حالة الصرفة الزمنية الفارغة الدالة على الحاضر، فالزمن الفارغ الدال على الحاضر في العربية عائدي، ولذلك لا تصح الجملة (111) في العربية وتصح في الإنكليزية:  
111 - \* ستقول هند الأسبوع المقبل إن فاطمة حامل اليوم

112 - John will say next week that Mary is now pregnant

(القراءة ذات المخرج المزدوج)

وتسمح العربية بإرساء الزمن المدمج من منظور الزمن الدامج وإرساء الظرف التابع للزمن المدمج من منظور المتكلم، مما يفسر جواز الجملة التالية:  
113 - سيقول عادل غدا إن زينب كانت في مراكش اليوم  
هب أن زينب تنتقل من مدينة إلى أخرى كل يوم، فحتمًا لن تكون هند في مراكش غدا.

لذلك يمكن تجويز الجملة (113) بخلاف الجملة (114):

114 - \* سيقول عادل غدا إن هندًا في مراكش اليوم

وبغض النظر عن السياق الافتراضي أعلاه، فالقراءة ذات المخرج المزدوج غير ممكنة في المثال (115):

115 - سيقول عادل غدا إن هندًا في مراكش

فالزمن المدمج الفارغ في الجملة (115) عبارة عن حاضر عائدي يتوافق مع الزمن الدامج. أما الجملة (113) فليست حجة لصالح قراءة المخرج المزدوج، لأن الظرف وحده خاضع لهذه القراءة، بينما يرسى الزمن المدمج بالنظر إلى الزمن الدامج. وتشترك الظروف مع الأزمنة في خاصية القراءة المحولة، فتُبنى إحالتها من منظور المتكلم.

لاحظ المثال (116):

116 - قال خالد أمس إن فاطمة كانت سعيدة أول أمس

فهذه الجملة مُحوّلة عن:

117 - قال خالد أمس: "كانت فاطمة سعيدة أمس"

وغياب القراءة المحولة يفرز بنيات زمنية لاحنة، وذلك عندما نحافظ على إحالة الظرف بالنظر إلى منظور فاعل الزمن الدامج:

118 - \* قال الأستاذ أمس إن الطلبة غادروا الكلية أمس

فالظرف "أمس" المدمج لا يحيل على "أمس" المتكلم وإنما على "أمس" الأستاذ، أي أن نقطة إرساء إحالة الظرف تقترن بالزمن الدامج، وتحديدًا بالمنظور الزمني لفاعل الجملة الدامجة. والظاهرة نفسها تنسحب على المثال (119):

119 - قال محمد منذ يومين إن فاطمة كانت ستغادر أمس لأنه عندما قال محمد منذ يومين إن فاطمة ستغادر كان يقصد "غدا"، وبما أن الخطاب نقل يومين بعد زمن القول، فإحالة الظرف خضعت لتحويل لتنسجم مع زمن المتكلم. ويمتد التحويل الإحالي للظرف إلى الزمن المستقبل المدمج كما يظهر من خلال المثال التالي:

120 - قال زيد منذ يومين إن هندا ستكون سعيدة أمس فـ "أمس" بالنسبة إلى المتكلم هي "غدا" بالنسبة إلى زيد. وبذلك فالظروف المدمجة يحدد منظور المتكلم إحالتها. قارن بين (121) و(122):

121 - سيقول زيد إن هندا كانت سعيدة اليوم السابق

122 - \* سيقول زيد بعد غد إن هندا كانت سعيدة غدا

بما أن الزمن المدمج ماضٍ مومض قبل زمن القول، لذلك لا يمكن تسوية الظرف "غدا"، لأن تسوية منظور المتكلم الزمني للظرف لا يمكن أن يتم إلا إذا لم يتعارض مع العلاقة الزمنية الرابطة بين الزمن الدامج والمدمج.

وهناك حالات لا تقتضي تحويلًا في إحالة الظرف، لأن تسوية الظرفيات الزمنية في مثل هذه البنى يتم بشكل مستقل من خلال العلاقة الزمنية بين الزمن الدامج والمدمج، وهي علاقة يتحكم فيها ترتيب الفواصل الزمنية للأحداث في استقلال عن المنظور الزمني للمتكلم، وتمثل الجملتان الموائمتان لهذا النمط من البنيات:

123 - سيخبر زيد هندا يوم 20 نونبر أن خالدًا أنجز بحثه يوم 19 نونبر

124 - ستخبرني هند حتماً أن خالدًا بصحة جيدة

في الجملة (123) يتموضع الماضي قبل المستقبل وليس قبل زمن التلفظ على افتراض أن زمن المتكلم يسبق زمن الظرفين، فالحدثين معاً لم يتما بعد. وكذلك بالنسبة إلى الجملة (124) فالحاضر المدمج في المستقبل عائدي، أي أنه يتوافق مع زمن الإخبار وليس مع زمن المتكلم.

ثمّة تقابل دال بين العربية والإنكليزية في سياق تفاعل الظروف مع رائر قاعدة متوالية الأزمان، وهذا التقابل يبين بجلاء أن مفعول قاعدة متوالية الأزمان في قراءة الظروف المدمجة غير وارد بالنسبة إلى اللغة العربية.

قارن (125) بـ (126) و(127):

125- John said two days ago that Mary would be happy yesterday

126 - \* قال زيد منذ يومين إن هنذا كانت ستكون سعيدة أمس

127 - \* قال زيد منذ يومين إن هنذا ستكون سعيدة أمس

تفرز الجملة (126) قراءة زمنية مغايرة لـ (125)، فالماضي المدمج محول نحو ماض يسبق ماضي القول، وبالتالي فالظرف "أمس" لا يسوغه لا الزمن الدامج ولا الزمن المدمج. أما في الإنكليزية فالمستقبل في الماضي مربوط بـ ماضي القول، فالزمن الإحالي المدمج مربوط بالزمن الدامج، والزمن الصرفي المدمج محول بتطبيق قاعدة متوالية الأزمان.

### 3.2.2. الروابط الزمنية والموجهية وآليات التخصيص الزمني:

فيما يلي ننتقل إلى معالجة صنف آخر من البنيات الزمنية لا يخضع ربط الأزمنة فيه لآليات الإدماج الموصوفة أعلاه. ويتعلق الأمر بالروابط الزمنية التي تقرن بنيتين زمنيتين أو سلسلتين زمنيتين، بحيث يتصدر الرابط الزمني، أو ما يمكن أن نصلح عليه بأداة الاقتران الزمني سلسلة زمنية ملحقة تنعت زمن الجملة الرئيسية.

سنصنف هذه الروابط إلى ثلاث فئات وهي كالتالي:

- أ. روابط موجهية لا تقرن أحداث واقعية، وإنما تربط حدث يحتمل أن يكون واقعا أو محتملا أو مضادا للواقع بحدث آخر معلق عليه<sup>(1)</sup>. وتندرج ضمنها أدوات الشرط.
- ب. روابط مسورة للأزمنة، تسلب الزمن قيمته الإحالية، لتحوّله إلى متغير عددي مسور.
- ج. روابط تربط بين بنيتين زمنيتين محافظة على الترتيب الخطي لمكونات الزمن الثلاثة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة). ويتعلق الأمر بالروابط من نمط: عندما ولما وحينما وبعدهما وقبل أن وبعدها...

ما يجعل طبيعة الربط الزمني بين السلسلتين الزمنيتين مع الروابط الزمنية أو الموجهية مغايرا لأشكال الربط في الصلات أو الحال أو موضوعات الأفعال القضوية، أن الربط هنا يتحكم فيه زمنيا الرابط *conector*، فارضا علاقة زمنية ودلالية محددة بين البنيتين<sup>(2)</sup>. وبالتالي فالتنوع أو الالتباس الزمني في هذا النمط من البنيات يصير إما غير ممكن التحقق أو مقيدا بشروط تأويلية أو تركيبية خاصة.

(1) ينظر:

- الباهي، 2004، تناوب الصيغ في الشرط، في: "سمات الفعل وطرق بنائها"، ص 129.

(2) لمزيد من التفاصيل نحيل على:

- العماري عبد العزيز، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص 219-220.

### 1.3.2.2. بنى الشرط بين فرضية الربط الزمني وفرضية الربط الموجهي:

نبدأ بتحليل بنى الشرط، وستنصب معالجة هذا النمط من البنيات على كيفية بناء التأويل الزمني لحملة الشرط وجواب الشرط، والوظائف التي يضطلع بها الرابط الشرطي في قرن البنيين الزمنيين. سنسبني تحليلنا على مجموعة من الفرضيات قد يبدو بعضها مخالفا للتقليد النحوي العربي القديم:

أ. يعبر الشرط عن وجهة دالة على درجات في الافتراضية، أي درجات احتمال وقوع الأحداث التي يدل عليها الشرط. وهي ثلاث درجات<sup>(1)</sup>: مؤكدة الوقوع مع الأداة "إذا" ومحملة الوقوع مع الشرط ب "إن" ومعدومة الوقوع مع "لو".

ب. نفترض أن الدلالة الزمنية في بنى الشرط لا تحددها الأداة الشرطية، فسمما الشرط وجهية وليست زمنية، وبالتالي فالشرط لا يقلب زمن الأحداث نحو المستقبل، وإنما يحدد وجهة تفاعل مع السمات الزمنية والجهية في الأفعال التي تملك بنية زمنية مستقلة. وتستدعي هذه الفرضية استحضار معطيات مضافة لفرضية القلب الزمنية التي اعتمدها النحاة في تحليلهم لبنيات الشرط، واقتراح تحليل زمني مغاير للمعطيات التي استعملت في تحليلها فرضية القلب الزمني.

ج. نعتبر أن تحليل بنيات الشرط ينبغي أن يخضع لنفس القيود الزمنية التي تتحكم في تركيب الروابط الزمنية الأخرى. ويمكن اقتراح معالجة موحدة تسمح بضم الشرط إلى فئة الروابط الموجهة والزمنية<sup>(2)</sup>، التي تحتكم إلى قيود وضوابط تمثيلية واشتقاقية زمنية محددة. للدفاع عن الافتراض الثاني نقترح المعطيات التالية:

128 - \* إن زرتني أمس أعطيتك ما تريد

(1) ينظر الباهي، نفسه، ص 111-115.

تحدث النحاة العرب القدماء عن هذه الدرجات الثلاثة، فقد ورد في أوصافهم أن الشرط ب "إذا" يقترن بأحداث مقطوع حصولها، ووقت حدوثها معلوم. أما الشرط ب "إن" فمفيد للاحتمال، وحينما يقترن بأوضاع يجعلها محتملة ومشكوك في حدوثها. وفيما يخص الأداة "لو" فهي تقتضي وضعاً ممتنعاً لامتناع ما كان سيثبت. فالشرط ب "لو" مضاد للواقع *conterfactuel*. وتتحصر أدوات الشرط الدالة على الافتراض في تلك المذكورة أعلاه. أما باقي الأدوات فهي ليست شرطية محضة باعتبار رائز الافتراض. وإن دلت على الاقتران الزمني والتعليق الزمني. وقد تحمل دلالات أخرى تبعتها عن السمة الدلالية المركزية في الشرط الأصلي وهي سمة الافتراض.

ينظر لمزيد من التفاصيل:

- العماري عبد العزيز، 2004، نفسه، ص 302-305.

(2) يتأسس الاستدلال الذي سنقدمه على مجموعة من التصورات التي اقترحها الباهي في معالجته للشرط في اللغة العربية.

- الباهي، 2004، نفسه.

129 - إن زرتني غدا أعطيتك ما تريد

130 - إن كنت زرتني أمس أعطيتك ما تريد

131 - إن كنت زرتني أمس فإنني سأرافقك لا محالة إلى السوق الأسبوع المقبل

132 - إن كنت راجعت دروسك أمس فإنك ستنجح حتما في الامتحان المقبل

133 - إن كنت زرتني أمس فقد زرتك الشهر الماضي

الملاحظ أن "إن" لا تقلب الزمن نحو المستقبل، حينما تأتي "كان" بعدها متصدرة زما مركبا دالا على الماضي المكتمل<sup>(1)</sup>. فالدلالة الزمنية لجملة الشرط وجوابه مستقلة عن أداة الشرط التي لا يبدو أنها تؤثر في الدلالة الزمنية، وإنما توجهها نحو الافتراض. فالماضي في (130-133) افتراضي، وسمة الافتراض تتحكم فيها أداة الشرط باعتبارها سمة موجهية. والملاحظ أيضا أن التأويل الزمني لجواب الشرط غير تابع لزمن الشرط. فبإمكان الزمن الداخلي لجواب الشرط أن يكون مستقبلا كما نجد في (131) و(132)، أو ماضيا كما في (133)، لكن هذه الاستقلالية الزمنية بين زمن الشرط وزمن الجواب مقيدة، ولا يمكن أن نجدها في جميع بنيات الشرط كما سيتضح.

وتؤكد المعطيات التالية استقلالية البنى الزمنية والجهية لجملة الشرط عن الأداة التي لا تقلب الزمن وإنما تضيفي سمة الافتراض كوجهة على الأحداث.

134 - إن كنت فعلا تلعب الكرة جيدا في صباك فقد علمت ذلك

135 - إن كنت تلعب غدا زرتك

136 - إن كنت تعرف الخبر أمس، فبلغ شهادتك للآخرين

137 - إن كنت تتمنى السفر غدا فسأساعدك

(1) لقد تنبه بعض علماء اللغة قديما إلى أن أداة الشرط إذا كانت مصحوبة بالفعل الرابطة "كان" قد تقلب الزمن وقد لا

تقلبه، استنادا إلى التباين في التأويل الزمني في عدد من الآيات القرآنية التي ورد فيها التركيب: "إن كان" مثل:

- ﴿... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا...﴾ [سورة المائدة: 6].

- ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ فَكَذَّبَتْ...﴾ [سورة يوسف: 27].

- ﴿... إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلَّمْتَهُ...﴾ [سورة المائدة: 116].

تدل الآية الأولى على الاستقبال، أما الآيتان الثانية والثالثة فتصف أوضاعا موضوعة في الماضي. فكان "كان" فارغة من الزمان في سياق الآية الأولى. ويبدو أن "إن" لا تقلب الزمن في الأزمنة المركبة التي تتصدرها "كان" بشكل عام. لاحظ المثال التالي:

- إن كنت ستسافر غدا، فسألق بك

فسأداة الشرط لا تتحكم في التأويل الزمني لجملة الشرط، وإنما يتحكم في ذلك الزمن المركب، والدليل جواز النعت بالظرف غدا في غياب الأداة:

- كنت سأفر غدا

ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 5 و6.

138 - \* إن كنت تتمنى السفر أمس فسأساعدك

139 - \* إن كنت تعرف الخبر غدا فبلغ شهادتك

نلاحظ أن التركيب "كنت تلعب" في (134) عندما يكون دالا على جهة الاعتيادي، لا تقلبه الأداة بخلاف جهة التدرج. فالتأويل الجهي يتحكم في تأويل بنية الشرط. ويؤكد هذا التصور المعطى (136) و(139)، فأفعال الحالة عندما تصرف في الحاضر تدل على وجود حالة حاصلة، ولا تدل على التدرج. فعندما أقول "كنت أعرف الخبر"، لا تدل الجملة على حصول متدرج للمعرفة في الحاضر، وإنما تدل على معرفة حاصلة، ولذلك لا تصح (139). ويبين المعطى (137) و(138) تحكم الدلالة الموجهية للأفعال في الدلالة الزمنية بشكل مستقل عن الشرط، فالتمني يرتبط بأشياء متوقعة ولذلك فالأحداث تسقط في المستقبل. لكن إذا افترضنا أن أداة الشرط لا تقلب الزمن فلماذا تصح (140) ولا تصح (141):

140 - إن سافرت غدا سافرتُ

141 - \* إن سافرت أمس سافرت

ستبنى تفسير الباهي للتقابل بين الجملتين من نمط (140) و(141)، فرائز الظرف ليس مقياسا للاحتفاظ بفرضية القلب، لأن الظرف "غدا" يرد في الأزمنة المكتملة الدالة على المستقبل في الماضي والماضي في المستقبل على حد سواء. نقول:

142 - كنت سأسافر غدا

143 - سأكون سافرت غدا

ولذلك فجملة الشرط مع الماضي ليست إلا تحقيقا للمستقبل المكتمل أي الماضي في المستقبل. فعندما أقول:

144 - إن خرجت خرجت

تكون الجملة مرادفة لـ:

145 - \* إن ستكون خرجت غدا خرجت

وهذه الجملة لا ترد، لأن السين موجه و"إن" موجه كذلك. والموجهات لا تتوارد في الجملة إلا بشروط، كما بينا في محور المقولات الوجهية. ولذلك لا يجوز: إن قد وإن لن وإن سوف وإن عسى وإن هلا... أما جواز تركيب "إن لم" في (146):

146 - إن لم تخرج غدا خرجت

فيمكن تفسيره بكون سمة الجزم متكررة في الأداة "إن" و"لم"، ولذلك تؤول في "إن" وتكون حشوية في "لم". كما يحدث في تركيب "سوف لن"، فسمة الاستقبال مؤولة إما في الأداة "سوف" أو "لن". ومعنى ذلك أن إحدى الأداةين تتوفر على سمة حشوية ولذلك

تحذف السمة الحشوية تفاديا لتكرار السمة. أما سمة الزمن في النفي في التركيب "إن لم تخرج"، فهي سمة مؤولة كما يبين المعطى التالي:

147 - سأكون لم أخرج بعد عندما ستزورني غدا

وفرضية القلب لا تستقيم في أوصاف النحاة لبني الشرط، وذلك لاعتبارات أخرى. أهمها أنه إن صح أن ما بعد أداة الشرط دال على الاستقبال، ويستوي في ذلك جملة الشرط وجوابها، لصحت الجملتان التاليتان:

148 - \* سافرت إن/إذا سافرت غدا

149 - \* سافرت إن/إذا تسافر غدا

فتقدم جملة الجواب على جملة الشرط يكسبها استقلالية زمنية، وبالتالي يصير زمن حصول حدث الجواب كما لو أنه حاصل في زمن ماض حقيقي سابق على جملة الشرط الدالة على المستقبل. وبالتالي فلحن الجملة (148) يكون مماثلا للحن الجملة (150):

150 - \* سافرت عندما يكون زيد قد سافر غدا

بخلاف (151) التي تبدو مماثلة لـ (152) التي يجوز فيها تقدم جواب الشرط حينما يكون دالا على الحاضر الصرفي الذي يؤول على الاستقبال:

151 - أزورك عندما سيكون خالد قد سافر غدا

152 - أسافر إن/إذا سافرت غدا

فتركيب الزمن في بني الشرط يخضع لقيود زمنية مشابهة للقيود الزمنية الضابطة لسلوك البنيات الزمنية مع الروابط الزمنية. ولذلك فأداة الشرط رابط زميني باستثناء أن السمة التي تطبعها ذات طبيعة موجهية دالة على الافتراض.

إن البنية الزمنية (150) لاحنة لأن الروابط الزمنية من نمط "عندما وحينما" و"لما" تشترط ربط زمن الإحالة في الجملة الرئيسية بزمن الإحالة في الجملة الملحقة الناعنة لزمن الجملة الرئيسية<sup>(1)</sup>. وغياب هذا الشرط ينتج عنه لحن البنيات الزمنية، كما يتضح من خلال المثال (150). ويمكن سحب هذا التحليل على بنيات الشرط لأن القيود الزمنية التي تضبط اشتقاق التأويل الزمني في بني الروابط الزمنية وبني الشرط متماثلة.

فالترادف الزمني بين (153) و(154)، يستدعي مماثلة في تركيب الزمن بين بني الشرط والروابط الزمنية عموما، فضلا عن المماثلة في القيود الضابطة للتأويل الزمني:

(1) يمكن صياغة تفسير لسلوك الزمن في البنيات التي تنصدرها الروابط الزمنية، بتبني النسق النظري الذي قدمه هورنستاين، والقيود الزمنية المقترحة في عمله، وعلى رأسها: "قيود الخطية" المقيد لتأويل البنيات الزمنية المشتقة.

153 - إن خرجت غدا خرجت

154 - عندما ستكون خرجت غدا سأبدأ في إنجاز المشروع

وينتج هذا التحليل غياب الترادف الزمني المزعوم<sup>(1)</sup> لدى النحاة القدامى بين (155)

و(156):

155 - إن تكتب أكتب

156 - إن كتبت كتبت

ف (155) مماثلة زمنيا لـ (157) بينما (156) مماثلة زمنيا لـ (158):

157 - عندما ستكتب سأكتب

158 - عندما ستكون كتبت سأكتب

ينبغي تفسير استقلالية البنية الزمنية لجواب الشرط في تركيب "الماضي المكتمل" التي توحي باستقلالية الزمن الإحالي للبنية الزمنية الرئيسية عن البنية الزمنية الشرطية الملحقة، وذلك بعكس صرامة قيد الخطية التي تستوجبها بنى الروابط الزمنية من نمط "عندنا ولما وحينما"، والتي تشترط توافقت زمن الإحالة بين السلسلتين الزمنيتين للجملة الرئيسية والجملة الملحقة الناعثة لزمن الجملة الرئيسية<sup>(2)</sup>. ويمكن تفسير هذه الاستقلالية بكون أدوات الشرط

(1) ويمتد هذا التحليل إلى تركيب "إن فعلت أفعل". فالجملة (ب) ترادف زمنيا الجملة (أ):

أ - إن سافرت أسافر

ب - عندما ستكون سافرت سأسافر

ويظل الإشكال واردا بالنسبة لجواب الشرط الذي يرد في صورة صرفية دالة على الماضي في تركيب "إن فعلت فعلت"، بالرغم من دلالاته على المستقبل، وعدم إفادته للمستقبل المكتمل.

وتقتضي مطابقته الزمنية لفعل الشرط أن يأتي على صورة "يفعل". ويفضي التحليل الذي نتبناه إلى ترادف

(ج) و(د):

ج - إن سافرت سافرت

د - إن سافرت أسافر

فجواب الشرط في (د) يتطابق صرفا ودلالة مع سمة المستقبل في جملة الشرط، وهذه السمة يسوغها فعل رابطة فارغ في جملة الشرط، وبتعبير هورنستاين، فهو يتوافق مع الزمن الإحالي لفعل الشرط. أما المثال (ج) فيشكل نموذجا للتوافق الصرف الزمني والدلالة الزمنية، فضلا عن قيام الدلالة الزمنية على اعتبارات أخرى مرتبطة بالعلاقات الدلالية بين الأحداث في الجملة، مثل العلاقة السببية. وهذا النمط من العلاقات شكل موضوع النظريات الزمنية التي رصدت النظام الزمني في الخطاب. فالعلاقة بين جملة الشرط وجوابه علاقة سببية، وتضمن هذه العلاقة ورود حدث السفر في جواب الشرط بعد حدث السفر في جملة الشرط. وبالتالي فالحدث بغض النظر عن وروده في صورة صرفية دالة على الماضي يسقط في محور زمني دال على المستقبل.

(2) من بين البنيات الزمنية التي تستلزم دراسة خاصة، البنيات التي يتم فيها إلحاق سلسلة زمنية بجملة الشرط،

فالجملة التالية جائزة في العربية:

أ - إن سقط المطر عندما ستزورني بقيت في المنزل

وما يحتاج إلى تفسير هو حدود التباين في القراءة الزمنية بين الجملة (أ) والجملة (ب):



يغلب عليها الطابع الموجهي، وإن كان الترابط الزمني مطلوباً في بعض البنى كما بينا<sup>(1)</sup>، بخلاف الروابط الزمنية المحضة التي تفرض قيوداً ذات طبيعة زمنية. فيما يلي نقدم معالجة لبعض الروابط الزمنية. نستلهم نموذج هونستين، كإطار نظري منظم للاستدلال.

### 2.3.2.2. الروابط الزمنية وقضايا التسوير الزمني

تستعمل اللغة العربية مجموعة من الروابط الزمنية، بعضها عبارة عن ظروف اقتران زمنية تربط بين سلسلتين زمنيتين، تدخل على جملة ملحقة ناعمة لزمان الجملة الرئيسية، وبعضها الآخر عبارة عن أسوار زمنية تسور الزمن، وتحديداً سمة العدد في الزمن. فتصير الجملة دالة على أحداث متعددة حاصلة في أزمنة متعددة. ويشبه هذا النمط من الأسوار الزمنية الأسوار التي تدخل على الأسماء. سأمثل للصف الأول من الروابط بالروابط التالية: عندما، لما، حينما، بينما. أما الصف الثاني فسأمثل له بالأسوار: كلما، طالما، قلما، كثيراً ما. يشترط الصف الأول من الروابط تماثل زمن الإحالة في السلسلتين الزميتين. وينتج عن عدم التماثل المذكور لحن البنى الزمنية التي تصدرها هذه الأدوات. لنلاحظ الأمثلة الموالية:

159 - خرج خالد عندما دخلت زينب

160 - كان قد خرج خالد عندما دخلت زينب

---

ب - إن سقط المطر بقيت في المنزل عندما ستزورني ولا يبدو للوهلة الأولى بأن هناك تبايناً في القراءة الزمنية مع الرابط "عندما". لكن لنقارن الجملة (أ) و(ب) بالجملة (ج) و(د)، حيث استعمل الرابط "ريثماً":

ج - إن سقط المطر ريثماً تزورني بقيت في المنزل  
د - إن سقط المطر بقيت في المنزل ريثماً تزورني

تقبل البنية الزمنية "ريثماً تزورني" الإلحاق بجملة جواب الشرط ولا تقبل الإلحاق بجملة الشرط. هل يعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الروابط؟ إذا كان الأمر كذلك، فالإلحاق بالبنية الزمنية بالشرط إذن حساس لسماط الرابط الزمنية.

(1) معلوم أن البنى التي يستقل فيها الشرط وجواب الشرط بإحالات زمنية متباينة، يرد فيها الجواب مصدراً بالفاء، التي لا تجوز في بنى الشرط العادية. لنقارن الجمل التالية:

أ - \* إن دخلت فدخلت

ب - إن كنت أعددت المشروع جيداً فستحصل لا محالة على دعم من المؤسسة ولتفسير مثل هذا التباين نحتاج إلى الإبانة عن الدور الدلالي الذي تؤديه الفاء في مثل هذه البنى. فالفاء فاصلة بين البنية الزمنية للشرط ونظيرها في جواب الشرط. ولذلك لا يجوز استعمال الرائز "عندما" الذي يرد كجملة زمنية مفسرة لدلالة الشرط بدون فاء. لاحظ لحن البنية (ج)

ج - \* عندما كنت أعددت المشروع جيداً ستحصل لا محالة على دعم من المؤسسة.

يبدو أن أداة الشرط في "أ" تشترط ترابطاً زمنياً بين الجملتين، ولا يشترط هذا الترابط عندما يتعلق الأمر بجملة من نمط (ب). وتعتبر هذه الخاصية مسوغاً لاعتبار الأداة "إن" رابطاً زمنياً وموجهياً.

161 - \* غادر محمد الغرفة عندما تخرج فاطمة

162 - \* سأقرأ المجلة لما أعطاني إياها خالد

163 - سأقرأ المجلة لما سيعطيني إياها خالد

164 - بينما كنت أقرأ الجريدة دخل خالد

165 - \* بينما كنت أقرأ المجلة سيدخل خالد

166 - لما قرأت المداخلة علق الحضور على أفكائها

الملاحظ أن زمن التلفظ مشترك بين السلسلتين الزمنيتين في الأمثلة أعلاه، ولا يستوجب الربط اشتراك السلسلتين في زمن الحدث، فقد يكون زمن الحدث في الجملة الناعنة سابقاً على زمن الحدث في الجملة الرئيسية كما هو الشأن في (166)، حيث يتموضع حدث القراءة قبل حدث التعليق. والفرق بين (166) و(167) يتمثل في كون الجملة (166) تعبر عن السبق المباشر، وظهور المكتمل الماضي يدل على وجود مسافة زمنية فاصلة بين الحدثين.

167 - لما كنت قد غادرت المنزل أنجزت كل المشاريع

أما زمن الإحالة<sup>(1)</sup>، فينبغي أن يكون متماثلاً في السلسلتين الزمنيتين، مما يفسر لحن الجمل (161 و162 و165). وتمثل للبنى الزمنية (159) و(161) و(162) بالخطاطات التالية:

(أ) - } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (خرج خالد)  
          } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (دخلت زينب)

(ب) - } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (غادر محمد الغرفة)  
          } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (تخرج فاطمة)

(ج) - } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (سأقرأ المجلة)  
          } ت \_\_\_\_\_ إر، حد (لما أعطاني إياها خالد)

(1) يختلف تركيب الزمن في بنى الروابط الزمنية عن التركيب الزمني في السلاسل الزمنية الموصوفة في بنيات متوالية الأزمان، وذلك في خاصية جوهرية، تتمثل في كون السمة الزمنية لا يمكن تخصيصها عبر آلية التسريب، فلو كانت سمة الزمن في الجملة الرئيسية تسرب أو ترثها البنيات الملحقة الناعنة، لصحت الجملة التالية:

أ - \* كان يقرأ زيد الرواية عندما يدخل خالد

بخلاف الجملة (ب):

ب - كان يقرأ زيد الرواية عندما دخل خالد

لو كانت آلية تسريب السمة الزمنية واردة، لورث فعل "يدخل" سمة الماضي من الجملة الرئيسية. ويبدو أن الربط الزمني يتم من خلال بنى مستقلة بنياتها الزمنية، ولا يشترط بعد ذلك سوى احترام قيد الخطية، وتماثل الأزمنة الإحالية في السلسلتين الزمنيتين (السلسلة الزمنية الرئيسية والسلسلة الزمنية الملحقة الناعنة).

تخرق البنية التمثيلية (ب) و(ج) قيد الخطية الذي اقترحه هورنستاين على البنيات الزمنية المشتقة، والذي يقتضي المحافظة على الترتيب الخطي لعناصر البنية الزمنية للجملة الرئيسية والبنية الملحقة الناعمة (زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة)، فزمن الإحالة والحدث يتموضعان في مسار زمني معاكس للبنية الزمنية التي ينعناها، وتنتفي بذلك إمكانية ربط الزمن الإحالي. وهذا الربط المتوازي مقتضى في دلالة الرابط الزمني الذي يستوجب تواقف الأزمنة الإحالية. ويتم التواقف بين الحدثين عندما يستعمل الماضي المتدرج في الجملة الملحقة الناعمة لزمن الجملة الرئيسية، كما يتبين من خلال المثال (164).

يخلق المضارع المجرد من أداة الاستقبال السين إحالة زمنية تستوجب معالجة خاصة مع الروابط من نمط "عندما وحينما"، لأن الإحالة الزمنية تصير غير إشارية. لنلاحظ الجملتين التاليتين:

168 - عندما يدخل خالد غرفته يجدها غير مرتبة

169 - حينما يبدأ عمر بنشر مقالة يجد نقدا عنيفا

لا يمكن موضعة الحدث في (168 و169) في فاصل زمني إشاري دال على الحاضر أو الماضي أو المستقبل، ما دام يحيل على عدة أحداث وعدة أزمنة، فالدخول والإيجاد عبارة عن أحداث تقع في أزمنة متعددة. وبذلك تكون الجملة (168) مرادفة للجملة (170):

170 - كلما دخل خالد غرفته وجدها غير مرتبة

كيف نفسر إذن سلوك الرابط "عندما" مع المضارع؟ لنلاحظ أن المستقبل عندما يظهر في الجملة الرئيسية يجعل القراءة الزمنية للجملة الناعمة موضعة في المستقبل:

171 - عندما يدخل زيد غرفته سيجدها غير مرتبة

سنفترض بأن "عندما" تسلك سلوكا مزدوجا، فهي عبارة عن رابط زمني وسور زمني. تمكن الخاصية التسويرية الرابط الزمني "عندما" في حالة المضارع من ربط سمة العدد في الزمن ربطا دالا على التسوير الكلي universal quantification. مما يفسر الترادف بين الجملة (168) و(170).

### الأسوار الزمنية وفرضية سمة العدد الدالية في الزمن

لقد اقترحنا سابقا<sup>(1)</sup> أن المحمولات الفعلية تضم ضمن شبكتها المحورية موضوعا حدثيا وموضوعا زمنيا، وأن الموضوع الزمني الداخلي يحمل سمة عددية غير مخصصة، تخصص أو تسند لها قيمة value، عندما يقترن الفعل بالرأس الزمني الذي يمتلك بدوره سمة عددية دلالية

(1) ينظر ص 304-305 من عملنا.

مؤولة يتحكم فيها ويخصصها سور زميني مجرد في المصدرى. فقد بينا أن المصدرى يمتلك دورا مهما في تحديد القيم الإحالية للزمن، باعتباره مصدرا لإرساء الزمن. طالما أنه يمتلك سمة زمنية إشارية دالة على زمن التلفظ، كما أن موقع المصدرى تحل فيه مجموعة من الأسوار والروابط الزمنية التي تتفاعل مع الزمن النحوي مثل: "كلما، بينما، عندما، ريثما، قلما...". فالسور الزمى مجرد فى المصدرى إما عبارة عن سور وجودى يُمكن السمة العددية فى الزمن من الحصول على تأويل فردى، ومن ثمة قراءة الحصول الواحد أى حصول حدث فى زمن إشارى محدد (ماضى أو مستقبل أو حاضر). أو سور حامل لسمة الجمع، وبالتالى ينتج هذا التخصيص الجمعى قراءة جمعية فى الزمن مثلما نجد فى الزمن الإعتيادى<sup>(1)</sup>. أما فى حالة الأزمنة العامة generic، فسور العموم يجيد السمة العددية neutralize فى الزمن. ويوازى بذلك الزمن العام أسماء الجنس مثل: التمر، القط، التى لا تمتلك سمة دالة على العدد، فالجنس لا عدد له. إن التخصيص العددى باب حصول الزمن على التأويل الفردى أو الجمعى، وغياب العدد يجعل الزمن عاما، محيلا إحالة جنسية generic. وتمكننا فرضية تخصيص الأحداث والأزمنة بسمة عددية من تفسير الفرق بين جهة التوزيع distributive، وتفسير سلوك الزمن مع "كلما"، الذى قد يفيد جمعا موازعا موازعة ضعيفة فى المحور الزمنى الدال على التعدد. لنقارن الجملتين التاليتين:

172 - وصل الجنود تدريجيا

173 - كلما حاول الأساتذة دخول مكاتبهم وجدوها مقفلة

تدل الجملة (172) على حدث جمع موزع على أفراد، أى عدة وصولات. ويوازى سلوك السور "كلما" فى الأزمنة سلوك السور "كل" مع الأسماء بدون أداة التعريف، الذى يقوم بتعداد الأفراد. فالجمع المواز مع "كلما" يتفاعل مع سمة العدد فى الزمن. وبذلك تدل الجملة (173) على حصول محاولات متعددة فى أزمنة متعددة، بشكل مواز لسلوك "كل" مع الأسماء المفردة التى تحولها إلى كيانات دالة على الجمع. لنلاحظ المثال الموالى:

(1) تقترح فالينتينيا بيانشى، 2005، إدماج سمة العدد فى التمثيل التركيبى للمركبات الفعلية كسمة دلالية مؤولة، وتفترض أن وجود هذه السمة فوق المركب الفعلى الخفيف يمكن من التمثيل لقراءة الأحداث المتعددة مع العوائد من نمط "بعضهم البعض"، كما تقترح بالنسبة للجملة الإيطالية وما يقابلها فى العربية من قبيل الجملة التالية:

- طعنوا بعضهم البعض

تقتضى الجملة وجود عدة أحداث للطعن، وهذه القراءة لكى تصوير منظورة فى الصورة المنطقية، تقترح إدراج مركب وظيفى دال على العدد الجمع فوق المركب الفعلى الخفيف. وقياسا على فرضية بيانشى، أفترض أن وجود سمة العدد واردة كذلك فى تأويل الأزمنة.

- Bianchi V, 2005, "number agreement and event pluralization", Draft.

## 174 - كل طفل رسم لوحة

تقتضي الجملة (174) وجود مجموعة متعددة من الأطفال، والعدد لا يفيد الأفراد. ويتضح بجلاء هذا السلوك التفاعلي بين الأسوار الزمنية وسمة العدد في الزمن، مع الروابط من نمط "قلما" و"كثيرا ما" و"طالما". حيث يبدو كما لو أنها تكمم الزمن *quantizing*، بشكل مماثل لمقابلاتها في المركبات الإسمية<sup>(1)</sup>، التي لا تجوز إلا إذا كانت ظروفنا ناعمة لأسماء جمع، ولا تقبل التوارد مع الأسماء المفردة.

لنلاحظ الفرق بين الجمل التالية:

175 - أكلت تفاحا كثيرا

176 - أكلت موزا قليلا/قليلا من الموز

177 - \* أكلت تفاحة كثيرا

178 - \* أكلت تفاحة قليلا

لنقارن الجمل أعلاه بالجمل التالية:

179 - قلما كتبت قصيدة وتركتها دون تنقيح

---

(1) يقيم كل من حيم، 1982، ولويس، 1975، وكيركيا، 1995، وكراترز، 1995، مماثلة بين تسوير الاسماء، والتسوير الظرفي للأحداث. فالجملتان التاليتان تتناظران دلاليا:

- سيارة الشرطة غالبا ما تكون بيضاء

- معظم سيارات الشرطة بيضاء

الظرف "غالبا" عندهم رابط غير انتقائي *Unselective Binder*، يربط المتغيرات الحرة في مجاله، حيث يقوم يربط المتغير الحر في المركب الإسمي ربطا كليا، كما يربط حدث الكون (في الفعل كان) ربطا كليا. يجعل الربط الكلي للمركب الإسمي "سيارة الشرطة" إحالة الاسم دالة على الاستغراق، وليس على سيارة واحدة معروفة ومفردة في عالم الخطاب. ففرضية التوازي بين تسوير الحدود أو الأسماء وتسوير الأحداث أو الأزمنة، تحضر بقوة في مجموعة من المقاربات المنطقية والدلالية لقضايا الإحالة والتسوير في الأسماء والأحداث.

نعتبر التصور الذي نتبناه حول سمة العدد في الزمن وتفاعلها مع الأسوار امتدادا وتوسيعا لهذا النمط من المقاربات. ولمزيد من التفاصيل حول فرضية التوازي بين تسوير الأحداث والأسماء نحيل على:

- Cornelia Endriss and Stefan Hinterwinter, 2004, The influence of tense in adverbial quantification, pp. 122-125, in interdisciplinary studies on information structure I (2004), pp. 121-125, ischihara, S.M Schmitz and A. Shwarz (eds).

الملاحظ أن خاصية الربط التسويري في الرابطين "قلما" و"كلما"، لا تقتصر على الزمن النحوي، بل تمتد إلى الفواصل الزمنية المحدودة التي يضيف عليها السور سمة التعدد والجمع، فتتحول من فاصل زمني فردي إلى مجموعة من الفواصل الزمنية المتعددة. لنلاحظ الجملتين التاليتين:

- كلما قرأ عمر مجلة يوم الجمعة أوحث له بفكرة

- قلما زارت زينب أختها يوم السبت ووجدتها مبتهجة

لا يحمل الفاصلان الزمنيان يوم الجمعة ويوم السبت إحالة عديدة فردية، لأنهما مربوطان بسور جمعي دال على التعدد.

180 - كثيرا ما أعجبت بمنظر غروب الشمس

181 - \* قلما كتبت قصيدة يوم الجمعة الماضي وتركتها دون تنقيح

نلاحظ أن دخول الظرف الزمني (يوم الجمعة الماضي) يجعل الزمن دالا على الأفراد أو الحصول الواحد، وهذه الدلالة لا تنسجم مع الدلالة الجمعية - وإن كان هذا الجمع جمع قلة - للسور الزمني "قلما". يماثل لحن الجملة (181) لحن الجملة (178).

إذا اعتبرنا الروابط أعلاه ظروفًا دالة على التردد الزمني temporal Frequency، فتواردها مع الظروف الزمنية مقيد. كما يتبين من لحن الجملة التالية:

182 - قلما دخلت (\*دائما) قاعة الدرس وكنت (\*دائما) مرتاحا

كيف نفسر الفرق بين "عندما" و"قلما" و"كثيرا ما"؟ يبدو بأن الرابط "قلما" حينما يدخل على الماضي أو المضارع لا تتغير الدلالة الزمنية، فهذه الأسوار الزمنية تلغي القراءة الفردية للزمن في الحالتين، بخلاف الرابط "عندما" الذي يبدو ملتبسا بين القراءة الفردية للزمن مع الماضي<sup>(1)</sup>، والقراءة التسويرية الجمعية مع المضارع. كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

183 - عندما قرأ زيد مقالات تشومسكي، شرع في إعداد مقالته

184 - عندما يسافر خالد يكون مرتاحا

185 - قلما كتب عمر مقالة وكان مرتاحا

186 - قلما يكتب عمر مقالة ويجد متعة في تحريرها

لتفسير الفرق<sup>(2)</sup> سأفترض أن الظروف الزمنية من نمط "قلما" عبارة عن أسوار زمنية

(1) تلغى القراءة الفردية في بعض الحالات، وإن كان زمن الجملة الرئيسية ماضيا. لاحظ الجملة التالية:

- عندما كان محمد شابا دخن السجائر مرارا

يقبل حدث الجملة الرئيسية قراءة التكرار، وليس قراءة العادة، أي يجوز أن يكون فعل التدخين قد تكرر في مناسبات متفرقة، كإنجاز مقطع episodique، وللحصول على قراءة العادة يجب استعمال التركيب "كان يفعل":

- عندما كان محمد شابا كان يدخن السجائر دائما/مرارا

يزعم جيرالد شهادن بأن القراءات الزمنية المختلفة التي تصاحب استعمالات الرابط "quand" في الفرنسية أو الإنكليزية، ليست نتاج سمات تسويرية مقترنة بهذه الروابط، فهي عنده روابط محايدة من الناحية التسويرية. وفي مقابل ذلك يفسر الالتباس الزمني بدلالة تفاعل السمات الجهية والزمنية للجملة الرئيسية والجملة الملحقة، فالسمات التسويرية مرتبطة عنده بالزمن الذي يلتبس بين القراءة المحيلة والقراءة المسورة، فهناك أزمنة مثل الماضي البسيط والمركب تجيز القراءة الفردية، وأزمنة تلتبس بين القراءة الفردية والقراءة الجنسية. في نظرنا لا يمكن القبول بهذا التفسير، لأن الزمن النحوي لا يحمل التباسا تسويريا بشكل محايد، فالالتباس ناتج عن ربط الزمن بعنصر مسور، وما يُربط ليس الزمن، وإنما سمة العدد في الزمن كما بينا.

- Gerhald Schaden, 2002, L'aspect neutre en français et en allemand, Ibid., p. 105.

(2) نحتاج إلى توسيع دائرة المقارنة بين الرابط "عندما" و"قلما" من جهة ثانية. لرصد الفرق بين الجمل التالية:

أ - عندما كان خالد يدخن كان لونه شاحبا

ب - عندما كان خالد يدخن كان لونه يشحب

محضة. لذلك فهي تحمل تخصيصا ملازما دالا على سمة الجمع، بخلاف الظرف الزمني الجملي "عندما" الذي يسلك سلوكا مزدوجا، فهو تارة عبارة عن رابط زمني يقرن سلسلتين زمنيتين، وتارة عبارة عن سور زمني يخص سمة العدد في الزمن بدلالة الجمع. نعتبر أن تخصيص الزمن بسمة عددية يشكل خطوة في إطار تطوير برنامج التوازي بين الخصائص الدلالية والتركيبة للأسماء والأحداث أو الأزمنة بشكل عام<sup>(1)</sup>. لقد أفرز هذا البرنامج نتائج بالغة الأهمية في اتجاه إقرار نوع من التناظر الدلالي في السمات الإحالية للأسماء والأزمنة على حد سواء. فثمة خصائص إحالية مشتركة فيما بينهما. ففي مجال الأزمنة نجد أزمنة معرفة وغير معرفة وأزمنة إشارية محيلة، وأخرى عامة ذات دلالة استغرافية أو جنسية، وأزمنة عائدية، على غرار السمات الإحالية في المركبات الحدية. وبما أن سمة العدد تلعب دورا أساسيا في دلالة الأسماء ليس باعتبارها سمة صرفية فحسب، ولكن كسمة ذات أبعاد ووظائف دلالية مثل وظيفة الترتيب والحد delimiting والتمييز بين القراءة الجمعية والموازعة، فإنه بإمكاننا الاستدلال على ورود هذه السمة في الأزمنة في تناظر تام مع الأسماء.

ج - ??? كلما كان خالد يدخن كان لونه شاحبا

د - كلما كان خالد يدخن كان لونه يشحب

نلاحظ أن التناوب بين الصفة والفعل يولد قراءة جبهة وزمنية قد تتوافق مع الرابط وقد لا تتوافق، فـ "عندما" تقبل الصفة والفعل، بينما لا تقبل "كلما" إلا زمنا مركبا من المساعد والفعل المعجمي. إذا اعتبرنا أن تركيب الصفة مع المساعد "كان" ينتج قراءة جبهة دالة على وجود حالة ناتجة ممتدة، فهذه الدلالة الجبهة تجعل (أ) ملتبسة بين قراءتين: قراءة يكون فيها شحوب لون خالد مقترنا بحدث التدخين، أي أن الفاصل الزمني للحالة الناتجة مدمج في فاصل التدخين. وقراءة تكون فيها حالة الشحوب حاصلة حتى عندما لا يدخن زيد، ما دام حدث التدخين يحدث في فواصل متقطعة، أما حالة الشحوب فهي ثابتة ومستمرة. بينما لا نجد هذا الالتباس في (ب)، فالشحوب لا يحصل إلا لحظة التدخين. أما (ج) فذات مقبولة دنيا، لأن الرابط "كلما" يشترط قراءة التعدد والتكرار والتردد، وهذه القراءات لا تستسيغها الصفة. لأنك لا تقول:

- \*كان زيد شاحبا كل مرة/مرارا

(1) في سياق دعم فرضية التوازي، يقترح كل من آن أبي وجيني دوتج ومولينديك ودوزوارت، إجراء مماثلة بين تسوير المركبات الإسمية (أو ما يصطلح عليه بالتسوير الحدي) D-quantifier، وتسوير الأحداث (التسوير الظرفي) adv-quantifier. فالظروف من نمط دائما souvent، وبعض الأحيان quelque fois، تناظر "كثير من" many وبعض few، فكلاهما دال على العد، ويشترطان القابلية للعد والجمع فيما يدخلان عليه. وفي هذا السياق يقترح دوتج (doetjes 2002) تفكيك الظرف quelque fois إلى سور وصنيفة classifier عددية دالة على الجمع (fois)، معتبرا أن هذه الصنيفة العددية مصدر قراءة التواتر والجمع في الأحداث. ويمكن تعميم هذا التحليل على الأسوار "كلما وقلما وكثيرا ما"، فالجزء الأول في تركيب هذه الأسوار دال على العدد: "قل وكثيرا وكل".

ينظر: Anne Abeille, Jenny Doetjes, Arie Molendijk, Henriette de swart, 2002, adverbs and quantification, Draft, pp. 2-3.

## خلاصات

لقد اقترحنا في هذا الفصل معالجة شمولية لنسق المقولات الزمنية والجهية والموجهية، توخينا من خلالها تصنيف المقولات التي تبني النسق الزمني، وتساهم في حساب الإحالة الزمنية العامة للجملة في اللغة العربية. حاولنا أن نزاوج في المبحث الأول بين تصنيف المقولات وتخصيص سماتها مع تحديد الآليات التركيبية والدلالية المساهمة في تخصيصها، لاقتناعنا بحدود المقاربة التصنيفية إذا لم تكن معززة بتقنيات تساعد على فحص البنية السماتية للمقولة الزمنية، وذلك لأن المحتوى التعبيري (الأزمة الصرفية) للمقولات الزمنية يلتبس، وقد تتعدد تأويلاته الزمنية من سياق تركيبى لآخر أو داخل السياق التركيبى الواحد، ومن ثمة فكفاية المقاربة التي اقترحناها تقاس بمدى قدرتها على فحص سلوك الأزمنة داخل البنات التركيبية.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- تبني الجهة المعجمية تأليفياً.
- يقتضي تركيب الزمن والجهة وجود سلسلتين. سلسلة جهية تبني في رحيلة المركب الفعلي الخفيف، وسلسلة زمنية تتشكل من الزمن والجهة والوجه تبني في رحيلة المركب المصدرى. حيث يمكن أن نفترض وجود رحيلتين ذات طبيعة زمنية و جهية في التمثيل التركيبى للزمن في اللغة العربية.
- تختلف آليات تخصيص الزمن في كل من المحمولات الفعلية والمشتقة.
- لا يقتصر الالتباس الزمني على صورة المضارع، فالماضي يلتبس بدوره بين قراءة التمام والمكتمل الحاضر والمكتمل الماضي. وقد اعتبرنا أن هذا الالتباس يمكن شرحه بميكانيزمات تركيبية أو دلالية أو سياقية.
- يلعب الوجه والموجهات أدواراً هامة في تحديد الإحالة الزمنية في اللغة العربية.
- تشكل دراسة متوالية الأزمان مدخلاً مناسباً لفهم لانتجانس آليات تخصيص الزمن في البنات الزمنية المركبة بشكل عام. وقد كانت دراسة القضايا التي تطرحها الأزمنة المدججة مناسبة لدراسة الروابط الزمنية وميكانيزمات التسوير الزمني في اللغة العربية، ودور سمة العدد كسمة دلالية مؤولة في الزمن في تفسير عدد من المعطيات الزمنية، وقد بينا مدى كفاية افتراض العدد في الزمن في فهم مجموعة من الأزمنة والجهات مثل الزمن



العام وجهة التكرار وجهة التوزيع، حيث افترضنا أن تخصيص سمة العدد بأشكال مختلفة في هذه الأزمنة يمكننا من فهم أبسط لمحتواها الدلالي. كما يقوى هذا الافتراض على تفسير دلالة عدد من الأسوار الزمنية في اللغة العربية.

ومن بين الأشياء التي تكشف مدى تعقد الظاهرة الزمنية في اللغات الطبيعية، أن دراسة سلوك الأزمنة، دلالة وتركيبها، يحتاج إلى إدراج نسق من سمات تنتمي إلى مجالات متباينة مثل سمة الوسم وسمة العائدية وسمة التفريد وسمة العدد.

الفصل الثالث

العلاقات الزمنية

في الخطاب وآليات تخصيص الزمن

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات الزمنية في الخطاب

المبحث الثاني: نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن وإشكال

التباس الزمن

خلاصات



## تمهيد

شكلت دراسة البنية الزمنية في الخطاب مجالا خصبا لمجموعة من المقاربات اللسانية الدلالية والتداولية على حد سواء. أول مشكل يعترض الباحث في هذا المجال يتمثل في تحديد المنطلقات النظرية، وبالموازاة صياغة تصنيف منهجي للأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية في النص والخطاب. فالمقاربات التي قدمت تنتمي إلى مجالات معرفية متباينة أحيانا مثل اللسانيات النصية والتداوليات المعرفية ونظريات الحجاج والدلالة الصورية واللسانيات الوظيفية ونظرية تمثيل الخطاب. وإن كان يسهل أحيانا على الدارس ربط طرق مقارنة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب التي تتبناها هذه النظريات بالفرضيات والمسلمات المنهجية التي تصدر عنها، إلا أنه يتعذر الفصل بين بعض المقاربات التي تلتقي في فرضيات العمل.

يضاف إلى المشاكل المثارة أعلاه مشكل تحديد مفهوم الخطاب، والتمييز بينه وبين مفهوم النص. فهل نعتبر الحديث عن الزمن في النص مرادفا للحديث عن الزمن في الخطاب؟ أم أن الخطاب أشمل وأعم من النص؟ ثم ما هي الوحدات التي يمكن أن تشكل موضوع المقاربة؟ هل تحدد في كيانات أكبر من الجملة، أي متواليات من الجمل المترابطة؟ أم أن الجملة أو المركبات الصغرى يمكن أن تشكل وحدة خطابية شريطة أن تكون مرساة في سياق تخاطبي محدد؟<sup>(1)</sup>

هل تتعدد أصناف الإحالة الزمنية بتعدد أنواع الخطاب الذي يمكن أن يفرزها التحليل بشكل مبرر؟ وبعبارة أخرى، هل تتباين الإحالة الزمنية في الخطاب السردي أو الوصفي أو الحجاجي أو الإخباري؟

هل يفضي تحليل البنية الزمنية في الخطاب بالضرورة إلى نحوين زمنيين، نحو زمني للجملة ونحو زمني للخطاب؟ أم أن المعالجة ينبغي أن تكون موحدة في اتجاه بناء نحو زمني واحد للجملة وللنص أو الخطاب؟ ما هي القضايا التي تعجز النظريات التركيبية والدلالية على معالجتها، والتي يمكن أن تقدم نظريات الخطاب مقارنة كافية لها؟

تفضي بنا هذه الأسئلة إلى مشكلة أخرى تجابه الباحث في مجال الإحالة الزمنية في الخطاب، ويتعلق الأمر بتحديد المجالات والظواهر التي حاولت نظريات الزمن في الخطاب أن

(1) انظر: المتوكل، 2001، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص،

تعالجها. ورغم وعينا بصعوبة إجراء تصنيف لهذه المجالات، فإننا سنعمل على تقديم خطاطة أولية قابلة للمراجعة، نلخص عناصرها المحورية فيما يلي:

1. إشكالية العلاقات الزمنية بين الأزمنة والأحداث في النصوص والخطاب. فمن المعلوم أن الأزمنة تترابط وفق علاقات إما إحالية (التبعية أو العائدية أو الإشارية)، أو اتجاهية، أي أن الزمن الإحالي للحدث إما يتقدم إلى الأمام، وبالتالي نكون بصدد متواليات أحداث داخل الخطاب يتقدم فيها الزمن الإحالي، فتسلسل الأحداث زمنياً، أو أن الزمن يتراجع إلى الخلف ليحتوي زمناً آخر، أو أن يحدث احتواء جزئي للأزمنة، بمعنى أن زمن حدث يحتوي جزءاً من زمن حدث سابق عليه في الترتيب. وتستوجب معالجة مسألة الترتيب الزمني بين الأحداث، معالجة مماثلة لدور سمات الزمن والروابط والسياق في توليد مختلف القراءات. فآزمنة الماضي مثلاً في الفرنسية لا تنتج قراءات متماثلة، عندما يتعلق الأمر بترتيب الأزمنة في الخطاب. وذلك حينما نقارن بين الماضي البسيط *passé simple* أو الماضي المستمر *imparfait* أو الماضي المركب *passé composé* أو الماضي الفائق *plus que parfait*. ومعلوم أن عدداً من قضايا العلاقات الزمنية في الخطاب قد عولجت في المقاربات الدلالية والتركيبية مثل مسألة تأويل الأزمنة المدججة في الأسلوب غير المباشر مع أفعال القول. أما مشكل العلاقات الاتجاهية فلم يحظ بمعالجة كافية، وهذه الثغرة ستعمل نظريات الإحالة الزمنية في الخطاب على سدها.

2. إشكالية حشوية الأزمنة، أو مسألة التباس الزمن في السياق. من المعلوم أن المعالجة النسقية للأزمنة حاولت تقديم خطاطات للأزمنة، قائمة على أساس التمييز بين المحتوى الزمني للأزمنة الصرفية. وبالتالي تمنح لكل زمن صرفي دلالة زمنية تميزه عن بقية الأزمنة التي يتعارض معها في الجداول الزمنية المقترحة لأزمنة لغة محددة. فالمقاربة النسقية تميز بين الماضي البسيط والمركب والمستمر والفائق في الفرنسية، لكن أهم مشكل يعترض هذه المقاربة أن الأزمنة تقبل أن تتناوب في بعض السياقات بدلالات متماثلة، فالماضي المستمر قد يرد في سياق معين مرادفاً زمنياً للماضي البسيط، كما أن السمات الدلالية للأزمنة غير ثابتة، فهي معرضة للتغير كما بينا بالنسبة لصيغة الماضي في العربية. فكيف نفسر إذن هذا التحول في سمات الزمن داخل السياق؟ لقد أوضحنا في فصول سابقة أن الأزمنة الصرفية لا تتوافق مع زمن دلالي واحد، فالالتباس وارد في مجال تخصيص دلالة الزمن الصرفي. ويرتبط المشكل بتعيين محددات هذا الالتباس، هل تقترن بالسياق؟ أم بالروابط إن وجدت في تركيب الجملة؟ وهل تنتظم هذه المحددات وفق تراتبية قابلة للتخصيص؟ لقد قدمت بعض النظريات التركيبية والدلالية حلولاً لهذا الالتباس، كما

بيننا في فصول سابقة. لكن هل يمكن اعتبار الحلول المقدمة كافية، أم ينبغي إغناؤها بتفسيرات تداولية، كما سيقترح موشلير Moscheler في إطار مقارنة تداولية معرفية للزمن في اللغات الطبيعية *pragmatique cognitive*

3. إشكالية المنظور الزمني. وهي إشكالية مرتبطة بالمنظور الموجّه لإحالة الزمن، فالتصور الذي ينطلق من الافتراض الإشاري للزمن، يعتبر أن زمن الحدث مربوط إشارياً بنقطة التلفظ المحيلة على زمن التلفظ (الآن)، المقترن بالتجرد *par défaut* بالمتكلم.

وأهم مشكل يعترض، هذا التخصيص يتجلى في كون الأزمنة في سياقات معينة قد تكون حاملة لآثار دلالية وتأويلية مرتبطة بمنظور ذاتي لفاعل الجملة وليس للمتكلم، وبالتالي فالمنظور الزمني يوجه الإحالة الزمنية، وهذه الآثار الدلالية/الذاتية للزمن لا يمكن للنظرية الإشارية أو القرينية *indexical* للزمن أن تتنبأ بها.

تشكل هذه المشاكل مجمل القضايا التي ستشكل محور هذا الفصل، الذي سنتبنى فيه مقارنة تداولية معرفية للزمن، نستوحي منها مجموعة من الأفكار التي قدمها في السنوات الأخيرة، مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف<sup>(1)</sup> الذي ينضوي في إطار مقارنة تداولية معرفية تستثمر فرضيات نظرية الملاءمة لسيربر وويلسان *pertinence theory*، والنظرية المعرفية لفودور Fodor وفرضيات النظرية الأمثلية *optimality theory*.

ستشكل المشاكل المقدمة أعلاه الإطار المنظم لمباحث هذا الفصل، حيث سأعرض في المبحث الأول بعض قضايا العلاقات الزمنية في الخطاب من خلال نصوص تمثيلية مستقاة من السرد الحكائي والنصوص الوصفية. وسأنتقل في المبحث الثاني لتقدم نظرية التمثيلات المتعددة لدلالة الصريفات الزمنية لمعالجة حشوية الزمن في اللغة العربية استناداً لنظرية مولشير وأن ريبول. وسأقدم حلولاً لعدد من المشاكل التأويلية للزمن في النص القرآني، وذلك في السياقات التي يقع فيها تحول في إحالة الزمن داخل متواليات الأحداث والأزمان، والتي تطرح عدداً من المشاكل بالنسبة للنظرية الإشارية للزمن.

(1) يضم مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف عدداً من الباحثين أمثال: جاك موشلير وأن ريبول، وسيتويل ولوي دوسوصير، وباحثين آخرين. وسيرد لاحقاً الإحالة على بعض أعمالهم.

## المبحث الأول

### العلاقات الزمنية في الخطاب

تتكون النصوص من مجموعة من السلاسل الحديثة المترابطة، وتلعب الأزمنة دورا هاما في تشكيل نظام العلاقات بين الأحداث وأزمنتها. غير أن الزمن لا يمثل العامل الوحيد المحدد لهذا النظام، فالروابط التي قد يتضمنها النص، بالإضافة إلى الظروف الزمنية وموقع الجمل ضمن سياق أكبر داخل النص، فضلا عن تأثير السياق بمعناه العام، قد تتحكم في طبيعة العلاقات الزمنية بين الأحداث داخل الخطاب.

سنحاول في هذا المبحث تقديم وصف للعلاقات الزمنية في الخطاب، مع التركيز على دور الأزمنة في اللغة العربية في خلق هذا النظام العلاقي. وستشكل العلاقة الاتجاهية بين الأزمنة والأحداث في الخطاب محورا أساسيا في هذا المبحث.

نقصد بالعلاقة الاتجاهية أو ما يصطلح عليه موشليير بالاستنتاج الاتجاهي *inférence directionnelle*<sup>(1)</sup>، المسار الاتجاهي لمتواليات من الأفعال داخل النص. وهذا المسار يتباين اتجاهاته، بحيث يمكن لأحداث متتالية أن تجعل الزمن الإحالي يتقدم إلى الأمام، أو يتراجع إلى الوراء، أو أن يكون زمن الحدث السابق متضمنا في الزمن الإحالي للزمن اللاحق، وهذا المسار الأخير يفرز القراءة العائدية للأزمنة داخل النص.

سأقدم فيما يلي بعض الأمثلة التي تمثل لهذه المسارات الاتجاهية:

- 1 - رمى زيد الكرة. سقطت الكرة
- 2 - شرب خالد جرعة السم. مات خالد
- 3 - مات خالد لأنه شرب جرعة السم

يتقدم الزمن في المثال (1) إلى الأمام، ويشكل المثال نموذجا للعلاقة السببية بين الأحداث. وهو ما يتجلى أيضا في المثال (2 و3)، والملاحظ أن العلاقة الزمنية تحافظ على النظام الترتيبي للأحداث الذي ترسمه العلاقة السببية. وإذا غيرنا الترتيب الخطي بين متواليات الأحداث في (1) ستصير القراءة الاتجاهية ملتبسة بين مسارين اتجاهيين، مسار اتجاهي تقدمي، ومسار اتجاهي تراجع. لاحظ المثال (4):

---

(1) Jacques Moscheler, 2000, *Inférences directionnelles, représentations-mentales et subjectivité*, in cahiers de linguistique française, no. 22, pp. 57-100.

#### 4 - سقطت الكرة. رمى زيد الكرة

فالجملية (4) ملتبسة بين مسار تقدمي، حيث يصير رمي الكرة لاحقا في الزمن لسقوطها، أي أن الكرة سقطت ثم رماها زيد بعد ذلك، واستنتاج مسار تراجعى inférence directionnelle en arrière، أي أن الكرة سقطت لأن زيد رماها. فالزمن في (4) لا يساعد على تحديد المسار الاتجاهي المناسب لتأويل نظام الحدثين في الخط الزمني. ولا يوجد أي مؤشر لغوي مثل الروابط السببية لضبطه، ولذلك فاللجوء إلى المعلومات السياقية سيشكل مخرجا لبناء التأويل المناسب. لاحظ أيضا أن هناك فرقا بين (4) و(5)، فالعلاقة السببية في (5) صارمة يعكسها الترتيب الخطي، وهو ما تعبر عنه ريول Reboule بالعلاقة السببية الرتيبة<sup>(1)</sup> Règle causale monotone، وهو نمط من العلاقات لا يسمح بنفس النتيجة مع الحفاظ على السلامة المنطقية للعبارة. وهذا واضح من خلال التقابل بين العبارتين (6 و7):

5 - مات خالد. شرب جرعة السم

6 - رمى زيد بالكرة من أعلى العمارة لكنها لم تسقط

7 - \* قتل خالد عمرا. لكنه لم يمت

يمكن أن نفترض أن الكرة في الجملة (6) سقطت في شرفة إحدى المنازل، وبالتالي لم تسقط في الأرض كما كان متوقعا. أما في الجملة (7) فلا يمكننا نفي الحالة الناتجة عن القتل، ما دام الفعل "قتل" يملك صورة منطقية دلالية من نمط: [قتل:سبب س: صار لآحي ص]. تنسحب الملاحظة ذاتها على المثال (5)، لأن حدث الموت لا يمكن أن يعقبه حدث شرب السم. ولا بد لتسوية قراءة المسار الاتجاهي التراجعي من توظيف الرابط التفسيري (لأن) الذي يخلق قراءة زمنية تراجعية، كما في المثال (3)، أو استعمال الماضي المكتمل الذي يخلق نفس المسار، لأنه ينتج في بنيته الزمنية فاصلا زمنيا سابقا على زمن فاصل الجملة الأولى، وهو ما تمثله الجملة (8):

8 - مات خالد، كان قد شرب جرعة السم

ويسبدو من خلال المثال (8) أن الزمن قد يحمل سمة اتجاهية بالتجرد<sup>(2)</sup> par défaut

(1) ينظر: Cathy Berthouzoz, 2000, Le Modèle directionnel d'interprétation du discours, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000, p. 117.

(2) اقترح موشليبير فرضية راجعها في أعماله اللاحقة - كما سأبين لاحقا - مؤداها أن الأزمنة تحمل سمات اتجاهية. فالماضي البسيط يحمل سمة اتجاهية بالتجرد في اللغة الفرنسية دالة على مسار استنتاجي تقدمي، وعندما تكون متبوعة في الخطاب بالزمن الماضي الفائت plus que parfait الحامل لسمة اتجاهية تراجعية، تكون الغلبة لسمة الماضي الفائت فنحصل على تأويل تراجعى، كما يظهر من خلال المثال الذي يقترحه:



فالماضي المكتمل في متوالية الأحداث المسبوق بالفعل الماضي يخلق مساراً اتجاهياً تراجعياً. أما الماضي المجرد فلا يحمل أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي، فقد يدل على التسلسل الزمني وتقدم المسار الاتجاهي للأزمنة الإحالية إلى الأمام، وقد يكون مقترناً ببنية زمنية غير مرتبة أو يدل على توقيت أزمنة الأحداث. وتمثل الجمل (9) و(10) و(11) هذه القراءات على التوالي:

9 - فتح عمر الباب، أشعل النور، اتجه نحو النافذة، فتحها، جلس على الأريكة، تناول كوب شاي، ثم بدأ قراءة الجريدة.

10 - أمس، تجول خالد في السوق، ذهب إلى السينما، التقى صديقه زينب، قرأ جريدته المفضلة، زار أقاربه.

11 - غنت هند في الأوبرا وصاحبها خالد بالعزف على البيانو.

تمثل للبنية الزمنية للجملة (9) بالخطاطة التالية<sup>(1)</sup>:

ح. فتح	ح. أشعل	ح. اتجه	ح. فتح	ح. جلس	ح. تناول	ح. قرأ
زمن	زمن	زمن	زمن	زمن	زمن	زمن
للتلفظ	إحالي 1	إحالي 2	إحالي 3	إحالي 4	إحالي 5	إحالي 6
	1 > 2	2 > 3	3 > 4	4 > 5	5 > 6	6 > 7

الملاحظ أن الأحداث وأزمنتها الإحالية تتسلسل في مسار تقدمي يجعل الزمن يتقدم إلى الأمام. أما أزمنة الأحداث في (10)، فلا يمكن تمثيلها في خط زمني تسلسلي مماثل، فالبنية الزمنية غير مرتبة. أما في المثال (11)، فالزمن الإحالي لفعل (صاحب) موافق لزمن حدث الغناء.

ويتبين من خلال الأمثلة (9، 10 و 11) أن الماضي لا يملك أية سمة زمنية اتجاهية، فسماته الاتجاهية تبني في السياق، تبعاً للمعلومات التي يمتلكها المخاطب/مؤول الجملة عن العالم الخارجي، حيث تشكل هذه المعلومات الأثر السياقي المحدد للتأويل المناسب. لنأخذ كنموذج الجملة (11)، فما نملكه من معلومات سياقية عن فعل الغناء ووجود عازف مصاحب للمغني أثناء الغناء، يجعلنا نؤول زمن المصاحبة تأويلاً موافقاً، وتلغى القراءة

- Jean Tomba Max l'avait poussé.

تعميم هذا الافتراض على اللغة العربية لا يفضي إلى نتائج سليمة، لأن الفرنسية تفرق في المستوى الصرفي بين زمن الماضي البسيط والماضي المركب والماضي المستمر والماضي الفائق، أما اللغة العربية فتتملك صورة صرفية واحدة للدلالة على الماضي، وهذه الصورة تدل على الماضي بشكل عام دون تخصيص واضح للسمات الجهية للماضي التي تدل عليها أنواع الماضي في الفرنسية. لذلك فالماضي في اللغة العربية لا يملك أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي.

ينظر: Moeschler, 1997, *Inférence en Avant et inférence en Arrière*, Draft, p. 7.

Carlota, Smith, 2000, *Aspectual entities and tense in discourse*, p. 12, Draft. (1)

التقدمية، لأنه لا يصح أن تكون هند غنت ثم بعد ذلك صاحبها خالد. ثم لأن دلالة التوافق موجودة أصلا في الدلالة المعجمية للفعل (صاحب).

ولكن هذا الافتراض لا ينسحب على كل الأزمنة، فالماضي المكتمل يملك سمة اتجاهية دالة على مسار اتجاهي تراجعي.

لنلاحظ الفرق بين المتواليات الحديثة التالية:

12 - سقط خالد من أعلى الشرفة. كان زيد قد دفعه

13 - \* كان زيد قد دفع خالد. سقط من أعلى الشرفة

لا يدل الماضي المكتمل على مسار تراجعي إلا إذا تأخر خطيا في الجملة عن الحدث الأول، فالجملة الأولى توفر الزمن الإحالي للماضي المكتمل كي يتمكن من التوضع قبل الفاصل الزمني الذي يوفره الحدث الأول. وإذا تقدم تعذر إقامة هذا الربط<sup>(1)</sup>. غير أن وجود رابط مناسب يجعل متواليات الأحداث في (13) سليمة كما يتبين من خلال (14 و15):

14 - كان زيد قد دفع خالد، لذلك سقط من أعلى الشرفة

15 - كان زيد قد دفع خالد فسقط من أعلى الشرفة (حينما دفعه)

وفي ارتباط بالحالات المذكورة أعلاه، يطرح مشكل إلغاء السمات الزمنية الأصلية لبعض الأشكال الزمنية، مثل الماضي المستمر في الفرنسية imparfait، وفي العربية التي تعبر عنه بالتركيب "كان يفعل" فمعلوم أن الماضي المستمر يعبر عن علاقة الإدماج، أي أن زمن الحدث السابق مدمج في زمن إحالة الماضي المستمر، كما يتبين من خلال الجملتين (16) و(17):

16 - دخلت هند الغرفة، كان زيد يكتب الرسالة

#### 17 - Jean entra, Marie Telefonait

فزمن حدث الدخول في (16) مدمج في زمن إحالي ممتد، أي أن فعل كتابة زيد للرسالة بدأ قبل دخول هند واستمر بعد ذلك. وهذه الدلالة الزمنية قد يفقدها الماضي المستمر في بعض السياقات، فيصير حاملا لسمة اتجاهية تقدمية مماثلا في ذلك الماضي البسيط. يدفع هذا النمط من القراءات الزمنية الباحث في مجال الإحالة الزمنية إلى إعادة النظر في المقاربات التي تخصص مداخل الأزمنة الصرفية بسمات دلالية محددة، غير آبهة بالتخصيصات الدلالية المتعددة للأزمنة في السياق أو الخطاب، فيترتب عن الأخذ بفرضية التخصيص القبلي لسمات الزمن الصرفي بدلالة أصلية، إما تبني فرضية الدلالة الزمنية غير الموسومة أو الدلالة الزمنية بالتجرد، ويستتبع ذلك إسناد دور تأكيد أو إلغاء هذه السمات القبلي للسياق. أهم مشكل يعترض هذا التصور أنه يغيب إشكالا مركزيا يتمثل في تحديد

Ibid., p. 12. (1)

طبيعة المعلومات التي يحملها الزمن، فضلا عن إلغاء أو تأكيد سمة الدلالة الأصلية للمداخل المعجمية للصرفيات الزمنية سيرورة معقدة، لا يلعب فيها السياق وحده دورا مركزيا، فللروابط والسياق النصي والمحتوى التصوري للأفعال أدوار فاعلة في تأويل الأزمنة في الخطاب، مما يستدعي إقامة ترابلية بين أدوار هذه المكونات. وتعتبر في نظرنا نظرية موشلير حول ترابلية هذه المكونات، بحسب طبيعة السمات التي تحملها، من جهة القوة والضعف نموذجا نظريا يملك كفاية وصفية وتفسيرية ملائمة لهذا الإشكال كما سنبين.

وفيما يلي نقدم بعض الأمثلة للإبانة عن دور السياق في تغيير إحالة الماضي المستمر من الدلالة على الاحتواء إلى الدلالة على العلاقة الاتجاهية التقديمية:

18 - أشعل زيد نور الغرفة، كان النور يغمر بضوئه المشع كل ما يوجد فيها

19 - أشعل زيد سجارة، كان مذاقها العسلي يحدث بهجة لم يستطع وصفها

20 - Max éteignit la lumière. la pièce était dans le noir

21 - Max alluma la lampe, la lumière éclatante l'éblouissait

22 - Max alluma une cigarette. le tabac avait un goût de miel

لا يمكن للنور في الجملة (18) أن يكون قد غمر الغرفة قبل أن يقوم زيد بإشعاله، فالقراءة الاحتوائية *la lecture inclusive* للماضي المستمر في (18) و(19) و(20) و(21) و(22) ملغاة. فالأحداث تتوالى والزمن الإحالي يتقدم إلى الأمام، كما لو أننا بصدد الزمن الماضي البسيط الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

لماذا يتم اللجوء إلى الماضي المستمر في هذه السياقات بدل الماضي البسيط؟ ما هي الآثار التأويلية التي يرغب المتكلم في توليدها من خلال هذا الاستعمال؟ هل ينتج الترادف الزمني بين الماضي البسيط والماضي المستمر في هذه السياقات آثارا دلالية متماثلة. يعتقد موشلير أن الآثار التأويلية للماضي المستمر في الخطاب يمكن فهمها في نظرية تداولية للزمن في اللغات الطبيعية، إذا أدرجنا مفهوم المنظور الذاتي<sup>(1)</sup>. فاستعمال الماضي البسيط في (21) ينتج منظورا زمنيا محايدا، خلافا للماضي المستمر الذي يجعل المنظور الزمني للفعل *éblouissait* منقولاً من وجهة النظر الذاتية لفاعل الجملة "Max"، كحالة ناتجة عن فعل إشعال النور، يحس أثرها بشكل خاص، وهذا الأثر التأويلي لا يمكن للماضي البسيط أن يدل عليه.

قبل الانتقال إلى عرض نظرية موشلير حول ترابلية المكونات المتحركة في القراءة الاتجاهية للأزمنة في الخطاب، كسيرورة استنتاجية تضبطها ترابلية سمات مجموعة من

Ibid., p. 18-19. (1)

المكونات المتحركة في مسار النسق الاتجاهي. نقترح تقديم بعض الأمثلة مستقاة من نماذج تمثيلية متباينة، تدعم فرضية عدم حمل الزمن الماضي في اللغة العربية لسمة اتجاهية بشكل قبلي<sup>(1)</sup>، ويمكن تعميم هذا التصور على متواليات الأحداث في الخطاب في الزمن الحاضر والمستقبل كذلك.

23 - ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾

[سورة الإسراء: 2].

24 - ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ \* وَنَجَّيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ \*

وَوَصَّرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْعَالِينَ \* وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ \* وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

[سورة الصافات: 114-118].

25 - ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ \* إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

[سورة ص: 73-74].

26 - "كان السلطان مأخوذاً بالجمال الذي يطوقه من كل ناحية ولفت نظره أن

ضوء النهار باهر، والشمس لا تغيب. استغرب ذلك، نظر إلى ساعته أكثر من مرة، لاحظ ناصر السحيمان استغراب السلطان"، عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص 8.

27 - "حتى ظهر اليوم التالي، انشغل السفير ورجال السفارة بإعادة ترتيب إقامة

الحاشية والمرافقين إذ جرت مشاورات عديدة تدخل فيها الكثيرون من أجل توزيع الحرس، وتغيير الغرف، وتأمين المترجمين والسيارات" عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص 9.

28 - "وخرج إسماعيل يودع بعض أصدقائه ثم انتهى إلى الميدان، وقد اقترب الغروب...

تتلقف آذانه ما أمكنها من نداءات الباعة التي ألفها" يحيى حقي، قنديل أم هاشم، ص 17.

يمكن قراءة المثال (23) قراءة زمنية دالة على مسار استنتاجي<sup>(2)</sup> تقديمي. فجعل موسى

(1) يفضل موشليير عدم تخصيص الأزمنة بسمات اتجاهية بشكل قبلي، بالرغم من وجود أمثلة مضادة يجسدها الماضي البسيط واستعملاته الاتجاهية في اللغة الفرنسية، إلا أنه يفضل استعمال آليات تفسيرية أخرى لاشتقاق هذه العلاقات الاتجاهية. فبالنسبة إليه لا توجد أية علاقة اتجاهية مستنتجة بشكل قبلي، وإنما تبنى العلاقات الاستنتاجية على أسس دلالية أو تداولية.

ينظر: Moscheller, 2000, Le model des inférences directionnelles, p. 60.

(2) يعتبر موشليير أن تأويل الأزمنة في الخطاب سيرورة استنتاجية، لأن مؤول الزمن مدعو إلى اتباع مسار تأويلي معقد، يبدأ ببناء تمثيل ذهني لدلالة الزمن الصرفي، نظراً لكون الأزمنة الصرفية عبارة عن كيانات حاملة لمعلومات إجرائية procedural، توجه صيغة تأويل المحتوى القضي والتصورى للجمل، وتمنح توجيهات instructions أو تعليمات لمؤول الخطاب، تخص خطاطة المسار الزمني الذي ستسقط فيها الأحداث، لكن هذا المسار الاستنتاجي لا يعتمد فيه المؤول على الأزمنة فقط، بل تتطافر في تحديده مكونات أخرى مثل السياق النصي والروابط، وعلاقة الزمن بأزمنة أخرى في المتواليات الحديثة، والمعلومات التي نملكها عن العالم الخارجي. ويستلزم تأويل الأزمنة في الخطاب النفاذ إلى مجموعة من المعطيات التي لا يشكل بالضرورة الزمن الصرفي عنصراً مركزياً فيها.

هدى لبني إسرائيل نتيجة مترتبة على إتيانه الكتاب. أما المثال (24) فيمثل نموذجاً للتباس المسار الاتجاهي، فمتوالية الأحداث في النص تتأرجح بين القراءة الاتجاهية التقدمية، وقراءة تنعدم فيها السمات الاتجاهية. يحتوي الفعل الأول الذي تبدأ به الآية زمنياً كل المتواليات الزمنية التي تتلوه في النص، فالنجاة والنصر وإتيان الكتاب والهداية يفسر فعل المن على موسى وهارون وبني إسرائيل عموماً. أما فعل النجاة والنصر وإتيان الكتاب يمكن أن ينتظم في مسار اتجاهي تقدمي، وهنا لا بد للمؤول أن يستحضر السياق العام لخروج بني إسرائيل من مصر، وتخلصهم من بطش فرعون، حتى يتمكن من ترتيب أزمنة الأحداث في النص، فعبور بني إسرائيل البحر بتدخل المعجزة الإلهية فعل نجاة، استتبعه النصر، أما تلقي موسى للكتاب فلم يتم إلا بعد فعل الخروج. وفيما يخص فعل الهداية فمساره الاتجاهي ملتبس، يمكن أن يفهم أنه حاصل بعد إتيان الكتاب أو قبله عندما كان ينذر موسى أتباعه في مصر قبل الخروج.

يجسد المثال (25) غياب القراءة الاتجاهية، فالعلاقة الزمنية بين استكبار إبليس وكفره ليست تقدمية، لأن الفعل المساعد "كان" يدل على حالة، والحالة تعبر عن سيرورة متجانسة لها سمة الامتداد واحتواء أزمنة الأحداث السابقة. إن الكفر ليس لاحقاً على الاستكبار، وإنما متزامن معه. وهذه القراءة الاحتوائية يعبر عنها المثال (26)، حيث يبدأ المقطع السردي بفعل دال على حالة انبهار السلطان بما يحيط به، ثم تخصص المتواليات الحديثة اللاحقة الأحداث الجزئية المجسدة للحالة في شكل مسار استنتاجي تقدمي، فهناك لفت ضوء النهار لنظر السلطان، ثم استغرابه ثم نظره إلى الساعة. وينعدم المسار الاتجاهي في المثال (27) حيث يشير السارد إلى انشغال السفير ورجاله على امتداد زمني يخصصه الظرف "حتى ظهر اليوم التالي"، أما المشاورات فهي ليست لاحقة لزمان الانشغال بل هي محتواة فيه. وتظهر هذه العلاقة الاحتوائية أو التوافقية بشكل أكثر وضوحاً في المثال (28)، فاقتراب الغروب حاصل في زمن وصول إسماعيل إلى الميدان، والزمن لا يتقدم وإنما يتوافق، لأنه دال على اكتمال حاضر *present perfect*، في حين أن زمن تلقف آذان إسماعيل لنداءات الباعة لا يملك سمة اتجاهية تقدمية، لأنه حاصل بعد وصوله إلى الميدان.

إذا كانت الأمثلة المقدمة أعلاه تمثل متواليات حديثة وزمنية في الماضي، فماذا عن الزمن الحاضر والمستقبل؟ هل يملك سمات اتجاهية؟ تبين الأمثلة الموالية أن ما ينسحب على الماضي ينسحب كذلك على الحاضر والمستقبل:

29 - ها هو ذا اللاعب يضع الكرة، يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه

الآن نحو المرمى ويقذف الكرة

30 - ماذا يفعل عمر الآن في الحديقة؟

إنه يلعب في المروحة ويسقي الورود ويجري هنا وهناك ويأخذ كرتة ويتسلق الشجرة  
31 - سيسافر خالد إلى الرباط، سيشتري السيارة، سيلتقي صديقه، سيزور الحديقة  
تنظم أزمنا الأحداث في المثال (29) وفق مسار تدرجي، تتسلسل فيه الأحداث في  
ترتيب يراعي تقدم الزمن الإحالي نحو الأمام. ومعلوم أن سياق التعليق على المشهد الرياضي  
الذي يضطلع به الصحفي، يجعل القراءة التراتبية لأزمنا الأحداث أكثر وروداً. فالتراتبية  
محكومة بالموقع الذي يحتله ناقل الأحداث، حيث إن المنظور الزمني قائم على الإدراك الحسي  
(المشاهدة). أما في المثال (30) يمكن أن نفترض أن نقل الأحداث غير قائم على المشاهدة،  
فلو افترضنا أن ناقل الأحداث يبني تصوره لأفعال عمر في الحديقة على سلوك اعتيادي يقوم  
به باستمرار عندما ينزل إلى الحديقة، ستصير الأحداث غير خاضعة بالضرورة لنظام  
تسلسلي. وقد تكون الأحداث متسلسلة في سياق آخر يعتمد المشاهدة البصرية، معنى ذلك  
أن السياق العام ووجهة النظر التي يتخذها السارد تتحكم في طبيعة السمة الاتجاهية للأزمنا.  
وتسحب الملاحظة نفسها على المثال (31).

النتيجة التي نخلص إليها أن الأزمنة في اللغة العربية لا تملك سمات اتجاهية، ونستثني من  
هذا التعميم الماضي المكتمل. ولا ينطبق ذلك على جميع اللغات، فأزمنا الماضي في الفرنسية  
تحمل سمات اتجاهية<sup>(1)</sup> يمكن تأكيدها أو إلغاؤها في السياق، وإلا كيف نفسر جواز الجملة  
(32) ولحن الجملة (33)؟

32 - l'avion atterrit, les voyageurs descendirent

33 - \* les voyageurs descendirent, l'avion atterrit

لاحظ أن تغيير الترتيب الخطي للحدثين في الماضي المركب لا ينتج عنه لحن البنيتين:

34 - l'avion a atterri, les voyageurs ont descendu

35 - les voyageurs ont descendu, l'avion a atterri

لكن إذا افترضنا أن الأزمنة في اللغة العربية لا تحمل سمات اتجاهية، فكيف يمكن تفسير

تقابل البنيات التالية:

(1) أوضح لوي دوصوسير أن الماضي البسيط في اللغة الفرنسية قد يحمل في سياقات متعددة سمات تتعارض  
مع سمته الاتجاهية غير الموسومة (التقدم إلى الأمام)، ويقترح تفسيراً لهذا التعارض في إطار نظرية  
موشلير حول تراتبية سمات المكونات المحددة للمسار الاتجاهي، فالزمن يحمل سمة اتجاهية ضعيفة يمكن  
إلغاؤها في سياق سمة اتجاهية قوية مختلفة للمسار الاتجاهي الذي ترسمه سمة الزمن الاتجاهية.

- De Saussure Luis, 1998, Quand le temps ne progresse pas avec le passe simple, université de  
Genève, Draft, p. 3.

- 36 - شرب سقراط السم، مات  
 37 - \* مات سقراط، شرب السم  
 38 - سقطت المزهريّة، تكسرت  
 39 - \* تكسرت المزهريّة، سقطت

يستلزم تفسير التقابل في الجمل أعلاه اعتماد نظرية موشلير حول تراتبية السمات الاتجاهية. يفترض موشلير أن الأزمنة والروابط والسياق والمحتوى التصوري للأفعال عناصر حاملة لسمات اتجاهية، إما قوية أو ضعيفة، وأن هذه العناصر تدخل في تراتبية ينتج عنها أن السمة القوية تلغي أو تؤكد السمة الاتجاهية الضعيفة، وينسحب ذلك على تفاعل السمات الضعيفة فيما بينها.

وفيما يلي جرد لأهم المكونات الفاعلة في المسار الاتجاهي للزمن في الخطاب وسماتها:  
 أ. تحمل المعلومات السياقية سمة اتجاهية قوية دالة على مسار تقدمي (إلى الأمام)، أو تراجع (إلى الخلف).

ب. سمات الزمن الصرفي الاتجاهية ضعيفة.

ج. السمات الاتجاهية للروابط قوية.

د. السمات التصورية للأفعال ضعيفة.

هـ - تنشط السمات القوية أو الضعيفة المسار الاتجاهي.

و. يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي معاكس.

ز. يمكن تأكيد سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي مماثل.

ح. يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة اتجاهية قوية.

ط. إذا تعارضت سمة اتجاهية ضعيفة في مسارها الاتجاهي مع سمة اتجاهية قوية، ذات مسار معاكس، تكون الغلبة للسمة القوية.

ي. يمكن إلغاء سمة قوية بواسطة سمة اتجاهية قوية.

يتبين من خلال هذا التخصيص، أن السياق والروابط يضطلعان بدور فعال في تأكيد أو إلغاء سمات الزمن الاتجاهية في الخطاب، ويسهل استنباط هذا التصور من نظرية موشلير التي يمكن عدها نظرية تداولية للزمن تستند إلى فرضية الإغناء السياقي لتأويلات الأزمنة في الخطاب. فكلفة المعالجة أو الحساب الذهني calcul mental للخصائص الاتجاهية للملفوظات الزمنية، تقتضي نفاذ المؤول إلى مجموعة من المعلومات اللسانية التي ترمزها Encode، علاوة عن المعلومات السياقية.

يمثل المثال (40) للخاصية (و):

40 - انكسرت المزهريّة. كانت قد سقطت

يجسد الماضي المكتمل مسارا اتجاهيا تراجعيًا، وبالتالي يلغي إمكانية قراءة متوالية الأحداث قراءة تقديمية. كما يبين لحن الجملة (41):

41 - \* انكسرت المزهريّة ثم كانت قد سقطت

أما الخاصية (ز) فيسهل التمثيل لها من خلال الجملة (42):

42 - شرب زيد سما قاتلا، مات

يعبر المحمول المركب "شرب سما، مات" عن علاقة تصورية سببية بغض النظر عن المعلومات الزمنية التي يحملها، وهذه العلاقة السببية تستلزم ترتيبا زمنيا بين حدث شرب السم الذي يسبق تصوريا وزمنا حدث الموت. ويأتي بعد ذلك الزمن كسمة اتجاهية ضعيفة ليؤكد الترتيب الزمني للمحتوى التصوري للأفعال كسمة زمنية اتجاهية ضعيفة.

وفيما يخص الخاصية (ح) فيمكن التمثيل لها بالجملة (43):

43 - مات خالد لأنه شرب سما

حيث ينعكس الترتيب السببي والخطي للحدثين، ويأتي الرابط (لأن) الحامل لسمة اتجاهية زمنية قوية دالة على المسار الاستنتاجي التراجعي لإلغاء سمة الزمن الاتجاهية الضعيفة، الدالة على تقدم مسار الأحداث، وإلغاء الخاصية الترتيبية التي تستلزمها البنية التصورية للمحمول. وتشكل الجملة (43) نموذجا تمثيلا مناسبًا للخاصية (ط).

يمكن تصور وجود تراتبية بين السمات الاتجاهية الضعيفة، وبشكل أخص بين المحتوى التصوري للمحمولات المركبة وسمات الزمن، وهذه التراتبية لا تطبق في جميع السياقات، حيث يمكن خرقها في سياقات محددة حسب طبيعة العلاقة السببية الرابطة بين المحمولين (سببية رتيبة أو غير رتيبة) *causalité monotone ou non - monotone*.

يجسد المثال (44) هذه الخاصية التراتبية:

44 - \* مات خالد. شرب سما

يشترط المحتوى التصوري للمحمول المركب "شرب سما مات" الترتيب الخطي الذي يعكس علاقة سببية وزمنية بين الحدثين، ويمكن أن نفترض أن هذه السمة، وإن كانت ضعيفة إلا أنها أعلى سلميا من سمة الزمن، وبالتالي لا يمكن خرقها، أو الغاؤها بسمة اتجاهية زمنية ضعيفة. وهو ما يجسده التقابل بين الجملتين (32) و(33) أعلاه، الذي يبين بجلاء كيف أن تعارض سمة اتجاهية تصورية للمحمول مع سمة اتجاهية زمنية للزمن الصرفي يقتضي الاستجابة لشرط السمة الاتجاهية الأعلى في السلمية، وإن كانت السمة ضعيفة. أما التقابل بين (34) و(35)، فلا يشكل طعنا في هذه السلمية، لأن الماضي المركب لا يملك أية سمة



اتجاهية مخصصة، وبالتالي لا يدخل في تنافس مع السمة الاتجاهية التصورية للمحمول<sup>(1)</sup>. وبالتالي نستنتج أن التأويل الاتجاهي للملفوظات يقتضي التأليف بين سمات اتجاهية متعددة المصادر (روابط، أزمنة صرفية، سياق نصي، سياق خارجي)، وترتيبها هرميا، ثم اعتماد هذه الهرمية في الحساب الاستنتاجي الاتجاهي<sup>(2)</sup>.

كيف يمكن التمثيل للمبدأ (ي)؟ بما أن الروابط والسياق يمثلان في نسق موشلير الكيانات الحاملة للسمات الاتجاهية القوية، ينبغي إذن البحث عن أمثلة تجسد حضور تنافس سمة السياق وسمة الروابط. ولناخذ كنموذج المثال (45):

45 - ها هو ذا اللاعب يضع الكرة، ثم يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه نحو المرمى ثم يقذف الكرة نحو الهدف، لأنه تلقى تعليمات من المدرب في اللحظة التي تلقف فيها الكرة بأن يسدد الكرة في اتجاه المرمى.

لاحظنا سابقا أن سياق التعليق على مباراة يستلزم تقديم المشاهد في شكل تسلسلي، فالسياق يشرط سمة اتجاهية تقدمية تتوافق مع السمة الاتجاهية للرابط "ثم" كسمة قوية. غير أن الرابط "لأن" يكسر المسار التقدمي للأحداث، ويخلق مساراً معاكساً تراجعياً. يجسد المثال تأكيد سمة اتجاهية قوية (السياق) لسمة اتجاهية قوية (الرابط)، وإلغاء سمة اتجاهية قوية (الرابط لأن) لمفعول سمة اتجاهية قوية (السياق). غير أن هذا المثال في اعتقاد موشلير لا يجسد حالة عامة لا تقبل الاستثناء، فمفعول سمات السياق عنده أعلى في السلمية التراتبية من الروابط، حيث يمكن لسمة السياق أن تلغي سمة الرابط. وقد مثلنا في المثال (45) للرابط (ثم) الذي يحمل سمة اتجاهية قوية بخلاف الواو التي تعتبر ضعيفة في الدلالة على الترتيب

---

(1) تعتبر التراتبية عند موشلير نتاج تطبيق مبادئ النظرية الأمثلية optimality theory التي أبانت عن نجاعتها في تحليل الظواهر الصوتية في اللغات الطبيعية، في مجال دراسة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب. فالمعلومات التي تدخل في حساب التأويل الزمني الاتجاهي تنتظم في سلمية شبيهة بالسلميات التي تبني في التحليل الصوتي الأمثلي، حيث ترتب السمات بحسب القوة أو الضعف أو بحسب الوسم وعدم الوسم. وتتدخل بعد ذلك مجموعة من المبادئ في انتقاء الخرج السليم. وأهم هذه المبادئ مبدعان عند موشلير:

أ - مبدأ الاقتصاد: قلص المجهود المعرفي في حساب الإحالة الزمنية للملفوظات.

ب - مبدأ الأمثلية: قلص التنافس أو التعارض بين السمات الاتجاهية.

فتراتبية السمات الاتجاهية التي يقترحها موشلير تساعد على تحقيق المبدأ (ب)، وبالتالي تقلص الكلفة المعرفية في الحساب الذهني للعلاقات الزمنية الاتجاهية للملفوظات في الخطاب انسجاماً مع ما يقتضيه المبدأ (ب).

ينظر: Moeschler J, 2000, Inférence directionnelle et autres objets temporels, p. 174, Université de Geneve.

(2) Moeschler J, 2000, Le modèle des inférences directionnelles, cahiers de linguistique française, no. 22, pp. 72-73.

- Moeschler, 1999, Economy and pragmatic optimality: the case of directional inferences, department of linguistic, university of geneva, pp. 7-8.

الزماني للأحداث، فالمتواليات الحديثة التي تستعمل رابط الواو قد تفيد الترتيب وقد لا تفيده، وإدماج الواو في المثال (30) أعلاه لا يلغي القراءة غير الترتيبية للأحداث. بينما يلغي الرابط "ثم" القراءة غير الترتيبية ليشترط النظام الزمني التسلسلي للأحداث.

سنيين فيما يلي من خلال نماذج تمثيلية مستقاة من الخطاب القرآني، مدى تحكم الروابط في توجيه مسار التأويل الاستنتاجي للأحداث في الخطاب. فالرابط باعتباره حاملا لسمات زمنية اتجاهية قوية يلغي السمات الاتجاهية الضعيفة للزمن الصرفي. لنلاحظ المعطيات التالية:

46 - ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ \* وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى

أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [سورة القمر: 11-12].

47 - ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا \* وَأَعْتَرَلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ

مَنْ دُونَ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا \* فَلَمَّا اعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا \* وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [سورة مريم: 47-50].

48 - ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ

وَكَيْلٌ \* فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَىٰ الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ \* فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة القصص: 28-30].

49 - ﴿وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا \* فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [سورة مريم: 16-18].

تنظم متواليات الأحداث في المثال (46) وفق مسار اتجاهي يراوح بين التقدم إلى الأمام والتواقت أو الاحتواء. فحدث تفجير الأرض عيوننا لاحق لحدث فتح أبواب السماء، نظرا لوجود فاصل زمني يفصل بين الحدثين. وتتوافق سمة "الواو" الاتجاهية، وإن كانت ضعيفة في الدلالة على الترتيب الزمني كما أشرنا، وسمة الزمن الاتجاهية. أما حدث التقاء الماء فحالة ناتجة لتفجير الأرض عيوننا، وهي حالة محتواة في الفاصل الزمني. وهذا التداخل أو بعبارة أدق، التواقت بين الحدثين يجعل سمة الرابط الاتجاهية الدالة على التقدم إلى الأمام غير نشيطة. فالتأويل الاستنتاجي للمسار الزمني للأحداث يراعى فيه هنا معرفتنا بطريقة انتظام الأحداث في العالم الخارجي. ومعنى ذلك، بتعبير موشلير، أن سمة اتجاهية سياقية قوية تهيمن وتلغي سمة الرابط القوية.

وفي المثال (47)، يرد الماضي بعد الرابط "لما" دالا على العودة إلى الخلف، أي الماضي

المكتمل. والتقدير "لما كان قد اعترلهم". فحدث الاعتزال يرد ذكره في بداية الآية وتتم العودة إليه.

ومعنى ذلك أن الرابط يحمل سمة اتجاهية دالة على مسار تراجعى، وبالتالي يلغى سمة الماضي الصرفية الدالة على مسار اتجاهى تقدمى. وتسمح هذه العودة بذكر أحداث لاحقة لحدث الاعتزال مرتبة تسلسليا وفق مسار اتجاهى تقدمى (وهبنا له إسحاق ويعقوب، ثم جعلنا بعد ذلك كلا نيبا...)، وحينئذ يؤول الماضي الصرفى بسمة اتجاهية تقدمية، خلافا للماضى الذى يرد بعد "لما"<sup>(1)</sup>.

وتنسحب القراءة الزمنية نفسها على المثال (48)، فقضاء موسى الأجل تمت الإشارة إليه دون ذكر تفاصيل الأحداث التى تضمنها، وتمت العودة إليه مع استعمال الرابط "لما" الذى أفاد العودة إلى الخلف. وذكر بعده حدث متسلسل انتظم فى مسار اتجاهى تقدمى (آنس نارا)، وتمت العودة إلى الخلف من جديد باستعمال الرابط "لما" فى نهاية الآية، لإدراج حدث لاحق، ويتعلق الأمر ببدء الله لموسى وحديثه معه.

أما المثال (49)، فيجسد استعمال الرابط "إذ" ذا الإحالة العهدية الذهنية<sup>(2)</sup>، الذى يبرر فاصلا زمنيا معروفا فى ذهن المستمع أو القارئ، مذكورا فى سياقات سابقة، وغير وارد فى السياق النصى المباشر، أى الآيات التى تسبق مباشرة الآيات 28 و29 و30. وتشبه الإحالة الزمنية هنا، إحالة أداة التعريف فى الأسماء التى قد تراوح بين الإحالة العائدية والإحالة العهدية الذهنية. يشترط الرابط "إذ" إذن مسارا استنتاجيا دالا على التراجع، وتختلف علاقة الأحداث اللاحقة للرابط، عن العلاقة التى ينسجها الرابط "لما". فالعلاقة هنا بين الانتباز ومتوالية الأحداث (اتخاذ المكان حجابا وإرسال الملاك) علاقة احتواء، أى أن هذه الأحداث كلها متضمنة فى حدث انتباز مريم للمكان، فالأحداث تقع على امتداد الفاصل الزمني لوجود مريم بالمكان الشرقى، وبتعبير لاسكريد وأشير<sup>(3)</sup>، تستلزم "إذ" علاقتين زمنيتين

(1) يدل عدم ظهور الرابط "كان" فى بنية "لما فعل" داخل السياق، أن الماضي الصرفى فى اللغة العربية، يقبل التأويلات الزمنية الثلاثة التى تدل عليها أزمنة الماضي فى اللغة الفرنسية والإنكليزية أى: الحاضر المكتمل والماضى المكتمل والماضى، وأن سمات السياق والروابط تشترط طبيعة التأويل الزمني المناسب لصورة "فعل" فى اللغة العربية.

(2) نستثمر التمييز بين سمة العهدية الذهنية وسمة العودة إلى الخلف العائدية، الوارد فى عمل التوكاني: - التوكاني، 2001، خصائص الأفعال الجهية والزمنية فى اللغة العربية، ص 294.

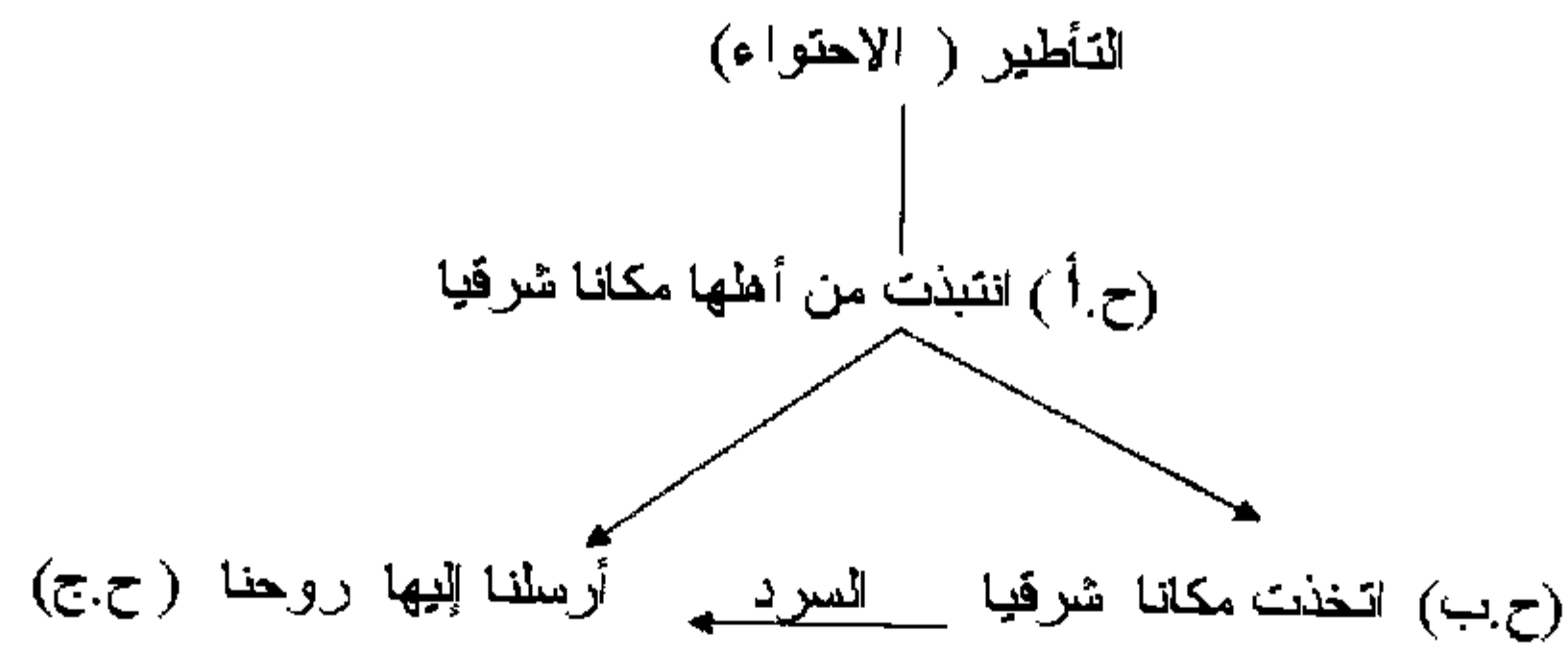
علما بأننا نختلف مع التوكاني فى طبيعة النموذج الذى نتبناه لتفسير العلاقات الزمنية فى الخطاب، حيث تعتمد التوكاني نموذج تير مولن، بينما نعتمد فى عملنا نموذج موشلير، لكونه يتيح إمكانية تفسير العلاقات الزمنية بموجب نسق من السمات الاتجاهية فاتحا إمكانية رصد وفحص مجموعة من المعطيات. وهو ما لا يستطيع نموذج تير مولن رصده.

(3) ينظر:

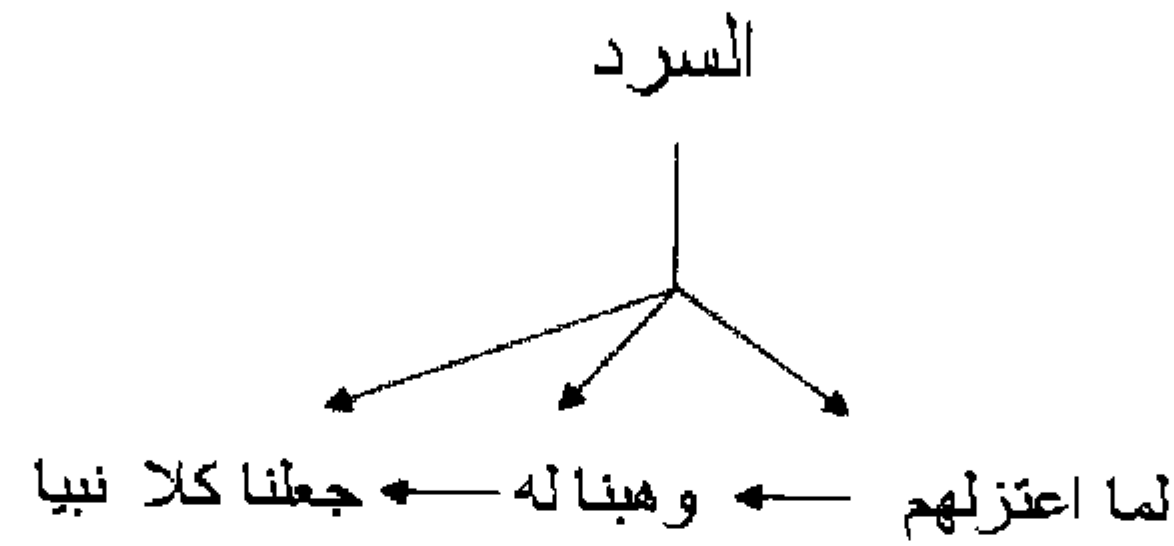
- Moeschler, 1999. Economy and pragmatic optimality, pp. 21-22.

حيث وردت الإشارة إلى العلاقتين الخطابيتين التاطير والسرد فى نظرية لاسكريد وأشير Lascarides and Asher، التى شكلت منطلقا بالنسبة لموشلير لإغناء نسق السمات الاتجاهية بسمة إضافية، يتعلق الأمر بسمة "الاحتواء" inclusion.

خطابيتين: التأطير أو الاحتواء (élaboration) والسرد التقدمي. تمثل الخطاطة التالية للعلاقتين الزميتين في المثال المشار إليه:



تنظم العلاقة بين الحدث (ب) و(ج) وفق مسار تقدمي. ويشرف على هذا المسار حدث مؤطر يحتوي الحدثين وهو الحدث (ح.أ). هذه العلاقة التأطيرية لا يستلزمها الرابط (لما)، فالأحداث التي ترتب بعده خطيا، تنظم في مسار اتجاهي تقدمي، كما تبين الخطاطة التالية:



يسهل تفسير علاقة الاحتواء في إطار علاقة الكل بالجزء part-whole relation، فالحدث المؤطر يشكل بنية حدثية كلية تتضمن أحداثا تجسد أجزاءه الفرعية<sup>(1)</sup>. وهذه العلاقة لا يمكن لمؤول الخطاب أن يبينها، إلا ضمن مسار استنتاجي يفترض من خلاله وجود فاصل زمني ممتد وغير محدود يتضمن فواصل زمنية متتابعة، مما دفع موشلير إلى إضافة سمة المحدودية واللامحدودية ضمن نسقه السماتي<sup>(2)</sup>. وتمكننا هذه السمة الإضافية من فهم سلوك "حتى" في اللغة العربية. لنلاحظ التقابل بين الجملتين (50) و(51):

ويقترح موشلير إغناء النظرية التركيبية للزمن، بإضافة السمات الاتجاهية في التمثيل التركيبي للزمن، الذي يستعمل التشجير على النمط التوليدي، حيث ترد الأفعال والزمن والرابط مزودة بسمات اتجاهية، يتم إخضاعها لحساب calcul المسار الاتجاهي للملفوظات، استنادا لهرمية السمات التي تصفي البنيات الزمنية اللاحنة، أو تسند تأويلات زمنية سليمة إلى البنيات التي تحترم تراتبية السمات. ويعتقد موشلير أن النظرية التداولية للزمن تمكن من إغناء الأنساق النظرية التركيبية المقترحة للزمن، التي تعتبر في نظره غير كافية لمعالجة سلوك الزمن في الخطاب.

- Ibid., pp. 15-17.

(1) Ibid., p. 21.

يصطلح على هذا النمط من العلاقات في الأدبيات الدلالية الانجلوساكسونية بنظام Mereology. وهو عبارة عن نظام يصف علاقة الجزء بالكل في الكيانات الأشياء التي تمعجمها الأسماء في اللغات الطبيعية. ويقترح غاليم توسيع هذا الصنف من العلاقات ليمتد إلى نظام الأحداث في اللغات الطبيعية. ينظر:

- محمد غاليم، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص 123-132.

(2) Moeschler, Ibid., pp. 21-22.

50 - سرت حتى بلغت قمة الجبل

51 - أسير حتى أبلغ قمة الجبل

يحمل الرابط "حتى" سمة اتجاهية تقدمية، لذلك فحدث البلوغ يغلق الحدث ويجعله محدوداً، لأن الرابط يحمل سمة جهية دالة على المسار الهدف الذي يشكل نقطة تأوج telecity الحدث السابق، فمع نهاية المسير يبدأ وينتهي في نقطة زمنية واحدة حدث البلوغ، باعتباره دالا على جهة الإتمام. وبالتالي فالبلوغ فاصل زمني متماد coextensive مع حدث السير. وفي إطار نظام العلاقات بين الأحداث يمكن أن نضيف سمة أخرى، وهي سمة التمداد التي تمثل بعداً آخر في نظام أبعاد البنية الزمنية للأحداث. الفرق بين الجملة (50) و(51) يتجلى في التقابل بين سمة المحدودية واللامحدودية، فالمسار الهدف في (51) لم يتم بلوغه، وتستعمل اللغة العربية الزمن الحاضر في هذا السياق للتمييز بين المحدودية واللامحدودية، باعتبار أن الحاضر دال على جهة الإتمام. والملاحظ أن الرابط لا يدل على سمة اتجاهية تقدمية إلا إذا دلت الأحداث على سمة المحدودية، أما إذا أفادت اللامحدودية، فالرابط تصير سمة الاتجاهية التقدمية محايدة، لأن الحدث الثاني (البلوغ) في متواليّة الأحداث لم يتحقق بعد، وبالتالي فهو ليس لاحقاً بالنسبة للحدث الأول. وهناك ملاحظة دالة يمكن إبدائها بشأن المثال (50)، فسمة الرابط الاتجاهية قوية، وبالتالي لا تقبل ظهور سمة زمنية دالة على مسار مختلف، ونعني به المسار الاتجاهي التراجعي الذي يجسده الماضي المكتمل. لاحظ لحن الجملة (52):

52 - \* سرت حتى كنت بلغت قمة الجبل

لقد حاولنا أن نبين الدور التي تلعبه فرضية تراتبية السمات الاتجاهية في تفسير مجموعة من المعطيات المرتبطة بنظام الأزمنة والأحداث في الخطاب. لكن هذه الفرضية لا تشكل سوى تصور ضمن مجموعة من فرضيات العمل التي يتبناها موشلير. ولا يمكن فهمها إلا ضمن نسق نظري يبني على تصورات أساسية للإطار التداولي المعرفي la pragmatique cognitive، الذي تشتغل ضمنه مجموعة "مختبر الإحالة الزمنية"، بجامعة جونيف. وفيما يلي سأقدم أهم التصورات المؤسسة لهذا الإطار:

أ. يعتبر موشلير أن الأنظمة اللغوية مؤسسة على عنصرين مركزيين<sup>(1)</sup>، يساهمان بشكل فعال في تشكيل تمثالتنا المعرفية للعالم: مقولات ذات محتوى تصوري، تجسدها المقولات المعجمية الجوهرية كالأسماء والأفعال والصفات. نستطيع بواسطة الأسماء بناء تمثالت ذهنية لموضوعات العالم الخارجي، وتجسد عنده السمات الدلالية أساس المعلومات التصويرية التي

(1) Moeschler, 2000, Inferences directionnelles et autre objets temporel, pp. 7-16.

ينفذ إليها الذهن، لصياغة معان لهذه الكيانات. أما الأفعال فتمثل المقولات التصورية للأحداث، ككيانات تملك بدورها نسقا من السمات الجهمية (الإنجاز والنشاط والإتمام والحالة)، التي تساعد الذهن على تمثيل الأحداث ككيانات لها ورود في العالم الخارجي.

أما النوع الثاني من المقولات فذو محتوى إجرائي procedural، لا يحمل محتوى تصوريا محددًا، وإنما يسهل السيرورات التمثيلية التي ينجزها الذهن، أثناء بناء تأويل للعبارات. ويمثل هذا النمط الإجرائي الروابط والزمن والضمائر وبعض الظروف. فالروابط مثلا تسمح بقرن بنيتين محدّدة حسب السياق نوع التأويل الدلالي الذي يمكن إسناده لكيانات تصورية، تبقى في غياب الرابط ملتبسة. تخلق الروابط نظاما من العلاقات (الاستنتاج، السببية، الوصل، الاستدراك، التعارض) يصعب بناؤها بواسطة المقولات التصورية، فالمحتوى التصوري لتوالي من الأفعال في عبارة ما، لا يكشف عن نمط المسار الاتجاهي، ولا يمكن أن يكشف عن النظام الزمني الإحالي الممكن. وهذه المعلومات يبيها بواسطة الذهن التمثيلات المعرفية للجمل، وبشكل أخص ما يصطلح عليه موشلير بالصورة القضية التامة للملفوظ. ولنأخذ كمثال جملة مجردة من الزمن، مثل "جري محمد". فلكي يحول الذهن المحتوى التصوري للجملة، المتشكل من مقولة تصورية حديثة "جري"، ومقولة تصورية دالة على ذات "محمد"، إلى محتوى قضوي تام، ينبغي أن ينفذ إلى معلومات تخص زمن الحدث: هل له ورود في الحاضر؟ أم مسقط في فاصل زمني ماضي؟ أم يدل على استمرار وعادة؟ أم يدل على حدث سيحصل في فاصل لاحق؟ وبالتالي يحاول موشلير أن يبيها التمييز بين المقولات التصورية والإجرائية على أساس معرفي<sup>(1)</sup> cognitif. وما يميز هذين النمطين من المقولات، أن المقولات الإجرائية لا تملك محتوى دلاليا ثابتا، فالخصائص الدلالية للزمن والروابط حساسة للسياق. وفي هذا الإطار يبين موشلير فشل النظريات الدلالية التي حاولت صياغة سمات دلالية مخصصة للزمن في اللغة الفرنسية، فالماضي المستمر Imparfait لا يملك خصائص دلالية مشتركة بين جميع استعمالاته<sup>(2)</sup>. ويتمثل الإشكال الذي يواجه المقاربات الدلالية في محاولة بناء مداخل معجمية دلالية للزمن، بشكل مماثل للمداخل التي تبني للمقولات التصورية، غير آبهة للفرق بين نمطين من المقولات، لا ينتميان إلى صنف واحد ذي خصائص متجانسة<sup>(3)</sup>.

(1) Ibid., p. 12.

(2) Ibid., p. 11.

(3) لا يعارض موشلير إمكانية صياغة خطاطة دلالية عامة لسمات الأزمنة كمقولات إجرائية، غير أن هذه الخطاطة، ينبغي أن تخصص خاصية دلالية عامة تتكرر في جميع سياقات استعمال الأزمنة، وستشكل هذه الخطاطة المحتوى التصوري للزمن. ولا تطعن هذه إمكانية في التمييز الذي يقيمه بين المقولات التصورية والإجرائية، على اعتبار أن الزمن قد يحمل سمة تصورية ضعيفة وسمة إجرائية قوية.

ب. يتبنى موشلير نظرية الملاءمة pertinence لدى ويلسون ودان سيربر Wilson and Dan Sperber، المدرجة ضمن إطار نظري يعرف بالتداوليات المعرفية التي تنطلق من تصور فودور Fodor حول آليات معالجة الذهن للمعلومات اللسانية<sup>(1)</sup> في قوالب معرفية منفصلة. فبالنسبة لسيربر تستقبل قوالب الإدراك الحسية (السمعية والبصرية) المثيرات اللغوية اللفظية فتحولها إلى معلومات قابلة للمعالجة من لدن النسق اللساني. وهذه الصورة يعالجها النسق اللغوي المتخصص، ليحولها إلى صورة منطقية أي صورة دلالية جزئية، كمتوالية مبنية من المفاهيم. وبعد ذلك تنقل هذه الصورة الدلالية الجزئية إلى النسق المركزي في الذهن الذي يقوم باستنتاجات واستنباطات، مستعملا آليات معرفية متعددة مثل التعميم والمقارنة والاستنباط، وبالتالي ينفذ إلى قوالب لسانية متعددة، وإلى الذاكرة قريبة المدى وبعيدة المدى، والمعلومات السياقية، لبناء الصورة القضية التامة للملفوظ، حيث يتم إسناد كل أشكال الإحالات، مثل الإحالات الزمنية أو الاستلزامات المنطقية أو السياقية وأشكال فك الالتباس. وتمثل الصورة القضية التامة البنية الأكثر استجابة لمبدأ الوجود، لأنها تتناسب مع مقصدية المتكلم.

الافتراض الذي ينطلق منه موشلير<sup>(2)</sup> بصدد المقولات الإجرائية، كمقولات محددة دلاليا داخل السياق، هو نفس التصور الذي يدعو إليه سيربر، عندما يتصور معجم اللغة كجهاز مكون من مقولات ذات دلالة محددة تحديدا أدنى underspecified، حيث تحدد داخل سياقات استعمالها. فمؤول الملفوظات مدعو للقيام باستنتاجات، مستعملا معلومات سياقية يستقيها من المحيط المعرفي environnement cognitif، لانتقاء المعلومات الأكثر ملاءمة لتأويل الملفوظ. ما دام التواصل اللغوي قائما على بعدين مترابطين: البعد القصدي والبعد الاستنتاجي ostensive-inferentielle. يدعو المتكلم المخاطب للتعرف على مقاصد مضمرة في كلامه، مستعملا كل المعلومات اللسانية والسياقية التي يوفرها لبناء استنتاجات ملاءمة للتعرف على مقاصده. والاستنتاجات الملائمة عند سيربر تستجيب لمبدأ الأمثلية pertinence optimale، وذلك عندما تحقق شرطين أساسيين: الشرط الأول يسمى بالأثر السياقي effet contextuel، والشرط الثاني يصطلح عليه بكلفة المعالجة coût de traitement. فكلما أنتج الملفوظ أثرا سياقيا

---

ينظر: Moeschler, 2002, Connecteurs, en codage conceptuel et encodage procédural, p. 10, université de Genève.

(1) ينظر:

- غاليم محمد، 2007، نفسه، ص 21-27.  
بشأن المقاربة القالبية وفرضياتها الكبرى.

(2) Kangethe F.I, 2002, Lecture pragmatique des morphèmes temporels du swahili, thèse de doctorat, université de Genève, p. 10.

عالياً كان أكثر ملاءمة، حيث يوفر للمؤول كل المعلومات التي يحتاجها لإسناد تأويل ملاءم للعبارة متوافق مع مقاصد المتكلم. أما كلفة المعالجة، فتقترن بالمدى الزمني المطلوب لبناء تمثيل ذهني ملائم للملفوظ. وترتبط كلفة المعالجة أيضاً، بطبيعة الموارد اللغوية والسياقية التي يوفرها المتكلم للمخاطب لبلوغ التأويل المقصود والملائم للعبارة<sup>(1)</sup> في مدى زمني قد يطول أو يقصر.

ج. يتأسس النسق الافتراضي لموشلير على مبدأ أساسي. مفاده أن التمثيلات الذهنية للمنحى الاتجاهي للأزمنة في الخطاب، قائمة على مبدأ الورد *principe de pertinence*. فالمسار التأويلي للزمن عبارة عن مسار استنتاجي ينفذ عبره المؤول إلى معلومات المحيط المعرفي التي يوفرها المحيط اللساني المباشر (الزمن الصرفي والروابط)، والمحيط السياقي، وهذه المعلومات خاضعة لسلمية تراتبية للسماح، تجعل التأويل موجهاً نحو القراءة الزمنية الأمثل والأكثر وروداً للزمن في الخطاب.

يملك نموذج موشلير كفاية وصفية وتفسيرية للخصائص الاتجاهية للأزمنة في الخطاب. كفاية مبنية على فرضيات ومبادئ الأنموذج المعرفي *Le paradigme cognitif*، الذي ما فتئ يشكل مركز جذب لمجموعة من المقاربات اللسانية المعاصرة، فالمعرفة التي ينتجها الباحث في مجال الزمن، لا يمكن أن تكون مفصولة عن الإواليات التمثيلية الذهنية، أي معرفة مسارات الإدراك والتمثيل المعرفيين التي يستعملها المؤول أثناء بناء تأويلات ملائمة للزمن في مختلف استعمالاته. ومعنى ذلك أن البحث اللساني لا ينبغي أن يظل مكتفياً بصياغة تعميمات ومبادئ وصفية أو تفسيرية دالة حول سلوك الزمن في الخطاب، وإنما يجب أن يربط التعميمات والأوصاف بمبادئ معرفية دالة.

وبالرغم من القيمة النظرية والتجريبية للتحليل الذي يقترحه موشلير. إلا أنه لا يربط الخصائص الاتجاهية للروابط والأفعال والأزمنة في الخطاب، بأنواع الخطابات وعبارة أخرى، هل تفرز أشكال الخطاب (الخطاب السردى والوصفي والإخباري والحجاجي) خصائص اتجاهية متجانسة؟ هذه الثغرة في نسق موشلير ستعمل كارلوتا سميت *carlota smith* على سدها.

تنطلق سميت من فكرة مؤداها أن الزمن يؤول بأشكال مختلفة في الخطابات. وتقتراح لضبط هذا التنوع الانطلاق من عنصرين<sup>(2)</sup> يوجهان الدلالة الزمنية:

أ. تحديد طبيعة الكيانات *entities* المهيمنة في النمط الخطابى. وتصنفها إلى مجموعة من الكيانات الفاعلة في مسار تأويل الزمن مثل: الحدث والحالة والأحداث المتدرجة *ongoing events* والكيانات المجردة غير الموضوعة زمنياً.

Ibid., pp. 10-12. (1)

Smith S, Carlota, 2000, The Domain of Tense, pp. 7-10. (2)



ب. إدراج مبدأ التقدم Advancement. ويمكن هذا المبدأ عند سميت من رصد دينامية الأحداث في النصوص، حيث تتطور الأحداث من خلال مسار تدرجي، ينقلنا من وضعية إلى وضعية، وهذا التدرج يمكن وصفه زمنياً بتقدم الأزمنة الإحالية في النص، بموجب علاقة السبق والولاء التي تنسجها فيما بينها.

تقترح سميت خمسة أنماط خطابية: الخطاب السردي والخطاب الوصفي والخطاب الإخباري والخطاب الحجاجي والخطاب التعليقي. وينفرد كل نمط خطابي بكيانات محددة، فالأحداث والحالات تهيمن في النمط السردي والإخباري والتعليقي. بينما تهيمن الحالات والأحداث المتدرجة في النمط الوصفي. أما الخطاب الحجاجي فيعتمد الكيانات المجردة اللازمنية موضوعات أفعال الظن والاعتقاد وأفعال الرجاء والتمني ومختلف الأفعال الموجهة الحكيمة والمعرفية والذاتية التي تدمج كيانات لازمنية تابعة للزمن الدامج، ولا تعبر عن علاقة زمنية مستقلة يمكن أن توجه مسار أزمنة الأحداث في الخط الزمني.

يشغل مبدأ التقدم<sup>(1)</sup> بأشكال متنوعة، بحسب النمط الخطابي الذي يمثله النص. ففي الخطاب السردي يتقدم الزمن الإحالي للأحداث، حيث تتلو أزمنة الإحالة بعضها البعض في مسار تدرجي دينامي، باستثناء أفعال الحالة التي تشترط إدماج الحدث في الزمن الإحالي السابق. وبالتالي تمثل للعلاقة الاحتوائية العائدية. أما في خطاب الوصف، فالزمن لا يتقدم، فضلاً عن اتسامه بطابع العائدية حيث تتقاسم كل الجمل الوصفية نفس الزمن الإحالي. والتقدم في الخطاب الوصفي بالنسبة لسميت ذو طبيعة مكانية، مرتبط بالانتقال من مشهد وصفي إلى آخر. وفي الخطاب الإخباري، مثل الخطاب الصحفي، لا تنتظم الأحداث في مسار اتجاهي، يضبط العلاقة بين أزمنتها الإحالية، وإنما يقترن كل حدث بزمن التلفظ. فأزمنة الخطاب الإخباري إشارية deictic، مرتبطة بالمنظور الزمني للمتلفظ. ولا تشكل الأزمنة الإحالية مركز المنظور الترتيبي للأحداث<sup>(2)</sup>.

(1) Smith S, Carlota, 2001, Discourse modes: Aspectual entities and tense interpretation, cahiers de grammaire/26, 2001, pp. 185-200.

(2) تقترح سميت إدماج نظرية تأويل الزمن في الخطاب، في النماذج التركيبية، مفترضة إمكانية إغناء التحليل التوليدي للجمل بنسق من السمات الإضافية، وعلى رأسها المكونات الثلاثة المشكلة لبنية الزمن في اللغات الطبيعية، أي زمن الحدث وزمن الإحالة وزمن التلفظ، التي ينبغي توزيعها على المركبات الثلاثة التي تساهم في حساب الإحالة الزمنية، أي المركب الفعلي الذي ينبغي أن يتضمن زمن الحدث، والرأس الجهي المتضمن لزمن الإحالة، ثم الرأس الزمني الأعلى المتضمن لزمن التلفظ، والذي تصعد سمته إلى المصدر. وكل رأس زمني/جهي يفحص السمة الزمنية الموافقة له في علاقته بسمة زمنية محددة، فزمن الحدث يفحص سمته بالنظر لزمن الإحالة. وتقترح إغناء هذا النسق بقواعد ربط linking rules. وفي الخطاب السردي تسند للأزمنة الإحالية المتتالية أرقام ورموز دالة على السبق أو الولاء أو التضمن.

ينظر: Smith, 2000, p. 25.

وسنكتفي فيما يلي بتقديم نموذجين تمثيليين لتصوير سميت، يمثل النموذج الأول الخطاب الوصفي، ويمثل الثاني النموذج الإخباري، وفيها يخص الخطاب السردي، نعتبر أن كل الأمثلة المقدمة في هذا المبحث نماذج تمثيلية مناسبة لهذا النمط الخطابى.

53 - "الغرسة الكبيرة تفضي بنا إلى السطح فنظل منه على الساحة البهيجة المزدانة أطرافها بأغراس الكرم الخضراء مدعومة بقوائم خشبية وقد جلس تحتها البائعون مساء يفترشون حصرا ويشربون الشاي... كما كنا نعاين من خلال المرتفع الأسطح القرية والبعيدة فتبدو لنا الدنيا غابة من الأسوار والنوافذ... تقهر صباناً... وها هي درجات سطح الغرسة الكبيرة تقبع الآن خاملة وراء شباك حديدي "محمد أنقار"، رواية المصري، سلسلة روايات الزمن، عدد 09، ص 74.

54 - "شهدت ساحات العاصمة الأوكرانية السبت مظاهرات احتشد فيها آلاف الأشخاص من مؤيدي دعوة الرئيس الأوكراني فيكتور يوتشينكو حل البرلمان... مما قد يفضي إلى أزمة دستورية جديدة. فيوتشنكو الموالي للغرب وواشنطن يتهم ياكوفيتش بتوسيع الائتلاف... وإذا حصل ائتلاف ياكوفيتش... سيكون بمقدوره إدخال تعديلات على الدستور... لكن ياكوفيتش نفى هذه الاتهامات... ولم تكن تلك الهزات الوحيدة ليوتشينكو... فقد أخفق في تحقيق وعوده" جريدة الاتحاد الاشتراكي، 7-8 أبريل 2007.

يتضمن النص الوصفي في المثال (53) انتقالاً مشهدياً من الغرسة الكبيرة إلى السطح، تتخلل المشهد الوصفي للسطح سلسلة من الحالات والأفعال، التي تبدو دالة على أحداث، إلا أن أزمنتها الإحالية لا ترتبط بأي زمن إحالي سابق في الخطاب، مثل جلوس الباعة وافتراش الحصير، فهي عبارة عن أحداث محكومة بالمنظور الوصفي للسارد، تتقاسم زمن إحالي واحد وهو زمن المشاهدة. والمقارنة التي يجريها السارد بين مشهد الغرسة الكبيرة في الماضي والحاضر، لا تنقل السرد إلى الأمام. والدليل أن السارد يستعمل أفعالاً دالة على حالة مستمرة (تقبع... خاملة). يحتوي النص إذن زمنين إحاليين مقترنين بانتقال الواصف من مقارنة بين مشهد الساحة في الماضي ومشهدها في الحاضر. وكل أزمنة الأفعال المتضمنة في المشهدين ساكنة وتابعة للزمن الإحالي لمنظور السارد.

يمثل المثال (54) للخطاب الإخباري، حيث ترتبط الأحداث بزمن التلفظ. ولا تتوالى في خط زمني ثابت تتموضع فيه الأزمنة الإحالية للأحداث في مسار تسلسلي، فكل حدث يقدمه الصحفي يقترن بمنظور زمني إشاري. والأزمنة الإحالية للأحداث منفصلة عن بعضها البعض، وكل حدث يقدم، يسقط خطاطته الزمنية بشكل مستقل عن الحدث السابق واللاحق.

يبدأ الصحفي نصه بحدث تأطيري عام موضح في فاصل زمني قبل زمن التلفظ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى حدث موضح في المستقبل (قد يفضي...)، وآخر موضح في الحاضر (يتهم). ثم يشير الصحفي إلى حصول نفي من لدن ياكوفيتش للاتهامات. فينتقل إلى الإشارة إلى إخفاقات يوتشينكو في فاصل زمني سابق على زمن المظاهرات والتهامات الموجهة ليوتشينكو. لكن هذا السبق لا يمكن تحديده في خط زمني واضح، لأن الأحداث تقدم وفق نظام زمني مغاير للنظام الزمني في الخطاب السردي.

وحاصل القول إن بناء نحو زمني للخطاب، يقتضي إدراج نسق من السمات الاتجاهية لرصد مختلف العلاقات الزمنية التي تنسجها الأزمنة والأحداث في الخطاب. فالمحتوى التعبيري للأزمنة لا ينحصر في البعد الإحالي، وإنما هناك أبعاد أخرى، تستلزم صياغة نماذج واصفة مزودة بسمات اتجاهية، تتفاعل مع الخصائص الاتجاهية للروابط والسياق والأفعال.

ومن الافتراضات الدالة في إطار المقاربة التي تبنيها، أن دراسة الخصائص الاتجاهية للزمن في اللغات الطبيعية، لا تستلزم بناء نحوين زمنيين منفصلين: نحو زمني للجملة، ونحو زمني للخطاب. لأن سيرورة تأويل الزمن في اللغات الطبيعية لا تستدعي استعمال ميكانيزمات تمثيلية ذهنية منفصلة، فثمة مسار تأويلي واحد يقتضي النفاذ إلى المعطيات الإحالية والاتجاهية في آن واحد. يتبنى هذه المعالجة كل من موشلير وكارلوتا سميت، حيث يتم تزويد التمثيل التركيبي التوليدي للجملة في اللغات الطبيعية بالسمات اللازمة لاشتقاق المسار الاستنتاجي الاتجاهي للأزمنة. وتسلك سميت نفس المنحى عندما تعتبر أن التمثيل التركيبي للزمن ينبغي أن يراعي نمط الخطاب الذي تمثله متواليات الجمل. فالسيرورة الحسابية computational process للزمن في التركيب عند سميت، تأخذ بعين الاعتبار نظاما سمائيا معقدا، يتألف من مكونات الزمن الإحالي (زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث). ومن نمط الخطاب المتحكم في متواليات الأحداث والأزمنة، وتتكفل قواعد الربط باشتقاق مختلف العلاقات الزمنية بين أزمنة الخطاب.

سنقدم في المبحث الموالي مقاربة تداولية معرفية لإشكال حشوية الأزمنة والتباسها في اللغات الطبيعية. فالمقاربة النسقية للزمن تفترض أن كل زمن صرفي يتوافق مع دلالة زمنية محددة، وبالتالي تبرز الأزمنة تعارضات زمنية ناتجة عن التخصيص الدلالي المسند لكل زمن على حدة. ويصعب الاحتفاظ بهذا التصور التعارضية والنسقية للزمن، حينما نستقرئ سلوك الزمن في الخطاب. فالزمن يلتبس دلاليا في السياق، ولا يتوافق بالضرورة مع محتوى دلالي واحد، والأزمنة مترادف في محتواها الإحالي أو الدلالي. وان كان هذا المترادف ليس تاما بالنظر إلى الخصائص المنظورية الذاتية التي تتحكم في توجيه دلالة الزمن في السياق. كما

يخضع الزمن لإغناءات سياقية *enrichissements contextuels*، تجعل محتواه السياقي الجديد غير متوافق مع مدلوله الأصلي. وتقبل خاصية الالتباس وما يتفرع عنها من خصائص، التعميم على الزمن في جميع اللغات الطبيعية، مما يستوجب توفير نموذج وصفي وتفسيري لرصد ظاهرة حشوية والتباس الأزمنة في اللغات الطبيعية. وسأقدم في المبحث الموالي نموذج التمثيلات الذهنية المتعددة لصرفيات الزمن الذي يشكل قالباً فرعياً بين قوالب نظرية التداوليات المعرفية. وسأبرهن على كفاية هذا النموذج في تفسير ظاهرة التباس الزمن وحشويته في اللغات الطبيعية.

## المبحث الثاني

### نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة

### لصرفيات الزمن وإشكال التباس الزمن

من بين الإشكالات الكبرى التي تعترض نظريات الزمن، والتي تستوجب صياغة تفسير إشكال استعمال الزمن الصرفي الواحد في سياقات متعددة، وإشكال استعمال زمن مختلف عن الزمن الذي يقتضيه عادة سياق محدد. فالزمن الحاضر، كمثال لا يستعمل للدلالة على أحداث تجري في زمن التلفظ، وإنما يوظف في سياقات دالة على أحداث جرت في زمن سابق. مثلما هو الشأن بالنسبة للحاضر التاريخي *present historique*، أو أحداث ستقع في المستقبل القريب أو البعيد. ويمكن تعميم هذا التخصيص على أزمنة أخرى مثل الماضي المستمر *imparfait* في الفرنسية الذي يرتبط استعماله بسياقات مختلفة لا تدل بالضرورة على الماضي، حيث يستعمل في سياقات افتراضية أو مع الوجوه المضادة للواقع *conter-factuel*.

لماذا يضطر المتكلم إلى استعمال الصور الزمنية (أ) في الجمل الموالية بدل الصور الزمنية (ب) التي تتوافق مع الاستعمال العادي للزمن الموافق لإحالة الزمنية؟

أ1 - dans le mois prochain j'ai fini ma thèse.

ب1 - dans le mois prochain j'aurai fini ma thèse.

أ2 - dans un instant le train partait.

ب2 - dans un instant le train partira.

لماذا يؤول المخاطب الجملة (3) على أساس أن الماضي متصل بالحاضر وله ورود في زمن التلفظ؟ بينما يؤول الماضي في الجملة (ب)، على أساس أنه منقطع ومحيل على فاصل زمني سابق على زمن التلفظ؟

أ3 - j'ai faim, on peut sortir maintenant au restaurant.

ب3 - le mois dernier, j'ai rencontré Marie.

هل يتقاسم الزمن في (أ) و(ب) نفس الأثر المعرفي *effet cognitif*؟ أم ثمة قصدية دلالية يسعى المتكلم إلى تحقيقها باستعماله للجملة (أ) بدل الجملة (ب)؟ يدرك المتكلم عدم حصول الأحداث في الجمل (1 و 2). فالمحتوى الإحالي الأصلي للأزمنة لا يؤثر في الدلالة

الإحالية للزمن. فسواء استعملنا الماضي في (أ1) أو المستقبل المكتمل في (ب1)، فالحدث يسقط في فاصل زمني دال على المستقبل.

ويمكن التمثيل لهذه الخصائص في أزمنة اللغة العربية. لنلاحظ الأمثلة الموالية:

4 - في سنة 2080، كان النيزك القادم من الفضاء قد دمر كل معالم الحياة على الأرض.

5 - خرجت أمس، شاهدت أموراً شتى: الأطفال يمرحون ويرقصون على أنغام الموسيقى

في الحديقة، وفي وسط الحديقة يزجر الحارس المرأة التي قطعت وردة لتهديتها إلى صديقها.

6 - ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدَّهُ رَسُولُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ \* يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ

غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ \* وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي

الْأَصْفَادِ﴾ [سورة إبراهيم: 47-49].

7 - ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ

بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [سورة فاطر: 9].

8 - "فانتقلت إلى القاهرة فرأيت حضرة الدنيا وبستان العالم... وإيوان الإسلام،

وكرسي الملك تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانك والمدارس بأفاهه وتضيئ

البدور والكواكب من علمائه... ومررت في سكك المدينة تغص بزحام المارة وأسواقها

تزخر بالنعم" ابن خلدون، كتاب التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، ص 246.

لقد حاولت مجموعة من المقاربات التركيبية أو الدلالية التعامل مع الأزمنة في مثل

السياقات المذكورة أعلاه، من منطلق عدها أزمنة موسومة *marked tense*، لا تمثل الاستعمالات

المعيارية للزمن التي تتوافق فيها الصور الزمنية مع إحالات زمنية نسقية، تحدد الدلالة المعيارية

لكل مدخل زمني صرفي في النظام الزمني العام للغة الموصوفة. فالدلالة الزمنية مشروطة

باستعمالات بلاغية، مقترنة بخطابات توظف اللغة لأغراض جمالية أو تخيلية. غير أن هذه

الحجة لا تستقيم لاعتبارين، الأول نظري والثاني تجريبي. لو سايرنا هذا الطرح

سنضطر إلى صياغة أنحاء زمنية بعدد أشكال الخطابات، فنفرز حينئذ نظرية زمنية للتواصل

اللغوي العادي، ونظرية زمنية للخطابات الأخرى ذات المنحى التخيلي أو البلاغي. ثم إن

الأخذ بهذا التصور يستلزم أن نفترض أن الذهن يستعمل آليات تمثيلية متباينة. ومن جهة

ثانية، تبيّن المعطيات التجريبية بطلان هذا الطرح، لأننا نلجأ في التواصل اللغوي العادي إلى

استعمال الزمن بطريقة مشابهة للاستعمالات التي وصفت بالموسومية في السياقات الجمالية

والتخيلية. علاوة على ذلك فإن عددا من الخطابات التي يتعدّر تصنيفها في دائرة النصوص

الجمالية مثل الخطابات الحجاجية والعلمية، قد نلجأ فيها إلى توظيف الزمن بطرق تتعدّد عن

الاستعمال المعياري.

ما هي القضايا التي يطرحها استعمال الزمن في الأمثلة (3 إلى 7)؟ كيف يمكن لنظرية التمثيلات الذهنية المتعددة للصور الزمنية، أن تحل مجموعة من مشاكل الدلالة الزمنية؟ في المثال (3) يقدم الحدث على أساس أنه وقع في زمن مستقبل افتراضي. وبدل أن يستعمل المتكلم "سيكون قد دمر" استعمال الماضي المكتمل.

أما الأفعال الواردة في صورة الحاضر في المثال (5)، فقد وردت في سياق الماضي. وتقدم الأحداث كما لو أنها تجري في زمن الخطاب. ويمنع الظرف "أمس" الذي صدر به المقطع السردي الحصول على هذه القراءة الزمنية. وتنسحب هذه الملاحظة على نص ابن خلدون، فجل الأحداث الواردة في صورة الحاضر كان بالإمكان التعبير عنها بصورة زمنية متطابقة مع سمات الزمن السياقي الدال على وصف أحداث ماضية، لتأتي حينئذ في صورة "كان يفعل" (كانت القصور تلوح.. كانت المدينة تغص بزحام المارة).

وتطرح أزمنة المثال (6) إشكالا أكثر تعقيدا، لأن سياق الوعد استوجب توظيف صور صرفية زمنية دالة على المستقبل، وقد أتت بعض الأفعال موافقة في صورتها اللفظية لما يوجبه زمن سياق يوم القيامة، مثل "تبدل" و"ترى"، إلا أن الفعل "برزوا" بصورته اللفظية الدالة على الماضي كسر المطابقة الزمنية اللفظية بين سلسلة الأفعال في الآية، فالبروز لم يحصل بعد. لماذا إذن تم اختيار هذه الصورة الزمنية بدل صورة "يرزون"؟ هل تترادف هذه الصورة زمنيا مع الصورة المقابلة؟ أم ثمة أثر دلالي سياقي ينوي المتكلم إحداثه في المخاطب؟ نفس الملاحظة التي أبديناها بشأن المثال (5)، يمكن إبدائها بشأن المثال (7). فالفعل المضارع "تشير" ورد وسط متتالية من الأحداث المترابطة في سلسلة اتجاهية تقدمية وردت جميعها في صورة الماضي، ويستلزم التوافق الزمني المعياري بين سلسلة الأحداث استعمال الفعل "أثارت".

لحل هذه الإشكالات سنقدم نظرية التمثيلات الذهنية المتعددة للزمن. وهي عبارة عن نظرية فرعية داخل التداوليات المعرفية، عمل فرديريك إراكي كانجيت على إغنائها بمجموعة من الفرضيات لوصف التباس الزمن في اللغة السواحلية، ثم اقترح تعميمها على لغات رومانية أخرى<sup>(1)</sup>. تتأسس هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات، وفيما يلي ملخص لأهمها:

(1) يتعلق الأمر بأطروحة دكتوراه أنجزها الباحث بإشراف جاك موشليير، ومقال نشره في مجلة:

cahiers de linguistique française. ينظر:

- Frederick Iraki Kangethe, 2002, Lecture pragmatique des Morphèmes temporels du swahili, thèse de doctorat, université de Genève.

- F.I. Kange the, 2003, le model de conflit et les temps verbaux, dans cahiers de linguistique française, no. 25, 2003.

1. يفترض كانبجيت أن سمات الزمن في اللغات الطبيعية ينبغي أن تكون مخصصة تخصيصا أدنى sous déterminée، فالزمن لا يمتلك خصائص دلالية ثابتة تتكرر في جميع استعمالاته. يتوافق التخصيص الأدنى مع طبيعة الصرفيات الزمنية، باعتبارها مقولات إجرائية مشروطة دلالتها بالإغناء السياقي<sup>(1)</sup>.
  2. تنتج عن الافتراض السابق، خاصية أساسية مرتبطة بتمثيل الأزمنة في اللغات الطبيعية، فالزمن الواحد قد ينتج تمثيلات ذهنية متعددة في اللغة الواحدة، ينتقي من بينها المتكلم أثناء سيرورة التلفظ، تمثيلا يتناسب مع السياق اللساني الذي يتكون من روابط أو مكونات لغوية قد تشرط إدراج زمن محدد، وقد لا تشرطه تبعا لسلمية السمات الاتجاهية التي توجه استعمال الأزمنة وتأويلاتها في الآن نفسه، كما يتناسب مع مقاصد المتكلم، والأثر السياقي الذي يروم تحقيقه من خلال ذلك الاستعمال.
- تستند نظرية التمثيلات الذهنية إلى فرضية معرفية، مفادها أن التمثيل الذهني المعرفي سيرورة مركبة تعتمد خلق وتعديل ودمج وتجميع تمثيلات ذهنية لتأويل الملفوظات. ويفترض أن هذه التمثيلات ذات طبيعة تصويرية وليست لسانية محضة. وتنقسم حسب ريبول<sup>(2)</sup> إلى نوعين: تمثيلات ذهنية عامة، وتمثيلات ذهنية خاصة. يمثل الذهن بواسطة النمط الأول للمقولات العامة التي يستعملها للتمييز بين الألوان والأحجام أو الكميات، وغير ذلك، أو للتمييز بين الكيانات المجردة أو الملموسة. أما النمط الثاني من التمثيلات فينقسم بدوره إلى نوعين: تمثيلات ذهنية مخصصة للموضوعات les objets، وتمثيلات ذهنية خاصة بالأحداث، تميز الحالات عن السيرورات أو الإنجازات. ويشمل كل تمثيل ذهني لائحة من المعلومات<sup>(3)</sup>، وهي كالتالي:
- أ. مدخل منطقي يشير إلى الروابط المنطقية بين التمثيل الذهني للحدث أو الموضوع، وبقية التمثيلات الذهنية المتعاقبة معه منطقيا.
  - ب. مدخل موسوعي يمثل لكل المعلومات المخزنة في الذاكرة حول الحدث أو الموضوع. مثلا كل ما نعرفه حول حدث الجري أو حالة المرض.

(1) يتبنى هذا التصور أحمد خالوقي. ينظر:

- Ahmed Khallouqi, 2003, Sous détermination linguistique, distinction massif/comptable et interprétation aspectuelle, cahiers de linguistique française, no. 25, 2003.

ونحيل على عمل لوي دوصوصير وستيول:

- Louis de Saussure et Bertrand Sthioul, 2000, Imparfait et enrichissement pragmatique, in cahier chronos, université de Genève.

(2) ينظر:

- Anne Reboul, 2000, La représentation des éventualités, dans la théorie des représentations mentales, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000.

(3) F.I Kangethe, 2002, p. 3.



- ج. مدخل خاص بكيفية النفاذ إلى التصور.
- د. مدخل خاص بالمشاركين في الحدث الممثل له ذهنيا، مثل: "جرى زيد"، زيد منفذ للحدث.
- هـ - مدخل متعلق بالظروف الزمانية والمكانية المحددة لزمان ومكان وقوع الحدث.
- و. مدخل خاص بترتيب الحدث والعلاقة الاتجاهية والزمنية، التي ينسجها مع بقية الأحداث في الملفوظ.
- ز. مدخل معجمي يخصص مقابلات الحدث موضوع التمثيل في مختلف اللغات الطبيعية وتخصيصاته الدلالية.
- يلعب الزمن دورا مركزيا في صياغة التمثيلات الذهنية للأحداث. فاقتران الحدث الواحد بصرفيات زمنية متعددة يسمح بتوليد تمثيلات ذهنية متعددة للحدث. كما أن الصرفيات الزمنية يمكن أن تدخل مسار التمثيل الذهني، حيث يمكن إسناد تمثيلات ذهنية متعددة للزمن الواحد، مما يجعل الزمن كمقولة إجرائية مختلفا عن المقولات التصورية التي قد تحضى بتمثيل ذهني واحد. كما أن المدخل المتعلق بالظروف الزمنية والمكانية المحددة لزمان وقوع الحدث، قد تتنافس عليه عدة صرفيات زمنية، وبآثار دلالية وسياقية مختلفة، كما بينا بالنسبة لتقابل الأمثلة في (1) و(2).
- بما أن السيرورة التواصلية عملية متكونة من فعل إنتاج وفعل تأويل، يفترض كأنجيت أن نظرية التمثيل الذهني لا تجسد إلا المسار التأويلي، وبالتالي يلزم إدراج مبادئ وفرضيات مرتبطة بفعل الإنتاج، بما أن مسار التأويل الزمني يقتضي تحديد القراءة الزمنية المناسبة *la plus pertinente* والأمثل *optimale* لمقاصد المتكلم<sup>(1)</sup>. وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ والفرضيات:
- أ. يقترن الشق الأول من المبادئ بالنظرية الأمثلية لبرينس وسمولينسكي التي طبقت على الظواهر الصوتية في اللغات الطبيعية. ثم عممت على ظواهر تركيبية ودلالية. تقوم هذه النظرية على مبدئين متناقضين يقبلان الخرق. وهما: مبدأ الوسم، الذي يستلزم تجنب الأشكال الموسومة، ومبدأ الوفاء الذي يقتضي الحفاظ على التقابلات.
- حينما نطبق النظرية الأمثلية في مجال الأزمنة، نجد أن اللغات الطبيعية تخلق أزمنة نحوية متعددة، تقوم على التقابل بين أزمنة غير موسومة وأخرى موسومة، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني. هذا التقابل ينسجم مع مبدأ الوفاء. فكل صرفية زمنية تخلق مبدئيا تمثيلا ذهنيا متميزا عن صرفيات زمنية أخرى تتقابل معها في النسق الزمني العام. يختار المتكلم التمثيل

(1) Ibid., pp. 8-9.

الذهني الأمثل للزمن انسجاما مع مبدأ الوفاء. لكن يمكن للمتكلم خرق هذا المبدأ. ولناخذ كنموذج الزمن الحاضر في اللغة العربية، الذي يفرز على الأقل ثلاثة تمثيلات ذهنية: الحاضر الإشاري والمستقبل والحاضر التاريخي *present historique*. يقتضي احترام مبدأ الوفاء استعمال ثلاث صور زمنية مختلفة بدل صورة زمنية واحدة. ولإنقاذ هذا المبدأ ينبغي استحضار سلمية السمات التي يقترحها موشلير، فالسمات السياقية تعوض التباس الزمن في هذه السياقات، وتمكن من إسناد التأويل المناسب.

ب. يرتبط الشق الثاني بنموذج التنافس الذي يقترحه كانجيت، لتفسير اختيار المتكلم لصرفية زمنية محددة بدل صرفيات زمنية تنافسها في الدلالة الزمنية. مثل اختيار الحاضر التاريخي في سياق السرد بدل الماضي البسيط أو الماضي المركب. يقترن هذا الاختيار عنده بمقصديات المتكلم أو الكاتب. فالمتكلم يختار الزمن الأكثر ملاءمة، انسجاما مع نظرية سيربر وويلسن لتبليغ مقاصده، ولخلق الأثر المعرفي المنشود<sup>(1)</sup>.

يعتبر كانجيت أن الأزمنة تؤثر بشكل فعال في التمثيل الذهني للأحداث. لناخذ كنموذج المثال (5) أعلاه. فالأحداث التي تقع في الحديقة يستعمل المتكلم الزمن الحاضر لوصفها لإضفاء طابع المشهدية على الأحداث المعروضة *l'effet cinématographique*. كما أن مسار التمثيل الذهني للأحداث يستدعي معطيات مرتبطة بقوالب التمثيل الإدراكي *les modules perceptives*، باعتبار أن هذه القوالب تستقبل في البداية الأحداث ثم تحولها إلى قوالب تمثيلية أخرى، وبالنسبة إليه يعتبر أن هذا التمثيل الزمني يجسد التمثيل البدئي *la représentation primitive* للحدث، في حين أن استعمال الماضي كبديل يقتضي تحويل صورة ذهنية بدئية مخزنة في الذاكرة، إلى صورة أكثر تجريدا، تقتضي إعادة تنظيم زمن الحدث بالنظر لزمن التلفظ (الآن)<sup>(2)</sup>. ويتمكن المخاطب من تأويل سلسلة الأزمنة في المثال (5) على أساس أنها دالة على أحداث ماضية، استنادا إلى معلومات سياقية.

3. يستلزم الأخذ بمبدأ الملاءمة انسجاما مع مقاصد المتكلم، افتراض المنظور الذاتي للزمن. لقد أقصت المقاربات النسقية للزمن فكرة تحكم المنظور الذاتي للمتكلم في إحالة الأزمنة. فالأزمنة في هذا التصور تحيل بشكل موضوعي، بغض النظر عن منظور المتكلم الذي قد يتحكم في إحالة الأزمنة داخل الجملة. ويشكل إقصاء فكرة المنظور الذاتي *la*

(1) Ibid., pp. 13-14.

(2) F.I Kangethe, 2003, pp. 143-148.

يفترض كانجيت أن الطرق المتنوعة التي نسلوها في التعبير عن الزمن يمكن أن تعتبر مؤشرا على تنوع السيرورات المعرفية والتمثيلية التي نستعملها أثناء إنتاج ملفوظات حاملة لإحالات زمنية محددة.

Ibid., p. 148.

subjectivisation du temps نقطة ضعف في المقاربات الإحالية للزمن. فهذا النمط من المقاربات لا يمتلك كفاية تجريبية، طالما أنه لا يقوى على رصد التقابل بين الجملتين (- 2أ) و(- 2ب). بالإضافة إلى الأمثلة من (4) إلى (8) أعلاه. كما لا يستطيع تفسير اختيار المتكلم في الجملة (9) للماضي البسيط بدل الماضي المستمر.

#### 9 - Paul sortit dehors, il fit bigrement froid.

بما أن الماضي البسيط يدل على علاقة اتجاهية تقدمية، فسمة الزمن الاتجاهية تقتضي أن تكون حالة الجو الباردة قد حصلت مباشرة بعد خروج (Paul)، وهذا التأويل لا يمكن قبوله، فالجملة (10) أكثر ملاءمة لهذا المعنى:

#### 10 - Paul sortit dehors, il faisait froid

معنى ذلك أن صرفية الماضي المستمر تنتج تمثيلا زمنيا ذهنيا، مخالفا لدلالة (9). فاختيار المتكلم للجملة (9) ينسجم مع التمثيل الزمني الذهني الأمثل والأكثر ملاءمة لمقصديته. نفترض تبعا لتاهارا<sup>(1)</sup>، أن الجملة (9) تمثل للزمن من منظور الفاعل<sup>(2)</sup> (paul) حيث تصور إحساسا مفاجئا ولحظيا ببرودة الجو من لدن (Paul) مباشرة بعد خروجه، وليس قبل ذلك. وهذا الأثر الدلالي لا يمكن الحصول عليه باستعمال الجملة (10)، مما يعني أن التمثيل الذهني للزمن في (9) ليس مماثلا للتمثيل الذهني للجملة (10).

يكن التمييز إذن بين استعمالين للزمن في اللغات الطبيعية<sup>(3)</sup>. استعمال وصفي usage descriptif، واستعمال تأويلي ذاتي usage interprétatif, subjectif. يقتضي الاستعمال الوصفي التوظيف المحايد للزمن، حيث تموضع الأحداث في خط زمني مركزه زمن التلفظ، بشكل موضوعي. أما الاستعمال التأويلي فيستلزم إدراج وجهة نظر ذاتية تتحكم في توجيه الدلالة الزمنية، خالقة أثرا دلاليا وسياقيا محددًا. وتشكل الجملتان (11) و(12) أمثلة<sup>(4)</sup> إضافية لمزيد من التوضيح:

#### 11 - paul regarda par la fenêtre. il neigeait

(1) Izumi Tahara, 2000, Le passe simple et la subjectivité, pp. 219-220, cahiers de linguistique française, no. 22, 2000.

(2) يستعمل دوصوسير مصطلح ميتاتمثيل meta représentation لشرح نوعية العلاقة بين المتلفظ والفاعل في الجملة. فالمتلفظ ينقل التمثيل الزمني من وجهة نظر الفاعل، ويسميه بفاعل الوعي sujet de conscience.

ينظر: Louis de Saussure et Bertrand Sthioul, 1998, Imparfait et enrichissement pragmatique, pp. 2-3, université de Genève.

(3) ورد هذا التمييز في دراسة لوي دوصوسير وبيرتران ستيوول:

Louis de Saussure et Bertrand Sthioul, 1999, L'imparfait narratif: point de vue (et image du monde), p. 2, université de Genève.

Ibid. (4)

12 - marie entra dans le bureau du président. une copie du budget  
était sur la table

ورد الفعل "neigeait" في المثال (11) في الماضي المستمر، وهذه الدلالة الزمنية تتعارض مع الماضي البسيط، لأن (Paul) لم يكتشف سقوط الثلج إلا حين مشاهدته عبر النافذة، وكذلك لم تلاحظ (marie) نسخة الميزانية فوق الطاولة إلا لحظة دخولها، إن الزمن هنا لا ينقل وجهة نظر الفاعل في الجملة، وإنما ينقل وجهة نظر السارد الذي يمتلك معرفة قبلية بالأحداث. إن الاستعمال التأويلي المحكوم بوجهة النظر الذاتية، هو الذي يجعل استعمال الأمثلة الموالية التي نعيد سوقها للتذكير في اللغة العربية وما يقابلها في لغات أخرى ممكنا:

13 - في سنة 2080 كان النيزك القادم من الفضاء قد دمر كل معالم الحياة على الأرض  
14 - ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدَّهُ رَسُولُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ \* يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ \* وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ [سورة إبراهيم: 47-49].

15 - ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [سورة فاطر: 9].

يتوضع المتكلم في المثال (13) في عالم افتراضي، فزمن التلفظ لا يحدد الإحالة الزمنية، وإنما يحددها الظرف الزمني الذي صدرت به الجملة. ويتبين من خلال هذا المثال أن العالم الراهن curent world الذي تقوم بموجبه الإحالة الزمنية، ليس العالم الإشاري المقترن بالآن، لأن المتكلم يخلق مركزا إحصائيا زمنيا مغايرا لزمن التلفظ، يحدده الظرف الزمني (سنة 2080)، ليصير زمن الحدث مومضعا في فاصل زمني متصل بالظرف أو سابق عليه. يمكن للجملة (13) أن ترد في سياقين مختلفين: في سياق نصوص الخيال العلمي، وفي سياق تلفظي ينجز فيه الجملة عالم فيزيائي، ولا يمكن أن نتحدث عن الأثر الدلالي/المعرفي إلا في السياق الثاني، لأن السياق الأول تحكمه مواضع الكتابة في أدب الخيال العلمي التي تصور أحداثا تقع في مستقبل افتراضي.

يمكننا نموذج كانبجيت من تقديم تفسير لاختيار الزمن الماضي في الجملة (13) بدل المستقبل المكتمل. يفترض كانبجيت أن المتكلم يقوم عند إنجاز التمثيل الذهني للأحداث باختيار الخطاطة الزمنية الأمثل والأنسب لمقاصده، وبما أن الأزمنة يمكن أن تتنافس فيما بينها لتمثيل حدث في سياق تواصل محدد، فإنه ينبغي اختيار الزمن الذي ينتج تمثيلا ذهنيا متوافقا مع الأثر الدلالي الذي يتوخاه المتكلم. إن اختيار المستقبل المكتمل يعد الاختيار الأكثر حيادا

من لدن المتكلم، لأنه لا يستوجب منه التزاما بيقين الحدث. أما اختيار الماضي فينتج أثرا ذاتيا دالا على درجة عالية من اليقين، ونلاحظ هذا الفرق في المثالين المواليين:

16 - dans un mois j'aurai fini ma thèse

17 - dans un mois j'ai fini ma thèse

إن التوظيف الإشاري للزمن لا يشكل إلا جزءا من نسق استعمالي أوسع، ولا يمكن صياغة أوصاف كافية للزمن في الخطاب إلا باستقصاء الاستعمالات الوصفية والتأويلية للإحالة الزمنية. ونعتقد أن الوصف الشامل لاستعمال الزمن إذا ما أدمج في نظرية معرفية فسيمكنا حتما من فهم الميكانزمات الذهنية المتحكمة في تمثيل الزمن، ما دام مسار حساب الدلالة الزمنية يقتضي إجراء آليات تمثيلية معقدة. ولشرح مسار التمثل الذهني في بناء هذه الإجراءات نقترح ما يلي:

يقوم مؤول الزمن في الخطاب بعمليات استنتاجية تمر عبر مراحل نلخصها فيما يلي:  
أ. يتم في المرحلة الأولى تحديد نوع استعمال الزمن من لدن المتكلم، من خلال التمييز بين التوظيف الوصفي أو التأويلي/الذاتي.

ب. نفترض أن الأزمنة غير مخصصة تخصيصا كليا، فالمحتوى الإحالي للزمن مخصص تخصيصا أدنى... وبالتالي لا تحمل الأزمنة الصرفية سوى خطاطة زمنية عامة ينبغي تخصيصها في السياق اللغوي أو المقامي<sup>(1)</sup>، من خلال حساب استنتاجي تراعى فيه سمات الروابط والظروف وعلاقة الزمن بأزمنة أخرى، وتتدخل عملية الإغناء السياقي والتداولي في مسار التأويل، فمثلا لا يملك الماضي خطاطة زمنية تامة دالة على سبق الحدث على زمن التلفظ، فهذه الخطاطة ليست سوى قراءة زمنية ممكنة من بين قراءات أخرى للماضي الصرفي في الخطاب، فالماضي يحتمل قراءة دالة على سبق زمن الحدث وزمن الإحالة لزمن التلفظ، وقراءة الحاضر المكتمل الدال على سبق زمن الحدث لزمن الإحالة وزمن التلفظ المتواقين، وقراءة دالة على سبق زمن الحدث لزمن الإحالة لموضوعين في المستقبل بالنظر إلى زمن التلفظ. الملاحظ أن السمات المشتركة بين هذه القراءات الثلاثة هي سمة السبق، لذلك فالتخصيص الأدنى يقتضي إسناد دلالة سبق زمن الحدث، وتبقى العلاقة الخطية بين زمن

---

(1) يتردد هذا التصور في أعمال لوي دوصوسير حيث يعتبر أن صرفية الزمن لا تخصص سوى بحد أدنى من السمات الدلالية يسميها Sematisme de base بينما تشتق السمات الأخرى من استعمالات الزمن المتعددة في السياق. ويسمح هذا الافتراض بتغطية المجالات الوصفية والتأويلية لاستعمالات الزمن في اللغات الطبيعية.

ينظر: Luis De Saussure et Bertrand sthioul, 1999, L'imparfait narratif: Point de vue et image du monde, pp. 3-4

الحدث وزمن التلفظ أو زمن الإحالة محددة داخل السياق. ومعنى ذلك أن المحتوى الدلالي للمقولات الزمنية لا ينتج عن تمثيلات دلالية تحتية ملازمة، وإنما ينبغي أن يكون عدد السمات المحددة للمقولات مخصصا تخصيصا أدنى، لأن مجموعة من السمات الأخرى الضرورية لاشتقاق التأويل المناسب للزمن يتم استخلاصها من السياق اللغوي أو من السياق العام. ومن استلزامات هذا التصور تقليص عدد المقولات الرئيسية التي نقيم على أساسها نسق العلاقات الزمنية في لغة من اللغات، فبعض الأزمنة قد تبدو رئيسة أكثر من غيرها في نسق زمني معين، وبعضها الآخر سيكون مجرد أثر دلالي لزمان محدد، فمثلا اللغات التي لا تملك صرفية المتدرج مثل العربية - وذلك خلافا للإنكليزية - يصبح فيها تأويل المتدرج أثرا دلاليا للحاضر في بعض السياقات. ولا يحتاج النسق الزمني والجهي للأفعال في اللغة العربية أن يخصص بشكل قبلي بسمة المتدرج وربما بسمات أخرى، وستشتق قراءة المتدرج في السياق اللغوي بميكانيزمات حسابية، وستبنى كآثار دلالية يمكن للحاضر أن يفرزها، ينفذ إليها المؤول من خلال توظيفه لآليات حسابية محددة.

ج. يبني مؤول الأزمنة في الخطاب الخطاطة الاتساقية المناسبة لتواليه من الأزمان، حيث ينبغي أن يتعرف على نمط العلاقات النصية بين الأزمنة، أو العلاقات السياقية الملائمة لاشتقاق الترابط الزمني. ففي الحالات غير الموسومة يقترن الترابط الزمني بأزمنة صرفية موافقة، وفي الحالات الموسومة يستعمل المتكلم أو الكاتب أزمنة تكسر التناسب أو الاتساق الزمني بين متواليه من الأزمان، وعلى المؤول أن يتعرف على الآثار الدلالية والذاتية التي يتوخى المتلفظ *enonciateur* إحداثها.

وفيما يلي نقدم مقترحا تطبيقيا لهذه الإجراءات على الآيتين الواردتين في المثالين (14)

و(15).

أ. أول خرق يتعرف عليه المؤول في الآية يرتبط بالاتساق أو التناسب الزمني في العلاقات النصية بين الأزمنة. فالخطاطة الاتساقية غير الموسومة التي يفترضها المؤول هي التالية:  
تبدل - يبرزون - ترى

حيث يقترن الاتساق الدلالي الزمني بأزمنة صرفية موافقة. بينما يشكل استعمال الماضي في الآية تكسيرا للتناسب الزمني مما يعني أننا بصدد خطاطة زمنية موسومة، استعمل فيها الماضي لمقاصد ذاتية ومنظورية.

إن مؤول الآية مدعو لملاحظة انتقال أو تحول *shifting* في المنظور الزمني من العالم الراهن إلى عالم تقويمي ممكن يتصور فيه المتلفظ أن زمن البروز قد تم. والملاحظ أن عملية بناء المنظور الزمني كمركز تأويلي للزمن أثناء مسار تأويل الأزمنة في الخطاب،

استراتيجية ينجزها المؤول كلما صادف استعمالا تأويليا أو ذاتيا للزمن، ونلاحظ ذلك في متواليات الأزمان في الخطاب المحكي غير المباشر، كما هو الشأن في الأمثلة (9) و(10) و(11) و(12)، حيث يستعمل المؤول منظور فاعل الجملة أو منظور المتكلم كمركز تأويلي للزمن. فاستعمال الماضي قد يكون من أجل تأكيد سرعة البروز وحدثه في لحظة زمنية ودفعة واحدة، بخلاف المضارع الذي سيفيد أن الحدث متدرج وممطط في الزمن.

ب. في المثال (15) يكسر المضارع الاتساق الزمني في متواليات الأزمان الماضية، غير أن استعمال الماضي في الآية مضلل لعملية التأويل، لأنه لا يحيل على ماض محدد definite past فالأحداث الموصوفة في الآية ذكرت لأجل أخذ العبرة، ولكي تكون مثالا لحدث السبعث والنشور (كذلك النشور). وبالتالي لا تحيل الآية على حدث أو زمن محددتين لإرسال الريح أو لإحياء الأرض. فالأحداث المحال عليها تتكرر في الزمن؛ لأنها تجسد التأثير الإلهي في النظام الطبيعي، وبالتالي تصير الخطاطة التالية مرادفة في إحالتها الزمنية للخطاطة التي تقدمها الآية:

يرسل الريح، فتثير سحابا، فنسوقه إلى بلد ميت  
قد يقصد، إذن، باستعمال المضارع تجسيد فعل إثارة السحاب كجزء من التصوير المشهدي.

ج. يربط المؤول الانتقال في المنظور الزمني في الآية (14) بانتقالات مشابهة في آيات مختلفة في القرآن، والتي لا تنتج آثارا دلالية وتأويلية متماثلة، فتارة يرد لتأكيد وتثبيت الوعد، كما هو الشأن في الآية: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ﴾ [سورة الكوثر: 1] أو للإشارة إلى أن الأحداث الموعود بها يوم القيامة واقعة لا محالة.

## خلاصات

كان مدار هذا الفصل محاولة الكشف عن مجموعة من العلاقات الزمنية في الخطاب، وقد أوضحنا أن دراسة النظام الزمني في الخطاب يستلزم إغناء النظرية الزمنية بسمة الاتجاهية لوصف النسيج المعقد الذي تنسجه الأزمنة فيما بينها داخل النصوص. وقد حرصنا أيضا على تمثيل مختلف أشكال العلاقات الزمنية في إطار نظري متماسك يعبر عن هذه العلاقات في شكل سلمية للسماة الاتجاهية. وبرهنا على ضرورة احتواء مجمل الأوصاف والتعميمات داخل نظرية معرفية تفسر مسار التمثيلات الذهنية للزمن. وانتهينا إلى الخلاصات الآتية:

1. ضرورة تخصيص أدنى لسماة الزمن، وتبني منظور التمثيلات الذهنية المتعددة للصرفيات الزمنية.
2. اعتماد مفهوم المنظور الذاتي الزمني لتفسير الاستعمالات التأويلية والذاتية للزمن في اللغات الطبيعية.
3. تطعيم آليات تحليل الزمن في الخطاب بمفاهيم استعملت في دراسة العلاقات الدلالية في النصوص. ويتعلق الأمر بمفهوم الاتساق والتناسب الزمني.





## خاتمة

حاولنا في هذا العمل أن نقدم معالجة للبنى الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية توخيًا من خلالها تحقيق مطلب دراسة النظام الزمني في شموليته، وللوصول إلى هذا المسعى سلكنا مسلكين:

1. مسلك عرض المقاربات والمنظورات الأساسية في مقارنة ظواهر الإحالة الزمنية، في أفق استنباط الآليات الوصفية والتفسيرية الملائمة للنسق الزمني العربي، والتي تمتلك مجموعة من الشروط الإبستمولوجية مثل القابلية للتعميم والوضوح والدقة والعمق التفسيري.

2. مسلك صياغة الفرضيات الضرورية الموجهة لتحليل عناصر البنية الزمنية، وأشكال تفاعل مكوناتها، وأبعاد ومستويات تخصيصها. ويمكن تلخيص أهم الفرضيات التي دافعنا عنها في هذا العمل، كما يلي:

أ. يتم اشتقاق وحساب الدلالة الزمنية في اللغة العربية في إطار تفاعلي، بين وجاه ومكونات النحو العامة، وتشكل الوجاه الداخلي على وجه التخصيص مجالات لتحديد أبعاد الزمن الصرفية والتركيبة والدلالية والتداولية، ولحساب خصائصه.

ب. اعتبار التناوب الحركي في الفعل العربي محكومًا بمحددات جهية وزمنية.

ج. افتراض وجود سمة العدد في الزمن باعتبارها سمة دلالية سورية.

د. ربط اللاتوافق بين الزمن الصرفي وتأويلاته في اللغة العربية، وفي عدد من اللغات، بطبيعة سمة الزمن، باعتبارها سمة نحوية تشاطر السمات النحوية الأخرى خصائصها التي حاولنا تحديدها في عدد من الخصائص أهمها: التخصيص الأدنى، والتحديد، ويفضي ذلك إلى نتيجة هامة تتمثل في أن تخصيص الزمن يتم داخل البنى ويخضع لتأثير الأسوار والظروف والروابط والسياق، أي أن سماته تحوسب داخل النظام التركيبي.

هـ - ينسب مفهوم الزمنية في اللغة العربية على سلسلة زمنية متكونة من ثلاث مقسولات: الزمن والجهة والوجه. وتقوم الدلالة الزمنية العامة للحملة على تفاعل بين عناصر هذه السلسلة التي تنتظم في إطار هندسة هرمية. ويتضح هذا التفاعل بين سمة الوجه وسمة الزمن، أو بين سمة الجهة وسمة الزمن في عدد من البنيات.

و. يتضح تفاعل عناصر السلسلة الزمنية في بنى النفي، كسلاسل زمنية بسيطة، حيث يحمل النفي تخصيصاً زمنياً ووجهياً يتفاعل مع سمات الزمن والوجه في الفعل، وقد بينا أن فرضية القلب الزمني التي اقترحها النحاة القدامى لا تصلح لوصف آليات تخصيص الزمن في مثل هذه البنى مثلما لا تصلح لوصف بنى الشرط، ولهذا الفرضية انعكاس على سيروية تخصيص سمة الزمن في الفعل.

لقد لا حظنا أن الفعل لا يحمل كلما دخل التركيب بشكل قبلي سمة زمنية مخصصة، فقد تخصص في تفاعل مع عناصر نحوية أخرى في التركيب، وذلك شبيه بما يحدث في الداريجة المغربية، حيث نلاحظ مثلاً أن سمة الأمر يحملها الفعل المعجمي في معظم الأحيان، لكن في سياقات أخرى تصير سمة الوجه الأمري مخصصة في الفعل المساعد بالرغم من أن الفعل المعجمي يدل على الأمر، وبتعبير آخر فقيمة سمة الأمر مخصصة في الفعل المساعد وغير مخصصة في الفعل المعجمي، وتخصص قيمة السمة في الفعل المعجمي يربطه بسمة مخصصة في الفعل المساعد حتى يؤول في الوجه الأمري. كما يتضح من خلال المثال الآتي:

- كُنْ تلعب مزيان

ونجد نظير ذلك في بنى النفي، فالزمن مخصص في النفي، يسند قيمة لسمة زمنية غير مخصصة في الفعل.

ز. تشكل ظواهر المطابقة الزمنية في متوالية الأزمان مدخلاً لدراسة نظام السلاسل الزمنية المركبة، وأداة لفهم التباس الزمن في البنيات التركيبية. وقد حاولنا صياغة مجموعة من القواعد لبناء سمات الزمن في متوالية الأزمان، وأعدنا النظر في تحاليل القدماء لبنية الشرط، واقترحنا استثمار فرضية سمة العدد في الزمن لتفسير ظواهر التسوير الزمني بواسطة روابط الاقتران الزمنية.

ح. اقترحنا في الفصل الأخير تفسيراً لظاهرة التباس الزمن وتعدد تأويلاته في السياق مبنياً على اعتبارات تداولية.

ولقد ظلت بعض القضايا عالقة لم نستطع النفاذ إليها، لشساعة محاور البحث من جهة، ولصعوبة الإحاطة بها في الدراسات الحديثة من جهة ثانية. ولعل أهمها:

● لا يوجد إجماع حول المحتوى الجوهرى للزمن: هل يمثل سورا أم عنصراً محيلاً أم محمولاً أم صرفية تطابقية لا تملك محتوى دلاليًا في ذاتها؟ فهناك عدد من الخصائص الإحالية في الزمن ترسخ التخصيص الإحالي، وما يبدو خصائص إحالية في الزمن قد يكون أثراً ظاهرياً للتطابق مع عناصر إحالة مجردة في التركيب، وقد تكون الخصائص التسويرية

- للزمن غير ناتجة عن وظيفة تسويرية ملازمة للزمن، وإنما مجرد أثر لتفاعل مع عناصر أخرى، لأنه كيف يجوز - كما بينا - أن يكون الزمن مسوِّراً ومسوِّراً في الآن نفسه؟
- نحتاج إلى دراسة متفحصة لآليات التأويل الزمني في المحمولات غير الفعلية مثل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والمصادر، في إطار دراسة مقارنة.
  - لا بد من توافر نمط من الدراسات لا حظنا ندرته في الدراسات الزمنية العربية مقارنة بما ينجز من أبحاث غربية في الموضوع، ويتعلق الأمر بآليات اكتساب البنيات الزمنية عند الطفل، والتمثلات الذهنية للزمن عند المتعلم العربي، وذلك من منطلق العلوم المعرفية المعاصرة.



مجمع ما بين الأديان  
لجنة الدراسات والبحوث

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

### الكتب العربية:

- 1 ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، منشورات دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.
- 2 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، (د. ت.).
- 3 ابن عصفور، أبو الحسن علي الإشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1971.
- 4 ابن عصفور، أبو الحسن علي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.
- 5 ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه ولسان العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويهي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964.
- 6 ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة السادسة، بيروت، 1985.
- 7 ابن يعيش، أبو البقاء، شرح مفصل الزمخشري، منشورات عالم الكتب ومكتبة المتنبسي، بيروت، د. ت.
- 8 ابن يعيش، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، 1973.
- 9 أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، الكليات، ط2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1982.
- 10 الأسترابادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- 11 الأسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الدين الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، بيروت، 1975م.
- 12 الباهي حسان، 2000، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء.

13. الرحالي محمد، 2003، تركيب اللغة العربية، مقارنة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
14. الريحاني محمد عبد الرحمن، 1998، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
15. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، 1974.
16. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، منشورات دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، بيروت.
17. السعيد الحسن، 2005، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس.
18. السامرائي إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، 1980.
19. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة.
20. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
21. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكنتات الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، 1975.
22. الشلوين، أبو علي، التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.
23. الصبان، الحاشية على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، د. ت.
24. العماري، عبد العزيز، 2004، الجملة العربية: دراسة لسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، انفو - برانت.
25. العماري، عبد العزيز، 2000، قضايا لسانية، سندي - مكناس.
26. العماري، عبد العزيز، 2004، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، انفو - برانت.
27. الفاسي الفهري عبد القادر، 2002، المعجم العربي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
28. الفاسي الفهري عبد القادر، 1986، المعجم العربي، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء.
29. الفاسي الفهري عبد القادر، 1990، البناء الموازي، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء.
30. الفاسي الفهري عبد القادر، 1997، المعجمة والتوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء.

31. الفاسي الفهري عبد القادر، 1998، المقارنة والتخطيط، دار تبال للنشر، الدار البيضاء
32. الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج 3، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل وعلي النجدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.
33. المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، طبع مؤسسة دار الكتاب للطباعة، الموصل/العراق، 1976.
34. المتوكل أحمد، 1995، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي، دار الأمان، الرباط
35. المتوكل أحمد، 2001، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط.
36. المتوكل أحمد، 2003، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط
37. المخزومي المهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1964.
38. المسدي عبد السلام، والطرابلسي الهادي، 1985، الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس.
39. المطلبي مالك يوسف، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
40. ولفنسون، أ، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، ط1، بيروت، 1980.
41. بروكلمان كارل، فقه اللغات السامية، مطبوعات جامعة الرياض، 1977.
42. حفصة عبد المجيد، 2006، دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال، دار تبال للنشر، الدار البيضاء.
43. حداد مصطفى، 1995، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية لكلية الآداب، تطوان.
44. حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
45. سيويو، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1، دار القلم، القاهرة، 1966.
46. غاليم محمد، 1999، المعنى والتوافق، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط
47. غاليم محمد، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة: مبادئ وتحليل جديدة، دار تبال للنشر، الدار البيضاء



48. غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني - عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 04.
49. القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبد الرحمان البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ط 2، القاهرة 1932 م.

### المقالات:

1. الباهي أحمد، 2000، الحاضر المكتمل، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
2. الباهي أحمد، 2004، تناوب الصيغ في الشرط، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
3. التوكاني نعيمة، 1990، لسانيات الجهة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 81/80.
4. الراضي محمد، 2002، الخصائص التركيبية للوحدات المعجمية. ضمن كتاب: المعجم العربي المولد، منشورات معهد التعريب، الرباط.
5. الرحالي محمد، 2000، المقولات الوظيفية وقيود التصميم الأمثل، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
6. الرحالي محمد، 2004، المصدر والوجه وسمة الأمر، ضمن: كتاب سمات الفعل وطرف بنائها، منشورات معهد التعريب، الرباط.
7. السعيد الحسن، 2000، "تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية"، مجلة اللغات واللسانيات، ع6، سنة 2000.
8. السعيد الحسن، 2003، البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية، في اللغات واللسانيات، عدد 11.
9. السغروشي إدريس، 1988، حول الاشتقاق، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية.
10. السغروشي إدريس، 2001، قضايا معجمية، في التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب المجلد 2.
11. الصغير سعاد، 2000، الأنماط الجهمية في صورة "فعل". ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

12. الصغير سعاد 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
13. الصغير سعاد، 2000، الأنماط الجهية في صورة "فعل". ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
14. الصغير سعاد 2004، بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
15. الفاسي الفهري عبد القادر، 1999 عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي. ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
16. الفاسي الفهري عبد القادر 2000، عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية. ضمن كتاب: البنى الزمنية أو أشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
17. الفاسي الفهري عبد القادر، 2004، زمن اللغة، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
18. الفاسي الفهري عبد القادر، 2005، الكل والجزء في الأشياء والأحداث، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تقارير ووثائق.
19. النهيي ماجدولين، 2004، مقارنة جهية للتناوب الحركي، ضمن كتاب: سمات الفعل العربي وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
20. الوادي محمد، 2004، الخصائص الصرف - صوتية لبناء بعض الأفعال في اللغة العربية. ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
21. اليزيدي توفيق، 2004، التعريف في الإضافة، أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 2، دجنبر 2004.
22. بريسول أحمد، 2002، جهة المحدودية في حدث الحركة، أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 2، دجنبر، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
23. بريسول أحمد، 2004، دلالة أفعال الحركة، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
24. بريسول أحمد، 2004، حدث الحركة والأوجية، ص ص 57 - 88. ضمن: أبحاث لسانية، المجلد 9، العدد 1، يونيو. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

25. بلبول محمد، 1988، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، ددع، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
26. بلبول محمد، 1999، أبنية المصادر: عناصر التحليل، ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحديثة في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
27. بلبول محمد، 2004، عن الهيكله واللاهيكلة في صرف اللغة العربية، في سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
28. تورابي عبد الرزاق، 2000، التضعيف وقيود التأليف في العربية، أبحاث لسانية، المجلد 5، عدد 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
29. تورابي عبد الرزاق، 2001، التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، دجنبر.
30. تورابي عبد الرزاق، 2001، قيود تأليف الأبجديات الحرفية، ضمن كتاب: التوليد والنسقية والترجمة الآلية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
31. تورابي عبد الرزاق، 2002، توليد الصور الصرفية، ضمن كتاب: المعجم العربي المولد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
32. جحفة عبد المجيد، 1994، تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية، ضمن كتاب: مجالات لغوية: الكلليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
33. جحفة عبد المجيد، 2000، الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن، ضمن كتاب: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
34. خيري عبد الواحد، 2006، في التأويل المعجمي وكيفية بناء التصورات، بصمات (01)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك -الدار البيضاء.
35. شوطا عبد اللطيف، 1995، نظر ورأى، ضمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.
36. شوطا عبد اللطيف، 1995، الأفعال النفسية في اللغة العربية: تحليل معجمي دلالي، ضمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.
37. راغين بوشعيب 1998، تركيب ودلالة لواحق المطاوعة في بعض اللغات العربية، ضمن: أعمال ملتقى فاس الدولي الأول للدراسات الحامية السامية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس - سايس.

38. شوطا عبد اللطيف، 1999، تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء، ضمن كتاب: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
39. شوطا عبد اللطيف، 2003، أنماط الحدث والتأويل الجهي في اللغة العربية، مجلة اللغات واللسانيات عدد 11.
40. غاليم محمد، 2001، سمات جبهة في الأشياء والأوضاع، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 6، عدد 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
41. غاليم محمد، 2002، الأجدية الدلالة والتوليد، ضمن كتاب: المعجم العربي والمولد. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
42. غاليم محمد، 2004، في بعض سمات الفعل الدلالية، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
43. غاليم محمد، 2006، بماذا تنفرد ملكة اللغة؟ بالتكرار أم بأكثر منه، مجلة المناهل، عدد 79
44. كَنكَاي عبد القادر، 1994، الفعل بين التطابق والزمن في بني الجملة العربية، مجالات لغوية: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
45. كَنكَاي عبد القادر، 1995، تركيب بنية الصلة الحرة في العربية، ضمن كتاب: أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، البيضاء.

### المراجع المترجمة:

- ①. فندريس، ج، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة البيان العربي، القاهرة 1950.
- ②. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة محمد حمدي البكري، مطبعة السماح، القاهرة، 1929.
3. درهالست فان ونورفال سميث 1992، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة: حنون مبارك وأحمد العلوي. منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

### الرسائل الجامعية:

1. التوكاني نعيمة، 1989، خصائص المشتقات الجبهة: اسم المفعول نموذجاً، ددع، كلية الآداب ابن مسيك، البيضاء.
- ②. التوكاني نعيمة، 2002، خصائص الأفعال الجبهة والزمنية في اللغة العربية، دكتوراه الدولة، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء.

3. الرواعي عبد الصمد، 2003: بنية المصدر التركيبية والدلالية، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
4. الزعلي حفيف، 2003، بنية المركبات العددية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني - عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء.
5. جحفة عبد المجيد، 2001، الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء.
6. شوطا عبد اللطيف، 2001، طبقات الأفعال في اللغة العربية تحليل دلالي معجمي، بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب ابن مسيك، البيضاء.

### وثائق مخطوطة:

1. السغروشي إدريس، محاضرات التكوين في السلك الثالث 1993 - 1997، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
2. حرفان عبد المنعم، مفهوم الفئة التصريفية، محاضرات السلك الثالث، السنة الجامعية 2003 - 2004، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس.

### الأجنبية:

1. Abdessatar mahfoudi, 2004, Reading semitic languages, IN revue Languages et linguistiques, N 13/2004.
2. Adger, David, Susan Pintzuk, Bernadette Plunkett & George Tsoulas (eds.) (1999) Specifiers: Minimalist Approach. Oxford University Press, Oxford.
3. Anderson, Stephen R. (1985a), Typological Distinctions in Word Formation, in Timothy Shopen (ed.) Language Typology and Syntactic Description: Grammatical Categories and the Lexicon. Center for Applied Linguistics, Cambridge University Press, Cambridge. 3 - 56.
4. Anderson, Stephen R. (1985b) Inflectional Morphology, in Timothy Shopen (ed.) Language Typology and Syntactic Description: Grammatical Categories and the Lexicon. Center for Applied Linguistics, Cambridge University Press, Cambridge. 150 - 201
5. Anderson; S. 1992, A Morphus Morphology, Cambridge university, press.
6. Anne abeille, Jenny Doetjes, arie Molendijk, Henriette de swart, 2002, adverbs and quantification, Draft.